

جَدُّ الْمُتَنَارِ عَلَى بَرَدِ الْمُحْتَارِ

الشيخ الإسلام والمسلمين العلامة إمام أهل السنة محمد بن عبد الوهاب
عليه رحمة الرحمن

السَّيِّدَةُ الْأَمَامَةُ أَحْمَدُ بْنُ حَبَّابٍ

التوفيق: miradine







جَعَلُ الْمُتَنَارِ
عَلَى رَدِّ الْمُحْتَارِ



الموضوع: الفقه الحنفی

العنوان: "جدة المماتر علی وز المماتر"

التألیف: الإمام أحمد رضا محبان الحنفی القادری رحمه الله

شارك فی التحقیق والتعلیق والتخریج والترتیب:

محمد یونس علی العطاری المدني، محمد کاشف سلیم العطاری

المدنی، السید عقیل أحمد العطاری المدني.

عدد الصفحات: ۷۶۶ صفحة

عدد النسخ:

جميع الحقوق محفوظة للنشر، ینتج طبع هذا الكتاب لو جزء منه بکل

طرق الطبع والتصور والنقل والترجمة، والنسخ والتسجيل المیکانيکی أو

الإلكترونی أو الحاسوبی إلا بإذن خطی من:

الإشراف الطباعی: **مکتبة المدینة** کراچی

هاتف: ۱۹۲۱۳۸۹، ۲۳۱۴۰۴۵، فاکس: ۲۲۰۱۴۷۹

التنفید: **المدینة العلمیة (الدعوة الإسلامیة)**

النسخة الأولى

الطبعة الأولى

۱۴۲۸ھ - ۲۰۰۷م

الطبعة الثانية

۱۴۳۴ھ - ۲۰۱۳م

یطلب من: مکتبة المدینة. أفنان مکتبة المدینة للطباعة والنشر والتوزیع.

کراچی: شہید مسعود کھارادر، هاتف: ۳۴۲۵۰۹۶۸ - ۰۲۱.

لاہور: غریب مارکیت، گنج بخش روڈ، هاتف: ۳۷۳۱۱۶۷۹ - ۰۴۲.

سرمد آباد (فیصل آباد): آسن پور بازار، هاتف: ۲۶۳۲۶۲۵ - ۰۴۱.

کشمیر: چوک شہیدان، میر پور، هاتف: ۳۷۲۱۱۲ - ۰۵۸۲۷۴.

حیدر آباد: فیضان مدینہ آفندی ٹاؤن، هاتف: ۲۶۲۰۹۲۲ - ۰۲۲.

مٹلان: نزد پھل والی مسجد، انجرون بیزنس، هاتف: ۴۵۱۱۱۹۲ - ۰۶۱.

نوکڑہ: کلاچ روڈ بالمقابل غوثیہ مسجد نزد تحصیل کونسل ہل، هاتف: ۷۳۷ - ۲۵۵۰۴۴.

روہتہ: قنبل داد پلازہ، کمپنی چوک اقبال روڈ، هاتف: ۵۵۵۳۷۱۵ - ۰۵۱.

نہال پور: خزانہ چوک نھر کنارہ، هاتف: ۵۵۷۱۶۸۶ - ۰۶۸.

نوابشاہ: چکرا بازار نزد MCB، هاتف: ۲۳۶۲۱۴۵ - ۰۲۴۴.

سکھرا: فیضان مدینہ پراج روڈ، هاتف: ۵۶۱۹۹۹۵ - ۰۷۱.

گمر والا: فیضان مدینہ شیمپورہ موڑ، هاتف: ۴۲۴۵۶۵۳ - ۰۵۵.

پشاور: فیضان مدینہ گلبرگ نمبر ۹، النور سٹریٹ، صبر.

كتاب الصلاة

[٧٥٠] قال: أي: "المرء": (١) والصوم كالصلاة على الصحيح (٢):

أقول: لكن أخرج الموهبي (٣) في "فضل العلم" (٤) عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما قال: قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم: ((تجب الصلاة على الغلام إذا عقل، والصوم إذا أطاق، والحدود والشهادة إذا احتلم)) (٥)، فيه جوتير الأزدي (٦)، والله تعالى أعلم. ١٢

(١) في المتن والشرح: (هي فرض عين على كل مكلف) بالإجماع، (وإن وجب ضرب ابن عشر عليها يبد لا بخشبة) لحديث: ((مروا أولادكم بالصلاة وهم أبناء سبع، واضربوهم عليها وهم أبناء عشر)) قلت: والصوم كالصلاة على الصحيح. ملقطاً.

(٢) "المرء"، كتاب الصلاة، ٤٦٧/٢.

(٣) الموهبي: بفتح الميم وسكون الواو وكسر الهاء والباء الموحدة هذه النسبة إلى "موهب" وهو بطن من "المغافر"، منهم أبو بكر عمارة بن الحكم بن عباد المغافري الموهبي الإسكندراني كان فاضلاً صالحاً صاحب تآليف، (ت: ٢٥٦هـ أو ٢٥٧هـ).

(٤) "اللباب في تهذيب الأنساب"، ٣٧١/٢، "فيض القدير"، حرف التاء، ٣/٣٠٠.

(٥) "فضل العلم".

(٦) نقله السيوطي في "الجامع الصغير" (٣٢٣٨)، حرف التاء، ١/١٩٤.

(٦) هو جوتير بن سعيد أبو القاسم الأزدي البجلي، المفسر، صاحب الضحاك، قال ابن معين: ليس بشيء، وقال الجوزجاني: لا يشتغل به، وقال النسائي والدارقطني وغيرهما: متروك الحديث. ("ميزان الاعتدال"، و: ١٨٠٧، ٤٣٠/١).

مطلب فيما يصير الكافر به مسلماً من الأفعال

[٧٥١] قوله: ^(١) وقراءة القرآن ^(٢):

هذا عجيب! فربَّ كافرٍ يقرء القرآن بل كان لبعض الخلفاء العبَّاسيَّة كاتبٌ نصرانيٌّ حفظ القرآن، وكان يقتبس منه في منشأته، ثُمَّ رأيت العلامة المحشِّي ^(٣) تعقبه في آخر القولة. ١٢

(١) في "رد المحتار": الأصل أن الكافر متى فعل عبادة فإن كانت موجودة في سائر الأديان لا يكون به مسلماً كالصلاة منفرداً والصوم والحج الذي ليس يكامل والصدقة، ومتى فعل ما احتصر بشرعنا فلو من الوسائل كالتيتم فكذا ذلك، وإن من المقاصد أو من الشعائر كالصلاة بجماعة والحج الكامل والأذان في المسجد وقراءة القرآن يكون به مسلماً.

(٢) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، مطلب فيما يصير الكافر به مسلماً من الأفعال، ٤٧٣/٢، تحت قول "الذر": أو فعل بقية العبادات.

(٣) انظر "رد المحتار"، كتاب الصلاة، ٤٧٤/٢، تحت قول "الذر": أو فعل بقية العبادات.

بَابُ الْأَوْقَاتِ

[٧٥٢] قوله: ^(١) أو استطارته ^(٢):

والعبد الضعيف يقول وبالله التوفيق: إن الكتاب والسنة فاطقان بأن بداية الصّوم والصلاة من طلوع الفجر ولم يؤتيا قطاً إلى أنّها بعد مضي جانب منه، لكنّ الطلوع حقيقي لا يعلمه إلا الله ومن شاء الله، وعرفي متبين لعامة الأنظار، ولا يكون إلا بعد مضي طرف منه عند الله تعالى، ولم يكلفنا ربنا إلا بما لنا إلى علمه سبيل، وذلك حين التبين، قال تعالى: ﴿كَلِمَاتٌ نَّحْنُ يَتَذَكَّرْنَ لَكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٧] فمراد الثاني: هو تبينه وظهوره ولا يكون إلا بعد مضي شيء منه، ومراد الأول: أول تبينه أول ما يبدو للنظر ويقع اليقين ويذهب الشك؛ لأن وجود الليل كان معلوماً فما لم يعلم وجود الفجر لا يذهب الليل بالشك فاتفق القولان، وبالله التوفيق. ١٢

- (١) في المتن والشرح: (وقت) صلاة (الفجر) قدّمه لأنه لا خلاف في طرفه.
- وفي "رد المحتار": (قوله: لأنه لا خلاف في طرفه) أي: الطرفين الآتين: قال في "الحلية": نعم في كون العبرة بأول طلوعه أو استطارته أو انتشاره اختلاف المشايخ كما في "شرح الزاهدي" عن "المحيط"، وفي "حزنة الفتاوى" عن "شرح المرحومي" على "الكافي"، وذكر فيها: أن الأول أحوط والثاني أوسع، اهـ.
- (٢) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، أوقات الصلاة، ٤٨٢/٢، تحت قول "الدر": لأنه لا خلاف في طرفه.

[٧٥٣] قوله: ^(١) ما عن الإصطخري من الشافعية ^(٢): هو متفرد بهذا كفترده بأن الظل إذا بلغ المثلين عرج وقت العصر وتقصير الصلاة بعده إلى الغروب قضاء كما في "الحلبة" ^(٣) أيضاً. ١٢

[٧٥٤] قوله: ^(٤) ثم يعقبه ^(٥): ليس هكذا كما نص عليه علماء القرن كالقطب الشيرازي ^(٦) وغيره، ويشهد به المشاهدة، بل يكون تحته ظلمة، ثم

(١) في "رد المحتار": قال في "الحلبة": فلا يلتفت إلى ما عن الإصطخري من الشافعية: من أنه إذا أسفر الفجر يخرج الوقت، وتقصير الصلاة بعده إلى الطلوع قضاء أهـ.
(٢) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، أوقات الصلاة، ٤٨٤/٢، تحت قول "الدر": لأنه لا خلاف في طرفيه.

(٣) "الحلبة"، كتاب الصلاة، الشرط الخامس: الوقت، ٣٢/٢.
(٤) في "رد المحتار": لحديث "مسلم" و"الترمذي" واللفظ له: ((لا يمنعكم من محورك أذان بلال ولا الفجر المستطيل، ولكن الفجر المستطيل))، فالمعتبر الفجر الصادق وهو الفجر المستطيل في الأفق - أي: الذي ينتشر ضوءه في أطراف السماء - لا الكاذب وهو المستطيل الذي يبدو طويلاً في السماء كذنب السرحان - أي: الذئب - ثم يعقبه ظلمة.

(٥) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، أوقات الصلاة، ٤٨٨/٢، تحت قول "الدر": وهو البياض... إلخ.

(٦) هو قطب الدين محمود بن مسعود بن مصلح الفارسي، الشيرازي، عالم مشارك في التفسير والفقه والأصول والرياضيات والمنطق والحكمة والطب والهيئة وغير ذلك، (ت ٥٧١ هـ). من تصانيفه: "فتح العنان في تفسير القرآن"، "نهاية الإدراك في دراية الأفلاك"، "غرة الناج" في الحكمة. (معجم المؤلفين ٨٣٢/٣).

يطلع المستطير فيغيب فيه المستطيل. ١٢

[٧٥٥] قوله: يعقبه^(١):

يُعب فيه العلامة ابن أمير الحاج^(٢) وهو سهو، ومنشأ هذا الغلط قول
"المنية"^(٣) عن "المحيط": (إن الفجر الكاذب أن يقع^(٤) البياض في ناحية
واحدة، ثم يتلاشى) اهـ.

أقول: وإنما أراد به تلاشي بغيبة بياض الفجر الثاني عليه، كما أن الفجر

يتلاشى بطلوع الشمس. ١٢

[٧٥٦] قوله: إنما هو ثلاث^(٥) درج^(٦):

قد عرفت بالتجربة أن أول الصبح وآخر الشفق إنما يكون إذا كان

(١) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، أوقات الصلاة، ٤٨٨/٢، تحت قول "الدر": وهو
البياض... إلخ.

(٢) "الحلية"، كتاب الصلاة، الشرط الخامس، ٢٦/٢.

(٣) "منية المصلي"، كتاب الصلاة، الشرط الخامس الوقت، ص: ١٩٦.

(٤) في "المنية": هو أن يرتفع البياض.

(٥) في "رد المحتار": أن التفاوت بين الفجرين - وكذا بين الشفقين الأحمر
والأبيض - إنما هو ثلاث درج.

❖ ليس كذلك بل يكبر بالملاحظة. ١٢

(٦) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، أوقات الصلاة، ٤٨٨/٢، تحت قول "الدر": وهو
البياض... إلخ.

بمحطات الشمس ثمانية عشر جزءاً اهـ "شرح الجعفي"

هذا في ابتداء الصبح الكاذب، وأما في ابتداء الصبح الصادق فقد قيل إن
المحطات الشمس حينئذ خمسة عشر جزءاً والله تعالى أعلم اهـ برجدي^١
أقول هذا عجب كثر أعجب من مثل العلامة^٢ وكأنه لم يتفق به
التجربة والمشاهدة، والحق أن ابتداء انصبغ الصادق وانتهاء الشفق لأخص
على محطات ثمانية عشر، به شهدت المشاهدات المتكررة والتجارب
بمفرده، أما الصبح الكاذب فصل ذلك بكثير ولم يتصور في تجريه بداهة^٣
[٧٥٧] قوله^(١) "محيط"^(٢) السرخسي^٣

(١) "شرح الجعفي" - شرح المختص جعفي في الهيئة بموسى بن محمد بن محمود
الرومي النحفي صلاح الدين المعروف بقاضي "قصة موسى جلي" (ب نحو ١٨٨٤).
كنة الظهور ٩٢، ٨ "هدية العبد" ٢، ٤٨ "الاعلام" ٢٢٨، ٧

(٢) المراد هنا حاشية البرجدي على "شرح مختص جعفي"
(٣) في نمبر وانشرح (وقوف الظهور من واله) أي من ذكاء عن كبد السماء (إلى
بنوع الظن مثليه)

وهي "د المنحدر" (قوله إلى نوع الظن مثليه هذا صام الرواية عن الإمام، "تهذيب"
وهو الصحيح، "بائع" و"محيط" و"بائع" وهو "منحدر" "عبثية" وخضرة
إمام "المحيوي، وعون عليه النسخي وصدر الشريعة، تصحيح دمام وخضرة
أصحاب بسور به نصه الشارحون

(٤) "ذ المنحدر" كتاب الصلاة. أوقات الصلاة، ٢، ٤٨٩، بح فور "المز" (إلى
بنوع الظن مثليه

[٧٥٨] قوله و"يسيع"^(١)، "شرح القدوري"^(٢) ١٢

[٧٥٩] قوله وهو المختصر، "عيانته"^(٣) و"جوهر لأخطائي"^(٤) ٢

[٧٦٠] قوله وخضره لإمام المحبوبي^(٥)

وقدّمه في "انحاميته"^(٦) و"الخلاصة"^(٧) وهو إنما يقدم الأظهر الأشهر،
وأخّر في "الهدية"^(٨) و"الكافي"^(٩) ديبه، وهما إنما يؤخّرا ديب مختص، فإن^(١٠)

(١) "ردّ المحتار"، كتاب الصلاة، أوقات الصلاة، ٤٨٩/٣، تحت قول "الدر" إلى
بنوع الظن مثله

(٢) "اليسيع في معرفة الأصول والتفاريع" لأبي عبد الله محمد بن رمضان الرومي
(٣) "جوهر إحصية" ٥٣/٢.

وفي "انوائد انبيّه"، حرف الميم، ص ٢٦٤ و"هدية العارفين"، ٤٥٢،
و"معجم ستموسين"، ٨٠٦، ٣، أنه رشيد الدين أبو عبد الله محمود بن رمضان
الرومي الحمفي حدّ شرح "مختصر القدوري"، سقاه "اليسيع" شرح مر
بأنه سنة ٦١٦هـ

(٣) "ردّ المحتار"، كتاب الصلاة، أوقات الصلاة، ٤٨٩/٣، تحت قول "الدر" إلى
بنوع الظن مثله

٤ "جوهر لأخطائي"، كتاب الصلاة، فصل في أوقات الصلاة، ص ١٩
٥ "ردّ المحتار"، كتاب الصلاة، أوقات الصلاة، ٤٨٩/٣، تحت قول "الدر" إلى
بنوع الظن مثله

(٦) "الحناية"، كتاب الصلاة، باب الأذان، ٣٥١

(٧) "الخلاصة"، كتاب الصلاة، الفصل الرابع في نوافيل، ٦٦

(٨) "الهدية"، كتاب الصلاة، باب المواقف، ٤/١

(وردنا معارضة الآثار لا ينقص الوقت بالشئ) هـ اد "الكافي" (١) (ووقت العصر م كان ثابتاً فلا يدخل بالشئ) اهـ واقتصر عليه في "عزارة سمعتين" (٢) غير منه بالقول لآخر شوقاً، وفي "مراقي العلاج" (٣) (هو الصحيح وعيه جعل المشايخ والسمون) هـ وفيها (٤) (عممت أن أكثر بحث يح على شرائط بروع الظل مسية، ولأخذ به أحوط سرعة المنة ببقين، إد تقديم الصلاة عن وقتها لا يصح، ومصحح يد عرج وفها، فكيف وانوقت باق اتفاقاً) اهـ ثم قد (٥) (الأحياء أن يصلي الظهور قبل أن يصير الظل منه والعصر بعد مثله يكون مؤذياً باتفاق، كذا في "المبسوط") هـ صححه جمهور أهل المذهب هـ "ظم" (٦) وقال في "الغاية" (٧) (الظهور من رواد إلى بدوع ظل كشيء مثليه سوى شيء الرون، وفي رواية مثله) اهـ فقد أشار إلى تضعيف الشئ بتقديم تضعيف لمثل، والتعبير بروية في المثل قد في "جامع الرموز" (٨) (في تقديم مثليه شعاراً إلى آله اسمعته بها) اهـ قد (٩)

(١) "الكافي"، كتاب الصلاة، ٤٧١

(٢) "عزارة سمعتين"، كتاب الصلاة، فصل في المواقيت، ص ١٣

(٣) "مراقي العلاج"، كتاب الصلاة، ص ٤١، بتعريفه

(٤) "مراقي العلاج"، كتاب الصلاة، ص ٤١

(٥) المرجع السابق

(٦) "ظم"، كتاب الصلاة، ص ٧٦

(٧) "الغاية"، كتاب الصلاة، ١١١ ١١٣

(٨) "جامع الرموز"، كتاب الصلاة، ١١٣ ١

(٩) المرجع السابق

روفي "الهداية" لاحياط أن لا يصني العصر حتى يصير ظل كل شيء مثليه
سوى شيء^(١) هـ وقت الظهر من الروا إلى نوع الظل مثليه سوى شيء كد
في "الكافي"، وهو انصحيح، هكذا في "محيط السرخسي" هـ "هدية"^(٢)
فانو الاحياط أن يصني الظهر قبل صيرورة الظل مثله ويصني العصر حين يصير
مثليه تكون الصلوات في وقتيهما يقين، ووقت العصر من صيرورة الظل مثليه
عنه شيء الروا إلى غروب الشمس، هكذا في "شرح المجمع" هـ "هدية"^(٣)
وقدومه في "ملتقى"^(٤) وقد قال (قدمت من أقاويلهم هـ هو الأرجح) هـ
(المختار بهتوي) هـ "مجمع"^(٥) في "شرح المجمع" ينصف. ٢ "بحر"^(٦)
خباره أصحاب المصنوع و رصده انشد حول، "بحر" هـ "ط"^(٧)
قال شيخ الإسلام^(٨) (الاحياط أن لا يصني العصر حتى ينع الشيء
يكون مؤدياً بالإجماع كد، في "الشرح") هـ مختصاً "ط"^(٩) و "بحر"^(١٠)

(١) "الهدية"، كتاب الصلاة، الباب الأول، الفصل الأول، ١ ٥١

(٢) المرجع السابق

(٣) "ملتقى الأبحر"، خطبة الكتاب، ١ ١٣ ١٤

(٤) "مجمع الأمه"، خطبة الكتاب، ١ ١٣

(٥) "البحر"، كتاب الصلاة، ١ ٤٢٥

(٦) "ط"، كتاب الصلاة، ١ ١٧٣

(٧) قد مرّت ترجمته ١ ٤٩٢

(٨) "ط"، كتاب الصلاة، ١ ١٧٣

(٩) "البحر"، كتاب الصلاة، ١ ٤٢٥؛ مختص

وهي "شرح المصمغ"^(١) يصف أنه اندهب، وهي "السراج المسور"^(٢) (وعلى قوله الغتوي)، وهي "الحمدية"^(٣) عن "حاشية منطلومة" (وأما ما عليه الغتوي فهو أنه ذكر في "الغنى في الظهور" يعني أن لا يؤخر الظهر حتى يصير ظل كل شيء مثله، ولا يصلي العصر حتى يصير ظل كل شيء مثله) اهـ "نعم الغتوي"^(٤) لكنوي^(٥)

قلت ورد ذكره كراهة أداء بصره في حشر الثاني حكايا خلافا فأداء عصر فيه أولى بكراهة أشد وأعظم؛ لأن الخلاف في الأولى في لعل والحرمة وذهب في صحة الصلاة وبطلانها ١٢

(١) "شرح المصمغ"

(٢) "السراج المسور"

(٣) "الغنى في الحمدية"، كتاب الصلاة، ٢٨١، يشرح العالم الكبير العلامة ركن

الدين بن حسام الدين النحوي النأگوي (ب) ("زهة الخواطر"، ٣ ٥٤)

(٤) "مجموعة سائل البكتوي"، الرسالة، نعم الغتوي والسائل بجميع منكرات

بمسائل، ٤ ٦٩

(٥) هو عيد النحوي بن عبد الحليم بن أمين الله بن محمد كبر بن أبي المرحم بن محمد

يعقوب بن عيد العزيز بن محمد سعيد بن الشيخ الشهيد قطب الدين الأنصاري

السهالوري اللكهنوي (ب ٤ ٣ ٨)، كان عالماً فاضلاً ذكياً فطناً عفيف النفس

رقير الجانب، ميتر في العلوم متولداً ومعتولاً، مطلقاً على دقائق الشرع

وعوامته من مصنفاته "مجموعة الغتوي"، "الموائد البهية"، "نعم الغتوي"

("زهة الخواطر"، ٨ ٢٥ ٢٥٥)

- [٧٦١] قوله وختاره أصحاب مشهور^(١)
 كـ "الكثير"^(٢) و "الوقاية"^(٣) و "الواهي"^(٤) ١٢
 [٧٦٢] قوله وارتضاه الشارحون^(٥) كالرهنسي^(٦) ١٢
 [٧٦٣] قوله^(٧) أي طويلاً وقصراً^(٨) بكثرة عرض اليد وقلة ١٢
 [٧٦٤] قوله واعداء بالكلية كما أوضحه^(٩)

- (١) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، أوقات الصلاة، ٢/٤٨٩، بحث حول "الدر" إلى
 بنوع الظن مثليه
 (٢) "الكثير" كتاب الصلاة، أوقات الصلاة، ص ٧
 (٣) "الوقاية"، كتاب الصلاة، الجزء الأول، ص ٤٤
 (٤) "الواهي" مع شرحه "الكافي"، كتاب الصلاة، ١/٤٧٦
 (٥) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، أوقات الصلاة، ٢/٤٨٩، بحث حول "الدر" إلى
 بنوع الظن مثليه
 (٦) "النبهي"، كتاب الصلاة، ٤ ٢
 (٧) في المس والشرح (ووقت الظاهر من رواه إلى بنوع الظن مثليه مبني هيء)
 يكون لأشياء هيئ (الرب) ويعتصم باختلاف الرمان والسكان وهو به يجد ما
 يعر اعتبر بقاتته وهي سلة أقدام ونصف بقاتته من طرفه ربهامه منقطع
 هي "د المحتار" (هو) ويعتصم باختلاف الرمان والسكان أي طويلاً وقصراً
 واعداء بالكلية كما أوضحه ح
 (٨) "د المحتار"، كتاب الصلاة، أوقات الصلاة، ٢/٤٩٢، بحث حول "الدر"
 ويعتصم باختلاف الرمان والسكان
 (٩) المرجع السابق

أي في بعض الأيام لا يوجد موضع يتعبد فيه الفريضة تمام السنة ١٢

٢٦٥ | قوله (١) أي من مذهبنا (٢)

قلب ولكنه خاص ببعض البلاد بخلاف الأول ٢

[٧٠٦] قوله (٣) وقيل سبعة (٤)

لم يرد به قيل "التصنيف بل مجرد حكاية، فيقول بعد منظر (٥) إن

عليه عاينه المشايخ ١٢

(١) في "رد المحتار" قوله وهو لم يجد ما يفرق أشار إلى أنه إن وجد عيشية يفرقها في الأرض قبل الزوال، وينتظر الظل ما دام مترجعا إلى العيشية، فإذا أخذ في الزيادة حفظ الظل الذي فيها فهو ظل الزوال "ح" وعن محمد بن يعقوب مستعمل الفقيه، لما دامت الشمس على حاجبه الأيسر فالشمس من يمينه، وإن صارت على حاجبه الأيمن فقد زالت، وعزاه في "المفتاح" إلى "الإيضاح" قائلا إنه أيسر من سبوق عن "المبسوط" من غير التحسين

(٢) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، أوقات الصلاة ٤٩٣ ٢، تحت قول "أندر"

وهو لم يجد ما يفرق

(٣) في "رد المحتار" فإذا بلغ الظل طول القامة مرتين أو مرة سوى ظل الزوال فقد خرج وقت الظهر، ودخل وقت العصر، وإن لم يعمم علامة يكتفي بنهاية سنة أقدم ونصف بعده، وقيل سبعة

(٤) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، أوقات الصلاة، ٤٩٣ ٢، تحت قول "أندر" عشر

لصاحبه

(٥) انظر "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب أوقات الصلاة، ٤٩٣ ٢، تحت قول "أندر"

طرف ربهامه

مطلب لو ردت الشمس بعد غروبها

[٧٦٧] قوله ^(١) بعد مصي الليل بتمامه ^(٢)

ين ثلاث بياني بحسب المقدار كما ورد في الحديث ^(٣) ١٦

(١) هي بحث والشرح (ووقت العصر منه إلى) قبيل (العروب) فلو عريت ثم حدث من يعود الوقت؟ الظاهر نعم

وفي "رد المحتار" (قوله الظاهر نعم) بحث فصاحب "الهر" حيث كان ذكر الشافعية أن الوقت يعود؛ لأنه عليه الصلاة والسلام دام في حجر عبي رضي الله عنه حتى غريب السمر فمما سبق ذكره أنه فاتته العصر فقال ((اللهم إنه كان في ضاعتك وضاعة رسوبك فرددناه عليه))؛ فرددت حتى صلي العصر، وكان ذلك في "خير" في الحديث صحيحه الطحاوي وغيص، وأخرجه جماعة منهم الطبراني بسند حسن وأعطوا من بعده موضوعا كائن الجوري وفوقه لا مأه به فان ح كآته بغير الميت رد أحياء الله تعالى، فإنه يأخذ ما بقي من ماله في أيدي ورثته، فيعطى له حكم الأحياء، وانظر من هذا شأن بطيوع الشمس من معربها الذي هم من العلامات الكبار بساعة؟ اه قال في الظاهر أنه لا يعطى من الحكم؛ لأنه إنما يشك إذا أعيد في أن غروبها كما هو رافعة الحديث، أما صنوعها من معربها فهو بعد مصي الليل بتمامه اه

(٢) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، أوقات الصلاة مصنف في وقت الشمس بعد غروبها، ٢ ٤٩٦، بحث قول "المر" الظاهر نعم

(٣) ذكره السيوطي في "المر المستور"، ٣ ٣٩٧ عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما قال (ولا ير الشمس جزي من مصعبها إلى معربها حتى يأتي الوقت الذي جعله الله ثوبة عبده فتمسأب الشمس من أين بطيوع؟ ويمسأب العصر من أين بطيوع؟ فلا يورد بهما فتحيسان مقدار ثلاث بيال بثمنه وبتنيس العصر، فلا يعرف ممد، حيسهم، لا قيل من الليل. (نخ))

مطلب في فاقد وقت العشاء كأهل بلغار

[٧٦٨] قوله ^(١) "ولا ظلام مع بقاء الشفق، أفاده ح"

أقول لا ظلام مع بقاء الشفق في شعرب، ونعجر يستدعي سبق الظلام في لمشرق فسقط بحث عن أصله، وبحق أنه وارد حيث يطعم الفجر مع غروب الشمس كما يأتي^(٢) عن "الريفي" وغيره، حيث لا يسهل جواب المحشّي بأن الخلاف المقبول^(٣) ومع^(٤) فإن الخلاف وقع في سبب ورود إليهم من "بغار"^(٥) وعرضه على ما في الرنج^(٦) مع^(٧) فتعديل

(١) في نفس والشرح (و) وفي (العشاء والوتر منه إلى الصبح و) لكن (لا) يصح أن (يعتد عليه الوتر) إلا ما سب (لوجوب التريب) لأنهم مرصان عند الإمام (ومافد وتهم، كنعار، فإن فيها يطعم الفجر قبل غروب الشفق في أربعيه العشاء وفي "رد المحتار" (هونه) فإن فيها يطعم الفجر قبل غروب الشفق) مقتضاه أنه بعد وقت العشاء والوتر فقط وليس كذلك، بل بعد وقت الفجر أيضاً لأن ساء وقت الصبح طنوع الفجر، وطنوع الفجر يستدعي سبق الظلام، ولا ظلام مع بقاء الشفق، أفاده ح

(٢) "رد المحتار" كتاب الصلاة، مطلب في فاقد وقت العشاء كأهل بلغار، ٤٩٩، ٣.

بحث فور "الدر" فإن فيها يطعم الفجر قبل غروب الشفق

(٣) نظر المرجع السابق، ص ١٥٠، بحث فور "الم" فيقتر بهم

(٤) انظر "رد المحتار"، كتاب الصلاة، ٤٩٩، ٢ تحت قول "الدر" فإن فيها يطعم

الفجر قبل غروب الشفق

(٥) "بغار" مدينة الصنابية، صارية في الشمال، شديدة البرد

(٦) معجم البلدان، ٣٨٢، "القاموس المحيط"، ٥١٦، ١

(٧) ٤٩ درجة، ٣٠ دقيقة (محمد أحمد)

بهاره رأس السرحدات^(١) فيها محو ل^{"جـ"} ومن الجانبين نحو س^{"جـ"} فتبقي
القوم من تحت الأفق قريب القط^(٢)، فلا يطلع الفجر معجزة العروب، نعم!
يطلع وانشقوا باقي ولا يقرب، لا وقت العشاء والنوم، بخلاف عرص^{"جـ"} ند

وما هو فيه حيث بعديل بهاره فيه أكثر من لو^{"جـ"} فمن الحديير أكثر من
ص^{"جـ"} فتبقي القوم من تحت الأفق أقل من مخ^{"جـ"} ولا يعرب الشمس ولا
وانبياض لائح شرقاً وغرباً، فلا يسبق انطلام أصلاً، فاصع هو^{"جـ"} (لا نسلم
عدم انطلام هـ)، فسمائل وسد كر تأيد الحسي ص ٣٧٨ ١٢

(١) ٢٢ حزيران = ٢٢ يونيو (22nd JUNE)

(٢) ٣٠ درجة، ٣٠ دقيقة (محمد أحمد) ولكن هي "المناري الرصوبة"، ٦٢٣

(٢٣ درجة، ٣٣ دقيقة مع الكسر)

(٣) ٦١ درجة (محمد أحمد)

(٤) ٢٩ درجة (محمد أحمد)

(٥) ٥٤ درجة (محمد أحمد)

(٦) ٣٦ درجة (محمد أحمد)

(٧) ٩٢ درجة (محمد أحمد)

(٨) ١٨ درجة (محمد أحمد)

(٩) "ردّ المنحدر"، كتاب الصلاة، ٤٩٥، ٢، "الدر" فإن فيها يطلع المنحدر

قبل عروب الشمس

(١٠) النظر المعوبة [٧٧] قوته وهو الإمام الشافعي

[٧٦٩] قوله ^(١) هكذا بخطه وصوابه . إلخ ^(٢)

أقول إن كان انقضاء صميته بالهاء فكما قال، وإن كان غير الهاء

فصحيحه المنصوب، فافهم ١٦

[٧٧٠] قوله ^(٣) بعددٍ بحكم الشرع ^(٤) بن اندي أورد سيد مكاسبين

الشيخ الأكبر ^(٥) رضي الله تعالى عنه أن الشمس تطبع وتغرب في ثلث أيام كعادتها، وبكى يكون بانهاض عمام وبالنيل صوء، فيشتبه الوقتان ويظن أن

ر ، هي ردة المحار الذي ذكره الكمال فهو جوب ، ومن لا يوجد عندهم وقت العشاء حتى يبقى بعد الزحور عندهم عدم السبب كما يسقط غسل اليدين من الوضوء عن مقطوعهم من مرفعين، ولا يرداب متأمل في ثبوت الفرق بين عدم محل الغرض وبين عدم سببه المجعني الذي جعل علامه على الوجوب يخفى الباب في نفس الأمر وجوز تعدد المعاديات فيسقط الوقت انقضاء لمعكف ، وانقضاء القبول على الشيء لا يستلزم انقضاءه

وفي منبهته وصميته المنصوب أي ضمه "شأنه" هكذا بخطه، وصوابه وصميته المحرور كما لا يخفى، اهـ مصححه

(٢) حاشية "رد المحتار"، كتاب الصلاة، ٢ ٣ ٥، تحت قول "رد المحتار" لا يستلزم انقضاءه

(٣) هي "رد المحتار" فكان الزوايا، ضرورة الظل مثلاً أو مثبث وغروب الشمس وغيره الشفق وطلوع الصبح موجودة في أجزاء دلت الزمان بعددٍ بحكم الشرع

(٤) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، ٢ ٥ ٥، تحت قول "المر" ومعناه ذكره الكمال

(٥) قد مررت، مرجعته ١ ٢٨٢

الله مفسرٌ وليس كذلك، وعلى هذا لا مسميتٌ بهم في الحديث^(١) أصلاً.

٧٧٦ قوله^(٢) قل به إمام مجتهد، وهو الإمام الشافعي^(٣)

أقول: وأيضاً من مذهب إمام مالك رضي الله تعالى عنه أن وقت المغرب قدر خمس ركعات، ثم العشاء، فبقية الشفق لا يصح، نعم! بقي الكلام حيث يصح الفجر، كما تعرب الشمس أو بعد قدر سبع خمس ركعات، ويمكن الجواب عن الأول إن لا يستم لأنه فجر لعدم سبق الظلام كما تقدم^(٤) عن محشّي الكتاب السببه الحديثي، ولو كان فجرٌ لم يبق الوقت بمغرب مع أن سببه موجود قطعاً لا مردّ له، فجعله فجرٌ خطأ غير لأصابع، وهو دحل، والله تعالى أعلم.

١) أخرجه مسلم في صحيحه (٢٩٣٧)، كتاب الفتن، باب ذكر الدجال وصفه وما معه، ص ١٥٦٩ عن الثوراس بن سميان قال: ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم يدجّالاً ذب عده، قبل يا رسول الله! وما بيته في الأرض؟ قال: (أربعون يوماً) يومٌ كسنة، ويومٌ كشهر، ويومٌ كجمعة، وسائر أيامه كتابكم، قبل يا رسول الله! عندك اليوم الذي كسبه، أنكفياً فيه صلاة يوم؟ قال: (لا، فادروا له قدره).

٢) في "رد المحتار" المحاصل أنهما قولان مصححان، ويقايد القول بالوجوب بأنه قال به إمام مجتهد، وهو الإمام الشافعي.

٣) "رد المحتار" كتاب الصلاة ٥٠٧٢ تحت قول "الدر" ومعه ذكره الكمال.

٤) انظر النعمية [٧٣٨] قوله ولا ظلام مع بقية الشفق، أضافه ح

و"رد المحتار"، كتاب الصلاة ٤٩٩٢ تحت قول "الدر" فإن فيه يطعن الفجر

قبل غروب الشمس

مطلب في طلوع الشمس من مغربها

[٧٧٢] قوله ^(١) من خمسة أسداس النهار ^(٢)

أقول: هذا توجيه باسحقاف؛ لأن معنى العرب عرفاً أنه سم يبيع خمسة أسداس، فكيف يكون العصر أنه من ثلاث مائة؛ لأن كل سدس شهر الله وروى عن النجيب ثلاثين يوماً مع أنه لا يكون قط فيكون المجموع ثلاث مائة لا أكثر حتى الصواب أن وقت العصر لا يبيع قط في ثلاث سدس النهار، بل يكون دائماً أقل منه، فما قبله أكثر من خمسة أسداس أنها فيقدر أن يكون العصر أكثر من ثلاث مائة

[٧٧٣] قوله ^(٣) أكثر من ثلاث مائة عشية ^(٤)

(١) في سنن الشرح قلت ولا يساعد حديث الدارقطني لأنه وإن وجب أكثر من ثلاث مائة ظهر مثلاً قبل الزوال من كسالت، لأن صعوده فيه العلامة لا الزمان، وأما فيها فقد الأمران وهي "رد المحتار" (قوله أكثر من ثلاث مائة ظهر) ربح فيه أن الوارد أن اليوم كسبه، مما قبل الزوال نحو نصف سبه، ولا يكثر فيه الظاهر هذا الجند، فبما سب غير الكمال من مرة من هوبه فقد وجب أكثر من ثلاث مائة عصره من صيرورة الظن مثلاً أو مثير بكنهه ضاهر في تبيين؛ لأنه قريب من خمسة أسداس النهار بخلاف مثل، والأظهر قوله في "الشرعية" وإن وجب أكثر من ثلاث مائة عشية مثلاً من طلوع الفجر

(٢) "د النجاشي"، كتاب الصلاة، مطلب في طلوع الشمس من مغربها، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٢٤، ١٤٢٥، ١٤٢٦، ١٤٢٧، ١٤٢٨، ١٤٢٩، ١٤٣٠، ١٤٣١، ١٤٣٢، ١٤٣٣، ١٤٣٤، ١٤٣٥، ١٤٣٦، ١٤٣٧، ١٤٣٨، ١٤٣٩، ١٤٤٠، ١٤٤١، ١٤٤٢، ١٤٤٣، ١٤٤٤، ١٤٤٥، ١٤٤٦، ١٤٤٧، ١٤٤٨، ١٤٤٩، ١٤٥٠، ١٤٥١، ١٤٥٢، ١٤٥٣، ١٤٥٤، ١٤٥٥، ١٤٥٦، ١٤٥٧، ١٤٥٨، ١٤٥٩، ١٤٦٠، ١٤٦١، ١٤٦٢، ١٤٦٣، ١٤٦٤، ١٤٦٥، ١٤٦٦، ١٤٦٧، ١٤٦٨، ١٤٦٩، ١٤٧٠، ١٤٧١، ١٤٧٢، ١٤٧٣، ١٤٧٤، ١٤٧٥، ١٤٧٦، ١٤٧٧، ١٤٧٨، ١٤٧٩، ١٤٨٠، ١٤٨١، ١٤٨٢، ١٤٨٣، ١٤٨٤، ١٤٨٥، ١٤٨٦، ١٤٨٧، ١٤٨٨، ١٤٨٩، ١٤٩٠، ١٤٩١، ١٤٩٢، ١٤٩٣، ١٤٩٤، ١٤٩٥، ١٤٩٦، ١٤٩٧، ١٤٩٨، ١٤٩٩، ١٥٠٠، ١٥٠١، ١٥٠٢، ١٥٠٣، ١٥٠٤، ١٥٠٥، ١٥٠٦، ١٥٠٧، ١٥٠٨، ١٥٠٩، ١٥١٠، ١٥١١، ١٥١٢، ١٥١٣، ١٥١٤، ١٥١٥، ١٥١٦، ١٥١٧، ١٥١٨، ١٥١٩، ١٥٢٠، ١٥٢١، ١٥٢٢، ١٥٢٣، ١٥٢٤، ١٥٢٥، ١٥٢٦، ١٥٢٧، ١٥٢٨، ١٥٢٩، ١٥٣٠، ١٥٣١، ١٥٣٢، ١٥٣٣، ١٥٣٤، ١٥٣٥، ١٥٣٦، ١٥٣٧، ١٥٣٨، ١٥٣٩، ١٥٤٠، ١٥٤١، ١٥٤٢، ١٥٤٣، ١٥٤٤، ١٥٤٥، ١٥٤٦، ١٥٤٧، ١٥٤٨، ١٥٤٩، ١٥٥٠، ١٥٥١، ١٥٥٢، ١٥٥٣، ١٥٥٤، ١٥٥٥، ١٥٥٦، ١٥٥٧، ١٥٥٨، ١٥٥٩، ١٥٦٠، ١٥٦١، ١٥٦٢، ١٥٦٣، ١٥٦٤، ١٥٦٥، ١٥٦٦، ١٥٦٧، ١٥٦٨، ١٥٦٩، ١٥٧٠، ١٥٧١، ١٥٧٢، ١٥٧٣، ١٥٧٤، ١٥٧٥، ١٥٧٦، ١٥٧٧، ١٥٧٨، ١٥٧٩، ١٥٨٠، ١٥٨١، ١٥٨٢، ١٥٨٣، ١٥٨٤، ١٥٨٥، ١٥٨٦، ١٥٨٧، ١٥٨٨، ١٥٨٩، ١٥٩٠، ١٥٩١، ١٥٩٢، ١٥٩٣، ١٥٩٤، ١٥٩٥، ١٥٩٦، ١٥٩٧، ١٥٩٨، ١٥٩٩، ١٦٠٠، ١٦٠١، ١٦٠٢، ١٦٠٣، ١٦٠٤، ١٦٠٥، ١٦٠٦، ١٦٠٧، ١٦٠٨، ١٦٠٩، ١٦١٠، ١٦١١، ١٦١٢، ١٦١٣، ١٦١٤، ١٦١٥، ١٦١٦، ١٦١٧، ١٦١٨، ١٦١٩، ١٦٢٠، ١٦٢١، ١٦٢٢، ١٦٢٣، ١٦٢٤، ١٦٢٥، ١٦٢٦، ١٦٢٧، ١٦٢٨، ١٦٢٩، ١٦٣٠، ١٦٣١، ١٦٣٢، ١٦٣٣، ١٦٣٤، ١٦٣٥، ١٦٣٦، ١٦٣٧، ١٦٣٨، ١٦٣٩، ١٦٤٠، ١٦٤١، ١٦٤٢، ١٦٤٣، ١٦٤٤، ١٦٤٥، ١٦٤٦، ١٦٤٧، ١٦٤٨، ١٦٤٩، ١٦٥٠، ١٦٥١، ١٦٥٢، ١٦٥٣، ١٦٥٤، ١٦٥٥، ١٦٥٦، ١٦٥٧، ١٦٥٨، ١٦٥٩، ١٦٦٠، ١٦٦١، ١٦٦٢، ١٦٦٣، ١٦٦٤، ١٦٦٥، ١٦٦٦، ١٦٦٧، ١٦٦٨، ١٦٦٩، ١٦٧٠، ١٦٧١، ١٦٧٢، ١٦٧٣، ١٦٧٤، ١٦٧٥، ١٦٧٦، ١٦٧٧، ١٦٧٨، ١٦٧٩، ١٦٨٠، ١٦٨١، ١٦٨٢، ١٦٨٣، ١٦٨٤، ١٦٨٥، ١٦٨٦، ١٦٨٧، ١٦٨٨، ١٦٨٩، ١٦٩٠، ١٦٩١، ١٦٩٢، ١٦٩٣، ١٦٩٤، ١٦٩٥، ١٦٩٦، ١٦٩٧، ١٦٩٨، ١٦٩٩، ١٧٠٠، ١٧٠١، ١٧٠٢، ١٧٠٣، ١٧٠٤، ١٧٠٥، ١٧٠٦، ١٧٠٧، ١٧٠٨، ١٧٠٩، ١٧١٠، ١٧١١، ١٧١٢، ١٧١٣، ١٧١٤، ١٧١٥، ١٧١٦، ١٧١٧، ١٧١٨، ١٧١٩، ١٧٢٠، ١٧٢١، ١٧٢٢، ١٧٢٣، ١٧٢٤، ١٧٢٥، ١٧٢٦، ١٧٢٧، ١٧٢٨، ١٧٢٩، ١٧٣٠، ١٧٣١، ١٧٣٢، ١٧٣٣، ١٧٣٤، ١٧٣٥، ١٧٣٦، ١٧٣٧، ١٧٣٨، ١٧٣٩، ١٧٤٠، ١٧٤١، ١٧٤٢، ١٧٤٣، ١٧٤٤، ١٧٤٥، ١٧٤٦، ١٧٤٧، ١٧٤٨، ١٧٤٩، ١٧٥٠، ١٧٥١، ١٧٥٢، ١٧٥٣، ١٧٥٤، ١٧٥٥، ١٧٥٦، ١٧٥٧، ١٧٥٨، ١٧٥٩، ١٧٦٠، ١٧٦١، ١٧٦٢، ١٧٦٣، ١٧٦٤، ١٧٦٥، ١٧٦٦، ١٧٦٧، ١٧٦٨، ١٧٦٩، ١٧٧٠، ١٧٧١، ١٧٧٢، ١٧٧٣، ١٧٧٤، ١٧٧٥، ١٧٧٦، ١٧٧٧، ١٧٧٨، ١٧٧٩، ١٧٨٠،

أي: ثلاث مائة وخمسة وخمسين أو ستاً وخمسين واحدةً بالليل، وأبو أفي
بالنهار ١٢

[٧٧٤] قوله ^(١) أم يجب عليهم العصاء فقط ^(٢)

أقول هو النصف؛ إذ إباحته لأكل قصائمه بعد طوع الفجر فصلاً غير
معهود في الشرع، ثم فيه جمع شيء مع المسائي ٢
[٧٧٥] قوله ^(٣) عن "الحموي" عن "الخزرجي" ^(٤)

ومثله القهستاني ^(٥) عنها، والمراد بها "نحره الواقعات" ^(٦) معاً في "الحنيفة"

(١) في "ذو المحار" [نحوه] لم أر من تعرض عدد بحكم صومهم فيما إذا كان
يقطع الفجر عندهم كما تغيب الشمس أو بعده بزمان لا يندر فيه الصيام على
أكل ما يقيم بينه، ولا يمكن أن يفسر بوجوب موالاته الصوم عليهم؛ لأنه يؤدي
إلى الهلاك فوراً عند بوجوب الصوم يرمي أقول بالتقدير، وهو يندر ليهم بأقرب
البلاد إليهم كما قاله الشافعية هو أيضاً، أم يندر لهم بما يسع الأكل والشرب، أم
يجب عليهم العصاء فقط، لا أدري، كل محسن حبيب

(٢) "ذو المحار"، كتاب الصلاة، ٩ ٢، بحث فور "المر" فقد فقد لأمران

(٣) في "رد المحتار" في "ط" عن "الحموي" عن "الخزرجي" الوفاء بمكرهه في
الظهر أو يدخل في حد الاعتلاف، وإن أخره حتى صار ضلّ كل شيء مثله فقد
دع عن في حد الاعتلاف

(٤) "رد المحتار" كتاب الصلاة، ٢ ٢، بحث فور "المر" بحيث يمشي في الظل

(٥) "جامع الرموز"، كتاب الصلاة، ١١٣، ملخص

(٦) "نزهة الوعاظ" بشيخ الإمام الفخار الدين طهر بن أحمد البخاري الحموي
(١٠٤٢هـ) (١٠٣١هـ)

ما نصّه^(١) (في "عمرارة الوقعات" وفي "شرح جصاص"^(٢) الوقت مكروه في الظهر أن يدخل في حد الاختلاف) ١٢ هـ
[٧٧٦] قوله الوقت مكروه في الظهر^(٣)

أقول فيه أن مذهب إمام معنوم، ومن تبعه غير معنوم، ومروعه خلاف إنما تسحب، وترك مسحب لا يسترم الكراهة، وتعين "الهداية"^(٤) و"الكافي"^(٥) و"التهذيب"^(٦) و"الفتح"^(٧) وعليهم عامة متكلمي من جناب إمام؛ مذهب الإمام يحدث لإبراهيم^(٨)، وإله لا يحصل في ديرهم إلا في مثل الذي يضع بصعب هذا ومن سمع صدق اسمعة

(١) "الحبة"، كتاب الصلاة، ٣١٢

(٢) هو شرح لأبي بكر الحسين أحمد بن علي معروف بالجصاص الرري (ب ٥٣٧٠ هـ)، وهو شرح "المختصر" لإمام أبي الحسين عبد الله بن الحسين الكرخي (ب ٥٣٤ هـ)، به عده سروح ("كشدر ظنن"، ١٦٣٤-١٦٣٥ هـ).

(٣) "رد المحتار" كتاب الصلاة، ٥٢٢ هـ تحت قول البر "بحيث يسمي في الظن"

(٤) "الهداية"، كتاب الصلاة، باب المواقيت، ٤٠١

(٥) "الكافي"، كتاب الصلاة، الجزء الرابع، ٤٧١

(٦) "التهذيب"، كتاب الصلاة، ٢١٥١

(٧) "الفتح"، كتاب الصلاة، باب بمواقيت، ١٩٤١

(٨) أخرجه البغدادي في "صحيحه" ٥٣٨١، كتاب مواقيت الصلاة، باب الإبراد بالصهر في سنة نجر، ٩٩١ هـ، عن أبي سعيد قال قال مؤلف الله صلى الله عليه وسلم (أبردو بالظهر، فإن سنة حتر من فيح جهنم)

القائمة إن أمثل الأوتن وقت شدته أخر في ديارهم وإن المقصود بحديث (أَبْرَدُوا) هو انصير حتى يخرج ذلك الوقت، وجب عليه أن يكون باستحباب الإجماع في مثل الثاني في الصئف فصلاً عن الكراهة، ثم رتب صئمت هذه الكراهة وسئمت عما يرد عليها، وجب أن يكون مراد بها كراهة السرية دون التحريم بموهم من ظاهر الإطلاق؛ إذ لا دليل عليه أصلاً

أقول ومن السيل على أن لا مكروه في وقت الظهور قوله صلى الله تعالى عليه وسلم ((وقت صلاة الظهر ما لم يحضر العصر، ووقت صلاة العصر ما لم تصغر الشمس، ووقت صلاة المغرب ما لم يسمع ثور الشفق، ووقت صلاة العشاء ما لم يصف الليل، ووقت صلاة الفجر ما لم يطلع قرص الشمس))، رواه الإمام أحمد^(١) ومسلم^(٢) وأبو داود^(٣) والنسائي^(٤) عن عبد الله بن عمرو رضي الله تعالى عنهم، فإن ساق الحديث شاهد بأن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم هاهنا بصدد بيان أوقات المستحب، وبما قد في العصر ((ما لم تصغر الشمس)) وهي المغرب ((ما لم يسمع ثور الشفق)) أي ثوره ومُعظمه،

(١) أخرجه أحمد في مسنده، ١٢، ٧، مسند عبد الله بن عمرو بن العاص

٦٠٨، ٢

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه، ٦١٢، كتاب الصلاة، باب أوقات الصلاة الخمس، ص ٣

(٣) أخرجه أبو داود في مسنده، ٣٩٠، كتاب الصلاة، باب في المواقيت، ٦، ٧٧

(٤) أخرجه النسائي في مسنده، ٩، ٥، كتاب المواقيت، باب آخر وقت المغرب،

ص ٩٢

وَمِنْ يَقُلُ هـ بِم يَسْقُطُ الشَّمْسُ، وَفِي الْعِشَاءِ ((إِلَى نِصْفِ الْمِيلِ)) وَمِنْ بَم يَكُنْ فِي الصَّحْرِ وَقَبْ مَكْرُوهٌ فِي آخِرِهِ مَدَّةٌ إِلَى آخِرِهِ، وَهَذَا ((مَا بَم يَطْبَعُ مَرَبَ الشَّمْسِ)) وَكَذَلِكَ مَدَّةٌ فِي الظَّهْرِ بِمِ أَنْ يَحْضُرَ وَقَبْ الْعَصْرِ، فَوَجِبَ أَنْ لَا يَكُونَ فِيهِ أَهْضًا مَكْرُوهٌ عَنِ الْعَوَسِ، تُعْنِي: قُبُورُ الْإِمَامِ وَقُبُورُ الصَّاحِبِينَ، هَذَا عَمَّا أَتَى عَنْ الْحَدِيثِ جَاءَ عَنِ مَذْهَبِ الصَّاحِبِينَ وَجِبَ أَنْ يَكُونَ بِصِيرُورِهِ الصَّلَاةُ فِصَاءً بَعْدَ امْتِثَالٍ لَا مَكْرُوهَةٍ، فَحَسِبَ

وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْقَائِلَ بِالْكَرَاهَةِ مَا شَرَعَ عَنِ مَذْهَبِ إِمَامٍ فَلَا يَسُوعُ لَهُ حَقُّ الْحَدِيثِ عَنِ خِلَافِ مَذْهَبِهِ فَافْهَمُوا. ثُمَّ رَأَيْتُ فِي "الْبَحْرِ الرَّائِقِ" مَحَبَّ هُوَ (٢٦) "وَمَا فِيهَا عَيْنُ يَوْمٍ عَيْنٍ وَيُؤَخَّرُ عَنْهُ فِيهِ" مَا وَصَّه (٢٧) (الصَّحْرُ وَالظَّهْرُ لَا كَرَاهَةَ فِي وَفْتَهُمَا وَلَا يَصْرُ النَّاسُ فِيهِ)

فَهَذَا بَصَرٌ قَبْلَ وَبِالْقَوْلِ الْتَوَقُّفِ، وَمَعْنَاهُ أَنَّ صَاحِبَ "الْبَحْرِ" مِنَ الَّذِينَ عَمِدُوا قُبُورَ الْإِمَامِ فِي وَقْتِ الظَّهْرِ ١٢

[١٧٧] قَالَ أَيُّ "الْعَرَّةِ" (وَوَجْهَةٌ كَظْهَرٍ أَصْلًا وَاسْتَحْبَابًا) (٢٨)

انْجَمَعَتْ كَظْهَرٍ أَصْلًا وَاسْتَحْبَابًا فِي الرَّمَانِيِّ كَمَا ذَكَرَ الْإِسْبِجَانِيُّ هـ "بَحْر" (٢٩)

(١) "الكَتَر"، كِتَابُ الصَّلَاةِ، أَوْقَاتُ الصَّلَاةِ، ص ١٨

(٢) "الْبَحْر"، كِتَابُ الصَّلَاةِ، ١ ٤٣٢

(٣) "الْعَرَّة"، كِتَابُ الصَّلَاةِ ٢ ٥١٣ ٥١٥

(٤) "الْبَحْر"، كِتَابُ الصَّلَاةِ، ١ ٤٢٩

لا يسر الإبراد بها اه "شبه" (١) من أحكام الجمعة أقول هـ مخالف
 ما في شرح الكرم (٢) بمصنف أن الجمعة كالصّهر فذهب وأخير في يده
 لأوقات اه "حموي" (٣)

يستحب الإبراد بالظهور في الصّيف في كلّ البلاد، والجمعة كانظهر اه
 "مراقي" (٤) وأقره عليه "علم" (٥)

المقصود الثالث في بيان كيفية أدائها هو أن يخرج الإمام بعد الترويض
 فيصعد منبر ويؤدّب بين يديه، فود فرع خطب، فود فرع أقام اه مختصاً
 "حنية" (٦) نعل في انمسألة رويس اه "ط" (٧) ١٢

[٧٧٨] قوله (٨) أنه لا يسر ي

(١) الأشباه، لقن الثالث، القو، في أحكام يوم الجمعة، ص ٣٢

(٢) أي: "البحر الرائي شرح كم التفتاوي"

(٣) "عمر عيو، البصائر، لقن الثالث، ٩٨ ٣ هـ من باب الجمعة ٢ ٧٦٢

(٤) "مراقي الملاح"، كتاب الصلاة، ص ٤٣، ملنقط

(٥) "صم"، كتاب الصلاة، ص ١٨٢

(٦) "الحنية"، كتاب الصلاة، الفصل الخامس في الجمعة، ٢ ٥٥٣

(٧) "ط"، كتاب الصلاة، ١٧٨/١

(٨) في المس والشرح (و) جمعة كظهر أصلاً واستحباً في الزمان؛ لأنها محبة (و)
 بأخير (عصر) صبيها وساء بوسعة بنوافل (و) سم يتخير ذكاءً بأن لا يحار العي
 فيها في الأصحة

لا يرد

أقول كيف هذا؟ وقد صح أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كان يرد بها في الحر كما رواه إمام البخاري^(١)، وعنده دأبا في "صحيحه"، نكس في رفعه حساب كما بيته في "فتح الباري"^(٢) ١٢

[٧٧٩] قوله^(٣) إن أمكه إطفاء النظر

أي وفي الصَّوْع إذا لم يُمكنه إطفائه الضر فقد خرجت من الطلوع
أقول وبالله التوفيق يستمر بلائه أحول

= وهي "رد المحتار" (قوله واستحبنا في الرماس) أي المساء والصبيح "ح"

نكس جزم في "أشبه" من من الأحكام أنه لا يسر بها لا يرد

(١) "رد المحتار" كتاب الصلاة، مطلب في طلوع الشمس من مغربها، ٢ ٥١٥

بحث قول "المر" و مستحبنا في الرماس

(٢) أخرجه البخاري في "صحيحه" (٩٠٦)، كتاب الجمعة، باب إذا أشد الحر يوم

جمعة، ١ ٣١٣

(٣) "فتح الباري"، كتاب الجمعة، باب إذا أشد الحر يوم الجمعة ٣ ٣٢٧

(٤) في "رد المحتار" (قوله في لأصح) صحيحه في "الهدية" وغيره، وفي

"التهذيب" إن أمكه إطفاء النظر عند تغيب، وعنه الموى، في "الصاب"

وغيره وانه بأخذه، هو قول القائل الثلاثة ومشايخ "صح" وغيرهم، كد في

"العتاوى الصومية"، وفيها ويبي أن لا يؤخر تأخير لا يسر بمسوق فضاء ما

فاته، وقبل حذو التغير أن يبقى مغروب أقل من رمح

(٥) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، إوقات الصلاة، ٢ ٥١٦، بحث قول "المر" في

لأصح

الأول أن تمسبها به به لا يحور بيث ويسبها في أول نظره أشعة، ولا محتاج في بيث قرصها واستداره الشامة ومقداره إلى إمعان كحادث حين ينظر إلى البدر، فإنك تراه فيستبين بث قرصه وقدره ومحوره وصورة محوره من ثوب حادجه إلى تكلف، ويكون البقاء كالإبقاء أي لا يحدث بإحاطة النظر شيء غير ما كان في أول النظر

والثاني أن ينظر إليها فهي أول نظره تستقيمت أشعة لا يتبين بث معها قرصها وقدرها، ونعم من بيث أن هو كان فيها محو كحور العصر به يظهر بث أول وجهه، فحاج إلى أد تفر أنظر ونعم وبه هبة، فمرول بث حالات وسبب ثم ينزل النظر ما شئت فلا يرداه عنها مانع إلا أن يزيد الشمس هو بطور نمك فتحدث حالة به نكس، وهذه لا تستد إلى لأوس؛ لأن مسبها حدث لا، وبجملة فهي تبين اندر وترد العصر بقاء لا بقاء.

والثالث أن يصير البقاء كالإبقاء في الرد والصلة فلا يسبين بدءاً ورد، أمعت به يستمر النظر، وإن استغر شئت كنت أشعة فردته، فكنت أمعت معب، ولا شئت أنها ما دامت في إحاطة لأوس فهي في الطوع، وأما الثالثة فلا يكون إلا بعد ما يرفع ما حث كثره لا سيما إذ وعب نائية عت في جنوب، ورسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يقول ((فيس رُمح أو رُمحين))^(١) فالذي يصهر أن لمرد هي الحالة توسطى وهو عصية فوبهم

(١) أخرجه أبو داود في "مسند" (٢٧٧)، كتاب الطوع، باب من رخص فيها إد

(لا محار العين فيها) كما هو معبر هذا الشرح^(١) و"الهداية"^(٢) وغيرهما من معتمدات؛ وإثبات إد، نظرت إليها قسم بسببها أو ب، وهذه، فقد حثت العين أو ترى الحيرة بعد الإمعان والتجربة المتطاونة شاهدة بأن هذه الحالة تحدث لها عند ارتدادها ربحاً أو ربحين كما قال رسول الله صلى الله عليه وآله تعالى عليه وسلم، إذا تحقق هذا، وجب حمل قول "انظهيره" (أمكنه إضاءة النظر) على إمكانية عني تسو وحب، فيكون البقاء كدلائل في عدم بحره والكلا لا عني إمكان الإضالة بعد أن حار وكل، ثم استقرت بعد لإمكان، هذا ما ظهر بي، فتأمل، والله تعالى أعلم بحقيقته الحال. ١٢

[٧٨٠] قوله أقل من ربح^(٣)

أقول: هذا العيل هو المولى بما يأتي^(٤) في العيد، وعن جعده بحديه

دلاول غير بعيد ١٢

[٧٨١] قوله^(٥) كما في حديث

(١) نظر "العبر"، كتاب الصلاة، ٥١٥/٣

(٢) الهداية، كتاب الصلاة، باب الموقوف، ٤١٦

(٣) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، أوقات الصلاة، ٥١٦/٢، حب فور البر في

الأصحح

(٤) نظر "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب صلاة العبد، ١١٩/٥، حب فور

"الدر" قدر ربح

(٥) هي تسو والشرح (و) نأخذ (عشاء إلى ثلث الليل) فيه في "العبدية" وغيره

بالشء، أمه الصبيغ فينب نعيمها (فإن أعدها ربح ما زاد على النصف) كم

=

لتعبد الجماعة، أم إليه معباح

"مسلم" (١)

أقول عراه في "الجامع الصغير" (٢) لأحمد وابن حبان (٣) عن أبي هذاه،
قال شارحه (٤) (ورواه عنه أبو داود وصححه) هـ وقد أوردته في "المشكاة"

= وفي رد المحتار قال الريسي وبما كره الحديث بعدها؛ لأنه ريب يؤدي إلى
الذبح، أو إلى تعويق الصبح أو قيام الليل من به عاذ به، وإد كان لحاجته مهمته
فلا بأس، وكذا قراءة العرب، والذكر وحكايات الصالحين والعهود والحديث مع
الضعيف، اهـ والمعنى فيه: يكون حياض الصحيحه بالعبد كمن جعل بداوها بها
ليحس ما بينهما من الرلاسا، وبما كره الكلام قبل صلاة الفجر، وبما في
"الإمداد" ويؤخذ من كلام الريسي أنه لو كان حاجة لا يحكمه وإن عشي فوت
الصبح؛ لأنه ليس في النوم تعريض، وإنما التعريض عني من أخرج الصلاة عن وقتها
كما في حديث "مسلم"، نعم لو عذب عني ظنه تعويق الصبح لا يحل، لأنه
يكون تعريضاً تأمل مختصر

(١) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، أوقات الصلاة ٨٢ ٥٨٢ بحب قول "الدر" أم
إليه معاج.

(٢) عنه السيوطي في "الجامع الصغير" (٧٦٤٣)، حرف اللام، ٤٦٨٦ عن أبي
هذاه صبي الله تعالى عنه (وليس في النوم تعريض، إنما التعريض في اللحظة أن
تؤخر صلاة حتى يدخل وقت صلاة أخرى) "حم"، "حب"

(٣) هو أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد النخعي، البصري الشافعي، (٣٥٤٣هـ)
محدث، حافظ، مؤرخ، فقيه، وهو أحد المكثرين من التصنيف من كنه "المسند
الصحیح" في الحديث وغيره، (معجم مولين، ٥٢٠٧/٣ والأعلام، ٧٨١، ٦).

(٤) النور، حرف اللام، ٣٧٦، ٢

باب تعجيل الصلاة، آخر الفصل الأول، فقام (رواه مسند) اهـ فسيحان
من لا ينسى ١٦

[٧٨٢] قوله: "فيه كلام يأتي"

أي ص ٣٨٦^١ وهو كلام محض بالعصر ورود دمه في حديث^٢
وتسميه صلاة سافق، أمّ العشاء والكراهة تنقيل بجماعة لا تؤثر هي نفس

(١) ذكره الخطيب في "المشكاة" (٦٠٤)، كتاب الصلاة، باب تعجيل الصلاة
الفصل الأول ٣ محمد بن عبد الله الخطيب العمري، أبي عبد الله، ومي
الدين، البيرقي (٥٧٤١هـ)

("الأعلام"، ٦ ٢٣٤، "كشف الظواهر"، ٢ ١٦٩٩)
٣، هي نفس والشرح (و) آخر (العصر إلى صفرار دكة) وهو سرع فيه قبل التعبير
فمنه إليه لا يكره (و) آخر (المغرب إلى اشتباك النجوم) أي. كثر نه (كره) أي
التأخير لا الفعل، لأنه مأمو به ~~حريماً~~، لا بعد كسم وكومه على أكل
وهي "رد المحتار" (قوله أي التأخير لا الفعل) فيه كلام يأتي

(٣) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، أوقات الصلاة، ٢ ٥٢٠، بحث قور "اندر" أي.
التأخير لا الفعل

٤، انظر "رد المحتار" كتاب الصلاة، ٢ ٥٣٣ ٥٣٤، بحث قور "اندر" فلا يكره معه
٥، أخرجه مسند هو "صحيحه" ٢٢٢، كتاب مساجد، باب استحباب التكبير
بالعصر، ص ٣ ٣، قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ((تدب
صلاة سافق، يحسن يرقب الشمس حتى إذا كانت بين قرني الشيطان قام فنقرها
أربعاً لا يذكر الله فيها (لأفيلاً)).

لأداء كما لا يخفى، ومن هاهنا صهرٌ ما أُنشئ به بعض فصلاء عصر من إعادته عشاءً صلت بعد نصف الليل بناءً على أنها صلاة أدت مع الكراهة، وما عد شأنه فسيببه الإعادة قال ولا يعيد لإعادته قبل الفجر؛ لأنَّ إعادته مثل لأولى في الوقوع بعد نصف الليل فلنعد بعد الفجر، وهذا كما يرى كلام معسور، أمَّا أولاً؛ فلائكه لا كراهه في الصلاة حتى تعاد، وإثم الكراهة فيما ارتكب من التأخير وهو أمر عند قصي لا يمكن حبره، وأما ثانياً؛ فلائكه لإعادته إثم يكون لأداء مرهناً عن خيل في لأوى وهو هاهنا لا يمكن، إذ لا يصير تفصيل الجماعة بإعادته بكثير، وأما ثالثاً؛ فلائكه صريحاً أن من صنى مفرداً لا إعادته عليه، فإذا لم تعد مع ترء الجماعة كيف تعد تنفيها ٢

[٧٨٣] قال أي "اللتز" (١) يكره تربهاً (٢)

سأني لشرح ص ٧٠٥ (٣) أن الكما حرّ. إباحة ركعتين خفيفتين، وأقره "البحر" (٤) والمصنف ١٢

(١) في النسخ والشرح. (والمستحب تعجيل ظهر شتاء) يسحق به الريح، وبالصيف التحريف (٢) تعجيل (عصر وعشاء يوم غيم و) تعجيل (مغرب مطبق)، وتأخيره قدر ركعتين يكره تربهاً

(٣) الدرر كتاب الصلاة، ٢ ٥٣٣

(٤) نظر "الدرر"، كتاب الصلاة، الأوقات حكمة، ٣ ٥٤٦ ٥٤٧

(٤) البحر، كتاب الصلاة، ٤٣٩ ٤٤٠

[٧٨٤] قوله ^(١) كما تقدم في الغروب ^(٢) وقتها ^(٣) شرحه ثم ١٢

[٧٨٥] قوله ما ج. يرتفع انشمس قدر جمع فهي في حكم الطلوع ^(٤)

وبأني ^(٥) في العيد (أنه قدر اثني عشر شبراً)، فيكون ستة درع وباصدع
الرائج في "الهد" ثلاثاً ١٢

[٧٨٦] قوله لأن أصحاب سنون مشو عليه في صلاة العيد ^(٦)

ولأنه مطلق الحديث عن عمرو بن عيسى السلمي رضي الله تعالى عنه

ر (في سن والشرح (وكه) بحرياً وكل ما لا يجوز مكروه (صلاة) مطلقاً (وبو)
معداً أو وجبة أو مائة أو (عني جدره وسجده ثلاثه وسهون لا شكر، "فنية" (مع
شروق) إلا العوم فلا يسمعون من فعله لأنهم يركبونها ولأداء الجائر عند
البعض أومي من التزاة أصلاً كما في "القبية" وغيرها

وهي "رد المحار" (هوبه مع شروق) وما دامت العين لا يحار فيها فهي في حكم
الشروق كما تقدم في الغروب أنه لأصح كما في "البحر"، "ج" أقول ينبغي
نصحيح ما عناه عن الأصل بالإمام محقق من أنه ما لم يرتفع الشمس قدر
جمع فهي في حكم الطلوع؛ لأن أصحاب سنون مشو عليه في صلاة العيد حيث
جمعوا أو وفها من الارتفاع ونداء جرة به هي "الغيص" و"نور الإيصاح"

(٢) "رد المحار"، كتاب الصلاة، ٥٢٨١، ٢، تحت قول "الدور" مع شروق

(٣) انظر الموقلة [٢٧٩] قوله إلى أمكنه طائلة المظر

(٤) "رد المحار"، كتاب الصلاة، ٥٢٨١، ٢، تحت قول "الدر" مع شروق

(٥) انظر "رد المحتار" كتاب الصلاة، باب الغيصر، ٩٥، تحت قول "الدور" قدر مع

(٦) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، مذهب بشرط العيد مدخول الوقت، ٥٢٨١، ٢

تحت قول "الدر" مع شروق

قال ((قلت لرسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أي الليل أسمع؟ قال جوف الليل لا آخر فصل ما شئت، فإن الصلاة مشهودة مكتوبة حتى تصلي الفجر، ثم اقتصر حتى نطع الشمس، ويرفع ليس منح أو رمحين)) الحديث رواه أبو داود^(١) والطبري والحاكم وصححه عنه، والطبراني في "الكبير" عن عبد الرحمن بن عوف، ورواه أحمد^(٢) والطبري عن مرة بن كعب البهري رضي الله تعالى عنهم، وذكر لإمام بن أمير نحاح في "الحبية" ص ٣١٣^(٣) ((إن "أو" مشتق من الروي أو بإصرا ب كقوله تعالى: ﴿أَزْيِدُون﴾ [الصافات ١٤٧] وعليهما لا تحل الصلاة حتى ترتفع قدر رمحين، أو بإباحة فتحل حين ترتفع رمحاً، وإنما ذكر "رمحاً" إشارة إلى أن الأحسن التأخير إلى هنا، بمعناه

أقول وإصباح السوء على ذكر مح يعني التفسير الأخير، ثم هو لا يخالف الأول بل يبين حده، وذلك أن العبد الضعيف قد جرب منه سنن فوجدوا لا يحل العين فيها إلا إذا ارتفعت قدر رمح ثم هذا هو الصابط، أما حيرة العين وإمكان إطالة النظر فيختلف باختلاف الموسم شيئاً شدة، واختلاف الهواء كثافته وصفاء، واختلاف النظر حدة وكلاً، فالذي لا يبغى العيون عنه هو هذا.

١، أخرجه أبو داود في "مسند" (٢٧٧)، كتاب النطق باب من رخص فيهما إذا كانت الشمس مربعة، ٣٧٢، ٣٨٠، بتعريف

(٢) أخرجه أحمد في "مسند" (١٨٠٨١)، حديث مرة بن كعب، ٦، ٣، بتعريف

(٣) "الحبية"، كتاب الصلاة باب شروط الصلاة، الشرط الخامس الوقت ٢٨، ٢

ثُمَّ أَقُولُ إِنَّهُمْ قَدَرُوا الزَّمْعَ بِأَثْنِي عَشَرَ شَبْرًا^(١) كَمَا يَأْتِي^(٢) فِي عَمِيدٍ، وَقَدْ ذَكَرَ بَطْنِيمُوسُ^(٣) وَغَيْرُهُ فِي الْكُسُوفِ وَالْخُسُوفِ أَنَّ عَطَرِ الشَّمْسِ وَنَعْمَرٍ فِي الْأَيْصَابِ قَدَرُ شَبْرٍ، وَبَدَأَ فَتَرَوُهُمَا بِأَثْنِي عَشْرَةَ أَصَابِعَ^(٤)، ثُمَّ مِنْ مَعْلُومٍ أَنَّهُمَا يَحْوِيَانِ نِصْفَ دَرَجَةٍ وَدَهَيْتَيْنِ، فَهَكَذَا قَدَرُ دَرَجَةٍ وَارْبَعِ دَقَائِقٍ، وَبِإِيْدِهِ أَنَّ الطُّوسِيَّ^(٥) فِي الْبَابِ الْعَشْرِينَ مِنْ كِتَابِهِ فِي "الْأَسْطُرْلَابِ"^(٦) أَكْثَرَ مِنْ تَقْدِيرِ الْبَعْدِ بَيْنَ كَوَاكِبِ الزَّمْعِ فَقَرَأَ (جَوْنِ مَكَا مَكْنَدَ دَمَرِ أَوْقَاتِ كَكْ شَرِيَا

(١) انظر "المختار"، كتاب الصلاة، باب العيدين، ٥١٩، تحفة هو، "الدرر" قدر زَمْعٍ

(٢) هو أبو علي محمد بن الحسن بن الهيثم ويلقب ببطنيموس الذي ياصي مهندس، حكيم، عارف بالخراب، مشارك في العلوم (ب، ٤٣٠هـ) من آثاره "إنباب عصر لا مناع"، "تحليل المسائل الهندسية"، "امتخار ح أربعة خطوات"

(٣) "معجم المؤلفين"، ٣، ٢٤٠، و"هدية العارفين"، ١٦٦

(٤) هذه من تحفة الكفاية يعني أن يكون العبارة هكذا (بأثني عشرة أصبع)

(٥) هو نصير الدين محمد بن محمد بن الحسن [وهو بن الحسين] الطوسي حكيم، رياضي، فلكي، فقيه، (ب، ٦٧٢هـ)، من تصانيفه الكثيرة "بده لإدراك هي هبة وأمالك"، "جامع الحساب في الترتيب والنواب"، "إنباب العقل المعاني"

(٦) "هدية العارفين"، ١٦٣، و"معجم المؤلفين"، ٦٣٦

(٧) "نيسب باب في معرفة الأسطرلاب" (فارسي) بعلامه نصير الدين محمد بن حسن الطوسي وهو مختصر على عشرين باباً، وله شروح منها شرح نظام الدين بن حبيب الله الحسيني ألفه سنة ثلاث وسبعين وثمان مائة بالعارسية، (ب، ٦٧٣هـ)، وفي تاريخ وفاته اختلاف كما هو ظاهر من الترجملة السابقة ("كشف الظنون"، ١، ٢٦٤)

طُوبَعٌ كَعِدْ كَوَكَبِي مَرُوشٌ وَسِرْجٌ سِرْجُكَ ارْحَابُ شَمَالٍ بِالْأَوَّلِ طُوبَعٌ كَعِدْ چنانچه
 میان هر دو مقدار دو پاره بالا بود آنرا عیوق خوانند^(۱)، و قال (چون پروین مقدار سیرت پاره
 بالا طُوبَعٌ كَعِدْ كَوَكَبِي مَرُوشٌ وَسِرْجٌ سِرْجُكَ ارْحَابُ شَمَالٍ بِالْأَوَّلِ طُوبَعٌ كَعِدْ^(۲)، بی
 عید دشت، همان علامه عبد بنعمانی البرجندی فی "شرح^(۳)، (بدانکه
 مقدار سیرت پاره برین مقدار که مصف فرموده است شش دراع بود تقریباً چه بعد میان
 وسط شریا و دیران چهار ده درجه و ربعی است و میان او و عیوق بیست و هشت درجه
 و نیم، مقدار هر هر دو درجه و ثلثی در هر رأی العین دشت دراع بود چنانکه بر صوفی در
 کتاب "صور کواکب" گفته است و هر جا که درین باب لفظ پاره مد کور شود
 مراد هشت دراع باشد^(۴)، ۱۰

(۱) قال نصير الدين الطوسي يصنع كم كب لامع حمر اللون، عند طوبع الثريا من
 جانب الشمال بحيث يكمل البعد بينه وبين الثريا قدر اربعة ارمعين، ويقال له
 عيوق (التعريب)

(۲) قال ينتو عند طوبع الثريا نجم لامع أحمر اللون، ويقال له عين النور (التعريب)
 (۳) لمي حاشية على "شرح مختصر جمعيني" بعد العيني بن محمد بن حسين
 البرجندی (د ۹۳۲ هـ) (مكتشف الظنون، ۱/۲، ۱۸۲۰ هـ، "هدية العارفين"، ۱/۲، ۵۸۶ هـ)
 (۴) قال العلامة البرجندی فی "شرح^(۳)، "عند أن مقدار ربيع عيني ما بينه المصنف قدر
 ستة ادرع تقريبا، البعد بين وسط الثريا و دیران ۱۴ درجه و نیم و بین العیوق
 ۲۸ درجه و قدر کل درجینی و ثلثها یعنی مقدار کل ۳۰ درجه دراع فی
 رأی العین كما قال ابن الصوفي فی "صور کواکب" ایضا، يذكر لفظ الريع فی
 هذا الفن يكون المراد به ستة ادرع (التعريب).

فعلى ما بينا يكون ارتفاع رمح ست درج و أربع و عشرين دقائق، لكن
الذي قال البروجدي في أثناء كلامه لم يذكر معدره و درجه و ثلثي درج
سأني انصيرت درج بود چنانكه، ابن صوفي^{٢١} ذكر كتاب "صور كواكب" گفته
ست^{٢٢}، يكون عليه ارتفاع رمح أربع عشر درجه، فبما أن الله تعالى أعلم
و هي "الهابوط المسعودي"^{٢٣} طول البروج^{٢٤} الله م^{٢٥} عرصه
الجنوبي^{٢٦} أشمل الصلح بمقدم من لثري^{٢٧} بهي^{٢٨} ل^{٢٩} جيه^{٣٠}
به^{٣١} به^{٣٢} به^{٣٣} طرف الثريا الشمالي عند أصيق موضع فيها عرصه جميعا شمالي

(١) حاشية "شرح مختص جقمقني"

٣، هو عبد الرحمن بن عمر بن محمد بن سهل الصوفي الراري أبو حمزة عالم
بالدين، من أهل "الرّي" أفضل بعثيد النبوة، فكان صحبه (ت: ٥٣٧هـ)، له
"الكواكب الثمانية"، وكتاب "العسل بالأسطرلاب"، "صو الكواكب السماوية"
("الإعلاء"، ٩٣، ٣ "معجم المؤلفين" ٤٦٠)

(۳) پکوں ہر کُل درجہ میں وثلثہ درجہ میں رُکے ہیں کہ ہاں یہاں صوفی ہے
"صوفی کی رُک" (الشعریب)

(٤) "القانون بمسعودي" في الهيكلة والنحوه لأبي الريحان محمد بن أحمد البرقي
مخوارزمي (١٤٣٠هـ) { "كشف الظنون" ٤/٢ ٣ }

٢٥ ٢٩ درجه ٤ دقيقة رستم حميد العلي عليه الرحمة [بمصر الصواب ٦ درجه ٢٥ دقيقة ٤ ثانية]

(٦) و قد ورد في الآية ١٠ من سورة النجم

(V) طوبى ١ د جلد ٥ دفعه ١ ثابته، عرصه ٤ درجه ٣ دفعه

(A) درجه ۶۵ دقیقه ۵ ثانیه ۱ درجه ۶۵ دقیقه ۶۰ ثانیه

١٥-هـ) "نُخَارِجُ نَحْوَ الشَّمَالِ مِنْهَا ^{١٥} ٥-هـ" ^{١٦} الصَّغِيرُ مُعَارِبُ الصَّغِيرِ
الْمُسْتَقْدِمُ ١٥-هـ سَوِيهِ ^{١٧} صَرْفُ الشَّرِّهِ الْجَوْبِيِّ عِنْدَ مَوْضِعِ الْأَصْبَقِ ^{١٨} ٥-هـ ^{١٩} ^(٤)
[٧٨٧] قَالَ أَيُّ "الدَّرَّةِ" كَمَا هِيَ "الْقَبِيَّةُ" وَغَيْرَهَا ^(٥)

[قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ هِيَ "الْعَدْوَى بِرِصْوَةٍ"]

قَالَ وَبَعْدَهُ سَيِّدِي عَبْدُ الْغَنِيِّ هِيَ "الْحَدِيقَةُ" ^(٦) عَنْ "شَرْحِ الدَّرَرِ" لِأَبِيهِ
عَنْ "الْمَصْفِيِّ" شَرْحَ "النَّسْفِيَّةِ" عَنِ الشَّيْخِ إِمَامٍ لِأَسَاسٍ حَمِيدٍ ^(٧) عَنِ
شَيْخِهِ إِمَامٍ الْأَجَلِّ الرَّاهِدِ جَمَالِ الدِّينِ الْمُحِبِّ ^(٨)، وَأَيْضًا عَنْ شَمْسِ الْأَثَمَةِ

(١) ٦ درجة، ٥ دقيقة طُول ٤ درجة، ٤٥ دقيقة عَرْض (شَيْخُ أَحْمَدُ الْغُورِي).

(٢) ١٦ درجة، ٤٠ دقيقة طُول ٥ درجة، ٥ دقيقة عَرْض (شَيْخُ أَحْمَدُ الْغُورِي).

(٣) ١ درجة، ١٥ دقيقة ٥ ثَانِيَةً ٤ درجة ١٥ دقيقة.

(٤) ١٦ درجة، ٥ دقيقة طُول ٤ درجة ٢٠ دقيقة عَرْض (شَيْخُ أَحْمَدُ الْغُورِي).

(٥) "الْمَرْءُ"، كِتَابُ الصَّلَاةِ، ٥٢٨، ٢.

(٦) "الْحَدِيقَةُ النَّدِيَّةُ"، الْخَطِّيقُ الثَّامِسُ وَالْأَرْبَعُونَ، ١٤٩٢، ١٥٠.

(٧) هُوَ عَمِّيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَمِّيِّ الرَّاسِشِيِّ الْيَعْرَبِيِّ الْإِمَامُ الْعَلَامَةُ، نَحْوُ الْعَمْدَةِ الْمَلْفُوفِ

بِحَمِيدِ الْمَلَّةِ وَالِدِ الدِّينِ الصَّرِيرِ (٦٦٦هـ)

("هُدِيَةُ الْعَارِضِينَ"، ٧١١، ١، "الْجَوَاهِرُ نَضِيَّةٌ"، ٣٧٢، ١)

(٨) هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي رَهْمٍ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ مُحَمَّدٍ

الْمُحِبِّ الْجَوْبِيِّ الْعِيَادِيِّ، فَفِيهِ، رَبِّ ٨٦٣، مِنْ تَعْدِيْقِهِ "شَرْحُ انْجَامِ الصَّغِيرِ"،

و"كِتَابُ الْغُرُوقِ" ("مُعْجَمُ الْغُرُوقِ"، ٢١٩١، ٢) وَ"الْعَرَاكُ الْيَبِيَّةُ"، ص ١٣٩.

حنوفى وعن "انصية" عن انسعى والحلوني وأيضاً في "رد المحتار" (١) عن "اليحجر" عن "المحتنى" عن الإمام انصية أني جعفر في مسألة الكبير في لأسواق في لآياء العشر (الذي عندي أنه لا ينبغي أن تُمنع انعامه عنه بعدة رعبتهم في الخير، وبه يأخذ) اهـ. وفي "الحديقة الندية" (٢) (ومن هذا انصية) بهي انس عن صلاة الرعائب بانجماعه وصلاة سنة الفدر ونحو ذلك وإن صرح العلماء بالكراهة بانجماعه فيها فلا يفي بذلك انعم ثلاً بل رعبتهم في التحيرات) والله تعالى اعلم (٣)

[١٨٨] قوله (٤) قال ركن الدين الصباعي (٥) كص (٦) ١٢

[١٨٩] قوله وما أحسن هذا (٧)

١. (نظر "رد المحتار" كتاب الصلاة، باب انصية، ١٥١ ٥، تحت قول "الدر" ولا يسمع العامة بخ.

٢. "الحديقة الندية" الخلق الخامس والأربعون ١٥٠ ٢

٣. "المنادى الرصوة"، كتاب الصلاة، باب الحائز، ٩ ١٤٧ ٤٨

٤. في "رد المحتار" وهي "انصية" وخفف في وقت الكراهة عند الزوال، فعين مر نصف النهار إلى الزوال رواية بن سبيد عن النبي صلى الله عليه وسلم (أنه نهى عن الصلاة نصف النهار حتى يرو الشمس). قال ركن الدين انصياهي وما أحسن هذا؛ لأن المهي عن الصلاة فيه يعتمد تصورهما فيه اهـ

٥. "رد المحتار"، كتاب الصلاة، ٢ ٥٢٩، تحت قول "الدر" وما

٦. قد مررت ترجمته ١٧٢

٧. "رد المحتار"، كتاب الصلاة، ٢ ٥٢٩، تحت قول "الدر" ومما

قلت وهذا كما ترى من ألفاظ الإفتاء فيمكن المعتمد، ويؤيده ما سيحيي في "اششامي" عن "ط" عن "أحموي" عن "البرجسدي" عن "حنطط" في باب الكسوف^(١)، رآته إذ انكشف بعد العصر أو نصف النهار دعوا، وبم يصنو أي لكرهه انكشف في المفسر، فهو لم يرد بمصنف اليها م بين الصحوة الكبرى إلى الروال ما كان به معنى كما لا يخفى ٢

[٧٩] قوله عرص بآء المنون إلح^(٢) مخصص العلامة السببه حموي في "العصر"^(٣)، وسماه فيه ١٢

[٧٩١] قوله^(٤) فهو مفيد عند غير أوقات الكراهة^(٥)

قلت ويمكن أن يكون هذا من باب ما ذكر من أن النعم لا يعمور من الصلاة في نيت لأوقات، فعدم جوار أمر، والسمع أمر آخر، وإطلاق سمع على السمع يكون على هذا ملاحظته إلى أن الخواص يستعملون بأنفسهم عن الصلاة في نيت لأوقات فلا يصح له أن يصنو، ونحوه وإن صنو فيه إلا أن الصلاة خير لا يسمع منه، فتأمل جداً ٢

(١) انظر "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب الكسوف، ١٥٧ ٥

(٢) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، ٥٣٠، ٢، بحث قول "الدر" المصحح المعتمد

(٣) "عمر عيون البصائر"، المص الثالث المون في أحكام يوم الجمعة، ٩٩، ٣

(٤) في "رد المحتار" ذكره السبب من وجه الصلاة في الأوقات المكروهة في حرم "مكة" مستدلاً بالحديث الصحيح ((وإنني عبيد ماني لا تمحو أحد طائف هذه

البيت وحسب آية ساعة شاء من بين أو نهار))، فهو مفيد عند غير أوقات الكراهة

(٥) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، ٥٣٢، ٢، بحث قول "الدر" ونقل السبب

[٧٩٢] قوله "في" في "القبية"

نقلنا عن الإمام ظاهر المرحوم^(١) ومحمد لأئمة الترحماني^(٢) ١٢

[٧٩٣] قوله بأن هذا الوقت سبب وجوب العصر^(٣)

أقول فيه إن الإمام انطحاوي^(٤) صرح بأن بلاصرار يخرج وقت العصر أي مما بينه وبين مغيب الشمس وقت مهم، ولا شيء أن الوقت مهم لا يكون سبب وجوب الصلاة، في مقدمته مجموعته عنه فلا يتم الجواب ٢

[٧٩٤] قوله "في" في فصل يوافق كلام "البيضة"^(٥)

أقول مع قطع النظر عن دفعه انفرق بينهما لا يتوافق الكلامان بعد التعبير

(١) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، ٢ ٥٣٤، تحت قول "البر" فلا يخرجه عنه

(٢) هو عتيق بن عبد العزيز بن عبد الرزاق المرحوم، يظهر الدين الكبير المحقق (ب) ٢٥٥، ٤ "أقضية الرسول صلى الله عليه وسلم"، قيل "كتاب الأقضية"، مناسب

الإمام الأعظم "في الفتاوى"، ص ٥٨ ٥٩ "هدية العارفين" ٦٩٤ ٦٩٥

(٣) هو محمد بن محمود بن محمد الخورزمي علاء الدين الحنفي الشهير بـ "الترجماني" (ب) ٢٥٥، ٤ "بيضة الدهر في فتاوى أهل العصر"

(٤) "هدية العارفين"، ٢٥٢

(٥) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، ٢ ٥٣٦، تحت قول "البر" بخلاف الفجر، يخ

(٦) شرح معاني الآثار "كتاب الصلاة" باب مواعيد الصلاة ٩٤

(٧) هي "البر" عن "البيضة" ((الصلاة فيها على النبي صلى الله عليه وسلم وأصل من مره القرآن))، وكأنه لأنها من أركان الصلاة، فالأولى تركها مكان "كانها"

في "رد المحتار" (فالأولى) أي في فصل يوافق كلام "البيضة" هو ممدده أنه لا كراهة أصلاً، لأن ترك الفاصل لا كراهة فيه

(٨) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، ٢ ٥٤ تحت قول "البر" فالأولى

بأفصل أيضاً، فإن مفصولية شيء من شيء لا يسبغ مفصوليته فعنه من
بركه، ولا يكاد يكاد كل مسح بل كل مسحه بل وجب بل كثير من
المرات أفصل من فعنه، إذ من فاصل بل وغيره أفصل منه، إلا ما كان
فصل من الكل، وقوب في شيء. "إن مركه أفصل" إنما يطبق حيث يكون
في نفس من فعنه معنى د ع إى الرغبة عنه، فالعبارة الأولى لا تعطي الكراهة
أصلاً كما قلتم بخلاف الثاني سواء عبر بالأولى أو بأفصل ٢

مطلب في تكرار الجماعة والاقتداء بالمخالف

[٧٩٥] قوله: (١) في كراهة ما يُفعل في الحرم (٢) يأتي ذكره ج ٥٧٧ (٣)

(١) هي انتم والشرح (و كذا يكره نظير عند إقامة صلاة مكتوبة) أي. إقامة إمام
مذهبه؛ بحديث ((إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة)) (الآ سنة ص ١٢٠ إن
من يخلف فوت جماعة) و و يذرك مشبهه فإن عاف بركه أصلاً

وهي "ذ المحار" (قوله أي إقامة إمام مذهبه) قال السارح في هامش "الخبر"
عن أبي هذ، مولاً: ملا عني شيخ الفراء: المسجد الحرام في "شحة" عني
"باب بقاءه" اه وهو مبني على أنه لا يكره تكرار الجماعة في مسجد واحد،
وسيه كر في الأدب: وكذا في باب الإمامة ما يخالفه، وقد ألف جماعة من
العلماء سائل في كراهة ما يُفعل في "الحرمين الشريفين" وغيرهما من بقاء
لائمة وانجماعاً، وصبرحو بأن الصلاة مع أوّل إمام أفصل، ومنهم صاحب
"المسند" المشهور العلامة الشيخ حمه الله المسدي نحمده انجم من الإمام

(٢) "ذ المحار"، كتاب الصلاة، مطلب في تكرار الجماعة والاقتداء بالمخالف،

٢ ٥٥، بح ف. "الدر" أي إقامة إمام مذهبه

(٣) انظر "ذ المحار"، باب الإمامة، ٣ ٥٥ بح قوب "الدر" بأدال وإمامه، رخ

١٢ ٥٨٩،

[٧٩٦] قوله وسهم صاحب "المسند" ^(١)

أقول هذا يخالف ما يأتي ص ٥٨٩ ^(٢) ١٢

[٧٩٧] قوله ^(٣) ظهر لمذهب ^(٤) ورجحته في "البدائع" ^(٥) ٢

[٧٩٨] قوله ^(٦) ثلاثة وثلاثون عنى ما يظهر ^(٧)

(١) انظر "رد" باب الإمامة، ٣ ٥٤٢، تحت قول "الدر" إن يمشى المراجعة ثم يكس بكرة

(٢) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، ٢ ٥٥١، تحت قول "الدر" أي إمامه إمام مذهبه

(٣) انظر "رد المحتار" كتاب الصلاة باب الإمامة، ٣ ٥٤٣، تحت قول "الدر" إن

يمشى ثم أعاده ثم يكس

(٤) في "رد المحتار" (قوله وهو يذكرك تسليماً) مشى في هذا عنى ما اعتمد المصنف

والشربلالي بيغ "البحر"، لكن صحفه في "النهر"، وحقار ظاهر بمذهب من أنه

لا يقضى السنة إلا بد عدم أنه يترك ركعة، وسياكي في باب إدراك العريضة، "ح"

(٥) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، ٢ ٥٥٣، تحت قول "الدر" وهو إدراك شهادته

(٦) "البدائع"، كتاب الصلاة، فصل في الصلاة المسبونة، ٦٣٩ ٦٤

(٧) في النص وشرح (يكس بطوخ عند إقامة صلاة مكتوبة) إلا أنه فجر إن لم يخف

عوب جماعتها، وهل صلاة العيدين مطلقاً، وهلها بمسح لا بيوت، وبني صلاتي

الجمع بعرفة ومردقة وعند منفعة الأنبياء، ووقف حصو طعام ناقت نفسه إليه وما

يشعر باله عن أفعالي، ويحل بحشوعها) كائن ما كان، فهذه ثيف وثلاثون وقتاً مختصاً

وعفي "رد المحتار" (قوله فهذه ثيف وثلاثون وقتاً) الثيف نصح النور وكسر التحية

مسندة، وقد حقق، وهي آخره ماء من عنى العبد إلى أن يبيع العبد الثاني

كما في "القاموس" وأمر د هنا ثلاثة وثلاثون عنى ما يظهر

(٨) "رد المحتار" كتاب الصلاة، ٢ ٥٥٦، تحت قول "الدر" فهذه ثيف وثلاثون وقتاً

أَقُولُ وَيَجْمَعُهَا سَنَةُ عَشْرٍ

(١) شروق (٢) نسوء (٣) غروب (٤) بين الطلوعين (٥) بعد عصر
(٦) قبل مغرب (٧) عند خطبه (٨) أو إقامة مكتوبه (٩) أو صبح ومعه
(١٠) قبل صلاة عيد (١١) أو في المسجد بعده (١٢) بين صلاتي جمع
(١٣) بعد جمع عرفة (١٤) عند شغل نال يدي دفعه (١٥) بعد نصف الليل
بعشاء (١٦) عند شباك التحوم بالمغرب، والأوقات المذكورة هي العمل
خاصة عشرة، وهي ما عد، الثلاثة الأور والثلاثة لأخيره، والله تعالى أعلم

وَأَقُولُ من يذكره القضاء فيما أحب غير صاحب الترتيب قبل المغرب
وعند خطبة وإقامة وقتية، وعند صبح وقتها قطعاً، وكذا قبل عيد أو في
مسجد بعده، لأنه لا يخفى عن أحد أمرين، إما إظهار التقوي وقد بهو
عه حتى أمرو أن لا يعصي في مسجد، وإما إيهام التعلل المذكوره، وفيه
إساءة ظن العالم به وإعراء النجاس على مثله، وكذا بين صلاتي جمع لفصل
بالأجبي، وبعبه كدث بعد جمع عرفة من كان عليه فوائت كثيرة لا يدر
على أدائها في الوقت، أم من عليه بعض فوائت يسهل أدائها في من يعبر
ويحس الوقوف والدعاء فأرى الأوسى به إبراء العهدة عنده قبل الدعاء، فظهر
أنه لا يختص بالعمل إلا بين الصلوتين وبعد العصر، والله تعالى أعلم ١٢

فصل في الأمانات

[٧٩٩] قوله (١) ولا قبْلَهُ اِى قبر، "حبه" (٢) بحيث يو صنى صلاه

عشوع وقع بصره عليه كما سيأتي ص ٦٨٤ (٣) ١٢

[٨٠٠] قوله شعر ايهان بصوبها، تأمس (٤)

ولد، حصو الكرامة بحال الطلح. ١٢

مطلب في الصلاة في لأرض المغصوبة، ودخول البساتين.

وباء المسجد في أرض الغصب

[٨٠١] قوله (٥) في "شرح مسية" لمحبي (٦)

(١) في "د المحتار" ولا بأس بالصلاة فيها إذ كان فيها موضع أعد الصلاة، وليس

فيه قبر ولا نجاسة كما في "الغنية"، ولا قبْلَهُ إلى قبر، "حبه"

(٢) "د المحتار" كتاب الصلاة، ٥٥٩ ٢ بحث قول "الدر" ومقبره

(٣) نظر "د المحتار"، كتاب الصلاة، باب ما بعد الصلاة وما يكره فيها، ٨٩ ٤ .

بحث قول "الدر" وما و د بخ

(٤) "د المحتار" كتاب الصلاة، ٥٦٢ ٢ بحث قول "الدر" وحاجب

(٥) في "رد المحتار" باب الفروع في أرض الغير إن كان بها حائط أو حائض يمنع منه

والأفلا، والمخبر فيه العرف اه قال يحي عرف الناس بالرض وعدمه فلا يجوز.

الدخول في أيام الربيع إلى بساتين الوادي د "دمشق" لا يأت أصحابها، لما يفعله

العامة من هدم الجدران وعرق السياج هم أمر مكر حرام، ثم قال وفي "شرح

مسية" لمحبي، بني مسجد في أرض غصب لا بأس بالصلاة فيه

(٦) "رد المحتار"، كتاب الصلاة مطلب في الصلاة في الأرض المغصوبة، ودخول

البساتين (بخ، ٥٦٢ ٢، بحث قول "الدر" وأرض مغصوبة أو نعيم

ذكره في "الأحاساس"، هكذا، في "شرح حري العمية"^(١) بحولي ٢

[٨٠٢] قوله لا بأس بالصلاة فيه^(٢)

هو قول الإمام أبي يوسف كما في "الهدية"^(٣) عن "المنحيط"، وفي كراهيتها^(٤) عن "مبصرات" وخالفه هشام^(٥) كما فيها^(٦) عن "المنحيط"، وهو الأقوى بالدلائل لأنصوب بالمواعيد كما لا يخفى، وفرق أبو يوسف بين ما إذا عصب أرض فيها مسجد، وما إذا عصب دُفْعَها مسجد، حيث لم تجز الصلاة فيها، ومعنى قوله مع وجه الفرق ما ذكره في توقف من "فتاوان"، وانظر ما ذكره^(٧) على هامش هذا الكتاب من الوقف ١٢

[٨٠٣] قوله^(٨) معصوية^(٩) إلى حد عبادة "العمية" ونحوه فيها

(١) "العمية" فصل في أحكام المسجد، ص ٦٦٥.

و"صغيري"، فصل في أحكام المسجد، ص ٣٠٤.

(٢) "رد المحتار" كتاب الصلاة ٢ ٥٠٣، تحت قول "ألم" وأرض معصوية أو صغير

(٣) "الهدية"، كتاب العصب، الباب الثامن، ١٤٢/٥

(٤) "الهدية"، كتاب الكراهية، الباب الخامس، ٥ ٣٢، منصوص

(٥) حد حري ترجمته ١ ٤٧٨.

(٦) "الهدية"، كتاب العصب، الباب الثامن، ١٤٢/٥

في نسخة "المصحح الإسلامي" (لم يجر).

(٧) انظر المسودة [٣٦٠٦] قوله وصح وقف ما شراه فسد.

(٨) في "رد المحتار" عن "الوافع" بنى مسجداً على سور انمينه لا يعني أن يعصبي

فيه؛ لأنه حتى العامة، ثم يخص لله تعالى كالمبني في أرض معصوبة هـ

(٩) "رد المحتار" كتاب الصلاة ٢ ٥٠٣، تحت قول "ألم" وأرض معصوية أو صغير

ص ٦١٦^(١) معاً هو بهد القدر في "الشرح الصغير"^(٢) ٢

[٨٠٤] قوله شرط وافق^(٣)

يعني، السبطان الشهيد المرحوم^(٤) أبار الله برهانه ١٢

[٨٠٥] قوله^(٥)، في "الصحيحين" عن ابن مسعود^(٦)

(١) "الغنية"، فصل في أحكام المسجد، ص ٦١٥

(٢) "شرح مبة الصغير" = "صغيري"، فصل في أحكام مسجد، ص ٣٠٤

(٣) "رد المحتار" كتاب الصلاة ٥٦٤ ٢ تحت قول "الدر" وأرض معصية أو سعي

(٤) هو محمود بن ركني، عماد الدين، ابن أفسر، أبو العاصم، نور الدين الملقب

بالمنش العادل، من "الشام" و"الجزيرة" و"مصر" وهو أحد ملوك زمانه

وأخيه وأفضعهم وكان محتياً بمصالح عينه مداوماً جهاد يشار الفاعل

بهم، وكان متواصلاً مهيباً وعزيراً مكرماً معصياً، عارفاً بالحق على مذهب أبي

حيفة، ولا يعقب عنه، وكان يتمنى أن يموت شهيداً، فمات بقتل الخواريق في

قلعة "دمشق"، فعيل به "الشهيد"، (ب) ٥٦٩ هـ

("الأعلام" بلزكني، ٧، ١٧).

(٥) هي "رد المحتار" وفي "الصحيحين" عن ابن مسعود ((والذي لا إله غيره ما صلى

رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة قط إلا بوقتها، لا صلاة جمع بين الظهر

والعصر بـ"عره" وبين المغرب والعشاء بـ"جمع")) ويكتفي في حديث التصويص

الواردة بتعيين الأوقات من الآيات والأخبار، ومما حدث في عطلات

كـ "الرمعي" و"شرح السميع"

(٦) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، فصل في الأمان، ٥٦٧ ٢، تحت قول "الدر"

محمود، ح

بيع فيه "العينة" ويجب عليك من جهة ما ذكرنا عن هـ مشبهه ص ٥٤٧^٢

(١) "العينة"، الشرط الخامس، ص ٢٣٢

٢، قال الإمام أحمد رحمه الله تعالى في هامش "الغنية" عن قوله "و" هي "الصحيحين" عن عبد الله بن مسعود "الغنية" الشرط الخامس ص ٢٣٢
انظره قال الذي رأيته في صحيح البخاري ٩٦ طابع "مصر" [أخذه البخاري في صحيحه ١٦٨٢، ١٦٨٣، ٥٦٢، ٥٦٣] و"صحيح مسلم" ص ٤١٧ ليس فيه ذكر صلاة الظهر والعصر بعينه وقد كان المحقق في "الفتح" ص ٢٥٦ بعد هذه (وكانه ترك جمع عرفه بشهرته) و"الفتح"، كتاب الصلاة، باب صلاة ناسف، [٢ ٢] وهذا النووي (كأنه هو مروي الطاهر بالإجماع في صلاتي الظهر والعصر بعرفانه) و"شرح النووي" كتاب الحج، باب استحباب زيادة التلبس بصلاة الصبح يوم النحر، ج ٤، ٤٧ وعرف في انقضاء الحق آخر ص ٣٩٠ ان ليس عند الشيخين وأبي داود ذكر العرفان نعم هو عند المسائي سقط قال كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يصلي الصلاة بها قنفا [لا يجمع وعرفانه] و"شرح" لم يضع عن هذا التخرج وورد في "نصب الرية" أحاديث الجمع بين العصرين بعرفة ص ٤٩٧ من حديث جابر بن عبد الله بن عمر بن الخطاب عن أبي مسعود [انظر "نصب الرية"، كتاب الحج، باب الإحرام، ٦٦/٢، ٦٧] ثم عرّج حديث بجمع بمردفة وذكر حديث ابن مسعود عن "ح" انظر "نصب الرية" ٧٩٢ ثم عرّج حديث نعيس الصخر به فخرّج وذكر حديثه عنهما [انظر "نصب الرية" ٨٠٢ كما، أيت، و"م يذكر" و"م يذكر" في هذا الكتاب ولا ذكره في "شرح معاني الآثار" قاله تعالى أنعم بل في كيفية الجمع بعرفة هي بعقب الرية ص ٢٠٩ عن "التنقيح" عن أبي بكر بن إسحاق فيما يسميه بن مسعود صلى الله تعالى عليه [انظر "نصب الرية" باب صفة الصلاة، ٤٧٦] وكذا سمى يذكر في "جامع الأصول" ص ٣٦٢

[٨٠] قوله ، "شرح نية" (١)

في المصحفات في بحث الخامسة آخر أحداث باب صلاة المسافرين،
ص ٥٤٦ (٢) وذكره في "الفتح" أيضاً آخر باب صلاة المسافرين، ص ٢٥٥ (٣)
[٨٠٧] قوله (٤) كما قال بعضهم مستنداً

لأن الذي رأى ونحوه خمسة لأن الترمذي أي خمسة لأن الترمذي وابن ماجه
(هنايش "النية"، ص ١٥٠).
"ذو المحار"، كتاب الصلاة، فصل في الأماكن، ٢٦٧، بحث قول السر
محمود، د.ح.

(٢) "النية"، فصل في صلاة المسافرين ص ٥٤٦ ٥٤٧
(٣) "الفتح"، كتاب الصلاة، باب صلاة المسافرين، ٢٠٢
(٤) في "السر" ولا بأس بالتقييد عند الضرورة لكن بشرط أن يلتزم جميع ما به جبه
ديث الإمام؛ ما قدمنا، التحكيم المنع باطل بالإجماع
وفي "رد المحتار" (قوله عند الضرورة) ظاهره أنه عند عدمها لا يجوز وهو أحد
فوس، والمختار جواره مطلقاً وهو بعد انقوع كما قدمنا في الخطبة، "قد
وأيضاً عند الضرورة لا حاجة إلى التقييد كما قال بعضهم مستنداً بما هي
"المصبرات" المسافرين إذا نجا النصوح أو قطع الطريق ولا ينقضاء الرفقة جار
به نأتم الصلاة، لأنه بعد، ولو صحت يهد العذر بالإساءة وهو يسير جاز، هـ
لكن الظاهر أنه أراد بالضرورة ما فيه نوع مشقة، تأمل
(٥) "ذو المحار"، كتاب الصلاة، فصل في الأماكن، ٢٦٨، بحث قول السر
عند الضرورة

فإنه يبري رده في رسالة له سماها "دفع الضرر في الترخّص بتأخير الصلاة في السفر"^(١) نقلاً عن "بحرمة الروايات" عن "المصمراش" ١٢ [٨ ٨] قوله^(٢) فاصلاً عرفاً^(٣)

فيرمه تر^(٤) أنس البعديه في يظهر إن قدم العصر كما صرح به الشافعيه في كتبهم^(٥) ٢

(١) هو محمّد بن يبري بن محمد بن عبد الله بمختص بصاحب المشهور "يبري رده" شيخ الإسلام الردي، الحلي، (١١٦٧هـ)، من تصانيفه الترجمة معقّمة من عنوان العير لابن عبدون "ديوان شعر ركبي" ("هبة العارفين"، ٢ ٣٢٧).

(٢) "دفع الضرر في الترخّص بتأخير الصلاة في السفر" (٣) في "رد المحتار" (قوله يكن بشرط [نسخ] فقد شرط الشافعي بجمع التقديم ثلاثة شروط تقديم لأولى، وبية بجمع قبل انقراخ منها، وعدم الفصل بينهما بعد فاصلاً عرفياً وم بشرط في جمع التأخير سوى بية الجمع من خروج الأولى، "نهر"

(٤) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، فصل في الأمانات، ٥٦٩ ٢، تحت قول "البر"

(٥) انظر "أحوال الخبي" بما ورد في كتاب الصلاة، باب صلاة المسافر والجمع في السفر، ٤٩٣ ٢، ٤٩٤، منتهى

بَابُ الْأَذَانِ

[٨٩] قوله (١) سقطت المقابلة (٢)

أقول بحث على خلاف المقول كما سذكره (٣) ١٢

[٨١٠] قوله (٤) والظاهر أن أهر كل محنة (٥)

أقول قال في "الحانية" (٦) أوّل كتاب الصلاة (لأذن سنة [مؤكد])
لأداء المكتوبة بالجماعة عرف ذلك بالنسبة واجتماع لأمنه، وبأنه من شعائر
الإسلام، حتى لو سمع أهل مصر أو قرية أو محنة أخبرهم الإمام، فإن
لم يسمعوا فأنلهم اه فافهم اه. ١٢

(١) في المس والشرح [الأذان] (سنة) مرجح. في مكان عال (مؤكد) هي كالوجوب
في حقوق الإثم (للفرائض) الخمس (في وقتها ولو قصاء)
في "ذ المحتار" واستظهر في "البحر" كونه سنة على الكفاية بالنسبة إلى كل أهل
بيده، بمعنى أنه إذا فعل في بيده سقطت المقابلة عن أهلها.
(٢) "ذ المحتار" كتاب الصلاة، باب الأذان، ٢ ٥٧٥، بحث قو. "المز" هي
كالوجوب

(٣) انظر المعونة لآتيه

(٤) في "ذ المحتار" قال في "النهر" وم أرحم الله الواحد إذا سمعت أهلها
كمصر والظاهر أن أهل كل محنة سمعوا الأذان - ولو من محنة أخرى - يسقط
عنهم، لا إن لم يسمعوا اه

(٥) "ذ المحتار" كتاب الصلاة، باب الأذان، ٢ ٥٧٥، بحث قو. "المز" هي كالوجوب

(٦) "الحانية"، كتاب الصلاة، باب الأذان، ١ ٣٤

[٨] قوله ^(١) "وشمل حاله السفر" سياطتي خلافه شرحاً ص ٩ ٤ ^(٢) وضمه عليه المحشي ^(٣) ٢

[٨ ٢] قوله ولو مفرداً ^(٤)

أقول قد غلب ما في "الحانية" ^(٥)، ومثله عن في "الهدية" ^(٦) من التقييد بالجماعة، وفيها ^(٧) عنها (يكروه أداء مكتوبه بالجماعة في مسجد بعير أدان وإقامة) هـ.

(١) في "رد المحتار" (قوله لعرائض الخمس، يخ) دخلت الجمعه "بحر"، وشمل حاله السفر والحضر والافراد والجماعة، في "مواهب الرحمن" و"نور لإبصار" وهو مفرد، أدان أو قضاء سفر أو حصر هـ. لكن لا يكره تركه متصل في يسه في المصنف لأن أدان حي يكفيه كما سيأتي، وهي "الإمداد" أنه يأتي به مد، وسيأتي بمادة، فافهم ويستثنى ظهر يوم الجمعة في عصر جمعة هـ، وما يقتضي من الفوت في مسجد كما سيذكر.

(٢) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب الأدان، ٥٧٥ ٢، تحت قول "المرد" بمفرد خمس يخ.

(٣) انظر "الدرر"، كتاب الصلاة، باب الأدان، ٦١٢ ٢

(٤) انظر "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب الأدان، ٦ ٢ ٢، تحت قول "المرد" لا كه

(٥) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب الأدان، ٥٧٥ ٢، تحت قول "المرد" بمفرد خمس يخ.

(٦) "الحانية"، كتاب الصلاة، باب الأدان، ٣٤

(٧) "الهدية"، كتاب الصلاة، الباب الثامن في الأدان، النص الأول في صفه، ٥٣

(٨) المرجع السابق ص ٥٤

فيها^(١) عن "المحيط" في مسألة من يصلي في مصبر (إد سم يؤذن في
 نيت المحنة يكره له تركهما، وهو ترك الأدان وحده لا يكره) اهـ وفيها^(٢)
 عن "المعسوط" في مسألة بمسافر (إن أدن وأقام فهو حسن، وكذا إن
 أقام وسم يؤذن اهـ وفيها^(٣) عن "الهدية" (إن صلت جماعة في سفارة
 وتركوا الأدان لا يكره، وإن تركوا الإقامة يكره) اهـ فهذه الروايات
 وأمثالها^(٤) تعارض أكثر نكت لإختلافات، نعم! هي صحيحة وفاق في حق
 لإقامه والعذر ينفع عليه^(٥) في الأدان أنها سنة مؤكدة لصلاة مكتوبة
 أدبت^(٦) في وفنها في المسجد بجماعة مستحبة، أعني جماعة الرجال

(١) "الهدية" كتاب الصلاة، الباب الثاني في الأدان، الفصل الأول في صفته، ١ ٥٤

(٢) المرجع السابق

(٣) المرجع السابق

(٤) من ط في حاشية العراقي (إتيان المنعرد به عن مسيل لأفضلية فلا يسر في
 حقه مؤكدة، وبمكرهه ترك الأدان والإقامة معاً حتى ترك الأدان وأتى بالإقامة
 لا يكره كما في "البحر") اهـ ١٣ منه (رحمه الله تعالى)

(٥) "حتم"، كتاب الصلاة، باب الأدان، ص ١٩٤

(٥) باب في "أنبرائة" (يكره ترك أداء الصلاة بجماعة في مسجد بلا علامات
 لا في مصبرة، والكروم، البيوت، حج، ١٢ منه (رحمه الله تعالى)

("البرائة"، كتاب الصلاة، الفصل الأول في الأدان، ٤ ٢٤ منقطع هامش "الهدية")

(٦) في الأدان حصص من التخيير، مسجد؛ لأن الفصاء في مسجد لا يؤذن به كما

سواني شرح ١٢ منه (انظر "الفرغ"، كتاب الصلاة، باب الأدان، ٢ ٦)

الأحرار الكاسين^(١)، والله تعالى أعلم. ١٢

٣ | قوله. ويستثنى ظهر يوم الجمعة في مصر جمع^(٢)

القول ويستثنى ما وراء أول نوائت إدا فصيت في مجلس واحد، فإن له أن يكتفى بالأدب لأونه ورب كتاب لأفضل الأدب كل كما في "الكافي"^(٣) وغيره، ويستثنى أيضاً عصر عرفة وعشاء مردقة كما في "الهدية"^(٤) عن "بحايه" (هي الجمع بين الصلاتين بعرفة ومردقة يؤدّ ويقيم بالأولى ويقام بشايه ولا يؤدّ) اهـ ولا يستثنى ما سيأتي^(٥) أنهم لو أتموا صلاة فأعادوها في الوقت ثم يعيدوا الأدان، لأن الأدان إذا حصل في الوقت حصل كونه بعد الأدان فلا يشاء ٢

(١) اعلم أن الأدان والإقامة من سن جماعة انمسيحية فلا يبدان جماعة النساء والعبد والمراة؛ لأن جماعتهم غير مشروعة كما في "البحر" وكذا جماعة سعدويين يوم الجمعة يظهر في المصر، فإن أدبه بهما مكروه كما في "البحر" اهـ
نظ على المراتي ١٢ منه (ورحمه الله تعالى)

("حتم"، كتاب الصلاة، باب لأدان، ص ١٩٥،

(٢) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب الأدان ٢ ٥٧٣. تحب قور "الدر" بقران

الحسن، بخ.

(٣) "الكافي"، كتاب الصلاة، باب الأدان، الجزء الخامس، ١ ٥٤

(٤) "الهدية"، كتاب الصلاة، الباب الثاني في لأدان، الفصل الأول في صوته، ١ ٥٥

(٥) ينظر "ذ المحتار"، كتاب الصلاة، باب الادان، ٢ ٥٩٩، تحب قور "الدر"

لا يفسده و معقولة [٨٢٣] قوله في غير ذلك ان مسجد نادان وإقامة اهـ

[٨١٤] قَالَ أَيُّ "الدُّرِّ" (١) وَكَدًّا فِيهِ مُطْلَقًا (٢)

لأَصَحُّ أَنَّ "الصَّلَاةَ" عَنِ يَمِينِهِ وَ"الْعِلَاحَ" عَنِ شِمَالِهِ عِبَّ، شَمَّ، قَعَّ،
ضَحَّ، وَالْإِمَامَةُ كَدَتْ ٢ "قُبَّةٌ" (٣) أَيُّ مَجْدٍ لَأَنَّمَهُ التَّرْجَمَانِي، وَشَرَفَ
لَأَنَّمَهُ حَمَكِي (٤)، وَالْقَاصِي عِيدَ الْجَبَّةِ (٥)، وَ"لَا يَصْدَحُ" أَوْ صِيَاءٌ لَأَنَّمَهُ
حُجْجِي (٦) ٢ وَفِيهِ (٧) عَنِ "الْحَلْقَقِ" (لَا يَحْوُلُ أَسْمُهُ فِي إِقَامَةِ عَمْدِ
"الصَّلَاةِ" وَ"الْعِلَاحِ" إِلَّا لِأَنَّهُمْ يَنْتَظِرُونَ الْإِمَامَةَ) ١٢

(١) فِي بَسْمِ الشَّرْحِ (وَيُرْسَلُ فِيهِ) يَسْكُنُهُ بَيْنَ كُلِّ كَتْمِيٍّ، وَيَكْرَهُ بَرَكَةً وَتُذْبِ
عَادَتُهُ (وَيَتَلَفَّسُ فِيهِ) وَكَدًّا فِيهِ مُطْلَقًا

(٢) "الدُّرُّ" كِتَابُ الصَّلَاةِ، بَابُ الْأَذَانِ، ٢ ٥٨٦.

(٣) "الْعُبَّةُ"، كِتَابُ الصَّلَاةِ، بَابُ الْأَذَانِ، ص ٤٨٤.

(٤) يَعْنِي هَذَا اللَّفْظَ عَنِ عَمْدِهِ أَعْلَامُ فِي الْمَنْهَبِ، عَنْهُ مَحْمُودُ التَّرْجَمَانِي بِرِهَانِ
الدُّرِّ سَرَفَ لَأَنَّمَهُ نَمَكِي الْخَوَارِزْمِي إِمَامٌ كَبِيرٌ، كَانَ مُوجُودًا فِي عَصْرِ
النُّعْمَانِيَّةِ وَمَحْمُودُ الشَّجَرِي وَكَانَ ابْنُهُ عَلَاءٌ مَعَهُ مَحْفَدٌ قَدْ سَمِعَ بِهِ الْكَمَالَ فِي
مَدَنِهِ، وَابْنُهُمَا نَتَّهَى ثَابِتُ الْمَنْهَبِ فِي مَدَنِهِ ("الْعَوَائِدُ أَنْبِيَاءُ" ص ٢٧٨).

(٥) مِثْلُ عَثَرَةٍ عَلَى بَرَجَةٍ سَوَى وَ ذَكَرَهُ صَاحِبُ "الْجَوَاهِرِ الْمُعْصِيَةِ" الْجَوَاهِرُ الْأَوَّلُ،

٢٩٥ إِذْ قَالَ (عِيدَ الْجَبَابِ) أَحَدٌ مِنْ عَرِ إِلَى صَدِّيقِ "الْقَبِيَّةِ" لَا أَدْرِي أَمُّو

أَحَدَ الْمَذْكُورِينَ فِيهِ أَمْ غَيْرُهُمْ؟

(٦) نَعْنَى أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عَمْرٍاءَ الْكَتَانِي حَقِيقِي سَبَّةٍ إِلَى نَحِجٍّ قَالَ السَّمْعَانِي

كَانَ عَقِيحًا مُصَابِلًا حَسَنَ السِّيَرَةِ سَمِعَ "بَعْدًا" أَبَ الْقَاسِمِ بْنِ حَصِينِ السَّنِييَانِي،

وَكَانَ وَوَلَدَتْهُ سَنَةُ ٣٩٠ هـ ("جَوَاهِرُ الْمُعْصِيَةِ" ١ ١٦٤).

(٧) "الْعُبَّةُ" كِتَابُ الصَّلَاةِ، بَابُ الْأَذَانِ، ص ٤٨٤.

[٨ ٥] قال أي "الذر" ^(١) أعدد ما قدم ^(٢) مراعاةً لطعم ١٢
"حانية" ^(٣)

[٨ ٦] قوله ^(٤) أو تشميم عطسي ^(٥)
أما أحمد بن أبي العباس فهي "القبة" ^(٦) (كص) كن لأئمة الصباغي
عطس بمؤد، خان لأذن يحمد ويشتبه غيره، عت، فع (أي مجد لأئمة
الترجماني والفاصي عبد الجبار) لا يحمد ١٢

[٨ ٧] قال أي "الذر" ^(٧) (ويجس بينهما) ^(٨) لمؤد ١٢
[٨ ٨] قال أي "الذر" فيسكب قائماً ^(٩) المؤد الذي هو يقيم ١٢

١ في حس والشرح (ويستقبل) غير الركب (العبه بهما) ويكره تركه نريها، و
قله بهما مؤخر أعدد ما قلته فقط

- ٢ "الذر" كتاب الصلاة، باب الأذان ٥٩٢ ٢
- (٣) "العبية"، كتاب الصلاة، باب الأذان، ٣٨، ١
- (٤) في المتن والشرح (ولا يتكلم فيهما) أصلاً ولو رد سلام
في رد المحار (مرد و رد سلام) أو تشميم عطسي
- ٥ رد المحار، كتاب الصلاة، باب الأذان ٥٩٣ ٢، تحب قول "الذر" ولو رد سلام.
- (٦) "العبية"، كتاب الصلاة، باب الأذان، ص ٤٨
- (٧) في المتن والشرح (ويثوب) بين الأذان والإقامة هي الكل بكل ما صار هو
(ويجس بينهما) بقدر ما يحضر بملازمون مراعيًا بوقت الندب (إلا في معرب)
فيسكب قائماً قدر ثلاث آيات قصار ويكره الوصول بجمعا
- (٨) "الذر" كتاب الصلاة، باب الأذان، ٥٩٥ ٢
- (٩) المرجع السابق، ص ٥٩٦

[٨١٩] قوله ^(١) وتماه في "البحر" ^(٢) أي تمام مسألة الفصل ^(٣) بين الأذان والإقامة، وأنه بصادا يحصل ١٢

[٨٢] قوله ^(٤) عن "حسن المحاضرة" لسيوطي ^(٥)

عبد بن ٢ ١٨٢ ^(٦) في ذكر سنة إحدى وثلاثين أي وسبع مائة (وهي بيع الآخر في هذه السنة، حدث إسلام على النبي صلى الله عليه وسلم عقب أذان بعثته ليلة الإثنين مصافاً إلى بيته الجمعة ثم أحدث بعد عشر سبي عقب كل أذان إلا المغرب) ١٢

(١) في "ذو المحار" (قوله فيسك قائماً) هذا عنه، وعندهما يعقل بحسنه كجسة الخفيف، والاختلاف في الإصليته، فلو حسن لا يكره عنه، وينسحب التحول بالإقامة إلى غير موضع الأذان، وهو متفق عليه، وتماه في "البحر" (٢) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب الأذان، ٢ ٥٩٦، بحسب قول "المر" فيسك قائماً

(٣) هكذا في نسخة "المجمع الإسلامي"، (هذه) (الفصل)

(٤) في "المر" التيسير بعد الأذان حدث في ربيع الآخر، سنة سبع مائة وإحدى وثلاثين في عشاء ليلة الإثنين، ثم الجمعة، ثم بعد عشر سبي أحدث في الحل إلا بعرب ثم فيها مرتين، وهو بدعه حسن

وهي "ذو المحار" (قوله سنة ٧٨١) كده في "النهر" عن "حسن المحاضرة" لسيوطي، ثم نقل عن "العمد البديع" نسخته أي أنه في سنة ٧٩٠. وأن ابتداءه كان في يوم السبيل الماصر صلاح الدين بأمره.

(٥) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب الأذان ٢ ٥٩٦، بحسب قول "المر" سنة ٧٨١ (٦) "حسن المحاضرة" في اختيار مصم وقاهرة، ذكر الحوادث العربية الكاتبة "مهتر" في مدة الإسلام، ص ٢ ٢٦٢

[٨٢١] قوله أنه في سنة ١٧٩١هـ

أقول سم يذكر التاريخ في "القبور المديح"^١ إنما قال (قد أحدث
المؤذنون صلاةً واستلاماً على رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم عقب
الأذان بعد العصر الخمس إلا الصبح والجمعة، فإنهم يقدمون ذلك قبلهما على
الأذان^٢، وإلاً معرب، فإنهم لا يعينونه أصلاً حتى وقتها، وكان بعده
حدوث ذلك من أيام السَّعْدِيَّاتِ الماصر صلاح الدين أبي مطهر يوسف بن
أيوب^٣ وأمره، جوري غيراً، وقد ضعف في ذلك من هو مسحوب أو
مكروه أو بدعة أو مشروع؟ وأصنفت للأئمة بعونه تعالى ﴿وَأَقِمْ وَجْهَكَ
[الحج ٧٧] ومعلوم أن الصلاة والسلام من أجل القرب، وقد تورد

(١) "دالمختار"، كتاب الصلاة، باب الأذان، ٢ ٥٩٦، بحث قول "الدم" سنة ٧٨١

(٢) "القبور المديح في الصلاة على محبوب الشيع" ، الباب الخامس، ص ٣٧٦-٣٧٧

شيخ الإمام شمس الدين أبي الخير محمد بن عبد الرحمن السخاوي الشافعي

(ت ٢٩٩ هـ) ("كشف الظبوت"، ٢ ٣٦٢).

(٣) وأهل السنة والجماعة المائريديَّة والإشعرية في شبه القارة الهندية والباكستانية

والبحلادينية وغيرها يقدمون الصلاة على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قبل

الأذان بعد العصر الخمس والجمعة، وبعضهم يقدمون قبل الأذان بعده أيضاً، أمَّا

الفرق الباطنية المحرمون ذلك ويمنعون

(٤) هو يوسف بن أيوب بن شادي، أبو مطهر، صلاح الدين الأيوبي، السَّعْدِيَّاتِ "المدت

الناصر" من أشهر مدبِّري الإسلام. كان رفيق النفس، القلب على شدة بصوته، راجح

سياسة وحرب، يعيد النظر متواضعاً مع جنده وأمره جيشه (ت ٥٨٩ هـ)

("الأعلام"، ٨، ٢٦)

الأحب عسى حث على حدث مع ما جاء في فصل^(١) استدعاء عصب الأذان
والثنت الأخير في الليل وقرب الفجر، والصواب من الأقوال إنه بدعة حسنة
يؤجر فاعده بحسن نيته، وقد نقل عن ابن سهل^(٢) من مما كتبه في كتابه
"الأحكام" حكاية بخلاف في سبيح مؤدس في الثنت الأخير من الليل،
ووجه من منع ذلك أنه يرجح إتمام وقد جعل الله تعالى الليل سكناً وفيه هد
نظراً، والله الموفق اهـ. بعض المختصر ١٢

[٨٢٢] قال أي. "المر" ^(٣) لا يبيته مفرداً^(٤)

أي لا يرفع صوته ٢ ، قال في "الهدية"^(٥) عن "المحيط" (من فاته
صلاة في وقتها فقصها أدل لها وأقام واحدة كان أو جماعة) اهـ
أقول كيف هذا؟ وهو مأمور بإحدا الفصاة لأنها معصية، والمعصية
لا يجوز إظهارها، وما لا تقصى في المسجد ولا يرفع اليدين عند قنوت وتر
الفصاة، ورحم الله الشاح ففصل وجعل الأذان جماعة أو بمفرد إذ كان
في معاقبة، والمحشني لم يفتبه به وذكر كلاماً لا يتعلق بالمقام، فافهم

(١) عنه (الفصل)

(٢) هو أبو الأصبع عيسى بن سهل بن عبد الله الأسدي الكوفي مالكي
(ب ٤٨٦ هـ)، فقيه، فاصي "عريضة"، من آثاره "الإعلام بنو آل لأحكام" شرح
الجامع الصحيح بسبخري (معجم مؤلفين ٥٩٤/٢، "الإعلام" ١٠٣/٥ هـ
(٣) في سنن والشرح (و) يُس أن (يؤد) ويعلم لفظة) رافعاً صوته لو بجماعة أو
صحراء لا يبيته مفرداً

(٤) "الهدية"، كتاب الصلاة، باب الأذان، ٥٩٨، ٢

(٥) "الهدية"، كتاب الصلاة، الباب الثاني، الفصل وأما... ٥٥

[١٢٣] قوله (١) في غير ذلك المسجد بأدب وإقامة اهـ^(٢)

أقول إذا خرج الوقت فكل مسجد سوء في أن لأداس فيه دعائنة يؤذي إلى التحيط، فعلى صوبه قصوه في غير المسجد ربح أو في غير مسجد الجماعة ربح وقد قال المحشي في صدر القوية (٣) أي (في غير المسجد؛ فإنه لا يؤذن فيه لفائنة)، فيحرر ١٢

[١٢٤] قوله فالأداس في مسجد لا يكره (٤)

أي. على الوجه المعهود وهو أن يكون على المنارة أو نحوها يخرج المسجدة ولا فالأداس في المسجد مكروه كما في "نخبة" (٥) و"إخلاصه" (٦) و"البحر" (٧)

(١) في "رد المحتار" في "المجتبى" قوم ذكروا فساد صلاة صوته في المسجد في الوقت قصوه بجماعة فيه ولا يعيدون الأداس والإقامة، وإن قصوه بعد الوقت قصوه في غير ذلك المسجد بأدب وإقامة اهـ

(٢) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب الأداس، ٥٩٩، بحث قول "الدر" لا لعاسه

(٣) "رد المحتار" كتاب الصلاة، باب الأداس، ٥٩٨، بحث قول "الدر" هو بجماعة [ربح، ملخص]

(٤) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب الأداس، ٦٠٢، بحث قول "الدر" لأن فيه شويشاً ربح

(٥) "نخبة"، كتاب الصلاة، باب الأداس، ٣٨٩، ملخص

(٦) "إخلاصه"، كتاب الصلاة، الفصل الأول في الأداس، ٤٩، ملخص

(٧) "البحر"، كتاب الصلاة، باب الأداس، ٤٤٤، ملخص

و "الهدية" (١٦٩)

٨٢٥] قوله (١) أن المكروه قصاؤها (٢)

سيأتي خبر قضاء الفوائت ص ٧٧١ (٣) من المحشئ مستظهاً أن الكراهة فيه تعريمية وهو ظاهر ١٢

(١) "الهدية" كتاب الصلاة، الباب الثاني في الأداب، الفصل الثاني، ٥٥، منقصة
 وضاء الكلام في رسائله أو على التبعة في أداب الجمعة، ر ١٣٢، انطبوعة في
 المجلد الثالث من "فتاواه" ص ٧٧٠ إلى ٧٧٤ انطبوع مبر كهور "الهدية" ٢
 (محمد أحمد لأعظمي)

[نظر "الفتاوى الرضوية"، كتاب الصلاة، باب انجمه، ٨ ٤٩٧ ٧ ٥
] (٢) رسالة أخرى "سمائم العبير في أدب البدء أمام منبر" قد صيغت في المجلد
 الثامن عشر من "الفتاوى الرضوية"

(٣) في المس والشرح (ويكره قضاءه فيه) لأن التأخير معصية، ولا يظهرها "بر رية"
 وفي "رد المحتار" (قوله لأن التأخير معصية) إنما يظهر أنها في الجماعة لا المفرد،
 "ط" أي لأن يسفر بدخاها في أدابه كما قد ساء عن العهد "ي" غير أنه إذا
 كان التهرب لأمر عام لا يكره ذلك بجماعه أيضاً، لأن هذا التأخير غير معصية
 هذا، ويظهر من التعليل أن المكروه قصاؤها مع الإصلاخ عليها ولو في غير مسجد
 كما أفاده في "المنح" في باب قضاء الفوائت

(٣) "ذ المحتار"، كتاب الصلاة، باب لأدب مطب في أداب الجوز، ١٠٢٢ -
 بحث قول "الدر" لأن التأخير معصية

(٤) انظر "ذ المحتار"، كتاب الصلاة، باب قضاء الفوائت، ٤ ٤٦٧، بحث قول
 الدر "ويجي" . بخ

[٨٢٦] قوله: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ يُصَوِّرُ مَا يَشَاءُ﴾

نبت. وهو فطاهرو، وبه اعتمدت الشارح ٢

[٨٢٧] قوله (٧) يؤذي السواحل (٨) ولأن لا يكون له التأديب أوى، وهذا

أَيْضاً ظَاهِرٌ، وَبَدَأَ عَوْنٌ عَلَيْهِ انْتِزَاعُ ١٢

٨٦٨ | قوله: (٥) أحقه به في "النهر" بحثاً (٦)

(۱) فی حبس و التشریح (و یجوز) بلا کراهه (اذ ان حبس من حبس و عیدہ) ولا یجوز الا یوم
مکاجم خاص

وفي "رد المحتار" (عوله ولا يحدّ إلّا بحدّ) ذكره في "البحر" بحث فقال ويهيئ
 العبد إن أذن نفسه لا يباح إلى حدّ سيئه وإن أراد أن يحدّ مؤدّن بجماعه
 هو يحدّ لا يحدّ سيئه لأن فيه إصمّر بعده، لأنه يحدّج إلى مراحاة الأوغاص
 وبم أراد في كلامهم اهـ

(٢) "ذو المحترق"، كتاب الصلاة، باب الأضلاع، ٣/٢، بحث قول "فليز"؛ لا يحسن إلا ياد

(٣) في "ذو المحار" (قوله كأجير خاص) هو بحث "صاحب النهر" حيث قال ويبيح أن يكون لأجير الخاص كسنته لا يحل أن له إلا بدو مسأجره اهـ قلت بل صرحوا بأنه ليس له أن يؤذي الباقين اتفاقاً

(٤) رَدُّ الْمُحْتَرَفِ، كتاب الصلاة باب الأداء، ٤ ٣ ٦، صحت قول "البر" كأجود خلاص.

(٥) في نفس الشرح (يكره أداها امرأة وعاسي) ولو عالماً، نكته أنه يبرأ منه الإمامية وأدال من جاهل نهي (ومحكم له) وهو حيح كمنعوه وصبي لا يعقل منقطع.

وفي "رد المحتار" (قوله بإمامية وأدال) الآية، مضموم عليه والثاني الحقه به في "النهر" بحثاً.

(٦) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب الأذان، ٢ ٦، تحت قول "الدم" بإمامه وأذان

أقول عسدي في إلحاق نصر ظاهر، فربما عاسق لا يبالي بما يصنع
فلا يؤمن أن يؤدّن قبل الوصف، وقد نصر الإمام الربيعي في "كيس الحقائق" (١)
كما مر في الصفحة الماضية (٢). (أنه لا يحسن بأدائه الإعلام)، وأب نعم أن
الإعلام هو المقصود بالأدب بخلاف الإمامه فإن المقصود بها غير فائت في
العاسق بل في تقديم العاسق العالم أيضاً كلاماً، وقد مشى العلامة الشارح فيما
سيأتي (٣) على أنه لا يهتم، فانظروا أن ينتمي هو لأولى من فاسق ولو عالم
[١٢٩] قوله (٤) ومثله المحجور (٥) قدماً ما فيه ٢

ر [١٣] قال أي "المرء" (٦) (وصي لا يعقل) (٧)

أقول ظاهره صحته أدائه مع الكراهة، ولعل انظر أن كلامه لا يعد
كلاماً، وكسب المحجور، فلا يكون أدان أصلاً، فيحزر ثم قُبْتُ الورقة
فأرب الشارح رحمه الله معاني هذه (٨) عن المصنف، ورحمته لله ٢

(١) "التبيين"، كتاب الصلاة، باب الأدان، ١ ٢٥٠

(٢) انظر "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب الأدان، ٢ ٣ ٤، بحب فون "المرء"
وعبد وأعمى، ربح

(٣) انظر "المرء"، كتاب الصلاة، باب الإمامة، ٣ ٥٢٩

(٤) في "رد المحتار" (هو نه كمعتوه) ومثله المحجور، "ح"

(٥) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب الأدان، ٢ ٦ ١٠٦، بحب فون "المرء" كمعتوه

(٦) بل سيأتي تحت الطهارة الآتية

(٧) في حـ، وانشراح يُعاد (أدان امرأة ومجور، ومعتوه وسكران وصبي لا يعقل

(٨) "المرء"، كتاب الصلاة، باب الأدان، ٢ ٦ ١٠٦

(٩) انظر "المرء"، كتاب الصلاة، باب الأدان، ٢ ٦ ١٠٨

[١٣١] قوله (٢) وكذا الكافر (٣)

أقول سبحانه الله من شعار إسلام يقيمه كافر كيف؟ ولأدب عبادة
والكافر ليس من أهلها، ولا نسلم أن مدار إقامة انشعار عني مجرد حساب
سامع لا يعلم حاله وإن سم نكن به حقيقة في نفس الأمر، وبه خرح المحبوب
لأن في إهافته والسكران ولا إدا، كان يعلم ما يقو، وإدا، كان عبدكم لمدار
عني مجرد دنت الحصار فم يقسم أدان صبي لا يعقل مطبق، فقد يشبه
صوته صوت مراهق إدا سمعه من لا يعلم بحاله يعتد به؟ فاسحق عدي ما
قرره المحقق صاحب "البحر" (٣) (أن العقل والإسلام شرط الصحة، فأدان
صبي لا يعقل وسكران ثمل ومحبوب مطلق وكافر مطبق كل دنت باطل،
وشعار لإسلام لا يقوم بباطل، والله تعالى أعلم ١٢

(٢) هي "رد المحتار" وأما من حيث إقامة انشعار النافية بالإثم عن أهل البند فيصح
أدان الكل سوى الصبي الذي لا يعقل؛ لأن من سمعه لا يعلم أنه مؤدب بل يظنه
يلعب بخلاف الصبي العاقل؛ لأنه قريب من الرجال، ولذا عثر عنه الشارح
بمراهق وكذا المرأة فإن بعض الرجال قد يشبه صوته صوت المراهق والمرأة
فإدا أدب المراهق أو المرأة وسمعه السامع يعتد به، وكذا المحبوب أو المعتوه أو
السكران فإنه رجل من الرجال، فإدا أدن على الكيفية المشروعة قدمت به
الشبهة؛ لأنه إدا سمعه غير العالم بحاله يعتد مؤدباً، وكذا الكافر

(٣) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب الأدان، ٦١١/٢، تحت قول "الدر" فب

وكافر وقاسه

(٣) "البحر"، كتاب الصلاة، باب الأدان، ٤٦، مختص

[١٣٢] قوله (١) بحضور المقصود (٢)

أقول دس عني رعدة أدب الفاضل جـ مر (٣) عن الربيعي (أله لا يحصل

به الإعلام) ١٢

[١٣٣] قوله (٤) في الكراهة الموجبة (٥)

أقول يريد إثبات كراهة التبريد وفيه ترع، فقد قدمنا ص ٩٩٩ (٦) عن
"الهندية" عن "المبسوط" (أن المسافر إن أدب فحس وإن لم يؤدب فحس)

(١) هي "ذ المحتار" أم هو حصر جماعة عسوا بدخول الوقت وأدب هم فاسق أو
صبي يحفل لا يكره، ولا يعاد أصلاً لحضور المقصود

(٢) "ذ المحتار"، كتاب الصلاة باب الأدان ٢ ١، تحف قوس "الدر" تحف
و كافر وعاسي

(٣) انظر "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب الأدان، ٢ ٢٠٣، تحف قوس "الدر"
وعيد وأعمى

(٤) في المس والشرح (و كره تركها) معاً (المسافر) وهو مفرد (و كذا تركها) لا تركه
بحسب الرتبة

وفي "ذ المحتار" (قوله لا تركه) الظاهر أن المراد يعني الكراهة الموجبة بلاءه،
ولاً بعد صرح في "الكنز" بعد ذلك بنسبه للمسافر ونصني في بيته في مضمون
قال في "البحر" ليكون الأداء على هيئة الجماعة به

(٥) "ذ المحتار" كتاب الصلاة باب الأدان، ٢ ٢٠٣، تحف قوس "الدر" لا تركه
(٦) انظر سموة [١٨٦٢] قوله وهو مفرداً

مطلب في كراهة تكرار الجماعة في المسجد

[١٣٤] قوله ^(١) "يكره الأفضل أن يكون مؤدب هو سقيم اهـ"

[قال الإمام أحمد رحمه الله - رحمه الله في "المتاوى الرصوية"]

أقول رد حسب الكراهة على كراهة التكرار ونفيها على التحريم حصل
الوفاق، ألا ترى أي قول "الكافي" ^(٢) نسائي كيف يقول (لا بأس، ولكن
الأفضل) وكذا ثبت عنه الإمام الصحابي ^(٣) وغيره "لا بأس" وقد صرحوا أن

(١) في المس والشرح (أقام غير من أدب معينه) أي مؤدب (لا يكره مطلقاً) وربما
بمضموره كره إن يحقه وحشة

في "رد المحتار" (هو كره إن يحقه وحشة) أي. بأمر من يرص به، وهذا يجب
عدم إهماده، ومشي عليه في "الدر" و"النجاة" يكره في "الخلاصة" إنه
يرص به يكره، وجواب الرواية أنه لا بأس به مطلقاً اهـ فثبت وبه صرح الإمام
الطحاوي في "مجمع الآثار" [أي الإمام الطحاوي كتب بها الأساءة] اهـ - اهـ - اهـ -
شرح معاني الآثار - ج ١ - حاشية ١٦٠٤ - اهـ - اهـ - اهـ - اهـ - اهـ - اهـ -
البحر" ويدل عليه إطلاق قول "المجمع" ولا يكره من غيره، فثبت في
"شرح" لأبي عبد الله من أنه لو حضر ولم يرص يكره اتفاقاً فيه نظر اهـ. وكذا يدل
عليه إطلاق "الكافي" مطلقاً بأن كل واحد ذكر، فلا بأس بأن يأتي بكل واحد
رجل آخر، ونكر الأفضل أن يكون المؤدب هو السقيم

(٢) "رد المحتار" كتاب الصلاة، باب الأدب، مطلب في كراهة تكرار الجماعة في
المسجد، ١١٧٢، تحت قول "الدر" كره إن يحقه وحشة

(٣) "الكافي"، كتاب الصلاة، باب الأدب، الجزء السادس، ٥٥٩

(٤) شرح معاني الآثار، كتاب الصلاة، باب الرجوع، يؤدب أحدهما ويقيم الآخر، ٨٣١

مرجعه إلى كراهة القرية^(١)

[٨٣٥] قوله^(٢) في أوّل الوقت^(٣)

(١) "الفتاوى اعرصية"، كتاب الصلاة، باب الأدان، والإقامة، ٥، ٨١، ٣٢٩

(٢) في النسخ والنشوخ، ويوجب، وجوب، وقال الحنواي: ندب، والوجوب الإجابة بالقدم من سمع الأذان. وفي "رد المحتار" فإن الحنواي إن الإجابة بالنساء منبوذة، والوجبة هي الإجابة بالقدم، قال في "النهر" وقوله يوجب الإجابة بالقدم مشكوك، لأنه يلزم عنه وجوب الأداء في أوّل الوقت، وفي المسجد، إذ لا معنى لإيجاب الذهاب دون الصلاة، وم في شهادات "المجتبى" سمح الأذان، وانتظر الإقامة في بيته لا يعين شهادته مخرج على قدمه كما لا يحمي، وقد سألت شيخنا الأخ عر هذا، فمد يده جواباً أنه أفور، سواقة التوفيق، ما قاله الإمام الحنواي مبني على ما كان في ركن السلف من صلاة الجماعة مرة واحدة، وعدم تكرارها، كما هو في ركنه صلي الله عليه وسلم، ومن خلفه بعده، وقد عرفت أن تكرارها مكروه في ظاهر الرواية، إلا في رواية عن الإمام، ورواية عن أبي يوسف، كرهه جماعة قريباً، وميأى إلى أن اجتمع عند أهل المذهب وجوب الجماعة، وأنه يأثم تفويتها اتفاقاً، وحشد يجب السعي بالعدم لأجل الأداء في أوّل الوقت، أو في المسجد، بل لأجل إقامة الجماعة، وإلا لم يوجب أصلاً أو تكرارها في مسجد، إن وجد جماعة أخرى، وكلّ منهما مكروه، فقد قال يوجب لإجابة بالقدم، لا يضر، يمكنه أن يجمع بأمره في بيته، فلا يهرم شيء من المحبوسين، لأن يكون إلى مذهب، وإمام الحنواي أنه مدبث لا يضر ثواب الجماعة، وأنه يكون بدعه ومكروهاً بلا عذر، نعم قد عرفت أن الصحيح أنه لا يكره تكرار الجماعة إذا لم يكن على الهيئة الأولى، وسبأتي في الإمامة أن لأصح أنه لا يجمع بأمره لا يكره، وبما قصبه الجماعة، لكن جماعة المسجد أفصل، فاعتزم هذا التحرير المفيد، ويأتي له قريباً بعض مزيد

(٣) ٢ المحتار، باب الأدان، ٦، ٨١، ٦، بحث فور "الدر" وقال الحنواي: ندب، ربح

أقول فيه نظرٌ صاهرٌ بن اللام المعى بعد الأذن ولا يجب أن يكون لأذن أو الوقت دائماً بل يستحب فيه لإيراد في ظهر الصَّيْف، قد ثبت في "الصحيح" (١) أن بمؤذن أ. أ. أن يؤذن فيها النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وقال ((أُبرد)) ثم أراد فقال ((أُبرد))، والله تعالى أعلم ١٢

[٨٣٦] قوله وفي مسجد (٢)

أقول ولا بعد في الزمانه فعلى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ((لا صلاة (٣) لجار مسجد (٤) لا في مسجد)) وقد صحح أ. النبي صلى الله تعالى عليه وسلم عليه وسلم هم يحررق البيوت على الذين يصلون في بيوتهم، كما في "صحيح مسلم" (٥) وقد مسدس به عامه مشايخه على إيجاب الجماعة، فإن ثم ثم دليلاً على وجوب الشهود في جماعات لمسجد، فانهم ١٣

(١) أخرجه البخاري في "صحيحه" (٥٣٥ ٥٣٥)، كتاب مواقيت الصلاة، باب لإيراد بالظهر، ٩٩

(٢) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب الأذان، ٢ ٦١٨، تحفة مؤلف "البر" وقال الحيواني، مدبر، رنج.

(٣) رواه الدار قطني عن جابر وعن أبي هريرة وإسناده ضعيف كما قال السيوطي في "متراد" ١٢ منه [أخرجه ٦٩، قطني في نسخة (١٥٣٧-١٥٣٨)، ٥٥٤١١، وأحاديث لمؤدي، ٤١٩١].

(٤) أخرجه مسلم في "صحيحه"، ٦٥١، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب فصل صلاة الجماعة، وبيان التشديد في التختيم، ص ٣٢٧

٨٣٧ | قوله و تنصر لإقامة في بيته^(١)

قد ذكرنا به تأويلاً حسناً^(٢) بتوحيق الله تعالى في سائلب "الملاذه
معرضة في نحر لأخوية الأربعة" (سنة ١٣١٦هـ)^(٣)
[٨٣٨] قوله لا تقيم شهادته مخرج عبي قوله^(٤)

أقول مدفع بصحيح الأحاديث مستخرجة في "الصحيحين"^(٥)
وغيرهما^(٦)، مع قول صلي الله تعالى عليه وسلم رولا تقومو حتى رأيتموني

(١) "ذم مختار"، كتاب الصلاة، باب الأذان، ٨٢، تحفة مؤب، "الدر" وقال
المحتواني، مدي، الخ.

(٢) "الفتاوى الرصوية"، كتاب الصلاة، باب الجماعة، ٢/٧، ١٠١، ٨٠١.

(٣) قد صيغ عدد الرسالة في الجزء الثالث من "الفتاوى الرصوية" من ٣٢٤ إلى
ص ٣٣٩ مطبوع في مبار كفور "أعظم كره"

[انظر "الفتاوى الرصوية"، كتاب الصلاة، باب الجماعة، ٢/٧، ١٠١، ٨٠١].

(٤) "ذم مختار"، كتاب الصلاة، باب الأذان، ٨٢، تحفة مؤب، "الدر" وقال
المحتواني، مدي، الخ.

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه^(٦٣٧)، كتاب الأذان، باب من يقوم الناس إلى
رأو الإمام عند الإقامة، ٢٣، ومسلم في "صحيحه" (٤٠٤)، كتاب المساجد،
باب من يقوم الناس للصلاة، ص ٢٠٤.

(٦) أخرجه الترمذي في "سه" (٥٥٢)، كتاب السفر، باب كراهية أن ينظر البس
لإمام، ١٠٣٢، وأبو داود في "سه" (٥٣٩، ٥٤٠)، كتاب الصلاة، باب في
الصلاة تقدم، الخ، ٢٢٦.

خرجت))، وقد ثبت بأحاديث كثيرة أن أنصوري غير ذر، وإنما التأكيد
بشهود الجماعة ١٢

[٨٣٩] قوله في رواية عن الإمام ورويه عن أبي يوسف^(١)

[قال الإمام أحمد رضا، رحمه الله في "اعتدوى الرصوبه"]

ورواه عن محمد كما في "البحر"^(٢) و"المحشي"^(٣) و"الحبه"^(٤) وغيره^(٥)

[٨٤٠] قوله وأنه يكون بدعة ومكروهاً بلا عذر^(٦)

كما نقله عنه في "الفتح"^(٧) ١٢

[٨٤١] قوله نعم! قد علمت أن الصحيح^(٨)

أقول هو الصحيح أيضاً لا ينافي مذهب الإمام الحلواني، فإن عدم

(١) ذ المحقق، كتاب الصلاة، باب الأدان، ٦٩٢، بحث قول "البر" وقال
الحلواني ندباً، إلخ.

(٢) انظر "البحر"، كتاب الصلاة، باب الإمامة، ٦٥

(٣) "المحشي"، كتاب الصلاة، ص ٣٢

(٤) سم بعث عنه

(٥) "اعتدوى الرصوبه"، ١٠٩/٧

(٦) رد المحتار، كتاب الصلاة، باب الأدان، ٦٦٩٢، بحث قول "البر" وقال
الحلواني ندباً، إلخ.

(٧) "الفتح"، كتاب الصلاة، باب الإمامة، ٣٠٦

(٨) ذ المحقق، كتاب الصلاة، باب الأدان، ٦٩٢، بحث قول "البر" وقال
الحلواني ندباً، إلخ.

كرهه الجماعة الثانية بعد قوب الأولى شيء وحضور ثلاثة بنفويث لأولى شيء آخر ٧

[٨٤٢] قوله أن الأصح أنه لا يجمع بأهله لا يكره^(١)

أقول الحق أن محله حيث لا يخص في جماعة البيت كاهل الأعداء وكس فائته جماعته مسجد إمام يسهو أو غفله أو يوم بل أو يكمل، فإنه ورد أنهم بالنكاس كئنه لا يخرج مما يصو عليه أن من فائته في المسجد قوب صنى فيه وحده فحس، وإن رجع إلى مرته فجمع بأهله فحس، وانعصود بإفاده رد عني من عم أن لأجر والتضعيف نحو غود في الجماعة إنما هو في جماعته بمسجد دور جماعته انبيد أو السوق بحديث ((تفصل على صلاته في بيته أو سوقه))^(٢)، كما بيته في "عمدة القاري" ٢ ٩١٦^(٣) وليس مراد حاشا لله أن لا يسان مخير بين انبيد ومسجد كيفاً وهو مردود بأحاديث كذب أن تتبع حد الثوائر^(٤) ١٢

(١) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب الأذان، ٩ ٣، تحت قول "المر" وهو الحيواني. ندياً، إلخ.

(٢) أخرجه البخاري في "صحيحه" (٦٤٧) كتاب الأذان، باب فصل صلاة الجماعة ١ ٢٣٣ يفظ ((تضعف حتى صلاته في بيته، وفي سوقه))

(٣) "عمدة القاري" كتاب الأذان، باب فصل صلاة الجماعة، ١ ٢٣٣، بالفاظ متفرقة

(٤) أخرجه البخاري في "صحيحه" (٦٥٧)، كتاب الأذان، باب فصل العشاء في الجماعة، ٢ ٢٣٥ عن أبي هريرة قال قال النبي صلى الله عليه وسلم: ((ليس صلاة أهل على نساء من الفجر والعشاء، ولو يعمرون فيها لأبهم، ولو سبوا، عد خصم

[٨٤٣] قوله: ويسأل فضيلة الجماعة^(١)

وبه صرح في "مجمع الأنهر"^(٢) عن "الجوهرة" ١٢

[٨٤٤] قوله: يمكن جماعة المسجد أفضل^(٣)

أقول: قد جعنا في ما مضى، فرب ما نعلمه صاحب "النهر" أن يقول لا مدح للإيراد بعد ساء الكلام على المذاهب الراجحة في تكرار الجماعة والجماعة في الباب، والله عني أعني. ولم يدع "النهر" أن الإيراد ورد في بني لأمر على مسلمات محتوي والحاصل أن الأعراض صحيحة لا الراسي ثم أقول: وبالله التوفيق ظهر لي أن الإيراد ورد قطعاً على أي مذهب ينتموه؛ ودلت لأن كرهه تكرار الجماعة إنما هو في مسجد المنع، أما مسجد الشارع فيجوز فيه جماعة كما سيأتي في باب الإمامة^(٤)، والحنوئي

أن أثر مدح فيه، ثم أمر جلاء يوم الناس ثم أخذ شعلاً من دار فأحرقني حتى من لا يخرج إلى الصلاة بعد^(٥)، أحمد في "مسند" ٥٤٩، ١، ٢٧٧٥ عن عمرو بن أم مكتوم قال: جئت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت يا رسول الله كتب صريع شاسع أئدار وني فائد لا يلائمي فهل يجدني رخصه أن أصبني في يبي؟ قال: (أسمع الدعاء) قال قلت نعم، قال: (ما تجد بك رخصة) (١) "د محار"، كتاب الصلاة، باب الأداب، ٩٢، تحت قول "النهر" وقال الحنوئي: مدحاً وبع.

(٢) "مجمع الأنهر"، كتاب الصلاة، باب صفة الصلاة، ١٦٦، ١

(٣) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب الأداب، ٩٢، تحت قول "النهر" وقال الحنوئي: مدحاً وبع.

(٤) انظر "الفر" و"رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب الإمامة، ٣٣، ٥

قائلٌ بوجوب الإجابة بالعدم على الإطلاق

أقول ولا يبعد حمل كلامه على مساجد المحقة، ثم إن العلامة العلامي ذكر لإجماع على أن كراهته في مسجد المحقة أيضاً ليس مطبقاً، بل رداً كثر بآداب جديد كما سيأتي من المحشي^(١)، فإن سمع هذا لإجماع السمع لا يرد اتصافاً^(٢)، والله تعالى أعلم. قد عمدت الجواب عن هذا أيضاً بما أجاب^(٣) به عن تصحيح عدم انكراهه عند تضرر الهيئة ٢

[٨٤٥] قوله^(٤) ونظاهر نعم^(٥)

أقول ولا يبعد لاستدلال عليه بإطلاق قوله صلى الله تعالى عليه وسلم (إِذَا سَمِعْتُمْ نَادَاتٍ فَهَوِّنُوا مِثْلَ مَا يَقُولُ)^(٦) هو الذي ذكره بقوله^(٧) (وهو ظاهر الحديث، راجع) ٢

(١) انظر "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب الإمامة، ٥٠٣٣، تحت قول "البر"

بآداب وإقامه راجع

(٢) انظر المصنوعة [٨٤٦] قوله نعم، قد عمدت أن الصحيح

(٣) في "رد المحتار" يعني هل يجب أداء عم الصلاة كالأداء بموجب ٢ سم آره

لكن، والظاهر نعم

(٤) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب الأدان، ٦٢٢٢، تحت قول "البر" إن سمع بموجب

(٥) أخرجه الترمذي في "سنه" (٣٦٣٤)، كتاب المناقب، ٣٥٣٥

(٦) انظر "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب الأدان، ٦٢٢٢، تحت قول "البر"

أجاب الأول

[٤٤٦] قوله ^(١) أن يكون مبيّناً على أن إيجابه بالعدم ^(٢)

أقول: باؤه عليه إنما يظهر إن كان مراد لإمام الحنوبى بإيجاب القول كما فهم العلماء من كلامه لكنه باطل بشهادته أحاديث جمّة ^(٣)، ولأنهم حمّله على إيجاب أن لا يقوم الجماعة وإن مكث بعد سماع الأذان فيها، وعلى هذا لا يصحّ بناء ما في "التعاريق" ^(٤) على هذا القول؛ لأنه يحتمل أن يكون الحرمة بالأخير؛ إذ هو الذي هو آخر بعده فائته الجماعة، فافهم ٢
ثم أيب في "فتاوى حصي حار" ^(٥) ((إذا دُعي واحد بعد واحد على سيرة يوم الجمعة فإن شمس لأئمة الحنوبى رحمه الله تعالى عليه الصحيح أن الموجب يسمى وبرك النجدة هو الأذان الأول، ليس بشيء من الحرمة ما يكون بالأول))، ورحمته الله على إزالة الخطأ وإزالة نصواب ١٢

(١) هي "ردّ المحصر" إذ كان في المسجد أكثر من مذهب أدنو، أحد بعد واحد، والحرمة بالأول، لكنه يحصل أن يكون مبيّناً على أن إيجابه بالعدم.

(٢) "ردّ المحتار" كتاب الصلاة، باب الأذان، ٢، ٦٢٣، تحت قول "المر" إجاب الأول
(٣) أخرجه الترمذي في "مسند" أبواب الصلاة، باب ما جاء في الفرس في الأذان، ٢٣٩، عن جابر بن عبد الله رضي الله تعالى عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لبلال ((يا بلال! إذ أدت فرسك في أدائك، وإذ أقمته فاحذر، واجعل بين أدائك وإقامتك مدد ما يفرع الأكل من كفه، والبشر به من غنبره، والمعتصر إذ دخل لفصاء حاجته، ولا تقموا حتى تروني))

(٤) جمع لتعاريق الإمام زين المسايح أبي الفصيح محمد بن أبي التماسم الباقلي الحنفي، الحوزة في (٥٥٦ هـ) وقيل (٥٨٦ هـ) ("كشف غلو") ٢٥٥/٩، "المعتمد" ٢٦٩، ص ٢٦٩.

(٥) "المعاني"، كتاب الصلاة، باب الأذان، مسائل الأذان، ٢، ٨.

[٨٤٧] قوله ^(١) وقد أخرج السيوطي ^(٢) بفظة "أخرج" في غير محبب
 فإنها عند المحققين بمعنى أنزله أي مع سوق الإسناد، ومعلوم أن
 السيوطي لم يذكر حسد هذا وير "نقل" أو "ذكر" أو "أورد" أو ما يشبهها
 [٨٤٨] قوله عن أبي نعيم في "الحلية" ^(٣)

عن عثمان بن عفان ^(٤) رضي الله تعالى عنه ^(٥) ١٢

١١ في "رد المحتار" قد أخرج السيوطي عن أبي نعيم في "الحلية" بسند فيه مقال
 (إد معتمد السند، فقوموا فإنها عزمة من الله) هذا شارحه بما هو أي استحوذ
 إلى الصلاة، أو المراد بالنساء الإقامة

٢) "رد المحتار"، باب الأدان، ٢ ٦٢٥، تحت قول "الموت" ولم يذكر .
 (٣) المرجع السابق

٤، هو أمير المؤمنين أبو سوري ثالث الخلفاء الراشدين وأحد أئمة مبشرين
 عثمان بن عفان بن أبي العاص بن أمية من هريش، من كبار الرجال الذين اختلف بهم
 (إسلام في عهد ظهوره، وقد بمكة وأسلم بعد البعثة بغيره، وكان عب شريف في
 الجاهلية، وأتم جميع العرب، وكان أبو بكر قد جمعه وأبقي من يأيدي الناس من
 الرقاق والمقاطيس، وهو أول من رافق في المسجد الحرام ومسجد الرسول، وعدم
 الخطبة في العيد على الصلاة، وأمر بالأذان الأول يوم الجمعة، روى عن النبي صلى
 الله عليه وسلم ١٤٦ حديثاً، (ت ٣٥ هـ) ولقب بسبي الثورين، لأنه روج سبي النبي
 صلى الله عليه وسلم رفقة سم أم كلثوم (٤٤٤ هـ) (س. كني، ٢/٢١٠).

٥، أخرجه أبو نعيم في "حلية الأولياء" ٩٢٦ ٩٢٧ عن عثمان بن عفان
 رضي الله تعالى عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال (إد معتمد السند، فقوموا
 فإنها عزمة من الله).

[٨٤٩] قوله بسنه فيه معال^(١) قر بساوي^(٢) (فيه كتاب) ٢

[٨٥٠] قوله^(٣) لا أصل بهما^(٤)

قلت ومع ذلك لا يسمع منهم قول رباحه خير خير، كما ذكره عمر وسنه
رضي الله تعالى عنهم في انبياه كما ثبت في الصحيح^(٥)، والله تعالى أعلم

١ رَدِّ الْمُحْتَار، كتاب الصلاة، باب الأذان ٢ ٦٢٥، بحث قول "الدور" ولم

يذكر

٢ "التيسير" ٦ ٧

(٣) هي "دَ الْمُحْتَار" روى البخاري وغيره ((من قال حين يسمع النداء اللهم ربنا

هذه الدعوة القائمة بالصلاة القائمة آت محمداً الوسيلة والفضيلة، وإعطه مقاماً

محموداً الذي وعدته حَبَّ به شفاعة يوم القيامة)) وروى البيهقي في غيره ((ثبت

لا يختلف تبعاده)) وتناوبه في "الإمداد" و"المحج" فان ابن حجر في شرح

المصباح وروايته "والدرجة الرابعة" وعنه "يا رَحِمَ الرحمن" لا أصل بهما

(٤) "دَ الْمُحْتَار"، كتاب الصلاة، باب الأذان، ٢ ٦٢٧، بحث قول "الدور"

ويدعو

(٥) أخرجه مسلم في "صحيحه" ٨٤ ١، كتاب الحج، ص ١٠٤، والترمذي في

"سننه" (٨٢٧)، كتاب الحج، ٢ ٢٢٠، وأبو داود في "سننه" (٨ ٢)، كتاب

مسند، ٢ ٢٣٣، وابن ماجه في "سننه" (٨ ٢٩)، كتاب الحج، باب التلبية،

٣ / ٤٢، والبيهقي في "سننه" (٢٧٤٧)، كتاب مسند ابن حجر ص ٤٥١،

وأحمد في "مسنده" ٦٥٤، مسند عبد الله بن عمر بن الخطاب ٢ ٤٨٩

كما عبد الله بن عمر رضي الله تعالى عنهم، لا بد فيها (ثبت ثبت) مسند

والأخير يثبت ثبت والعبء إثبات والعمل

[٨٥١] قوله ^(١) يستحب أن يقال عند سماع الأذنين ^(٢)

قد حقق مسألة هي "فتاوى" ^(٣) بما لا يريد عليه، ولحمد لله تعالى

[٨٥٢] قوله ^(٤) وإلا فلا مانع من التمسك ^(٥)

كما لا يكره البيع ماشياً بعد لأذان الأول يوم الجمعة ١٢

(١) في "رد المحتار" يستحب أن يقال عند سماع الأذنين من الشهادة "صلى الله عليه وسلم يا رسول الله"، وعند الثانية منها "قرّب عني يا رسول الله"، ثم يقول "اللهم معني بالسمع والبصر" بعد وصح ظفري بالإبهامين على العيس، فإنه عليه السلام يكون قائداً له إلى سجدة.

(٢) "رد المحتار" كتاب الصلاة، باب الأذان، ٦٢٧، بحث هو. "المرو" ويدعو. ربح.
(٣) قد حقق الإمام أحمد رحمه مسألة يعيل الإبهامين عند سماع الأذنين من الشهادتين في سائته "مير العين" في حكم يعيل الإبهامين "المطبوعة في الجزء الثاني من "المنهاج" للرسولية من ص ٣٨١ إلى ٤٨٣ أخر [نظر "الفتاوى" ص ٥٢٩-٥٣٧].

(٤) في نفس الشرح (و هو كذا في المسجد حين سمعه يسر عليه الإجابة، وهو كان خارجاً أحاب بالقدم، وهو أحاب بالنساء لا به لا يكون مجيباً بآء على أن الإجابة المصنوعة بدمه لا يساه فيقطع قرينه القرآن (و) كذا يقرأ (بسمه ويحييه) هو أدرك مسجده كما يأتي (و هو بمسجد لا) لأنه أحاب بالحضور ملتقط

وفي "رد المحتار" وهو فيقطع قرآه القرآن، الصاهر أن المراد التسارعة بالإجابة، وعدم القعود لأجل القرآن لا تعلل القعود بالتسعي أو حب، ولا فلا مانع من القرآن ماشياً إلا أن يراد بقطعها سد الإجابة بالنساء أيضاً، لكن لا يسه انزعاع ولا موه وهو بمسجد لا لا عمنع من أن الحضور في حال جديها بالنساء فاعلم.

(٥) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب الأذان، ٦٢٨، بحث قول "أند" ويقطع قرآه القرآن

[٨٥٣] قوله بسدي، بالنسبة، عاقبهم^١ فيسبب القطع وهو في المسجد

[٨٥٤] قوله ذكره بها^٢ أي ترك الصلوة بها ١٢

[٨٥٥] قوله قال غير ما قال سدي، عدل أن الأمر^٣

(١) "رد المحتار" باب الأذان ٢ ٦٢٩ بحث قول "المر" فيعلم قرع المراء
(٢) في "رد المحتار" (مونه وهو بمسجد لا) أي لا يجب قطعها بمعنى الذي ذكرناه آنفاً
(٣) "رد المحتار"، باب الأذان ٢ ٦٢٩ بحث قول "المر" وهو بمسجد لا
(٤) في "رد المحتار" أخرج الإمام أبو جعفر الطحاوي في كتابه "شرح الآثار" بسند
إلى عبد الله رضي الله عنه قال كنت مع النبي صلى الله عليه وسلم في بعض أسفاره،
فسمع صديقه وهو يقول الله أكبر الله أكبر فقال صلى الله عليه وسلم. عني
القصيدة. فقال أشهد أن لا إله إلا الله فقال صلى الله عليه وسلم ((خرج من
الدار))، فابعدنا، فإذ صاحب ماشية أدر كته الصلاة فنادى بها، قال أبو جعفر فهد
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال غير ما قال السدي، عدل أن الأمر بلا استحباب
والسبب كأمرة بالمعنى في أذهار الصلوات وبحودنه فهذه فريضة صبره بالأمر عن
الوجوب، وبه تأيد ما صرح به جماعة من أصحاب من عدم وجوب الإجابة باللسان
أنها مستحبة، وهذا ظاهر في ترجيح قول الإمام المحناني، وعليه مشى في "النعانية"
و"القيص" ويدبر عليه قوله صلى الله عليه وسلم. ((إذا سمعت النساء فأجيب داعي
الله)) وفي رواية ((أجيب وعيب السكينة))، ويخفي في ترجيح لادنه عني
وجوب الجماعة، فإذ عيب أن قول الحمد لي ميني عني أن الإجابة المقصد
الجماعة والذي يجرى بحريه في عدم المحل أن الإجابة باللسان مستحبة، وأن
الإجابة بالقدم واجبة إن برز من تركها فعويب الجماعة، ولا نال أمكنه إقامته
بجماعة ثابته في مسجد أو في بيته لا يجب، بل بسحب مراعاة لأول الرغب
والجماعة الكثيرة في مسجد بلا تكرار، قد ما طهر في

(٥) "رد المحتار"، باب الأذان ٢ ٦٣٠، بحث قول "المر" والظاهر وجوبها باللسان، ويخ

أقول عليه ما ثبت بالحديث^(١) أنه صلى الله تعالى عليه وسلم قال غير
 ما في معادي، وهذا يخرج عن الرابع، إذ التكبيرة شيء واحد لا ينبغي
 الوجوب، ولا ينبغي لإجابة، أمّا أنه صلى الله تعالى عليه وسلم لم يجب قطعاً
 وإنما اقتصر على هذه الكلمات التي نقل الراوي، فلا يدور عليه بحديث
 أصلاً، إذ هو واقعة حال سكك فيها الراوي عن شيء فلا يدور على عدمه،
 وما يدورك عنه رواية حكاية لإجابة ما أنه كان معلوماً مشهوراً، فاقصر
 على نقل ما تضمن به العرض في وقت الرواية

لكني أقول والله التوفيق ثبت في الصحيح^(٢) أن النبي صلى الله تعالى عليه
 وسلم أجاب الشهادتين مرة بعونه ((رواه)) قدس عنى أنه لا يجب أن
 يكون مثل معالة مؤدب، وحديث (رد سمعهم)^(٣) إن من صلى على وجوب
 أمثلية كما لا يخفى، فهذا يصحح أن شاء الله تعالى صراحة بالمر عن

(١) أخرجه أبو جعفر في "شرح معاني الآثار" (٨٦٥)، كتاب الصلاة، ١٨٩، عن عبد
 الله رضي الله تعالى عنه قال كنت مع النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في بعض أسباده،
 فسمع صائداً وهو يقول "الله أكبر، الله أكبر"، فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم
 (عنى القطر): فقال "شهد أن لا إله إلا الله، فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم
 (أخرج من النار) قال فاستمر به فإذ هو صاحب ماشية أركبته الصلاة، فنادى بها

(٢) أخرجه أبو داود في "سنه" (٥٢٦)، كتاب الصلاة، ٢٢ عن عائشة أن
 رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم كان إذا سمع جواداً يشهد، قال ((وَأُدْ، وَأَنَا)).
 (٣) أخرجه البخاري في "صحيحه" (٦١٩)، كتاب الأذان، ٢٢٣، ومسنده في
 "صحيحه" (٣٨٤)، كتاب الصلاة، ٢٠٣، والترمذي في "سنه" (٣٠٣٤)،
 كتاب المناقب، باب ما جاء في فضل النبي صلى الله تعالى عليه وسلم، ٣٥٣

الوجوب، تأمل ٢

"ثم ينكته في العمدة؛ لأصول فسمع الأدان يجب لإجابة "جمع"
("جامع العلوم") (م) عن عائشة رضي الله تعالى عنها إذا سمع الأدان مما عمل
بعده فهو حرام، وكانت تصنع معربها، وبرايم الصائغ يعني المطرقة من
وراءه، و قد خيفت شاهدة^(١) لاشتغاله بالسج خالة الأدان، وعن الساماني^(٢)
كان لأمرء يؤفكون أمراسهم له، ويقولون، كفو، "قنية"^(٣) ٢

[٨٥٦] قوله ((واجب داعي الله))^(٤)

قلب إنما يدل على إيجاب الإجابة بالقدم، لا على عدم وجوب

الإجابة بالناس ٢

[٨٥٧] قوله لا تجب^(٥)

، "جامع العلوم والحكم في شرح أربعين حديثاً من جوامع الكلم" للإمام الحافظ
رحم الله عبد الرحمن بن أحمد المعروف بابن رجب البغدادي الحنبلي
(٨٧٩٥هـ) ("كشف الظنون" ٥٩١، ٥٩٢؛ "إبصار المكنون" ٣٥٥، ٦)

(٢) وفي "اللقية" (وردت عن شاهدة)

(٣) هكذا في "العمدة" و"بريقه محمودية" لكن في "البحر" (الساماني

عن عازي بن أحمد بن أبي منصور الساماني، كان فقيه من الأمراء من نصايقه
"النور"، "مفاتيح"، و"البيان" ("معجم المؤرخين" ١٠٢، ١٠٣)

(٤) "اللقية"، كتاب الصلاة، باب الأدان، ص ٤٧، ممدوحاً

(٥) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب الأدان، ٢، ٦٣، بحث فور "المر" والظاهر

وجوبها باللسان ربح

(٦) المرجع السابق، ص ٦٣١

أقرب هذا لا وجه له بل يحق أن الوجوب رحمه الجماعة لأولى حيث لا عذر، كما حقه في "العلاوة المصنعة" وغيرها ٢
[٨٥٨] قوله وقد عصب السماع ٣

قلت قد عصب ما فيه ٢

[٨٥٩] قال أي "الدر" ٣ أن لا يُجيب بلسانه ٤

مباني ٥ بمسأله من العلامة الشامي رحمه الله تعالى عليه في باب
الجمعة مسوقة مساق نسفون من أئمة مذهب والله تعالى أعلم ٢
[٨٦٠] قال أي "الدر" بلسانه اتفاقاً ٦

أي بين المحسوس القائل بئذيه وغيره انقائس به جوبه، لا اتفاق بين أئمة
مذهب جميعاً، كيف! وأن الصالحين يُحجرون الكلام مطعناً قبل شروع
الخطبة، وإن العلماء احتسبوا على مذهب الإمام، فعين إذ خرج لإمام فلا كلام

١، مطبوعة في جزء الثالث من "الفتاوى الرضوية" ص ٣٢٤ إلى ٣٣٩، مطبوع في
مركز كهور، "الهند" راجع "الفتاوى الرضوية" ٩/٧ ١١٢

(٢) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب الأذان، ٢ ٦٣٦، تحت فور "الدر" يأتيه

(٣) في "الدر" ينبغي أن لا يجيب بلسانه اتفاقاً في الأذان بين يدي الخطيب، وأن
يجيب بعده اتفاقاً في الأذان الآخر يوم الجمعة لوجوب السعي بالنصر

(٤) "الدر"، كتاب الصلاة، باب لأذان، ٢ ٦٣٢

٥، انظر "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب الجمعة، ٥ ٨، تحت فور "الدر"

هائرية متعارفة ٧

(٦) "الدر"، كتاب الصلاة، باب لأذان، ٢ ٦٣٣

مصعداً، وقيل: لا كلاماً دينياً كالنسيح وغيره، ومعنوم أن: جاية لأد، كلام ديني، وإنما يعني هذا: على التصريح الأول: عبور الإمام

قلت وهو مستند من إطلاق أكثر التي يمسك به في مذهب الإمام وإن من "العديّة" (٢) و"الهدية" إن لأصحّ الدين، والله تعالى أعلم ٢

[٨٦١] قوله (٣) ثم رأيت الرحمتي أجاب بذلك (٤)

وهو كان العبد الفقير كسب على هذا الجواب على هامش "فتح القدير" (٤)، ثم رأيت انشامي ذكره، والحمد لله على حسن التوارد ١٢

(١) "الهدية"، كتاب الصلاة، باب الجمعة، ٢، ٣٦، (هامش "الفتح")

٢ هي "السر" عن "الثان خاتمه" (ثم يجب إذا مسح، وسئل فظهر الدين عمر مسحه في أي من جهات ما يجب عليه؟ جاية أذان مسحده بالفعل) وفي "ذو المنجد" (قوله قل: جاية أذان مسحده بالفعل) قال في "الفتح" وهذا يسر من بحر فيه إذا مقصود السائل أي مؤذن يجب بالنسب مسح أو وجوب؟ والذي ينبغي جايه الأول سوء كان مؤذن مسحده أو غيره، فإن مسحهم مع غياب معتبر كونه جايه مؤذن مسحده، ولو لم يعتبر ذلك جاز وإن لم يوه مخالفته لأولى هذه مقتضى أقوال والظاهر أن عبور الإمام ظهر الدين إلى ما من باب أسنوب حكيم ميلاً منه إلى مذهب النجاشي، ثم رأيت الرحمتي أجاب بذلك

(٣) "ذو المنجد"، كتاب الصلاة، باب الإذان، ٢، ٣٣، جاب هو "السر" جاية أذان

مسحده بالفعل

(٤) هامش "الفتح"، ص ٣٥، ٣٦

[٨٦٢] قوله ^(١) ويكرهه لا ينظر قائماً، ولكن يعبد ثم يقوم إذ بيع المؤذن "حيّ على الصلاة" ^(٢).

[قال الإمام أحمد رضا: حمله الله في "الغنى الرصوية"]

أقول ولا يعارض عدي بين قول "الوقاية" ^(٣) وأتبعها يقوم عند "حيّ على الصلاة"، و"المحيط" ^(٤) و"المصمرات" ^(٥) ومن معها عند "حيّ على الصلاة"، فإنما إذا حملنا لأول على لاسهء وآخر على لاسهء اتحد القولان، أي. يقومون حين يتم المؤذن "حيّ على الصلاة" ويأتي على الصلاة، وهذا ما يعطيه قول "المصمرات" ^(٦) يقوم إذ بيع المؤذن "حيّ على الصلاة"، وعن هذا ترى من في "مجمع لأبهر" ^(٧) من هو (وهي "الوقاية" ويقوم الإمام والقوم عند "حيّ على الصلاة"، أي. فيبته) ^(٨).

، هي "المر" دخل المسجد والمؤذن يقيم قعد إلى قيام الإمام هي صلاة

وهي "رد المحتار" (قوله قعد) ويكرهه لا ينظر قائماً، ولكن يعبد ثم يقوم إذ بيع المؤذن "حيّ على الصلاة"، انتهى "هدية" عن "مصمرات"

(٢) "رد المحتار"، باب الأدان، ٦ ٦٣٤، تحت قول "المر" قعد

(٣) "الوقاية"، كتاب الصلاة، باب الأدان، ١٥٥١٦

(٤) "المحيط"، كتاب الصلاة، الفصل السادس عشر، آداب الصلاة، ١ ٥ ٤

(٥) "معجم المصمرات"، كتاب الصلاة، باب الأدان، ص ٧٢

(٦) المرجع السابق

(٧) "مجمع لأبهر"، كتاب الصلاة، باب الأدان، ١ ١١٩

(٨) "الفتاوى الرصوية"، باب الأدان والإقامة، ٣٨١/٥ - ٣٨١

مطلب هل يشر النبي ﷺ الأذان بنفسه؟

[٨٦٣] قوله ^(١) ((أذن)) أمر بلالاً ^(٢)

أقول ذكر سيأتي في صفة الصلاة ص ٥٣٢ ^(٣) عن "التحفة" بإمام ابن حجر بمكي، أنه صلى الله تعالى عليه وسلم أذن مرة في سمر، فعن في شهادته ^(٤) شهد النبي رسول الله، وقد أثار ابن حجر إلى صحته، وهذا نص مفسر لا يقبل التأويل، وبه ينقوي تقوية الإمام النووي ^(٥) ١٢

١، في "الدر" وفي "النبية" أنه عليه الصلاة والسلام أذن في سمر نفسه وإمام وصلى الظهر، وقد حققه في "البحراني"

وفي "ذو المنار" (قبه) وقد حققه في "البحراني" حيث قال بعدما ذهب، وفي "مرح المبحراني" لابن حجر ومما يكثر السؤال عنه هل يشر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم الأذان بنفسه؟ وقد أخرج الترمذي أنه عليه السلام (أذن في سمر، وصلى بأصحابه) وحرّم به النووي وفوّاه، ذكره في "مسند أحمد" من هذا الوجه ((فأمر بلالاً فأذن)) فعلم أن في رواية "الترمذي" اختصار، وأن معنى قوله ((أذن)) أمر بلالاً

(٢) "رد المحتار" كتاب الصلاة باب الأذان، مطلب هل يشر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم الأذان بنفسه؟، ٦٣٦، ٢، تحت قول "الدر" وقد حققه في "البحراني"

(٣) انظر "الدر" و"ذو المنار" كتاب الصلاة، باب صفة الصلاة ٣٦٦

(٤) "تحفة المحتاج" كتاب الصلاة، باب صفة الصلاة، ٢٠٩، ١ لأحمد بن محمد بن محمد بن عني شهاب الدين المعروف بابن حجر الهيتمي الشافعي، (ت ٩٧٣ هـ، وقيل ٩٧٤ هـ)، ("معجم المؤلفين"، ١، ٢٩٣)

بَابُ شُرُوطِ الصَّلَاةِ

[٨٠٤] قوله ^(١) نصيب رأسه ^(٢)

أقول أي إذا كان يصيب قدر شعاع منه قدر أحد ركبي ١٢

مطلب في ستر العورة

[٨٠٥] قوله ^(٣) وما ذكره الربيعي ^(٤) مريض بالعلامة ط ١٢

[٨٠٦] قوله فيه تصحيح بخلاف ^(٥)

انظر ما في "عنى العراقي" ص ١٣٧ ^(٦) ١٢

في سنن والشرح الشرح منه (ظهوره يديه من حدث وجب وثوبه) وكل ما بهحرك بحر كته، أو بعد حامله به كصبي عليه بحس منقطاً

في "رد المحتار" (قوله كصبي) أي وكسيف وظلّة وعجمة بحمة نصيب رأسه إن وقع
 ٢٢ "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب شروط الصلاة، ٣ ٧ صحت قول "الدر" كصبي
 (٣) في سنن والشرح. (و) الرابع (ستر عورته) ووجهه عام وهو في المصنف على
 الصحيح إلا أنه من صحيح. وهي "رد المحتار" (قوله على الصحيح) لأنه تعالى
 "وإن كان يرى المستور كما يرى المكشوف لكنّه يرى المكشوف نازكاً
 بالأدب وحسن مآدياً وهذا الأدب وجب مراعاة عند العورة عليه، هذا
 وما ذكره الربيعي من أن عمامتهم لا يشترطوا العترة عن نفسه، هذا في الصلاة
 كما يأتي بيانه عند ذكر المصنف، فليس فيه تصحيح بخلاف ما هنا، فافهم
 ٤ "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب شروط الصلاة، مصيب في سر العود،

١٢/٣، تحت قول "الدر" على الصحيح

(٥) مرجع السابق

(٦) "طه"، كتاب الصلاة، باب شروط الصلاة وأركانها، ص ٢١١

[٨٠٧] قوله ^(٢) وما بين الصبح تبع ^(٣)

وهو حرم أبو السعود كما بعده ط ^(٤) ٢

[٨٠٨] قوله ^(٤) بمعنى قليل ^(٥)

والعمل القليل أن تأخذه يعني الصاع بيد واحدة اهـ "هيدية" ^(٦) عن

"الشرح الوفاح" و يظن أنه كتب

() في المتن والشرح (وما هو عوره عنه عوره من لأمه مع ظهره وبطنه و) أمه

(جنبها) فتبع بهما

وفي د المحار ^(٧) (قوله فتبع بهما) قال في "الغنية" الجنب يع البص، ثم مر

وقال الأوجه أن ما بين البص تبع به وما بين الظهر تبع به

(٢) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب شروط الصلاة، ١٥٣، بحث فون "المحرر"

فتبع بهما

(٣) "ط"، كتاب الصلاة، باب شروط الصلاة ١٩٠/١

(٤) في الشرح ولو اعتقل عضيه من اسنوب كما قدرت صاحب وإلا لا عيب بهنقه

أو لا عيب المنع

وفي د المحار ^(٧) (قوله كما قدرت) أي فور قبل ادعاء كفي عمل قليل

٥ "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب شروط الصلاة ١٥٣، بحث فون "المحرر"

كما قدرت

(٦) "هيدية"، كتاب الصلاة، الباب الثالث في شروط الصلاة، الفصل الأول في

الظهارة وستر العورة، ١، ٥٩

عني هامشها^(١٢)

[٨٦٩] قوله^(١١) لا يصح صلاتي "بحر"^(١٢) وانظر ما يذكر عني هامش
ص ٦٥٢^(١٣) ١٢

[٨٧٠] قوله^(١٤) و اعتمدته الشرع بلاني في "الإمداد"^(١٥)

(١) قال الإمام أحمد رضا رحمه الله تعالى في هامشي "الهدية" عني قوله "والعمد
القبيل أن يأخذه بيد واحدة" ["هدية" كتاب الصلاة، الباب الثالث ص ٥٩]
أقول ولكن صرحوا أن ما كان يعمل باليدين عنده فهو عمل كثير وإن عمده بيد
واحدة، ولا شك أن التصع مع بعض يديك ليس كل شيئ في المقصدات أن
الردى بالردء عمل قليل

أقول معنى هذا يعني عدم الاعتماد وإن لم يصب بكليتي اليدين لأن ما يقدم بيد واحدة
لا يفسد ولا عمده باليدى، وبالحمد ما مقامه إشكال عليه حرر ١٢

(هامش "الهدية"، كتاب الصلاة، ص ٦٠)

(٢) في "المختار" (قوله وإلا) بأن سرت بعمل كثير أو بعد كل لا يصح صلاتي، "بحر"
(٣) "رد المختار"، كتاب الصلاة، باب شروط الصلاة، ١٦٣، بحث قول "الدر" وإلا
٤) نظر المصولة [١٢٩٧] قال أي "الدر" ولا لإصلاحها

(٥) في المس والشرح روي عنه جميع يديه الوجه والكف، فظهر الكف هو
عني المذهب

وفي "رد المختار" (قوله غير المذهب) أي ظاهر الرواية، وفي "مختصرات قاضي
خان" وغيره أنه لم يورد، وأيده في "شرح نسية" ثلاثه أوجه، وقال فكان
هو الأصح وإن كان على ظاهر الرواية، وكذا أيده في "الحظية" وقال مشى عليه
في "المحيط" و"شرح انجم" بقاضي خان هـ و اعتمدته الشرع بلاني في "الإمداد"
(٦) "رد المختار"، باب شروط الصلاة، ١٦٣، بحث قول "الدر" عني المذهب

أقول وهو لأرق بالتس ومصر^(١) فيه ما عن النبي صلى الله تعالى عليه
وسلم من استثناء يده إلى المعص ١٢

[١٦] قوله^(٢) عورة مطبعا^(٣) صححه لأقطع^(٤) وقاصي عار هي
"فتاوه" واختاره الإسيحياني^(٥) ومرعياي^(٦) "بحر"^(٧) ١٢

(١) روى أبو داود في "مراسمه" ص ١٨ عن قتاده وصلى الله تعالى عنه أن سور الله
صلى الله تعالى عليه وسلم قال (ربنا الجارية يد صاحب لم يصح أرى في منها
[لا وجهه ويدها إلى المعص]).

(٢) في المس والشرح (ويحرقه جميع يدها خلا الوجه والكفين والقدم) عني
بمعتمد، وصوبها عني الرجح ودرعها عني المرجح
وفي "رد المحتار" (قوله عني المعتمد أي من أفعال ثلاثة مصححه، ثانيها عورة
مطلق، ثالثها عوه خارج الصلاة لا فيها، أقول وبم يتعرض شهر القدم، وفي
"الفهستاني" عن "الخلاصة" صاحب الروايات في بطن القدم ثم وظفه آله
لا خلاف في ظاهره

(٣) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب شروط الصلاة، ٨، ٣، بحث قول "المدر"
عني المعتمد

(٤) هو أحمد بن محمد بن محمد أبو العبر البغدادي المعروف بالأقطع، فقيه
حنفي، نقله علي أبي الحسين أحمد المدوري، ويرى في الفقه، وتقر الحساب
(ت ٩٦٧ هـ)، من تصانيفه "شرح مختصر المدوري"

("الأعلام"، ٢١٣، و"الفتاوى البهية"، ص ٥٢)

(٥) "البحر"، كتاب الصلاة، باب شروط الصلاة، ٤٧، ١، معصا

[٨٧٢] قوله عورة مخرج الصلاة^(١)

صححه صاحب "الاختيار"^(٢)، "بحر"^(٣)، ١٢.

[٨٧٣] قوله وفي "المهنتاني" عن "إخلاصة"

احتضنت الرويات هي بطلان القدم^(٤) امرأة إذا لم تستر ظهر قدمها
تجو صلاتها، بطلان الكف والوجه عنى هذان لأن هذه اثلاثه منها يمس
بعورته وبطلان قدمها هل هي عورة؟ فيه روايات، والتفسير فيه يربع بطلان القدم
في رواية "الأصل"، وفي رواية الكرخي^(٥) يمس بعورته، وفي "لاستحسان"
الإمام الشرخسي في رويته الحسن^(٦) عن أبي حنيفة أنه يباح النظر إلى
قدمها، "إخلاصة"^(٧)، ١٢.

(١) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب شروط الصلاة، ١٨٣، بحسب فور "الد" عن المعتمد

(٢) "الاختيار"، كتاب الصلاة، باب ما يعمل قبل الصلاة، ١٠١، لأبي العفضل عبد الله بن محمود بن محمود الحنفي (ت ٦٨٢هـ). و"كنز الظنون" ٦٢٢٧

(٣) "البحر"، كتاب الصلاة، باب شروط الصلاة، ١، ٤٧٠، ملخصاً

(٤) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب شروط الصلاة، ٨٢، ٩، بحسب قول "النس" عن المعتمد

(٥) هو لإمام أبو الحسن عبد الله بن حسين بن دلال بن جهم الكرخي، الحنفي، وفيه من أهل "العراق" (ت ٨٣٤هـ) من نصائحه "مختصر" في فروع الفقه الحنفي
(٦) "الأعلام" ٩٣٤، و"معجم المؤرخين" ٢٣٦٢

(٧) قد مررت ترجمته ٣٧١

(٨) "إخلاصة"، كتاب الصلاة، الفصل السادس في سرانعو، ٧٤

[٨٧٤] قوله لا خلاف في ظاهره^(١) في عدم كونه عورة^(٢)

[٨٧٥] قوله^(٣) في كلام العلامة قاسم^(٤)

وكذا العلامة شرجي "النية"^(٥)

[٨٧٦] قوله ﴿وَمِنْ بُخْفَيْنِ مِنْ رِيئْتِهِنَّ﴾^(٦) مراد به الخنجر وهو من

ريئة الساق دون القدم، ثم رأيت "النية"^(٧) عرصه بدت، فالخاص أن ظهر

(١) "د المحتار"، باب شروط الصلاة، ١٩٣، تحت قول "الدر" على المعتمد

(٢) وفي "د المحتار" ثم أجب في مقدمة المحقق بن الهمام بسنده "رد المهر"

دار بعد نصحيح أن المكشاف ربع القدم مانع ولو يكشف ظهر قدمها لم يفسد،

وعمره مصنف النيرتاشي في شرحها المسمى "إعادة الحق" إلى "الخلاصة"، ثم

نقل عن "الخلاصة" عن "المحيط" أن في باطن القدم روي، "الأصح أنه

عورة، ثم دار أقول فاستفيد من كلام "الخلاصة" أن الخلاف إنما هو في باطن

القدم، أما ظاهره فليس بعورة بلا خلاف، وهذا جرم المصنف بعدم الفساد

بإكشافه، لكن في كلام العلامة قاسم إشارة إلى أن الخلاف ثابت فيه أيضاً، فإنه

دار بعد منه أن الصحيح أن يكشف بع القدم بجمع الصلاة قال لأظهر القدم

محل الزينة المسمى من يداها، دار تعالى ﴿وَلَا يَظْهَرْنَ بِأَرْجُلَيْهِمَا يُخْفِيَهُمَا يُخْفِيَهُمَا﴾

مِنْ رِيئْتِهِنَّ﴾ [النور] ٣، كذا كلام المصنف

(٣) "رد المحتار"، باب شروط الصلاة، ١٩٣، تحت قول "الدر" على المعتمد

(٤) "النية"، الشرط الثالث ستر العورة، ص ٢١١

"الحبة"، الشرط الثالث ستر عورة ٢٢٧

(٥) "د المحتار"، باب شروط الصلاة، ١٩٣، تحت قول "الدر" على المعتمد

(٦) "النية"، شرائط الصلاة، الشرط الثالث، ص ٢١٠

العدم ليس بعوره بلا خلاف، وما أبدى العلامة قاسمه فلا حجة فيه، وبض القدم
 ليس بعورة على المعتمد كما في "الدر" ^(١)، وعورة على لأصح كما في "إحالة
 الحقير" ^(٢)، وعلى الصحيح كما في "رد الفقير" ^(٣)، والأول أرفع، وهذا أخوط
 [٨٧٧] قال أي "الدر" على المعتمد، وصوغها ^(٤) صححه في "الهداية"
 و"شرح الجامع الصغير" قاضي خازن وخازنه في "المحيط"، "بحر" ^(٥)
 [٨٧٨] قوله ^(٦) وصحح بعضهم ^(٧)

- (١) انظر "الدر"، كتاب الصلاة، باب شروط الصلاة، ١٨، ٣.
 (٢) "إحالة النعمان" في شرح "رد المحتار" لمحمد بن عبد الله النعماني، صاحب
 "تنوير الأبصار" (ت ١٠٤٠هـ) ("كشف الظنون"، ٢، ٩٤٦).
 نكل نسبه في "إيضاح المكنون" ٩٧ ١ إلى أبي عبد الله محمد بن عبد الله شمس
 الدين المعروف بابن الآبار المصنعي الأندلسي بمابكي (ت ٦٥٨هـ).
 (٣) "رد الفقير" كتاب الصلاة، ص ٢٤ هو مقدمه المحقق كتاب أبي محمد ابن
 عبد الواحد المعروف "ابن الهمام" (ت ٨٦١هـ) هو مختصر في مسائل الصلاة
 ("كشف الظنون"، ٢، ٩٤٥ ٩٤٦؛ "رد المحتار"، ١٩/٣).
 (٤) "الدر"، كتاب الصلاة، باب شروط الصلاة، ١٨ ٣.
 (٥) "البحر"، كتاب الصلاة، باب شروط الصلاة، ٤٧، منخصص.
 (٦) في "ذو المحار" (قوله على المرجوح) قال في "المعراج" عن "المبسوط" وهي
 الدر ع رويته، ولأصح أنها عوره اه قال في "البحر" وصحح بعضهم أنه عوره
 في العبادة لا خارجها، ومنهجه ما في نعتون؛ لأنه ظهر الرواية
 (٧) "رد المحتار"، باب شروط الصلاة، ٣، ٢، بحسب قول "الدر" على المرجوح

أقول وهذا أوسع سماء لمسلمين في زمانهم فإنهم قد بينوا بدلت،
والله المستعان ١٢

٨٧٩ | قوله (١) مصنف، "ط" (٢) وهو يشهوه ١٢

[٨٨٠] قوله (٣) نفيد به بالضرورة (٤)

(١) في حسن والشرح (وسمع) امرأة الشاب (من كشف الوجه بين الرجال) لا لأنه
عوره بل (لخوف العنة) كمنته وإذ أمن الشهوة؛ لأنه أعظم وما ثبت به حرمة
مضاهه

وهي "ردة المحار" (قوله ثبت به) أي. بالمعنى "معارن" يشهوه بخلاف النظر لغير
المرح الدائم، فلا تثبت به حرمة مضاهه مطلقاً، "ط"

(٢) "د المحار"، كتاب الصلاة، باب شروط الصلاة ٣ ٢٢، بحسب قول "الدر"
ثبت به

(٣) في "د المحار" (قوله لا يجوز النظر إليه بشهوه) أي إلا بحاجه كفاص أو
شاهد يحكم أو يشهد عيها لا نحمل الشهادة، وكذا يجب يريه نكاحه، فينظر
وإن عي شهوه بمكة للنسة لا قضاء الشهوة، وكذا مريد مراثي أو مدواني إلى
موضع حرص بعد الضرورة كمن سياني في الحظر، والتعميد مانشهوة يفيد جوار
بدونها، نكر سياني في الحظر نفيد به بالضرورة، وظاهره الكراهة بلا حاجة
دعية، قال في "الناظر عادية" وفي "شرح الكراخي" النظر إلى وجه الأحيية المحررة
يس بحرهم، ولكنه يكره بغير حاجة

(٤) "رد المحار"، كتاب الصلاة، باب شروط الصلاة، ٣ ٢٢، بحسب قول "الدر"

ولا يجوز النظر إليه بشهوه

أقول الذي يأتي^(١) في الحظر. (يُطر من الأجنية إلى وجهها وكفيها معط بضرورة) اه وظاهره. بعبارة بالضرورة لا نفيد به وربما يشهد له قوله^(٢) بعده (ح) حظر مقيد بعدم الشهوة ولا فحرام، وهذا في رماهم، وأما في رماهم فمع من الشائبة، "قَهْطَانِي" اه فإِنَّ الْحَلَّ لَصُرُورِهِ شَرْعِي كَمَا صَحَّ وَشَاهِدٌ وَطَبِيعٌ لَا يَتَمَيَّدُ بِعَدَمِ الشَّهْوَةِ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ ١٢ [٨٨١] قَوْلُهُ وَكَتَبَهُ يُكْرَهُ بِعَرِّ حَاجَةٍ اه^(٣)

أقول ومصدق الكراهة يصرف إلى كراهة سحرهم، ففيه التأني ٢

مطلب في النظر إلى وجه الأمر

[٨٨٢] قَوْلُهُ^(٤) شَرْعِي^(٥) وَطَبِيعٌ عَدَمٌ مِنْهُ ضَيْعٌ مُضَيَّفٌ ١٢

(١) انظر "الدر" كتاب الحظر في الإباحة، فصل في الحظر في النفس، ٩، ١١٠ (دار المعرفة)

(٢) نظر "الدر"، كتاب الحظر والإباحة، فصل في النظر والنفس، ٩، ١٠، رد (المعرفة، بيروت)

(٣) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب شروط الصلاة، ٣، ٢٢، تحت قول "الدر" ولا يجوز النظر إليه بشهوة

(٤) في "رد المحتار" ويستفاد من تشبيه وجه المرأة بوجه الأمر أن حرمة النظر إليه بشهوة أعظم إنما لأن تشبيه الفسة به أعظم منها، ولأنه لا يحل بحال بخلاف حرمة كما قال في الرب واللواط، وبما نافع الشف في التنفير منهم وسببهم الأنتال لاستعدادهم شرعاً

(٥) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب شروط الصلاة، مطلب في النظر إلى وجه الأمر، ٣، ٢٤، تحت قول "الدر" كوجه أمر

[٨٨٣] قوله (١) أقول وقد يؤخذ... إلخ (٢)

أقول. تحصى النساء الفاضل ما لم يستنهن عنهن، فيستنجي وحده ويأكل وحده ويشرب وحده، ومعلوم أن الاستسقاء وحده يأنقز عن الباقيين برهنا، وقد قدر ذلك بسبع مئة، فافهم. ١٢

[٨٨٤] قوله في جنائز "الشُرْثِيَالِيَّة" (٣) و "انصَح" (٤) ١٣

[٨٨٥] قوله بأن يكون قبل أن يتكلم اهـ (٥)

أقول انكلم يحصل غالباً قبل أربع بكثير فكيف يؤخذ منه ١٣

(١) في "اندر" وفي "المرج" لا عورة بصغير جداً، ثم هـ دام سم يشبه فصل وذير، ثم تغلظ إلى عشر مئة، ثم كيالغ

في رد المحتار (قوله لا عورة بصغير جداً) وكذا الصغرة كما في "المرج"، فيباح النظر ويسر كما في "المرج" قال "ح" هـ سره شيخنا به أربع مئة هو هذا وبه أكثر من غيره اهـ أقول وقد يؤخذ مع في جنائز "الشُرْثِيَالِيَّة" وبضه وإن سم يبيع الصغير والصغيرة حد الشهوة يحسنهما الرجل والسدة، وقد رد في "الأصل" بأن يكون قبل ما يتكلم اهـ

(٢) رد المحتار، كتاب الصلاة، باب شروط الصلاة، ٣ ٢٥، بحب قول "اندر" لا عورة بصغير جداً

(٣) المرجع السابق.

(٤) "الفتح"، باب الجنائز، فصل في الغسل، ٧ ٧٦

(٥) رد المحتار، كتاب الصلاة، باب شروط الصلاة، ٣ ٢٥، بحب قول "اندر" لا عورة بصغير جداً

[٨٨٦] قوله ^(١) على الفصير منه ^(٢)

هل يصح عليه في "الحنفية" ^(٣) كما يجيء بعد أسطر ^(٤) ١٢

[٨٨٧] قوله ^(٥) مع الركبتين ^(٦)

فالركبة مع المفصل، وصحتها غير واحدة ^(٧)، وعين عصو مسفل، وعنده

قاضي خان ص ٣٥ ^(٨) وص ١٦٣ ^(٩) ٢

(١) في حس والشرح (ويمع كشف بع عصو، قد أداء كى بلا صعه (م) عوره
(عيفة أو عيفة) على المعتمد

وفي "رد المحتار" (عوه قدر أداء كى، أي يسته، "ميه" قال شارحها ودين
عمر ثلاث سبيحات هـ وكأنه قيد بدست حملاً تركى على الفصير مه بلا احتياط، والا
فالعقد لأخير والقيام المشتمل على الفروع المنسوبة أكثر من دست.

(٢) "رد المحتار"، باب شروط الصلاة، ٣٧ ٣، تحت قول "الدر" قدر أداء كى

(٣) "الحنفية"، كتاب الصلاة، فصل فيما بعد الصلاة، ١ ٦٤

(٤) انظر "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب شروط الصلاة، ٢٨/٣، تحت قول "الدر" بلا صعه

(٥) في "رد المحتار" أعصاء عوره للرجل ثمانية الأول الذكر وما حوته، الثاني
الأميين وما حوته، الثالث الذكر وما حوته، الرابع والعلمس الأوليان، السادس
والسابع المفصل مع الركبتين، الثامن ما بين السرد إلى العدة مع ما يحادي دين
من الحبيب والعطر والبطن

(٦) "رد المحتار" باب شروط الصلاة، ٣ ٣، تحت قول "الدر" ما عد دست

(٧) انظر "البحر"، كتاب الصلاة، باب شروط الصلاة، ١ ٤٧٢، و"أنصاه"، كتاب

الصلاة، باب شروط الصلاة التي تنعدها، ٢٢٥، (هناش "الفتح")

(٨) "الحنفية" كتاب انظها، فصل في العدة التي نصيب، ج، ٤

(٩) "الحنفية"، كتاب الصلاة، فصل فيما بعد الصلاة، ١ ٦٦

[٨٨٨] قوله ما بين السرة^(١)

هي "الفتح"^(٢) (ما بين السرة والعدة عصبو)، و"بين" لإخراج العيينين، والعدة مسب الشعر، وحقق في "فداوي"^(٣) أن "بين" ههنا لإخراج السرة فقط، وأمّا العانة فنيست عصبو على حده. ١٢

[٨٨٩] قوله من نجسين^(٤)

أقول بقي ما تحت السرة إلى العانة مع ما حواه من كل جانب، فالصواب أنها تسعة. ١٢

[٨٩٠] قوله^(٥) هذه

(١) "رد المحتار"، باب شروط الصلاة، ٣/٣٠، تحت قول "السرة" ما عدت

(٢) "الفتح"، كتاب الصلاة، باب شروط الصلاة التي تصدق بها، ١/٢٢٨

(٣) انظروا الجزء الثالث من "الفناوى الرصوية" من ص ١ إلى ص ٥، ورسالته "الطهر في ستر العورة"، آخر (دام ظله)
[انظر "الفناوى الرصوية" ٦/٣٣ ٣٤]

(٤) "رد المحتار" باب شروط الصلاة، ٣/٣٠، تحت قول "النس" ما عدت

د، هي "ذ المحتار" وهي الأمة ثمانية أيضاً الفخذان مع الركبتين، والأكتاف، والعيون مع ما حوفا، والذراع كبدك، والبطن، والظهر مع ما يليهما من الجنبين، وفي الحركة هذه الثمانية، ويروى فيها ستة عشر الساقان مع الكعبين، والقدمان مع كعبهما، والأذن، والعصدا مع برفصين، واللب عان مع الراسين، والصدر، والرأس، والشعر، والعنق، وظاهر الكفص ويبيح أبا داود فيها أيضاً الكفص، ولا يجعلان مع الظهر عظم، أحد يدل أنهما جعلوا ظهر الأمة عمدة، كعبهما، وكبدك يظن العمى عورة في روايه، أي وهي الأصبع كما فنداه عن عانة الحمر بمصنوع، فتصير ثمانية وعشرين، كذا حذره "ح"

التمهيد^(١)

أقول: بل التسعة كما عرفت ١٢

[٨٩١] قوله ويراد فيها مئة عشر^(٢)

أقول بل سبعة عشر كما ستعلم. ٢

[٨٩٢] قوله والصدر^(٣)

أقول بقي م يحاذي الصدر من تحت ومن يدخل في الظهر من تقدم

ص ٤٢٠^(٤) ٢[٨٩٣] قوله فيها أيضاً الكفان^(٥)ولا يدخلان في الظهر من مر^(٦)، ومعلوم ط^(٧) عند ذكر لأمة وقول

(١) "المختار"، كتاب الصلاة، باب شروط الصلاة، ٣، ٣٠، بحث قول "الدر" هـ

عند ذلك

(٢) مرجع السابق

(٣) مرجع السابق

(٤) نظر "رد المختار"، كتاب الصلاة، باب شروط الصلاة، ١٥٣، بحث قول

"الدر" فتبع به

(٥) "رد المختار"، كتاب الصلاة، باب شروط الصلاة، ٣، ٣، بحث قول "الدر"

ما عند ذلك

(٦) نظر "رد المختار"، كتاب الصلاة، باب شروط الصلاة، ١٤٣، بحث قول

"الدر" مع ظهورها وبطلانها

(٧) ط "كتاب الصلاة، باب شروط الصلاة، ١، ١٩

"الدر" (مع طهره) (مع خرح الكتف) (مع
أقول بترئي أي أنهم مع العصدين يكون يد من الكتف والإبط
إلى ما تحت لمرق عصب واحد، إذا لم يكن إلا لمرق نظير ترسجة
ويدخل في عصب نظير متحد، والكتف نظير الألية فيعة عوره معرره،
فيحرر ٢

[٨٩٤] قوله ثمانية وعشرين^(١)

أقول بل ثلاثين كما علمت^(٢) ١٢

(١) انظر "الدر"، كتاب الصلاة، باب شروط الصلاة، ٣ ١٤

(٢) "د المختار"، كتاب الصلاة، باب شروط الصلاة، ٣ ٣٠، بحث قول "الدر"

ما عد ددت

(٣) وتفصيل هذه المسألة في "الفتاوى الرصوية" هكذا:

أقول فإنهم رحمهم الله تعالى عصوا

الأول ما يجب المرأة إلى العانة وما يجاديه من كل جانب فإن هذا عم يدخل في

الظهر والظهر لأنه عو من الرجل ذواتها، ولا هي الفرجين والأليتين لكنه عو

بحياته في الرجل فكيف فيها؟ فهذا، فإنهم في الأمة والحررة جميعاً

والآخر ما يجادي الصدر من تحت إلى مبدأ الظهر فإن الظهر كما علمت لا يشمله

ولا الكتف ولا العنق كما لا يخفى ولا شك أنه عوره من الحجة فوجب أن

يكون عصباً مستقلاً منها فصمت بها ثلاثون، وبالله التوفيق

(الفتاوى الرصوية، كتاب الصلاة، باب شروط الصلاة، ٦ ٤٣ ٤٤)

[٨٩٥] قوله (١) بما هي "الريادات" (٢)

نص "الريادات" كما هي "الحبة" (٣) و "البحر" (٤) (امرأة صلت ونكشفت شيء من فخذها، وشيء من ساقها، وشيء من صدرها، وشيء من عورتها العيطة ولو جمع مع ريع عضو صغير منها لم يجر صلاتها)

أقول وهو كما يرى نص صريح في نكشاف، وكلام محمد كلام إمام،

(١) هي "نفس والشرح" (والعيطة غير ودير وما حولهما، والعيطة ما عدا ذلك من الرجز والسراد، وجمع بالأجزاء هو في عضو واحد، والآ فبانقذر، فإن مع ريع أدناه تكاد مع

وهي "رة السحر" (قوله والآ فبانقذر) أي: المأخذ، فإن نكشاف المجموع بالنساحة مع أدناه، أي: أدنى الأعضاء حكمه بعضها، كما هو نكشاف نصف ثمن الفخذ ونصف ثمن الأدب من امرأة فإن مجموعهما بالنساحة أكثر من ريع الأدب التي هي أدنى العصور بمسكتين وهذا التفصيل ذكره ابن مناد في شرح المصنف موافقاً بما في "الزيادات"، وقوله في "البحر" أنه تفصيل لا يميز عليه ممنوع كما حققه في "المهر"، ح" قلب وعلى هذا التفصيل أعني اعتبار ريع أدنى الأعضاء بمسكتين لا ريع مجموعها مشى في "النية" و "الحبة" و شرح الوهبية و "الإمداد" و "شرح زاد المعير" بمصنف خلاص نزيله

(٢) "ر السحر"، كتاب الصلاة، باب شروط الصلاة ٣٦٣ بحق قول "الدر" والآ فالعلم

(٣) "الحبة"، كتاب الصلاة، باب شروط الصلاة، ١، ٢٣٥

(٤) "البحر"، كتاب الصلاة، باب شروط الصلاة، ١، ٤٧٢

وكلام الإمام، ماء، الكلام، أم ما حاول به في "البحر"^(١) بأيد ما في "تبيين الحقائق"^(٢) حيث قال (هو صاهر كلام محمد في "الرياءد" في موضع آخر حيث قد إذا صنت وكتشف شيء من شعره، وشيء من ظهره، وشيء من فرجها إن كان بحار أو [جمع] مع الريع مع، ولا فلا) هـ

فأقول ليس فيه تصريح بأن مراد ريع الكل، لا جرم من الزاهدي^(٣) كما في "البحر"^(٤) (ثم قد كرر [يعني محمد في هذه العبارة] أنه بيع ريع أصغر أم أكبره) اهـ فكيف يعارض التصريح بالمحمل؟ وكأنه بذلك جرم به الشارح^(٥)، وسبقه إلى ذلك الشربلالي في "نور الإيضاح"^(٦)، وبما جمعه فالنعويل على محمد وإن تعالف الزهبي^(٧) باحثاً قاتلاً (إنه يسعى أن يعتبر بالأجزاء) ولا عليك من بيعة "الفتح"، و"البحر" بعد ما عرفت من نص الإمام، لا جرم أن قال ط^(٨) (هو بحق خلاف لما في "البحر" ربح) ١٢

(١) "البحر"، كتاب الصلاة، باب شروط الصلاة، ٤٧٣/١

(٢) "النبهي"، كتاب الصلاة، باب شروط الصلاة، ٣٥٦، مختص

(٣) قد مر ترجمته ٥٥١

(٤) "البحر"، كتاب الصلاة، باب شروط الصلاة، ٤٧٣/١

(٥) انظر "المتر"، كتاب الصلاة، باب شروط الصلاة، ٣١٣

(٦) "نور الإيضاح"، كتاب الصلاة، باب شروط الصلاة وأركانها، فصل في حقائقها،

ص ٦٢

(٧) "النبهي"، كتاب الصلاة، باب شروط الصلاة، ٢٥٦

(٨) "ط"، كتاب الصلاة، باب شروط الصلاة، ٩٢

[٨٩٠] قوله خلافاً لما يذهب إليه فإنه يجمع^(١) مطبقاً بالأحرى، وقد كان
استكشف ثمن الفرج وأقل من ثمن الفخذ ثم يسع عبده ١٢

بحث الية

[٨٩٧] قوله^(٢) الناشئ ذلك العلم^(٣)

أقول العلم عن الإرادة، وإلا إرادة لا تكون إلا بعد العلم، وإلا إرادة ما لم يعلم
بم (تحصيل)^(٤) لاستحالة طلب المجهول و(العلم)^(٥) الناشئ عن (الإرادة)^(٦)
هو الاستحصال أي^(٧) الالتفات القصدى إلى الشيء بقصد رغبته، وهذا هو
المستحق في البتة، ولا شك أنه من الأقرب، فاستقى اعتراضه لاني^(٨) أن (هي)
جعلته انعلم من أعمال القلب مسامحة، فافهم، والله الحمد

- (١) "ذو المحار" باب شروط الصلاة، ٣، ٣، بحث فون "البر" وإلا فالمر
(٢) "التيين"، كتاب الصلاة، باب شروط الصلاة، ٢٥٦
(٣) في "رد المحتار" الشرط الذي تتحقق به اليقظة، ويحذر فيها شرعاً العلم بالشيء بداهة
الناشئ ذلك العلم عن الإرادة المحارمة لا مطبق العلم ولا مجرد الفهم بالنسب
(٤) "رد المحتار" كتاب الصلاة، بحث الية، ٣، ٥٣، بحث فون "البر" واعتبر
فيها عمل القلب

- (٥) في الأصل مطبوس ثم عشر عليه بعد ثوب بالغ وكذا شاق، وعلل الصواب ما أثبتناه
(٦) في الأصل مطبوس ثم عشر عليه بعد ثوب بالغ وكذا ساق، وعلل الصواب ما أثبتناه
(٧) في الأصل مطبوس ثم عشر عليه بعد ثوب بالغ وكذا شاق، وعلل الصواب ما أثبتناه
(٨) أثبت الألفاظ الأربعة مصبوح المطبعة وظهر بي عيون هذين ١٢ محمد أحمد
(٩) نظر "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب شروط الصلاة، ٣، ٥٣، بحث فون
"البر" واعتبر فيها عمل القلب

[٨٩٨] قوله ^(٢) عراه في "التحفة" ^(٣)

أقول سم عراه في "الحقة" إلى محمد، وإنما هو ^(٤) (عد بعضهم يس سنة، وقال بعضهم هو سنة مسحية، فإن محمد ذكر في "كتاب المسند" يد أدت أن يحرم بالحج، فمن "النهم يأتي أريد الحج" رنج، وهكذا عراه في "محيط" رضي الدين ^(٥)، كما نقل عنهما في "الحنبة" ^(٦)، نعم عراه إليه في "الاختيار" ^(٧) وتبعه في "مجمع الأنهر" ^(٨)، والله تعالى أعلم

[٨٩٩] قوله ^(٩) وأما على القول بأن الفرض لا يسقط ^(١٠)

(١) في المس والتلفظ بها مسح وفي سنة

وفي "رد المحتار" (قوله وقيل سنة) عراه في "التحفة" و"الاختيار" إلى محمد

(٢) "د المحتار"، كتاب الصلاة، باب شروط الصلاة، ٣ ٥٠، بحث هو "الدر"

وفي سنة

(٣) "تحفة الفقهاء"، كتاب الصلاة، باب افتتاح الصلاة، ١ ١٢٥

(٤) "المحيط السرخسي"، كتاب الصلاة، الشرط الثاني، ص ٤٧

(٥) "الحنبة" كتاب الصلاة، باب شروط الصلاة، الشرط السادس إليه ٢ ٨٠

(٦) "الاختيار"، كتاب الصلاة، باب ما يفعل قبل الصلاة، ١ ٥٢

(٧) "مجمع الأنهر"، كتاب الصلاة، باب شروط الصلاة، ١ ١٢٨

(٨) في "د المحتار" عن "الأشبهاء" وسم أن حكم به الفرض المعنى في فرض العين وفرض

الكفاية هي فرض الكفاية، وأما المعادة سدد وجب فلا شئت أنها جارية لا فرض،

ففيه يوي كونه جارية، وأما على القول بأن الفرض لا يسقط إلا بها فلا خفاء في

شرائطه الفرضية اهـ، ومن البير عن الإمام السرخسي أن الأصح القول الثاني

(٩) "د المحتار"، كتاب الصلاة، باب شروط الصلاة، ٣ ٦٥، بحث هو "الدر" تعرض

أقول يشاهدني بي أن معنى هذا القول أن سوى تعالى يحسب هذا من العريضة تفصيلاً منه تعالى، فيكون المجموع في مرتبة العبد هو الكمال، والأمر صريح البطالة فإنه يهدم أساس الفرق بين الواجب والعرض حتى كانت الإعادة فرضاً يترتب الواجب ولا فائز به من أهل المذهب، أيت هو ترك الإعادة رأساً هل يأثم بسم تفويت الصلاة رأساً أم يقبل فإنه لم يصل صلاة وقت كذا، وإن كانت هذه فريضة جازاً اقتداء بمعتز بن بهاء وكل ذلك بعيد عن قواعد المذهب المجمع عليها، والظاهر أنه لا يشترط نية العريضة على هذا القول أيضاً، ويكفي نية الجبر، عفاً عن، والله تعالى أعلم، ١٢

٩ قوله "في هذه الثلاثة" القرين وعدمها ١٢

[٩٠١] قوله "أي مصحح الشامي" (مشاهير) هكذا في النسخة المجموع منها - (بخ)^(٤)

(١) في النسخ والمصحح، وكفى مضاف نية الصلاة نعل وسنة وروايع ولا بد من النص عند النية (معرض) أنه طهر أو عصر قرنه باليوم أو الوقت أو لا هو الأصح وفي "رد المحتار" (قوله قرنه باليوم أو الوقت أو لا) أي بسم يعرفه بشيء منها، وشمل إطلاقه في هذه الثلاثة ما إذا كان ذلك في الوقت أو عارضه مع عدمه بخروجه أو مع الجهل

(٢) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب شروط الصلاة، ٦٥٣، بحث قول "الرد" قرنه باليوم أو الوقت أو لا

(٣) في "رد المحتار" قال في "الحنية" أنه غلط، والصواب ما في المشاهير من أنه لا يصح وفي حاشية "رد المحتار" قوله (مشاهير) هكذا في النسخة المجموع منها، والذي بخطه كلمة أخرى عم سواد حذاد معظم خروجه فانطسب هـ مصححه

(٤) حاشية "رد المحتار"، باب شروط الصلاة، ٦٦٣، بحث قول "الرد" المشاهير

عبارة "الحكمة" هكذا (أما أنه إذا كان شاكاً في وقت انظر أنه باق
فمؤى ظهر الوقت والوقت قد خرج يجوز بخلاف المستطوع فيما وقف عليه
العبد الضعيف عمر الله تعالى له من الكتب الشهيرة في سدهب من "الدخيرة"
و"نخبة" وغيرهما مع مساعدة الوجه بسبب [إني أن قال] فانظر أن هد
هو الصواب، وم ذكره المصنف عبط منه رحمه الله تعالى ٢

[٩٠٢] قوله (٢) أن ظاهر ما في "الظهرية" أنه يجوز عني لأجح (٣)

[قال الإمام أحمد رضا رحمه الله في "الساوى الرصوية"]

أقول بر حل ظاهر ما فيها أنه لا يجوز عني الأرجح حيث جزم به،
وسم يدب م ذكر عن شمس لأئمة بما يدب عني مرجحه، وأب نعم أن
إمام من الأئمة إذا قال لا يجوز ذلك وقد فلا يجوز فإن سميدار منه أن
مختار من الأئمة بن الظاهر أنه الذي عليه لأكثر خلاف من ذكر (٤)

[٩٠٣] قوله لما مر عن "العناية" (٥)

(١) "العناية"، كتاب الصلاة، باب شروط الصلاة، السطر السادس، الآية، ٢ ٧٧

(٢) في "رد المحتار" وإن كان عارجه مع انجهن بهجوجه في "النهر" أن ظاهر
ما في "الظهرية" أنه يجوز عني لأجح، وإن كان مع العلم به فبحث ح أنه
لا يصح، وبخالفه قد قدت وهو لأظهر من مر عن "العناية"

(٣) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب شروط الصلاة، ٣ ٦٠، تحب فون "الدر"

مره باليوم أو الوقت أو لا

(٤) "الساوى الرصوية"، كتاب الصلاة، باب شروط الصلاة، ٦ ٥٠

(٥) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب شروط الصلاة، ٣ ٦٠، تحب فون "الدر"

مره باليوم أو الوقت أو لا

أقول ما مر^(١) عن "العناية" فيما إذا عقم بعبه التعيين، ولا يعني لأحد أن يختلف فيه وهو جار في كل صورة من الصور. التسع بل لا يسع عنه ولا شمار، إنما هي صورة واحدة لا غير، وإثبات الكلام فيما إذا بوى ذلك داهلاً عن تعيين اليوم والوقت، وحيث لا يستطيع ريم مر^(٢) عن "العناية" كما لا يخفى

قال الإمام أحمد رضا رحمه الله: في "المناوي الرضوية" |

أقول نعم هو لأظهر ما مر^(٣) عن "البحر" عن "الظهرية" من نقيض عدم الجور بقوله (وهو لا يعلم)، أمّ الاستدلال بما مر^(٤) عن "العناية" فعدي غير واقع في محله ما عصب أن محل هذه المعالاب ما إذا دخل وعمل، وكلام "العناية" فيما هو معتد واعتهود من أن من شعر بالتعيين الموعى شعر أيضاً بالشخصي^(٥)

[٩٠٤. قال أي "الدر" ^(٦) وقبل لا كحصره إجماعاً^(٧)

أقول سيأتي^(٨) في الإمامة أن الآخر قول الإمام لأول، والأول قوله الآخر،

(١) انظر "د. المحار" كتاب الصلاة باب شروط الصلاة ٣٦٦، بحث قول

"الدر" مر به باليوم أو الوقت أو لا

(٢) "الفتاوى الرضوية"، ٥١٦

(٣) في حس والشرح (وإن أمّ مساءً فإن اقتد به محادثة رجل في غير صلاة جازة

فلا بد من نية إماميتها وإن لم تقتد بمحادثة (فيه) فعين يشترط، وقيل

لا كحصره إجماعاً، وكجمعية وعيد على الأصح، ملتصقاً

(٤) "الدر" كتاب الصلاة، باب شروط الصلاة، ٣٨٧

(٥) نظر النسخة [١٢٢١] قوله أن هذا قول أبي حنيفة الأول، و"د. المحار"، كتاب

الصلاة، ٥٨٣

معينه محمول وهو قضية إطلاق المتنوك "الاختيار"^(١) و"المجمع"^(٢)
أقول لكن صاهر "الهداية"^(٣) اختبر عدم الاشتراط لأنه حكيم به أولاً
 وعنه آخر وأب نعم أنه الأيسر، والله تعالى أعلم ٢
 [٩٠٥] قوله حكوا معنيته عن الجمهور^(٤)

حاكيه لإمام الربيعي^(٥) لكن لفظ "النهر" كما سيأتي في الإمامة^(٦) (به)
 قد كثير، لا أن الأكثر على عدمه فيها وهو الأصح كما في "استخلاصة"
 هـ وكذا غيره بالكثرة في "الفتح"^(٧)، فقد تعارض النص عن الجمهور وبرجح
 عدم الاشتراط في الجمعة والعديد بصريح النصحيح، والله تعالى أعلم
أقول وعن وجهه جريان انعاده بخصوصه من الجمعة والعديد، وكل
 إمام يعرف ذلك، ولا شبهة أنه يريد إمامة كل من حضر، والمعروف
 كمشروحه فقد تحقق بقاء الإمام إمامهم فلا حاجة إلى خصوصيته
 معروفة، والله تعالى أعلم بل يصلح أن يكون به توفيقاً إن شاء الله تعالى

(١) "الاختيار"، كتاب الصلاة، فصل في صلاة الجمعة، ١ ٤٤

(٢) "المجمع لأبهر"، كتاب الصلاة، باب صفة الصلاة، فصل الجمعة، ١ ٦٧

(٣) "الهداية"، كتاب الصلاة، باب الإمامة، ١ ٥٨

(٤) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب شروط الصلاة ٣ ٨٧، بحث فور "الدر"

عنى الأصح

(٥) "النبه"، كتاب الصلاة، باب الإمامة والحدث في الصلاة، ١ ٣٥٥

(٦) انظر رد المحتار، كتاب الصلاة، باب الإمامة، ٣ ٥٨٣، بحث فور "الدر"

فصلت صلوات

(٧) "الفتح"، كتاب الصلاة، باب الإمامة، ١ ٣١٤

فمن قد "لا يشترط" معنى اشراط لإقرار، ومن قد "نعم" نظر إلى وجوده بالنظر إلى العادة، حتى لو دوى لإمام يعي إمامته عميت به، وعن هذا لا يخالف فيه الآخر، والله تعالى أعلم ٢

بحث في استقبال القبلة

[٩٠٦] قوله (١) جمعه فية لسجودهم (٢)

قلت الذي يدنو عن ظواهر النصوص القرآنية كونه عليه الصلاة والسلام مسجوداً به لا إليه، قد تعالى ﴿تَقَعُّوبًا سَاجِدِينَ﴾ [الحجر ٢٩] وقال تعالى ﴿سُجَّدُوا لِأَدَمَ﴾ [ابن سريين ٦١] ولأنه يستكشف اللعيم الرحيم قد ﴿أَسْجُدْ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا﴾ [ابن سريين ٦١] وسجده التحية كات معهودة في الشرائع السابقة، وهذه كات كدست تعظيم سور مصطفي صلى الله تعالى عليه وسلم ١٢

[٩٠٧] قوله (٣) لاحتمال كونها على جهة (٤)

أقول أحسن المعنى و جهة تيسير لمعسر إدراك المعنى على أكثر العباد في

(١) في "رد المحتار" وهذا كما أبهى الله تعالى الملائكة بالسجود لأدم، حيث جمعه فية لسجودهم

(٢) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب شروط الصلاة، مبحث في سنن القبلة، ٩٧ ٣ بحث قول "الدر" بابتلاء

(٣) في "رد المحتار" وأورد آله لا يترى من ثبوت بالوحي أن تكون، على غير الكعبة لاحتمال كونها على الجهة

(٤) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، ٩٧ ٣، تحت قول "الدر" لثبوت بينها

سائر البلاد، ولا يعتبر بعد الوحي بن ورد^(١) أن الكعبة كانت تسمى من أنبياء
صلى الله تعالى عليه وسلم حين وضع قبلة مسجده الكريم، والله تعالى اعلم.

[٨ ٩] قال أي "الدر" ^(٢) حقيقة هي بعض البلاد^(٣)

الأوجه أن يقول هي ذلك البلد، أي البلد المعتبر بالسمت ١٢

[٩ ٩] قال أي "الدر" تحط على رواية قائمة^(٤)

أي يُعرض عن جسي الكعبة تحط إلى الأفق، فينصل به هذا الخط
خارج من ثناء وجهه إلى الكعبة بحيث يحدث فائتين، فهذا هو
لاستيعاب الحقيقة، ثم يُعرض خط آخر قائم على ذلك الخط مارة على

(ذكره السوطي في "الخصائص الكبرى"، باب ما وقع عند بناء المسجد من
الآيات، ١ ٣٢ عن نافع بن جبير بن مطعم قال بلغني أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال (م) وضع قبلة مسجدي هذا حتى فعت بي الكعبة فوضعت
أمتها، وعن داود بن قيس أنه سمع أن النبي صلى الله عليه وسلم (م) وضع أسس
مسجد حين وضعه وجبرئيل قائم ينظر إلى الكعبة عند كشف ما بينه وبينها،

(٢) في المس والسرح (و استيعاب القيمة فيمكن) وكتب المصنف ثبوت قبلة بالوحي
(إضافة عنها وغيره) أي غير معاني (إضافة جهته) بأن يعنى شيء من صحيح
الوجه مما سمع بالكعبة أو بهوائه بأن يعرض من ثناء وجهه مستعينة حقيقة هي
بعض البلاد تحط على رواية قائمة إلى الأفق مارة على الكعبة، وتحط آخر يقطعه
إلى رويين فائتين سنة وفسره، "مسح" قلب عهد معنى النياس والنياس هي
عبارة "الدر"، فتبصر مصطلح

(٣) "الدر"، كتاب الصلاة، باب شروط الصلاة، ٩٩/٣

(٤) يرجع السابق

الكعبة، ويستند هذا الخط عن مسلة نصبني ويسريه، فما دام يبقى شيء من سطح وجه أحد قائم على هذا الخط الثالث مسامتاً بوجه الكعبة فهو مستعمل تقرضاً، ولا شك أن هذا معنى لا يظهر عن عبارته رحمه الله تعالى ١٢

[٩٠] قوله ^(١) عني رواية قائمة ^(٢) أي: فرض خطاً عن يمينه وشماله هي الأرض، وفرض خطاً يمر من نداء وجهه عموداً عني ذلك الخط، فإن وقع هذا العمود عني هو الكعبة فهو مسامتاً بها بحقيقاً ١٢

[٩١] قوله ^(٣) خطاً من نداء وجهه ^(٤) أي: شرقاً وغرباً في بلاد ٢

(١) في "رد المحتار" نعلم أنه ذكر في "المعراج" عن سيده أن وجه الكعبة هي الجانب الذي إذا توجه إليه الإنسان يكون مسامناً للكعبة أو هو التي تحديقاً أو تقريباً، ومعنى التحديق أنه يفرص خطاً من نداء وجهه عني رواية قائمة إلى الأفق يكون ما زال عني الكعبة أو هو التي، ومعنى التقريب أن يكون محرفاً عنها أو عن هو التي يستلزم أن يكون له المعايير بالكلية، بأن يبقى شيء من سطح الوجه مسامتاً لها أو هو التي

(٢) "رد المحتار" كتاب الصلاة، باب شروط الصلاة، مبحث في تعيين النية، ٣، ١٠، تحت قول "الدر" بأن يبقى، إلخ.

(٣) في "رد المحتار" ويانه أن المعايير في مسألة حرية نزول بانتقال قبل من الحسين أو الثمان مناسب بها، وهي البعيدة لا تزول إلا بانتقال كثير مناسب بها، فإنه لو هبط بساكن آخر في مسألة درع مثلاً نزول تحت المعايير بانتقال أحدهما بعيداً بدارع، وإذا وقع بقدر ميل أو مرسخ لا نزول إلا مسألة درع أو نحوه، وقد تقدمت مكة عن ديون ثمناً فقد تحقق المعايير إليها في مواضع كثيرة في مسألة بعيدة، فهو فرض خطاً من نداء وجهه مستعمل الكعبة عني التحديق في هذه البلاد

(٤) "رد المحتار" باب شروط الصلاة، ٣، ١٠، تحت قول "الدر" بأن يبقى، إلخ

[٩ ٢] قوله ^(٦) "خطأ آخر" أي جنوب وشمالاً في بلادنا ١٢

[٩ ٣] قوله على ذلك بخط ^(٧) الآخر ١٢

[٩ ٤] قوله أن يصل الخط ^(٨) الخارج

هذه هي بمسماطة على التحقيق على ما فهم العلامة الشامي ٢

[٩ ٥] قوله من حين المصلي ^(٩) (يساً وشمالاً) أو يقول (يصل الخط

(١) في "رد المحتار" ثم عرض خطأ آخر يقطع على أوتين قائميه من جانب يمين مستقيم وشماله لا نزل ذلك بمهابة والنوطة بالاصبع إلى اليمين والشمس على ذلك الخط يمر سبع كثيراً، وقد وضع العلماء القبة في بلاد فريه على سبع واحد هو وقعه في "الفتح" و"البحر" وغيرهما وشروح "المنية" وغيرها، وذكره ابن الهمام في "د الفقير"، وغيره "اندر" هكذا وجهها أن يصل الخط الخارج من حين المصلي إلى الخط الخارج بالكعبة على مستقامه بحيث يحصل ماكانت، أو يقول هو أن تقع الحاية فيما بين عظمي يتعبد في اندفاع، فيخرجان إلى العيين كسافي مثلاً، كما قال المحرر التعازي هي "شرح الكشاف"، فبعده منه أنه لو انحرف عن العين انحرافاً لا نزل منه المقابلة بالكلية جاز، ويؤيده ما قال في "الظهيرية" إذ تيامس أو يماس تحجراً لأن وجه الإنسان مهوس؛ لأن عند التيامس أو التماس يكون أحد جوابه إلى الفحة اه كلام "الدر"

(٢) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب شروط الصلاة، ٣، ١، حب فون "الدر"

بأن يميني (نسخ)

(٣) مرجع السابق

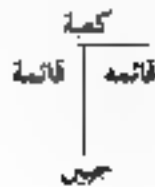
(٤) مرجع السابق

(٥) مرجع السابق، ص ١٠١

الخارج من وسط (جيب مصني) إلى جهة الكعبة (إلى الخط) متعلق بـ (يصل) أي بالخط (يساراً بالكعبة) عرصاً جنوباً وشمالاً في بلاد (عنى استقامة) بحيث يصل إن مد في الجيبين بمطلي الجنوب وانشمال من أفق "مكة المكرمة"، ويكون وصور خط الجيبين إلى خط الكعبة (بمحيط يحصل قائمان) عند التعبة المستقيمة، وبإضافة هذه العبارة معيار و محاصل و حد، والصوره

وعنى الثاني هكذا

عنى المعنى الأول هكذا



ويكون قوله (عنى استقامة) عنى التقدير لأوّل متعلّق بـ (مدّ) وعنى

الثاني بـ (يصل) ١٢

[٩١٦] قوله إلى الخط يساراً بالكعبة^(١) خارجاً من وسط جهته إلى الكعبة

[٩١٧] قوله عنى استقامة^(٢)

أي بحيث يحصل قائمان من دور ميل إلى يمين أو يسار ١٢

[٩١٨] قوله يحصل قائمان^(٣) عند الجيبين ١٢

(١) "رد المحتار" كتاب الصلاة، باب شروط الصلاة، ١ ١ ٣ بحسب قول "المرجوع"

بأن يبقى مرجع

(٢) المرجع السابق

(٣) المرجع السابق

[٩٩] قوله فيخرجنا إلى العير ^(١) فيستد إلى الكعبة ٢

[٩٢٠] قوله كما قال المحرر المتعدي ^(٢)

أي مع المسامحة على التهريب ١٢

[٩٢١] قوله هو بحرف عن النعي ^(٣) أي عين الكعبة ٢

[٩٢٢] قوله ^(٤) إلا أنه في "المعراج" ^(٥)

أقول قد يتبادر إلى ذهنك أن عبارة "الدُر" محتمل توجيهين ٢

ثم هذا كله يد حمص عبارة "الدُر" هذه على بيان المسامحة التحقيقية كما هذه العلامة المحشني حيث قال (لَا الطريقة التي هي "المعراج" هي الطريقة الأولى التي هي "الدُر" بلخ، ومعنوم أن الطريقة هي "المعراج" كان بيان المسامحة تحقيقاً، وحينئذ لا بد أن يراد بالمعجبين "تجربة"، أما إذا

(١) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب شروط الصلاة، ١٠١، ٣، بحث قول "الدُر"

بأن يعنى بلخ

(٢) المرجع السابق.

(٣) المرجع السابق

٤، في "د المحمد" ثم إن الطريقة التي هي "المعراج" هي الطريقة الأولى التي هو "الدُر" لا أنه في "المعراج" جعل انخراط الثاني مارةً على مصنعي على ما هو متبادر من عبارته وهي "الدُر" جعله مارةً على الكعبة، وعبارة الكعبة الثلاث على الترتيب هكذا.

٥، "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب شروط الصلاة، ١٠١، ٣، بحث قول "الدُر"

بأن يعنى بلخ.

قلت إن الجيب أحد جانبي النجيه كما سيأتي للمحشي في آخر الورقة
 ومسد إلى عبده "الدرر" هذه، فتكون تلك الطريقين المذكورتين هي
 "الدرر"^(١) ببيان التعريفي وهو لأقرب نحوه في صدره^(٢) (جهتها أن يصل
 الحظ^(٣) رخ) ونحوه بعد بيان الطريقة لأولى (أو بقول رخ) فإنه يدل
 أنهما عذران عن معنى واحد، ويدل يكون معنى أنه إذا تحرف عن الكعبة
 بحيث بقي الحظ يخرج من أحد صرفي النجيه وإصلاً إلى الكعبة على
 مستقامة فهو باقٍ على جهة وهذا معنى قولهم^(٤) (يعني شيء من سطح
 الوجه مما ساء لهو الكعبة)، فانهم، والله تعالى أعلم ٢

[٩٢٢] قوله وفي "الدرر" يحمله مداراً حتى الكعبة^(٥)

و بحاصل واحد ١٢

- (١) نظر في المختار كتاب الصلاة باب شروط الصلاة ٤٣ ، تحت قول
 "الدرر" قلت رخ
- (٢) "الدرر"، كتاب الصلاة، باب شروط الصلاة، ٦
- (٣) نظر في المختار كتاب الصلاة باب شروط الصلاة ١٠٣ ، تحت قول
 "الدرر" بأن يعنى رخ
- (٤) نظر في المختار، كتاب الصلاة، باب شروط الصلاة، ١٠٣ ، تحت قول
 "الدرر" بأن يعنى رخ
- (٥) نظر في المختار كتاب الصلاة، باب شروط الصلاة، ١٠٣ ، تحت قول
 "الدرر" بأن يعنى رخ
- (٦) المرجع السابق، ص ١

أقول الإمام أحمد رضا رحمه الله في "الفتاوى الرصوية"

في صور التي في "المراج" هكذا

والذي فيه "الرد" من الوجه الأول هكذا



قلت وقد يؤيد هذا التحصّل أنّ أصل الكلام لإمام حجة الإسلام وهو كما في "شرح سعدة" هكذا: (معنى التوجّه إلى عنى كعبية هو أن يفت بمصنعي بحيث و خرج حفظ مستقيم من عينيه بحيث يساوى بعده عن عيسى إلى جهة كعبية يحصل من جديده رويته متساويته) ثم ذكر معنى التوجّه إلى الجهة بما قدمنا في القوم الثالث.

أقول أولاً لكن يرمز العلامة المحشّي بهذا التحصّل حمل الجيب في عبارته "أندرس" عنى سجهه، ولا عروء فهي "ح عروس" عن شيعته.

(١) "شرح النهاية" للبرجندي كتاب الصلاة باب شروط الصلاة ٨٨، ١

(٢) انظر "الفتاوى الرصوية"، ٦، ٨٤

(٣) "تاج العروس"، باب التوب، فصل نجيم، ٩، ١٥٩

هو أبو عبد الله محمد بن الطيّب محمد بن محمد بن محمد الشرفي الهادي السالكي، (ت- ١١٧٠هـ) تولى "امدنية بنور"، محدثاً، علامة بالغة والأدب، مؤلفه "عاش" ووفاته "مدنية"، وهو شيخ بالريدي صاحب "تاج العروس" من كتبه "متممات" في الحديث، وغيرها (لأعلام، ٦، ٧٧، ٧٨)

وهو رد نجيب بمعنى حبيبة بعلافة المحاوره في قولهم^(١) كما صرحوا به في "شرح ديوانه"^(٢) ثم ذكر شعراً مثله بنفسه^(٣)، لكن العلامة المحشي حمة الله تعالى عليه قد استدلل بوقوع نعت النجيب في عبارة "الدرر" على أنه لا يرمي خروج الخط من وسط حبيبة قرب النجيب طرفها، وهم جيبان كما نعلم^(٤)، فيكون هذا مناقضاً لما ذكر

وأقول ثانياً: قد في التصويرين مصدبين عن يمين وشمال غير محاذيين بحسب الذي يرد في نصبي الوصفاني، وأهم أعمدهما في التصوير الأول على نمار بدك بمصبي عرصاً، ولا شك أنهما لا ينهيان إلى الكعبة بن مناورن عنها داب النجيب ودا ب السمل كما صوروا، وإنما كان شرط في "المرح" أن يمرّ الخط بالكعبة، وفي التصوير الثاني أهمهما على الخط نمار في امتداده بالكعبة غير واقعين على نفس البيت بن مناورين عنها كما مر^(٥)، وهم يرم "الدرر" خطاً يمرّ على الكعبة ممثلاً عن حبيبة إلى لأفوق،

(١) هو رُحيم بن أبي سبي ربيعة بن رباح المري، (ت: ١٣هـ)، من مصر، حنبل الشعر، في الجاهلية وفي ائمة الأدب من يعصنه عن شعر العرب كلمة فدا بن الأعرابي كان مُمهراً في الشعر ما لم يكن غيره (الأعلام: ٥٢/٣).

(٢) نعت شرح ديوان رهبر بن أبي سبي، يوسف بن سيمان بن عيسى الششمري لأبني، أبو محمود معروف، (أعم: ٧٦هـ) (كشف الصفاء: ١٩١هـ).

(٣) هو أحمد بن الحسين بن الحسن بن عبد الصمد الجعفي الكندي أبو الطوب النمسي (ت: ٣٥٤هـ) ديوان شعره مشهور (الأعلام: ١٥٠هـ، "هذه لغزيتي"، ٤١هـ).

(٤) نظير "ألفناوى الرصوية"، ٨١٦.

(٥) نظير "ألفناوى الرصوية"، ٨٧٦.

إنما أراد تحفظ معتصر^(١) عنها، بفتح مرور خط بحسب على نفس الكعبة كما هي "المعراج" ولا كعب تكون مسامحة حقيقية مع كون المصلي معبر عن محادثاتها، فهذا مصيبات لا مدخل لها في تصوير حقيقته، وكأنه حمله الله تعالى أن يريد مع تصوير الحقيقية تصوير التقريبية، وقد كان سهلاً عيب أن تعرض المصليين بمرئيتين متقنيتين بعده فرسخ بحيث لا تروى بمقدله، لكنه حمله الله تعالى سيق إلى خاطره أن انشروط في التهرب أن يقف المصلي على ذلك الخط أماراً عرصاً بالمصلي التوسيدي، أو يقول يقوم بحداء ذلك الخط بعرضي الأمار في اعدادته بأنكعبه بحيث يكون خطاً جبهة عمود^(٢) على أحدهما أي في التصوير وعينهما جميعاً في التقدير وبعد جهن هذا الشرط لا تقدير بمسافة، فيحفظ جهتهما ويتفلا ما بينهما، فإذا يكون الخط القائم عليه أو إليه المصليان غير محدود على م عم كما يأتي نصيبه^(٣)، وهذا ركن عظيم، يجب التنبه به؛ فإن الأمر ديناً وحاش لله لا يربي بالعماء وهو بعض ذات من أفلامهم، لا سيما مثل هذا المحقق الذي ستن مشارق الأرض ومعاربها يور بجميعاته السيئة، وتطعم ألوف مثني على موائد عوائد فوائده الهيئة، جرد الله تعالى جرد العز والإكرام جمع يسا ويه في دار السلام بعرض حمله به ويسائر العماء الكرام على سيدهم ومولاهم وعبيهم وعبي الصلاة والسلام آمين آمين يا بديع السماوات والأرض يا ذا الجلال والإكرام

(١) بم بخر عيه

فإن أذكر في سياق ذلك ما عرّض لمحدثين من الوهم والإيهام في فهم كلام المحدثين العلافي العلامة يتضح المرام ويحني بدر السند من بحب العلم ودعم. أن الجهد المحدث الذي فهم كتحل عين الرمال بمشه في لأخيرين أعني العلامة علاء الدين محمد حصكفي غامله لله تعالى بظنه الوفي "ثم ههنا عن "المصح" كلاماً قصير مباه و سر معناه، فقال (١) (إحدى جهتها بأن يعنى شيء من سطح الوجه مسامتة للكعبة أو يوائها بأن يعرض من سقف وجه مستطيلها حقيقة في بعض البلاد خطأ على رواية قائمة على لأمر مراً على الكعبة وخطاً آخر يقطعه على راويين قائمين بمئة ويسره، "مصح" قلت فهذا معنى التيام والنياسر في عبارة "الدر"، فتبصر) هـ

أقول أراد العلامة العزّي "من تلقاء وجه مستطيلها حقيقة" في أيّ يد كتاب، فعبر هذا التكمير بتكمير بعض، وهو قال كفون "المصح" في هذا البند أي البند المصنوب بوجهه كان أوسى قال العلامة السيد أحمد بصري المصنوع في حاشيته (٢) ("قوله "مصح" اختصر عبارته، وهي "فلو فرض خطأ من تلقاء وجه مستطيل الكعبة على التحقيق في بعض البلاد وخطاً آخر يقطعه على راويين قائمين من جانب معين مستطيل وشماله لا يرون ذلك بمعية بالانتقال إلى اليمين والشمال على ذلك بخط يفرسح كثيره، ولهذا وضع العلماء قبة بين يديها وبلاد على سمت واحد هـ" قوله "فقد فهم معنى "مصح" ليس كما فهمه، فإن التيام و نياسر في عبارته هو الخط

(١) "الدر"، كتاب الصلاة، باب شروط الصلاة، ٩٨٣، ١٠٥

(٢) "هـ"، كتاب الصلاة، باب شروط الصلاة، ٩٧

وفي عبارة "الدرر" الشخص (نخ) وعراه العلامة سيد بيراهيم الحلي
محشي "الدرر"

وقال السيد العلامة محمد الشامي^(١) (فيه أن عبارة "المنح" هي حاصل
ما قدمناه عن "المعراج"، وليس فيها قوة "من" على الكعبة بل هو
مذكور في صورة "الدرر"، ويمكن أن يراد أنه مرّ عنده طولاً لا عرضاً،
فيكون هو الخطّ الخارج من جبين مصّي، والخطّ الآخر الذي يقطعه هو
بمارة عرضاً على مصّي أو على الكعبة، فيصنّف ما صوّاه أولاً وثانياً ثم
إن اختصره على بعض عبارته "المنح" أدّى إلى قصر يده على مسامته
تحقيقاً وهي استنبط معنى دو - مسامته تقدير - وهي استنبط الجهة
مع أن معصوم الثانية، فكان عليه أن يحدد قوله "من نداء وجهه مستنبطها
حقيقه في بعض البلاد" اهـ فهذا كلّ ما أورده وتعمم ما أرادوه

أقول وبالله التوفيق شرح نظم "الدرر"^(٢) هكذا (يمرّ من نداء وجهه)
أي. وسط جبهته (مستقبله حقيقه) بحيث هو رفعت الحجاب برئيب الكعبة
بين عيه (في بعض البلاد) أي أيّ يد يراد (خطّ) مستقيم قائم (على)
خطّ النمار بجبهته معترصاً من وسطه إلى يمينه أو شماله بحيث يحدث معه
(أوية قائمة) عند جبهة، وهم يقن قائمتين؛ لأنّه لا يجب عرض معترض
مارة إلى الجهتين، بل يكفي أدنى خطّ إلى آية جهة مبهما، فلا يحدث بالفعل

(١) انظر "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب شروط الصلاة، ١٠٢/٣، نعم هو
"الدرر" منح

(٢) انظر "النور"، كتاب الصلاة، باب شروط الصلاة، ٩٩/٣، ١٠٥.

إلا قائمة واحدة، ودلت من إيجاز هـ الفصل حديث، فإن رواية قائمة
 أنقص من راويين فائمين وفيها الكهنية، فاحذر ما قل وكفى، وإلى الأفق
 معبر "من" في قوله (من تلقاء وجهه) أي يتدنى من وسط حبيبة وينتهي
 إلى الأفق ويكون في امتداده هذا (عارضاً على) نفس (الكعبة)، إلى هاهنا ثم
 بيان المسامحة الحقيقية، ثم شرع في بيان التفرقة مع (و) يعرض (خط
 آخر) مستقيم، يقطعه عند حبه المستقيم (على راويين فائمين) عارضاً
 بالعرض (بمئة وبسرة) أي بين المستعمل وبسره، ولم يكن بالخط الآخر
 شئ، إليه في قوله (على رواية قائمة): لأن ثمة كان يكفي آدمي ما ينظر
 عليه سم الخط في أحد الجانبين وإن لم يسوعب نصف جبين ذلك
 حجاب ولا رُبما، ولأن يحتج إلى خط ممتد بياً وسماً إلى فرسخ كثير
 يمكنه محل لا ينفصل بمئة وبسره وهذا أتى هاهنا بثنية "القائمة"، فإذا فعل
 بمصنعي على هذا الخط في ثبته جهة إلى فرسخ كثير حسب ما يقتضيه بعد
 السد من الكعبة لا يخرج عن الجهة وأشأ إلى ذلك بقوله (فب ههنا) معنى
 النيام والنياس (ميسوعين بمصنعي) (في عبارته "الدر")، فإن "الدر" إنما
 ذكر بياض المصنعي وبسره، وكان يحصل أن معاه يجعل الكعبة على يمينه
 أو يساره وليس مراد قطع فرسخ الخط بمئة وبسره، وأشأ بظرف خفي
 كعادته رحمه الله تعالى في عاينه الإيجاز إلى أن دلت النيام والنياس
 بمصنعي إنما هو على هذا الخط يخرج بمئة وبسرة لا ما يتوهم (فبصر)
 كيلاً مرّاً، وقد ظهر لك من هذا الشرح متوفاق الله تعالى

أولاً سقوط ما رُغم أن بيانه عاصر عني بحقيقته، كيفاً ولو كان
كذلك لما احتاج إلى قوته، (وعطفت آخره)؛ لأن بيان الحقيقته قد تم
إلى قوته (مأخوذاً على الكعبة)

ثانياً سقوط ما عرّض به العلامة الحنبلي وانطرحه دوي من التخاليف
بين كلامي "أندر" و"أنر" في معنى السبب والنياسر كما عرفت

وثالثاً سقوط ما رُغم العلامة الشامي من التعديل في تصويره وتصوير
"أنسح"، ومن العجب أنَّهُ رحمه الله تعالى معروف بأن عبارة "أنسح"
حاصل من قسمة عن "أنسح"، وقد تقدّم في "أنسح" مروره على
الكعبة، فمن أين نشأ التعديل؟ وإنما عبارته عين عبارة "أنسح" لا بدلت
بينهما، لأنّ بيان "أنسح" ذكر مروره على الكعبة في لجره و"أنر" أورده
حزناً، لأنّه كان بصدده بيان التفرقة، فأخذ الحقيقته في العرّض والتصوير

ورابعاً أعجب من قوله^(١) (كان عليه أن يحدث قومه "من نداء
وجه" إلى آخره) إلخ ولا أدري كيف يتم بيان التعريب بصفات هذه
الكلمات مع عدم ذكره عندكم الالتفات على ذلك الخط يميناً وشمالاً ومن
استبسط هذه من قوله^(٢) (فهي معنى النيام) كما عرفت، فهي شعري! ما
بصيرة ذكر الإخراج "من نداء وجه المستقبل حقيقة"، فليس، لأنّ العرّض
التحقيق أولاً، ثمّ تقدير الالتفات عنه

(١) انظر "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب شروط الصلاة، ١٠٢٣، تحت قوله
"أندر" "أنسح"

(٢) "أنر"، كتاب الصلاة، باب شروط الصلاة، ١٠٢/٣

وخاصةً لن أسمع هذا كله يعني مخرج الخطّ مهماً سم يمين ويسم يمين،
فلا تقرب ولا تحقق، والله الهادي إلى سواء الصريق

قال الشامي^(١) ((قوله فبـ الخ) قد عرفت أنه هو فرض شخص
مستقبلاً من يده عين الكعبة حقيقة. بأن يفرض خطّ يخرج من جيبه واقعاً
على عين الكعبة فهذا مستحب به تحقيقاً، ولو أنه نفس أي جهة يمينه أو
شماله بمراسح كثيرة، وفرض خطّ ماراً على الكعبة من المشرق إلى المغرب،

قلت قد بالنظر إلى يده شامي: لأن قبله "الشام" جنوب، وعال في
بلاد من الشمال إلى جنوب، وباتجئة مراد الخطّ بمعرض^(٢) من
وكان خطّ يخرج من جيب المصنّي يصل على استقامه إلى هذه الخطّ
بمار على الكعبة فإنه بعد لا تتعدّل لا يروى بمصنّة بالكعبة؛ لأن وجه
لا يربط مفوض منهم بأثر حيث أو يشار عن عين الكعبة يبقى شيء من
جوانب وجهه مقابلها) اهـ

أقول فهم رحمه الله تعالى أن وضوح خطّ الجهة عمود على الخطّ
بمعرض بمار بالكعبة عند لاتعدّل يمين والشمال شرط بعد جهة
عندهم، وقد أفصح عنه نعيد هذا حيث في^(٣) (بل مفهوم مما قد ساء عن
"المعراج" و"الدرر" من التقييد بحصول رأيين فائمين عند اتّخاذ مستعمل

(١) انظر "رد المحتار" كتاب الصلاة، باب شروط الصلاة، ١ ٢ ٣ ١، بح
قون "البر" فبـ

(٢) المرجع السابق، ص ١٠٣

(٣) المرجع السابق

عَنِ الْكُفَّةِ يَمِينًا أَوْ يَسَارًا أَنَّهُ لَا يَصِحُّ لَوْ كَانَتْ رِجْلَاهُمَا حَادَّةً وَالْأُخْرَى مَمْرُجَةً بِهَذِهِ الصُّورَةِ (١) هـ

وفيه أولاً يس في عبارة "اندرر" ذكر الانتقال ههنا أصلاً فصلاً عن حصول قائمتين بعد الانتعاش وما ذكر بعد في التمريح من النيام والتيسر عيس فيه أيضاً أثر من ذلك ولا هو يستلزم الانتعاش ولا يحصلان (٢) لك بالانحراف عن المحاذات وأنت قائم مقامك وبه عيّر في "الدر" (٣) حيث قال (فيعلم منه أنه لو انحرف عن العين انحرفاً) (الح)

وثانياً "انمراج" وكل من ذكرنا من مناصبه إنما فرضوا عتفاً من عيس مستقبلي العين مرةً إلى الكعبة وآخر قاطعاً له عني قائمتين ثم فرضوا الانتقال يميناً ويساراً بمسح كثيرة عني ههنا القاطع وهم يسمونه هو ولا أحد منهم حدوث قائمتين بعد الانتقال

وثالثاً لو شرط ذلك ثم يصح؛ لأن الانتعاش لا يمكن عني خط مستقيم، فإن القاطع إنما يمر في جدي مستقبل بعد موصع قدمه في الهواء يكون لأرض كرة، وإنما يتقل المتقل عني دائره، فهو إن حفظ توجهه حين استقباله عني انكبة وتقل عني تلك الدائرة يميناً وشمالاً فلا شك أن بخط انحراج من جبهته لا يقطع الخط المار بالكعبة عرضاً عني قائمتين، كما لا يخفى

ورابعاً يصح ذلك أو لا يصح، فمن يصحح فوجه (مهما تأخر يميناً أو يساراً) وإنما ذكر "انمراج" ومن معه بقاء الجهة بالانتقال عليه بمسح

(في نسخة القلمية من "المناوي الرضوية" هكذا) (عيس فيه أيضاً أثر من ذلك بل ولا هو يستلزم الانتقال يحصلان)

(٢) "الفرق"، كتاب الصلاة باب شروط الصلاة، ٦ ٦

كثيره وهذا صحيح ولم يتغير أنه مهما انتقل لم يبدل كيف والماعل هي
الاعتناء عليه لا يعنى مواجهتها بكمية لا شئت وسيستبين ذلك
وعاملاً بما ذكر في دمه رحمه الله تعالى أن شرط بقاء نحو جهة
وصوب خط السجدة إلى ذلك الخط معتبر بالكمية عموداً بوقم أن لو ترك
ممن ذلك الوجهة والحرف فيلاً يبي أو شمالاً لم يصح؛ يكون الراي
إدراك حادثة ومعرفة كما قلنا فرفع أن كلام "المعراج" و"الدرر" هذا
مخالف لإجازه الاحراف العين المصريح بها في غير ما كتابه، وصرح به
إدراك (٢) (والمحصل أن لمراد بالنياس والنياس لا ينقل عن عين الكعبة إلى
جهة اليمن أو اليس لا للاحراف، لكن وقع في كلامهم ما يدل على أن
الاحراف لا يصح) ثم نقل (٣) كلام الفهستاني وشرح العلامة العربي "إدراك
العين" و"منية مصبتي" عن "آمالى القساوى" (٤) والعجب أن نسي ما نقل
بنفسه من "الدرر" فإن الذين نقل هذا عن "الفهستاني" عين ما قدم عن
"الدرر" من أن للاحراف البسيرة ندى لا يروى به تحقيقه بالكلية لا يصح
عكف يكون كلام "الدرر" مخالفاً به؟

وسادساً ليس لأمر كما فهم من احراف وسط جهة المستعمل عن

(١) انظر "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب شروط الصلاة، ٢٣، ٢٤، بحث قول
"الدرر" فت

(٢) انظر المرجع السابق، ص ١٠٣، ١٠٤

(٣) "آمالى القساوى" - "آمالى القساوى" المسمى بـ "المنقذ" لأبي القاسم محمّد بن يوسف،

ناصر الدين المدينى السمرقندى (ت ٥٤٩هـ) (مكتب المطبوع ١٥٧٤/٢ و ١٨١٣).

مسامحة الكعبة لا م إلا من الأسفل : انحروج عن سطح الجدار الشريف ولو حفظ
في أسفاله ثلث الوجهة لأي على ما يخرج من عن انجبه بالكاتب، ولو انصرف
عن ثلث نوجهة بحراً ماساً بحفظ التوجه إلى الكعبة فكلامه مبدوح
طرد وعكساً، ويكن لييل دنت موضع شرقي "مكة المكرمة" بين صوبيهما
بحر من ثلاث مائة وخمسين ميلاً، أعني خمس درج وعرضها **قَالَ** (١)
بحر من عرض "مكة المكرمة" على ما ثبت بانقيساب الجديدة **قَالَ** (٢)
فودن تكون قبلته بقعة المغرب سواء بسواء كما لا يخفى على المهندسين
ودنت لأن في البوغار ثميت ظل عرض "مكة" ٩٤٥٩٣٥٤٢٣ جيب تمام
ما بين انطوين ٩٤٩٩٨٣٤٤٢ - ٩٤٥٩٥١٥٨١ (٣) ظل عرض موقع العمود
انواقع من نقطة المغرب على نصف نهار اليد ما يسمى رأس "مكة
بمكة" قوسه **قَالَ** (٤) مساوية لعرض البد فيكون العمود نفسه دائره
سميه مرت مسمي رأس اليد و"مكة" ثم نقول ظل ما بين الطوين
٩٤٩٩٤١٩٥١٨ + جيب تمام عرض موقع العمود ٩٤٩٦ + ٢٧٦
= ١٨٥٩٦٠٦٧٩٤ (٥) نجعله محفوظاً ونشمل على نصف النهار حد يميناً
وشمالاً مع حفظ الوجه، أعني بقاء القطب الشمالي على مسكب لأيس

(١) ٢١ درجة، ٢٩ دقيقة

(٢) ٢١ درجة، ٢٥ دقيقة

(٣) يبدو ب هك ٩٤٥٩٥١٥٨١، وعل الصواب ٩٤٥٩٥١٩٨ (cosine).

(٤) ٢١ درجة، ٢٩ دقيقة

(٥) هك يبدو ب هك، وعل الصواب ١٨٥٩٦٠٦٧٩٤ - ٩٤٩٦٨٧٢٧٦

فليكن أولاً موضع على خط الاسواء معرض لموقع هو الفصل به
وبين عرض البلد لاسفاله جيبه ٩٥٥٦٣٧٥٤٦، ويبقى بتفريغه من المحفوظ
ظل لاسخراف اشمالى ٩٥٣٤٦٩٢٤٨ فوسه **م** لـ ^(١) تمامها **م** ^(٢)
فمن حفظ الوجهه فقد اسخرف عن النصفه أكثر من سبع وسبعين درجه وهو
بأى يسمى مجانياً أحق من أن يستقى موجهه إذ أنه يقع بين جيبه حقيقي
وبين الكعبه، لا أقل من ثلاث عشره درجه ويبقى وجهه أكثر من ٧٧
درجه وإد اسخرف عن نيت الوجهه إلى يمينه أعني الشمال أكثر من ٧٧
درجه فقد أصاب القبله بهذا لاسخراف العظيم وتنقص دلت صرد وعكساً
في تمام أقل من اثنتين وعشرين درجه

وليكن ثانياً موضع عرضه **م** ^(٣) شمالياً ليكون تمام الشمالى مثل
دلت جنوبى فتفاضله مع عرض الموقع مثله فتجيبه جيبه والعمل العمل يكون
اسخراف القبله هـ من نقطة المغرب إلى الجنوب **م** ^(٤) ورم م رم

وليكن ثالثاً عرضه جنوبى **م** ^(٥) فمجموعه مع عرض الموقع
م ^(٦) جيبه ٩٥٩٥٥٣٠٧٣ معروف من محفوظ = ٨٥٩٥٥٣٧٢١ فوس

(١) ١٢ درجه، ٣٢ دقيقه

(٢) ٧٧ درجه، ٢٨ دقيقه

(٣) ٤٢ درجه، ٥٨ دقيقه

(٤) ٧٧ درجه، ٢٨ دقيقه

(٥) ٤٢ درجه، ٥٨ دقيقه

(٦) ٦٤ درجه، ٢٧ دقيقه

والظن ^(١) سماع ^(٢) ^(٣) عدد حروف القبلة من نقطه ^(٤) معرب خمس
وخمسين درجة وهم ييق إلى نقطة الشمالي ^(٥) لا خمس درج فإن حفظ الوجهة
نظمت صلاته قطعاً وإن توجه إلى القصب الشمالي صححت بقياً ورب أحدث ما
بين الطويل أصغر من ذلك يظهر التصويب أكبر من ذلك، وبالجملة فتنم
سحالات لا يحصى، فالحق أن يس في عبارته "الدُر" ولا "المعرج" شيء
مما ذكر ^(٦)، ولا ما فهم من جوار الانتقال عني ذلك الخط مهما شاء، ولا
ما فهم من معالضهما تنجوير لا حروف السير ولا ما فهم من شرائح حفظ
الوجهه بقاء الوجهه، ولا ما فهم من إقاديبه فساد الصلاة أن أحدث الخطأ
أو يثبت محسنتين بل لأمر فيه كما أقول إنهم إن لم يرضوا الانتقال عني
انطاع له عني فائمين أي عني نصف بهار الموضع محروص حساب
حقيقه يحصى بالانقلاب لا بحروف عني عكس ما فهم العلامة المحشني رحمه
الله تعالى؛ وذلك لأنه لو جعلت كعبه مركزاً ورسمت بعد مستقيماً دائرة
وتمثل هو عليها حتى طاف تدب وعاد إلى مقامه الأول أي عني المرحض
سم يرب لا مستقيم لتحقيق ولم يحصى بحروف م أصلاً، ومقصودهم أن
يتجهوا عني جوار لا بحروف السير محروص الخط كما مر وذكرنا أنه لا يجاور
وجهه الانتقال عني إلى فراسخ كثيرة وقد صدق هو في ذلك وهم يصدرو

(١) ٥ درجة، ٩ دقيقة

(٢) ٨٤ درجة، ٥٦ دقيقة

(٣) انظر "د المحتار"، كتاب الصلاة، باب شروط الصلاة، ٣ ١٠٠ ١١١، تحت

قول "الدُر" بأن يعي نخ

انعراسه؛ لأنها قد تنبش بتدبر النعم كما تقدم، وهو رافع لتسوية الانتقال مطلقاً
 ثم قيدوا بغير مسح وقالوا لا يروى بالاستقبال كما ما كان قسم، فهذا ما كان
 يجب التنبه له، وبالله التوفيق، وليرجع إلى ما ذكره فيه

فأقول ثالثاً^(٢) يعني هي شرحة عبده "الذُرر"^(٣) شيء وهو جعل (عني
 استعماله) متعلماً بـ (يصل)، وأنت تعلم أنه كما يجب الاستقامة بهذا، بمعنى في
 الخط بخط من الجهة كدست في "خط" بما بالكعبة عرساً وعلى جمعه
 منعقاً بـ (يصل) لا يهني إيذاء إلى استعماله معاراً، ويصير قومه (بحيث يحصل
 قائمان) مجرد بين لقومه (عني استعماله)، والأصوب عدي جمعه متعلماً
 بـ (يصل) بين انيمان ويصير قاسماً ويتحقق بالقرب، هذا ما كان يتحقق
 بانحمال لأول وجهه الفاصل الحليمي في حوشي "الذُرر" عني بين
 التقريبية حيث قال (قوله بحيث يحصل قائمان) أطلقه فحصل أن ثبت
 التقاليس يساوي بعدمها عن عيسى إلى جدار الكعبة أو لا، والأول هو
 مراد في التوجه إلى العيس، والثاني في التوجه إلى الجهة وهو المراد
 فقط ثم قال (حاصله أن تقع الكعبة بين خطين) إلى آخر ما قلنا عنه
 فصرح بالمراد وجعل حاصل الوجهين واحداً

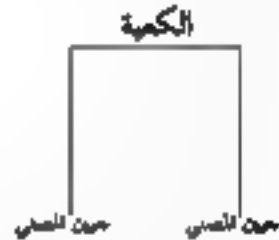
أقول وهذا أولى بوجوده لقوله في صدره^(٤) (استقبال عين الكعبة
 لمكاني وجهها غيره أن يصل إلح)، فأكد أنه لا يصدد ببيان التقريبية

٢ (١) منعق بـ "أو لا"، "الساوي الرصوية"، ٦ ٨٨

(٢) "الذُرر"، كتاب الصلاة، باب شروط الصلاة ٦ ٦

(٣) المرجع السابق

لا حصرية لتوافقة على العن، ولأنه قال بعده^(١) (أو يقول هو أن يقع الكعبة) إلى حرمة تقدم في القبول الثالث، ولا شك أنه بتعريب، وظاهر قوله (أو يقول) أن محصلهما واحد، ولأن حجيب يكون على هذا جمعه حقيقي، وكذا فهم العلامة الطحطاوي^(٢) فصور بيان "الر" هكذا



أقول ويسر مراد حدوث خطي في حانة واحدة حتى يرد عليه أنه مع حمل الحجيب على صوفي الجهة عند إلى جمعه بيان التحقيق حيث أوصل خطي إلى الكعبة عمودين وأنه قد علمت مما قدم أن الخط خارج من حجيب لا يخرج على استعماله بجهة بل منحرف من حجيب لأيس يميناً ومن الأيسر يساراً وأنه لا يمكن أن يكون كلا الخطين خارجين من حجيب عمود على خط مستقيم بل مراد عدي تصوير التيامن والتيسر، فالأول مثلاً حين نصفي الأيسر عند انحرافه عن الكعبة يساراً، والثاني حينه الأيسر حين انحرافه يميناً، ويصاح تصويره هكذا



(١) "الر"، كتاب الصلاة، باب شروط الصلاة، ٦٠١

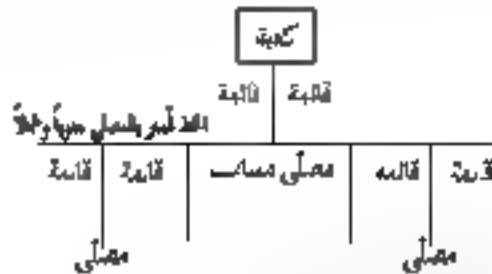
(٢) "ر"، كتاب الصلاة، باب شروط الصلاة، ١٩٧

يسعى أن يفهم هذا المصنف، أما قوله بحمد الله تعالى في بيان تصويره نقلاً عن بعض لأفاضل^(١) (فقد حصل من الخطّ مداراً بالكعبة قائمة ومن خطّ خارج من جيبين مصنّتي قائمة أخرى وحدث منهما راوٍ يتان متساويتان) اهـ

فأقول هذا وإن كان في حكمه عني عن مكينه لكن لا يرد فيه بهم فإنهم رحمهم الله تعالى ثم يكن بهم اشتغال بسك العلون وقد كدو معنيين بمهم ويصلي فرحمهم الله تعالى ورحم بهم رحمه تكفي وتضي أمين!

ثم أعلم أن جيبين متجهين في جانبين إلى محاذة الحاجبين، من في "القاموس"^(٢)، وانجيبان حرفان مكثف الجبهة من جانبيهما فيما بين حاجبين مصعداً إلى قصاص الشعر^(٣)

[٩٢٤] قوله وتصور الكعبات ثلاث على الترتيب هكذا^(٤)



(١) نضر "ط"، كتاب الصلاة، باب شروط الصلاة، ١٩٧

(٢) القاموس المحيط، باب الجوب، فصل الجيم ١٥٥٨، ٢

(٣) الصاوي الرصوة، كتاب الصلاة، باب شروط الصلاة، ١٩٨، ٩

(٤) "رد المحتار" كتاب الصلاة، باب شروط الصلاة ٣ بحسب قول "الدر"

بأن يعني بالخ



[٩٢٥] قوله (١) من المشرق إلى المغرب (٢)

هذه باعتبار بدنه "أنثى" وهي بلا زور من الشيطان إلى الجنوب ٢٠

[٩٢٦] قَوْلُهُ فَهَمَّجَا تَأَخَّرَ يَحْيَى^(١)

أقول أي اندي قدم^(٤) عن "معراج النارية" ومثله في "سحبة"^(٥)
وعنه أي إنما هو لا يتعلق بمئة ومئة مرة بل مر سح كثيرة، وهذا صحيح، ولا يصح

(في "نُجُجُ السَّحَابِ" (مَوْجِدُ عِلْمٍ) رَجُلٌ قَدْ عَلِمَ أَنَّ نَوْعَ مَرَضٍ شَدِيدٍ مُسْتَقْبَلٌ مِنْ
يَمِينِهِ عَنِ الْكَعْبَةِ حَقِيقَةٌ - بَلَّاءُ يَمْرُضُ الْخَطَّ - مَخَارِجُ مِنْ حَيْثُ وَاقِعًا عَلَى عَيْنِ
الْكَعْبَةِ - فَمِنْ مَسَامِيقِهَا بِحَقِيقَةٍ، وَوَجَّهَ أَنْتَ إِلَى جِهَةِ يَمِينِهِ أَوْ شِمَالِهِ بِمَرَمَحٍ
كَثِيرَةٍ، وَفَرَصْتَ خَطًّا مَرَّ عَنِ الْكَعْبَةِ مِنَ الْمَشْرِقِ إِلَى الْمَغْرِبِ وَكَانَ الْخَطُّ
الْمَخَارِجُ مِنْ جِهَتَيْ نَحْصَتِي يَصِلُ عَلَى مَسَامِيقِهِ إِلَى هَذَا الْخَطِّ بِمَرَّ عَنِ الْكَعْبَةِ فَإِنَّهُ
بِهِدٍ الْإِتِّمَالِ لَا تَزُولُ مَقَابِلَةُ بِالْكَعْبَةِ؛ لِأَنَّ وَجْهَهُ لَا يَسَاوِي عَقْوَتِي، فَهَذَا تَأَخَّرَ بِمَوَاقِفِ
أَوْ بِمَرَّ عَنِ الْكَعْبَةِ يَمُرُّ شَيْءٌ مِنْ جَوَانِبِ وَجْهِهِ مُتَدَايِلًا بِهَا، وَلَا شَكَّ أَنَّ
هَذَا عِنْدَ رَهَادَةِ الْعِلْمِ أَمَّا عِنْدَ الْغَرَبِ فَلَا يَحْتَرِ

(٢) "رَدُّ الْمُحْتَلِّ"، كتاب الصلاة، باب شروط الصلاة، ١، ٣٣، بحث في "اللب" فطب.

(٦٣) البحر جمع الميادين

(٤) انظر "رُؤْيُ المحدث"، كتاب الصلاة، باب شروط الصلاة، ٣، ١٠، بحث نور

"الدر" باب يضي

(٥) "الحماية"، طرود وحد الصلابة، ٤/٢

أَنْ يَقْبَلَ مَهْمَا تَقَرَّرَ وَدُنْتُ لِأَنَّ هَذَا الْحَقُّ يَصِلُ إِلَى مَتْنِهِ الْجَوَابِ
وَالشُّعْبِ، وَانْوَاعِلْ فِي لَاتَقَالِ عَلَيْهِ لَا يَبْقَى مُوَاجِهَةً كُفَّةً لَا شَكَّ ١٢
[٩٣٧] قَوْلُهُ (١) قَائِمَتَيْنِ عِنْدَ انْتِقَالِ الْمُسْتَقْبَلِ (٢)

أَقُولُ لَيْسَ فِي عِبَارَةِ "الدُّرُزِ" ذِكْرُ الْانْتِقَالِ أَصْلًا، وَأَمَّا "مَعْرُجٌ" فَإِنَّمَا
فَرَضَ خَطًّا مِنْ جَبِينِ مُسْتَقْبَلِ عَيْنِ الْكُفَّةِ مَارًّا بِإِثْنِ الْكُفَّةِ عَلَى الْاسْتِمَامَةِ،
وَحِطًّا آخَرَ قَاطِعًا لَهُ عَلَى قَائِمَتَيْنِ، ثُمَّ فَرَضَ الْانْتِقَالَ عَلَى هَذَا بِحِطِّ يَمِينٍ
وَيْسَارٍ، بِفَرَسِخٍ كَثِيرٍ، وَبِمِ يَذْكُرُ حَدُوثَ الْفَائِئِمَتَيْنِ عِنْدَ لَاتَقَالِ، وَبِمِ فَرَضَ
هَذَا بِمِ يَصْحَاحٌ وَدُنْتُ لِأَنَّ لَاتَقَالَ لَا يُمْكِنُ عَلَى حِطِّ مُسْتَقِيمٍ، وَبِمِ دُنْتُ
الْحِطِّ بِمَعْرُوضٍ عَنْ يَمِينِ الْمُسْتَقْبَلِ وَيَسَارِهِ الْمَاطِعِ بِحِطِّ انْمِ بِالْكَفَّةِ عَلَى
فَائِئِمَتَيْنِ إِثْمًا يَحْرُفُ فِي جَنَابَيْنِ فِي الْهَوَاءِ بَعْدَ مَوْضِعِ قَدَمِ الْمُسْتَقْبَلِ لِكُونَ
لِأَرْضِ كَرَّةً، وَإِنَّمَا يَنْتَقِلُ الْمُنْتَظَرُ عَلَى دَائِرَةٍ، فَهُوَ بِحِطِّ مُوَجَّهَةٍ حِينَ
سُتَبَاهَةِ عَيْنِ الْكُفَّةِ، وَتَقَرَّرَ عَلَى نَدَّتِ الدَّائِرَةُ يَمِينًا أَوْ شِمَالًا وَلَا شَكَّ أَنَّ
الْحِطَّ الْخَارِجَ مِنْ جِهَتِهِ لَا يَقْطَعُ الْحِطَّ لِمَا بِالْكَفَّةِ عَرْضًا عَلَى قَائِمَتَيْنِ،
كَمَا لَا يَخْتَمِي ١٢

(١) فِي "دَسْتَانِ" عَنْ "مَعْرُجٍ" وَ"الدُّرُزِ" مِنَ التَّقْيِيدِ بِحُصُونِ رَأْسَيْنِ قَائِمَتَيْنِ
عِنْدَ انْتِقَالِ الْمُسْتَقْبَلِ بِعَيْنِ الْكَفَّةِ يَمِينًا أَوْ يَسَارًا، فَهَذَا لَا يَصْحَقُ وَكَانَتْ حَسَابُهُمَا
حَادَّةً وَالْآخَرَى مَعْرُجَةً بِهَذِهِ الصُّورَةِ، وَالْحَاصِلُ أَنَّ نَبْرًا بِهَالِيَامِ وَالْيَسَارِ
لَاتَقَالَ عَنْ عَيْنِ الْكَفَّةِ إِلَى جِهَةِ الْيَمِينِ أَوْ الْيَسَارِ لَا الْإِحْرَافَ، حَتَّى وَقَعَ فِي
كَلَامِهِمْ مَا يَدْرُ عَلَى أَنَّ لَاتَقَالَ لَا يَصْرُ

(٢) "رَدُّ الْمَحْبُورِ" كِتَابُ الصَّلَاةِ بَابُ شُرُوحِ الصَّلَاةِ ٣/٣ نَحْوُ قَوْلِ "النَّبِيِّ" قَدَسَ

[٩٢٨] قوله لا الانحراف^(١)

أقول بحرف وسط جبهته مستقبل على مسامته الكعبة لا م
 لا تقار، وبالجملة ليس في عبارته "المدار" ولا "المعراج" ما فهم من جور
 لا تنح عن ذلك بخط يمين أو شمالاً مهما شاء، ولا ما فهم من عدم جور.
 لا انحراف القليل الغير المخرج عن المسامحة بشيء من جوانب الجبهة بل
 لأمر عدي. والله تعالى أعلم أن ذكر الراويين الفاضلين في عبارته "المدار"
 على تقدير زاده الجبهة بتجيب كما فعل المحققين أولاً لبيان المسامحة
 حقيقته، وما بعده من ذكر ثلث بيان التقريبية كما أشهد إليه، وأما في
 "المعراج" فإنما فرض لا تنح عن الخط القاطع به على قائمين بحصول
 بالانحاف الانحراف على عكس ما فهم العلامة الشامي من أنه المرد على
 لا انحراف؛ ودلت لأنه لو جعلت الكعبة مركزاً ورسمت دائرة بيعد مسنبلها
 وانتقل المنصب على تلك الدائرة حتى طاف بالدي وعاد إلى مقامه الأول لم يرب
 لا مستقبلاً الحقيقي ولم يحصل بحرف م أصلاً، وإنما يحصل لو تنح على
 خط آخر غير الدائرة، فافهم، والله تعالى أعلم^(٢) ١٢

(١) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب شروط الصلاة، ١٣٣، بحسب قول "المدار"

فب

(٢) وتمام الكلام عنه في رساله الإمام. "هدايه منعم في حد الاستيعاب" ١٣٢٤هـ

مطبوعة في الجزء الثالث من "فتاواه"، ص ٥٠ إلى ٢ ٤١ (النعمانيه)

[انظر "الفتاوى الرضويه"، ٦ ٢٩ ٦ .

- [٩٢٩] قوله (١) لا يجوز بالاتفاق (٢) في دعوى لاتفاق نظر صاهر ثم هو كما في "البرجندي" (٣) إنما يصح نظر إلى بعض البقع ٢
- [٩٣٠] قوله (٤) خارجة (٥) من وسط جبهة المصنّى ٢
- [٩٣١] قوله (٦) "بعداد" و"همدان" (٧)

(١) في "رد المحتار" هل في "شرح راد العمير" وفي بعض الكتب المعتمدة في سبيل القية إلى الجهة أقوال كثيرة، وأقربها إلى الصواب قول الأئمة أن ينظر في مفرق الضيف في أطول أيامه ومغرب المساء في أقصر أيامه فيبدخ الثلثين في الجانب الأيسر والثلث في الأيسر، والقية عند ذلك، ولو لم يفعل هكذا، وصنّى فيما بين المعربين يجوز، وإن وقع خارجاً منها لا يجوز بالاتفاق

(٢) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب شروط الصلاة، ٣ ٤ ١ بحث قول "الدر" قلت

(٣) "شرح النقاية" للبرجندي، كتاب الصلاة، باب شروط الصلاة، ٨٩ قد مر

توحيته ٤١٢ ١

- (٤) في "رد المحتار" سيأتي في المس في مقدمات الصلاة أنها تفسد بتحويل صدره عن القبلة بغير عمد، فعلم أن الانحراف اليسير لا يضر، وهو الذي يعنى معه الوجه أو شيء من جوانبه مما عني الكعبة أو بوقتها، بأن يخرج الخط من لوحه أو من بعض جوانبه ويمرّ على الكعبة أو هوأها مستقيماً ولا يفرّج أن يكون الخط الخارج على استقامة خارجاً من جبهة المصنّى بين منها أو من جوانبها كما قد عني فيه في "العمود" من جبين المصنّى، فإن الجبين طرف الجبهة، وهما جبين
- (٥) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب شروط الصلاة، ٣ ٤ ١ بحث قول "الدر" قلت.
- (٦) في "رد المحتار" (٧) جعته الواقف عني أدبه اليمنى كان مستقبلاً القبلة إن كان ناحيه "الكوفة" و"بعداد" و"همدان".
- (٨) "رد المحتار" باب شروط الصلاة ٣ ٥ ١ بحث قول "الدر" كالقبط

و"قزوین" (١) و"طبرستان" (٢) و"خرجاء" (٣) ٢
[٩٣٢] قوله (٤) وعبدُ الظنِّ كافيةٌ في دينك (٥) .

(١) "قزوین" بالفتح ثم السكون وكسر الواو وباء مشاء من نصب ساكنه وباء مدينة مشهورة بها وبها "الري" مبيعة وعشرون فرسخاً وإلى "بهر" اثنا عشر فرسخاً وهي في إقربهم الأربع مدينها خمس وميهور درجة وعرضها سبع وثلاثون درجة، غا بن العقبه أول من سجدتها سجد ذو "الكفاف" واسجدت "بهر" ايضاً ("معجم البلدان" ٤ ٤٦٤)

(٢) "طبرستان" وهي بستان واسعة كثيرة يشتملها هذا الاسم، خرج من توضيحها ما لا يحصى كثرة من أهل العلم والأدب والعقبة والغالب على هذه الناحية أنجيل، عبر أعياض بساتين "دهستان" و"خرجال" و"سراشاد" و"قل" وهي فصبها و"ساربه" وهي مثلها و"شالوس" وهي مقدية بها، و"طبرستان" في البلاد المعروفة بـ "مازسان" ("معجم البلدان" ٣ ٤٤٤، ملقطاً)

(٣) "خرجال" بالصمّ وآخره بوب قال صاحب الأريج هو "خرجال" ثمانون درجة ونصف وربع، وعرضها ثمان وثلاثون درجة وخمسة عشر درجة، وهي مدينة مشهورة عظيمة ببر "صبرستان" و"خرسان" وقد خرج منها خلق من الأئمة والعلماء والفهاء والنجدين وبها "أريخ" ألفه حمزة بن محمد السهمي ("معجم البلدان" ٢ ٤٢٢، ملقطاً)

(٤) في "رد المحتار" يعني الاعتماد في أوقات الصلاة وفي الفقه على ما ذكره العلماء الثقات في كتب جوافيه، وعلى ما وضعوه لها من الآلات كالربع والأصغر لابل، فونها وإن لم يعد اليقين بعد عبء الظنِّ بعالم بها، وعبء الظنِّ كافيه في دينك (٥) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب شروط الصلاة، ٣ ١٧٤، بحث قول "الدر" كالعقب.

إقال لإمام أحمد رضا رحمه الله في "الفردى برصوية" |

أقول وهو كالأدب ليس وأين مجرى جرائف لا يكاد يرجع إلى أدبه عمن من الظن الغالب الحاصل بتلك العوائد، وهو لا مكان أطوار البلاد وعروضها في أمر تعيين القبلة ومجان الظنون في أكثرها مكان ما يحصل بها قطعاً لا مباح برية فيه بل هو حَقٌّ لأصيب جلّ المحاريب برصوية بعد نصيحة والتابع رضي الله تعالى عنهم إنما يبيت بناء على تلك العوائد وعينها استست بها العوائد فكيف يحلّ عماد تلك المحاريب دون الذي يبيت عليه؟ نعم عند النفا من ترجيح القديم خلاف شافعية ثلثاً يرم تحطئة السيف نصائح وجمهير مسلمين كما ذكره انشائي^(١) وغيره، ولأن عمن جميع أقوى من عمن الآحاد ويستف مزية خيلة على السيف، ولربما يحطئي النظر في ستمعد الفوعة والآلات كما هو مرئي شاهد فهو أوبى ينحطء منهم، ولذا قال في "الفردى الخيرية"^(٢) (وَأَمَّا لاجتهاد فيها أي في محارب المسلمين بالنسبة إلى انجها فلا يجوز حيث سمع من الظعن؛ لأنها لم نصب إلا بحضرة جمع من المسلمين أهل معرفة بسب الكوكب والأدلة مجرى ذلك مجرى السيف^(٣)، فتعد ثلث السحاب) هـ.

أقول وبه ظهر أن الحكم لا يختص بالمعاق، وإلهم إنما يصبو في الأمصار بناء على نيت الأدلة لا جرم أن قال العلامة البرجندي في "شرح

(١) انظر "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب شروط الصلاة، ٧/٣ - تحف من "البر" كالقطب

(٢) "الخيرية"، كتاب الصلاة مطب في الصلاة على القبلة، راجع ص ٧

(٣) في "الفردى الخيرية" مجرى السيف

العامة^(١) (إن أمر القبلة إنما يتحقق بمواعيد الهندسة والحساب بأمر يعرف بعد
"مكة" عن خط الاستواء وعن طرف المغرب ثم بعد البلد المعروف كدلت ثم
يفاس بنيت القواعد لتحقيق سمت القبلة، ونحن قد حققنا بنيت القواعد سمت
هذه "هراد"^(٢) إلى حر ما سيأتي^(٣) وبعده القتال^(٤) في "حاسية" مرة^(٥) عليه^(٦)

مطلب مسائل التحري في القبلة

[٩٣٣] قوله^(٧) ولا جازب صلاة لأعمى^(٨)

أقول دلت المسألة أن تسوية غيره إياه لا يفسد صلاته مع وجود التسم
من الغير، ومثله في "الهندية"^(٩)، ومعنصاه أن لا يحري بصير فأخطأ، فجاء
في خلال صلاته من أخبر بانصواب، فتحوّل في صلاته جازب ١٢

١، "شرح النعابة" لبرجدي، كتاب الصلاة، باب شروط الصلاة، ص ٨٩، متقطع

(٢) مديّة عظيمة مشهورة من أمهات مدن "خراسان" "معجم البلدان"، ٤، ٤٦

(٣) انظر "العاصي الرصويّة"، كتاب الصلاة، باب شروط الصلاة، ٦، ١٢

(٤) هو عجيل بن محمد بن إبراهيم بن منصور. القاتل الشيعي، فاضل، ص ١٨٦، ٨،
به حاشية على "الدر" سماها "دلائل الأبرار" ("الأعلام"، ٢، ٣٢٢).

(٥) "العاصي الرصويّة"، كتاب الصلاة، باب شروط الصلاة، ٦، ٦٨

(٦) هي "د المختار" وهو صلى لأعمى كعباً إلى غير القبلة، فجاء جازب فحوّل إلى
القبلة واتّبعه به إلى وجد الأعمى وقت الشروع من يسأله، فلم يسأله ثم تحز
صلاتهما، ولا جازب صلاة الأعمى دو مقتدي؛ لأنّ عند أن إمامه باب صلاة
على القاصد وهو الركعة الأولى

(٧) "د المختار"، كتاب الصلاة، ٣، ١٦، تحت قول "الدر" وهو أعمى، زج

(٨) "الهندية"، كتاب الصلاة، الباب الثالث في شروط الصلاة، الفصل الثالث، ٦٥

[٩٣٤] قوله (١) كما هو ركس صحيح^(٢) أقول يريد النسيح، فإنه في الصلاة كطواف في الحج، كما أن الركوع فيها كالوقوف فيه ٢

[٩٣٥] قوله (٣) والألزم أن يكون بعضها به^(٤)

أقول لله تعالى أعني الأعيان عن شرك فما كان به وبشرية فيمكن كنه بشرية، ورأيهم إذا افترض متوضاً ثم أحدث، كنه ههنا، فإن الرياء حدث باطني من أخفى، أسأل الله تعالى العافية لي وسمو من ٢

(١) في "المر" يعتمد أن العبادة ذات لأفعال نسحب منها على كنه وفي "رد المحتار" (قوله المعتمد أن العبادة) نسخ معانيه ما هي "الأشياء" عن "المحتمل" من أنه لا بد من نية العبادة في كل ركعة فافهم وحق. بدأت الأفعال عما هي فعل واحد كالصوم، فإنه لا خلاف في الاكتفاء بالنية في أوله ويورد عليه الحق فإنه ذو أفعال منها طواف الإفاضة، لا بد فيه من أصل نية الطواف وإن لم يقم عن العرض حتى هو طواف بغيره في أيامه وقع عنه والجواب أن الطواف عبادة مستقلة في ذاته كما هو ركس صحيح، فاعتبار ركنيته بدرجة في نية الحج، فلا يشترط نية

(٢) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، ٢٩/٣، تحت قول "المر" المعتمد أن العبادة نسخ

(٣) في "المر" افصح خالصاً ثم خالعه الرياء اعتبار السابق.

وفي "رد المحتار" (قوله اعبر السابق) نحن وجه أن الصلاة عبادة واحدة غير مستقلة، فالنظر فيها إلى بدائنها فإذا شرع فيها خالصاً ثم عرّض عليه الرياء فهي باقية لله تعالى على العبادة، والألزم أن يكون بعضها به ٢ بعضها غيره مع أنها واحدة، نعم هو حسن بعضها به فالتحسين وصف رتب لا يشاب به

(٤) "رد المحتار"، باب شروط الصلاة، ١٢٩/٣، تحت قول "المر" اعبر السابق

بَابُ صِفَةِ الصَّلَاةِ

مطلب قد يطلق العرص على ما يقابل الركن، وعلى ما ليس بركن ولا شرط

[٩٣٦] قوله (١) صريح في بroom

(١) هي اسم والشرح (من مزالصه التحريمه) قائم (وهي شرطه) في غير جاهه على العاد به يعني فيجب ماء النفس على النفس وعلى العرص وإن كان لا عرص على عرص أو نفس على الظاهر، ولاتصالها بالركن روعي بها الشروط، وقد معه الربيعي ثم جمع إليه بعونه وليس ستم ملقطاً

وهي "رد المحتار" (قوله ثم جمع إليه) أي إلى القول بمرعاه الشروط بها بعونه (وليس ستم) بخ، فإنه وإن كان على سبيل التنزيل مع الخصم لكن قوله (فإنما بشرط) يصل به من الأداء بخ صريح في بroom مرعاه الشروط وقتها لا بعد، بل لاتصالها بالقيام الذي هو ركن اتفاقاً وظهور ذلك قوت. لا يسلم أن الحركة مجتمعة مع السكون، وليس ستم يزوم جناس الصدق، فتكونت وليس ستم كلام مرصي فقصده ما بعده معتم أن الربيعي أراد بهذا الكلام بroom مرعاه الشروط وقت التحريم لاتصالها بالقيام الذي هو ركن الصلاة، وعليه فهو أحرم حاملاً للحجاسة، فإنه عند مرعاه من التحريم لا تصح صلاته لاتصاله بالحجاسة بجزء من القيام، وكذا بقية العسائل المارة في عبارة "الربيعي"، وهو لم يكن مراده دلتاً لم يصح نعيه على عرص التسييم المذكور، فثبت أن ما معه أولاً جمع إليه ثانياً، فافهم

(٢) "رد المحتار" كتب الصلاة، باب صفة الصلاة، مطلب قد يطلق العرص على

ما يقابل الركن بخ، ٤٦٢، يجب هو "الدر" ثم جمع إليه

أَقُولُ رَحِمَ اللَّهُ السَّيِّدَ مَا كَانَ عَلَى النَّسْرِ يَكُونُ عَلَى فَرْصِ الْمَسِيمِ
وَلَا يَكُونُ مُسْتَمًّا فَالْمَسِيمُ شَيْءٌ وَفَرْصُهُ شَيْءٌ، فَكَيْفَ يَكُونُ فِيهِ إِثَرُ رَجْعٍ
إِلَيْهِ؟ وَكَثِيرٌ مَن تَرَى فِي "الْهِدَايَةِ" يَجِيبُ عَنْ مَسْأَلَةِ مُسْتَشْهِدٍ بِهِيَ الْمَسْأَلَةُ
مَمْنُوعَةٍ وَعَنِ الْمَسِيمِ فَالْجَوَابُ كَدَاءٍ فَيَسَّرُ لِأَحَدٍ أَنْ يَفْهَمَ مِنْهُ أَنَّ صَاحِبَ
"الْهِدَايَةِ" رَجَعَ عَنِ النَّسْعِ، وَلَا لِأَحَدٍ أَنْ يَسْتَدِلَّ بِمَسْأَلَةِ "الْهِدَايَةِ" ٢
[٩٣٧] قَوْلُهُ وَلَقَدْ سَمِعْتُ يَرْحَمُ جَمَاعَ الصَّادِقِينَ (١)

أَقُولُ رَحِمَ اللَّهُ نَسِيْدَ بَيْتِ هَذَا مِنَ النَّسْرِ فِي شَيْءٍ؟ فَإِنَّ الْمَرْكَزَ يَكُونُ
بِالْأَعْيَاصِ عَمَّا فِيهِ وَوَيْدَاءُ جَنُوبٍ بِوَجْهِهِ أَحْمَرٍ، وَيَسَّرُ هَاهُنَا هَكَذَا بَلْ مَعَى
قَوْلُهُ (وَلَقَدْ سَمِعْتُ) لَقَدْ قُلْتُمْ بِهِ ١٢

[٩٣٨] قَوْلُهُ نَعْلَمُ أَنَّ الرَّيْضِيَّ... رَجَحَ (٢)

نَعْلَمُ أَنَّ الرَّيْضِيَّ سَمِعَ بِرَدِّهِ ثُمَّ أَذِنَ الْجَوَابَ عَنْ اسْتِدْلَالِ الشَّافِعِيِّ بِأَنَّهُ رَجَحَ
فَرْصَ فَيَسَّرُ هَذَا، بَلْ لَغَيْرِهِ فَلَا يَفْزَمُ رَكْبَتُهَا ١٢

[٩٣٩] قَوْلُهُ وَعَنْهُ فِيهِ أَحْرَمٌ حَامِلًا (٣) الشَّعْرَةُ نَسِيْدٌ عَنِ الشَّجَرَةِ ٢

[٩٤٠] قَوْلُهُ وَلَوْ سَمِعْتُ مَرَادَهُ (٤)، ط (٥) رَجَحَ

(١) "رَدُّ الْمَحْذُورِ"، كِتَابُ الصَّلَاةِ، بَابُ صِفَةِ الصَّلَاةِ، ٣، ١٤٦، بَحْتُ قَوْلِ "النَّسْرِ" ثُمَّ
رَجَعَ إِلَيْهِ

(٢) اسْتَرْجَعَ السَّابِقَ

(٣) اسْتَرْجَعَ الْمَسْبُوقَ

(٤) اسْتَرْجَعَ السَّابِقَ

(٥) انْظُرْ "ط"، كِتَابُ الصَّلَاةِ، بَابُ صِفَةِ الصَّلَاةِ، ٢٠١، ٢٠٢

أقرب من أن كان مراده هـ ثم يصح نفي عني عرض أمر مسوع، فإن
الصحيح إنما ينفتح على الصحيح ٢

بحث القيام

[٩٤١] قوله (١) كذا في "الكبرى" (٢)

من ص في "طه" (٣) (أنه نص عليه في كتاب الأثر عن إمام وم يحدث
فيه خلافاً) هـ ونص في "نور الإيضاح" (٤) و"مراقي الفلاح" (٥) (أنه منه)
[قال إمام أحمد رضا رحمه الله في "انصاف برصوة"]

أقرب من في "نور الإيضاح" (٦) وشبهه "مراقي الفلاح" بعدم
الشئ ثلثي (٧) (مسن نفي القميين في القيام قدر أربع أصابع؛ لأنه أقرب إلى
خشوع) هـ فإن السيد الضحطوطي في "حاشيته" (٨) (نص عليه في كتاب

١، في "رد المحتار" ويكره انقيام على إحدى القدمين في الصلاة بلا عذر، ويبغي
أن يكون بينهما مقدار أربع أصابع اليد؛ لأنه أقرب إلى خشوع، هكذا روي عن
أبي نصر الديلمي أنه كان يفعل، كذا في "الكبرى"

٢، "د المسحور"، كتاب الصلاة، باب صفة الصلاة، بحث القيام، ٣، ١٥، بحث
فوق "الدر" ومنها القيام

(٣) "طه"، كتاب الصلاة، باب شروط الصلاة و كذا، ص ٢٦٢

(٤) "نور الإيضاح"، كتاب الصلاة، باب شروط الصلاة وأركانها، ص ٦٦

(٥) "مراقي الفلاح"، كتاب الصلاة، باب شروط الصلاة وأركانها، ص ٥٩

(٦) "نور الإيضاح"، كتاب الصلاة، باب شروط الصلاة وأركانها، ص ٦٦

(٧) "مراقي الفلاح"، كتاب الصلاة، باب شروط الصلاة وأركانها، ص ٥٩

(٨) "طه"، كتاب الصلاة، باب شروط الصلاة و كذا، ص ٢٦٢

لأنه عن الإمام ونحوه يحدث فيه خلافاً اهـ^(١)

[٩٤٢] قوله "عند الإمام"

قلت والقنوى على قولهم فلا يراد ٢

[٩٤٣] قال أي "البر" ^(٢) ووجه أصح وحدث مهم شرط ^(٣) أي

من ردهم، به يفي كما يأتي حاشية عن "المبصر" ص ٥٢١ ٦ ١٢

بحث القعود الأخير

[٩٤٤] قوله ^(٤) وإلا فالأخير يقتضي سبق غيره^(٥)

١، "القنوى الرضوية"، كتاب الصلاة، باب صفة الصلاة ١٥٦ ٦

(٢) في "رد المحتار" ويراد مسألة أخرى، وهي الصلاة في السجدة الجارية، فإنه يصح فيها قعود مع القسوة على القيام عند الإمام

(٣) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب صفة الصلاة، ١٥٣ ٣، بحسب قول "البر" بقادر عليه

(٤) في سنن والشرح. (ومنها السجود) بحسبه وقدميه ووجه أصح وحدث مهم شرط

(٥) "البر"، كتاب الصلاة، باب صفة الصلاة، ١٥٩ ٣

٦، نظر "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب صفة الصلاة، ٣٢٧ ٣، بحسب قول "البر" وفيه وجه

(٧) في "رد المحتار" (قوله ومنها القعود لأخير) غير الأخير يوم الثاني يشتمل فعده القعود وقدمه المسافر، لأنها أخيره ويسبب ثبوت كنه في "المبصرة"، وسمي اد وصدقه بأنه واقع آخر الصلاة، وإلا فالأخير يقتضي سبق غيره

(٨) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب صفة الصلاة، ٦٢ ٢، بحسب قول "البر" ومنها القعود الأخير

بالتعديـر الذي و د به انـشـر عـنـها مـن الأركـان اهـ "بـايـة"
ص ٦٤٤ فـوه (والبـاقـي) لا يـصـق عـيـه الجـزء دـنـث لأـن كـلـامـه فـي أـدى ما
يـصـق عـيـه، فـإن فـصل مـه جـزء مـه يـكـن البـاقـي مـن يـطـلـق عـيـه الـاسـم
أقول وفيه مجال برع، فإنّ لسان يعبد أدى فعده ثمّ يستم،
ويخرج رنما يتصل بجزء الرائد على لأدى، فتأمل وكيف كان
وسمى افتراض بقدر قربة التحيت من أولها إلى آخرها، وبه يتأيد البراع
فيما ذكر الإمام النجاشي، فإنه إن بعد قدر أدى التشهد يس عليه أن يصير بعده
ومن فليلاً بل يخرج معاً، فيعد كما قلتم رن الجزء متصل به الخروج لا
يسمى صلاة، والباقي سم يبق قدر أدى التشهد ١٢

بحث الخروج بصعده

[٩٤٧] قوله ^(١) العلامة الشربلالي ^(٢)

يكن الشربلالي نفسه صرح في "سراي" ^(٣) (أنه ليس بمرص) ١٢

(١) سم بعثر على هذا التعريب، ونفذت ترجمه "الباية" ٣٠

(٢) في "د انحصار" قد انتصر العلامة الشربلالي لبردي في سائله "احسان
الهيئة الركبة على الاتي عضوية" يأتيه قد مسمى على افتراض الخروج بصعده
وه حب "الهداية"

(٣) "رد انحصار" كتاب الصلاة، باب صفة الصلاة، بحث الخروج بصعده، ١٦٦/٣.

بحق فو. "الدر" والصحيح بخ.

(٤) "مرآة الفلاح"، كتاب الصلاة، باب ما يصح الصلاة، ح ٧٦، منقطع.

[٩٤٨] قوله ^(١) "وقد صرح في السهو بفساد الصلاة" ^(٢)

فسر على أنه عبث مما يعوق الجوار بقوة، وليس هذا من شأن الواجب، لا إذا كان فرضاً عملياً ١٢

[٩٤٩] قوله بتركه عبثاً ^(٣) أي عند الثاني ١٢

بحث شروط التحريم

[٩٥٠] قوله ^(٤) وإن بين دعوته ^(٥)

قلت وكذا لو اعتقد الدخول وبين أن التحريم، فعلى هذه، لأن الدخول والعمى به كلاهما شرطان، فلا يكفي أحدهما ٢

(في "الدر" ونعدين لأركان عبد الثاني والألمة الثلاثة، من العمى وهو النحن وأفره المصعب وسقطه في "الخرائن")
 هـ هي "ذو المحار" أقبله وسقطه في "الخرائن" حيث قال بعد قوله "وهو المختار"
 هـ بكثرة غريب سم " من عرج عليه، والذي رجحه الجوّ الوجوب، وحمل في "الصنع" ببعه في "البحر" هو الذي على الفرض العمى، ويرتفع الخلاف، قلب آتى يرتفع وقد صرح في السهو بفساد الصلاة بركه عبثاً خلافاً لهما ١٢ فبه اهـ
 (٢) "ذو المحتار" كتاب الصلاة باب صفة الصلاة، ٣ ١٧٢، حب قول "المؤ" وسقطه في "الخرائن"

(٣) المرجع السابق.

(٤) هي "ذو المحتار" (هـ اعتقاد دخوله) أو هـ وهو مضاف من عبث الص، فهو شرع شك فيه لا تجزئه، وإن بين دعوته

(٥) "ذو المحتار" كتاب الصلاة باب صفة الصلاة بحسب شروط التحريم ٣ ٧٦، بحسب قول "الدر" شروط

[٩٥] قوله وفي سنة فحر^(١) أقول أن القيام شرط فيه ١٢

٩٥٢ | قوله^(٢) فكثير محيي^(٣)

بالعلم أحد الركوع وحده أن تدب يده ركبيه كما ذكر^(٤) ١٢

[٩٥٣] قوله^(٥) وأجيب بأن المراد نطقه^(٦)

أقول فيحصل أن قوم الفوعة مجرد تصحيح الحروف بحديث

السنن، وسمع نفسه شرط الإجزاء، وهذا مذهب ثالث ثم يعلم به أحد ١٢

[٩٥٤] قوله^(٧) يبطل اتصاله به لو حصل في أثنائها^(٨)

١٦ " د المحار " باب صفة الصلاة ٧٦ ٢ يجب قول " البس " شروط

٢٦ في " د المحار " فلو أقرأ الإمام كما فكثير محيي ثم نصح بحركته

(٣) " د المحار " باب صفة الصلاة، ١٧٦ ٣ يجب قول " البس " شروط

٤٦ انظر " د المحار " كتاب الصلاة فرائض الصلاة، بحث القيام ٣ ١٥ يجب

قول " البس " إلى أن يسمع الركوع

(٥) في رد المحتار " ونطقه " عرض بأن النص ركن التحريمة، فكيف يكون

مخصصاً^(٩) وأجيب بأن المراد نطقه على وجه خاص، وهو أن يُسمع بها نفسه،

فمن همس بها أو أجزأها على قلبه لا تحريمه

(٦) " د المحار " باب صفة الصلاة ٧٦ ٣ ، يجب قول " البس " شروط

(٧) في " رد المحتار " " وعن مدّ همز أي همزة الله وهمزة أكبر إطلافاً لجميع

على ما فوق الواو؛ لأنه يصير مستفهاماً، ونعمته كفر، فلا يكون ذكر، فلا يصح

الشروع به، ويبطل الصلاة به لو حصل في أثنائها في تكبيرات لانقلاب

٨٦ " رد المحتار " باب صفة الصلاة، ١٦٨١ ٣ بحث قول " البس " شروط

عنه التفرع عن مذهب المعتزليين، وبما اخترت هذه تجميع
 سيأتي في تمهيدات، والأحوط ما قال الأوائل ١٢
 [٩٥٥] قوله ^(٢) أن يكون إلى القعود أقرب ^(٣)
 وفيه من فليل من الارتفاع وصححت ٢
 [٩٥٦] قوله ^(٤) على أنه الأصح ^(٥)
 في "عمر العيون" ^(٦) من أحكام المأثم (أنه مختار) ٢

- (١) نظر "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها،
 ١٠٥٤، تحت قول "الدر" ومنها ردة الدرر
- (٢) في "رد المحتار" "وأقرب قعود حد فصل محرر" يعني الحد الفاصل بين السجدين
 أو يكون إلى القعود أقرب، وهو الرابع من الثلاثة عشر، حد البيت ساقط من بعض
 النسخ وذكره الناظم في "ذ" الكنز مؤخر عن السي رحمه، وهو الأسب
- (٣) "ذ المحتار"، كتاب الصلاة، باب صفة الصلاة، بحث شروط التحريم،
 ١٨٣، تحت قول "الدر" شروط
- (٤) هي تمتن والشرح (وشرط في أدائها الاختيار فإن أتى بها مائتاً لا يعتد بها أتى
 به، بل يعتد به أو القعدة على الأصح معتد
- وفي "رد المحتار" (قوله على الأصح) أي هي القراءة فهو م اختاره فخر الإسلام
 وصاحب الهداية وغيرهما، وبعض في "المحيط" و"الحنفي" على أنه الأصح لأن
 الاختيار شرط أداء العبادة ولم يوجد حالة الموم
- (٥) "ذ المحتار"، كتاب الصلاة ١٨٣، تحت قول "الدر" على الأصح
- (٦) "عمر عيون البصائر"، الفن الثالث، ٢٣

مطلب واجبات الصلاة

[٩٥٧] قوله ^١ سم يكن الترك بعد ^٢

أقول ومن ذلك ترك سجود السهو في الجمعة والعيسى عنه كثره الجماعة
[٩٥٨] قال أي "الدر" يكون فاسقاً تماماً ^٣ إن اعتاد وتكرر وقوع

حدث منه ١٢

مطلب كل صلاة أذيت مع كراهة التحريم تجب إعادتها

[٩٥٩] قوله ^١ ومعتصم هذا أنه لو صلى

(١) في السر والشرح (وهو واجبات) لا يعتد به كذا، واعتد وجوباً في العمد
والسهو إلخ يستحبه والسم يعدهم يكون فاسقاً تماماً

وفي "رد المحتار" (فوهة ونفاد وجوباً) أي بترك هذه الواجبات أو واحد منها ومن
في "الربيعي" و"الدر" و"المجتبي" من أنه لو ترك الفاتحة يأمر بإعادته لا يوترد
المسورة ذه في "البحر" بأن الفاتحة وإن كانت آكد في الواجوب لاختلاف في
كثيره دون المسورة بترك وجوب الإعادة حكم بها الواجب مطلقاً لا الواجب
حزك، وأنه يظهر لا كدنية في الإثم لأنه مقبول بالثبوت كذا فثبت ويصعب
بعبية وجوب إعادته بما إذا سم يكن الترك بعد كلاً من أو من اسم في آخر
الوقف نصي غير أن يتعمق الفاسحة فلا يلزمه الإعادة، بأن

٢، "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب صفة الصلاة، مطلب واجبات الصلاة،

١٨٦، ٣ تحت قول "المر" ونفاد وجوباً

(٣) "الدر" كتاب الصلاة، باب صفة الصلاة ١٨٧ ٣

(٤) في "رد المحتار" أن صلاة الجماعة واجبة على الرجح في المذهب، أو سنة
مؤكدة في حكم الواجب كما في "البحر"، وصريحه يقتضي ذلك، وبعبارة أخرى

مفرداً

أقول لا يسلم الاقتصار وإنما يقتضيه لو كانت الجماعة من واجبات الصلاة أو سبها لمكانات، إما إن وجبت أو سببت هي نفسها فلا، بل إنما يأنم بالترك، والصلاة تامة من دون حيل ١٢

يأنم ومعنى هذا، أنه لو صلي متفرداً يؤمر بإعادتها بالجماعة، وهو مخالف لما صرحوا به في باب إذا كانت العريضة من أنه لو صلي ثلاث ركعات من الظهر ثم أتى بالجماعة يتم ويقضي مطوّعاً، لأنه كالصريح في أنه ليس به إعادة الظهر بالجماعة مع أن صلاته مفردة مكروهة تحريم أو فريضة من التحريم، فيخالف ذلك المدعى إلا أن يدعى بتخصيصها بأن مرادهم بالنوجب والسنة التي بعد تركه ما كان من ماهية الصلاة وحركاتها، فلا يشمل الجماعة؛ لأنها وصف به خارج عن ماهيتها أو يدعى بغيره قولهم: يتم ويقضي مطوّعاً بما إذا كانت صلاته مفردة بغير كعدم وجود الجماعة عند شروعه فلا تكون صلاته مفردة مكروهة، ولا يجب لأجل ذلك لم يذكر الجماعة من جملة وجبات الصلاة؛ لأنها وجبت من قبل نفسه خارج عن ماهية الصلاة، ويؤيده أيضاً قولهم قالوا: يجب الترتيب في سور القرآن، فهو قرأ مكسوراً ثم، بكس لا يدرى سجود السجود، لأن ذلك من وجبات القرآن لا من وجبات الصلاة كما ذكره في "البحر" في باب السجود، لكن قولهم: كل صلاة أذيت مع كراهة التحريم يشمل ترك الواجب وغيره، ويؤيده ما صرحوا به من وجوب الإعادة بالصلاة في ثوب فيه صورته بمنزلة من يصلي وهو حاسن الصنيع.

(١) "رد المحتار"، باب صفة الصلاة، مطلب: كل صلاة أذيت مع كراهة التحريم يجب إعادتها، ١٨٨، ٣، محب فون "السر" وكذا كل صلاة، راجع.

[٩٦٠] قوله يسس به إعادة الظهر^(١)

أقول نعم يسس له ذلك لأن الصلاة ساء وقعت بآمنه كامة مشتملة على جميع الواجبات واليسس لإعادتها أعني بنية الإعراس^(٢) إذ هو للمعنى بالإعادة يكون شعبة في النهي عن أداء الصلاة في يوم مرتين، ولا ينافي هذا وجوب الجماعة، فإن وجوبها يسس بمصلاة فإن أتى بها أثيب وإن ترك^(٣) لم يكن بمصلاة بريئة عن النقص^(٤)

[٩٦١] قوله مكروهة محرماً^(٥)

أقول كيف نكره مع شتمها على واجباتها وسبها جميعاً نعم نصبي مسبب برك وحب أو سنّة ودمته مشعونه به وهذا لا يوجب كراهة الصلاة كمن صنى وعيه دين حلّ وهو مما طلّ لا يؤمر بإعادتها قطعاً كذا هذا، وأجنى محيره من قرأ القرآن معكوماً كما منه كرو^(٦) بأنفسكم [٩٦٢] قوله ما كان من ماهية الصلاة وأجزائها^(٧)

(١) "ذ المختار" كتاب الصلاة باب صفة الصلاة، ٨٩/٣، تحت قول "الدر"

وكذا كل صلاة . بخ

(٢) "ذ المختار"، كتاب الصلاة، باب صفة الصلاة، ٨٩/٣ تحت قول "الدر"

وكذا كل صلاة . بخ

(٣) انظر "رد المختار" كتاب الصلاة باب صفة الصلاة ٨٩/٣ تحت قول "الدر"

وكذا كل صلاة . بخ

(٤) "ذ المختار"، كتاب الصلاة باب صفة الصلاة ٨٩/٣ تحت قول "الدر"

وكذا كل صلاة . بخ

أقول ذكر الماهية والأجزاء هو الذي أفسد عليه النجواب حتى كثر
 لإيراد بصلاته في ثوب فيه صوف، والصحيح أن يقال إن الشيء قد يكون
 واجباً في نفسه، وقد يكون واجباً بغيره، ولا يلزم بينهما كالتعوي وجبة في
 نفسه لا للإمامة، وكالطهارة واجبة بصلاته لا في نفسه، وإعادة الإمام
 محجب بحسن تطرّق إلى نفس الفعل، وإن لم يكن ذلك لإحلال شيء من
 وجبانه، أمّا ما وجب في نفسه ولم يكن من الواجب بدلت الفعل وإن كان
 من أدبه ومسحّبانه، فهذا لا يوجب إعادة قطعاً، وإجماعه هكذا، محجب
 ولا محجب بصلاته كما أفتت عليه دلائل قاطعة في "العقري" بحسب "الـ"،
 وحمد لله ولي الإحسان ١٢

[٩٦٣] قوله كعدم وجود الجماعة^(١)

أقول إن صحّ كونه عنراً فأني حارجه إلى نفي قولهم بالعدم، فإنّ كلامهم
 هذا ليس بآل فريد، إذ أفتب الصلاة بعد ما فرغ الرجل عن ثلاث ركعات،
 فقد كان يفرّد بغير عني هذا التفسير، لأنّ جمعه عند "مستقلاً باطل قطعاً؛
 فإنّ فيه إيصال إيجاب الجماعة إلى استنباطها تأكيداً كما لا يخفى ١٢

(١) وفيه رسالة أخرى "حسن البرعة في نفي حكم الجماعة" هو الإمام بدة مه
 في الجزء الثالث من "فتاواه" صفحة ٣٣٥، (العمامي)
 انظر الفتاوى الرصوية كتاب الصلاة، باب الجماعة، "الملادة نرصعة في بحر
 الاجوبة لأربعة"، ١٠٧، ١١٢

(٢) رة المحار، كتاب الصلاة، باب صفة الصلاة، ١٨٩٢، محجب قول الدر
 وكذا كل صلاة. ربح

[٩٦٤] قوله ولا تكون صلاته منعداً مكروهة^١

أقول نعم في باب إدراك الفريضة من "البحر"^٢ و"النز"^٣ المختار^٤ أنه يكره له ذلك. ١٢

[٩٦٥] قوله كما ذكره في "البحر" في باب السهو^٥ ربح^٦

[قال الإمام أحمد رحمه الله في "الفتاوى رصوية"]

أقول وبه يظهر ما في إهداء الشيخ الملا نظام الدين^٧ والد ميت العمياء بحر العنوم^٨ رحمهم الله تعالى بوجوب انسجود فيه بناءً على وجوبه، فإنه خلاف السمعون مخصوص عنده في كتب المذهب، وقد كان يوقف فيه بمويز بحر العنوم^٩ فتس سورة والله تعالى أعلم^{١٠}

١ "رد المحتار"، باب صفة الصلاة، ١٨٩ ٣، تحت قول "الدر" وكذا كل صلاة ربح

(٢) "البحر"، كتاب الصلاة، باب إدراك الفريضة، ١٢٨١ ٢

(٣) "النز"، كتاب الصلاة، باب إدراك الفريضة، ٣٩٦ ٤

(٤) "رد المحتار"، باب صفة الصلاة، ٨٩ ٣، تحت قول "الدر" وكذا كل صلاة ربح

٥ هو غلام الدين ابن الملا نصيب الدين الشهيد السهالوي الأنصاري (ب ٦ ٨١)

حاضر من سكان "الهند"، نسيه إلى "سهالي" من أعمال "لكهنو" أقام بـ "لكهنو"،

وصنف كتب منها شرح "مسمم النبوة" بحسب الله البهاري في أصول الفقه

و"حاشية على شرح هداية الحكمة" لنصير الشيرازي

("الأعلام"، ٨ ٣٤)

(٦) قد مرّت ترجمته ٨٢

(٧) "فوائد الرحمون" لأصل الأوس مسألة ما نقل أحمد فيمير بمرآة، ١٥ ٢

٨ "الفتاوى الرصوية" كتاب الصلاة، باب مكروهات الصلاة، ٣٥٨ ٧

[٩٦٦] قوله في ثوب فيه صورة^(١)

أقول لما كتب الصلاة عبادة لآله بحق سبحانه وتعالى وقد فشا في الحمقى عبادة غيره من التصاوير والنماثيل وحجب صيغته الصلاة عما يشبه فعلهم أو يومهم، فكان ذلك من وجبات الصلاة، ولا كذلك الجماعة ٢

[٩٦٧] قوله^(٢) وعص البردوي الفجر به كما في "أقنية"^(٣)

أقول ويعني إلحاق الجمعة والعيد، ثم ترجيح هذا التخصيص؛ ودلت لأن غيرها لا يظن بخروج الوقت في الخلال، والله تعالى أعلم ٢

[٩٦٨] قوله^(٤) بتمامها

- (١) "رد المحتار" كتاب الصلاة، باب صفة الصلاة ٨٩/٣ يجب هو، "المر" وكذا كل صلاة نسخ
- (٢) في المتن والشرح (٤) وجبات وهي على ما ذكره أربعة عشر (مادة ونحو الكتاب)، فيسجد بسهو يقرأ أكثرها لا أقلها، ملتصق
- وفي "ذ المنهار" (قوله فرعه فائدة الكتاب) هذا إذ لم يخف فوت الوقت، وإلا أكتفى بآية وحده في جميع الصلوات، وعص البردوي الفجر به كما في "أقنية"
- (٣) "رد المنهار"، كتاب الصلاة، باب صفة الصلاة، ١٩١/٣، تحب قول "المر" فرعه فائدة الكتاب
- (٤) في "رد المحتار" (قوله مرأ: أكثرها) يعيد أن الرجوب الأكثر، ولا يرى عمر تأمل، "نحر" وفي "الفهماني" أنها بتمامها وجبه عنده، وأما عندهما فأكثرها، ولذا لا يجب السهو بتمام الباقي كما في إرشادي فكلام الشارح جار عن قولهم "ط"

وجبة^(١)، وهو مفاد الأحاديث^(٢)، فعليه فيمكن التعويل ١٢

[٩٦٩] قال أي "الدر" (وصم)

أقول في نعت "الصم" إشارة إلى أن الواجب أن يكون السورة إثر
العائجة بلا فصل بأجنبي كسكوب فقد صرحوا^(٣) أن لو قرأ عائجة ثم

(١) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب صفة الصلاة، ١٩١٣، تحت عنوان "المر"

ترك أكثرها

(٢) أخرجه البخاري في "صحيحه" (٧٥٦)، كتاب الأدب، باب وجوب القراءة

للإمام . إخراج ١ ٢٦٧، عن عباد بن الصامت أن رسول الله صلى الله عليه

وسلم قال (لا صلاة من لم يقرأ بفاتحة الكتاب) . ومسلم في "صحيحه"

(٣٩٠)، كتاب الصلاة، باب وجوب قراءة فاتحة الكتاب في كل ركعة .

ص ٢٠٨، وأبو داود في "سننه" (٨٢٢)، كتاب الصلاة، ١ ٤ ٣، والسنائي في

"سننه" (٩ ٨ ٩ ٧)، كتاب الإفتاح، باب يجزأ من فاتحة الكتاب،

ص ١٥٩، وابن ماجه في "سننه" (٨٣٧)، باب القراءة خلف الإمام، ٤٥٧،

وأحمد في "مسنده" (- ٢٢٧٤)، ٨ ٣٩٤، والدارقطني في "سننه" (١٢١٢)،

كتاب الصلاة، باب وجوب قراءة فاتحة الكتاب في الصلاة خلف الإمام، ٤٣٢،

نلاحظ (لا جدوى صلاة لا يقرأ الرجل فيها بفاتحة الكتاب)

(٣) في تفسير والشرح (وهي قراءة فاتحة الكتاب وصم، أنقص سورة)

(١) "المر"، كتاب الصلاة، باب صفة الصلاة، ١٩٢٣

(٥) وأيضاً يأتي آخر ص ٤٧٩ وأول ما يتوجه ما يقيد ذلك ١٢ منه حمه الله تعالى.

[انظر "المر" كتاب الصلاة، وجهات الصلاة، ٣ ٢٢٣]

وقف متأملاً أنه أي سورة يعرأ برمه سجود السهو، وإنما قلت "بأحسب" لإخراج "آمين" فإنه من بواع المنحة، و"بسم الله" قبل السورة؛ فإنه من توبع السورة، وسنعيد من ههنا أن يوقف بعد المنحة يعرأ دعاء أو ذكر برمه السجود ب سهو، ولإعادته ب عمداء، فيرجع، والله تعالى أعلم ٢

[٩٧٠] قوله ^(١) وهي ثلاثون حرفاً ^(٢)

أقول ب أن أراد المقرءات فهي تسعة وعشرون بحمل "ميم" ^(٣) حرفين وإسقاط "همزة" ^(٤) [المدر ٢٣] بل لأعرب إلى الصواب ستة وعشرون، فإن المشدّد حرفٌ و حدّ عدد التحصيل، وإن أراد المكتوبات فهي سبعة وعشرون بحمل كل "ميم" واحد واعتبار "الهمزة"، والصاهر لأقول: زلّ نظر ههنا إلى التلاوة بكسر يائي ص ٥٦٠ ^(٥) عن "لحبة" و"البحر" (إذ أقلّ آية ستة أحرف صورة)، فاعيرب الصورة، ونقائل أن

(١) في تفسير الشرح (وهي مرءة مانحة للكتاب وصم) أقصر (سورة) كالكثير أو ما قام مقامها وهو ثلاث ياب قصر نحو ^(٦) ^(٧) ^(٨) ^(٩) ^(١٠) ^(١١) ^(١٢) ^(١٣) ^(١٤) ^(١٥) ^(١٦) ^(١٧) ^(١٨) ^(١٩) ^(٢٠) ^(٢١) ^(٢٢) ^(٢٣) ^(٢٤) ^(٢٥) ^(٢٦) ^(٢٧) ^(٢٨) ^(٢٩) ^(٣٠) ^(٣١) ^(٣٢) ^(٣٣) ^(٣٤) ^(٣٥) ^(٣٦) ^(٣٧) ^(٣٨) ^(٣٩) ^(٤٠) ^(٤١) ^(٤٢) ^(٤٣) ^(٤٤) ^(٤٥) ^(٤٦) ^(٤٧) ^(٤٨) ^(٤٩) ^(٥٠) ^(٥١) ^(٥٢) ^(٥٣) ^(٥٤) ^(٥٥) ^(٥٦) ^(٥٧) ^(٥٨) ^(٥٩) ^(٦٠) ^(٦١) ^(٦٢) ^(٦٣) ^(٦٤) ^(٦٥) ^(٦٦) ^(٦٧) ^(٦٨) ^(٦٩) ^(٧٠) ^(٧١) ^(٧٢) ^(٧٣) ^(٧٤) ^(٧٥) ^(٧٦) ^(٧٧) ^(٧٨) ^(٧٩) ^(٨٠) ^(٨١) ^(٨٢) ^(٨٣) ^(٨٤) ^(٨٥) ^(٨٦) ^(٨٧) ^(٨٨) ^(٨٩) ^(٩٠) ^(٩١) ^(٩٢) ^(٩٣) ^(٩٤) ^(٩٥) ^(٩٦) ^(٩٧) ^(٩٨) ^(٩٩) ^(١٠٠) ^(١٠١) ^(١٠٢) ^(١٠٣) ^(١٠٤) ^(١٠٥) ^(١٠٦) ^(١٠٧) ^(١٠٨) ^(١٠٩) ^(١١٠) ^(١١١) ^(١١٢) ^(١١٣) ^(١١٤) ^(١١٥) ^(١١٦) ^(١١٧) ^(١١٨) ^(١١٩) ^(١٢٠) ^(١٢١) ^(١٢٢) ^(١٢٣) ^(١٢٤) ^(١٢٥) ^(١٢٦) ^(١٢٧) ^(١٢٨) ^(١٢٩) ^(١٣٠) ^(١٣١) ^(١٣٢) ^(١٣٣) ^(١٣٤) ^(١٣٥) ^(١٣٦) ^(١٣٧) ^(١٣٨) ^(١٣٩) ^(١٤٠) ^(١٤١) ^(١٤٢) ^(١٤٣) ^(١٤٤) ^(١٤٥) ^(١٤٦) ^(١٤٧) ^(١٤٨) ^(١٤٩) ^(١٥٠) ^(١٥١) ^(١٥٢) ^(١٥٣) ^(١٥٤) ^(١٥٥) ^(١٥٦) ^(١٥٧) ^(١٥٨) ^(١٥٩) ^(١٦٠) ^(١٦١) ^(١٦٢) ^(١٦٣) ^(١٦٤) ^(١٦٥) ^(١٦٦) ^(١٦٧) ^(١٦٨) ^(١٦٩) ^(١٧٠) ^(١٧١) ^(١٧٢) ^(١٧٣) ^(١٧٤) ^(١٧٥) ^(١٧٦) ^(١٧٧) ^(١٧٨) ^(١٧٩) ^(١٨٠) ^(١٨١) ^(١٨٢) ^(١٨٣) ^(١٨٤) ^(١٨٥) ^(١٨٦) ^(١٨٧) ^(١٨٨) ^(١٨٩) ^(١٩٠) ^(١٩١) ^(١٩٢) ^(١٩٣) ^(١٩٤) ^(١٩٥) ^(١٩٦) ^(١٩٧) ^(١٩٨) ^(١٩٩) ^(٢٠٠) ^(٢٠١) ^(٢٠٢) ^(٢٠٣) ^(٢٠٤) ^(٢٠٥) ^(٢٠٦) ^(٢٠٧) ^(٢٠٨) ^(٢٠٩) ^(٢١٠) ^(٢١١) ^(٢١٢) ^(٢١٣) ^(٢١٤) ^(٢١٥) ^(٢١٦) ^(٢١٧) ^(٢١٨) ^(٢١٩) ^(٢٢٠) ^(٢٢١) ^(٢٢٢) ^(٢٢٣) ^(٢٢٤) ^(٢٢٥) ^(٢٢٦) ^(٢٢٧) ^(٢٢٨) ^(٢٢٩) ^(٢٣٠) ^(٢٣١) ^(٢٣٢) ^(٢٣٣) ^(٢٣٤) ^(٢٣٥) ^(٢٣٦) ^(٢٣٧) ^(٢٣٨) ^(٢٣٩) ^(٢٤٠) ^(٢٤١) ^(٢٤٢) ^(٢٤٣) ^(٢٤٤) ^(٢٤٥) ^(٢٤٦) ^(٢٤٧) ^(٢٤٨) ^(٢٤٩) ^(٢٥٠) ^(٢٥١) ^(٢٥٢) ^(٢٥٣) ^(٢٥٤) ^(٢٥٥) ^(٢٥٦) ^(٢٥٧) ^(٢٥٨) ^(٢٥٩) ^(٢٦٠) ^(٢٦١) ^(٢٦٢) ^(٢٦٣) ^(٢٦٤) ^(٢٦٥) ^(٢٦٦) ^(٢٦٧) ^(٢٦٨) ^(٢٦٩) ^(٢٧٠) ^(٢٧١) ^(٢٧٢) ^(٢٧٣) ^(٢٧٤) ^(٢٧٥) ^(٢٧٦) ^(٢٧٧) ^(٢٧٨) ^(٢٧٩) ^(٢٨٠) ^(٢٨١) ^(٢٨٢) ^(٢٨٣) ^(٢٨٤) ^(٢٨٥) ^(٢٨٦) ^(٢٨٧) ^(٢٨٨) ^(٢٨٩) ^(٢٩٠) ^(٢٩١) ^(٢٩٢) ^(٢٩٣) ^(٢٩٤) ^(٢٩٥) ^(٢٩٦) ^(٢٩٧) ^(٢٩٨) ^(٢٩٩) ^(٣٠٠) ^(٣٠١) ^(٣٠٢) ^(٣٠٣) ^(٣٠٤) ^(٣٠٥) ^(٣٠٦) ^(٣٠٧) ^(٣٠٨) ^(٣٠٩) ^(٣١٠) ^(٣١١) ^(٣١٢) ^(٣١٣) ^(٣١٤) ^(٣١٥) ^(٣١٦) ^(٣١٧) ^(٣١٨) ^(٣١٩) ^(٣٢٠) ^(٣٢١) ^(٣٢٢) ^(٣٢٣) ^(٣٢٤) ^(٣٢٥) ^(٣٢٦) ^(٣٢٧) ^(٣٢٨) ^(٣٢٩) ^(٣٣٠) ^(٣٣١) ^(٣٣٢) ^(٣٣٣) ^(٣٣٤) ^(٣٣٥) ^(٣٣٦) ^(٣٣٧) ^(٣٣٨) ^(٣٣٩) ^(٣٤٠) ^(٣٤١) ^(٣٤٢) ^(٣٤٣) ^(٣٤٤) ^(٣٤٥) ^(٣٤٦) ^(٣٤٧) ^(٣٤٨) ^(٣٤٩) ^(٣٥٠) ^(٣٥١) ^(٣٥٢) ^(٣٥٣) ^(٣٥٤) ^(٣٥٥) ^(٣٥٦) ^(٣٥٧) ^(٣٥٨) ^(٣٥٩) ^(٣٦٠) ^(٣٦١) ^(٣٦٢) ^(٣٦٣) ^(٣٦٤) ^(٣٦٥) ^(٣٦٦) ^(٣٦٧) ^(٣٦٨) ^(٣٦٩) ^(٣٧٠) ^(٣٧١) ^(٣٧٢) ^(٣٧٣) ^(٣٧٤) ^(٣٧٥) ^(٣٧٦) ^(٣٧٧) ^(٣٧٨) ^(٣٧٩) ^(٣٨٠) ^(٣٨١) ^(٣٨٢) ^(٣٨٣) ^(٣٨٤) ^(٣٨٥) ^(٣٨٦) ^(٣٨٧) ^(٣٨٨) ^(٣٨٩) ^(٣٩٠) ^(٣٩١) ^(٣٩٢) ^(٣٩٣) ^(٣٩٤) ^(٣٩٥) ^(٣٩٦) ^(٣٩٧) ^(٣٩٨) ^(٣٩٩) ^(٤٠٠) ^(٤٠١) ^(٤٠٢) ^(٤٠٣) ^(٤٠٤) ^(٤٠٥) ^(٤٠٦) ^(٤٠٧) ^(٤٠٨) ^(٤٠٩) ^(٤١٠) ^(٤١١) ^(٤١٢) ^(٤١٣) ^(٤١٤) ^(٤١٥) ^(٤١٦) ^(٤١٧) ^(٤١٨) ^(٤١٩) ^(٤٢٠) ^(٤٢١) ^(٤٢٢) ^(٤٢٣) ^(٤٢٤) ^(٤٢٥) ^(٤٢٦) ^(٤٢٧) ^(٤٢٨) ^(٤٢٩) ^(٤٣٠) ^(٤٣١) ^(٤٣٢) ^(٤٣٣) ^(٤٣٤) ^(٤٣٥) ^(٤٣٦) ^(٤٣٧) ^(٤٣٨) ^(٤٣٩) ^(٤٤٠) ^(٤٤١) ^(٤٤٢) ^(٤٤٣) ^(٤٤٤) ^(٤٤٥) ^(٤٤٦) ^(٤٤٧) ^(٤٤٨) ^(٤٤٩) ^(٤٥٠) ^(٤٥١) ^(٤٥٢) ^(٤٥٣) ^(٤٥٤) ^(٤٥٥) ^(٤٥٦) ^(٤٥٧) ^(٤٥٨) ^(٤٥٩) ^(٤٦٠) ^(٤٦١) ^(٤٦٢) ^(٤٦٣) ^(٤٦٤) ^(٤٦٥) ^(٤٦٦) ^(٤٦٧) ^(٤٦٨) ^(٤٦٩) ^(٤٧٠) ^(٤٧١) ^(٤٧٢) ^(٤٧٣) ^(٤٧٤) ^(٤٧٥) ^(٤٧٦) ^(٤٧٧) ^(٤٧٨) ^(٤٧٩) ^(٤٨٠) ^(٤٨١) ^(٤٨٢) ^(٤٨٣) ^(٤٨٤) ^(٤٨٥) ^(٤٨٦) ^(٤٨٧) ^(٤٨٨) ^(٤٨٩) ^(٤٩٠) ^(٤٩١) ^(٤٩٢) ^(٤٩٣) ^(٤٩٤) ^(٤٩٥) ^(٤٩٦) ^(٤٩٧) ^(٤٩٨) ^(٤٩٩) ^(٥٠٠) ^(٥٠١) ^(٥٠٢) ^(٥٠٣) ^(٥٠٤) ^(٥٠٥) ^(٥٠٦) ^(٥٠٧) ^(٥٠٨) ^(٥٠٩) ^(٥١٠) ^(٥١١) ^(٥١٢) ^(٥١٣) ^(٥١٤) ^(٥١٥) ^(٥١٦) ^(٥١٧) ^(٥١٨) ^(٥١٩) ^(٥٢٠) ^(٥٢١) ^(٥٢٢) ^(٥٢٣) ^(٥٢٤) ^(٥٢٥) ^(٥٢٦) ^(٥٢٧) ^(٥٢٨) ^(٥٢٩) ^(٥٣٠) ^(٥٣١) ^(٥٣٢) ^(٥٣٣) ^(٥٣٤) ^(٥٣٥) ^(٥٣٦) ^(٥٣٧) ^(٥٣٨) ^(٥٣٩) ^(٥٤٠) ^(٥٤١) ^(٥٤٢) ^(٥٤٣) ^(٥٤٤) ^(٥٤٥) ^(٥٤٦) ^(٥٤٧) ^(٥٤٨) ^(٥٤٩) ^(٥٥٠) ^(٥٥١) ^(٥٥٢) ^(٥٥٣) ^(٥٥٤) ^(٥٥٥) ^(٥٥٦) ^(٥٥٧) ^(٥٥٨) ^(٥٥٩) ^(٥٦٠) ^(٥٦١) ^(٥٦٢) ^(٥٦٣) ^(٥٦٤) ^(٥٦٥) ^(٥٦٦) ^(٥٦٧) ^(٥٦٨) ^(٥٦٩) ^(٥٧٠) ^(٥٧١) ^(٥٧٢) ^(٥٧٣) ^(٥٧٤) ^(٥٧٥) ^(٥٧٦) ^(٥٧٧) ^(٥٧٨) ^(٥٧٩) ^(٥٨٠) ^(٥٨١) ^(٥٨٢) ^(٥٨٣) ^(٥٨٤) ^(٥٨٥) ^(٥٨٦) ^(٥٨٧) ^(٥٨٨) ^(٥٨٩) ^(٥٩٠) ^(٥٩١) ^(٥٩٢) ^(٥٩٣) ^(٥٩٤) ^(٥٩٥) ^(٥٩٦) ^(٥٩٧) ^(٥٩٨) ^(٥٩٩) ^(٦٠٠) ^(٦٠١) ^(٦٠٢) ^(٦٠٣) ^(٦٠٤) ^(٦٠٥) ^(٦٠٦) ^(٦٠٧) ^(٦٠٨) ^(٦٠٩) ^(٦١٠) ^(٦١١) ^(٦١٢) ^(٦١٣) ^(٦١٤) ^(٦١٥) ^(٦١٦) ^(٦١٧) ^(٦١٨) ^(٦١٩) ^(٦٢٠) ^(٦٢١) ^(٦٢٢) ^(٦٢٣) ^(٦٢٤) ^(٦٢٥) ^(٦٢٦) ^(٦٢٧) ^(٦٢٨) ^(٦٢٩) ^(٦٣٠) ^(٦٣١) ^(٦٣٢) ^(٦٣٣) ^(٦٣٤) ^(٦٣٥) ^(٦٣٦) ^(٦٣٧) ^(٦٣٨) ^(٦٣٩) ^(٦٤٠) ^(٦٤١) ^(٦٤٢) ^(٦٤٣) ^(٦٤٤) ^(٦٤٥) ^(٦٤٦) ^(٦٤٧) ^(٦٤٨) ^(٦٤٩) ^(٦٥٠) ^(٦٥١) ^(٦٥٢) ^(٦٥٣) ^(٦٥٤) ^(٦٥٥) ^(٦٥٦) ^(٦٥٧) ^(٦٥٨) ^(٦٥٩) ^(٦٦٠) ^(٦٦١) ^(٦٦٢) ^(٦٦٣) ^(٦٦٤) ^(٦٦٥) ^(٦٦٦) ^(٦٦٧) ^(٦٦٨) ^(٦٦٩) ^(٦٧٠) ^(٦٧١) ^(٦٧٢) ^(٦٧٣) ^(٦٧٤) ^(٦٧٥) ^(٦٧٦) ^(٦٧٧) ^(٦٧٨) ^(٦٧٩) ^(٦٨٠) ^(٦٨١) ^(٦٨٢) ^(٦٨٣) ^(٦٨٤) ^(٦٨٥) ^(٦٨٦) ^(٦٨٧) ^(٦٨٨) ^(٦٨٩) ^(٦٩٠) ^(٦٩١) ^(٦٩٢) ^(٦٩٣) ^(٦٩٤) ^(٦٩٥) ^(٦٩٦) ^(٦٩٧) ^(٦٩٨) ^(٦٩٩) ^(٧٠٠) ^(٧٠١) ^(٧٠٢) ^(٧٠٣) ^(٧٠٤) ^(٧٠٥) ^(٧٠٦) ^(٧٠٧) ^(٧٠٨) ^(٧٠٩) ^(٧١٠) ^(٧١١) ^(٧١٢) ^(٧١٣) ^(٧١٤) ^(٧١٥) ^(٧١٦) ^(٧١٧) ^(٧١٨) ^(٧١٩) ^(٧٢٠) ^(٧٢١) ^(٧٢٢) ^(٧٢٣) ^(٧٢٤) ^(٧٢٥) ^(٧٢٦) ^(٧٢٧) ^(٧٢٨) ^(٧٢٩) ^(٧٣٠) ^(٧٣١) ^(٧٣٢) ^(٧٣٣) ^(٧٣٤) ^(٧٣٥) ^(٧٣٦) ^(٧٣٧) ^(٧٣٨) ^(٧٣٩) ^(٧٤٠) ^(٧٤١) ^(٧٤٢) ^(٧٤٣) ^(٧٤٤) ^(٧٤٥) ^(٧٤٦) ^(٧٤٧) ^(٧٤٨) ^(٧٤٩) ^(٧٥٠) ^(٧٥١) ^(٧٥٢) ^(٧٥٣) ^(٧٥٤) ^(٧٥٥) ^(٧٥٦) ^(٧٥٧) ^(٧٥٨) ^(٧٥٩) ^(٧٦٠) ^(٧٦١) ^(٧٦٢) ^(٧٦٣) ^(٧٦٤) ^(٧٦٥) ^(٧٦٦) ^(٧٦٧) ^(٧٦٨) ^(٧٦٩) ^(٧٧٠) ^(٧٧١) ^(٧٧٢) ^(٧٧٣) ^(٧٧٤) ^(٧٧٥) ^(٧٧٦) ^(٧٧٧) ^(٧٧٨) ^(٧٧٩) ^(٧٨٠) ^(٧٨١) ^(٧٨٢) ^(٧٨٣) ^(٧٨٤) ^(٧٨٥) ^(٧٨٦) ^(٧٨٧) ^(٧٨٨) ^(٧٨٩) ^(٧٩٠) ^(٧٩١) ^(٧٩٢) ^(٧٩٣) ^(٧٩٤) ^(٧٩٥) ^(٧٩٦) ^(٧٩٧) ^(٧٩٨) ^(٧٩٩) ^(٨٠٠) ^(٨٠١) ^(٨٠٢) ^(٨٠٣) ^(٨٠٤) ^(٨٠٥) ^(٨٠٦) ^(٨٠٧) ^(٨٠٨) ^(٨٠٩) ^(٨١٠) ^(٨١١) ^(٨١٢) ^(٨١٣) ^(٨١٤) ^(٨١٥) ^(٨١٦) ^(٨١٧) ^(٨١٨) ^(٨١٩) ^(٨٢٠) ^(٨٢١) ^(٨٢٢) ^(٨٢٣) ^(٨٢٤) ^(٨٢٥) ^(٨٢٦) ^(٨٢٧) ^(٨٢٨) ^(٨٢٩) ^(٨٣٠) ^(٨٣١) ^(٨٣٢) ^(٨٣٣) ^(٨٣٤) ^(٨٣٥) ^(٨٣٦) ^(٨٣٧) ^(٨٣٨) ^(٨٣٩) ^(٨٤٠) ^(٨٤١) ^(٨٤٢) ^(٨٤٣) ^(٨٤٤) ^(٨٤٥) ^(٨٤٦) ^(٨٤٧) ^(٨٤٨) ^(٨٤٩) ^(٨٥٠) ^(٨٥١) ^(٨٥٢) ^(٨٥٣) ^(٨٥٤) ^(٨٥٥) ^(٨٥٦) ^(٨٥٧) ^(٨٥٨) ^(٨٥٩) ^(٨٦٠) ^(٨٦١) ^(٨٦٢) ^(٨٦٣) ^(٨٦٤) ^(٨٦٥) ^(٨٦٦) ^(٨٦٧) ^(٨٦٨) ^(٨٦٩) ^(٨٧٠) ^(٨٧١) ^(٨٧٢) ^(٨٧٣) ^(٨٧٤) ^(٨٧٥) ^(٨٧٦) ^(٨٧٧) ^(٨٧٨) ^(٨٧٩) ^(٨٨٠) ^(٨٨١) ^(٨٨٢) ^(٨٨٣) ^(٨٨٤) ^(٨٨٥) ^(٨٨٦) ^(٨٨٧) ^(٨٨٨) ^(٨٨٩) ^(٨٩٠) ^(٨٩١) ^(٨٩٢) ^(٨٩٣) ^(٨٩٤) ^(٨٩٥) ^(٨٩٦) ^(٨٩٧) ^(٨٩٨) ^(٨٩٩) ^(٩٠٠) ^(٩٠١) ^(٩٠٢) ^(٩٠٣) ^(٩٠٤) ^(٩٠٥) ^(٩٠٦) ^(٩٠٧) ^(٩٠٨) ^(٩٠٩) ^(٩١٠) ^(٩١١) ^(٩١٢) ^(٩١٣) ^(٩١٤) ^(٩١٥) ^(٩١٦) ^(٩١٧) ^(٩١٨) ^(٩١٩) ^(٩٢٠) ^(٩٢١) ^(٩٢٢) ^(٩٢٣) ^(٩٢٤) ^(٩٢٥) ^(٩٢٦) ^(٩٢٧) ^(٩٢٨) ^(٩٢٩) ^(٩٣٠) ^(٩٣١) ^(٩٣٢) ^(٩٣٣) ^(٩٣٤) ^(٩٣٥) ^(٩٣٦) ^(٩٣٧) ^(٩٣٨) ^(٩٣٩) ^(٩٤٠) ^(٩٤١) ^(٩٤٢) ^(٩٤٣) ^(٩٤٤) ^(٩٤٥) ^(٩٤٦) ^(٩٤٧) ^(٩٤٨) ^(٩٤٩) ^(٩٥٠) ^(٩٥١) ^(٩٥٢) ^(٩٥٣) ^(٩٥٤) ^(٩٥٥) ^(٩٥٦) ^(٩٥٧) ^(٩٥٨) ^(٩٥٩) ^(٩٦٠) ^(٩٦١) ^(٩٦٢) ^(٩٦٣) ^(٩٦٤) ^(٩٦٥) ^(٩٦٦) ^(٩٦٧) ^(٩٦٨) ^(٩٦٩) ^(٩٧٠) ^(٩٧١) ^(٩٧٢) ^(٩٧٣) ^(٩٧٤) ^(٩٧٥) ^(٩٧٦) ^(٩٧٧) ^(٩٧٨) ^(٩٧٩) ^(٩٨٠) ^(٩٨١) ^(٩٨٢) ^(٩٨٣) ^(٩٨٤) ^(٩٨٥) ^(٩٨٦) ^(٩٨٧) ^(٩٨٨) ^(٩٨٩) ^(٩٩٠) ^(٩٩١) ^(٩٩٢) ^(٩٩٣) ^(٩٩٤) ^(٩٩٥) ^(٩٩٦) ^(٩٩٧) ^(٩٩٨) ^(٩٩٩) ^(١٠٠٠) ^(١٠٠١) ^(١٠٠٢) ^(١٠٠٣) ^(١٠٠٤) ^(١٠٠٥) ^(١٠٠٦) ^(١٠٠٧) ^{(١}

يقول معبر معروء و"الهمزة" مقروءة في الأصل وإن سقطت معارص حتى لو أظهرت في بعض مدخلات في القرآن ما ليس فيه وإن كان علقاً، وح تسم ثلاثين ومؤيدته عباد "واو" ﴿تَمَّيْنُ﴾ [إخلاص ٣] كما يأتي^(١)، والله تعالى أعلم ١٢

[٩٧١] قوله ^(٢) سيأتي في فصل يجهر لإمام^(٣) أي. فصل في القراءة^(٤)

[٩٧٢] قوله ولا يوجد ثلاث متواليه^(٥)

(١) انظر "رد المحتار"، كتاب الصلاة، فصل في القراءة، ٤٥٠، ٣، تحت قول "البر" و"تعدير" إلخ.

(٢) في "رد المحتار" لكن سيأتي في فصل يجهر لإمام أن فرض القراءة آية، وإن آية عرف طائفة من القرآن من جهة، فقف ستة أحرف، و"تعدير" كـ "تم بعد" لا بد كتاب كنية فالأصح عدم النسخة هـ، ومقتضاه أنه لو مرأية طويلة قدر ثمانية عشر حرفاً يكون قد أتى بقدر ثلاث آيات، وقد يقال إن مشروع ثلاث آيات متواليه على النظم القرآني مثل ﴿تَمَّيْنُ﴾ إلخ، ولا يوجد ثلاث متواليه أقصر منه، فلو جب إن هي أه ما بعدها من غيرها، لا ما بعد ثلاث آيات أقصر آية وجدت في القرآن وإن قال بعد ثلاث فصار^(٦) ولم يقل بعد ثلاثة أمثال أقصر آية، عني أ، في بعض العبارات بعد أقصر سورة، هيأتى، ومذكر في فصل الجهر رتبة في هذا البحث

(٣) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب صفة الصلاة، ٩٢٢، تحت قول "البر" بعد ثلاثاً قصراً

(٤) انظر "البر"، كتاب الصلاة، فصل في القرآن، ٤٤٨، ٣، ٤٥٠

هـ "رد المحتار" باب صفة الصلاة، ٩٣٣، تحت قول "البر" بعد ثلاثاً فصار

أقول بلى! فعوله تعالى ﴿قُمْ فَأَنْذِرْ﴾ وَرَبِّكَ فَكَبِّرْ ﴿١﴾ وَتَبَيَّنَتْ فَكَبَّرَ ﴿٢﴾
[المدر ٢ ٤] ثمانية وعشرون حرفاً معروية وخمسة وعشرون مكتوبة، وعونه
تعالى ﴿وَالْقَجْرِ﴾ وَتَبَيَّنَ عَشْرٌ ﴿٣﴾ وَالشَّفَقِ وَالْوُثْرِ ﴿٤﴾ [الفجر ٣] خمسة
وعشرون حرفاً؛ مكتوب منه وعشرون. فإذن يسعي زيادة التحكم على
خمسة وعشرين حرفاً سواء أريدت مقروءات كما هو الإليق أو المكتوبات
[٩٧٣] قوله في فصل الجهر (١) أي المراجعة (٢)

[٩٧٤] قوله في هذا يبحث (١) ثم يرد على هذا ما يكفي من هذا
زيادة على ما يأتي (٢) ١٢

[٩٧٥] قوله (٣) كما أفاده في "الحية" (١)

١ "ذ المختار" باب صفة الصلاة، ١٩٣ ٣، بحث قول "الم" نعت ثلاث فصار
(٢) انظر "رد المختار"، كتاب الصلاة، فصل في المراجعة، ٤٥ ٣، بحث قول "الم"
لأنه يريد على ثلاث باب

(٣) "رد المختار"، باب صفة الصلاة، ١٩٣ ٣، بحث قول "الم" نعت ثلاث فصار
(٤) انظر "رد المختار"، كتاب الصلاة، فصل في المراجعة، ٤٥ ٣، بحث قول
"الم" لأنه يريد على ثلاث باب

٥٠ في "ذ المختار" وفي "البحر" عن غير لإسلام أن السوء مشروعة في
الأخريين فعلاً، وفي "الدخيرة" أنه مختار، وفي "المحيط" وهو الأصح
والظاهر أن مراد بقوله "فعلاً" الجوار والمشروعية بمعنى عدم الحرمة فلا ينافي
كونه بخلاف الأولى كما أفاده في "الحية"

٥١ "ذ المختار"، باب صفة الصلاة، ٩٥ ٣، بحث قول "الم" المختار لا

يَكُنْ عَنِ هَذِهِ سَأَلَهُ فِي "ضَاوَر" (١) وَبَيَّنَّ أَنَّ الَّذِي يَظْهَرُ التَّوْفِيقَ
يَحْمِلُ الْكِرَاهَةَ عَنِ حَرْبِ الْإِمَامَةِ وَالْعَلِيَّةِ عَنِ الْإِنْفِرَادِ، عَرَّجَهُ مَأْمُولًا

[قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي "الْفَاوِي الرُّصُوبِيَّةِ"]

أَقُولُ بِقَوْلِ "أَحْمَدِ" (٢) ثُمَّ انْظُرْ بِأَحْتِمْ، وَكَيْفَ لَا وَفَدَ نَفْسَهُ مِنْ
حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ الْخَضْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ فِي "صَحِيحِ مُسْنَدٍ" وَغَيْرِهِ
(أَنَّهُ صَنَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَمَّ كَذَبَ يَفْرَأُ فِي صَلَاةِ الظُّهْرِ فِي الرُّكْعَتَيْنِ
لَأَوَّلِيهِمَا ثَلَاثِينَ يَةً، فِي الْآخِرَتَيْنِ خَمْسَ عَشْرَةَ يَةً وَفَدَ نَصَفَ
دُسْتِ)، فَلَا جَرَمَ أَنَّ قَوْلَ فَخْرِ الْإِسْلَامِ فِي "شَرْحِ جَمَاعَةِ أَنْصَعِيرٍ" وَأَمَّا
السُّورَةُ فَإِنَّهَا مُشْرُوعَةٌ بِقَوْلِهِ فِي الْآخِرَتَيْنِ، حَتَّى قَدْ قَبِلَ قَرَأَ فِي الْآخِرَتَيْنِ
لَمْ يَدْرِهِ سَجْدَةً مَهْوً، انْتَهَى ثُمَّ يُمْكِنُ أَنْ يَقَالَ الْأَوَّلِيُّ عَدَمَ الزِّيَادَةِ وَيَحْمِلُ
عَلَى الْخُرُوجِ مَخْرَجَ الْبَيَانِ لِدُسْتِ حَدِيثِ أَبِي فَادَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ [يُرِيدُ
مَا قَدَّمَ] (٣) رَوَاهُ "الصَّحِيحَتَيْنِ" (٤) (أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَذَبَ
يَفْرَأُ فِي الظُّهْرِ فِي الْأَوَّلَيْنِ بِأَمِّ الْقُرْآنِ وَسُورَتَيْنِ، وَفِي الرُّكْعَتَيْنِ الْآخِرَتَيْنِ
بِأَمِّ الْكِتَابِ) بِحَدِيثٍ وَقَوْلٍ مُصَنَّفٍ بِهِ كَوْرٍ [أَبِي وَلَا يُرِيدُ عَلَيْهِ]

(١) انظر "العدوى الرصوبية"، ٨، ١٩٣، ١٩٥

(٢) "أحبة"، صفة الصلاة، ٢، ٢٤١

(٣) "أحبة"، م النص الصلاة الم، ٢، ١٢٦، مصنف

(٤) أخرجه البخاري في "صحيحه"، ٧٧٦، كتاب الأدان، ٢٧٤، ومسنم في

"صحيحه" (٤٥٢)، كتاب الصلاة، باب القراءة في الظهر والعصر، ص ٢٣٧

شيئاً] وهو من واحد من المشايخ كما في "الكافي" وغيره ويصبر فيهما بعد الأولين العسرة فقط، ويحمل على بيان مجرد الجواز حديث أبي سعيد رضي الله تعالى عنه، وقول فخر الإسلام فإن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كان يفعل الجائز فقط في بعض الأحيان معيماً للجواز وغيره من غير كراهة في حقه صلى الله تعالى عليه وسلم كما يفعل الجائز الأولى في غالب الأحوال، والحق^(١) لا يفي عدم الأولوية، فيدفع بهذا ما عساه يخاف من مخالفة بين الحديثين المذكورين وبين أقوال المشايخ، والله سبحانه أعلم. اهـ

وَعَنْتُ لَا يَخْفَى عَيْتُ أَنْ حَمَلَ مَشْرُوعٌ بَعْلًا عَلَى مَكْرُوهِ تَرْبِيٍّ مُسَبَّحٌ جَدًّا، وَغَيْرُهُ اسْوَدَّ فِي الْآخِرِينَ بَسَتْ فَعَلًا مُسْتَحَبًّا مُسْتَعْلًا يَقْتَرِيهِ عَدَمُ لَوْلَوِيَّةٍ بِعَارِضٍ كَصَلَاةٍ مَافِلَةٍ مَعَ بَعْضِ الْمَكْرُوهِاتِ، وَإِنَّمَا مُسْتَعْلَدٌ مِنَ الْعَلَّةِ هَاهُنَا هُوَ مُسْتَحَبٌّ فَعِنْدَ، فَكَيْفَ يَجَامِعُ عَدَمُ لَوْلَوِيَّةٍ ١ وَإِنِّي يَظْهَرُ لِعَبْدِ الضَّعِيفِ أَنَّ سَيِّئَةَ لِقْطَصَارٍ عَلَى الْفَاحِشَةِ إِنَّمَا تَلَبَّ عَنْ تَصْطَفِيٍّ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي إِمَامَةٍ فَإِنَّهُ يَجْعَلُ مِنْهُ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَاةً مَكْتُوبَةً إِلَّا إِمَامًا، وَلَا يَدْرُ فِي عِيَةِ النَّدْرَةِ، فَيَكْرَهُ إِمَامَ الرِّيَاةِ عِنْدَ إِحْصَائِهِ عَلَى الْمُسَدِّسِ عَوْقِ نَسْتِ بَلْ يُوْطَأُ إِلَى حَدِّ الْإِسْتِغْنَاءِ كَرِهَ حَرِيماً، أَمَّا الْمُسْتَعْدُّ فَقَدْ قَالَ فِيهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ^(٢) ((عَبْطُولٌ مَا

(١) هي "الحبة" (والحق)

٢١ أخرجه البخاري في "صحيحه" (٧٠٣)، كتاب الأدان، ١ ٢٥٢

شأنه) و زيادة حمه، وسم يعرضه ما يعارض بحريته، فلا يعد أن يكون معلاً في حقه من حيث كلام المشايخ على الإمام وكلام الإمام فخر الإسلام وتصحيح "الدخيمه" و"الصحيط" على المستمر حصل التوفيق، وبالله التوفيق، هذه ما عدي، والله سبحانه ويعلي أعظم^(١)

مطلب كل شفع من النفل صلاة

[٩٧٦] قوله^(٢) فيه الذي هو الصحيح^(٣) أي في ريعه ١٢

١، "الفتاوى الرضوية" كتاب الصلاة، باب سجود السهو، ١٩٣، ٨، ١٩٥٠
 ٢، في النحر والشرح (وصف سورة في الأوس من النحر و في جميع) كتاب
 (النفل) لأن كل شفع منه صلاة منقطع
 وفي "رد المحتار" (قوله لأن كل شفع منه صلاة) كآته - والله أعلم - ثمكته من
 النحر وح على رأس الركعتين، فإذا قام إلى شفع آخر كآله بآية صلاة على تحريمه
 صلاة، ومن ثمة صرحوا بأنه لو بوي أربعاً لا يجب عليه بتحريمه سوى
 الركعتين في نفلهم عن أصحابنا، وأن القيام إلى الثالثة حرمه تحريمه مبدأة
 حتى إن فساد الشفع الثاني لا يوجب فساد الشفع الأول وقالوا يستحب
 الاستسحاح في الثالث، والنحو، وصاحبه في "الحبة"، وسيأتي أيضاً في باب البوتر
 في التوافل، قاسح ولا يهاهيه عدم انقراض المعدة لأولى فيه الذي هو الصحيح،
 لأن الكل صلاة واحدة بالنسبة إلى المعدة كما في "البحر" عند قول "الكل"
 مرضها التحريمه

(٣) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب صفة الصلاة، مطلب كل شفع من النفل
 صلاة، ٣، ١٩٥٠، تحت قول "النفل" لأن كل شفع منه صلاة

[٩٧٧] قوله ^(١) وهو السورة كما هي "الدخيرة" ^(٢)

أقول لا بل ترك الوجب وهو الصم ^(٣)

[٩٧٨] قوله ^(٤) ورجوس بين السجدين ^(٥)

أما نفس الرفع من السجدة فمرس عن م صحيحه هي "الهدية" كما
سيأتي ص ٤٩٦ . لكن بعضه ^(٦) رد كـ أقرب إلى رجوس جاز لأنه
يعدّ جالساً . هـ هـد يفيد افتراض رجوس بين السجدين لا افتراض نفس

(١) هي "رد المحتار" هو فراه في تركه من الأوبس مرئى وجب سجود المسهو
لتأخير الواجب وهو السورة كما هي "الدخيرة"

(٢) "رد المحتار" ، كتاب الصلاة ، باب صفة الصلاة : ٩٩ ، ٣ ، تحت قول "المر"
وكما ترك تكريرها ، [بخ]

(٣) في نفس الشرح (ويعديل الأ كان أي مسكين نجارح قدر تسيحة في
الركوع والسجود ، وكذا في الرفع منها عن م اعتباره الكمال

وفي "ذ المحتار" (قوله غير م اعتباره الكمال) هل في "البحر" ومقتضى النص
وجوب الطمأنينة في الآية - أي في الركوع والسجود ، وفي القومة والجلوس
+ وجوب نفس الرفع من الركوع + رجوس بين السجدين بمعنى طية على ذلك
كله ، ويأخر في حديث النبي صلواته

(٤) "رد المحتار" ، كتاب الصلاة ، باب صفة الصلاة : ٢٠٨ ، ٣ ، تحت قول "المر"
عن م اعتباره الكمال

(٥) انظر "ذ المحتار" ، كتاب الصلاة ، باب صفة الصلاة : ٢٤٤ ، ٣ ، تحت قول
"المر" ، وكذا نفس الرفع منه

(٦) "الهدية" ، كتاب الصلاة ، باب صفة الصلاة : ٥٢ ، ٩

فع رأسه، فيحترق، لكنه كما يرى مشكل، وقد قل في "نور
 لإيضاح" (١) و"مرآة الفلاح" (٢) (يشترط الرفع من سجود ربي أقرب
 المعود عنى لأصيح؛ لأنه بعد جالساً يقرنه من المعود فنحقق السجدة بالعود
 بعده إليها، ولا فلا، وذكر بعض مشايخ أنه إذا كان جبهة عن الأرض ثم
 أعده جدار، ولم يعلم به تصحيح، وذكر القدوري أنه قد مر ما يطلق عليه
 اسم الرفع، وجعله شيخ الإسلام أصيحاً، أو ما يسمى اسطر (الفتح) هو مرة
 من رفع رأسه ولو قليلاً لا يعد سجدة لدخول وضع بعض الوجه عنى
 لأرض في حقيقة السجود، فيبغى أن لا يفرص إلا نفس الرفع؛ إذ تكرر
 السجدة فرص ولا يحصل، لا به، بخلاف جنوس فلا يكرر، لا واجباً
 بمواظبة كما ذكره

ثم أقول انفصل بين الركوع والسجود بقومة واجب، ولا يحقق القيام
 ما دامت كانت يده متمكنة أن تنال ركبه كما مر (٣)، فلا يتوهم أن من
 ركع ركوع سجدة ثم رفع رافعاً قليلاً بحيث لم يسع نحوه سداً كور أنه أنى
 به جب القومة وإنما يأتي بها من ذكره، ثم لا سوء في القومة وجسده
 غيرهما فوق القومة تحقق من ذكره، وجسده من مر (٤) من كونه أقرب إلى
 الجنوس، والاسواء هو أن يرجع كل عظيم إلى موضعه، ودلت بالانصباب ثم

(١) "نور الإيضاح"، كتاب الصلاة، باب شروط الصلاة وأركانها، ص ٥٩، ٦٠، ملخصاً

(٢) "مرآة الفلاح"، كتاب الصلاة، باب شروط الصلاة وأركانها، ص ٥٢، ملقط

(٣) انظر "المز"، كتاب الصلاة، باب صفة الصلاة، ٣، ١٥١

٤ انظر هذه المعونة

التعديل محقق بسكين الجوارح قدر يسيرة وهي انضمامه غير محس
لاستواء كما لا يخفى لتحقيقه بمجرّد الانصباب من دون مكث، ولا تعديل
بلا بمكث، وظاهر كلامهم^(١) أنّ لاستواء والتعديل كليهما وجب في
القومة والسجدة، ونظير لاستواء في الركوع بسوية ظهره، وقد مضى أنّها
يُسبب إلاّ منه، فيبائن وينحرف والله تعالى أعلم ١٢

[٩٧٩] قوله^(٢) وأما عندهم فسنة^(٣) بل ظاهر "عبر الأذكار"^(٤)
الوجوب عندهم أيضاً، وانظر ما يأتي ص ٦٩٧^(٥) ١٢

| ٩٨ قوله^(٦) يجب على الإمام^(٧) إن قصد لإمامه كما سيأتي

(١) واجب مع أن كس من الركوع ولا نصب والقيام والنصائب فيه وكل السجود
وغيره، شيء من ذلك مذهبهم يرمونه بسجود السهو قال ابن أبي عمير وهو
الصواب اهـ ذكره السيّد اهـ "محطّاي على ما في الفلاح" ص ٦٤ ٢ منه
ملتصفاً "علم"، كتاب الصلاة، باب شروط الصلاة وأركانها، ص ٢٦٧ [

(٢) في "رد المحتار" وجوب الثبوت مبنًى على قول الإمام، وأما عندهم فسنة
(٣) "رد المحتار"، باب صفة الصلاة، ٢٢٠/٣، تحت قول "الدر" به قوله فبوت التور
(٤) قد مرّ ترجمته ١ ٣٧٦

(٥) انظر "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب التور والوفاء، ٢٣٦ ٤ يجب قول
"الدر" وغيب فيه

(٦) في "رد المحتار" أنّ الجهر يجب على الإمام فيه يجهر فيه، وهو صلاة
الصبح، ولأولئك من المغرب والعشاء، وصلاة العيدين، والجمعة، والبروج،
به التور في ومضار

(٧) "رد المحتار"، باب صفة الصلاة ٢٢٢ ٣ يجب قول "الدر" والجهر بالإمام.

ص ٥٥٦^(١) ٢[٩٨١] قوله والترويح^(٢)قلت وكذا كل ساعة بالليل كما يأتي في فصل الفريضة ص ٥٥٦^(٣)[٩٨٢] قوله^(٤) وصلاة الكسوف^(٥)

قلت وكذا كل ساعة بالنهار كما يأتي ص ٥٥٠ مسأله ٢

[٩٨٣] قوله وفيه كلامٌ ستعرفه هناك^(٦)

١) انظر "الترغيب" و"رد المحتار" كتاب الصلاة، فصل في الموعود، ٣، ٤٣٨

٢) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب صفة الصلاة، ٣، ٢٢٢، تحت قول "الترغيب"

والجهر بالإمام

٣) انظر "الترغيب" و"رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب صفة الصلاة، فصل في الموعود،

٣، ٤٣٥

٤) في "رد المحتار" والإسراء يجب على الإمام ومنعه من يسر فيه وهو صلاة

الظهر والعصر والمثاقفة من المغرب والأحرى من العشاء وصلاة الكسوف

والاستسقاء كما في "البحر"، ولكن وجوب الإسراء على الإمام بالاتفاق، وأما

على منعه من "البحر" لأنه الأصح، وذكر في الفصل الثاني أنه الظاهر من

المتعبد وفيه كلامٌ ستعرفه هناك

٥) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب صفة الصلاة، ٣، ٢٢٢، تحت قول "الترغيب"

والجهر بالإمام

٦) انظر "المعجم" كتاب الصلاة ٣، ٤٣٥

٧) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب صفة الصلاة، ٣، ٢٢٣، تحت قول "الترغيب"

والجهر بالإمام

حاصل الكلام أن "الهدية" و"العناية" و"الكفاية"^(١) و"الاسراج" وغيره من شروح "الهدية" وغيره جعلت التحير ظاهر الرواية ونصت أن يجب المتخافتة جواب الواو، لكن "النبيين"^(٢) و"الفتح"^(٣) و"الدرر"^(٤) وغيره صرحت هذا تصريحاً

قلت فيسفي التعويل عليه، لا أن ثبت نصحيح معبر في الجانب الآخر فيرتفع بكونه ظاهر الرواية، والله تعالى أعلم ١٢

[٩٨٤] قوله (٦) مثلاً لتأخير الواجب^(٧)

أقول بل الوجه ترك الواجب وهو القسم ٢

(١) "العناية"، كتاب الصلاة، باب سقوط الصلاة، ٤٤٣، ١ (هامش "الفتح")

(٢) "الكفاية"، كتاب الصلاة، باب سقوط الصلاة، ٤٤٣، ١ (هامش "الفتح")

قد مرّت ترجمتها ٣٩٥، ١

(٣) "النبيين"، كتاب الصلاة، باب صحة الصلاة، ٣٢٨، ١

(٤) "الفتح"، كتاب الصلاة، باب صحة الصلاة، فصل في القراءة، ٢٨٥، ١ مختصاً

(٥) "الدرر"، كتاب الصلاة، فصل في الإمامة، ٨١، ١

(٦) في الدرر يعني من له حجاب إنيان كلق وجب أو عرض في محنة هذه أتم الفريضة فمكث منه كثر سهو ثم ركع أو تذكر السجدة، كما نصت قائماً أعاد الركوع وسجد للسجود

وهي "رد المحتار" (قوله أو ذكر السجدة) يخ مثلاً لتأخير الواجب وهو السجدة عن محنة فصله بين الفاتحة والسجدة ٥، ٥

(٧) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب صحة الصلاة، ٢٢٣، ٢، محنة هو الدرر أو

ذكر السجدة ٥، ٥

[٩٨٥] قال أي "الدر" وإنصاب معتدي^(١)

فائدة بديعة

أقول يسمى منه م إذا اتمَّ مسجلاً بمقصود حررك الإمام العريه في
 التحريم؛ فإن المعتدي يقرأ وير تراء حار قال في "وحيير الكركري"^(٢) عن
 الثاني (صلى المغرب، ثم دخل فيه ثاب مع الإمام أنه أربعاً، وبو رك الإمام
 العريه في الثالثه قرأ المعتدي، وإن لم يقرأ حار أيضاً سبعينه الإمام ده ١٢

مطلب مهم في تحقيق متابعة الإمام

[٩٨٦] قوله^(٣) يتابعه^(٤) فعلاً لا تركاً ١٢

[٩٨٧] قوله من غير تأخير^(٥) أي تروخ ١٢

(١) "الدر"، كتاب الصلاة، باب صفة الصلاة ٣ ٢٢٦

(٢) الجامع الوحي - "العاوي الميرانية" كتاب الصلاة، فصول خمس عشر في
 الإمامة والاقتداء، ٤ ٥٧، وهاشم "الهدية" قد مرر ترجمتها ٣٩٦

(٣) في "رد المحتار" قال في "شرح ثمينة" لا خلاف في لزوم المتابعة في كل
 الفعلية؛ إذ هي موضوع الاقتداء وخضع في متابعه في الركن القوي وهو العريه
 فعند لا يسمع فيه لا يسمع ويصحب وفيه عند القريه من الازكار يتابعه،
 والحاصل أن متابعه الإمام في الفرائض والواجبات من غير تأخير وجبه، فإن عاصها
 وجب لا يبعي أن يعوقه بل يأتي به ثم يتابع كما هو هام الإمام قبل أن يتم المقتضي
 انشهد حاله يسمه لم يقوم؛ لأن الإنهاك به لا يؤت بمتابعه بالكلية، وإنما يؤخره

(٤) "د المحتار"، كتاب الصلاة، باب صفة الصلاة، مطلب مهم في تحقيق متابعة
 الإمام، ٣ ٢٢٦، بحث فور "الدر" ومتابعه الإمام

(٥) "د المحتار"، باب صفة الصلاة ٣ ٢٢٦، بحث فور "الدر" ومتابعه الإمام

[٩٨٨] قوله كما هو عام لإمام قبل أن يُسمَّ المصدي التشهد^(١)

سأني بمسألة بتفاصيلها في صفة الصلاة ص ٥١٧^(٢) ١٢

[٩٨٩] قوله^(٣) ونكوس سنة في السس^(٤)

أقول وبالله التوفيق متبعث غيرك جعلت نفسك تابعاً له، والتبعية إنما
تصور بشيئين أحدهما في نفس إتيان شيء بمعنى أنه إن فعله فعلت، و
بركه تركه، ولآخر في وفاء، فلا تنصدم عليه ولا يسبقه إليه، وربما لم يكن
فعلت متوقفاً على فعله ولا متعينة بتعممه بل فعله وإن لم يفعل أو لم يفعل
بعد فهم أن دية ٤٤ بل أنت مستغن بفصلك كما لا يخفى، وحينئذ لا يظهر
معنى سابعة في السس والمستحبات وبعض الواجبات الغولية كالتشهد
والصواب، أن وجوب تركها عند ترك الإمام إذ يرم من فعلها مخالفة في
واجب معني فليس لمتابعة في التوك بل لمتابعة في ذلك الواجب المعني،
فانهم، وأما النظر، والله تعالى أعلم ١٢

(١) "ذ المختار"، كتاب الصلاة، باب صفة الصلاة، ٢٢٦ ٣، تحت قول "البر"
ومناجاة الإمام.

(٢) انظر "البر" و"ذ المختار"، كتاب الصلاة، باب صفة الصلاة، ٣ ٣ ٣ ٤ ٣
(٣) في "ذ المختار" فعم من هذا أن سابعة يسب فحماً، ونكوس وجبة في
العرائض والواجبات المعينة، ونكوس سنة في السس، وكذا في غيرها عند معارضة
سنة، وتكون خلاف الأولى إذ عارضها وجب آخر، أو كذا في ترك لا يلزم من
فعله مخالفة لإمام في وجب معني كرفع اليدين بالمنحرفة وبفائرد

(٤) "رذ المختار"، كتاب الصلاة، باب صفة الصلاة، ٢٢٧ ٢، تحت قول "البر"
ومناجاة الإمام.

[٩٩٠] قوله عند معارضة سنة^(١) هكذا هو في الصديق مصري
جديد، (عدم) هذا مقصود من فهم السرخسي^(٢) أو ما يؤذي مؤذاه^(٣)
[٩٩١] قوله وتكون خلافاً^(٤) الأولى

هذا في مثل ما مر^(٥) من قيام الإمام قبل رفع المأموم من التشهد، فإنه
بقطع التشهد وابعده في القيام كان خلافاً^(٦) الأولى معارضة وحب التشهد
ومع ذلك جاز كما صرح به "الفتح"^(٧) و"المنية"^(٨) و"البرارنية"^(٩) وغيره
أقول وقد يكون وجبة مع معارضة واجب آخر فصلاً عن أن يكون
خلافاً الأولى وهو ما يذترث لإمام وجباً واشتغل بواجب آخر، والمقنعي
بأن شغل بالسروك لزم الخلاف في المفعول؛ فإنه يجب عليه متابعة في
المفعول وإن عارضها، ولو يجب بالسروك كما أفاد^(١٠) بقوله (يجب م. بعه في
الوجبات ترك م. م من فعله مخالفة الإمام في العمل) اهـ ثم يحتاج إلى

- ١ "رد المحتار"، باب صفة الصلاة، ٣/ ٢٢٧، تحت قول "المر" ومنابعه لإمام
- (٢) أي عند عدم معارضة سنة ١٢ (محمد أحمد الأعظمي)
- (٣) "ذو المحرر"، باب صفة الصلاة، ٣/ ٢٢٧، تحت قول "المر" ومنابعه لإمام
- ٤ انظر "ذو المحرر"، كتاب الصلاة، باب صفة الصلاة، ٣/ ٢٢٦، تحت قول
"المر" ومنابعه لإمام
- (٥) "الفتح"، كتاب الصلاة، باب إدراك المريضة، ١/ ٤١١
- (٦) "المنية"، فصل في الإمامة، ص ٥٢٧
- (٧) "البرارنية"، كتاب الصلاة، الفصل الخامس عشر، ٤/ ٥٧ (هامش "الهدية")
- ٨ انظر "ذو المحرر"، كتاب الصلاة، باب صفة الصلاة، ٣/ ٢٢٧، تحت قول
"المر" ومنابعه لإمام متعدياً

الفرق بين الصورتين حيث كانت خلاف الأولى في بعض صور المعارضة وواجبه في بعض آخر، ويظهر لي - والله تعالى أعلم - أن الإمام إذا أتى بوجوب، وقبل أن يأتي به المقتضي لاشتغال بوجوب آخر فالأولى أن يأتي بالمقتضي بالوجوب الأول ثم يتابعه في الآخر؛ لأن كلا الوجهين واجب أصلاً ومتبعة فسدوا، وهو في ترك متابعه في غير متابعه أخرى، فلا ينبغي نفويت سابقة لأجل لاحقة، أمّا إذا ترك الإمام شيئاً من الوجبات رأساً وشتغل بوجوب آخر والمقتضي هو يأتي باستمرار يتركه بخلاف في المفعول، فإنه يجب عليه المتابعة في المفعول وإن عارضه المبروك؛ لأن المبروك لم يجب من جهة متابعة، والمفعول واجب أصلاً ومتبعة فترجح عليه، هذا ما ظهر بي، والله تعالى أعلم. ١٢

[٩٩٢] قوله أو كانت في تركه لا ينزح من فعله. (ب) (ب)

أقول إطلاق الحكم على هذه الصورة بمخالفته الأولى محل نظر، والخاص هو في ما رد كالمبروك سنة، أمّا إذا ترك الإمام وجب لا يترك من الإتيان به مخالفة في وجوب فعلي، فلا يستلزم أن متابعة في تركه جائزه على خلاف الأولى بل الظاهر عدم جواز متابعه حينئذ؛ لأنه نفويت الواجب من معارضة دعي إلى تركه، وليس في كلام "العبية" (١) ما يفيد هذا لإطلاق؛ فإنه ربما عيّر بموته (لا يتابعه)، وهو يشمل حرمة الترتب وكرهه جميعاً، فافهم، والله تعالى أعلم. ١٢

(١) "رد المحتار"، باب صفة الصلاة، ٣، ٢٢٦، تحت قول "المرتبة" ومتابعة الإمام

(٢) "العبية"، فصل في الإمامة، ص ٥٢٨

[٩٩٣] قوله ^(١) أو في ترك ما يلزم من فعله إلخ ^(٢)

أقول إن في عجب عجيب من هذا قول المتابعة في ترك ما يلزم من فعله مخالفة في واجب فعلي وجب كما قد مر ^(٣) فضلاً أن يكون غير جائز، وبجمعه كلام السيد الفاضل المحمدي رحمه الله تعالى هاهنا لا ينحو عن محيط، والله الهادي ١٢

[٩٩٤] قوله إن السابعة فرض ^(٤) وكذا وقع في "عمدة القاري" ^(٥)

١، في "رد المحتار" و"كوب غير جائز إذا كذب في فعل بدعه أو مسوخ أو ما لا يفتق به بالصلاة أو في ترك ما يلزم من فعله مخالفة الإمام في واجب فعلي، ويشكل على هذا ما في "شرح الشهابي" على "استدرك الكيانية" من قوله إن السابعة فرض كما في "الكافي" وغيره، وأنها شرط في الأفعال دون الأذكار كما في "نسبة" ثم وكذا ما في "المح" و"البحر" وغيرهما من باب سقوط السهو من أثره ثم هو عام سابق في العمدة الأولى يعود ويقعد لأن الموقوف فرض عليه بحكم السابعة حتى قال في "البحر" ظاهره أنه لو لم يعد تبطل صلاته لترك العرض. وقال في "النهر" والذي ينبغي أن يعدل أنه واجبة في الواجب فرض في العرض ثم أقول الذي يظهر أنهم أرادوا بالفرض الواجب، وكوب السابعة فرضاً في العرض لا يصحح على إطلاقه بما صرحوا به

(٢) "رد المحتار"، باب صفة الصلاة، ٣ ٢٢٧، تحت قول "البر" ومتابعة لإمام.

(٣) انظر "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب صفة الصلاة، ٣ ٢٢٧، تحت قول "البر" ومتابعة الإمام

(٤) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب صفة الصلاة، ٣ ٢٢٨، تحت قول "البر" ومتابعة الإمام

(٥) "عمدة القاري"، كتاب الأدال، باب متى يسجد من خلف الإمام ٤ ٩ ٣

باب متى يسجد من خلف الإمام، ٢ ٧٥٣ (ر) لإمام إذا أتم الركوع ثم شرع بمأموم فيه لا يكون متابعاً ولا يعتد بما فعله، انه وذكرنا ثمة ما جئ به ٢
[٩٩٥ قوله كما في "حسبة" هـ^(١)

وهي "الخانية"، فصل من يصح لأقراء به، ص ١١٩ (و) رفع الإمام
أسه من الركوع أو السجود قبل أن يستريح حقيقي ثلاثاً يكتموا فيه،
والصحيح أنه يتابع الإمام، لأن متابعه إمام مريض فلا يركع بالنسبة هـ
ونظر ما كتب عليه^(٢) ٢

١٠ قال الإمام أحمد رحمه الله تعالى في هامش "عمدة القاري" على قوله
ولا يعتد بما فعله، ومعنى الحديث [عمدة القاري كتاب الأدب، ٩ ٢]
كأنه يريد: والله تعالى أعلم أنه لا يعتد به في امتثال أمر متابعه من يكون أئماً
مخالفه لا أنه لا يعتد به في جوار الصلاة أو صفة القدوة فإنه خلافه بمصنوع
عليه في كية المذهب، والله تعالى أعلم ١٢ [هامش "عمدة القاري" ص ٥٥]
٢ "رد المحتار" كتاب الصلاة باب صفة الصلاة، ٣ ٢٢٨، بحث قول "البر"
ومتابعة الإمام.

(٣) "الخانية"، كتاب الصلاة، فصل فيما يصح لأقراء به، لا يصح، ٤٧٠
٤ قال الإمام أحمد رحمه الله تعالى في هامش "الخانية" على قوله (أنه
يتابع الإمام)
[الخانية، كتاب الصلاة، ١ ٤٧]

أقول: أطس فشمس د. يد. خاف فوت العومة والجلسه أو لا، وكذا أخطى في مسألة
الشهيد فشمس ما يد. خاف فوب القيام أو لا وقد نص على هذا لإطلاق في
"الظهيرية" كما نقله عنه الشامي ص ٥١٧ [انظر "رد المحتار" كتاب الصلاة، باب صفة
الصلاة، ٣ ٢٦٤ بحث قول "البر" فإنه لا يتابعه بخ ١٠٦٠ انظر "رد المحتار" كتاب
الصلاة، باب الوتر والوافاء، ٤ ٢٤٧، بحث قول "البر" لأن المعالفة [بخ]

[٩٩٦] قوله وكذا ما في "الفتح" و"البحر" (ج)؛

وكذا يفيد لافراس في القروض ما يأتي مزارع في نصفه الثانية^(١)
وعن "الدرر" ص ١٠٧ (٢) ٢

[٩٩٧] قوله أرادوا بالعرض الوجب^(٣)

أقول: لا يتمشى مما يفيد على المباشرة^(٤) عن كلام "الفتح" ٢

- وجوب السلام في مسألة القعدة الأخيرة ظاهر، فظهر أن المتبعة المبرجة
بسبب فريضة وإلا وجب غديف على الوجوب أيما رسم يصح تعيين مسألة
لأنه يوجد بالشهادة وإنما أراد بالعرض الوجوب ويرجح الإتيان بالشهادة
أما في "العب" (أ) "الإتيان بالواجب مع تأخير أحدهم" من نفويت أحدهم
بمخلاف السنة؛ فإن تعويذ غير من تأخير الوجوب ١٢

"العب"، فصل في الإتيان ص ٥٢٨، متقطاً

(هامش "العب"، ص ٥).

١- د المحتذر "كتاب الصلاة" باب صفة الصلاة، ٢٢٨/٣ بحسب قول "المر"
ومتابعة الإمام.

(٢) انظر "المر"، كتاب الصلاة، واجبات الصلاة، ٢٣١/٣

(٣) انظر "المر"، كتاب الصلاة، باب التور والنوافل، ٢٤٦/٤

(٤) "رد المحتذر"، كتاب الصلاة، باب صفة الصلاة، ٢٢٨/٣ بحسب قول "المر"
ومتابعة الإمام.

(٥) "مسحة الخلق"، كتاب الصلاة، باب سجود السهو، ٨٠/٢ (هامش "البحر")

[٩٩٨] قوله ^(١) "ومرعية عنه"

بأن يقع بدء فعل سامع بعد انتهاء فعل الإمام ١٢

[٩٩٩] قوله الشامل بهذه الأنواع الثلاثة ^(٢)

أقول قد في "الهداية" آخر باب إدراك العريضة ^(٣) (إن الشرط هو المشاركة في جزء واحد كما في الظروف لأوب) أي إن شرط الإجزاء هو مشاركة المعتدي بالإمام في جزء من الركعة فهو ركع قبل الإمام فأدركه الإمام فيه جاز يتحقق المشاركة في جزء الأخير كما لو ركع معه ورفع فيه

١، في "ذ المختار" والحاصل أن صناعة في دأب ثلاثة أنواع مقارئة لفعل الإمام مثل أن يقارن بحرامه لإخراجه إمامه وركوعه ركوعه وسلامه سلامه ويدعى فيه ما لو ركع قبل إمامه ودام حتى أدركه إمامه فيه ومعاقبة لابتداء فعل إمامه مع المشاركة في باقيه ومرعية عنه، فمطلق متابعة الشامل بهذه الأنواع الثلاثة يكون فرضاً في الفرض، وواجب في الواجب، وسنة في السنة عند عدم معارضة أو عدم بroom مخالفة ومتابعة المتقابلة فلا يعقوب ولا يرخ سنة عنه لا عنهما، وهذا معنى ما في "المقدمة الكيدانية" حيث ذكر صناعة من واجبات الصلاة، ثم ذكرها في المس، ومراده بالثانية المقارنة كما ذكره القهستاني في شرحها إذ عيب ذلك ظهر لئلا من كان. إن متابعة فرض أو شرط كما هي "الكافي" به غيره أراد به مطلقاً بالمعنى الذي ذكره، ومن قال أنها واجبة كما في شرح "مسبة" به غيره أراد به التمسك بعدم التأخير، ومن قال بأنها سنة أراد به اعتبارها

(٢) "ذ المختار"، باب صفة الصلاة ٣٢٩، بعد قول "المر" ومتابعة لإمام

(٣) انصرح السابق

(٤) "الهداية"، كتاب الصلاة، باب إدراك العريضة، ٧٢

وجود الشركة في الصرف الأول، وهذا يظهره بقيد الفراض السابقة الغير
استرخية؛ فإن في الرخي لا يعمى لأشراك في شيء من الأجزاء، كما هو
ركع فيه ورفع قبل ركوعه، وظهر ما كتب على هامش "الفتح" ص ٢١٣^(١)
وص ٢٧٠^(٢) ١٢

[١٠١٠] قوله: يكون فرضاً في الفرض^(٣)

أقول يستثنى من الخروج بصلته على الفور بالفرض، فقد نصوا أن
المأموم أو سلم قبل الإمام وتأخر الإمام حتى طمعت الشمس فسدت صلاته
وحده كما في "الفتح"^(٤) آخر باب إدراك الفريضة، ويأتي في الكتاب^(٥)

١. قال الإمام أحمد رحمه الله تعالى في هامش "الفتح" على قوله: رقبه أو
بعده^(٦) ["الفتح" كتاب الصلاة، باب الفريضة، ٤٢١: ٤٢١].

أي ولو بالرخي بأن لا يركع ويسجد، لا بعد ما يرفع الإمام. ٢.

(هامش "الفتح"، ص ٤١)

٢. قال الإمام أحمد رحمه الله تعالى في هامش "الفتح" على قوله: (وكثر
في ركوعه خلافاً لابي يوسف). ["الفتح"، باب صلاة العيدين، ٤٢١: ٤٢١].

احترازاً لوالهين، وهما التكبير والمناجعة الغير بتمتعية ١٢

(هامش "الفتح" ص ٤٢)

(٣) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب حصة الصلاة، ٢٢٩: ٢٢٩، تحت قول الدر
مناجعة الإمام.

(٤) "الفتح"، كتاب الصلاة، باب إدراك الفريضة، ٤٢١: ٤٢١

٥. انظر "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب الإمامة، ٦٣: ٦٣، تحت قول "الدر" أو
فاعد شرحه وباب الاستسلاف ٤ ٢٥ ٢٦، تحت قول "الدر" وبه يحد بطلب

[١٠٠١] قوله (١) سنة عبده لا عبداً (٢) مذهباً أن المذاهب بصرية بمواضع وجبة حتى لو رفع الإمام رأسه من الركوع أو السجود قبل تسبيح بمقتضى ثلاث فالصحيح أنه إذا لم يركع الإمام أربع "مروءة" ٢ ٩٨ (٣) خاصته أن السابعة واجبة في الأركان الفعلية "مروءة" ٢ ٩٩ (٤) وشرحه ما ذكره عن هامش ص ٥١٧ (٥) من هذا الكتاب ١٢

[قال الإمام أحمد وصاحبنا رحمه الله في المتأوى الرضوية]

أقول وفي التفسير يدي ذكر سوى المحقق العاقل والذي أبداه هذا العبد المظلم بجاهل نوع نفس ومآل الأقسام واحد، فهو رحمه الله تعالى جعلها ثلاثاً معابة ومعافاة ومرغوبة وأدخل المنقذته التي أتى بها المشاركة في معاريفه، والعبد الضعيف قسم هكذا متصلة ومفصلة

ر (١) في "ذو المحرر" والسابعة سطره بلا مذهب ولا تاريخ سنة عبده لا عبداً، وهذا معنى ما في "المقدمة الكيدانية" حيث ذكر السابعة من واجبات الصلاة، ثم ذكرها في السنن، ومراده بالثانية المقارنة كما ذكره الفهستاني في شرحها إذ عرفت ذلك ظهر لك أن من قال إن السابعة فرض أو شرط كما في الكافي وغيره أراد به مطلب بالعمى الذي ذكرناه، ومن قال إنها واجبة كما في "شرح سية" وغيره أراد به مفيدة بعدم التأخير، ومن قال إنها سنة أراد به سفارية ٢ "ذو المحرر" كتاب الصلاة باب صفة الصلاة، ٣ ٢٢٩، بحث قول "المحرر" ومتابعه الإمام.

(٣) "معرفة"، كتاب الصلاة، باب ما عني المأموم من حادثة، ٣ ٢١٤

(٤) المرجع السابق

(٥) انظر مضمونة [١٠٥٤] قوله بالتفصيل بالأركان هنا فيه نظر

ومتعمدة، وأدخل نمر خبة والمعاقبة في منعصلة وجعل المنعزمة قسماً بخيالها، وحدث لأبي رأيت منعزمة يابن سمارة؛ لأنها معاقبة من الطرفين فكما إن تأخر بمعدني يخرجني عن الفرائض حتى جعل المعاقبة قسماً سمارة، فكذلك نعمة، وأيضاً رأيت أحكام سابعة المجزئة ثلاثة سنة وكراهة لأصروره وكراهة سديده مضطراً فأحييت أن نمر الأقسام بحسب الأحكام بخلاف ما صنع هو رحمه الله تعالى؛ فإن نمره على ما أفاد يشتمل أكمل مطلوب وأنشع مهروب، أعني المنعصلة والمنعزمة كما سمع، وعني كل فالحاصل واحد، والحمد لله^(١)

[١، ٢] قوله من قال إن متابعة فرض^(٢)

قال في "عمدة القاري" ص ٥٦٧^(٣) (في الفرضي^(٤)) من خالف الإمام

فقد خالف سنة بأمرهم وأجرائه صلاته عند جميع العلماء) ١٢

[١، ٣] قوله. أراد به مطلقاً ينسحق الذي ذكرناه^(٥)

(١) "المعوى الرضوي"، كتاب الصلاة، باب مفسدات الصلاة، ٧ ٢٧٠ ٢٧٧

(٢) رد المحتار، كتاب الصلاة، باب صحة الصلاة، ٣ ٢٢٩، بحث هو "البر" ومتابعة الإمام.

(٣) "عمدة القاري"، كتاب الأداة، باب ثم من رفع رأسه قبل الإمام، ٤ ٣ ٣

(٤) هو محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري "الأنصاري"، أبو عبيد الله القرطبي المالكي (ت ٥٦١هـ). من كتبه "الجامع لأحكام القرآن"، "الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى" (أمنية عارفين)، ٢/١٢٩.

(٥) "رد المحتار"، باب صحة الصلاة، ٣ ٢٢٩، بحث قبل "البر" وصحة لإمام

أقول لكن بقي الإشكال في ما مر^(١) عن "الفتح" و"المحرر"، فإن السابعة في الواجب لا يصرص أصلاً بشيء من معانيها الثلاثة على هذا التحقيق، فيحترز، وكذا يرد عليه ما في عيد "الفتح" ص ٢٧٠^(٢) إن رفع الإمام رأسه فقط عنه ما بقي من التكبير؛ لأنه إن أتى به في الركوع لزم ترك السابعة معروضة للوجوب. (لخ) وحق أن ما هو قصيده هذا، أعني اقتصر سابعة بلا تأخير مما يردده فروع كلمة مصرح بها في كتب المذهب^(٣) حتى في "الفتح"^(٤) نفسه، وأما لا سيول إلى القول بالاعتراض إلا على معنى الذي قرّر السيد المحشي^(٥) بحمد الله تعالى، ونظر ما يمكنه على هامش "الفتح" ص ٢٧٠^(٦).

- (١) انظر "رد المحتار"، كتاب الصلاة، ٢٢٨/٣، تحت مور "المز" ومتابعه الإمام
 (٢) "الفتح" كتاب الصلاة، باب صلاة العيدين ٤٦٢
 (٣) انظر "ظم"، كتاب الصلاة، فصل في بيان وجوب الصلاة، ص ٢٥٥،
 و"الجوهرة"، كتاب الصلاة، باب صلاة العيدين، ص ١٢٠
 و"النسب" كتاب الصلاة، باب صحة الصلاة، ٢٩٩/١
 (٤) "الفتح"، كتاب الصلاة، باب إدراك العريضة، ٤٢١/١
 (٥) انظر "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب صحة الصلاة، ٢٢٨/٣، ٢٢٩، تحت مور "الدر" ومتابعة الإمام.

- (٦) ما الإمام أحمد رضا في هامش "الفتح" على مور (المعروضة بواجب)
 "الفتح"، كتاب الصلاة، باب صلاة العيدين، ٤٦/٣.
 هذا بصريح صريح في أن امتناعه العم امتناعية فريضة حتى في الوجبات وعليه فلو مكث في الركوع حتى فاته القومة مع الإمام ينزوم فساد صلاته وهو بعيد وأن أقرب افتراض المتابعة بهذا، بمعنى غير سديد في القرائن فضلاً عن الوجبات

مطلب المراد بالمجتهد فيه

٤ ١ قوله (٦) في سجده، ورفع اليدين (٧) تأتى كيف يقوى (لا يسوع لاجتهاديه) مع وروده في كثير من الأحاديث الصحيحة وقال به كثير من الصحابة ومن بعدهم من أئمة الاجتهاد، ونحوه ينظر إلى ما عن سيدنا بن مسعود رضي الله تعالى عنه ((رفع سبوح الله صلى الله تعالى عليه وسلم فرعده، وتركه رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فركب)) (٨) أي وكبر مسوحاً ومسوح لا يتبع فيه، وكبر القطع بالنسخ م يشب بعد، فندبر ثم رأيت المحشني نقل عن "أبدائع" ص ٨٧ (٩) عليه بأنه (مسوح) ٢

ولا يرد بحاله فعل اللاحق عن غيره فإنه لما يأتي بأفعاله ترجحاً عن إتيان الإمام، وأيضاً قد نصوا أن زيادة ما دون الركعة غير مقسود ومن ضروراته في بعض الصلوات على بعض الأفعال، وإن شيعب بحدوث فروغ حجة سهد بطلان الأعراس والصواب في هذا الباب مع المحقق المحيي صاحب "المعينة" وقد ينخص محضه في "رد المحتار" انظر "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب صفة الصلاة، ٢٢٧/٣، بحث قول (١٠) وماهية الإمام (١١) والله تعالى أعلم. ٢ (١٢) (الفتح، ص ٤٣)، في "رد المحتار" ومثل لما لا يسوغ الاجتهاد فيه في "شرح الكفاية" عن الحلبي أيضاً بعبارة كالقوت في الفجر والتكبير الخامس في السجدة، ورفع اليدين في تكبير الركوع وتكبير السجدة

٢٦ رد المحتار "كتاب الصلاة" باب صفة الصلاة مطلب المراد بالمجتهد فيه

٣ ٢٣٠، بحث قول "المر" يعني في المجتهد فيه

(٣) انظر "الكفاية"، كتاب الصلاة، باب صفة الصلاة، ٢٧١ (١) (هامش المع)

(٤) انظر "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب العيدين ٥ ١٢٣، بحث قول المر

وبوراء نابعه، [نسخ

[١٠٥] قوله ^(١) "متابعة الحنفي شافعي بالرفع" أي في الجهر أم في الركوع فلا؟ فإنَّ الرفع يخرج عن أفعال الصلاة عندنا، وقد علمت أنه لا متابعة فيما لا يعتنى به بالصلاة على أن الرفع إن كان مسبوقاً بمتابعه أي، وإن كان مكروهاً فمكروهة، والأمر إذ دبر بين السنة والكراهة ترك، فافهم

[١٠٦] قل أي "الدر" وإنما تفسد بمخالفة ^(٢)

دفع دخول، وهو أنه إذا تم يتبعه في القنوت لزمّت لمخالفة وهي مفسدة، فأجاب ^(٣) بأنه (إلما) (بخ) ١٢

[١٠٧] قوله ^(٤) "إلما هو بترك الفروض" ^(٥)

١. هي "رد المحتار" مع اليقين في كبريات الجهر، فإنَّه كثر من عماله كائنة "بخ" فكونه ممّا لا يسوغ الاجتهاد فيه محض نظر، وهذا، فإن النحر الرمي هي "حاشية البحر" في باب الجهر، لأنه يستند من عب. أي ممّا قاله أئمة بخ أن لأوسى متابعة الحنفي لشافعي بالرفع إذ اقتضى به، ولم أره

(٢) "رد المحتار"، باب صفة الصلاة، ٣، ٢٣، بحث هو "الفر" يعني في السجدة فيه

(٣) "الدر" كتاب الصلاة، باب صفة الصلاة ٢٣١/٣

٤. نظر "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب صفة الصلاة، ٣، ٢٣٢، بحث قول "الدر" هي "المخائن"

٥. هي "الدر" وإنما تصد بمخالفته في الفروض

٦. هي "رد المحتار" (قوله وإنما تفسد) أي. الصلاة بمخالفته في الفروض، بمراد بالمخالفة عدم متابعة أصلاً بأنواعها الثلاثة المارة، والفساد هي تخفيفه إنما هو ترك الفروض لا ترك المساعدة

٦. "رد المحتار"، باب صفة الصلاة، ٣، ٢٣١، بحث قول "الدر" وإنما تفسد

أقول ليس كذلك، بل الفساد بترك المنابعه نفسها، ألا ترى أنه أتى
بالركوع مثلاً قبل الإمام و رفع يديه ولم يُعَد معه؛ وبعد فسدت صلاته كما
لا يخفى، فهل هذا إلا لتوكيد المنابعه؟ فإن أصل الفرض قد أتى به ١٢

مطلب في قولهم الإساءة دون الكراهة

[١٠٠٨] قوله (١) في "النحوي" (٢) وفي "كشف البردوي" (٣) ١٢

[٩] قوله هي دون المكروه تحريمٌ وفوق المكروه تنزيهٌ (٤)

(١) في "النز" ترك السنة لا يوجب فساداً ولا منهج بل يسايد نو عماداً غير مسخفة،
وقالوا لإساءة أدون من الكراهة، ثم هي عني ما ذكره ثلاثة وعشرون،
وهي "رد المحتار" (هونه وقالوا: نسخ) نصٌ على صحت في "النحوي" وهي "التعريف
لأكتفي" من كتب الأصول، بكر صريح من صحيح في "شرح المسام" بأن الإساءة
أفحش من الكراهة، وهو المناسب من نحو "التعريف" وناركه يستوجب إساءة،
أي التعصيب والنوم وفي "التلويح" ترك السنة المؤكدة غريب من الحرام، وقد
يوفق بأن مرادهم بالكراهة المنعزمية، والمراد بها هي "شرح مبسوط" القريبية،
وهي دون المكروه تحريمٌ وفوق المكروه تنزيهٌ

(٢) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب صفة الصلاة، مطلبٌ في قولهم الإساءة دون
الكراهة، ٢٣٥/٣، بحث هو "النز" وقالوا: نسخ.

(٣) هي "رد المحتار" من نسخة دار الشفاء والثراث، ٦٢٢ "كشف البردوي" =
"كشف لأمر" يكن سم بين ما هكذا.

(٤) "رد المحتار"، كتاب الصلاة من الصلاة، ٢٣٦٢، بحث قول "النز"
وقالوا: نسخ.

قال لإمام أحمد رضا . رحمه الله في "العنبر الرضوية" |

أقول ولا بدّ منه فإن كل مرتبة يطلب في جانب العمل فإن يزداد
مرتبة في جانب الترك، فالنحرية في مقابلة العرص في الرتبة، وكرهة النحرية
في رتبة الواجب، والنسبة في رتبة المندوب كما في "رد المحتار"^(١) من
بحث أوقات الصلاة، وقد بعيت السنة وهي فوق مندوب ودون الواجب
فوجب أن يقدر ما هو فوق كرهة النسبة دون التحريم وهو إساءة، وقد
نصّ عليها في غير ما مرّع وإن أعصم كثير من ذكر الأقسام، فيحفظ،
قال في "الدر"^(٢) (ترك السنة لا يوجب فساداً ولا سهواً، بل إساءة أو عتياً
عن مسح^(٣)، وفي "د المحتار"^(٤) عن "التحرير" (نا كه [أي
السنة] يسوجه إساءة، أي التصليل والنوم)^(٥)

[١٠، ١١، قونه^(٦) وأبو يوسف بالتأديب^(٧)

لا يضر^(٨) رفع أيدي عن الكبر؛ لأنّه سنة مؤكدة، ولو عاد تركه يأتى،
لا نفس الترك بل لأنّه استخفاف وعدم مبالاة بسنة وأظنّ عليها أنسي صنى
الله تعالى عليه وسلم منه عتياً، أمّا لو تركه بعض الأحيان من غير عتياً ولا

١، نظر "د المحتار"، كتاب الصلاة، ٥٢٦ ٢، بحث فون "الدر" وكره . مرج.

٢، نظر "المر"، كتاب الصلاة، سن الصلاة، ٢٣٥ ٣

٣، نظر "د المحتار"، كتاب الصلاة، ٢٣٦ ٣، بحث فون "الدر" وقالو . مرج

(٤) "العنبر الرضوية"، ٦ ٦ ٢٣

٥، في "د المحتار" عن "شرح الكيدانية" عن "الكشف" وفان محمد في المصنوع

عنى ترك السنة بالعمى، وأبو يوسف بالتأديب

(٦) "رد المحتار" باب صفة الصلاة، ٢٣٦ ٣، بحث فونه "المر" وقالو . مرج

يأثم، وهذا مقرر في جميع النسخ المؤكدة. ١٢ "عبه" (١)

[١٠١١] قوله (٢) أثبت لفظ العدد (٣)

أقول يحكى أفاد العلامة السيد الحموي في شرح خطبة "الأشبه" (٤) أن

التخيير بين تأييد العدد ونذكره عدد حذف المعدود مخصوص بما إذا كان

المعدود لآيام، فراجع. ١٢

[١٢] . قوله (٥) فهو صفة مؤكدة (٦)

١ "العبه"، باب صفة الصلاة، ص ٣٠٠

(٢) هي "ذ النحر" (قوله ثلاثة وعشرون) أثبت لفظ العدد لحذف المعدود، "ح"

(٣) رد المحتار كتاب الصلاة باب صفة الصلاة، ٢٣٧/٣، تحف هو "البر"

ثلاثة وعشرون

(٤) "عمر عيون البصائر"، مقفلة بمائتين، ٥١٠

٥ في نفس والشرح توسع اليدين لمخبريه، في "الخلاصة" إن عتاد ركه

أثم. متعجب وهي "رد المحتار"، (قوله في "الخلاصة" ربح) حكى في

"الخلاصة" ألا خلافاً، قيل يأثم، وفي لا، ثم قال والمختار إن عتاده أثم.

لا إن كان أجنبياً، وجزم به في "الفيض" وكذا في "العبه"، قال سارحها يأثم

لا لنفس التراب، بل لأنه مستحقاق وعدم ميلاد جسمه وأطلب عليه النبي صلى الله

عليه وسلم مدة عمره، وهذا مقرر في جميع النسخ المؤكدة، والتعبير

بذكر مأجور من "الفح"، ورده في "البحر" بقوله بعد ما قدمناه عنه

فانحاصل أن الفائل بالإثم في رد الرفع عنه على أنه من من الهدى فهو سنة

مؤكدة، والفائل بعدمه به على أنه من من الروايات يعبر به بالمسحوب ربح.

(٦) "ذ المحتار" باب صفة الصلاة، ٢٣٧/٣، تحف هو "البر" في "الخلاصة" ربح

نعم لمحمشي الحزم به ص ١٠٧ (١) ١٢

[١٠١٣] قوله (قوله وإلصاق كعبه) أي حيث لا عذر (٢)

كس من معرط ١٢

[١٠١٤] قوله (٣) عن تقدير مصاف (٤)

لأولى أن يقال بدلاً من قوله عظمه عن السجود ١٢

[١٠١٥] قوله (٥) إذا كان إلى جنبوس أقرب جوار (٦)

(١) انظر "د المنحصر" كتاب الطهارة، سن الوضوء، ١/٣٤٣، تحت قول "النم" وحسنه [بخ]

(٢) "د المنحصر"، كتاب الصلاة، باب صفة الصلاة، ٣/٢٤٣، تحت قول "النم" وإلصاق كعبه

(٣) في بحث والشرح (و تكبير السجود وكذا) نفس (الرفع منه) بحيث يستوي جالس وفي "د المنحصر" (قوله وكذا) نفس (الرفع منه) راد لفظة "نفس" بدلاً من قوله أنه عن تقدير مصاف، أي تكبير الرفع

(٤) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب صفة الصلاة، ٣/٢٤٤، تحت قول "النم" وكذا نفس الرفع منه

(٥) في "رد المحتار" هو سجد عن شيء ثم نزع من جنبه وجبهته وسجد ثانياً عن الأرض جازاً، وبه م يرفع، لكنه خلاف ما صححه في "الهدية" وهو ولا يصح أنه إذا كان إلى السجود أقرب لا يجوز؛ لأنه يعدّ سجداً، وإذا كان إلى جنبوس أقرب جازاً؛ لأنه يعدّ جالساً

(٦) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب صفة الصلاة، ٣/٢٤٤، تحت قول "النم" وكذا نفس الرفع منه

نظر م كتباً على هامش ص ٤٨٣^(١) ١٢

[١٠١٦] قوله^(٢) ومشى عليه الشربلاني^(٣)، وصححه^(٤) ١٢

[١٠١٧] قوله مشى على القواعد المذهبية^(٥)

أقول ورثنا لا يافيه ما ذكر كثير من مشايخنا، فربما يظنون السنة

على الوجه كاللوم وصلاة العبدى وغيرهما ١٢

(١) انظر المغولة [٨٧٨] قوله والجنوس بين السعدى

(٢) في المس والشرح (و كذا نفس (الرفع منه) بحيث يستوي جانباً (و) كذا

(تكبير) والنسيح فيه ثلاثاً ووضع يديه وركبته في السجود فلا يركب عليها

مكانهما عندنا، "مجمع" إلا إذا سجد على كفه كما مر

في "رد المحتار" (قوله) ووضع يديه وركبته هو ما صرح به كثير من المشايخ

وحار العقبة أبو اسبث الانصارى، ومشى عليه الشربلاني، والفتوى على عهده

كما في "التحجير" و"الخلاصة"، واختار في "الفتح" الوجوب؛ لأنه معنوى

انحسب مع مواقفه، قال في "البحر" وهو إن شاء الله تعالى أعذر الأقوال

مواقفه لأصوله، وفي "النعمة" وهو حسن مشى على القواعد المذهبية،

ثم ذكر ما يؤيده

(٣) "رد المحتار" كتاب الصلاة، باب صفة الصلاة ٣ ٢٤٤، تحت قول "الم"

وضع يديه وركبته

(٤) "مراقي الفلاح" كتاب الصلاة، باب شروط الصلاة، وأركانها، ص ٤٨٣

(٥) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب صفة الصلاة، ٣ ٢٤٥، تحت قول "الم"

وضع يديه وركبته

[١٠١٨] قال أي "الدر" ^(١) ومخالفة الإجماع ^(٢) وهو - والله! - فيما
نعلم أكبر من كل من نسب إلى ذلك حاشية عنه، رحمة الله به في الدين
ولاخرة، آمين! ١٢

[١٠١٩] قوله ^(٣) قلت وقد جرت به أيضاً ^(٤)

قلت وجرت به المغير هو جدته كذلك ١٢

(١) في المس والسراج (والصلاة على النبي) هي المعدة الأخيرة وهو من الشافعي قوله
النهم صل على محمد، ونسبوه إلى الشنود ومخالفة الإجماع

(٢) "الدر"، كتاب الصلاة، باب صفة الصلاة، ٣ ٢٤٨

(٣) في "رد المحتار" قال الزاهد الطريق في دفع التائب أن يحظر بياله أن الأئمة
صليهم الصلاة والسلام ما شاءوا ففعل، قال القنوري، جرت به مراراً هو جدته
كذلك، اهـ قلت وقد جرت به أيضاً هو جدته كذلك

(٤) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب صفة الصلاة، باب الصلاة، ٣ ٢٥٣ بح
عوب "الدر" لأن التعطية رخ.

فَصْلُ الْإِدْوَى الشَّرْعِيَّةِ

[٢٠] قوله وفي "المبني" ^٢ وكذا في "الغنية" ^٣ كما في "طم" ^٤

[١٠٢١] قوله لأنه إشباع، وهو لغة قوم ^٥

وسجده الربيعي بأنه لا يجوز إلا في الشعر اهـ "طم" ^٦ وفيه ^٧ وهو
معله المؤدّن لا تجب إعادة لأدب؛ لأنّ أمر لأدب أوسع كد هي "انصرح"
أقول كس نصّ في "الحنانية" ص ١٧٠ (ب) قرأ ﴿إِنَّا نَحْنُ﴾

(في رد المحتار " وفي "المبني" لا يفسد لأنه إشباع، وهو لغة قوم، وفيه يفسد،
لأن "أكبر" اسم ويند ليس اهـ فإن ثب أنه لغة فالوجه الصيغة؛ وإن في آخره فسد
في يفسد الصلاة؛ فيدسه أن لا يصحّ الشروع به أبداً، كذا في "الحقبة" مبنيّاً،
وبما أبحاث هذه المسألة في "البحر" و"النهج" عند قوله وكبّر بلا مد و كح أقول
ويبني الفساد بهذا اللفظ؛ لأنه يصير جمع لاه كما صرح به بعض الشافعية، تأمل
٣، " رد المحتار " كتاب الصلاة باب صفة الصلاة ٣ ٢٦٠ بحسب قول "الدر" إذ
مدّ وحذو الهمز من معمله رج.

(٣) "الغنية"، كتاب الصلاة، باب التيه والمسخور في الصلاة، ص ٥٣

(٤) صم"، كتاب الصلاة، فصل في كيفية ترتيب أفعال الصلاة، ص ٢٧٩

(٥) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب صفة الصلاة، ٢ ٢٦٠، بحسب قول "الدر" إذ

مدّ وحذو الهمز من معمله. [خ]

(٦) صم"، كتاب الصلاة، فصل في كيفية ترتيب أفعال الصلاة، ص ٢٧٩

(٧) المرجع السابق

(٨) "الحنانية"، كتاب الصلاة، فصل في قراءته القرآن خطأ، ربح، ١ ٢٩١

[العنجه ٤] واشبع صم "اسأل" حتى يصير "واو" ثم تفسد صلاته (هـ) وح

ولا وجه هو الصحة، وهو الذي يميل إليه القسب كما لا يخفى ٢

[٢٢ ١] قوله بعد قيل يُفسد الصلاة^(١)

أقول لا يصح الفرق بين مد "ارء" من "أكبر" و "الهاء" من "اجلته"، وقد قال في "البحر"^(٢) عن "المبسوط" (لو مد هاء "الله" فهو خطأ بعد، وكذا لو مد راء) اهـ

"أقول ويؤيده ما يأتي^(٣) في مقدمات عن "البرارية" شرح "أن" الفرق بالاحتكاك تفسد إن غير بمعنى ولا لا، إلا في حروف مد (إن فحش ولا لا)

[٢٢ ١] قوله تأمل^(٤) فإنه خلاف المنعور عند كمد عمت

أقول وكأن ما مر^(٥) إذ مد صعه "الهاء" بحيث حدثت "واو" غير خالصة كانوا في "روضة" و"روست" وغيرهما وهي مختصة بالعجم، وهذا

(١) "د المختار" كتاب الصلاة باب صفة الصلاة ٣ ٢٦ بحسب قول "الترمذي" إذ مد حتى الهمزتين مفسد، رخ.

(٢) "البحر"، كتاب الصلاة، باب صفة الصلاة، ١ ٤٩٠

(٣) "الترمذي"، كتاب الصلاة، باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها، ٤ ٣ ١ ٤٠

(٤) "د المختار"، كتاب الصلاة، باب صفة الصلاة، ٣ ٢٦٠ بحسب قول "الترمذي" إذ مد حتى الهمزتين مفسد، رخ.

(٥) انظر "د المختار"، كتاب الصلاة، باب صفة الصلاة، ٣ ٢٦ بحسب قول

"الترمذي" إذ مد حتى الهمزتين مفسد، رخ.

فيما إذا أتم الإشباع بحيث حدثت "و" كاملة فإنه ح يصير جمع انلاهي،
 انو و بجمع و نون محذوفه، فتأمل^(١)، والله تعالى أعلم ١٢
 [٢٤] قوله^(٢) اختاره هي "الخانية"^(٣)
 وشيخ الإسلام كما في "البحر"^(٤) ١٢

(١) فإن عاقبة أن يكون مرادف بين الإشتاء وهو غير مقصد بمعنى كما قدمنا عن
 "الخانية" انظر الموقلة [٢٤] قوله لأنه إشباع، وهو لغة قوم وليس جمع اللامي
 وهو معتر، وبالأختلاف لم يثبت التغير كما نذر عليه فروع جملة لا يكاد
 نحصى، وسيصرح به المحقق ص ٦٦٢ بقر "المختار"، كتاب الصلاة، باب ما
 يفعله للصلاة بما ذكره فيها، ٣٤ ٤ فإذن الوجه ما هو مسطور عندنا، والله
 تعالى أعلم. ١٢ منه

(٢) في نفس والشرح (ووقع يمينه) قبل التكبير وقبل معه (مما) به يمينه سحبي أدنيه.
 وهي "د المختار" (قوله قبل التكبير وقبل معه) الأول سببه في "المجمع" إلى أي
 جماعة ومحمد، وفي "عقيد البيان" التي عامة عندنا، وفي "المبسوط" إلى أكثر
 مشايخنا، وصححه في "الهدية"، والثاني حذره في "الخانية" و"الخلاصة"
 و"النخبة" و"البدائع" و"المعجم" بأن يقرأ بالرفع عند يمينه التكبير، ويعتمد به عند
 تخلفه، وعرفه البقالي إلى أصحاب جميعه. ووجهه في "الحبشة" وثمة فرق ثالث
 وهو أنه بعد التكبير، والكل مروي عنه عليه الصلاة والسلام، وما في "الهدية"
 أولى كما في "البحر" و"النهر"، وقد اعتمدته الشارح فافهم

(٣) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب صفة الصلاة، ٢٦٥ ٣، بحث قول "الدر"
 قبل التكبير، وقبل معه

(٤) "البحر"، كتاب الصلاة، باب صفة الصلاة، ٣٢٢ ١

[٢٥] قوله وما في "الهدية" أوى كما في "البحر" ^(١) بسطه ^(٢)

[٢٦] قوله ^(٣) وهذا حكاه في "القيّة" ^(٤)

هكذا، نقله ط ^(٥) عن أبي السعود ٢

[١٠٢٧] قوله ^(٦) كالرحيم بعباده ^(٧)

والعذر عنى كل شيء وعالم الخيب والشهادة ٢ "حبة" ^(٨)

(١) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب صفة الصلاة ٣ ٢٦٦، تحت قول "البحر" قبل التكبير، وقيل معه

(٢) "البحر"، كتاب الصلاة، باب صفة الصلاة، ٥٣٢/١

(٣) في النسخ والشرح رواه رواته وهو أنه كما في "البحر" يكن في "النهر" عر "الشرح" أنه عر كالرحيل، وفي غيره كالحرة، (رفع) بحيث يكو وروس أصبعي (حذاء مكبها) وميل كالرجل وفي "رد المحتار" (قوله أنها) أي الأمم، "ها" أي في الموضع، وهذا حكاه في "القيّة" ر "قول"، فالمعنى ما في "البحر" بعد "الحبة"

(٤) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب صفة الصلاة، ٣ ٢٦٧، تحت قول "البحر" أنه

(٥) "ط" كتاب الصلاة، باب صفة الصلاة، فصل وإذا أراد الشروع فيها كبر ٢ ٥

(٦) في النسخ والشرح (ووضح شروعه) أيضاً مع كراهة التحريم رخصيخ وتبين) وخميد (و مائر كم التعظيم) الخاضع لله تعالى وهو مشرك كرحيم وكريم في الأصح

في "رد المحتار" (قوله في الأصح) خلافه في "الحبة" و "الحبة" من خصصه بالخاص، والخلاف حفيد بما إذا سم يهره بما يزين الاشتراك، أم إذا هره به كالرحيم بعباده صبح أعاف كما إذا هره به يفسد الصلاة لا يصح اتفاق كالعالم بالموجود وسعدوم أو بأحوال الخلق كما في "الحبة"

(٧) "رد المحتار"، باب صفة الصلاة، ٣ ٢٦٨، تحت قول "البحر" في الأصح

(٨) "الحبة"، فرائض الصلاة، الأول، بكبره الاقتح، ٢ ٩٠

[٢٨ ١] قوله "كما في" المحبة^(١)، ومع بعد فيها وجه الفساد، فيحذف

مطلب الفارسية خمس لغات

[٢٩ ١٠] قوله^(٢) يرد عليه في دعواه^(٣)

أقول هو إنما ستظهر أن عبارة "التأثير حايه"^(٤) في ذلك مصدر هو
كبير وإن خمس كبير الشريق، فافهم وعنى سرر فأنه يكون الأعدا عليه
في جمعه المحصل مبادر لا آت لا سيف له فيه ولا سند يقويه، فأنى
الساوي؟ ١٢

[٣٠ ١٠] قوله^(٥) بل خفي أيضاً^(٦)

فيحذف من لا يسمى، ولا شيء عليه يخفى ١٢

(١) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب صفة الصلاة، ٣-٢٩٠، تحت قول "المدح" في
الأصح.

(٢) في "د المحتار" أن ما ورد على العيني في دعوى رجوعه إلى قولهم يرد
عليه في دعواه.

(٣) "د المحتار"، كتاب الصلاة، باب صفة الصلاة، معرب ألف سته خمس حاب،
٣-٢٩٤، تحت قول "المدح" جوعهما إليه، راجع.

(٤) "التأثير حايه" كتاب الصلاة، الفصل الثاني، ١-٤٤.

(٥) في "رد المحتار" وعدم أن الشرح نفسه خفي عليه ذلك فيج العيني في شرحه
على "المعنى" وفي "الخرق" بل خفي أيضاً على "البرهان العنبري" في مقفه
"مواهب الرحمن".

(٦) "د المحتار"، كتاب الصلاة، باب صفة الصلاة، ٣-٢٧٤، تحت قول "المدح"
حتى "المشربلالي".

مطلب في حكم القراءة بالفارسية أو التوراة أو الإنجيل

[٣١] قوله "إد اقصر عني ذلك" ورأى لآله قرأ وذكر مما

يكره ١٢

[٣٢] قال أي "الدر" "الكف عني الكف"

بعض الكف انيحي عني ظهر الكف يسرى ١٢

[٣٣] قال أي "الدر" تحت ثديها

أقول فيه أن تحت ثديها البطن و... تؤمر بالتوضيع عني البطن بل عني

الصدر ١٢

١) هي "الدر" قرأ بالفارسية أو التوراة أو الإنجيل إد فصلاً بعد وإن ذكر لا وهي "د المختار" (قوله إد فصلاً) تحت هذا التفصيل في "الفتح" بوضع بين الفويس، وهذا ما قاله في "الهداية" من أنه لا خلاف في عدم الفساد بما قرأ معه بالعربية ما يجوز به الصلاة وما قاله النجم النسيبي وعاضبي حال من أنها تفسد عندهم، فقال في "الفتح" والوجه إد كان المنع من مكان القصص والأمر والنهي أن تفسد بمجرد قرئته، لأنه حينئذ مكلم بكلام غير قرأ، بخلاف ما إد كان ذكر

أو نزعها فإنها تفسد إد اقصر عني ذلك بسبب إخلاء الصلاة عن القرئته اهـ

٢) "د المختار"، كتاب الصلاة، باب صلاة الصلاة، مطلب في حكم القرئته

بالفارسية أو التوراة أو الإنجيل، ٣ ٢٧٥، تحت قول "الدر" إد فصلاً

(٣) هي "الدر" وتضع حرارة والنخس الكف عني الكف تحت ثديها

(٤) "الدر"، كتاب الصلاة، باب صلاة الصلاة، ٣ ٢٨٣

(٥) المرجع السابق

[١٠٣٤] قوله (١) وكان الأولى أن يعبر عن صدرها (٢)

أقرب الصدر من البحر إلى الثديين بإدخالهما، فيصدق الوصع على الصدر بالوصع على ما فوق الثديين وليس بعراة، وإنما عراة الوصع على منتهى الصدر إلى جانب البطن، وهو موضع الثديين واحتمال وصع البدن على ثدي واحد ينفع بثنية الثدي، واحتمال وصع يد على ثدي وأخرى على أخرى بما مر (٣) من لأمر بوصع الكف على الكف، فلهذا لا أن يصع يديها بين ثدييها بحيث يكون شيء من الكففين وبعض الساعدين على الثديين وهو المقصود، وكان الحكمه في ذلك حواله تعالى أسلم أن لا يرى لثدييها حجم في الصلاة ٢

[٣٥] قوله (٤) الأصل على قولهما (٥) الشيخين ٢

(١) في "رد المحتار" (قوله تحت ثدييها) كذا في بعض نسخ "اللمعة"، وفي بعضها على ثدييها، قال في "الحية" وكان الأولى أن يعبر عن صدرها كما قاله الجرم العبر لا على ثدييها وإن كان الوصع على الصدر قد يسد ذلك بأن يصع بعض ساعد كل يد على الثدي، لكن هذا ليس هو المقصود بالإفادة

(٢) "رد المحتار"، باب صفة الصلاة ٣ ٢٨٣، تحت قول "البر" تحت ثدييها

(٣) انظر الموقلة [١٠٣٣] قوله الكف على الكف

(٤) في المس والشرح (ووصع بيده على يساره تحت مرفقه تحت ساعدها) يحصره ويهاه كما مرع من النكح، وهو سنة قيام به فرار فيه ذكر مسبو، فيصح حاله الثناء وهي الفتوت وبكبراب العازة) ملتقط

وفي رد المحتار (قوله فرار) نسخ اعلم أنه جعل في "البدائع الأصل على قولهما

(٥) "رد المحتار"، كتاب الصلاة باب صفة الصلاة، ٣ ٢٨٤، تحت قول "البر" به

فرار . نسخ

[١، ٣٦] قوله (١) قيام به قرار كما مر

أقرب مماثل أن يكون إن الظاهر وهو الأظهر، فإن الوضوح بمراعاة أدب
القيام بين يدي بعض الجبار جلّ جلاله فهو مطلوب نفس شئ بين يديه
لا دخل فيه لاستئان الذكر وعينه، والله تعالى أعلم ١٢

[١، ٣٧] قوله في جمع إلى ما قاله في "البحر"، هيئات

١ في رد المحتار "علم أنه جعل في "البدائع" الأصل على قولهم الذي هو ظاهر
سبب أن الوضوح منه قيام به قرار كما مر، وبعضهم جعل الأصل على قولهم
إنه من قيام به ذكر مسوب، وإليه ذهب الجوزي والسرخسي وغيرهما، وفي
"الهداية" أنه الصحيح ومشي عليه في "المجمع" وغيره وقد جمع في "البحر"
بين الأصلين، فجعلهم أصلاً واحداً، وبعده تلميح المصنف مع أن صاحب
"حجة" نقل عن شيخ الإسلام أنه ذكر في موضع أنه على قولهم أرسل في قومة
الركوع، وفي موضع آخر أنه يصح، ثم وفق بأن مشأ ذلك خلاف الأصل،
لأن في هذه القومة ذكر مسوب وهو التسميع أو التحميد كما مشي عليه في
"المنهاج" اهـ فهد كما يرى يقتضي معاريفهم، ويؤيده كلام "الشرح" الأبي
كما سبق، وبعد أيضاً ما في في "الهداية" ويرسل في القومة، عترضه في
"الفتح" بأنه إنما يقرأ إذا قيل بأن التسميع والتحميد، بل في لا تنقل
إليها خلاف ظاهر المصنف، انسخ نعم في هذا مسكين الذكر بالطريق، وبه
يذهب لأعراض عن "الهداية"، لكن إذا كان الذكر طويلاً ينضم منه قول للقيام به
قرار، فيجمع إلى ما قاله في "البحر"، هيئات

٢ "رد المحتار" كتاب الصلاة، باب صلاة الصلاة ٣ ٢٨٤، تحت قول "البر" به

قرار، انسخ

(٣) المرجع السابق، ص ٢٨٥

أقول لا رجوع؛ إذ لا تساوي بين قيام ذي قرار وقيام ذي ذكر طويل بل الأول أعمّ مطلقاً، على مادة لا فراق يكون عصية لأصل لأول الوضوح والثاني لإرسال، هو، فلت هل نعم نثبت المادة؟ قلب نعم برأى منك ما يأتي^(١) بعد أسطر من إخطائه بمكث بين مكبرات انعيد تكرره نقوم، فهو قيام ذو قرار غير ذي ذكر، وأخرى قيام معتدي خلع قانت الفجر؛ فإنه مأمور بالقيام على الصحيح كما في "الهداية"^(٢) و"الكافي"^(٣) و"الوفاء"^(٤) و"المنتهى"^(٥) و"الدرر"^(٦) وغيرها، ومهي عن القنوب بالاتفاق، وسيدكر الشرح ص ١٠٧، أنه يعف ساكناً مرسلاً يديه، ومثله في "نور لا يصبغ"^(٧) فقد مشي فيه على لأصل الثاني دون لأول، فأنصح الفرق ٢

[١٠٣٨] قال أي "الدرر" يصبغ^(٨)

- (١) انظر "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب صفة الصلاة، ٢٨٦، بحث نور
- "الدرر" ما لم يغل القيام يصبغ منتخب
- (٢) "الهداية"، كتاب الصلاة، باب صلاة النور، ٦٦/١
- (٣) "الكافي"، كتاب الصلاة، باب النور، ١
- (٤) "الوفاء"، كتاب الصلاة، باب النور والنوازل، ٢٠
- (٥) "المنتهى الأبهر"، كتاب الصلاة، باب صفة الصلاة، ١٤١/١
- (٦) عنه "الدرر" كتاب الصلاة، باب النور والنوازل الجزء الأول، ص ١٤
- (٧) انظر "الدرر"، كتاب الصلاة، باب النور والنوازل، ٤
- (٨) يمكن في نسخة در معرفة، ٥٣٨، وفي "الدرر" (١٠٣٨)
- (٩) نور لا يصبغ" كتاب الصلاة، باب النور، أحكامه ص ٩٨، مختلف
- (١٠) "الدرر"، كتاب الصلاة، باب صفة الصلاة، ٢٨٦، ٣

أقول بن لا يصح بناءً على تصحيح "الهداية"^(١) الأصل الثاني،
وسائر^(٢) لشرح م هذا^(٣) من أن مقتضى حذف قات الفجر يقف
سكناً مرسلاً يديه، فقد مشى، ثم عني لأصل تصحيح، وخالف هذا
فبينه، ولأنه لم أر من يه عليه ٢

[٣٥] قوله^(٤) ثانية موجبة لسهو^(٥) أي قبل السورة هي لأوسين،
أنه لو أعده بعد السورة أو كررها في الآخرين فلا سهو ١٢
[١٠٤] قال أي "الدر" (١) (سراً في) (لغ)^(٢)

(١) "الهداية"، كتاب الصلاة، باب صفة الصلاة، ١ ٤٩

(٢) انظر "الدر"، كتاب الصلاة، باب الوتر والواحد ٤ ٢٤

(٣) انظر المعولة السابقة

❖ كس في نسخة دار المعرفة، ٢ ٥٣٨، (سكناً)

٤، في "رد المحتار" في شرح منية بقوله والتعود إنما هو عند احتياج الصلاة،
فمن سبه حتى مرّ الفاتحة لا يتعد بعد ذلك، كذا في "الخلاصة"، ويعلم منه أنه لم
تذكر فيه إكمال يتعد وحيث جعي أن يسألني هو وهذا الفهم في غير محله؛ لأن
قول "الخلاصة" حتى مرّ الفاتحة معناه شروع في قرعها، إذ بالشروع فاب محل
التعود، والأمر رفض الفرض لنفسه، ولزم أيضاً ترك الواجب، فإن قرع الفاتحة لم
أكثر مرة ثانية موجبة لسهو

٥، "رد المحتار" كتاب الصلاة، باب صفة الصلاة، ٣ ٢٩٢، يجب قول "الدر"

ذكره نحس

(٦) في النص والشرح (و) كما بعد (سئى سر) في أول (كل كعة) وب جهري، ملخص

(٧) "الدر"، كتاب الصلاة، باب صفة الصلاة ٣ ٢٩٥

وجه الثاني كما في "البدائع" أنها من الفاتحة بخير انو حد كونه
بوجوب العمل فصارت منها عملاً فمن برمه قراءة الفاتحة برمه السبعة
جنباً، فإن في "النهر" وأقول في: يجاب السهو بركها مناهة بما من
أنه لا يجب تركه أصل الفاتحة، وأقول ما ذكره من الشافعي مدفوع بما في
"الدر" عن "المعني" يسجد برك آية منها اهـ "أبو السعود" (١)

أقول بل التحصيل أن عند الإمام يجب السجود برك حرف منها كما
نقدم (٢) وقدما (٣) أنه الذي يقتضيه الدليل

ثم أقول فيما وجه به الثاني نظراً فإن كونه بسمه جزء الفاتحة عملاً
هو مذهب الشافعية نبيه، كما صرح به محققوهم كحجة الإسلام (٤)

(١) "فتح الله تعالى" كتاب الصلاة باب صفة الصلاة، فصل وإذا أراد الدخول في
الصلاة . (بخ) ١ ١٨٧

(٢) انظر "رد المحتار"، كتاب الصلاة وجبات الصلاة ٣ ٩١ ، بحث من "الدر"
وعليه

(٣) انظر المسقوفة [٩٦٨] قوله بسمه وجه

(٤) هو أبو حامد محمد بن محمد بن أحمد الطوسي الشافعي المعروف
بـ"المراني" روى الدين حجة الإسلام) حكيم، مسكن، فقيه أصوي، صوفي
مشارف في أنواع من العلوم وهدى "الطبراني" إحدى قصبي طوس" بـ"ترياق"
(ب ٥٠٥). من تصانيفه الكتب "إحياء العلوم"، رسالة "آية الولد"، "مهاج
العالمين"، "الوحي" في فروع الفقه الشافعي، المستنصر "في أصول الفقه
("معجم المؤلفين"، ٦٧١/٣).

و"ساوردى" والنووي و"بن حجر" وغيرهم، كما يشتهر في "وصف الرحيم" في بسمة التراويح^(١) وعيه سر الجهر بها في الجهرية، هو كان كثر عدد لأرفع اختلاف ووجب الوفاق على إيجاب الجهر، وإرام السجود بركة سهو بناء على أنها آية، وإحفاء ية في جهرية يوجب السهو اتفاقاً على قول لإمام، وقد نص عثمان أن المسألة لا يكفي فيها انظر، بل لا بد من قاطع، وعدم القطع قطع العدة، قال في "مسئله الثبوت" و"شرحه" بعلامة بحر العموم^(٢) (الشافعية قالوا روي عن بن عباس اسبغ نضائي "فانحه الكتاب" قبل فأن السابعة^(٣) قال بسم الله الرحمن الرحيم، هذا عارضة القاطع وهو عدم تواتر الجهرية الدار على عدمها في الواقع، فيصمحن بمظنون، وهذا هو الجواب عن أختب. لأحد الي توهم انجريه، بل يجب أن تكون هذه لأخبار مقصود السهو ولا تتواترت، ولذا لم توجد في الاعتبار ك"الصحيحين"، فانهم) اهـ ملخصاً قصه أن لأول هو الرجح روية ودراية ١٢

(١) "الحاوي الكبير"، باب صفة الصلاة، ١٣٥٢، ١٣٦، هو أبو الحسن عيني بن محمد بن حبيب البصري الشافعي، المعروف ب"الساوردى"، فية، أصوبى معتر أديب سياسي درس ب"البصرة" و"بغداد"، وولي القضاء ببغداد كثيراً (ت ٤٥٠هـ) من تصانيفه "الحاوي الكبير" في غروع الفقه الشافعي، "أعلام النبوة"، "أدب الماضي" ("معجم المؤلفين"، ٤٩٩/٢، و"مذهب العارفين"، ٦٨٩).

(٢) انظر "سبعة المتحاج بشرح مسوح"، كتاب الصلاة، ١٨٩/١.

(٣) انظر "الساوى الرصوية" الرسائل و"وصف الرحيم" في بسمة التراويح، ٦٥٩٧.

(٤) أي كملت.

(٥) "مواضع الرخوة" لأصل الأول، الكتاب مسألة البسملة من القرآن، ١٨٠٢.

[١٠٤٣] قوله ^(١) وإنما عراه في "البحر" وغيره ^(٢)

أقرب وهذا بعلامة ط سهواً فقد عراه ^(٣) هو بدلاً عن "البحر" لبعض

مشايخنا ١٢

[١٠٤٤] قوله ^(٤) خمسة صحيحة ^(٥) أمين، أمين، أمين وبها تحصل

السنة، أمين من بينها خمسة تصح الصلاة ٢

١٠ هي نفس والسرّح (وهي آية) وحده (من القرآن) كلّ (أشرت لبعض بين
السو) فما هي التي بعض آية إجماعاً (ويست من العنجه ولا من كلّ سورة)
في الأصح في "رد المحتار" (قوله في الأصح) فيّ لقوله "ويست من
العنجه" وكتب يعني ذكره عقبه ليكون إشارة إلى قول الحلواني "تمتّعتم لا إلى
قول الشافعي إذ لم يجر عابثهم ذكر التصحيح إلا أنه إلى مذهب العير، بل إلى
المرجوح في المنعجب، ولم أر لأحد من مشايخ القوم بأنها ية من كلّ سورة،
وإنما عراه في "البحر" وغيره إلى الشافعي فقط، فافهم.

(٢) "رد المحتار" باب صفة الصلاة، ٣ ٢٩٩، تحت قول "المر" هي لأصح

(٣) "ط"، كتاب الصلاة، باب صفة الصلاة، ١ ٢١٩

٤١ هي المر والسرّح (وأنش) جذاً وقصر ومائاً، ولا نفس جذاً مع تشديد أو حذف
ياء، بل بقصر مع أحدهما، أو جذاً معهما وفي "رد المحتار" (قوله أو يبدأ
معهما) أي مع التمسيد وحذف الياء وهو آمن فإثاء معصية وعدم وجوده في
القرآن وحاصل ما ذكره ثمانية أو جذاً خمسة صحيحة، وثلاثة معصية، وبقي
سبع وهو آمن بالمعصية مع التشديد والحذف وهو معصية عدم وجوده في القرآن،
وبو حال الش ح وجذاً أو قصر معهما لا ينفوي "ح" قلباً وقد ذكر هذا التاسع
مع الثامن في "البحر"، وهذا ولا يبعد فساد الصلاة بهما

٥ "رد المحتار" باب صفة الصلاة، ٣ ٣٣، تحت قول "المر" أو يبدأ معهما

[١٠٤٥] قوله وثلاثة مُفسدة^(١) أمس، أمس، أمس ١٢

[١٠٤٦] قوله بعي إلخ^(٢) أمس

[١٠٤٧] قوله بعدم وجوده في المراء^(٣)

أقول هذا بناء على ما ذهب إليه لإمام أبو يوسف، أما على مذهب
 لإمام لأعظم فيجب عدم الفساد فيه بصحة بمعنى؛ فإنه دعاء يعطى لأمان
 [٤٨] قوله^(٤) بأمس الإمام^(٥) أي محل تأميه؛ فإن العلم بتأميه
 لا يشترط قطعاً بل انطاهر أن لإمام إذا منع ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾ [المنحة ٧]
 وعنه مأثور أمس وإن سمع من الإمام، وقد نقل لإمام النووي^(٦) الاتفاق
 عليه، ويرجع ٢

(١) "ذ المحتار"، كتاب الصلاة، باب صفة الصلاة، ٣ ٣ ٣، بحث قول "الدر" أو
 بعد معهما

(٢) انرجع السابق

(٣) انرجع السابق

(٤) في نفس والشرح (وأمس الإمام سرّاً كما مأموم ومغرب، وهو في السرية لا سمعه
 وهو من مثله في نحو جمعة وعيد

في "ذ المحتار" (قوله وهو من مثله) ي. من معتمد مثله، بأن كان مثله قريب من
 الإمام يسمع من يده فأمس فسمع ذلك المعتمد تأميه مثله المرحب من الإمام.
 فهو؛ لأن يساعد العلم بتأميه الإمام

(٥) رة المحتار"، كتاب الصلاة، باب صفة الصلاة ٣ ٤ ٢، بحث قول "الدر"
 وهو من مثله

(٦) "شرح صحيح مسلم"، كتاب الصلاة، باب التمسيح والتحميم والتأميه، ١ ١٦٦

[٤٩] قوله ^(١) "وإن أراه غيره أيضاً، فافهم ^(٢)"

بمعنى العلامة ط ^(٣) حيث يفهم عن أبي السعد وأقره ٢

[٥٠] قوله ^(٤) "تأمل هذا ^(٥)"

أقول تأملنا فهم سجدة وإيحاء من الحركة لا انتقالاً إلى السجود إن عني
فيه انطباع أني بالتفريق إلا أن يحافظ على الإصباح بالعقد الخاص، ومثل
هذا لا يحتاج إلى البيان، بل لاحظ عني ذكره في الركوع دليل على أنه
لا يضبط إلا فيه، ولا تذكره في السجود أيضاً فعرّفه، فإن الأمر واضح،
والله تعالى أعلم. ٢

(١) في "رد المحتار" (قوله ويسر أن يصبى كعبه)، في السيد أبو السعد، وكذا في
السجود أيضاً، وسبق في السس أيضاً. والذي سبب هو قوله والإصباح كعبه في
السجود مثلاً، "در" به ولا يعني أن هذا سبق نظر، فإن شارحاً لم يذكر ذلك
لا في "الدر المختار" ولا في "الدر المنقذ" وإن أراه غيره أيضاً، فافهم، نعم يعا
بهم ثبت من أنه إذا كان السجدة في الركوع يصبى الكبير، ومن به كرو فترجمتهما
بعده بالأصل بماؤهما منصحين في حالة السجود أيضاً، تأمل، هذا

(٢) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب صفة الصلاة، ٣ ٧ ٣، بحث هو "الدر"

ويسر أن يصبى كعبه

(٣) ط، كتاب الصلاة، باب صفة الصلاة، فصل وإذا أورد الشروع فيها كبر، ٢٢

(٤) في "رد المحتار" إذا كان السجدة في الركوع الإصباح الكبير ولم يذكر

ترجمتهما بعده بالأصل بماؤهما منصحين في حالة السجود أيضاً، تأمل هذا

(٥) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب صفة الصلاة، ٣ ٧ ٣، بحث هو "الدر"

ويسر أن يصبى كعبه

[١٠٥١] قوله ^(١) وعبد أحمد يجب مرة ^(٢)

أي يعرض، لا فرق عنده بين الوجوب والعرض ١٢

[١٠٥٢] قوله ^(٣) كما عتمد ابن الهمام ^(٤)

القول. ابن الهمام من أصحاب الترجيح بصحيح العشاء ^(٥)، لا كحديث تلميذه

المحقق ابن أمير الحاج، أمّا الحظي صاحب "العيّة" فمقصود أنّه ليس منه ٢

(١) في متن الشرح (ويستحب فيه) وأقنّه (ثلاثاً) فلو تركه أو مقصده كره تنزيه
وهي "رد المحتار" (قوله كره سريهاً) أي بدءاً على أنّ الأمر بالنسيح بلاسحاب،
"بحر" وهي "معراج" وقال أبو مطيع البغدادي نفيدي أنّ حنيفة إن الثلاث فرض،
وعبد أحمد يجب مرة كنسيح السجود والتكبيرات والنسيح والدعاء بين
السجدتين، فلو تركه عمداً بظلم، ولو سهواً لا

(٢) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب صفة الصلاة، ٣٠٨، ٣، تحت قول "المرّة"
كره تنزيهاً

(٣) هي "رد المحتار" ونحاصل أنّ في تثبيت النسيح في الركوع والسجود ثلاثة
أقوال عندنا، جميعها من حيث التدين الوجوب بخبري على القول عند المذهب،
فيبني عتماده كما اعتمد ابن الهمام ومر بيده روية وجوب القومة وانجسه
والطهّ فيه، كذا مرّ وأما من حيث الرواية فالأرجح السيّة لأجلها، مضمّح بها
في مشاهير الكتب، وصحّحوا بأنّه يكره أن يهضم عن الثلاث، وأنّ الريادة مسجبة
بعد أن يهضم على وتر خمس أو سبع أو تسع ما سمع بكس إماماً فلا يطوّس

(٤) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب صفة الصلاة، ٣٠٩، ٣، تحت قول "المرّة" كره تنزيهاً

(٥) نظر "رد المحتار"، كتاب العتق، باب التدين، ٦٠، تحت قول "المرّة"
ورجحه الكتاب

[٥٣] قوله فالأجمع استية؛ لأنها مصرح بها^(١)

مياي^(٢)، أنه محمد بن مشهور في المذهب

أقول. ونص في "العناية"^(٣) (أنه لو رفع الإمام رأسه من الركوع أو السجود قبل أن يسبح المقتدي ثلاثاً الصحيح أنه يبيع لإمام) انتهى^(٤)، فهذا كما يرى^(٥) صحيح عدم بوجوبه، وقد صرح^(٦) أن قاصيها عن فيه المفسر لا يعدل عن تصحيحه مع أن القول بالوجوب لا يعدل عن ثبوت العلامة محمد الحلي، وكتب بمذهب متون وشروحات وشاوي خلاصة بتصريح السفة، وعليها بن الفروع فعليه فيكي التعويل، وسيأتي مسألة تؤيده ص ٧٥٠^(٧)، وسيقول المحقق^(٨) في الصفحة القابلة. (أنه سنة على محمد بن مشهور في مذهب لا فرض ولا واجب)، فقد أدد عماده مع

(١) "رد المحتار"، باب صفة الصلاة، ٣/ ٣٠٩، تحت قول "المر" كره نزيهاً

(٢) انظر "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب صفة الصلاة، ٣/ ٢١٤، تحت قول "المر" وأعم. [بخ]

(٣) "العناية"، كتاب الصلاة فصل فيس يصح الاقتداء بهيس لا يصح ٤٧، منحصراً

٤ قبله (انتهى) ومثله صحيح في "العلامة"، و"الفتح"، غيرهما ٢ منه

[انظر "العلامة"، كتاب الصلاة، ١٥٩ و"الفتح" باب إدراك الفريضة، ٤٢]

(٥) كما يرى نص في "د المختار" انظر "رد المحتار"، كتاب الصلاة، ٢/ ٢٢٧، تحت قول

آمر^(٦)، وتابعة لإمام^(٧) أن يصح ما يشي على قول يصح حديث القول ١٢ منه

(٦) انظر "رد المحتار"، كتاب الصلاة، ٨/ ٥٨١، تحت قول "المر" ثم وصيه (در

المعرفة)، و"البحر"، كتاب الكفالة، ٦/ ٤٠٢

(٧) انظر "رد المحتار"، باب إدراك الفريضة، ٤/ ٥٤، تحت قول "المر" ثم ما قيل [بخ]

(٨) انظر "رد المحتار"، باب صفة الصلاة، ٣/ ٣١٤، تحت قول "المر" وأعم. [بخ]

اشتعاره بخلاف ما في ١٢

[١٠٥٤] قوله (١) فالتعميد بالأركان هو فيه نظر (٢)

أقول أراد بالأركان ما يعتم الواجب مجاًء، وهذا كفون اتصالاً عني
القد في "نمرة" (٣) تحت حديث (رأى جعفر الإمام يأتهم) حاصله
(أن السابعة وجبة في الأركان الفعلية) قيد بالفعلية تحرراً عن الركن القوي
وهي القرء حيث لا سابعة فيها عندنا، والأركان بحر عن المس حيث لا
سحب استدعاء فيها إثم سن، ومثل ذلك قول نهشتي في "شرح الشافية" (٤)
بعلاً عن "النظم" (٥) في تعيين السابعة في قنوب الوتر بعد الركوع دون قنوب
المحجر (أصل المس عني ما في "النظم" أن الاختلاف إد وقع في موضع

(١) في المس والشرح (و) عدم أنه متى ينتهي عني لزوم السابعة في الأركان
في رد المحتار (هو و علم رخ) قلتم في بحث الواجب الكلام عني سابعة
بلا لا يريد عني، وحقق هناك أن السابعة بمعنى عدم التأخير وجبة في الفرغ
والواجبات، وسنة في المس، فالتعميد بالأركان هو فيه نظم عني (أ) الوقع من
الركوع أو السجود واجب أو سنة

- (٢) "رد المحتار"، باب صفة الصلاة، ٣١٣ ٣، تحت قول "الدر" و عدم رخ
(٣) "نمرة" كتاب الصلاة، باب عني ساموم من السابعة، ٣ ٤ ٢
قد وجدنا نكت العبارة في نسخة "نمرة" تحت حديث (ولا يسبعوني بالركوع
ولا بالسجود رخ)، عنه اختلاف النسخ
(٤) "جامع الرموز"، كتاب الصلاة، فصل في الوتر والتوافل، ٢ ٥
(٥) نظم الفقه، كلام أبو عني الحسين بن يحيى بن علي البخاري الرندي سي
(ب في حدود سنة ٤) ("كشم الصلح"، ١٩٦٤، ٢، "الهدية العارفين"، ١٠٦٧، ٣٠٦)

إتيان الركس يتابع المعصدي إمامه، وإذ وقع في إتيانه ثم يدايعه) اهـ فقد أطمى
الركس على قنوت الوتر، والله تعالى أعلم. ١٢

[٥٥] ١. قوله (١) ثم أراه صريحاً (٢)

أقول. صرح به في "مجموعة لأفروي" (٣) عن "القنية" برمر "ظلم" ٢

[٥٦] ١. قوله (٤) مأخوذ من "البحر" (٥)

١. في المس والشرح نو دمع لإمام رأسه من الركوع أو السجود (هـ) أن يتم
حائزاً التمسيدات الثلاث (ووجب مساعدته بخلاف سلامه) أو عيانه لثالثه (هـ)
إتمام ما تم التشهد) فإنه لا يتابعه بل يسهه ججويه، ولو لم يتم جاز ملتقط
في "ذ المحتار" (قوله فإنه لا يتابعه) (نسخ) أي ولو خاف أن يعونه الركعة الثالثة
مع الإمام كما صرح به في "الظهيرية"، وشمل بإطلاقه ما نو اقتدى به في أثناء
التشهد الأول أو الأخير حين قعد قام إمامه أو ستم ومضاهيه أنه يتم التشهد ثم
يعزم و ج أراه صريحاً

٢. "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب صفة الصلاة، ٣١٤، تحت عنوان "المر"

فإنه لا يتابعه [نسخ]

(٣) "مجموعة لأفروي" عنه "فناوى لأفروي"، كتاب الصلاة، ٧٩، شيخ الإسلام

محمد بن الحسب لأفروي، الرومي، الحفي، من علماء "الشرك"، (١٩٨٠ هـ)

(٤) "معجم المؤلفين"، ٢٤٤/٣، والهدية لأفري، ٣٠١/٢.

(٥) في المس والشرح (ثم يخير ويسعد واصفاً كيبه ثم يديه ثم وجهه مقدماً أنه
لما مر (ليس كفيه ويعكس بهوضه).

في "رد المحتار" (قوله مقدماً أنه أي على جبهته، وهو "ثم مر" أي تقربه من
الأرض، وما ذكره مأخوذ من "البحر

٥٦] ١. "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب صفة الصلاة، ٣٢٢، تحت عنوان "المر

مقدماً أنه

ومثله في "الهدية" عن "النيس" معنصر عليه ٢

[٥٧] قوله ٢ أي على القوم^(٣)

أقول ثبت نعم أن الرفع على عكس الوضع، فرفع الألف قبل الجبهة على تقدير وضعه بعدها، أت على القوم بوضعه قبلها فأتى برفعه بعدها، وهو مستفاد من الشرح، وبخصوص عليه في "النيس" حيث قد ورد، أريد الرفع برفع أولاً جيته ثم ثمة ثم يديه ثم كتيه، يخ، نعمه في "الهدية"^(٤) ١٢

[٥٨] قوله على صريح فيه

أقول حكمه انصريح ما قدمنا^(٥) عن "الهدية" عن "النيس" عن بحث يخ ١٢

١) "الهدية" كتاب الصلاة، الباب الرابع في صفة الصلاة، الفصل الثالث، ٢٥
(٢) في "ذ النحر" (٤) ويعكس بهوضه أي. برفع في النهوض من السجدة وجهه أولاً ثم يديه ثم كتيه، وهل برفع الألف قبل الجبهة؟ أي على القوم بأنه يضعه قبلها، قال في "النحية" ثم أقف على صريح فيه

(٣) "رد النحر"، كتاب الصلاة، باب صفة الصلاة، ٣٢٢، بحث قوس "الدر" ويعكس بهوضه

٤) "النيس" كتاب الصلاة، باب صفة الصلاة، ٣٢٢

(٥) "الهدية"، كتاب الصلاة، الباب الرابع في صفة الصلاة، الفصل الثالث، ٢٥

(٦) "ذ النحر"، كتاب الصلاة، باب صفة الصلاة، ٣٢٣، بحث قوس "الدر" ويعكس بهوضه

(٧) انظر المعلقة السابقة

[٥٩ .] قوله ^(١) فقد ذكر المدعي أنه فرض في السجود اهـ ^(٢)

قال في "الحية" ^(٣) : لو سجد ولم يضع قدميه على الأرض لا يجوز .
وبو وضع رجليه خارجاً ، قال في "الحية" ^(٤) : وهذا يبعد أن وضع إحدى
القدمين فرض كما في "الحلاصة" وغيره ، لا وضع كليهما كما هو ظاهر
كلام القدوة ، وتابعه عليه غير واحد منهم صاحب "الكافي" ، وذهب شيخ
الإسلام وجلالي ^(٥) إلى أن وضعهما سنة ، والأوجه على ما سبق هو
الوجوب لما سبق اهـ ١٢

الحمد لله الذي حرّر لعبد الضعيف من فصل انصيف عزّ جلّ له أن
لا اعتماد في السجود على نظر إحدى أصابع يده العشر فريضة ، والاعتماد
على يده أو أكثرها من كتب القدمين واجب ، وإن توجيهها نحو القبلة
من دون إحراف سنة ، وعينك يفتاوى هذا بغير من كتاب الصلاة
ص ٢١٩ ^(٦) ، والله الموفق لأمره ١٢

في "الدر" وفيه يفرض ، يضع يده القدم وبو واحدة نحو القبلة والأتم بحر
والناس عنه صابون
في "رد المحتار" (قوله وفيه) رنج أي في شرح الملتقى ، وكذا قال في
"الهداية" ، وأما وضع القدمين فقد ذكر المدعي أنه فرض في السجود اهـ
(٣) "رد المحتار" ، كتاب الصلاة ، باب صفة الصلاة ، ٣٢٦ ، حب قول "الدر"
وفي رنج

(٣) "الحية" ، بحث السجود ، ص ٢٠٣

(٤) "الحية" ، فرائض الصلاة ، ١٤١/٢

(٥) قد مرّت ترجمته ٢٩٦

(٦) انظر "الفتاوى المصنوعة" ، كتاب الصلاة ، ٣٧٠/٧ ، ٣٧٦

[٦٠] قوله (٢) لكن آيت في "إخلاصة" ب: وضع إحداهما د "إن" الشرطية (٣) مكاب قوله "أو وضع إحداهما" وهو بموافق ما في "إبرازية" (٤) وعبرها، وهكذا نصل عنها أعني عن "إخلاصة" في "الحنية" (٥)، وعنها أعني "إخلاصة" و"إبرازية" في "أنسية" (٦) وكذا هو فيهما، فالظاهر أن "الو" في نسخة "الفيض" تصحيف من "الو"، والله تعالى أعلم.

١) في "ن" المحار "قوله نحو العينة" قال في "أبرازية" و يرد بوضع القدم هنا وضع الأصابع أو جزء من القدم، وإن وضع أصبعاً وحده أو ظهر القدم بلا أصابع إن وضع مع دنت حتى يحميه صبح والآ لا هـ فإن في "شرح نسية" بعد هذه دنت وفيهم منه أن المراد بوضع الأصابع توجيهها نحو ألقبه بخلق الاعتماد عيب، ولا فهو وضع ظهر القدم، وقد جعلوه غير معبر، وهذا مما يجب التنبيه به فإن أكثر الناس عنه عديم، أه أقول وفيه نظر، فقد قال في "الفيض" وهو وضع ظهر القدم دون الأصابع، فإن كان مكان صيف أو وضع إحداهما دون الأخرى يصفه حار كما هو عام على قدم واحد وإن لم يكن مكان صيف بكرة له فقد صريح في إخبار وضع ظاهر القدم، وأما الخلاف في الكراهة فلا عذر، لكن رأيت في "إخلاصة" إن وضع إحداهما ب "إن" الشرطية بدل "أو" العاطفة اهـ لكن هذا ليس صريحاً في اشتراط توجيه الأصابع، بل المصرح به أن توجيهها نحو القبلة سنة يكره توكلها كما في "إبرازية" و "الفهستاني"

(٢) "ن" المحار، كتاب الصلاة، باب صفة الصلاة، ٣٣٣، تحت قول "الدر" نحو العينة

(٣) "إبرازية" كتاب الصلاة الفصل الثاني، ٤ ٢٦ (هـامش "الهندية")

(٤) "الحنية"، فرائض الصلاة المسجدة، ٢ ٤

(٥) "النسية" في أصل الصلاة، ص ٢٨٥

[١٦١] قوله: وجه الأصابع وإنما استفاد منه روم وضع لأصابع وهو مسحوفة عن الغيبة وهذا ظاهر ١٢

[١٦٢] قوله: يكره تركها كما هي "البرجدي" و"المهسي" ^{١٣}.

[قال الإمام أحمد رضا رحمه الله في "انصوى الرصوية"]

أنا أقول وبالله العو حمل عدم جوار عني عدم محل في الصلاة بعيد، وهذا اعتمدتم أن مشهور في كتب مذهب اعتماد الفرصية مع قوتكم. إن تعارض الروايات إنما هو في عدم الجوار، فلو لا أن مراده الشائع الدائع هو لا مراض فمن أين يكون اعتماد الفرصية مشهوراً في كتب مذهب؟ ثم لتحمل مساع حيث يقدر "م يجر"، والصغير يرفع القدمين مثلاً، أم إذا قيل "نه تجر" والصغير لتصلاة بعين مفيداً لعدم الصحة، وثبوت الفرصية بالمعنى سماعين متوجوب، وهو كدلت في غير ما كتاب، منها "مختصر الكرخي" ^(١) كما بعدة ^(٢) هذا وجه والثاني منه إصافة عدم الجوار بسجود كما مضى ^(٣) عن "الجوهرة" والثالث أصغر منه التعبير بعدم لإجراء كتب سلف عهد أبصاً، فهو مفسر لا يعيل التأويل

(١) "رد المحتار"، باب صفة الصلاة، ٣، ٣٣٠، تحت قول "الدر" نحو العبدة

(٢) المرجع السابق مختصاً

(٣) "مختصر الكرخي" - الإمام أبي الحسن عبد الله بن الحسن الكرخي (ت ٣٤٠هـ)

(وكشف الظنون، ٢، ١١٣٤)

٤، انظر "انصوى الرصوية"، كتاب الصلاة، باب مكروهات الصلاة ٣٦٤ ٧

(٥) انظر المرجع السابق، ص ٣٦٥

والرابع: كذا الحكم بالفساد كما سمعت عن "جامع الرموز" عن "النسبة"
والخامس: معابلتهم عدم الجوار: هذا يحكم بجوار عيسى ما إذا رفع
إحدى قدمي كعب في "الفتح" ^١، "الوجيز" ^٢، و"الجوهرة" ^٣، وغيرها. بعض
أيضاً في إرادة الجوار. بمعنى النصيحة. ألا يرى أنهم حكموا عليه بأنكم أهله،
و بمراد كرهه التحريم كعب هو المحمل عند الإطلاق، و كعب هو فضيه النسيب
هنا، فالجوار بمعنى الحلّ منتف فيه أيضاً
والسادس: قد عثر في عدة كتب كـ "الإخلاص" و "البررية" و "العبية"
و "البحر الرائي" و "نور الإيضاح" و "مراقي العلاج" وغيرها، كما سبق بعدم
النصحة وهو صريح في المراد
والسابع: مثله الحكم بالشرعية كعب في "المر" ^٤ و "الجوهرة" ^٥ و "أنبي
السعود" ^٦ و "نور الإيضاح" ^٧ و "مراقي العلاج" ^٨ وغيرها

(١) انظر "الغناوى الرصوية"، كتاب الصلاة، باب مكروهات الصلاة، ٣٦٦

(٢) "الفتح"، كتاب الصلاة، باب صفة الصلاة، ٢٦٥/١

(٣) "الوجيز" في الغناوى نبرهان الدين محمود بن أحمد بن ماره، صاحب "المحيط"

البرهاني" (٦١٦هـ) كشف الظن، ٢٢٢ ٢ معجم المبدعين ٢٩٦٣

(٤) "الجوهرة"، كتاب الصلاة، باب صفة الصلاة، ص ٦٨

(٥) انظر "الغناوى الرصوية"، ٧ ٣٦٥

(٦) انظر "المر"، كتاب الصلاة، ٣ ١٥٩

(٧) "الجوهرة"، كتاب الصلاة، باب صفة الصلاة، ص ٦٨

(٨) "فتح الله المحي"، كتاب الصلاة، باب صفة الصلاة، ١٦٩/١

٩، "نور الإيضاح"، كتاب الصلاة، باب شروط الصلاة وأركانها، ص ٥٩

(١٠) "مراقي العلاج"، كتاب الصلاة، باب شروط الصلاة وأركانها، ص ٥٢

والثامن صرح في "شرح المحقق" و"الكافي" و"المنهاج" و"البحر"^(١) وغيرها كتب مرّ بهنّون ذلك في حقيقة السجود شرعاً، وكلّ قصص بالافتراض باسمي شخص غير قابل للتأويل الذي أهدتموه، فكيف يمكن رجوع جميع نكث الصرائح إلى ما تأباه بالبدء الواضح، فأني يتأقن التوفيق ومن أين يسوع ترك النصوص منسوبة إلى بحث أهداه العلامة بن أمير النجاشي^(٢) وإن تبعه "البحر" و"الشرعيات" على مفاصلة بينهما لأنفسهم رحمهم الله تعالى، و"البحر"^(٣) صرح هاهنا وقيله (بأن السجود مع رفع القدمين تلاعب)، و"الشرعيات" قد حرم في "منه" و"شرحه"^(٤) بالافتراض وضع بعض الأصابع، والمحقق على لإطلاق أعني وأفق من سمعته بن أمير الحج، وقد حرم بم حرم، وقد سمعت كلّ ذلك، ثمّ النظر في دليل العلامة إبراهيم الحسبي مدعوع بم فتناً^(٥) عن "المنهاج" و"البحر" و"الشرعيات" (أنّ السجود مع رفع القدمين بالتلاعب أشبه منه بالتعظيم)، ولا يستلزم أنّ كذلك اليدان وتركيبان، وكوب بوقف وضع توجه عني وضع هاتين أصبع من بوقعه عني وضع القدمين مع ظهور وضعه في اليدين، فلا حاجة في وضعه إلى وضعهما أصلاً، وكذا في تركيبين، فإنّ الواقع هاهنا التساوي لا لأبعية نحن لا بيني الكلام عني بوقف وضع الوجه، بل عني بوقف نسجود المطبوع الشرعي عليه، وهو الذي يكون عني جهة التعظيم والإجلال، ولا تعظيم إذا

(١) "البحر" كتاب الصلاة، باب صلاة الصلوة ١٦ ٥

(٢) "الإبصار"، كتاب الصلاة، باب سرور الصلاة وأركانها، ص ٥٩

(٣) بقر "العدوى المصوية" ٦ ٣٢٥ ٣٦٦

وضع الوجه ورفع القدمين كما أفاد المحقق عني لإطلاق، فمن هذا كان وضع القدم معاً لا يوصل إلى القرص، لأنّه، فكان فرضاً لا جرم، ثم يفترّد العلامة الحسيني بهذا التعليل، بل سبغه إليه إمام جليل وهو الإمام أبو البركات السفي، قال في شرح "وايه" "الكافي" (١) (وضع القدمين فرض في السجود؛ لأنّه لا يمكن تحقيق السجود إلا بوضع القدمين) هـ. فمن هذا "لا يمكن وضع الوجه" بل "تحقيق السجود"، أمّا قول "العنية" (٢) "بحو القيد"، وقد بيّنه عليه العلامة ابن تيمية في "مراقي الملاح" (٣)، والمدقّق العلائي (٤) والعلامة نوح افندي والعلامة أبو السعود الأخرى، وقد نبّهنا (٥) على ذلك بصوابهم جميعاً.

فأقول حمله على ما فهمت بعيداً من مرادهم كحل البعد، وكيف يروونه وهم مصرّحون بأنفسهم أنّ وجهه لأصابع سنّه يكره تركه فمن يحنّج عليهم، "أبرجدي" و"المهستاني" (٦) لا يحنّج عليهم بهم؟ قال الحسيني (٧) في فصل السواهل يعني: (كل شيء سم يذكر أنّه فرض أو واجب وقد ذكرنا في صفة معاً سوى ما عيّنا هاهنا أنّه سنّه فهو أدب لكن هذا التعميم فيه طرأ،

(١) "الكافي"، كتاب الصلاة، باب صفة الصلاة، ٧.

(٢) "العنية"، فرائض الصلاة السجدة، ص ٢٨٥.

(٣) "مراقي الملاح"، كتاب الصلاة، باب شروط الصلاة وأركانها، ص ٥٢.

(٤) انظر "النور"، كتاب الصلاة، ٣٤٢/٣.

(٥) انظر "الفتاوى الرضوية"، كتاب الصلاة، ٧ ٣٦٧ ٣٦٦.

(٦) "العنية"، فصل في المس، ص ٣٨٣، منحصراً.

فإن من جملة ذلك وضع اليدين والركبتين في السجود وهو سنة، وكذا إيدى الصبيحين ومجاناة البطل عن المعادين وتوجيه الأصابع نحو القبلة فيه وإن كان ذلك منه ثم تقدم من أدنته هذان، وإن الشرجالي مساً وشرحاً^(١) ويكره تحويل أصابع يديه أو توجيه عن القبلة في السجود وغيره بما فيه من إرائها عن موضع المنسوب) وقد العلاقي^(٢) (يستقبل بأطراف أصابع رجليه القبلة، ويكره إن سمع يعمل ذلك)، بل إنهم^(٣) ادعوا بحمهم الله تعالى على ما ألهمني الحديث بسوء عرق جلالة أن يعزوا يعرض وضع يمين الأصبع ولا يكمي وضع صهرها ولا رأسها الكائن عند ظهره؛ لأن على الأول يكون وضع ظهر القدم وقد أسقطوه عن لاعب، وعلى الثاني يكون وضعاً مجرداً عن الاعتماد، ومقصود الاعتماد وقد بين هذا بقوله^(٤) (ليكون الاعتماد عليها أولاً فهو وضع ظهر القدم وقد جعله عم معتبلاً، وإنما عيّن عنه بالتوجيه نحو القبلة، لأن نصيبي يرد في سجوده الاعتماد على يمين أصبع قدمه ثم يمكنه ذلك إلا توجهها نحو القبلة أعني بالنسبة يعرض في الاستقبال مستنداً بين الجنوب والشمال لا يحمي المنسوب نافي بالانحراف، وكذلك يرد توجهها بقبلة بمعنى العام ثم يأتي به فلا يصادف بظهر الأرض، وهذا ظاهر جداً، فينبغي تدارك في الصلاة، وإن كان يمكن تداركها من سجود غلط أو عمد، غير أن العبادة أو اعتماد على يمينها وهي على خلاف جهة

(١) "مراقى الملاح"، كتاب الصلاة، فصل في مكرهايات الصلاة، ص ٨٠، مخصصاً

(٢) انظر "السور" و"الدور"، كتاب الصلاة، دار صفة الصلاة ٢٤٢٢ ٣٤٢٢

(٣) انظر "المختار"، كتاب الصلاة، ٣٣، بحث فور "الدور" نحو القبلة

القصة فكان هذا من باب إطلاق الألفاظ ويزاده لمروء، أمّا السنّة فجعلها على مسامحة القصة من دون انحراف، وهذا الذي ليس في تركه إلا الكراهة والإساءة، هكذا ينبغي أن يفهم هذا مقام، والحمد لله سمحت السعاه وحدث ما فعل الإمام بن أمير حجاج في "الحبة"^(١) عن التحصيل مبراً عليه (ز) اعتبر في القسمين بطون لأصابع (١) ع، أمّا ما نقصه^(٢) عن "الفيض" في العبارة هي "الخلاصة" و"الوجيز" و"الحمه" و"العبه" و"الهدية" وغيرها بلا خلاف بأن "الشرطيّه" دون "أو" العاطفة، و"أو" في نسخة "الفيض" تصحيف، وقد عرّف به العلامة ابن جدي في "شرح النعابة"^(٣)، فينبّه

باجتمعة فحرّر من نفر أن لا اعتماد في السجود على بطل إحدى أصابع القدم العشر فريضة في حذهب الاعتماد المعنى به والاعتماد على بطون كنه أو أكثرها من كلك القسمين لا يعد أن يجب لما حرّره في "الحبة"^(٤)، ووجهها نحو القصة من دون انحراف^(٥)، اعتم هذا التحرير بمفرد نعيم، فعلمت لا تجد من غير الفقير، والله نحمد و لمة^(٦)

(١) "الحبة"، مرآة الصلاة السجدة، ١٤١٢

(٢) انظر "رد المحتار"، كتاب الصلاة، ٣٢٧/٣، ٣٣٠

(٣) "شرح النعابة"، كتاب الصلاة، باب في صفة الصلاة، ٩٧

(٤) "الحبة"، مرآة الصلاة السجدة، ١٤١٢

(٥) انظر "الحبة"، صفة الصلاة، ٢٢٣، ٢

(٦) "الفاوى الرصوى"، كتاب الصلاة، باب مكروهات الصلاة، ٧، ٣٧٦

[١٠٦٣] قوله "يجوز على المحدث" أي. مخددي نفسه و كبي نفسه

[١٠٦٤] قوله "ها كحديثك، تأمل"

أقول. فيه تأمل ظاهر، فإنَّ نهويَّ إلى السجود لا يصحها على الحال

[١٠٦٥] قوله "ثم لا تنصب أصابع المحدث" أي في السجود ١٢

(١) في معنى والشرح وإن سجد برحام على ظهر مصبِّ صلته جائز، بلصوره (وإن لم يصحبها لا) يصح، وشرط في "الكفاية" كون كبي الساجد على الأرض، وشرط في "المحدث" سجد مسجود عليه علم الأرض، فالشروط خمسة، لكن بدل المحدثي الجور و هو الثاني على ظهر الثالث

في "ذو المحار" (وجهه لكن، يخ) سترالك على "المحدث"، وعبارة "المحدثي" هذا إذا كان ركبته على الأرض، ولا فلا يجزيه، وقيل لا يجزيه وإن كان سجد الثاني على ظهر الثالث كما في جمعة "الكفاية"، وفي الكلام سارة إلى أن مستحب التأخير إلى أن يروى الرُحام كما في "انجلائي"، وإلى أنه لا يجوز غير الظاهر، لكن في "الراهندي" يجوز على المحدثين بعدد على مستند

(٢) رد المحار" باب صفة الصلاة، ٣٤٠/٣، تحت قول "الدر" لكن، مع

(٣) هي "رد المحار" تقدم في الركوع أنه يسر الصاق الكعبين، ولم يدكر دنت هي السجود، وهذا أنه بما يهمهم أنه أن السجود كحديث، لم يدكر يدكرهم بعد الركوع، فالأصل بقاؤهما ها كحديثك، تأمل

(٤) "ذو المحار"، كتاب الصلاة، باب صفة الصلاة، ٣٤٤/٣، تحت قول "الدر" ويكره إن لم يفعل ذلك

(٥) "ذو المحار"، كتاب الصلاة، باب صفة الصلاة، ٣٤٦/٣، تحت قول "الدر" وحر ما هي "الخر" مع

[١٠٦٦] قوله ^(١) من الركوع والسجود ^(٢)

ليس في "الجامع الصغير" ^(٣) في السؤال ذكر السجود، وقد هو في
"الحنية" ^(٤) عن "البدائع" عن "الجامع"، نعم! راد الإمام ذكره في جويه ٢
[١٠٦٧] قوله. وسكت ^(٥)

أقول الذي في "الجامع" ^(٦) ومثله في "الحنية" ^(٧) عن "البدائع" عند قس
يقول ربنا لئن لمحمد ويسكت وكنت بين السجدين يسكت) اه وهو
إذن من قول الإمام لا خيار أبي يوسف عن حال الإمام، وحيد ربنا يقع
بأمر ههنا يأتي ^(٨) من العلامة السجدي من بعده بين السجدين ١٢

١، هي النفس والشرح (ويجلس بين السجدين مقلماً) ٢ مرة، ويضع يديه على
مخديه كالشاهد، "سنة المصلي"، (وليس بينهما ذكر مسنون)
في "رد المحتار" (قوله. وليس بينهما ذكر مسنون) قال أبو يوسف سألت الإمام. أيقون
الرجل يد مع راسه من الركوع والسجود اللهم اعرفني؟ عن يقول ربنا لك
الحمد وسكت، ولقد أحسن في الجواب إذ سمع به عن الاستعصار، "نهر" وصيره
٢، "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب صفة الصلاة، ٣/٤٩٩، صاحب قول "الدر"
وليس بينهما ذكر مسنون

٣، "الجامع الصغير"، كتاب الصلاة، باب في تكبير الركوع والسجود، ص ٨٨
٤، "الحنية"، فصل فيما يكره في الصلاة ٨١٢ ٢
٥، "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب صفة الصلاة، ٣/٤٩٩، تحفه هو "الدر"
وليس بينهما ذكر مسنون

٦، "الجامع الصغير"، كتاب الصلاة، باب في تكبير الركوع والسجود، ص ٨٨
٧، "الحنية"، فصل فيما يكره في الصلاة، ٢/٨١٢، ينصرف
٨، انظر "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب صفة الصلاة، ٣/٤٩٩، صاحب قول
"الدر" وليس بينهما ذكر مسنون

[٦٨] قوله "ويعتد خمس في الجواب" (١)

قال في "الحية" (٢) (قد قاصيحه وعمره أطرف أبو حبيبة في العبارة حيث لم يقل لا لأن النهي عن الاستعفاء فيجوز أن يكون ما يستحب به أن يقرب) هـ ١٢

[١٠٩] قوله (٣) في "الإمداد" (٤)

يريد "إمداد الفتاح" (٥) بعلامه الشريفة ١٢

(١) "د المحتار"، كتاب الصلاة، باب صفة الصلاة ٣٤٩٣، بحث هو "المر" وليس بينهما ذكر مسود

(٢) "الحية"، فصل فيها يكره في الصلاة، ٢٢٠/٢

(٣) في المنس - الشرح (وهو أن يشهد ابن مسعود) وجوباً كما بحثه في "البحر" بكر كلام غيره بعيد لديه وجزء شيخ الإسلام الحد بأن اختلاف في الأفضلية ونحوه في "مجمع الأنهر" (ويقصد بالعاطف التشهد) معانيه مراده به عني وجه "الإشهاد" كأنه يحكي الله تعالى، ويسمى عني بيه وعني بيه وأوربائه (لا الإخبار) عن ذلك، ذكره في "المحبي"

في "رد المحتار" (وهو لا الإخبار عن ذلك أي لا يقصد الإخبار واحكامه عمداً وقع في سماع منه صلى الله عليه وسلم ومن رآه سبحانه ومن الملائكة عليهم السلام، وتتمام بيان الفصحة مع شرح العاطف التشهد في "الإمداد"، مراجعه

(٤) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب صفة الصلاة ٣٦٥٣، بحث هو "المر"

لا الإخبار عن ذلك

هـ "إمداد الفتاح"، كتاب الصلاة، فصل في كيفية تركيب الصلاة، ص ٣٢٣ - ٣٢٨

[١٠٧٠] قوله (١) لا واجب

كن بحث في "نعبة" (٢) وجوب تركه الإطالة الله على ما قرأ في إحدى لأوسين لمخالفة ما واطلب عليه النبي صلى الله تعالى تعانى عليه وسلم من عمر برك في وقت ما، وبعد عليه لإجماع، وما كان كذلك فهو واجب، وقد خالفه بعد برك وجب، ومن برك واجب سهو برمه سجود السهو) اهـ
أقول وإنما قيد رحمه الله تعالى بعدم الإطالة على ما قرأ في إحدى لأوسين لما صرح من حديث أبي سعيد الخدري صلى الله تعالى تعانى عنه في "صحيح مسلم" (٣) وغيره (٤) صلى الله تعالى تعانى عليه وسلم كان يقرأ في صلاة الظهر في الركعتين لأوسين قدر ثلاثين آية وفي الأخرتين قدر خمسين عشرة آية أو قال نصف ذلك (٥) ١٢

(١) في المس والتمح (وكتفى) بمصرص (فيما بعد الأوسين بالمناجحة) فإنها سنة على الظاهر، وهو راد لا بأس به، (وهو مخير بين قرءة) بمنحة، صحيح العيني وجوبها
في "رد المحتار" (قوله، وهو راد لا بأس) أي بـ صم إليه سورة لا بأس به، لأن القرءة في الأخرتين مشروعة من غير تقدير، والاقتصار على المناجحة مسبوبة لا واجب، فكان الصم خلاف الأولى، وذلك لا ينافي المشروعية والإباحة بمعنى عدم الإثم في العمل والترك

(٢) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب صفة الصلاة، ٣٧٠١٣، يجب قول "المز" وهو راد لا بأس

(٣) "الغنية"، باب صفة الصلاة، ص ٣٣٢، مخصصاً

(٤) أخرجه مسلم في "صحيحه"، ٤٥٣، باب القرءة في الظهر والعصر، ص ٢٣٨

[١٠٧١] قوله ^(١) وصححها ابن الهمام ^(٢)

مباني ^(٣) (أن صاهر الرواية صححها في "البدائع" و"الاحتيا" و"التحيرة" ورجحها في "الاحتيا" ^(٤) بما لا يريد فيه)، فكأن هي معمول عليها ٢

[١٠٧٢] قال أي. "الدر" ^(٥) بالسكون ^(٦)

وعيه الاعتماد، "تحية" ^(٧)، "هدية" ^(٨) ١٢

[٧٣] قوله "شرح موج" بزمي ^(٩) الشافعي ١٢

١، هي "رد المحتار" (قوله وصحح العيني وجوبها) هذا معادل ظاهر انزوي به وهو رواية المحقق عن الإمام وصححها ابن الهمام أيضاً من حيث التدليل ومضى عنده في "المباني" فأوجب سجود السهو برك عن غيرها ساهياً وإسائه بركها عمداً، لكن لأصح عدمه بخلاف الأعيان كما هي "المعنى" وعنده في "الحجة"

٢، "رد المحتار" كتاب الصلاة باب صفة الصلاة، ٣، ٣٧، بحث فوس "النو" وصحح العيني وجوبها

٣، انظر "رد المحتار" كتاب الصلاة، باب صفة الصلاة، ٣، ٣٧١

٤، هكذا في نسخة "الجنة" لكن هي صحح "رد المحتار" ^(١٠) ("الحجة")

٥، في "نسخ" والشرح (وهو مختار بين مرة) الفائحة (وسبيح ثلاثاً) وسكوت قدرها، وفي "النهاية" قدر سبيحته، فلا يكون مكثاً بالسكوت (على منهج) لسوء التعبير عن عني وابن مسعود وهو الصارف بمواظبة عن الوجوب مفسداً

٦، "الدر"، كتاب الصلاة، باب صفة الصلاة، ٣، ٣٧

٧، "الاحتيا"، كتاب الصلاة، فصل فيه يوجب السهو وما لا يوجب السهو، ١، ٦٠

٨، "الهدية"، كتاب الصلاة، الباب الرابع في صفة الصلاة، الفصل الثالث، ١٦

٩، "رد المحتار"، باب صفة الصلاة، ٣، ٣٧٥، بحث فوس "الدر" وعدم كراهة الترخيم

مطلب في حوار الترخم على النبي ابتداءً

[٧٤] قوله مطلب في حوار الترخم على النبي ^(١) صلى الله عليه وسلم

مطلب لا يجب عليه أن يصني على نفسه صلى الله عليه وسلم

[١٠٧٥] قوله ^(٢) فليس امراد به الإيجاب ^(٣)

أقول: بل الظاهر أنه بالإيجاب، قال تعالى ﴿لَا تَزِدُ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ إِلَّا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَرْجِعُهُمْ فِيَّ مُغْتَضِبِينَ﴾ [سورة المؤمنون: ٦٠] فسّر النبي صلى الله عليه وسلم

وسمّ العبد هو بالدعاء ^(٤)، وهذا يمكن الجواب عنه، وكفى صريح أن النبي

(١) "ذو المنجيات" كتاب الصلاة، باب صفة الصلاة، مطلب في حوار الترخم على

النبي ابتداءً، ٣٧٦، ٣

(٢) في "ذو المنجيات" وأما قوله تعالى ﴿ادْعُوهُ مُخْلِصِينَ لَهُ الْإِسْلَامَ﴾ [سورة المائدة: ١٠٦] وبحره

فليس امراد به الإيجاب.

(٣) "ذو المنجيات"، كتاب الصلاة، باب صفة الصلاة، مطلب لا يجب عليه أن يصني

على نفسه صلى الله عليه وسلم، ٣٨٢، ٣، بحث في "ذو المنجيات" لا يجب على النبي

صلى الله عليه وسلم أن يصني على نفسه

(٤) أخرجه الترمذي في "سننه" (٣٢٥٨)، كتاب التعمير، ١٦٦، ٥، وابن ماجه في

"سننه" (٣٨٢٨)، كتاب الدعاء، ٢٦٢/٤، عن النعمان بن مشبه صلى الله عليه وسلم

عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ((إن الدعاء هو العبادة، وقرأ

﴿وَقَالَ رَبُّكُمْ ادْعُونِيْ أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ [المؤمن: ١٠])، وذكره السيوطي في "الدرر

المنيرة"، ٣٠١/٧، عن البراء بن عازب عنه

مطلب في وجوب الصلاة عليه كلما ذكر عليه نصلة والسلام

[١٠٧٦] قوله (١) يوي امتثال لأمر (٢)

أقول: وكس مبنى الأمر هذا إنما هو أداء حق النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وتعظيمه، فتبصر ١٢

مطلب هل نفع الصلاة عائد لمصنعي أم له وللمصلى عليه؟

[١٠٧٧] قوله أن نفع الصلاة عم عائد (٣)

أقول: تعظيم النبي صلى الله تعالى عليه وسلم واحترامه من حقوقه صلى

(١) في "رد المحتار" أورد ابن منك في "شرح المصنع" أن المدعى يوجب حق الله تعالى، والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم حقه له وقد يسع بأن الوجوب على الله تعالى، لأن مصنعي يوي امتثال الأمر على أن المختار عند جماعة منهم أبو العباس حيد، وأبو بكر بن العربي - أن نفع الصلاة عم عائد به صلى الله عليه وسلم بن مصنعي فقط، وكذا قال السوسى في "شرح وسطاد" إن مقتضود به التعرب إلى الله تعالى لا كمناظر الأذعية التي يعصده به نفع المدعو به له، وذهب القشيري والفرطيني إلى أن النفع لهما، وعلى كذا من القومين فهي عبادة يتقرر بها إلى الله تعالى، والعبادة لا تكون حق عبادة، وبه سقم أنها حق عبادة فيسقط الوجوب بخرج كذا مرة، لأن الحرج ساقط بالنص، ولا حرج في إهداء النذير

(٢) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب صفة الصلاة، مطلب في وجوب الصلاة عليه

كتب ذكر عليه الصلاة والسلام، ٣٨٥٣، بحث قول "الدر" في الأصح

(٣) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب صفة الصلاة، مطلب هل نفع الصلاة عائد

لمصنعي أم له ومصنعي عليه؟، ٣٨٥٣، بحث قول "المر" في الأصح

[٧٨،] قوله يُتَمَرَّبُ بِهَا إِنِّي اللَّهُ بَعَالِي^(١)

أقول بـ بَرَّ الأيوبي وأظهر منه صلاة بجملة هـ فقد قال العلامة بن أمير
البحر^(٢) إن فيها قصاء حق لمستم كما فيه انشامي عنه ص ٩٠٠^(٣) ٢
١٧٩، قوله لأنَّ بحرج سافه^(٤)

أقول هذه هو الذي يصلح للتعويل إن صبح، وأما أن فقد أُرمت نفسي
بكر الصلاة عليه صلى الله تعالى عليه وسلم كلف ذكر عملاً بظاهر
الأحاديث^(٥) ١٢

[١٨٠،] قوله عذمت أنا ما فيه^(٦)

١، د المحار، كتاب الصلاة، باب صفة الصلاة ٣٨٥ ٣ بح فو "الدر" هي
الأصح

(٢) "حبة" التكملة، الفصل السابع عشر في صلاة الجهر، ٢ ٦٣

(٣) انظر "د المحار"، كتاب الصلاة، باب صلاة الجماعة، ٥ ٢٢٢، بح فو
"الدر" واذتف في الصلاة عليهم

(٤) "د المحار" باب صفة الصلاة، ٣ ٣٨٥، بح فو "الدر" هي الأصح

(٥) خرجه الترمذي في "سنة" (٣٥٥٧)، كتاب الدعوات، ٥ ٣٢١ عن حميد بن
عمر بن أبي طالب قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ((الخير الذي من
ذكرت عنه فم يصل عني))، والحاكم في "المستدرک" (٢٠٩٠)، كتاب الدعاء
والتكبير، ٢ ٢٤٧، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم: ((وعم أنا رجل ذكرت عنه فم يصل عني)).

(٦) "د المحار"، كتاب الصلاة، باب صفة الصلاة، من يقع الصلاة عائداً بمحضتي أم
هـ ومحضتي عليه ٣ ٣٨٦، نحت قول "الدر" لأنها حتى عبد

أقول علمت أنه ما فيه ٢

[١٨] قال أي "الدر" (١) حراماً عند فتح الناحية (٢)

أقول وعند سماع القراء إذ سمع يكره سماع غيره بالاتفاق، ومطلقاً

عند من يقول إن استماعه فرض عين وهو مرجوح ١٢

مطلب في المواضع التي تكره فيها الصلاة على النبي ﷺ

[١٨٢] قوله (٣) في سبعة مواضع (٤)

أقول وعند سماع الخطيب، نص عليه في "الهدية" (٥) وغيرها ٢

[١٨٣] قوله وحاجة الإنسان (٦) يريد اليوم والتعوط ٢

[١٨٤] قوله ولا يذكره عند العُصاة (٧)

١ في "الدر" فتكره فرضاً في العمر، ووجوباً كتماناً ذكره على الصحيح، وحراماً عند فتح الناحية مائة

٢ (٢) "الدر" كتاب الصلاة، باب صفة الصلاة ٣٩٠ ٢

(٣) في "د المحار" تكره الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم في سبعة مواضع
انحساع، وحاجة الإنسان، وشهره المبيع، والطره، والتعجب، والندب، والعطاس
على خلاف في الثلاثة الأخيرة، "شرح الدلائل"، ونص على الثلاثة عند في
"انشرعه" فقال ولا يذكره عند العطاس ولا عند دبح النسيح، ولا عند التعجب

٤ "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب صفة الصلاة، مطلب في المواضع التي تكره فيها
الصلاة، راجع ٣٨٢ ٣ تحت قول "الفر" ومكرهه في صلاة غير تشهد آخر

٥ "الهدية" كتاب الصلاة، الباب المقدس عشر في صلاة الجمعة ٤٧

٦ "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب صفة الصلاة، ٣٩٢/٣، تحت قول "الدر"
ومكرهه في صلاة غير تشهد آخر

(٧) ارجع السابق.

القول وقد كان أكبر ابن عمر رضي الله تعالى عنهم على من يقول بعد العنقه الحمد لله والسلام على رسول الله^(١)، لكن في "القول البديع"^(٢) إثبات الصلاة عند العطاس، فراجعه ٢

مطلب في أن الصلاة على النبي ﷺ هل ترد أم لا؟

[١٠٨٥] **قوله** ﴿إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ﴾ [سورة ٢٧]، أي فيوقف^(٣) أي الذين يقولون الكفر وهم يؤمنون جميعاً بدين الله. الآية في قصة نبي آدم أو بمعنى أن يتقبل الله العمل ممن اتقى فيه ما يبغضه أو يسعه عن قبول كائنات والأذى في الصدقة، وإنجمده فيس المعنى: إن شاء الله تعالى يوفيق مطلق القول على التعمد منطبعة حتى يهرم أن لا يعمل من عاصي عمل فإنه خلاف الموضوع، هذا ما ظهر لي، والله تعالى أعلم

مطلب في الدعاء بغير العربية

[١٠٨٦] **قوله** ^(٤) مكروه محرم في الصلاة^(٥)

- (١) أخرجه الترمذي في "سنه" (٢٧٤٧)، كتاب الأدب، ٤: ٣٣٩، والحاكم في "مستدرک" (٧٧١٥)، كتاب الأدب، بشيخ العاصم، رحمه الله، ٥: ٣٧٧
- (٢) "القول البديع" الباب الخامس الصلاة عليه عند العطاس، ص ٤٢٥، ملقط
- (٣) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب صفة الصلاة، مطلب في أن الصلاة على النبي ﷺ هل ترد أم لا؟ ٣: ٣٩٥، بحث قول "الرد" وحرر أنها قد ترد
- (٤) في "رد المحتار" ولا يعد أن يكون الدعاء بالعربية مكروهاً بحريته في الصلاة وصدقها خارجها، فينأى ويجمع
- (٥) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب صفة الصلاة، مطلب في الدعاء بغير العربية، ٣: ٣٩٩، بحث قول "الرد" وحرم بغيرها

أقول يؤيده أن العصر على الحرية مواظب عليه، ولم يثبت مركه ولو
مره فكار آية الوجوب كما عدم في التكبير صد ٥٠٥ (١) ١٢

[١٠٨٧] قال أي "لدر" بحق حرمة الدعى بالمعصية مكاف (٢)

[قال الإمام أحمد وهذا رحمه الله في "الفتاوى الرصوية"]

أقول وما نحا إليه العلامة الشامي من عدم جوار عقه الكفر عقلاً فإنما
بع فيه الإمام السفي صاحب "عمدة الكلام" (٣) وشهد به قيه من أهل السنة،
والجمهور على إصاغة شرعاً وجواره عقلاً كما في "شرح المقاصد" (٤)
و"المسامرة" (٥) وغيرهما، وبه بعض الدلائل فهو الصحيح وعليه التعويل،
فرد الحق ما ذهب إليه "البحر" (٦) وبعه في "الدر" (٧)، وتنام الكلام في هذا
اسماد فيما عناه على "رد المحتار" (٨).

(١) نظر "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب صفة الصلاة، ٣ - ٢٧، بحث من
"الدر" وجميع أذكار الصلاة

(٢) "الدر"، كتاب الصلاة، باب صفة الصلاة، ٣ - ٤٠٢

(٣) "عمدة الكلام" أي "عمدة العوائد في الكلام" لأبي البركات جافظ الدين هيد
الله بن أحمد بن محمود النسي انجمي، (ب- ٥٧١٠هـ)

(المعجم المؤلفين، ٢٢٢/٢، "الأعلام"، ٦٧/٤ - ٦٨).

(٤) "شرح المقاصد"، المقصد السادس، الفصل الثاني، المبحث الثاني عشر، ٣ - ٣٩٢

(٥) "المسامرة"، رد السمع بخلاف تخليد المؤمنين [بخ، صد ٢٠٦ - ٧ - ٢

(٦) "البحر"، كتاب الصلاة، باب صفة الصلاة، ١ - ٥٧٧

(٧) "الدر"، كتاب الصلاة، باب صفة الصلاة، ٣ - ٤٠٢

● نظر معقولة [١٠٨٨ - ٤ - ١]

(٨) "الفتاوى الرصوية"، ٢٩ - ٧٤

مطلب في حذف الوعيد، وحكم الدعاء بالمعفرة للكافر ولجميع المؤمنين

[١٠٨٨] قوله (١) وحقق ذلك بأنه مبني على مسألة شهيرة (٢) الصبر الذي كما يجرم به من اصنع على كلام "الحبة"، وحفظ هذا لتعميم أن النحو له لآية (٣) عن العلامة المحقق في قوله "وقد عرفت أن الصحيح خلافه" وقع من اشتباه، ونحوه كلامه على حسب ما عرفت أنه أي الموعود في مسألتي الدعاء بالمعفرة للكافر وبمعفرة العامة لجميع المؤمنين مبني على جو الخلف عقلاً بالمعنيين المذكورين، فقبل يجوز أن عقلاً، وصحح معهما

١ هي "ذ المحتار" (قوله والنحو) (ج) رد على لإمام القرافي ومن بعده حيث قال إن الدعاء بالمعفرة للكافر كفر؛ نظيره تكذيب الله تعالى فيما أخبر به وبأن الدعاء لجميع المؤمنين معصية جميع دينهم حرام؛ لأن فيه تكذيباً للأحاديث الصحيحة المعبرحة بأنه لا بد من حديث طائفة من المؤمنين بالله بدينهم ويخرجهم منها بشناعة أو يعرفه وليس بكفر، يفرق بين تكذيب خبر الواحد وانقصي، وواقعه على الأول صاحب "الحبة" المحقق بن أبي حجاج، وخالفه في الثاني، وحقق ذلك. بأنه مبني على مسألة شهيرة وهي أنه هل يجوز الخلف في الوعيد؟ فضعف ما في "المواقف" و"انصاف" أن الأشعره قائلون بحوازه؛ لأنه لا يبعد نقص بل جود وكفاً، وصريح التمساري وعرفه بأنه المحققين على عدم حوازه، وصريح التمساري بأنه الصحيح لاستحالة

(٢) "رد المحتار" كتاب الصلاة، باب صلاة الصلوة، مطلب في حذف الوعيد وحكم الدعاء بالمعفرة للكافر وجميع المؤمنين، ٣/٤٠٢، تحت قول "الدر" والحق؛ (٣) انظر المرجع السابق، ٣/٤٠٢، تحت قول "الدر" والحق؛ (ج)

عقلاً، ولا شبهة في جرح التعصّب فبمتنع الأول عقلاً، ويجوز الذي كذلك،
فيبقى تصحيح انفسه مائلاً من المعارض في حق الأول، وعلى هذا يد
عليه أن انصوص إمامنا عن عدم الجور شرعاً، فإدّاه حصراً منها بمؤمنين
من عنى الجور في حكمه شرعاً لا بمجرد حكم العقل وباجملة فقد وقع
في هذا المعنى من انعلامه من حفظ، وفنه صيغ غير معهود مثله عنه رحمه
الله تعالى ولا يخص هذا به رحمه الله تعالى بل كلام "الحبة" أيضاً هاهنا
قليل التحرير كما بينا عنى هاهنا (١) ١٢

(١) قال الإمام أحمد رحمه الله تعالى في هاهنا "الحبة" عنى قوله (والمؤمنين)
أن يعصوا الأوامر ويرجعوا إلى أوامر الله تعالى (في الوعيد) "الحبة" ٢٥٥، ٢٦.
أقول إن أد جوار العقلي ولا معنى عنه (الأشبه) ولا يقوله (ترجيح) فإن أهل
السنّة مجمعون على جواره في المؤمنين عقلاً ثم يخالف فيه إلا شذوذه من
المعتزلة وإدّاء الجوار الشرعي، أي يجوز معونه جميع دواب جميع المؤمنين
شرعاً فباطل قطعاً، وميعترف بأن انصوص ناصه عنى عدم ذلك وقد يقع غير
واحد الإجماع عنى استحالة شرعاً وبالجملة فكلامه رحمه الله تعالى هاهنا ليس
محرراً كما ينبغي، والتحقيق أن الحديث في الكفار جائز عقلاً إلا عند الإمام
السنّي كلفاً اختياريّاً بحسب الكيفية ص ١١٣ | ومن بعده وهب بن سالم
شرعاً بالإجماع وأما في حقّ المؤمنين فمطلق التحلف أي برك الوعيد في حق
بعضهم جائز بل واقع شرعاً والتحلف بمطلق أي برك لإعدادات جميعاً في حق
كل فرد منهم فحائز عقلاً باطن شرعاً هذا هو التحقيق فعدم هذا أن المعص
انعلامه رحمه الله تعالى إلى حمل النزاع في جوار الخلف عنى جوار العقلي نظير

[١٠٨٩] قوله من العموم^(١) بيان ما ١٢

[٩٠] قوله^(٢) أم في حق المؤمنين فهو جائز عقلاً^(٣)

أن المجعفين على معناه بين الإجماع قائم على سببه، وإن حمل على الجواز
الشرعي لم يمس ما جمعه الأئمة محض الشرع فإنه إنما حمل لأشبه الجواز العقلي
لا الشرعي كما بيته، والله تعالى أعلم. (هامش "الحبة"، ص ٧٣)
وقال أيضاً على قوله (لأن العرض جواز) "الحبة"، ٢٥٦ ٢

أقول يجب أن يراد بالجواز العقلي لا شرعاً، لأن ورود النصوص بعدم يقدم
جواز الشرعي، وعلى هذا حمل العلامة الشامي رحمه الله تعالى كلامه وهو
المحمل المتضمن، وح فيكون رحمه الله تعالى ذهب إلى ما ذهب إليه لإمام النجفي
رحمه الله تعالى من اصباح العموم عن الكافر عقلاً، فإنه في الصفحة السابعة
"الحبة"، ٢٥٣/٢-٢٥٤ فرق بين المؤمنين والكفار بجواز الخلع في حق
مؤمنين دون الكفار وأما هذا أن الجواز من حق مؤمن هو العقل فيجب أنه
يعني الخلع فيه الكفار عقلاً، إلا أنه يرد عليه أنه لا يصح بزيادة على نصوص أدلة
الناهي فإن النص لا يدل على الاصباح العقلي فافهم، والله تعالى أعلم.

(هامش "الحبة"، ص ٧٣ ٧٤)

(١) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب صفة الصلاة، ٣٣ ٣٤، بحث في "الدرر
والحق" ونحو.

(٢) في "رد المحتار" وحاصله أن من دل من النص على عدم جواز خلع الوعيد
مختصوم غير مؤمن، أم في حق المؤمنين فهو جائز عقلاً، فيجوز الدعاء
بشعوب المعفرة بهم، وإن كان غير واقع بنصوص الصحيحة بمصحة بآله لا بد
من تعدد طائفة منهم، وجواز الدعاء يشي على بجواز عقلاً

(٣) "رد المحتار"، باب صفة الصلاة، ٣٣ ٣٤، بحث في "الدرر" والحق ونحو.

أي العفو عن جميع ما ليس جميع ذنوبهم، أمّا برأه ابو عبيد في حق بعض ما ليس فجائز عقلاً وشرعاً بل واقعاً قصداً ٢

[١٠٩١] قوله (١) يرم منه جوار الدعاء باستغفرة لمن مات كافراً أيضاً (٢)

لأن العفو عن الكافر أيضاً جائز عقلاً ومن لم يقع شرعاً ١٢

[١٠٩٢] قوله فيكون عاصياً حديث (٣) أي باستغفاء للمكافر ١٢

[١٠٩٣] قوله فكأنه ميتي على جوار العفو (٤)

هي "رد المحتار" نكر يرد عليه أن ما ثبت بالنصوص الصريحة لا يجوز عدمه شرعاً وقد نكر القاضي عن الأبي والمروي انعقاد لإجماع على أنه لا بد من بقود الوعيد في طائفة من العصاة، وإذ كان كذب يكون الدعاء له مثل فوسا أنهم لا توجب عليه الصوم والصلاة، وأيضاً يرم منه جوار الدعاء باستغفرة لمن مات كافراً أيضاً لا أر يقال إنه جار الدعاء بموسى بذلك يظهر نفوذ الشفاعة على نحواته بخلاف الكافرين، وبخلاف لا يوجب عليه الصوم بفتح الدعاء لأعداء الله تعالى وسموه صلى الله عليه وسلم وإظهار التصحير من العذرة، فيكون عاصياً حديث لا كافراً على ما نذكره في "البحر" وهذا إنّه الحق، وبعده السراج فكأنه ميتي على جوار العفو عن الشرك عقلاً، وعليه ينشئ القول بجوار الخلف في الوعيد، وقد عرفت أن تصحيح خلافة والدعاء به كفر عنه جوار عقلاً ولا شرعاً، وبكيفية التصحير العاصية بخلاف الدعاء بموسى كما عرفت، فالحق ما في "الحبة" على الوجه الذي بعناه عنها، لا على ما بعناه ح، واللهم

(٢) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب صفة الصلاة ٣ ٤ ٤، بحث قول "الرد"

والحق

(٣) المرجع السابق

(٤) المرجع السابق

أي ما عشاره بأنه لا يكفر بالدعاء لنكاف ١٢

[٩٤] قوله وعينه يشي القور . خ (١) أي فمن من يجوز عملاً

جور الخلف في الوعيد ومن قال لا سم يجوز ٢

[٩٥] قوله يجوز الخلف (٢) جواراً عيباً ١٣

[٩٦] قوله في الوعيد (٣) مطلق حتى في حق الكافر ١٢

[٩٧] قوله وقد علمت (٤) عملاً عن المسقى (٥) ١٢

[٩٨] قوله تصحيح عملاً (٦)

أقول بل هو اندي عميه جمهور أهل السنة، وقد نص في "شرح
بمقاصد" (٧) على ضعف القور بأمرع النعو عن انكاف عقلاً، وصرح فيه

ر (١) "رد المحتار" كتاب الصلاة، باب صفة الصلاة، ٣ ٤ ٤، بحث هو "الدر"

والحق (٢)

(٣) المرجع السابق

(٤) المرجع السابق

(٥) المرجع السابق

(٦) انظر "رد المحتار" كتاب الصلاة، باب صفة الصلاة، ٣ ٣ ٤، بحث هو

"الدر" والحق (٧)

(٨) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب صفة الصلاة، ٣ ٤ ٤، بحث هو "الدر"

والحق (٩)

(١٠) "شرح المقاصد" بمقصد الرابع، بمبحث الثاني عشر القور عن النعو (١١)

٣٩٦/٣ بعلامه سعد الدين مسعود بن عمر التصاري (ب ٨٧٩١)

(كشف الظنون ١٧٨١/٢)

أيضاً بأنه هو شرذمة^(١)، وقد يَف دلائلهم الخيالي^(٢)، وبص^(٣) هي "المسامرة"^(٤) أن الإمام النعماني^(٥) قد وافق في هذا القول المعترضة

قلت والدلائل نقصي بم عليه الجمهور فهو الصحيح، لا م ذكر ١٢

[٩٩] قوله الصحيح بخلافه^(٦) ولا يجوز ان ينفى حتى عملاً ١٢

[١٠٠] قوله والدعاء به كفر^(٧) لنكاه ١٢

١. الشرذمة الذين من الناس، وهما الجماعة من الناس القليلة

(كتاب العرب، ١، ٢٠)

٢. "الخيالي" على شرح العقائد بيان الاختلاف هي مفردة المشتركة ص ١٢٤ ٢٥

هو شمس الدين أحمد بن موسى الخيالي الرومي الحنفي، (ب ٨٨٦هـ) متكلم، فقيه، أصوب من تصانيفه حاشية على منتهى السور والأمل في عيني الأصول والمجد، حاشية على شرح تجريد الخلام، حاشية على شرح وقاية الرواية في مسائل الهدية، وحاشية على شرح العقائد العصبية

(معجم مؤلفين ٣١٥)

(٣) "المسامرة"، الاصل الخامس، ص ٢٠٧ شيخ الإمام كمال الدين محمد بن

محمد المعروف بابي شريف القدسي الشافعي (ب ٩٠٥هـ)، وهي شرح "المسامرة"

(٤) قد مررت ترجمته ٢ ٢٩

(٥) "ذ النجاش"، كذب الصلاة، باب صفة الصلاة، ٣ ٤، بحث هو "الدر

والحق" دلع

(٦) المرجع السابق.

[١١.١] قوله كمر لعدم جواز عقلا

أقول كيف يكون كفر مع أن الجمهور على جواز عقلا على أنه من
خير القوم لاخر فالاختلاف يعني الإكفر ٢
[٢] قوله وسكديه الصمص المفضية^(١)

أقول إن دعم أن حور الدعاء يكفى فيه بالإمكان العقلي فلا تكذيب
أصلاً، فإن الصمص لم يدس على لا مسمع العقلي أصلاً، فالحق ما في "البحر"^(٢)
[١.٣] قوله بخلاف دعاء لمؤمنين كما عرفت^(٣)

فإن تصحيح المذكور وإن كان باضراً إلى هذا أيضاً، إلا أنه مرجح
بإدليل جواره عقلاً كما مر^(٤)، وقد نقرر كلامه على حسب مراتبه ٢
[١١.٤] قوله، فالحق ما في "الحبة"^(٥)

حاصل ما قرره أنه انمسألة في الدعاء بكافر بالعقود والدعاء بجميع

(١) "رد المحتار" كذب الصلاة، باب صفة الصلاة ٤ ٤ ٤، محب قوس "الدور"
والحق ١٥٦

(٢) المرجع السابق

(٣) البحر ٢، باب صفة الصلاة، فصل إذا أراد الدعاء في الصلاة، ٥٧٧

(٤) "رد المحتار"، كذب الصلاة، باب صفة الصلاة ٤ ٤ ٤، محب قوس "الدور"
والحق ١٥٦

(٥) انظر المرجع السابق، ص ٤٠٣

(٦) "رد المحتار"، كذب الصلاة، باب صفة الصلاة ٤ ٤ ٤، محب قوس "الدور"
والحق ١٥٦

بما ليس معفوه جميع ذنوبهم مبني في كليهما على جوار استخفاف في الوعيد عملاً، والصحيح في الكافر مساعده عملاً فيكون الدعاء به كفرًا، والراجح في المؤمنين جواره عملاً وإن ثبت عدم وقوعه بالمعنى المذكور شرعاً، فيجوز في حقهم، وفيه ما أعتناك ١٢

[٥] قوله (١) بدعاء محفوظ (٢)

كيلا يجري على سبانه ما يفسد الصلاة أو يخل بها ٢

[١١٠٦] قوله: وفيه رد على العصي (٣)

أي في المذهب المختار بجميع شقوقه ١٢

[١٧] قوله (٤) أي مع كراهة التحريم، "ط" (٥)

أي ترك واجب السلام فتداد ١٢

(في " رد المحتار " يعني أن يدعى في صلاته بدعاء محفوظ، وأن في غيره فيبني أن يدعو بما يحضره.

(٢) " رد المحتار " كتاب الصلاة، باب صفة الصلاة ٤٠٦ ٥ ٤، تحت قول " الدر " ودعى بالأدعية المذكورة في الفرق الستة

(٣) المرجع السابق، ص ٤٠٦، تحت قول " الدر " لا يفسد

(٤) في " الدر " أن ما هو في القرآن أو في الحديث لا يفسد وما ليس في أحدهما إن استحان طنبه من الخلق لا يفسد ولا يفسد من قبل قدر التثنية، والآتم به ما لم يذكر بعده وفي " رد المحتار " (قوله ولا ضم به) أي مع كراهة التحريم "ط"

(٥) " رد المحتار "، كتاب الصلاة، باب صفة الصلاة ٤٠٦ ٣ ٤، تحت قول " الدر " والآتم به

[١١] قوله " (مك الجذ) ، وسامعه في "شرح صية"

قال الحسبي بعده^(١) (وكتب ما روى مسلم وغيره عن عبد الله بن الربيع رضي الله تعالى عنهم) (وكتب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم إد، سنم من صلاته قل بصره الأعنى لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له السمك وله الحمد وهو على كل شيء قدير، ولا حول ولا قوة إلا بالله، ولا بعد إلا إياه، له المعمة وله الفصل وله الشء الحسن، لا إله إلا الله مخفص ه السني ونو كره انكاهرون)؛ لأن المقدار المذكور من حيث التفسير دوس التحديد، قد يسع كل واحد من نحو هذه الأذكار لعدم التعاوب الكثير بينهما (إسج). والأولى ذكر هذا الحديث؛ لأن الذكر ه أطول، وقد نص سوى المحقق في "أشعة المصعب" صدر باب انه كر بعد الصلوة (وإن قبه "آية الكرسي" وأمثاله وذكر "لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له السمك وله الحمد وهو على كل شيء قدير" عشر مرآت بعد فريضه معرب كما ورد به الحديث الصحيح لا ينافي بتحليل القيام إلى الله) ١٢

(في "رد المحتار" فلا ينافي ما في "الصحيحين" (من أنه صلى الله تعالى عليه وسلم كان يرب في دير كل صلاة مكتوبة لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له السمك وله الحمد وهو على كل شيء قدير، اللهم لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت ولا ينفع ذا حجة منك انجذ)، وتسامه في "شرح الصية"

٣ ر المحتار، " كتاب الصلوة، باب صفة الصلوة، ٣ ٤٢٥، بحب قول "الدر" إلا بعد اللهم رب الخ

(٣) "الصية"، صفة الصلوة، ص ٢٤٢

٤ "أشعة المصعب"، كتاب الصلوة، باب الذكر بعد الصلوة ٤٤٨/١

[١١١٢] قوله ^(١) في صلاة لا تطوع بعدها ^(٢).

قلت بل في كل الصلوات، كما صرح به غير واحد كما في
"الحلية" ^(٣)

[٣] قوله ^(٤) ان يعيد ^(٥) فإنه إذا كان بعيداً عن الإمام لا يطع على
مقام الإمام حتى يسدق بفراعه على قرع الصلاة ١٢

(١) في "الدر" يكره للإمام التنقل في مكانه لا يملأه وفيه مسح كسر
الصفوف، وفي "الحلية" يسحب الإمام التحول بين القبلة يعني يسار
بعضه تنقل أو د، وخيره في "النسبة" بين نحوه جباً وسملاً وأماماً
وعتلاً، ودهابه بينه وسنياه الناس بوجهه ونحوه عشرة ما سم يكره بعدالة
مصلح وهو بعيداً عن المذهب

وهي "رد المحتار" (وهو يكره للإمام التنقل في مكانه) بل ينحرف من غير كما يأتي
عن "النسبة"، وكما يكره مكانه فاعده في مكانه مستقبل القبلة في صلاة لا تطوع
بعده كما هي "شرح حمية" عن "الخلاصة"، والكرهه بربحية كد صب عليه
عبه "الحلية"

(٢) "رد المحتار" كذاب الصلاة، باب صفة الصلاة، ٣، ٤٢٦، تحت قول "الدر"

يكره للإمام التنقل في مكانه

(٣) "الحلية"، ٢، ٢٨٣

(٤) في "رد المحتار" (قوله وفيه يسحب كسر الصفوف) يروى لأشياء عن
الداخل المعاني للكل في الصلاة البعيد عن الإمام

(٥) "رد المحتار"، كذاب الصلاة، باب صفة الصلاة، ٣، ٤٢٦، تحت قول "الدر"

وفي يسحب كسر الصفوف

[١١٤] قوله ^(١) منه في معنى المصنعي ^(٢)

أقول من معنى مصنعي أوى بالعباد ، هكذا عهد من الشا ع صفى
الله تعالى عليه وسلم في وصح النعال ^(٣) ١٢

١، في "الدر" هي "الخاية" يستحب الإمام المحزون بغير القبلة - يعني يسار
مصنعي - ينظر أو د وغيره هي "الصية" من محركة بحيث شمالاً وأماماً وتلفاً
ودهاية بيته ، واستقباله الناس بوجهه رخ

في "د المحتار" (عنه وخيره رخ) الصغير - منصوب بالإمام ، كس التحير الذي
هي "الصية" هو أنه إن كان في صلاة لا يطوع بعدها فإن شاء انحرف عن يمينه
أو يساره أو ذهب إلى حوائجه أو استقبال الناس بوجهه ، وإن كان بعدها فطوع
وهام مصنعي يتقدم أو يداخر أو يحرف يميناً أو شمالاً أو يذهب إلى بيته فيصروع
ثم إنه وقد التحير لا يخالف ما مر عن "الخاية" لأنه يبيار انحرافه ، وذلك
بباب الفصل ، وما علقه في "الخاية" وغيره بأن يمين فضلاً عن اليسار "كرو"
هذا لا يخص بين القبلة ، بل بعد منه في معنى المصنعي

٢ رد المحتار ، كتاب الصلاة ، باب صلة الصلاة ، ٤٦٩ ، ٣ ، بحث قول الدر

وخيره رخ

(٣) لم يبين لنا نعراد

فصل في القراءات

[٥ ١] قوله ^(١) صدر وجب بالافتداء ^(٢) صوته بنية لإمامة ٢

[٦ ١] قوله ^(٣) يجهر بالسورة ولا يعيد ^(٤)

(١) هي المس والشرح (٢) يجهر الإمام وجوباً بحسب الجماعة، فإن راد عليه أسماء،
٢٠ ائتم به بعد الفاتحة أو بعضها سرّاً أعاده جهرّاً، "يجهر" لكن في آخر "شرح
عليه" ائتم به بعد الفاتحة يجهر بالسورة إن قصد الإمامة وإلا فلا يهرمه الجهر
في "رد المحتار" (فونه أعاده جهرّاً) لأن الجهر فيما بقي صراً وجب بالافتداء
(٢) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، فصل في القراءة، ٣ ٤٣٢، بحسب قول "السر" ^(٣)
أعاده جهرّاً

(٣) هي "رد المحتار" (قوله لكن) (بخ) استثنائه على فونه "ولو ائتم به" وهذا قول
آخر، وقد حكى القولين القهستاني حيث قال: إن الإمام لو خافت بعض الفاتحة أو
كلها أو استعرد لم تقضى به. جعل أعاده جهرّاً كما في "الخلاصة"، وقيل لم يعد
وجهر فيما بقي سرّاً بعض الفاتحة أو السورة كلها أو بعضها كما في "النمية" اهـ
وعرف في "النمية" القول الثاني إلى القاضي عبد الجبار و"فتاوى السعدي"، ولعل وجهه
أن فيه التحرر عن تكرار الفاتحة في كلمة ونأخر الوجب عن محته، وهو موجب
سجود السجود فكان مكروهاً، وهو أشهر من لزوم الجمع بين الجهر والإسر هي
كعه على أن كور بند، الجمع شيعاً غير معطرد لما ذكره في آخر "شرح النية"
أن الإمام لو سها فحافظ بالفاتحة في الجهرية، ثم ذكر يجهر بالسورة ولا يعيد،
وبه خلاف آية أو أكثر يسمها جهر ولا يعيد، في "القهستاني" ولا خلاف أنه إذا
جهر بكثير الفاتحة يسمها مخافة كما في "الرازي" اهـ. أي، هي الصلاة السريّة،
وكول القول الأول، نقده في "الخلاصة" عر "الأصل" كما في "البحر" والأصل سر
كتب ظاهر الرواية لا يهرم منه كور الثاني لم يذكر في كتاب آخر من كتب
ظاهر الرواية، فدعوى أنه ضعيف رواية وذريعة غير مستقيمة، فاعلمهم

(٤) "رد المحتار"، فصل في القراءة، ٣ ٤٣٣، بحسب قول "السر" لكن بخ

الفاتحة جهراً، لئلا يترك تكرار الفاتحة وهو سهوٌ يوجب السجود،
فعمداً يقتضي الإعادة

أقول ويظهر والله تعالى أعلم إن لو عاقب ببعض الفاتحة يعيده
جهراً، لأن تكرار البعض لا يوجب السهو^(١) ولا الإعادة، وإخفاء البعض
يوجب، في الإعادة جهراً يروون الثاني ولا يترجم لأوّل، فراجع ويحترز. ١٢
[١٧] قوله فتدعوى أنه ضعيف^(٢)

معرض من السيّد المحشّي بالسيّد المحدثين حيث نقل ط^(٣) عن ح
ما نصّه (هو) "يجهر بالسودة" ضعيفٌ دريةٌ ورويةٌ، أمّ لأوّل هذا فتمّ
من لزوم الأمر الشيع، وأمّ الرواية؛ فلأنّ ما يقدّم مصون في "البحر" عن
"اختلاصة" عن "الأصل"، بخلاف ما في "شرح تسمية" اهـ
أقول أمّ الدراية فجواب المحشّي عنهم ثمّ، لاّ استشهاد به في
"العيّة" فوّت عليها الكلام، وأمّ الرواية فمجرد حتم كونه في كتاب آخر
من كتب ظاهر الرواية لا يكفي ما سمعنا، والله تعالى أعلم
[١٨] قوله قال في "المهر"^(٤)

(١) ف تكرار بعض لا يوجب السهو

(٢) "ردّ المحتار"، كتاب الصلاة، فصل في القراءة، ٤٣٣ ٣، بحب قول "الـ"
نكنّ: إسح.

(٣) "ط"، كتاب الصلاة، باب صلاة الصلاة، فصل يجهر لإمام وجوباً، ٢٣٤ ١

(٤) "د المحتار"، كتاب الصلاة، فصل في القراءة، ٤٤٥ ٣، بحب قول "المر"
وجوباً، وقيل ندباً

فأله مع " احتيازه هو السبب كما سيأتي ١٢٠

[١٩] قوله " كذا " في "المبني" (١) " قرأ آية هي كلمة وحده

كـ ﴿مُذْهَبًا مَّشَاهِبًا﴾ [الرحمن ٦٤] أو آية هي حرف كـ ﴿ص﴾ [ص ١] ﴿ن﴾

[النجم ١] ﴿ق﴾ [ق ١] فيه اختلاف بين المشايخ كذا في "المصنف".

ولأصبح أنه لا يجوز كذا في "شرح المجمع" (٢) لابس ملك، وهكذا في

"الظهيرية" و"السراج الوهاج" (٣) و"فتح القدير" (٤) "هدية"

وفي "البحر" (٥) (أصلو الآية فشمع الكلمة الواحدة وما كان مسماه حرفاً

فيجوز بقوه تعالى ﴿ثُمَّ نَظَرَ﴾ ريمدر ٢ ﴿مُذْهَبًا مَّشَاهِبًا﴾ [الرحمن ٤-١].

﴿ص﴾ [ص ١] ﴿ق﴾ [ق ١] ﴿ن﴾ [ن ١] ولا خلاف في الأول.

(١) نضر " د المحابر"، كتاب الصلاة، فصل في القراءة، ٤٤٥/٣، تحت قول "الدر"

وجوبه، وعيل ندب

(٢) في المن والشرح (ومرض العربية أنه على السبب) هي لغة العلامة، وعرف

صالحه من العراق، ترجمه، أقلها ساء أحرف وهو تقدير كـ ﴿لَمْ يَنْبُذْ﴾ إلا إذا كان

كلمة فالأصح عدم الصحة وإلا كررها مراراً ولا بد حكمه حكمه فيجوز.

وفي رد المحتار " (مونه فالأصح عدم الصحة) كذا في "المبني"

(٣) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، فصل في القراءة، ٤٥٠/٣، تحت قول "الدر"

فالأصح عدم الصحة

(٤) قد مررت به جمعه ٣٤٦

(٥) قد مررت به جمعه ٣٢٦

(٦) "المهديه"، كتاب الصلاة، الباب الرابع في صفة الصلاة، الفصل الأول ٦٩

(٧) "البحر" كتاب الصلاة، باب صفة الصلاة ١ ٥٩١ ٥٩٢

وأما الثاني والثالث ففيه اختلاف مشايخ والأصح أنه لا يجوز؛ لأنه يسمى عادة لا فارقاً، كما ذكره الشارحون وهو مستم في ﴿ص﴾ ونحوه؛ لأن نحو ﴿ص﴾ ليس بآية لعدم انطباق تعريفه عليه، وأما في نحو ﴿مُذْهَأَمْتَانِ﴾ فقد ذكر لإسبيعي وصاحب "البدائع" أنه يجوز على قول أبي حنيفة من غير ذكر اختلاف بين المشايخ اهـ

وفي "النصح"^(١) (لو كانت كلمة سماً أو حرفاً نحو ﴿مُذْهَأَمْتَانِ﴾، ﴿ص﴾، ﴿ق﴾، ﴿ن﴾ فإن هذه آيات عند بعض الفقهاء، لأصح أنه لا يجوز؛ لأنه يسمى عادة لا فارقاً) اهـ وفي "جامع الرموز"^(٢) (لو قرأ ما كانت كلمة أو حرفاً نحو ﴿مُذْهَأَمْتَانِ﴾ و﴿ق﴾ لم يجر وهو الصحيح كما في "الظهيرية"، إلا إذا حكم به حاكم من جرحه كما في قصص "الخرامة") اهـ وفي "البدائع"^(٣) (في ظاهر الرواية قدر أدنى لمعرض بالآية النامة كفوره تعالى ﴿مُذْهَأَمْتَانِ﴾ وما قال أبو حنيفة أقيس؛ لأن الفرة جمع، وقد حصل معنى الجمع بهذا، انقدر لا جنم حروف الكلمة عند النكتم) هـ [١١٢٠] قوله^(٤) في غير الفجر وإن عرج الوقت^(٥)

١ "الفتح"، كتاب الصلاة، فصل في القراءة، ٢٨٩، ١

٢ "جامع الرموز"، كتاب الصلاة، فصل في مراتب الصلاة، ٣٩، ١

٣ "البدائع" كتاب الصلاة الكلام في الفرة ٢٩٧، ملخصاً

٤ في "رد المحتار" قال في غير "شرح النسبة" وقيل يرعي منه الفرة في غير الفجر وبشرح الوصف والأظهر أن يرعي قدر الوجب في غير هذا؛ لأن الإغفال به مفيد عند بعض دكمته بخلاف عروج الوقت اهـ أي فإنه في غير الفجر غير مفيد اتفاقاً
٥ "رد المحتار"، فصل في القراءة، ٤٥٧/٣، تحت قول "المر" وفي الضرورة بعد الحال

أي. والجمعة والعيد ١٢

[١٢١] قوله فإنه في غير المجر أي وجمعة والعيد ٢

[١٢٢] قوله غير معسدة^(١)

قلت هذا وقع في "الجبني"^(٢) عن "معراج الدرية"^(٣) في المسائل لاثنا

عشرية من أن ذكر الجمعة أنقضي بل كل صلاة كسبت سهو ١٢

[١٢٣] قوله^(٤) وبقده في "الشربلية" عن "الكافي"^(٥) ونصه^(٦)

(وفي العصر والعشاء يقرأ في الركعتين بأوسط حمص، لأنه عليه الصلاة

والسلام قرأ في العصر في الأوتى سورة البروج وفي الثانية سورة الصافات)

[١٢٤] قوله بن نقل القهستاني عن "الكافي"^(٧)

(١) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، فصل في القراءة، ٣ ٤٥٧، بحث قول "الدر" وفي

الضرورة بقدر انحاء.

(٢) مرجع السابق

(٣) "دخيرة العقبي"، كتاب الصلاة، باب يحدث في الصلاة، ص ٤٩.

(٤) قد مرّت ترجمته ١ ٣٨٩

(٥) في "رد المحتار" فالبروج من الطّوّاف وهو مصاد عبارة "الهداية" بعد كونه آتياً،

يكنّ مصداقاً ما نصّه بعدها عن "شرح حجة" و"شرح المجمع" أنّها من الأوساط،

ونقله في "الشربلية" عن "الكافي" بن نقل القهستاني عن "الكافي" خروج العلية

الأولى والثانية، وعليه فسوره ﴿لَمْ يَكُنْ﴾ من الفصا

(٦) "رد المحتار" فصل في القراءة ٣ ٤٥٩، بحث قول "الدر" إلى آخر السور

(٧) "الشربلية"، كتاب الصلاة، باب صفة الصلاة، ١ ٢٠ (هامش "الدر")

(٨) "رد المحتار" فصل في القراءة ٣ ٤٥٩، بحث قول "الدر" إلى آخر السور

وصة^(١)، ووصول سمع إلى الروح، ولا وساطة لها إلى ﴿لَمْ يَكُنْ﴾
[البقرة ١]، والمصدر منها إلى الآخر ٢

[١ ٢٥] قوله فسورة ﴿لَمْ يَكُنْ﴾^(٢) ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [البقرة ٢

١١٢٦] قوله^(٣) الأصح أنه لا بأس بأن يشير برأسه^(٤)

أما أن هذا القدر لا يخل بالاستماع والأحرار، فيمكن على هذا
تجريح ما اعاده الناس في زمان من تقبيل الأيدي ووضعها على العيس
حين يسوع الفارسي إلى اسم النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في قوله تعالى
﴿مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ﴾ [الأحرار ٤] فعنه لا يحكم بالتحريم
وبكأن الأوسى التوك، عليه حرر ١٢

(١) "جامع الرموز"، كتاب الصلاة، فصل يجهر الإمام ٢٨

(٢) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، فصل في القراءة، ٤٥٩ ٣ تحت قول "أبى" إلى

آخر الروح

(٣) في "رد المحتار" كل ما حرّم في الصلاة حرم في الخطبة فيحرم أكل، شرب،
وكلام ونحو مسيحه أو ذسلام أو أمر معروف لأمر الخطيب، لأمر الأمر
بالمعروف منها فلا فرق بين قريب وبعيد في الأصح، ولا يرد بعد من عييف
هلاكه؛ لأنه يجب بحق آدمي، وهو محتاج إليه، والإنصات بحقه تعالى، ومباه
على مسامحة، والأصح أنه لا بأس بأن يشير برأسه أو يده عند بداية منكر

(٤) "رد المحتار" كتاب الصلاة، فصل في القراءة ٤٦٧ ٣ تحت قول "أبى" ولا

يأتي بموت الاستماع .

[١١٢٧] قال أي "العر" ^(٨٦) نفسه، ويُصت بسنانه ^(٨٧)

أي بقبه من دون تحريك لسانه ١٢

٢٨. ١ قوله ^(٨٨) هو انتقل في الركعة الواحدة من آية إلى آية يكره ^(٨٩)

أي في العرائض لما سجدته ^(٩٠)، وعند نص عليه في "الخلاصة" ^(٩١)

وغيرها ^(٩٢) ١٢

(١) في المس والشرح رواه صبي الخطيب عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا بدعاً

آية (صَلُّوا عَلَيْهِ) بالأحزاب ٥٦ فوصلت بسنانه ونصب بسنانه

(٢) "الدر"، كتاب الصلاة، فصل في القراءة، ٤٧٧ ٣

(٣) في "النو" لا بأس أن يقرأ سورة ويصلي في الثانية، وأن يقرأ في الأولى من محو

وهي الثانية من آخر ولو من سورة إن [كان] بينهما آيات فأكثر

وهي "رد المحتار" (قوله ولو من سورة) (نسخ) وأصل بما قبله، أي لو قرأ من

محطس بأن انتقل من آية إلى أخرى من سورة واحدة لا يكره إذا كان بينهما

آيات فأكثر، لكن الأولى أن لا يفعل بلا ضروره لأنه يؤهم الإعراض والتوجيه

بلا مرجح، "شرح المصباح" وإنما فرض بسنانه في الركعة لأنه هو انتقل في

الركعة الواحدة من آية إلى آية يكره وإن كان بينهما آيات بلا ضروره فإن سه

لم تذكر يعود مراعاة لترتيب الآيات، "شرح المصباح"

(٤) "رد المحتار" فصل في القراءة ٣ ٤٨ نص قول "العر" ولو من سورة. (نسخ)

(٥) انظر بمقولة [١١٣٣] قوله نهى بلاماً رضي الله عنه

(٦) "الخلاصة"، كتاب الصلاة، الفصل الحادي عشر في القراءة، ٩٧

(٧) انظر "الفتح"، كتاب الصلاة، فصل في القراءة، ٢٩٩ ١، و"البحر"، كتاب

الصلاة، باب ما بعد الصلاة وما يكره فيها، ٥٧/٢

[١١٢٩] قوله ^(١) "أما بسورة طه" ^(٢)

كسورة العلق بين القدر واليس، وقد كانت حادثة الفتوى ١٢

[٣] قوله كما إذا كانت سور باد ^(٣)

أي كما هو ترك سورين قصيرتين فإنه لا يكره ١٢

ر ١١٣، قوله وهذا هو في ركعتين ^(٤)

أي عدم كراهة الفصل في الصورتين إذا ذكرتين ٢

[١٣٢] قال أي "الدو" ^(٥) ثم ذكر ثم ^(٦)

أول اعتماد وعرف عليه الحسيني ^(٧) وأيده الشامي (كما) ^(٨)

(١) في "د المحتار" (قوله) ويكره الفصل بسورة قصيرة) أن سورة طه بهيئة
يتم منه صلاة الركعة الثانية إطالة كثيرة فلا يكره، "شرح المنية" كما إذا كانت
سورتان قصيرتان، وهذا هو في ركعتين، أما في ركعة فيكره جميع بين سورين
بينهما سور أو سورة، "فتح"

(٢) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، فصل في القراءة، ٣، ٤٨، حيث هو "الدو"
ويكره الفصل بسورة قصيرة

(٣) نرجع السابق

(٤) المرجع السابق

(٥) في "الدر" وفي "النفية" هذا في الأولى الكافرون وفي الثانية ألم ر أو تب ثم ذكر
بسمه وفيه يقطع ويبدل ولا يكره في الفعل شيء من ذلك

(٦) "الدر"، كتاب الصلاة، فصل في القراءة، ٣، ٤٨

(٧) "العبية"، كتاب فيما يكره من القرآن في الصلاة، ٩٤، ٩٥

(٨) أفاد أن التباين أو الفصل بالفصلية إنما يكره إذا كان عن قصيدة، فهو سهو فلا كما

في "شرح حجة" [نظر "د المحتار"، ٣، ٤٨٦، حيث هو "الدو" ثم ذكر ثم]

[١٣٣] قوله ^(١) "يحيى بلالاً رضي الله عنه"

أقول . حم الله المحقق ورحمته . ثم بيده النبي صلى الله تعالى عليه وسلم من صوب فعبه ، هي "س أبي داود" ^(٢) عن أبي قتادة رضي الله تعالى عنه ((أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم خرج ليلة فإد هو يأتي بكر يصلي يختص من صوته ، ومز بعمر وهو يصلي رافعاً صوته ، قال أبو بكر قد أسمعت من ناحيت يا رسول الله ! وقال عمر أوقظ الوثنان وأطرد الشيطان)) قال أبو داود رد للحسن ^(٤) [أي من نصيح شيخ أبي داود] في حديثه فقال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ((يا أبا بكر ارفع من صوتك شيئاً ، وقال عمر اختص من صوتك شيئاً)) ، ثم روى أبو داود ^(٥) عن

(١) في "رد المحتار" (هو ولا يكره في العمل شيء من ذلك) عراه في "الفتح" إلى "الإخلاصة" ، ثم قال وعندني في هذه الكلية نظر فإنه صلى الله عليه وسلم يحيى بلالاً رضي الله عنه عن الانتعاش من سوره إلى سوره بة ل ه (إد سمعت سورة فأنمها على نحوها)) حين سمعه ينتقل من سورة إلى سورة هي التهجيد اه

(٢) "رد المحتار" ، ٤٨٢ ، ٣ ، تحت قول "الدر" ولا يكره في العمل شيء من ذلك
(٣) أخرجه أبو داود في "سبه" (١٣٢٩) ، ٥٤٢ لأبي داود سليمان بن شعث السجستاني (٥٢٧٥هـ)
(٤) كشف الظنون ، ٤٢ ، ١

(٤) هو في عني الحسن بن الصباح البزاز ، أحد لأئمة في الحديث والسنة ، قال أحمد ثقة صاحب سنة ، ما يأتي عليه يوم إلا ويعمل فيه عمراً ، مات سنة تسع وأربعين ومائتين (ميران الاعمال" ، حرف الحاء الرقم: ٥ ، ٢١ ، ١ ، ٤٩٤)

(٥) أخرجه أبو داود في "سبه" (١٣٣٠) ، كتاب التعلق ، ٥٤٢

أي هريره رضي الله تعالى عنه بهذه القصه قد سمع يدكر "فصل لأبي بكر
 رافع شيت"، ولا "نعمر حفص شيت"، راد ((وقد سمعت يا بلال! وأنت
 تقرأ من هذه السوره ومن هذه السورة)) قد كلام طيب يجمعه الله بعصه
 في بعض، فصل النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ((كنكم عد أصاب)) اه
 وليس فيه ما ذكر المحقق ((إد بدأت سورة ربح)) وإد قد ثبت قوله
 صلى الله تعالى عليه وسلم ((كنكم عد أصاب)) فهذا لا يكون إلا إرشاداً إلى
 ما هو أفصل كإرشاده الصديق إلى أن يرفع شيئاً فلا يفسد إلاخفاء مكروهه، كما
 هذا، وانصر ما يأتي^(١) عن "الغيبه"، وللمحشي أو آخر سجود التلاوه ص ١٦٨^(٢)

[٣٤] قوله^(٣) تركت كل ركعة منه فعلاً مستقلاً^(٤)

أقول نعم كل شعع من العمل صلاه على حده، أم كور كل ركعة
 برت مرتين فعل مستقلاً فكللاً، وقد مر^(٥) كراهه إطالة ثانية على أولاه، فعلى
 الوجه مع الحلبي ١٢

(١) "الغيبه"، تنصت فيما يكره من القرآن في الصلاة [بح ٥٠٧

(٢) انصر "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب سجود التلاوه، ٦٠٧ ٦٠٨، بحث
 قول "التر" ويجمع

(٣) في "رد المحتار" وعرض ح أبص أنهم يصو بأل العريه على التريب من
 و حبار المخره فلو عكسه خارج الصلاه بحره، فكيف لا يكره في العمل؟ تأمل،
 و جواب "ط" بأن العمل لا يفسد به تركت كل ركعة منه فعلاً مستقلاً، فيكون
 كما هو مرئسان به لم يمكن لم قرأ ما فوقها فلا كراهه فيه

(٤) "ذ المحتار"، ٤٨٣ ٣، بحث قول "التر" ولا يكره في العمل شيئاً من ذلك

(٥) انظر "التر"، كتاب الصلاة، فصل في العريه، ٤٠٦ ٣

باب الإمامة

[٣٥] قوله (١) بخلاف نية صلاة الإمام (٢)

أي إن نوى أنه يصلي صلاة إمام لم يصح الاقتداء به (٣)

[٣٦] قوله (٤) لا اتحاد بمكان الذي يأتي (٥) سمحني أن

المعتمد اختيارهما جميعاً، وإن تخلص الحائط لا يوجب اختلاف المكان

بخلاف تخلص نهر أو طريق ولا يد تصب الصوف (٦)

(١) هي "الدر" [الإمامة] هي صغير وكبير والصغير به صلاة حقوق بالإمام

مشرط عشرة نية المؤتم الاقتداء، واتحاد مكانهم وحالاتهم، وصحة صلاة

إمامه وعدم محاذاه امرأة، وعدم قدمه عليه حقيقة، وعدمه بانتقاله وبحاله

من إمامة وصغر ومشاركتة هي لا كان وكونه مثله أو دونه فيها مستعمل

في "رد المحتار" (قوله نية المؤتم) أي لاقتداء بالإمام، أو الاقتداء به في صلته، أو

الشروع فيها، أو المسحور فيها بخلاف نية صلاة الإمام

(٢) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب الإمامة، ٣ ٤٩٥، تحت قول "الدر" نية مؤتم.

(٣) في "رد المحتار" (قوله واتحاد مكانهم) هو اقتدى "ج" يركب أو بالعكس

أو أركب يركب دالة أخرى سم يصح لاختلاف مكان، فهو كان غير دالة

وحده صح لا محاذاه كم في "الإمداد"، وسيأتي وأنه إذا كان بينهما حائط

وسيأتي أن المعتمد يعتبر الاشتباه لا اتحاد مكان

(٤) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب الإمامة، ٣ ٤٩٥، تحت قول "الدر" واتحاد

مكانهم

(٥) انظر "رد المحتار" كتاب الصلاة، باب الإمامة، ٣ ٤٩٦، تحت قول "الدر" أن

الصحيح اعتبار الاشتباه

[٣٧] قوله "لو نوى صلاة الإمام" مقصود صحت الصلاة^(١).

كأن ينوي فرض الظهر مثلاً وقد صلاها ١٢

[٣٨] قوله "وأن لا يكون مصتياً فرضاً غير فرضه"^(٢)

أي لإمام كما هي "نور الإيصاح"^(٣)

أقول يمكن يرد عليه اقتداء الدار بنادر وبخالف ويستثنى، فإنه يصدق فيها جميعاً أن الإمام لا يصلي فرضاً غير فرضه، فالأولى هو ما عبر به الشارح رحمه الله تعالى، وقد رجع إليه الشرح لابي نفسه في شرحي منه قدس في "المراهي"^(٤).
(ولا بد فيها من لاتحاد فلا يصح اقتداء بدار بنادر)، وقال في "الإمداد"^(٥)
(لا بد من لاتحاد تكون صلاة لإمام منتصفه بصلاة محقدي هـ

(١) في "ذو المنار" (قوله وصلاتها) أي واتحاد وصلاتها، قال في "البحر"
والاتحاد أن يمكنه الدعوى في صلاته بنية صلاة الإمام، فتكون صلاة الإمام متضمنة
صلاة المصلي هـ فليس اقتداء بمنفصل بالمفروض، لأن من لا فرض عليه م م ي
صلاة الإمام المعترض صحت بدلاً، ولأن الفعل معقود والفرض مفيد، ومطابق جزء
المفيد فلا يعاير كما في "شرح سنن" وعي في "نور الإيصاح" بقوله وأن
لا يكون مصتياً فرضاً غير فرضه هـ وهم أولى من عبارته المشرح. فاعلم.

(٢) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب الإمامة، ٤٩٦ ٣. بحث قول "الدار"

وصلاتها

(٣) المرجع السابق

(٤) "نور الإيصاح"، كتاب الصلاة، باب الإمامة، ص ٧٤

(٥) "مراهي الفلاح"، كتاب الصلاة، باب الإمامة، ص ٦٧

(٦) "إمداد الفتاح" شرح "نور الإيصاح"، كتاب الصلاة، باب الإمامة، ص ٣٣٤

بحسب عمر المرسلاتي، د ٦٩ هـ (كشف الظنون، ٢ ١٩٨٧).

[١١٣٩] قوله (١) وضح كل (٢)

أقول نعم أر من صحح الصلوة إنما ظاهراً كالمسلم عني بصحيح
عدم الصلوة، وسيأتي بسنن ص ٥٨٧ (٣) أر هذا هو المصنف، وأنه
لأصح، وأن عليه عامة مشايخنا، وكأنه لاحظ ما سيأتي (٤) عن "النهاية" أنه
جعل قول نفعيه الهدوي من غير أي إمام وقيل، وليس فيه أنه لا يعتبر
أي مصدي، فقد نص في "الحية" كما سيأتي (٥) أن عليه الإجماع، وكذا
أما (٦) بوح أهدي (٧)، نعم! بخالعه قول أي بكر الزراري وهو كما نص

(١) في "رد المحتار" (قوله و صلوة صلاة إمامه) فلو بين فساداً عاماً من الإمام أو
سبباً محضاً منه أفسح أو بوجود الحدث أو غير ذلك لم يصح صلاة مقتدي
عدم صلته بالإمام، وكذا لو كانت صحيحته في رعم الإمام وسدد في عم المقتدي
بأنه عني المصنف في رعمه فلا يصح، وفيه خلاف، وضح كل، أما لو سدد في
رعم الإمام وهو لا يعلم به وعمه نمصدي صححت في قول الأكثر، وهو لأصح؛
لأن المقتدي يرى جوار صلاة إمامه والمعتبر في حقه أي نفسه، "حي"

(٢) "رد المحتار"، باب الإمامة، ٤٩٦/٣، بحث قول "الدر" و صلوة صلاة إمامه
(٣) انظر "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب الإمامة، ٥٣٨/٣ ٥٣٩، بحث قول
"الدر" بكر في "البحر" - خ

(٤) انظر "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب المبر والنوازل، ٢٣٧١٤، بحث قول
"الدر" كما سقطه في البحر

(٥) انظر "رد المحتار" باب الإمامة ٣ ٥٤ بحث قول "الدر" إن يصح للمرأة م
بكره - خ

(٦) انظر "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب المبر والنوازل، ٢٣٨٩

(٧) قد مررت فراجعته ١١ / ٥

عليه حد^(١) ضعيف ٢

[٤٠] قوله وعنده الممتدي^(٢) وهو غير معتمد عنده ٢

[١] قوله^(٣) وإن لم يتحد مكان^(٤) وسبأني بحقيق حق فيه

ص ٦١٤^(٥)، وإن لم يذهب عدم صحة لافتراء عند اختلاف الحكم ١٢

[١١٤٢] قوله^(٦) وهذا فيما لو صنى^(٧) الإمام ٢

١١٤٣، قوله ما مر عن "النهر"^(٨)

فإن هذا يقتضي لاتفاق على عدم الإنتم بتركها مرة بلا عذر مع أنه قول

"أحمر سائيس"، و"العراقيون" على أنه يأنم ١٢

(١) "ط"، كتاب الصلاة، باب الإمامة، ١، ٢٣٩

(٢) "د المحتار"، باب الإمامة، ٣، ٤٩٦ تحت قول "النهر" وصحة صلاة إمامه

(٣) "في رد المحتار" (قوله وعنده بالتعاليات) أي بسماح أو إية بالإمام أو ببعض

المقتدئين، رحمي، وإن لم يتحد مكان، "ط"

(٤) "د المحتار" كتاب الصلاة، باب الإمامة، ٣، ٤٩٧ تحت قول "النهر" وعنده

بالتعاليات

(٥) انظر "د المحتار"، كتاب الصلاة، باب الإمامة، ٣، ٦١٨، ٩، ٦ تحت قول

"النهر" مكن يعنيه في "الشربلية" بنج

(٦) "في رد المحتار" (قوله وبحاله بنج) أي. عنده بحال: بتمامه من إقامة أو سفر قبل

الفرع أو بعده، وهذا فيما لو صنى الرباعية كهي في مصر أو قرية فهو خارجها

لا نفسه، لأن الظاهر أنه مسافر، فلا يحمل على السهو، وكذا لو أنتم مصلين

(٧) "رد المحتار"، باب الإمامة، ٣، ٤٩٧، تحت قول "النهر" وبحاله بنج

(٨) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب الإمامة، ٣، ٥٠١، تحت قول "النهر" قال

أرهدي بنج

[١٤٤] قوله ^(١) نصحة وهو عهد واجبة ^(٢)

فانحاصل آية على القول بسنة العيد سنة في نفسها لا رمة لتعيد ٢

مطلب في تكرار الجماعة في المسجد

[١٤٥] قوله ^(٣) وهو جار ذلك ^(٤) ر.خ

(١) في بحث والشرح (والجماعة سنة مؤكدة برجال)، قال الزاهدی أرادوا بالتاكيد انوجب لا في الجمعة وعهد فشرحه

في رد المحتار (فوهة فشرحه ساء على القوم بوجوب العيد) أم على القوم بسببها نفس الجماعة فيها كما هي "الحية" و"البحر" ثم قال في "البحر" ولا يخفى أن الجماعة شرط النصحة على كل من القوم اه أي شرط نصحة وهو عهد واجبة أو سنة

(٢) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب الإمامة ٣ ٢ ٥، تحت قوله "الدر" فشرط

(٣) في "الدر" ويكره تكرار الجماعة بأدال وإقامه في مسجد معده، لا في مسجد

طريقه أو مسجد لا إمام له ولا مؤذن به هي "رد المحتار" و يمراد بمسجد المحلة

ما به إمام وجماعة معوم به كما في "الدر" وغيرها قال في "التميع والتصيد

بمسجد المختص بالجمعة حترار من الشارع ودلأدان الثاني حترار عماد

صنفي هي مسجد الجمعة بغير أدال حيث يدح بجماعة اه ثم قال في

الاستدلال على لإمام الشافعي الثاني بكرة ما بضمه ولأن أنه عليه الصلاة

والسلام (كان خرج ليصبح ببر قوم، فعاد إلى المسجد وقد صنفي أهل المسجد

فرجع أو مره فجمع أهله وصنفي بهم) ، وهو جار ذلك لما عذر الصلاة في

بينه على انجماعة في المسجد ولأن في لإطلاق هناك نفيل الجماعة معي

فألهم لا بجمعهم إذا عمو آله لا بعموم وإنما مسجد الشارع فالباس فيه

سوء. لا اختصاص به بريق دوز قريب اه ومثله في "النبائع" وغيرها

(٤) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب الإمامة، مطلب في تكرار الجماعة في المسجد، ٣ ٢ ٥، تحت قوله "الدر" أدال وإقامه ر.خ

أقول لا ينبغي هذا سبباً لدنث، فإن في إعادته صلى الله تعالى عليه وسلم الجماعة في مسجد كان إيهام أنه لم يرص بجماعه القوم، فعنه أراد دفع دنث الوهم وتأكيد تقريرهم على ما فعلوا، والله تعالى أعلم ١٢

[٤٦] قوله وبوجار دنث لما احتار الصلاة في بينه على الجماعة في المسجد^(١).

[قال الإمام أحمد وصحاحه رحمه الله في "انصاف الرصوة"]

أقول أولاً لا ينبغي هذا سبباً لدنث، فإن في إعادته صلى الله تعالى عليه وسلم الجماعة في مسجد كان إيهام أنه لم يرص بجماعة القوم، فعنه أراد دفع دنث الوهم وتأكيد تقريرهم على ما فعلوا

وثانياً يدل الباقي من أهله صلى الله تعالى عليه وسلم بجماعة النساء الطهورات وحدهن، فأحب بجماعة ومن يحب أن يخرجهن وحدهن لجماعه بجماعة، وعسى أن يراه ناس من قد صلوأ فخرجوا إعادته الصلاة عنه صلى الله تعالى عليه وسلم أو يجيء بعض من لم يصل بعد فيقفوا جنبهن فتعصبه صلاتهم

وثالثاً من فاته الجماعة وحده فهو مخير في الانفراد أو بإع الجماعة

والأبني أنه فيجمع بهم كما نص عليه في "الختابة"^(٢) و"البرازية"^(٣)

(١) "دال المحتار"، باب لإمامه، ٣ ٤٠٥. صاحب قول "الفر" بآداب وإقامة، ربح

(٢) "الختابة"، كتاب الطهارة، فصل في المسجد، ١ ٣٣١

(٣) "البرازية"، كتاب الصلاة، الفصل السادس والعشرون، ٤ ٨٧ (هامش "الهدية")

وعبرهما، وقد يَصُو كما في "رد المحتار"^(١) وغيره (وَأَنَّ الْأَصَحَّ أَنَّهُ يُوْجَعُ بِأَهْلِهِ لَا يَكْرَهُ، وَيَسَّرُ فَصِيحَةُ الْجَمَاعَةِ لَكِنْ جَمَاعَةُ الْمَسْجِدِ أَفْضَلُ) اهـ
 وقد كان صَلَّى اللهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَمَّا يَرُودُ الْأَفْضَلَ بَيَانُ جَوَارِ،
 وَكَانَ حَيْثُ هُوَ الْأَفْضَلُ فِي حَقِّهِ صَلَّى اللهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَا فِيهِ مِنَ السَّبِيحِ
 نَمْعُوثُ بِهِ مِنْ عَدَدِ بَيْتٍ عَرُوجُ فَكَيْفَ يَسْمُو قَوْه (وَبُوْجَعُ دُنْكَ بَعْدَ خُتَابِ)^(٢)
 وَفِيهِ رَابِعاً مَا يَفِيدُهُ الْعَلَامَةُ الْمُحِشِّي أَنَّهُ قَدْ انْعَقَدَ الْإِجْمَاعُ عَلَى بَرْعِ
 عَمَى جَوَارِ إِعَادَةِ الْجَمَاعَةِ فِي الْمَسْجِدِ الْعَامِّ، بَلْ صَوَّرُوهُ^(٣) قَاطِبَةً أَنَّهُ الْأَفْضَلُ،
 وَمَعْنَى قَطْعاً أَنَّ مَسْجِدَهُ صَلَّى اللهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَيْسَ مَسْجِدَ مُحَلَّةٍ، هُوَ
 ثُمَّ هَذَا لِاسْتِدْلَالٍ لِمَصَادِمِ الْإِجْمَاعِ، وَأَنَّى تَحْرِيْمُ مَا يَسَّرُ فِي حَقِّهِ بَلْ وَلَا
 فَصِيحَةُ مَحَلِّ بَرَاعِ

أَقُولُ وَمَثَلُهُ فِي الضَّعِيفِ بَلْ أَضْعَفُ مَا فَتَمَ^(٤) فِي الْأَدَاةِ مِنَ الْاسْتِدْلَالِ
 بِمَا رَوَى عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنْهُ (وَأَنَّ أَصْحَابَ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ
 تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانُوا إِذَا فَاتَتْهُمْ بِجَمَاعَةٍ فِي مَسْجِدٍ صَوُّوا فِي الْمَسْجِدِ
 مُرَادِي)، فَإِنَّهُ لَيْسَ فِيهِ أَنَّ الْجَمَاعَةَ كَانَتْ تَقُومُ بِجَمَاعَةٍ مِنْهُمْ مَعاً فَكَانُوا

(١) انظر "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب الأدان، ٢/٦١٩، تحت قول "الدر"

وعلى الختوي ندياً بخ

(٢) انظر "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب الإمامة، ٣/٥٠٣، تحت قول "الدر"

بأذان وإقامة [ج]

(٣) انظر "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب الأدان، ٢/٦١٥، تحت قول "الدر"

وتكر الجماعة

يصنّون في المسجد فرادى مجتمعين وحاش لله متى عهد هـ من الصحابة رضي الله تعالى عنهم وإنما كانت تقرب نادراً واحداً بعد واحد منهم ولا دلالة بصريح النجم على القرار في الفعل، فإن معناه أنهم كانوا كل من فاتته الجماعة صنى في المسجد مفرد^١ وجم يكونون يستحبون المساجد بغير سحر، فكان كقول أس أيضاً ((صلى خلف النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وأبي بكر وعمر وعثمان فكانوا يستحبون المرأة بالحمد لله رب العالمين)) رواه أحمد^(٢) ومسلم^(٣)، هل نقائل أن يكون إن في نفس الحديث دليلاً على هـ، المعنى^٤ ودلت إن لا نسّم أن المراد بالجماعة الجماعة لأوى عيلاً، بل بجريها هي على، رسالها وجماعة لا يموت الجماعة، لأن أس يسمو عن بكر هـ، فيوقف الاستدلال به على إثبات مسامحة الكراء فيعود مصادره على يعطوب وقد كر البخاري^(٥) هي "صحيحه"^(٦) عن أس نفسه رضي

١، أخرجه أحمد في "مسنده" (٨٥ ٢ ٤ ٢٢٢) ومسلم في "صحيحه" (٣٩٩).

كتاب الصلاة، باب حجة من كان لا يهجر بالبسملة، هـ ٢١١

٢، هو أبو الحسن مسلم بن حجاج بن مسلم النشيري، البصري (ب ٢٦٦هـ) من

نصائفه "الجامع الصحيح" "طبقات الرواة"، كتاب الأسماء والكنى، "كتاب التاريخ"،

"كتاب المختصرين" ("تغريب التهذيب" ٢، ٥٨١، هدية العربيين، ٤٣١/٢ ٤٣٢).

(٣) هو محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن أسعيرة البخاري، الجعفي، أبو عبد الله

(ب ٢٥٦هـ)، من نصائفه "الجامع الصحيح"، "التاريخ الكبير"، "المصن" في

الفقه "الأسماء والكنى"، "الأدب المفرد"، "رفع اليدين في الصلاة" "عوالي

الصحيح"، و"خلق أفعال العباد" ("معجم المؤرخين" ٣ ١٣٠)

٤، أخرجه البخاري في "صحيحه"، كتاب الأذان، باب فصل صلاة الجماعة ٢٣٢

اللہ تعالیٰ عنہ ((اُنہ جاء یسی مسجداً قد صُنّی فیہ، فأدّ وأفاء، وصنّی
جماعۃ)) ۱۸۔ ہم نے انہیں الجماعۃ؛ ادا کیا، و صبح ۱۹۔ رجلاً دخل
المسجد و بعد صُنّی رسول اللہ صُنّی اللہ تعالیٰ عنہ و سَلِّم بِأُصْحَابِہ فقال
رسول اللہ صُنّی اللہ تعالیٰ عنہ و سَلِّم ((من ینصدق علی ہذا ھو ھیصنّی معہ))
فقہم رجلاً من القوم فصنّی معہ، رواہ احمد^(۱) و ابو داؤد^(۲) و الترمذی^(۳) و ابو
بکر بن أبی شیبہ^(۴) و اندارمی^(۵)

- (١) أخرجه أحمد في "مسند" (١١٤٠٨)، ٩٠/٤.
- (٢) أخرجه أبو داود في "سننه" (٥٧٤)، كتاب الصلاة، ١، ٢٣٧.
- (٣) أخرجه الترمذي في "سننه" (٢٢٠)، كتاب الصلاة، ٢٥٩، هو محمد بن عيسى بن سوه بن موسى بن صالح السلمي الصريري ببوعبي الترمذي (أبو عيسى) ونعمد محمد بن إسماعيل البخاري، وسمع منه شيعة البخاري، (ب) ٢٧٩ هـ، من تصانيفه "الجامع الصحيح"، "الشمائل" في شمائل النبي صلى الله عليه وسلم، "العلل" في الحديث، و"معجم المؤلفين"، ٢٥٧٣/٣.
- (٤) أخرجه ابن أبي شيبة في "مصنعه" (٤)، كتاب صلاة التطوع والإمامة، ٢٢٠ هـ هو عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان بويكر العنسي المعروف بابن شيبة من أهل "الكوفة" (ت ٢٣٥ هـ) من تصانيفه "المسند"، و"الأحكام" و"المصنف في الأحاديث" (تاريخ بغداد، ١٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤،

وأبو يعلى^(١)، من عريضة^(٢) وابن حبان^(٣)، وسعيد بن منصور^(٤)، والحاكم^(٥) كتبهم عن أبي سعيد بخاري، والطبراني^(٦) في "الكبير" عن أبي أمامة^(٧) وعن

(١) أخرجه أبو يعلى في "مسنده" (١٠٥٢)، ٤٥٣١ هو أحمد بن حنبل بن نعيم النخعي أبو يعلى موصلي (٢٣٠هـ) من آثاره "المسند الكبير".

(هدية العارفين" ٥٧١

(٢) أخرجه ابن عريضة في "صحيحه" (٣٢٢)، ٦٤٦٣ هو الحافظ أبو بكر محمد بن إسحاق ابن عريضة بن المعمر بن صالح بن أبي بكر السلمي، النيسابوري، يعرف بابن عريضة، (٣١١هـ) نه "تفسير القرآن"، "صحيح" في الحديث، "فقه حديث يرويه" وغير ذلك

(هدية العارفين" ٢٩٠٢)

(٣) أخرجه ابن حبان في "صحيحه" (٢٣٩٢ ٢٣٩٢)، ٥٨٤

(٤) هو سعيد بن منصور بن شعبه أنكر ساني المروزي الطائفي البصري، أبو عثمان محدث، حافظ، مفسر، ولد بـ "جورجان" وبشأ بـ "بخ"، (٢٢٩هـ أو ٢٢٧هـ) من تصانيفه "المسند" في الحديث، و"تفسير القرآن".

(مجمع المؤلفين"، ٧٧٠، "هدية العارفين"، ٣٨٨، ١)

(٥) أخرجه الحاكم في "المستدرک" (٧٨٦)، ٤٦٣١ هو الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد الإمام الحافظ أبو عبد الله النصير الطهماني النيسابوري الشافعي صاحب التمهيد، (٤٠٣هـ)

(تمهيد المؤلفين"، ٩٧/١٣-٩٨، ملقطاً).

(٦) قد حوت ترجمته ١٤٤٢

(٧) أخرجه الطبراني في "الكبير" (٧٩٧٤)، ٢٤٨، ٨

عصمة بن مالك^(١) وابن أبي شبة^(٢) عن الحسن انصري مرسلًا، وعبد الرزاق^(٣) في "مصنفه"^(٤)، وسعيد بن منصور في "سنه" عن أبي عثمان المهدي^(٥) مرسلًا أيضًا، وهي الباب عن أبي موسى الأشعري وحكم بن عمر كما في "الترمذي"^(٦) رضى الله تعالى عنهم أجمعين، وهي بعضها^(٧) أن حدث المنصف عن الرجل أبو بكر الصديق رضى الله تعالى عنهما^(٨)

(١) أخرجه الطبري في "الكبير" (٤٧٩)، ١٢، ١١١

(٢) أخرجه بن أبي شبة في "مصنفه"، كتاب صلاة الطلوع والإمامه، ٢، ٧٨

(٣) هو أبو بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع، الصنعائي (ت ١٠٦ هـ)، من تلاميذه "المنصف" في الحديث يقال له "الجامع الكبير"

، "الأعلام"، ٣، ٣٥٣

(٤) أخرجه عبد الرزاق في "مصنفه" (٣٤٣٦)، كتاب الصلاة، ٢، ٩٠

(٥) هو عبد الرحمن بن مل بن عمرو بن عدي، أبو عثمان المهدي، (ت ٩٥ هـ) أو ٨١ هـ وهي رواية بعد ما قال ابن المديني هاجر إلى "المدينة" بعد موت أبي بكر رضى الله تعالى عنه، فوافق استخلاف عمر رضى الله تعالى عنه فسمع منه وبر "الكوفة"، عند قتل الحسين رضى الله تعالى عنه تحول إلى "البصرة"

(٦) "الإصابة في تمييز الصحابة"، ٥، ٨٤، ٨٥

(٧) أخرجه الترمذي في "سنه" (٢٢١)، كتاب الصلاة، ١، ٢٥٩

(٨) أخرجه البيهقي في "السنن الكبرى" (٤٠٤)، كتاب الصلاة، ٣، ٩٩ لأبي بكر أحمد بن الحسين بن عبيد البيهقي (ت ٤٥٨ هـ)

(٩) "كشف الطوبى"، ٢، ١٠٠٧

(١٠) "الفتاوى الرصوية"، كتاب الصلاة، باب الجمعة، ٧، ١٥٨، ١٦٢

[١١٤٧] قوله فإنهم لا يجتمعون إلا، عموماً^(١)

أقول وفي زمان لا يجتمعون وإن عموماً أنها تفويهم، فإن بعض العصريين في بعض بلاد شدد في ذلك تشديداً بغيضاً، ورغم أن تكرار الجماعة معصية مطلقاً، فيجمع عوام ذلك بلاد في ترك تكرار الجماعة، وهم يسعون في إثبات الجماعة لأولي، بل يرى هوجاً من الناس رهاء عشرة^(٢) أقل يأتون بعد الجماعة فيصنّو معاً فردى فيريدون مشابهة بالروافض، والله المستعان ١٢

[١١٤٨] قوله أنها لا تفويهم^(٣)

أقول لا يبيح ترك الجماعة لأولى من دون عذر، وإنما الكلام في من فاتهم بعض، فهم ينعزلون من هذا كما لا يخفى ١٢

[١١٤٩] قوله أنها لا تفويهم^(٤)

(١) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب الإمامة ٤٣ ٥ بحث قول "المر" بأدال وإقامة نسخ

(٢) "عنه" أو "أيد" أو "أهل" هكذا يندوس من حظر في الأصل ١٢ • (الأعصم)

(٣) "د المحتار" كتاب الصلاة، باب الإمامة ٤٣ ٥، بحث قول "المر" بأدال وإقامة نسخ

(٤) "د المحتار"، كتاب الصلاة، باب الإمامة ٤٣ ٥، بحث قول "المر" بأدال وإقامة نسخ

إِذَا قَالَ لِإِمَامٍ أَحْمَدَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي "الْعَادَى الرُّصُوفِيَّةِ"

أَقُولُ: حَسْبُكَ تَعَمُّدُ تَرْكِ الْجَمَاعَةِ لِأَوْسَى اتِّكِلَ عَلَى الْآخَرَى، فَهَلْ سَمِعَ مَادِي اللَّهِ يَدَايَ وَسَمَّ يُحِبُّ بِلا عَدْرِ أَنْتُمْ وَعَمْرٌ، فَأَيْنَ لِإِصْلَاقٍ؟ وَإِنَّمَا هُفُوفٌ فِيمَنْ عَابُو فَحَصَرُوا أَوْ كَذَبُوا مُشْتَعِلِينَ بِحُجُورِ أَكْلِ نَاقَتٍ إِلَيْهِ أَنْفُسُهُمْ أَوْ التَّخَفِّيَ وَغَيْرَ ذَلِكَ مِنَ الْأَعْدَاءِ، فَخَلَفَهُمْ عَنِ الْأَوْسَى قَدْ كَانَ بِإِذْنِ الشَّرْعِ، وَمَعْنَى مَا يَهَابُونَ بِحُجُورِ الْجَمَاعَةِ وَفِيمَ تُلَوِّذُ إِلَى التَّغْيِيلِ؟ وَقَدْ أُنْشِأَ فِي سَائِلَاتِ "حَسْبِ الْبِرَّةِ فِي تَعْيِيدِ حُكْمِ الْجَمَاعَةِ" (١) أَنَّ الْوَاجِبَ هِيَ الْجَمَاعَةُ الْأَوْسَى عِبَادًا، فَإِنَّ عِلْمَهُمْ أَنَّهُمْ يَوْمَ يَحْصَرُونَ فَتَهْتَمُّ الْوَاجِبَ فَكَيْفَ لَا يَجْتَمِعُونَ؟ أَمَّا الْكُفَّاءُ وَقِلْبُ الْمَالِاهِ فَلَا يَجْتَمِعُونَ وَوَرَبَّ عِلْمَهُمْ أَنَّهُمْ يَتَوَعَّمُ الْأَوْسَى وَالْآخَرَى جَمِيعًا، أَلَا بَرَى أَنْ بَعْضُ (٢) تَعَصُّرِينَ مِمَّنْ يَتَّبَعِي تَعَمُّدًا وَالنَّاسُ قَدْ شَدَّدَ فِي ذَلِكَ شَدِيدًا بَيِّنًا، وَرَعِمَ أَنْ يَكْرَارَ الْجَمَاعَةُ مَعْصِيَةً مُطِيعًا، فَتَبِعَهُ بَعْضُ عَوَامِ تَعَمُّدِ الْإِسْلَامِ فِي تَرْكِ تَكْرَارِ الْجَمَاعَةِ وَبِمَا يَسْعُوهُ فِي إِيثَانِ الْأَوْسَى فَهَرَفَ فَوْجًا مِنَ الْأَحْيَاشِ بِأَنْوَاعٍ بَعْدَ الْجَمَاعَةِ فَيَصْلُوفُونَ مَعَهُ فَرَادَى فَيَرِيدُونَ مُشَاهِدَةً بِالرَّوَافِضِ، وَاللَّهُ بِمُسْتَعَالٍ (٣)

(١) "حَسْبِ الْبِرَّةِ فِي تَعْيِيدِ حُكْمِ الْجَمَاعَةِ" لِإِمَامِ أَحْمَدَ صَدِّيقِ الْبَرِيْمِيِّ حَفَظِي (ت. ١٢٤٠ هـ)

(٢) وَهُوَ شَيْدُ أَحْمَدَ الْكَنْكَرِيُّ يَرْشِدُ أَحْمَدَ بْنَ هَدَّادٍ أَحْمَدَ بْنَ يَحْيَى حَفَظِي (٢) عِلَامُ حَسْبِ بْنِ عِلَامَ عَمِي بْنِ عَمِي أَكْبَرُ بْنُ الْقَاصِي مُحَمَّدُ أَسْمُ الْأَعْدَى الْأَرَامِيُّ يَلْمُ الْكَنْكَرِي (ت. ٣٢٢ هـ). (أُزْهَرَةُ نَهْدِي نَهْدِي ١٢٣/٨).

(٣) "الْعَادَى الرُّصُوفِيَّةِ"، كِتَابُ الصَّلَاةِ، بَابُ الْجَمَاعَةِ، ١٦٢ ١٦٣

[٥٠] قوله (٢) وهذا مخالفٌ لحكاية الإجماع (٣)

أقول لا خلاف بأن (يصنوب) ليس بمن في لا يجب بل لا يمكن
نحمل على لا يجب بما يأتي في الورق القليل أن هو قائم في مسجده فإن
شاء صنى فيه وحده وبه شاء جميع بأهله وإن شاء ضرب في مسجد آخر وأما
فعل كان حساً بل يصنوب هو الطيب رلاً في مسجد حرام فأين وجوب
الانفراد؟ وإنما محمله - والله تعالى أعلم - إفراد جوار الانفراد هم بلا كراهة
بخلاف ما لو لم تقم الجماعة في المسجد بعد حيث يكره الصلاة مفرداً

(٢) في "ذم الحذر" ومقتضى هذا الاستدلال كراهة النكر في مسجد المنحة وهو
بدون أدان، ويؤيده ما في "الظهيرة" من دخول جماعة في مسجد بعد ما صنى فيه
أهله يصنوب وحده، وهو ظاهر الرواية وهذا مخالف لحكاية الإجماع
أما ما ذكر العلامة الشيخ السدي نعيم المحض ابن الهمام في
"سالكه" أن ما يفعله أهل الحرم من الصلاة بأئمة متعدده وجماعات مترتبة
مكره اتفاقاً، وهو عن بعض مشايخه يكره صريحاً حين حصر الموسم بمكة
سنة ٥٥١ منهم الشريف العربي وذكر أنه أفتى بعض المالكية بعدم جواز ذلك
على مذهب العلماء لأربعة، ونقل ينكر ذلك أيضاً عن جماعة من الحنفية
والشافعية والمالكية حصروا موسم سنة ٥٥١هـ وأقروا الرمي في "حاشية البحر"،
لكن يشكك عليه أن نحو مسجد حكي وحده ليس به جماعة معنوية
فلا يصدق عليه أنه مسجد محتة بل هو كمسجد شافع، وقد مر أنه لا كراهة
في تكرار الجماعة فيه (جماعة) حيثما

(٣) "ذم الحذر" كتاب الصلاة، باب الإمامة ٣ ٤ ٥، بحسب قول "الدرر" بأذان

وأئمة، ربح.

إلّا يُعَدُّ سَمًا فِيهِ مَنْ يُعْرِيبُ الْجَمَاعَةَ فَكَأَنَّهُ مُعَذِّبُهُ كَمَا قَالَ أُنْعِيْنِي فِي "عَمَدِهِ الْقَارِي" ١٥٢ - (١) (قَالَ أَبُو حَنِيْفَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ مِنْهَا أَوْ نَامَ أَوْ شَعْبَهُ عَنِ الْجَمَاعَةِ شُغْلَ جَمْعٍ بِأَهْلِهِ فِي مَرْبَعَةٍ وَإِنْ صَبَّ وَحْدَهُ يَجُوزُ) اهـ. وَهَذَا مَعْنَى صَافٍ لَا عِيَارَ عَلَيْهِ، وَبِهِ يَرُورُ كُلُّ إِشْكَالٍ، وَاللَّهُ أَحْمَدُ [٥] أَقُولُهُ وَهَذَا مُخَالَفٌ لِحِكَايَةِ الْإِجْمَاعِ بِمَرَّةٍ (٢)

[قَالَ لِإِمَامٍ أَحْمَدَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي "أَعْتَادُوا الرُّصُومَةَ"]

أَقُولُ لَا تَأْيِيدُ وَلَا عِلَالُفَ، فَإِنَّ "يَصُوبُ" يَسُرُّ نَصًّا فِي الْإِجَابِ، وَمَنْ تَبَعَ أَبْوَابَ صِفَةِ الصَّلَاةِ وَالْحُجَّ مِنْ أَيِّ كِتَابٍ شَاءَ وَجَدَ قُنَاطِيرَ مَعْطَرَةٍ مِنْ صَبِغٍ لَا حَبَرَ وَرَدَهُ فِيمَا يَسُرُّ بِوَجْهِ بَلٍ وَلَا سِنَةٍ إِنْمَا أَفْضَاهُ الدُّبُّ، وَقَدْ قَالَ فِي "الْبَحْرِ الرَّائِقِ" (٣) وَالْمُطَهَّاتِ فِي "حَاشِيَةِ إِبْدَرٍ" (٤) (رَبُّكَ دَبُّكَ أَيُّ دَلَالَةٍ لَا حَبَرَ عَلَى الْوُجُوبِ فِيمَا يَصْدُرُ مِنَ الشَّارِعِ، أَمَّا مَنْ أَنْفَعَهُ فَلَا يَدْرِي هُوَ وَلَا لِأَمْرِ مِنْهُمْ عَلَى الْوُجُوبِ، كَمَا وَقَعَ بِمُحَمَّدٍ حَيْثُ قَالَ فِي صِفَةِ الصَّلَاةِ أَفْتَرَشَ رِجْلَهُ الْيَسْرَى وَوَضَعَ يَدَهُ، وَأَمَّا دَبُّكَ كَثِيرَةٌ) اهـ

وَسَبَبُ أَنْ يُكْرَهُ أَنَّهُ كَثِيرٌ مَا يَجِيءُ بِوُجُوبٍ، كَمَا بَيَّنَّاهُ فِي كِتَابِ "فَصْلِ النِّعَةِ" فِي رِصْمِ الْإِقْدَاءِ، وَرَبَّمَا أَرَادَ أَنَّ الْمُحْتَمَلَ لَا يَعْصِي عَلَى لِمَعْسَرٍ،

(١) "عَمَدُهُ الْقَارِي"، كِتَابُ الْأَدَبِ، بَابُ وَجُوبِ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ ٤ - ٢٢٣

(٢) "ذُو النُّجْدَارِ"، كِتَابُ الصَّلَاةِ، بَابُ الْإِمَامَةِ، ٣ - ٥٥، تَحْتَ قَوْلِ "الْبَرِّ" بِإِدَارِ

وِاقَامَةٍ (مَخ).

(٣) "الْبَحْرُ"، كِتَابُ الصَّلَاةِ، بَابُ صِفَةِ الصَّلَاةِ، ٥٩، مُتَعَفِّفٌ

(٤) "أَمَّا"، كِتَابُ الصَّلَاةِ، بَابُ صِفَةِ الصَّلَاةِ، فَصْلُ يَجْهَرُ الْإِمَامُ وَجُوبٌ ١ - ٢٣٥

فكيف يردّه لإجماع منظاهر على منه نعمنداد بل كيف يصحّ أن يحصل عنى ما يصير به مخالف للإجماع؟^٤ ولو كان كذا نكاح هو أحقّ بالردة من الإجماع، رد الحكي الواحد عن ظاهر الرواية أقرب إلى السهو من جماعه، بل لفتي أن يقول لا يمكن الحمل هاهنا على أن جواب أصلاً وإن قد يكرهه تكرار الجماعه في مسجد الحى مطلقاً، ودست كما نصّوا عليه في "الوجيز"^٥ و"التيب"^٦ و"الهدية"^٧ وغيره، وسيأتي شرحاً وحشية (أ) من فاته في مسجده بدب به عليه في مسجد آخر، لا بمسجدى لصكى ومعدى، كما هي "القيه"^٨ و"مختصر بحر"^٩ ويبحث في "العية"^{١٠}، روحاني لأقصى، وذكر القسوري يجمع بأهله وبصني بهم أي ويبال ثواب جماعه كما هي "الفتح"^{١١}، فإن الجماعة معهم لا يجزى جواب إلى انفسخ عنه، فمن ذا اندي حرّم عليهم أن يذهبوا إلى بعض البيوت مثلاً

(١) "البررية"، كتاب الصلاة، ٥٦٤، مبحثاً، (هامش "الهدية")

(٢) "التيب"، كتاب الصلاة، باب الإمامة والحدث في الصلاة، ٣٤٢، مبحثاً

(٣) "الهدية"، كتاب الصلاة، الباب الخامس، الفصل الأول، ٨٣١، مبحثاً

(٤) انظر "المز" و"رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب الإمامة، ٥١٦ ٥١٣، تحت

قوله "المر" ونحوه

(٥) "العية"، كتاب الصلاة، باب في الجماعة في مسجد المحنة، ح ٦٥

(٦) سمع عن عيه

(٧) "العية"، فصل في أحكام المسجد، ح ٦١٣، مبحثاً

(٨) "الفتح"، كتاب الصلاة، باب الإمامة، ٣٠١

ويجمعون ويأثرون الفصل

فإن قلت عافهم عن الخروج المذكور

قلت كلامهم المذكور مطلق فيمن دخل ومن لم يدخل والخروج لإدراك الجماعة لا يسمعه المذكور ألا ترى أن مفهم الجماعة يخرج تكثير الجماعة لأولى بأدبيه، فالآن يجوز هؤلاء خروج ولا تكبير ولا أوى لأوى، وبالجملة لا محل لها بالإيجاب وعنده كان يتوقف التأنيب والخلاف

فإن قلت قد لا وجوب فيما مترع الكلام^(١)

قلت إعادته جواز لا لفراديهم بلا حصر ولا حصر بخلاف ما هو مع عدم الجماعة بعد حيث لا يجوز الصلاة مفرداً إلا بعدد ما فيه من نفوس الجماعة الواجبة على بعضهم، أو الغلبة من الوجوب على المشهور، وقد كتب عنى وإن ما قال العيني في "عمدة القاري"^(٢) (قال أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه سه أو م أو شعبه عن الجماعة شغل جمع بأهله في مربة، وإن صنى وحده يجوز) هـ. وهذا معنى صاف لا عبر عليه بـاء الله تعالى وبه يروى كل شكال، والله محمد^(٣)

١١٥٢ قوله أن ما يفعله أهل الحرمين^(٤)

(١) "عمدة القاري"، كتاب الأدب، باب وجوب صلاة الجماعة، ٤ ٢٢٦

(٢) "الصاوى المصنوع"، كتاب الصلاة، باب الجماعة، ٦ ١٦٤ ٦٩

(٣) "ذو المنحدر"، كتاب الصلاة، باب الإمامة، ٣ ٥٥، بحث حول "الدر" بأدار

ورقعة نسخ

مر ذكره ص ٣٩١^(١) ويأتي ص ٥٨٩^(٢) ١٢

[٥٣] قوله مكروه اتفاقاً^(٣) عنه يريد كراهة التبرع به مرة ص ٣٩١^(٤)

(أن الصلاة مع أول إمام أفصل)

أقول وعجباً من الشيخ رحمة الله عليه فإنه قائل بأن الاحتياط في عدم الامتناع بالمختلف ولو مراعيًا فلا بدري كيف يعمل بهذا الاحتياط، ويجيب عن ذلك بكراهه! أي جعل الناس كلهم على مذهب واحد أم يسكن مقتد كل إمام في بلد على حدة أو يجعل لكل مسجد بقرائهم ويسمع أهل ثلاثة مذاهب عن الصلاة في المسجدين الكرميين أو يجعل الجماعة لمذهب واحد ويؤمر الباقون بالصلاة فرادى^(٥) ١٢

[٥٤] قوله وأمره الرمي في "حاشية البحر"^(٦)

[قال الإمام أحمد رضا رحمه الله في "أنصوى الرصوة"]

أقول - سبحانه الله! أي مناسب بهذا بما نحن فيه؟ فإن بكراهم على التبرع انعمدي كما هو نوافع في "الحرمين الكرميين"، فإنهم جرؤوا

(١) انظر "رد المحتار"، كتاب الصلاة، ٢ ٥٥، تحت هو "الدر" أي بقائه بمذهبه

(٢) انظر "رد المحتار" كتاب الصلاة، باب الإمامة، ٣ ٥٤٣، تحت قول "الدر" إلى يقن بمراعاة لم يكنه. يخ.

(٣) "رد المحتار" باب الإمامة ٣ ٥٥، تحت قول "الدر" بأذان وإقامة [يخ]

(٤) انظر "الدر"، كتاب الصلاة، ٢ ٥٥، تحت قول "الدر" أي إقامة إمامة مذهب

(٥) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب الإمامة ٣ ٥٥، تحت هو "الدر" بأذان

• إمامه يخ.

لجماعة أجراء وعيّنوا لكل جزء إماماً، واستفريق بالقصد حيث لا بعث عليه شرعاً لا يجوز بجماعة ولا سيما من الله تعالى صلاة الخوف، وهذا يستوي فيه مساجد لأحياء والموتى مع وجوامع والبراءة جميعاً قولاً فصلاً من دون فصل، ثم وقع الخلاف في الاقتداء بمخالف على وجوه، فصلها في "البحر"^(١) و"رد المحتار"^(٢) وغيرهما، وأبى على بديه في "فتاوانا"^(٣)، ومن لا كراهة عنده أصلاً أي يدّعيه نعم ثل الإمام لا يرفع مذهب غيره بناءً على عيب أي المعتقد كما هو لأصح أو بوجه أنه غير مرجح بل سمى برفع عند من يهون تبعه برأي الإمام فهذا التفرع عنه من دون بعث شرعي، وهؤلاء هم الذين حصروا موسم ذلك السنة وأنكروا، ومن حكم بالكراهة عند اشتد في مراعات أو اعتمد أن لأفضل الاقتداء بالموافق مهما أمكن وإن تحقق نمر عنه فهو عنه بوجه شرعي، وهم الجمهور، وعليه العيب، فلا إنكار على أهل "بحر من"، وليس في معهم خيل ولا ريب، وعلامة حيد المحدثي هو الناس فيما سيأتي عن عملاً على القائل أنه قال (و) كتب لكل مذهب إمام كما في مذهب، ولأفضل لاقتداء بالموافق سواء تخذم أو تأخر على ما سيجسه عامة بمسلمين، وعمل به جمهور المؤمنين

(١) "البحر"، كتاب الصلاة باب الوتر والتوافل، ٧٧٠، ٨٣

(٢) انظر "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب الإمامة، ٥٣٨، ٥٤٣

(٣) انظر "الفتاوى الرضوية"، ١١٦/٧، ١٢٣

(٤) انظر "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب الإمامة، ٥٤٣، تحت قول "المد" إل

يعني مراعاته لم يذكره

التكرار ما لا ورود له عليه، ثم يستشكل هذا الورد بما لا إشكال به أصلاً، ولكن لكل جواز كيقظة، يسأل الله سبحانه وعونه

ثم أقول وأشدّ العجب من العلامة الشيخ حجة الله^(١)، رحمه الله تعالى حيث قال (لا حياض في عدم الاقضاء به أي بمخالف وهو مراعي) كما سيظهر المحض^(٢) عنه، ثم قال هاهنا بكراهة تريب الجماعة ودعى لا يعاقب على خلاف ما عليه الجمهور، ويبشع^(٣) إذا كان هذا مكروهاً وفاقاً، فكيف يعمل دلاخياض الذي عرفتم به فيجعل الناس كلهم على مذهب واحد أم يسكن مقتدو كل إمام في يده على حده، أو يجعل لكل منهم مسجد يحياه ويمسح أهل ثلاثة مذاهب عن الصلاة في المسجدين الكريمين، أو يجعل الجماعة بمذهب واحد ويؤمر الباقون بالصلاة فردى^(٤)

ثم أقول ويرد مثله على تقرير العلامة خير الله والدن الرمي^(٥) رحمه الله تعالى بم^(٦) وهو نافل كما سيأتي^(٧) حاشية على العلامة الرمي

(١) هو رحمه الله بن عبد الله بن إبراهيم السدي الحلي تزيلاً "مكة" (١٠٩٣ هـ) من مصنفيه "آداب المصائب وحباب المماليك"، "مجاميع المصائب ومجمع الناس" ("معجم المؤرخين" ٦١٢ "الأعلام"، ٩٣)

(٢) انظر "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب الإمامة، ٣/٥٤٣، بحث قول "الشر" إلى يقين بمراعاة لم يكره . بخ

(٣) قد مررت به ج ١ ص ٧٥

(٤) انظر "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب الإمامة، ٣/٥٥٣

(٥) انظر "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب الإمامة، ٣/٥٤١، بحث قول "الشر" إلى يقين بمراعاة لم يكره . بخ ملتقط

عسانا، ظهر كلامهم الثاني، والذي يظهر ويحس عدي الأول، لأن في الثاني ترك الجماعة حيث لا يحصل إلا به ولو لم يكن بأن كان هناك حنفياً يفقد به لأفضل الاقتداء به [حج] فقد عرف أن لأفضل الاقتداء بالحنفي إذ وجد وإن كان الشافعي الذي يؤم صالحاً عائداً نقباً بغير عي الخلاف، كما وضعه في تلك الحاشية^(١)

١٥٦ قوله^(٢) مع جملة لإعادة^(٣) مع أنه قد كان مأموراً من الله تعالى بذلك فكانت فريضة عليه أيضاً ١٢

[١٥٧] قوله^(٤) عني ما مر عن الرازي ولا خلاف^(٥)

١ "الصاوي الرصوي"، كتاب الصلاة، باب الجماعة، ٦٩ ٧ ١٧١

(٢) في "رد المحتار" (قم) ونصب إمامة الحنفي لأنه مكلف بخلاف إمامه حيث يؤله مسلم، وإمامة جبريل بخصوص التعليم مع جمال الإعادة من النبي صلى الله عليه وسلم، "ط"

(٣) "رد المحتار" كتاب الصلاة، باب الإمامة، ٧ ٣ ٥، بحث قول "الرد" وصحح إمامة الحنفي

(٤) في النص والشرح (وانجماعة سنة مؤكدة لمحدث) قال الرازي أرادوا بالتأكيد الوجوب إلا في جمعة وعيد فشرطه (وأقبحه أشد، وقيل واجبة وعليه الإمامة) أي عامة مشايخنا، (حنس أو تحجب) ثمرته تظهر في الإثم بتركها مرة (عني الرجال العلماء البالغيين لأحرار العاديين عني الصلاة بالجماعة من غير خروج)

في "رد المحتار" (قوله ثمره [حج] قد بدأ على بعض اختلاف، أم عني ما مر عن الرازي ولا خلاف

(٥) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب الإمامة، ٩ ٣ ٥ بحث قول "الرد"

أقول من الخلاف بقاء على قول الرازي 'يُصَدُّ' كما حققناه في
"العقري الحساب" (١) ١٢

[٥٨] أقال أي "للمر" (على الرجال العلاء ابالحسن) (٢)

يأتي فائدة التقيد بالرجال مسأ ص ٥٩١ (٣) ١٢

٥٩. ١ قوله (٤) أي تُحَصَّنْ بك فصيحة الجماعة (٥)

"تُحَصَّنْ" من التحصيل صيغة تخص، أي لا أحد لك رخصة يحصل
لث ربح، كما في "العنية" (٦) ١٢

(١) "العقري الحساب"

(٢) "الدر"، كتاب الصلاة، باب الإمامة، ٣ ٥١٠

(٣) انظر مرجع السابق، ص ٥٤٩

(٤) هي "رد المحتار" (قوله من غير حرج) فيكون ستة مؤكده أو وجهه
فيحرج يرتفع الإثم ويرتفع في بركتها، ويكتفه يعوته الأفضل بدليل أنه عليه
الصلاة والسلام قد لاين أتم مكتوء الأعمى بما استأذنه في الصلاة في بيته
(ما أحد لك رخصة)، قال في "الفتح" أي تحصن بك فصيحة الجماعة من
عدم حصولها، لا الإيجاب على لأعمى لأنه عليه الصلاة والسلام تحصن بحال
بن مالك في بركتها ٥

(٥) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب الإمامة، ٣ ٥١١، تحت قول "الدر" من غير

حرج

(٦) "العنية"، فصل في الإمامة، ص ٥١٠

[١٦] قوله ^(١) "وَرَدَ صَنَى فِي مَسْجِدٍ حَيْثُ مَعْرُودٌ فَحَسَنَ"

وذكر شمس لأئمة (الأولى في زمانه) قد سمع يدخل مسجد حَيْثُ أن
يسع الجماعات "وَرَدَ دَعَا صَنَى فِيهِ" ١٢ "هَدِيَّة" ^(٢) عن "الشَّيْخِ"
و بمسألة بالمخبر ب الثلاثة في "البرزخية" الفصل ٢٦ في حكم المسجد
ص ٨١ ^(٤) ٧

[١٦١] قوله. واعترض الشربلاني ^(٥)

(ر) في "رد المحتار" (معه) "وَمِنْ فَائِدَةٍ يَدْبُ طَبِيعُ" فلا يجب عليه الطيب في
المسجد بلا خلاف بين أصحابنا، بل إن نفي مسجد الجماعة حر فحسن، وإن
صنَى في مسجد حَيْثُ مَعْرُودٌ فَحَسَنَ، وذكر القدماء يجمع بأهله ويصنَى بهم،
يعني ويصنَى ثوبه الجماعة كما في "الفتح" وعمد الشربلاني بأن هذا ينافي
وجوب الجماعة وأجاب ح أن الوجوب عند عدم الخرج، وفي ثبوتها في
الأماكن الفاضية خرج لا يتحقق مع ما في مجاوره مسجد حَيْثُ مَرَّ مَخَالَفَهُ قُوَّةُ
صَنِ افق عليه وسد (لا صلاة بجوار مسجد إلا في المسجد) وهذا وجه أن
ظاهر علاقته البدن ونو إلى مكان قريب

(٢) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب لإمامة، ٥١٢٣، بحث قول "الدر" و
فائده بدب طيبه

(٣) "الهدية"، كتاب الصلاة، الباب الخامس، الفصل الأول، ٨٣٦

(٤) البرزخية، كتاب الصلاة الفصل السادس والمشروع، ٤، ٨، منحصراً، هامش هدية،

(٥) "رد المحتار" كتاب الصلاة باب لإمامة، ٥١٢٣، بحث قول "الدر" ونو

فائده بدب طيبه

- أقول يستفاد لأعراض رأسه بعد حقه في "العلافة بمرصعة" (١) (إنَّ الوجوب إنما هو لتجماعه الأولي) ١٢
٦٢. قوله: "أنَّ ظاهر إطلاقه المدب" (٢) وعدم الوجوب ١٣
٦٣. قوله: "وإلى مكان قريب" (٣) فأين انحرع ١٤
- [٦٤. قوله: "عن ممر" (٤) عن "الفتح" (٥) من التعبير ١٥
١١٦٥. قوله: "علافاً لهما" (٦) في المصنوع ١٦

(١) انظر "الفتاوى الرضوية" ١٠٨/٧ ١١

(٢) "رد المحتار" كتاب الصلاة باب الإمامة، ٢/٣، ٥، بحث قول "المدب" ١٧
فإنه مدب عليه

(٣) انرجع السابق

(٤) انرجع السابق، ص ١٣٠

(٥) انظر "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب الإمامة، ١٢/٣

و"الفتح"، كتاب الصلاة، باب الإمامة، ٣٠

(٦) في المس والشرح (علا بحب عنى مريض ومفعد ومنه مقطوع به وجل من خلاف ومفوج وشيخ كبير عاجز وعنى) وإن وجد قائداً (ولا عني من حان يسه ويسه مصر وعنى وبرد شديد وظلمة كدسك) وريحاً لئلا لا يهتد مقتطفاً
في "رد المحتار" (عونه وإن وجد قائداً) وكذا الرمن أو كان عني به مركباً وخادماً
فلا تحب عندهما عنده خلاف لهما، "حبلة" عن "المحب"

(٧) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب الإمامة، ٤/٣، ٥، بحث قول "المدب" وإن وجد قائداً

[١١٦٦] قوله عن "المحيط" (١) "محيط وصي الدين" (٢) ١٢

[١١٦٧] قوله (٣) "كان البحر الشديد عذراً" (٤)

وقد عذر من لأعذر في اسمه كما في "البحر" ص ١٦٧ (٥) ٢

[١١٦٨] قوله (٦) "يكون كالأعمى" (٧)

[قال الإمام أحمد رضا رحمه الله في "الفتاوى الرضوية"]

أقول وهو ظاهر فإن مجرد حقوق مشقة ما لو كان عذراً مسقطاً

(١) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب الإمامة، ٣ ٤ ٥، بحسب قول "الدر" وإلا
وحد فائد

(٢) "المحيط المرعشي"، كتاب الصلاة، باب الصلاة الجماعة، ص ٢٨٠

(٣) في "رد المحتار" (قوله ويرد شديد) لم يذكر البحر الشديد أيضاً ولم أر من
ذكره من عمائد، وعن وجهه أن البحر الشديد إنما يحصل غالباً في صلاة الظهر،
وقد كفي مؤلفه بسية لإيراد نعم قد يقال لو ردد الإمام هذه السنة وصني في
أول الوقت كان البحر الشديد عذراً، تأمل

(٤) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب الإمامة، ٣ ٥١٥، بحسب قول "الدر" ويرد
شديد

(٥) "البحر"، كتاب الطهارة، باب التيمم، ٦ ٢٤٤

(٦) في "رد المحتار" (قوله عذمة كدنت) أي شديد، والصاهر أنه لا يكلف إلى
يعاد نحو سرح وإلا أمكنه دنت، وأن المراد يشدّه الظلمة كونه لا يبصر طريقه
إلى المسعد، فيكون كالأعمى

(٧) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب الإمامة، ٣ ٥١٥، بحسب قول "الدر" وعذمه
كدنت

لَسَعَطَتْ بِكَالِيفِ الشَّرِيعَةِ عَنْ آخِرِهَا، هِيَ هِيَ "الْفَتْحُ"^(١) (لَوْ قَدَّرَ عَلَى الْغِيَامِ
لَكِنْ يَخَافُ بِسَبَبِهِ إِبْطَاءَ بَرٍّ أَوْ كَانَ يَجِدُ الْمَاءَ شَدِيدًا جَرَّهَ تَرَكَهُ، هُوَ لَحْمُهُ
مَوْعٍ مَشْمُوعٍ بِهَاجِرٍ) اهـ وَنَحْوُهُ فِي "الْكَافِي"^(٢) وَغَيْرِهِ، وَهِيَ "النَّحَابَةُ"^(٣) (مَنْ
لَا يَقْدِرُ عَلَى الْوُضُوءِ إِلَّا بِمَشَقَّةٍ لَا يُبَحِّحُ لَهُ التَّيَمُّمُ) اهـ

أَقُولُ وَكَأَنَّهُ أَخَذَهُ مِنْ قَوْلِهِمْ فِي نَفْسِهِمْ لِأَنْجَاسٍ "لَا يَصْرُ بِهَاءٍ أَثَرٌ"
كُنُوبٌ وَرِيحٌ "لَا مَ"، وَلَا يَكْفِي هِيَ رُتْنُهُ إِلَى مَاءٍ حَالٍ أَوْ صَبُونٍ وَنَحْوِهِ اهـ
"دِر"^(٤)، حَ أَيُّ مُسَخَّنٍ، وَنَحْوُهُ كَحَرْصٍ وَأَثَبَ اهـ "ش"^(٥)، وَهَاهُنَا
مَسْأَلَتُ، مَسْأَلَةُ الْجَمَاعَةِ وَمَسْأَلَةُ التَّيَمُّمِ الَّتِي نَحْنُ فِيهَا

أَنْ الْأَوَّلَى فَأَقُولُ الظَّاهِرُ فِيهَا عِنْدِي الْإِبْدَاءُ عَلَى النِّيْسَرِ، فَمَنْ عَمِدَ
فِي بَيْتٍ مُتَقَدِّمٍ وَيَقْدِرُ عَلَى الْخُرُوجِ إِلَى الْمَسْجِدِ أَوْ كَانَ مُتَقَدِّمًا وَلَا أَنْ أَطْفَأَهُ
وَفِيهِ دَعْوَى وَعِنْدَهُ كَبِيرَةٌ فَأَيُّ مَشْمُوعَةٍ نَحْمُوهَ فِي يَدَيْهِ وَخُرُوجُ بِهِ! نَعَمْ مِنْ
لَيْسَ عِنْدَهُ أَوْ لَهُ وَحْدَهُ، وَهِيَ الْبَيْتُ الْعِيَالُ إِنْ خَرَجَ بِهِ نَحْمُوهَ عَنْهُمْ
الْأَعْمَاسُ، أَوْ هَالَتْ ظِلْمَةُ الْبَيْتِ الْأَطْفَالُ، أَوْ امْرَأَةٌ وَحْدَهَا مَا لَهَا مَوْسٍ فِي
الْحَالِ، فَمَهْدٌ لَا يُؤْمَرُ بِأَنْ يَحْضُرَ لَا بَ وَبُوسًا مُبْشَرًا أَوْ سَوَّالًا، وَفِي قَبْلِ صَمِي

(١) "الْفَتْحُ"، كِتَابُ الصَّلَاةِ، بَابُ صَلَاةِ بَعْرِضٍ، ٤٥٧/١

(٢) "الْكَافِي"، كِتَابُ الصَّلَاةِ، بَابُ صَلَاةِ بَعْرِضٍ، ١٢٠/١

(٣) "النَّحَابَةُ"، كِتَابُ الظَّهَارِ، بَابُ التَّيَمُّمِ، فَصْلٌ فِيهِ يَجِبُ هَ التَّيَمُّمُ ٢٩١

(٤) انْظُرِ "الدَّرَجَاتِ"، كِتَابُ الظَّهَارِ، بَابُ الْأَنْجَاسِ، ٣٨٩، ٣٩٠

(٥) انْظُرِ "رَدَّ الْمُحْتَارِ"، كِتَابُ الظَّهَارِ، بَابُ الْأَنْجَاسِ، ٣٩٠، ٣٩١، تَحْتَ قَوْلِ الدَّرَجَاتِ

الله تعالى عليه وسلم ((يشتر المشائين في الظنم إلى المساجد بالنور التام يوم
القيامة)) أخرجه أبو داود والترمذي^(١) بسند صحيح عن بريدة و ابن ماجه
والحاكم^(٢) عن أنس وسهل بن سعد رضي الله تعالى عنهم وأبي النبي صلى
الله تعالى عليه وسلم رجل أعمى فذهب يرسوون الله يس بي قائدة يعودني إلى
المسجد، فسأل رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أن يرخص له فيصلي
في بيته فرخص له فيها ونسب دعاه فقال (وهو سميع الدعاء بالصلاة^(٣)) قد
نعى قد ((وأجب)) رواه مسلم^(٤) عن أبي هريره رضي الله تعالى عنه

أقول حكيم أولاً بالرخصة وهي الحكم العائم، ثم أرشده إلى العريضة
ولأبي داود والنسائي^(٥) عن عبد الله بن أمة مكتوم رضي الله تعالى عنهم أنه

١ - أخرجه الترمذي في "سنه" (٢٢٣)، أبواب الصلاة، باب ما جاء في فصل العشاء
والصحر في الجماعة، ١ ٢٦، وأبو داود في "سنه" (٥٠١)، كتاب الصلاة،
باب ما جاء في يمشي إلى الصلاة في الظلام، ١ ٢٣٢ ٢٣٣

٢ - أخرجه ابن ماجه في "سنه" (٦٨١) كتاب المساجد والجماعات ٤٣
والحاكم في "المستدر" (٧٩٩)، كتاب الإمامة وصلاة الجماعة، ١ ٤٦٧

٣ - أخرجه مسلم في "صحيحه" (٦٥٣)، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب
يجب إتيان المسجد على من سبغ النداء، ص ٣٢٨

٤ - أخرجه أبو داود في "سنه" (٥٥٣)، كتاب الصلاة، باب التشديد في ترك
الجماعة، ١ ٢٣، وألفاظ منفردة، والنسائي في "سنه" (٨٤٨) كتاب الإمامة
المحافظة على الصوت، حيث ينادي بها، ص ٤٨، وألفاظ متعارفة وذكره
الخطيب التبريزي في "المشكاة" (١٧٨) كتاب الصلاة، باب الجماعة
وعندها، الفصل الثالث، ١ ٢١٥

من يادسوس الله! إن بمدينة كثيرة انهواته والسباع ههه نجد لي من حصاة
 قن ((ههه سمع حيّ عني الصلاه، حيّ عني الفلاح^(٢٩))). قال نعم، قال
 ((حيّ هلاً))

أقول ههه يحبه صني الله تعالى عليه رسم بالهي بل بدأ سوار برشده
 إلى العريضة، فإذا كتب نفس الشاع صني الله تعالى عليه وسم مشوقه إني
 حضور الجماعة إلى هذه العايه فكيف يعال سمط عنه الجماعة بظلمه انهل
 وإن كان معاده سحر هانوس وخروجه به متيسر بلا كفة أصلاً ومسألة
 الحاسة إثم أمره فيها بالظهير دس، وقد حصل وما يشق. وإنه غمو والعفو
 لا ينكف في رالته

وأن الثانية قافون يسي لأمر فيها على الإمكان ههه أن قبيل
 المشقة لا يكون عذر فيه ما سم تشد وتبع حد سحرج وانصره، ولله
 لم يبيحه لمحمد النيم لأجل الرد كما هي "الخانية"^(٣٠) و"الخلاصة"^(٣١)
 و"المصفي" و"الفتح"^(٣٢) و"النهر"^(٣٣) وغيرها، وقد أوجب فيه على الحب
 دغون الحمام بأحره أو تسخين الماء إن قمره في "الهدية"^(٣٤)، يجوز النيم
 رد خاف حسب إد اعتمل أن يقبه البرد أو يمرضه، ولخلاف ههه إد

(١) "الخانية"، كتاب الطهارة، باب النيم، فصل ههه، يحق به النيم، ٢٩

(٢) "الخلاصة"، كتاب الصهارب، الفصل الخامس في النيم، ٣٩

(٣) "الفتح"، كتاب الطهارة، باب النيم، ١١٠، ١

(٤) "النهر"، كتاب الطهارة، باب النيم، ٩٩، ١

(٥) "الهدية"، كتاب الطهارة، الباب الرابع في النيم، الفصل الأول، ٢٨، ١، ٢، ٣، ٤، ٥، ٦، ٧، ٨، ٩، ١٠، ١١، ١٢، ١٣، ١٤، ١٥، ١٦، ١٧، ١٨، ١٩، ٢٠، ٢١، ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٢٩، ٣٠، ٣١، ٣٢، ٣٣، ٣٤، ٣٥، ٣٦، ٣٧، ٣٨، ٣٩، ٤٠، ٤١، ٤٢، ٤٣، ٤٤، ٤٥، ٤٦، ٤٧، ٤٨، ٤٩، ٥٠، ٥١، ٥٢، ٥٣، ٥٤، ٥٥، ٥٦، ٥٧، ٥٨، ٥٩، ٦٠، ٦١، ٦٢، ٦٣، ٦٤، ٦٥، ٦٦، ٦٧، ٦٨، ٦٩، ٧٠، ٧١، ٧٢، ٧٣، ٧٤، ٧٥، ٧٦، ٧٧، ٧٨، ٧٩، ٨٠، ٨١، ٨٢، ٨٣، ٨٤، ٨٥، ٨٦، ٨٧، ٨٨، ٨٩، ٩٠، ٩١، ٩٢، ٩٣، ٩٤، ٩٥، ٩٦، ٩٧، ٩٨، ٩٩، ١٠٠، ١٠١، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩، ١١٠، ١١١، ١١٢، ١١٣، ١١٤، ١١٥، ١١٦، ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢١، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨

ثم يجده من يدخل به الحمام، فإن وجد سم يجزئ جماعة، وفيما رد سم يندر
عنى تسخين الماء، فإن قدر لم يجز، هكذا، في "انسوح الوهاج" هـ
فانصحب ما ذكرته في تصوير بمسألة^(١)

[٦٩] قوله (وريج) أي شديد أيضاً، كما يظهر، تأمل، وإنما كان
عذر يلاً فقط لعظم مشقة فيه دون السهر^(٢)

[قال الإمام أحمد رضا: حله الله في "اعتدوى الرصوة"]
أقول وأب علم أن عنى شدة لأذية العذر، فإن ثبت بهراً ثبت
الرحصة أو لم ثبت يلاً لم تثبت^(٣).

[٧] قوله (٤) عيسى بعد كذا في "المصية"^(٤)
أقول لكن في "عمدة القاري" باب فصل الجماعة آخر، ٤٠/٢ ر
إن جماعة لا تتأكد في حق مسافر بوجود مشقة هـ وإن حصل هـ
عنى القرار وحدث عنى القرار حصل التوفيق، والله تعالى أعلم ١٢

١ "المصوى الرصوة"، ٣ ٤٧ ٤٧٤

٢ "رد المحتار"، كتاب الصلاة باب الإمامة ٣ ٥٥، بحث قول "المر" ورجح

(٣) "المصوى الرصوة"، كتاب الطهارة، باب التيمم، ٣ ٤٧٦

(٤) في "رد المحتار" (قوله ووراده سفر) أي وأقيمت الصلاة ويخصى أن يعونه
الضامة، "بحر" وأما السفر فعلى عيسى بعد كذا في "المصية"

٥ "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب الإمامة، ٣ ٦٥، بحث قول "المر" وإرادته

(٦) "عمدة القاري"، كتاب الأدب، باب فصل صلاة الجماعة، ١ ٢٣٢

[٧١] قال أي "المَرْ" اشتغاله بأنعمه لا بعيره^(١)

عَمَّ النعميم والتعَبُّم والنَّالِف "ط"^(٢) وكذا، مطاعه كُتِبَ كذا، هي
"اعتادى"، "ط على لم افى"^(٣) ١٢

[٧٢] قال أي "المَرْ" ^(٤) فقط صَحَّةٌ وفساد^(٥)

أقول إنما هي الحديث^(٦) تقديم لأفراء كتاب الله، وأولوه بأنه إدراك
كأن هو لأعلم، وهذا حق، ونكر لا يستلزم الأعمية بأحكام الصلاة، والحق
أن الأعمية مطلقاً مرجحة غير أن الأعمية بأحكام الصلاة أرجح في باب
الإمامة، فيعتمد على غيره وإن كان أصله بأبواب أخر، فإن سنوياً هي هذا
الحلم والأعم بأبواب أخر تقدم. ١٢

(١) "المَرْ"، كتاب الصلاة، باب الإمامة، ٥١٦، ٣

(٢) "ط"، كتاب الصلاة، باب الإمامة، ٢٤، ١

(٣) "طم"، كتاب الصلاة، باب الإمامة، فصل يصفى حضور الجماعة، ربح ص ٢٩٨

(٤) هي حسن والشرح (والأحق بالإمامة الأعم بأحكام الصلاة) فقط صَحَّةٌ وفساد،
شرط حسنه بقدر حسن الظاهره، وحفظه قدر فرضي، وهين واجب، وقيل سة
منقط

(٥) "المَرْ"، كتاب الصلاة، باب الإمامة، ٥١٦، ٣

(٦) أخرجه مسلم في "صحيحه" (٦٧٣)، كتاب المساجد، باب من أحق بالإمامة،
ص ٣٣٨ عن أبي مسعود الأنصاري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
(يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَفْرَأَهُمْ كِتَابَ اللَّهِ فَإِنْ كَانَ فِي الْفِرْعَاءِ سَوَاءٌ فَأَعْدِمُهُم بِأَسْنِهِمْ فَإِنْ
كَانُوا فِي السَّيِّئَةِ سَوَاءٌ فَأَعْدِمُهُمْ بِحَجَرِهِمْ فَإِنْ كَانُوا فِي الْفِرْعَاءِ سَوَاءٌ فَأَعْدِمُهُمْ بِسُنْمِهِمْ
وَلَا يُؤْمِنُ الرَّجُلُ الرَّجُلَ فِي سَعْيَانِهِ وَلَا يَقَعِدُ فِي بَيْتِهِ عَلَى نِكْرَتِهِ وَلَا يَدْنِيهِ)

بمعنى هو المنأخوذ لأن ما ذكر عن "الترادف"^(١) سم يوجد فيه ٢

[٧٥] قوله^(٢) نقوله في "الأصل" إمامة غيرهم [بخ]^(٣)

أقول إذا جمع بين من فيه كراهة تحريم ومن فيه كراهة التبريه وحكم
عليهم بحكم واحد فلا يمكن ذلك إلا بحكم يشمل الكراهتين، فعونه ذلك
في "الأصل" لا يباقي كراهة تقديم بعضهم كالفاسق تحريماً، وميأتي
لمحشني ص ٤٤٥^(٤) (أن عديه ما فيه إطلاق الكراهة على ما يشمل
المعنيين، وهذا كثير في كلامهم) وعلى في "الحديقة الندية"^(٥) عن "شرح
الدرر" لأبيه ١٢

١١٧٦. قوله^(٦) هو سيء البصر ليلاً ونهاراً، "قاموس"^(٧)

(١) انظر "رد الفهم"، كتاب الصلاة، لأحق بالإمامة، ص ٥٥

(٢) في نفس والشرح (ويكرر) نريها (إمامة عبد وأمرائي وفسق وأعمى) ونحوه

الأعشى "نهر (لا أب يكون) أي غير الفاسق (أعمى القوم) فهو أوس

في "رد المحتار" (قوله ويكره صريهاً [بخ] عونه في "الأصل" إمامة غيرهم أحب
إليّ، "بحر" عن "المحشي" و"المرج"

(٣) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب لإمامة، ٣ ٥٢٧، تحت قول "الدرر" ويكرر
صريهاً [بخ]

(٤) انظر "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب صلاة جنازة ٥ ٣٧٧، تحت قول
"الدرر" يكره المشي [بخ]

(٥) "الحديقة الندية"، الصفح السابع، ٢ ٦٠٨

(٦) في "رد المحتار" (عونه ونحوه لأعشى) هو سيء البصر ليلاً ونهاراً، "قاموس"

(٧) "رد المحتار"، باب لإمامة، ٣ ٥٢٩، تحت قول "الدرر" ونحوه الأعشى

وفي "الطهطاوي على إسماعيل" (١): (وهو الذي لا يصبر ليلاً)
 قلب وهذا أولى بينهم حكم سيء يصبر ليلاً ويهار بألوسى، وقد
 يقال بن لأوسى أوسى؛ لأن فيه سوء البصر، وفي هذه لا يصبر ليلاً ٢
 ١١٧٧، قوله (٣) عند مالك (٤)
 سذكر ما فيه ص ٤٣ (٥) ١٢

مطلب - البدعة خمسة أقسام

١١٧٨، قوله (البركوي) ليس كفي (٥)

الطهطاوي المعبري الجديد ١٢

(١) "ظم"، كتاب الصلاة، باب الإمامة، فصل في بيان الأحق بالإمامة، ص ٢٠٢
 (٢) في "رد المحتار" أم القاسم فقد عتبر كراهة تقديمه بأنه لا يهتم لأمر دينه وبأن
 في تقديمه بالإمامة تعظيمه، وقد وجب عليهم هاتان شرعاً، ولا يخفى أنه إن كان
 أعلم من غيره لا تزول العلة، فإنه لا يؤمن أن يصني بهم غير طهارة، فهو
 كالمنبدع مكره إمامه بكل حال، بل مشي في "شرح اسمية" على أن كراهة
 تقديمه كراهة تحريم ما ذكره فإن وبنا مع حجر الصلاة علقه أصلاً عند مالك
 ورواه عن أحمد

(٣) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب الإمامة، ٣ ٥٣١، بحث قول "الدر" أي عم
 القاسم

(٤) انظر بمقدمة [٥٦٥] قوله بل عند مالك ورواه عبد أحمد

(٥) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب الإمامة، مطلب البدعة خمسة أقسام
 ٣ ٥٣١، بحث قول "الدر" أي صاحب بدعة

[١٧٩] قوله (١) وبني العمم بالجزئيات (٢)

[قال الإمام أحمد وصاحبنا رحمه الله في "اعتنوى الرصوية"]

أقول هكذا وقع في كتاب، والصواب إسقاط "الشي"، فإنه هو كمر
إجماعاً، والصوري هو لإثبات، وكأنه رحمه الله تعالى ما أراد تمثيل
مخالفة الصوريات وكان إليه مبيلاً

إحدهما بتعدي، ومخالفة، والأخرى به كمر الصوريات، فالبس
في البيان إحدهما بالأخرى، فسدت الأخرى في لأوس، والأولى في لأحر،
والأمر واضح، فهبته (٣)

[١٨٠] قوله (٤) وسب أصحاب الرسول (٥)

وهي النسخة التي شرح عليها (٦) ١٢

(١) في "ذ المختار" (قوله وكل من كان من قبلا لا يكفر بها) أي بالبدعة
المذكورة، بمعنى عني سببه إذا لا خلاف في كفر مخالف في صوريات
الإسلام من حدوث العالم وحشر الأجساد وبني العمم بالجزئيات وإن كان من
أهل القبة انما يطلب طوعاً وعمره على الطاعات كما في "شرح التحرير"

(٢) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب لإمامة، ٥٣٢/٣، تحت قول "الدر" وكل
من كان من قبلا لا يكفر بها

(٣) "اعتنوى الرصوية" ١٣٥ ٢٦

(٤) في "ذ المختار" (قوله وسب الرسول) هكذا في غالب النسخ، ورأيت كذلك
في "الخرائ" بخط الشارح وفيه أن سب الرسول صلى الله عليه وسلم كاه
قطعا، فالصواب وسب أصحاب الرسول

(٥) "رد المحتار"، باب لإمامة، ٥٣٢/٣، تحت قول "الدر" وسب الرسول

(٦) "هـ"، كتاب الصلاة، باب لإمامة، ٢٤٣ ١

[١١٨١] قَوْلُهُ وَفِيهِمْ الْمُحْشَى ^(٢) الْحَبَشِي ^(٣) ١٢

[١١٨٢] قَوْلُهُ ^(٤) بِخِلَافِ إِنْكَارِ صَحِيَّةِ الصَّدِّيقِ، تَأْمَلْ ^(٥)

أَقُولُ الَّذِي يَظْهَرُ بَعْدَ الضَّعِيفِ أَنَّ الصَّحْبَةَ بِهَا مَعْيَا، نَعُوِي وَهُوَ الرَّفَافَةُ، وَصِفْطِلَاحِي وَهُوَ كَوْنُ مُسْلِمٍ لَفِي النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُسَمَّأً وَدَامَ عَلَى الْإِسْلَامِ، وَالثَّابِتُ بِمَعْنَوْهِ مَنْ أَدَّى صَرُّهُ هُوَ ذَوَاتِلٍ وَهُوَ الَّذِي فِي إِنْكَارِهِ تَكْذِيبُ النَّصِّ بِمَذْكَورٍ ^(٦)، أَمَّا الَّذِي فَلَا شَكَّ أَنَّ الرَّفْصَةَ الْأَحْيَى يَكْرَهُهُ وَيَمْتَسِكُونَ فِيهِ بِشُبْهِ بَاطِلَةٍ بِحَرْجِهِمْ عَنْ الْإِكْفَارِ وَنَدْحِهِمْ فِي عَذَابِ النَّارِ ^(٧) وَلَا حُجُوبَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ ١٢

(١) "رَقَّةُ الْمَحَارِّ"، كِتَابُ الصَّلَاةِ، بَابُ الْإِمَامَةِ، ٣ ٥٣٢ ٥٣٣، حَتَّى هُوَ "الْمَسْرُورُ" وَسَبَّ الرُّسُولِ.

(٢) "نَجْعُهُ لِأَحْيَى"، كِتَابُ الصَّلَاةِ، بَابُ الْإِمَامَةِ، ص ٦٥.

(٣) هِيَ "رَقَّةُ الْمَحَارِّ" وَيُعْنِي تَقْيِيدَ الْكُفْرِ بِإِنْكَارِ الْخِلَافَةِ بِهَا وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَنْ شِبْهِهِ كَمَا مَرَّ عَنْ "شُرْحِ نَسِيَةِ"، بِخِلَافِ إِنْكَارِ صَحِيَّةِ الصَّدِّيقِ، تَأْمَلْ

(٤) "ذُ الْمَحَارِّ" كِتَابُ الصَّلَاةِ، بَابُ الْإِمَامَةِ، ٣/٥٣٥، حَتَّى قَوْلُ "الدَّرِّ" وَإِنْكَارُ صَحْبَةِ الصَّدِّيقِ

(٥) فَائِدَةٌ: إِنْكَارُ صَحْبَةِ الصَّدِّيقِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ

(٦) إِنْ الرَّفْصَةَ لَا يَكْرَهُونَ صَحْبَةَ الصَّدِّيقِ حُجَّتُهَاا الْمَعْنَوِيَّةُ بَلْ بِاسْمِ الْإِصْطِلَاحِي وَيَمْتَسِكُونَ فِي إِنْكَارِهِمْ بِشِبْهِهَا وَهِيَ وَإِنْ كَانَتْ بَاطِلَةً لَكِنْ يَخْرُجُونَ بِسَبَبِهَا عَنْ الْإِكْفَارِ وَمَعَ ذَلِكَ يَسْتَحَقُّونَ دَعْوَلَ النَّارِ ١٢ (مُحَمَّدٌ أَحْمَدُ الْأَعْظَمِيُّ)

[١١٨٣] قوله: إذ يس هذا أحوال^(١)

أقول يمكن أن يشير إلى سوء بحكم وهو كان أعمم القوم بخلاف ما مر^(٢) في العبد وبحوه ٢

[١٤] قوله^(٣) ومن فصل جماعته أضاف أن الصلاة عندهم أولى من الأعراد^(٤)

[فالإمام أحمد رضا: رحمه الله في "انصاوى الرصوية"]

ومنه في "البحر"^(٥) عن "المرح" في الفسق، وفي "الصح"^(٦)، انحق التفصيل بين كون ذلك الكراهة كراهة تحریم فتجب لإعادته، أو تزيه فتستحب^(٧)

- (١) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب الإمامة، ٥٣٥/٣، تحت قول "المر" أصلاً
(٢) انظر "المر"، كتاب الصلاة، باب الإمامة، ٥٢٧ ٣ ٥٢٩
(٣) في "المر" عن "النهج" عن "المحيط" صنيّ تحت فاسق أو مبتدع ١! فصل الجماعة
وفي "رد المحتار" (قوله: قال فصل الجماعة) أضاف أن الصلاة خلفهما أولى من الأعراد، لكن لا يقال كما يقال تحت نقي ورع حديث (من صنيّ تحت عالم نقي فكأنما صنيّ تحت نبي)
(٤) "رد المحتار" كتاب الصلاة، باب الإمامة ٥٣٥ ٣، تحت قول "المر" قال فصل الجماعة
(٥) "البحر"، كتاب الصلاة، باب الإمامة، ٦٠٠/١
(٦) "الصح"، كتاب الصلاة، باب الإمامة، ٣٠٤. ١
(٧) "انصاوى الرصوية"، ٦ ٢٣٥

[١٥٥] قَالَ أَيُّ "الدَّر" تَكْرَهُ خِطُّ أَرْضِ شَاعِ بَرَصُهُ ^(١)

[قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي "أَعْتَادِ الرَّصَوِيَّةِ"]

وَسْتَظْهَرَ فِي "رَدِّ الْمُحْتَارِ" ^(٢) (أَنَّ الْعَلَّةَ الْفَرَقَةَ، وَلِذَا قَيَّدَ الْأَرْضَ
بِالشُّيُوعِ لِيَكُونَ ظَاهِرًا) اهـ.

أَقُولُ لَيْسَ مَحَلُّ الْإِسْتِظْهَارِ بَلْ الْعِنْدَ هِيَ هِيَ لَا شَكُّ، ثُمَّ الَّذِي يَظْهَرُ
لِي أَنَّ كَرَاهَةَ الصَّلَاةِ عِنْدَهُ تَرْيِيئُهُ كَمَا هُوَ قِصَّةُ كَلَامِ الشَّامِيِّ؛ إِذَا يَعْرِى
تَحْتَ قَوْلِ "الدَّر" هَذَا ^(٣) (وَكَذَا، أَعْرَجَ يَقُومُ بِعَظْمِ دَمِهِ، فَلَا قِتْدَاءَ بَعِيرِهِ
أَوَّلَى، "فَاتَارِخِيَّةً"، وَكَذَا، أَحْمَدُ، "بِرَجْدِي") اهـ وَإِنْ لَمْ أَهْ فِي إِمَامِهِ
"أَبِرَجْدِي" مِنْ شَرْحِهِ دِ "الْعَنَاءِ" لَكِنْ كَرَاهَةُ تَقْسِيمِهِ إِذَا بَعِثَ التَّصْفِيرَ (إِلَى تَرْ
الْبَسِ "جَمَاعَةً" كَمَا فِي السُّلُوكِ ^(٤) يَبْعِي أَوْ تَكُونُ كَرَاهَةُ تَحْرِيمِ بَدَنِ فِيهِ
مِنَ النِّقْصِ الْعَصْرِيحِ بِمَقْصُودِ الشَّرْعِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ شَرْعِيَّةِ
الْجَمَاعَةِ وَرِيحَانِيَّتِهَا، وَفِي قَوْلِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ^(٥) (بَشُرُوا وَلَا تَقْرُوا))،

(١) "الدَّر" كِتَابُ الصَّلَاةِ، بَابُ الْإِمَامَةِ، ٣/٥٣٦، ٥٣٧، مُتَّفَعٌ

(٢) انْظُرْ "رَدِّ الْمُحْتَارِ"، كِتَابُ الصَّلَاةِ، بَابُ الْإِمَامَةِ، ٣/٥٣٧، تَحْتَ قَوْلِ "الدَّر"

وَمَقْصُوحِ وَأَرْضِ شَاعِ بَرَصُهُ

(٣) انْظُرْ "رَدِّ الْمُحْتَارِ"، كِتَابُ الصَّلَاةِ، بَابُ الْإِمَامَةِ، ٣/٥٣٧، تَحْتَ قَوْلِ "الدَّر"

وَمَقْصُوحِ وَأَرْضِ شَاعِ بَرَصُهُ

(٤) أَيُّ سَلُّ الْإِمَامِ فِي حُكْمِ إِمَامَةِ الْمَعْدُورِ أَيْضًا

(٥) أَيْضًا مَسْمُومٌ فِي "صَحِيحِهِ" (١٧٣٢)، كِتَابُ الْجِهَادِ وَالسِّيرِ، بَابُ فِي الْأَمْرِ

بِالتَّيْسِيرِ وَتَرْكِ التَّصْفِيرِ، ص ٤٥٤

والتنمير معصّل به في "الهداية"^(١) كراهة بعدد العبد و لأعمى ولأعمى لا
يبيع عشره بل هو مازر محصّل، وهذا غالب متحقق فافترها، فهذا
عندي والعلم بالحق عند ربي عز وجل^(٢)
[٨٦] قوله^(٣) وكذا أجند^(٤)

ثم أورد في إمامه "البرجدي" من شرحه "انفديه"، والله تعالى أعلم
[٨٧] قال أي. "المؤ".^(٥) راد ابن منث^(٦)
أقول صرّ ابن منث في شرح المصحح^(٧) على عدم جواز الاقتداء به

(١) "الهداية"، كتاب الصلاة، باب الإمامة، ٥٧١

(٢) "العتاوى البرصوة"، ٥٦٨، ٥٦٩

(٣) في "الند" وكذا نكره عصف أمرد، وسفيه ومفجوع وأبرص شاخ برصه، وشارب
الخمر، وأكل الرب، وحام ومراء ومنصع، ومن أكل أجده، "قهندي" راد ابن
منث "بمخالف كشافعي" نكره في ورر "البحر" إن يصرّ حرعاه له يكره، أو
عدمه، ثم يصح وإن ثبت كره

في "رد المحتار" قوله ومفجوع وأبرص شاخ برصه، وكذا أخرج يقوم ببعض نسبه
فالاقتداء بقوله أوبى، "بائرعدنية"، وكذا أجند، "برجدي"

(٤) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب الإمامة، ٥٣٧/٣، تحت قول "الند" ومفجوع
وأبرص شاخ برصه

(٥) "المؤ" كتاب الصلاة، باب الإمامة، ٥٣٨/٣

(٦) المرجع السابق

(٧) "شرح المصحح"

يد لم ير ع، فلا استدراك ١٢

[١٨٨ ١ قوله (٢) إن كان عاده مرعاة مواضع الخلاف (٣)]

أقول ظاهر أن كلام هؤلاء المشايخ ليس فيما يد عادت امرأه أو تركها في خصوص ما يقتضي به فيه، فإن بناء الأمر على العادة مع حصول العلم بخصوص مد لا معونه، فوجب أن يكون كلامهم فيما يد لم يعدم حاله في خصوص الواقعة، وح لا شك أنه لم عرف بالمرعاة جاز الاقتداء به جوازاً مجامعاً تكرهه الترية، فلم يكن في هذا القول مخالفة لما ذكره الشارح إلا من حيث العموم في موطنهم أولاً، فإنه يعيد عدم رجوع عدم العلم بالمرعاة، وذلك يصدق بالعلم بعدم مراعاة وعدم العلم بشيء، فيكون حاصله كراهة التحريم في الصورين والترية في صورة واحدة مع أن الرجح كراهة الترية في صورتين والتحريم في صورة واحدة كما

(١) هي "رد المحتار" (قوله لكن في وتر "البحر" راجع) هذا هو المصنف لأن المحققين جنحو إليه، وقواعد المذهب شاهدة عليه، وقال كثير من المشايخ إن كان عادته مراعاة مواضع الخلاف جاز أولاً، ذكره المسند بمنعته ذكره "ج" فنب وهاه ساء على أن العبارة برأي بمصدي، وهو الأصح وفي رأي الإمام، وعليه جماعة، قال في "النهاية" وهو أقيس وعليه فيصح الاقتداء وإن كان لا يحمض كما يأتي في الوتر

٢ "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب الإمامة، ٣ ٥٣٨ ٥٣٩، بحث هو "البر"

لكر في وتر "البحر" راجع.

مسحوقه^(١)، ب شاء الله تعالى، لكن دعوى الظن يحكم بأن كلام الشارح في
العدم بغيره بالنقص، وكلام المشايخ ليس فيه؛ فإنهم عتبروا بالأعياد، ومن
لا يعناد المراجعة لا يد أن يعناد عدم مراجعته، ولا يقدر أنه لا يعناد هذا
ولا هذا، فإن مراد بمعناد مراجعة من يوظف عليها، ولا يحل بها فكأن
حاصل قولهم (وإلا فلا) أي إن لم يكن مواظباً عليها بل قد انحرف بها أحياناً
م تجر الصلاة خلفه بل كرهت تحريراً، وهذا لا واسطة بينهما،
والحاصل أن ما إذا لم يعرف بشيء مسكوت عنه في كلام المشايخ ١٢
[١١٨٩] قوله وإلا فلا^(٢)

عادة مراجعته بالمواظبة عليها، وانعدامها إنما يظهر إذا ثبت منه الإخلال
بالمراجعة في بعض الأحيان، فإن كلامهم إلى أن من كان مواظباً على
المراجعة حتى لاقتداء به وذلك ثبت منه الإخلال، وهو الذي يعني بمن عرف
بعدم المراجعة، فلا يحل بل يكره تحريراً، يعني ما إذا لم يعزم مواظبه ولا إحاطته،
فلم يكن معروف بشيء، هذا مسكوت عنه في كلام المشايخ، وبه التعريف
يرفع الخلاف بين كلامهم، وبين ما شرح به كلام الشارح ٢
[١١٩٠] قوله وعليه فيصح لاقتداء^(٣)

(١) انظر سطور ٢ [١١٩٢] قوله أنه يجوز في المراعي بلا كراهة

(٢) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب الإمامة، ٣ ٥٣٩، محب قلوب "الدر" لكن في
"بر" "البحر" نسخ

(٣) انراجع السابق.

هداه عنده، نظر ما كتبني "البحر" ١٥١/٢ (١٢)

(١) قال الإمام أحمد رحمه في هامش "البحر" عن قول "المسحة" وذكر العلامة روح أمسي في حديثي "الدرر" أن من قال إن بصير في جوار الاقتداء بالخالف رأي الإمام عند جماعته، منهم الهنوي. إذ به أي لإمام والمأموم معاً لا رأي الإمام فقط كما فهمه بعض الناس

"مسحة الخائف"، كتاب الصلاة، باب الوبر والتواضع، ٨٣/٢

هو العلامة صاحب "المهمل" حيث قد بعد ذكر قول الهنوي. وعن هذا، فيصح وإن لم يخطأه [النهر، كتاب الصلاة، باب الوبر والتواضع، ٢٩٤/٦] وعرف به العلامة المحشي في "ذو المحار" حيث جعل قول الرازي مبيهاً على قول العميد انظر "د المستقر"، كتاب الصلاة، باب الوبر والتواضع، ٣٣٨/٤، حيث قول "الدرر" على الأصح فيهما، وليس كذلك بل هو قول نمرود به لإمام الرازي وقد سم يسموه قط، إلا إليه ولم يصححه أحد بل صرح في "شرح الوهابية" أنه غير صحيح، وفي "ذو" أنه صحيح. ثم كتاب الصلاة، باب الوبر والتواضع، ٢٨٨، بخلاف قول العميد يسموه به وجماعته ورجحه في "الهداية" وتبعه ابن مند في "شرح المجموع" وقال في "الكفاية" إنه هو الأصح [الكفاية، كتاب الصلاة، باب صلاة الوبر، ٣٨١، ودمشق "الفتح"] وكذا خذره بحر العلوم في "الأل" كان ثم هؤلاء لا إمامتهم بصو باعتبار أي مأموم قد كان معنى قول العميد، إذ العبرة برأي الإمام فقط ما ذهبوا أنفسهم وقد صرح المسدي ثم الحلي ثم الطحطاوي بما ذهبه (عدم أن بعضهم فهم من عبارة الهنوي أن مذهبه غير رأي الإمام فقط، والصحيح أن مذهبه اعتبار أيهما معاً) اهـ، "ص"، كتاب الصلاة، باب الإمامة، ٢٣٩، فثبت

(هامش "البحر"، ص ١٠١)

مُطَبَّعٌ فِي لِقَاءِ بَشَافِعِي وَمَحْوَةٌ هَلْ يَكْرَهُ أَمْ لَا؟

[١٩] أَقُولُهُ (١) عَلَى اعْتِدَادِ الْمُعْتَدِي، عَلَيْهِ الْإِجْمَاعُ (٢)

أَقُولُ فِي دَعْوَى الْإِجْمَاعِ بِطَرَفٍ فَإِنَّ مِنْ يَمُولُ بَارَةً مُعْظِرَ رَأْيِ إِمَامِهِ
أَبِي جَعْفَرٍ الْعَقِيلِ فَإِنَّهُ يَجُوزُ الصَّلَاةُ عَنْهُ كَمَا فِي "النَّهْرِ" (٣) وَسَيَأْتِي
ص ٩٥ (٤) لَا أَنْ يَمُنَّ أَنْ لِمَرَادِ الْإِجْمَاعِ عَلَى الْجُزْءِ فِي حَالِهِ لَاحْتِطَاطٍ،

فِي "رَدِّ الْمَحْبَرِّ" (هَوْلُهُ إِنَّ يَمُنَّ الْمَرَعَاةَ سَمِ يَكْرَهُ رِجْعُ أَيِّ اسْتِثْنَاءٍ فِي
الْفَرَائِضِ مِنْ شُرُوطٍ وَارْكَابٍ فِي نَدْبِ الصَّلَاةِ؛ إِنَّ سَمِ رِجْعٍ فِي الْوُجُوبِ وَالسُّبُحِ
كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ سِيَاقِ كَلَامِ "النَّهْرِ" وَظَاهِرٌ كَلَامِ "سِرْحَانِ السُّبُحِ" أَيْضًا حَيْثُ هَذَا
وَأَمَّا الْقَائِدُ بِمُخَالَفَةِ فِي الْقُرْآنِ كَانْشَافِعِي فَيَجُوزُ مَا سَمِ يَمُنَّ مِنْهُ مَا يَصْدُقُ
الصَّلَاةُ عَلَى اعْتِقَادِ الْمُعْتَدِي، عَلَيْهِ الْإِجْمَاعُ، إِنَّهُ مُخَالَفٌ فِي الْكُرْهَةِ هُوَ عَقْلُهُ
بِمُسْتَدَدٍ دُونَ عِيَرِهِ كَمَا نَرَى، وَفِي رِسَالَةِ "الْإِسْتِثْنَاءِ فِي الْقَائِدِ" نَمْلًا عَلَى
الْفَرْقِ دَهَبَ عَامَّةُ مُشَافِعِي إِلَى الْجُزْءِ إِذْ كَانُوا يَحْتَاطُ فِي مَوَاقِعِ الْخُلَافِ وَالْأَفْلَاحِ
وَسَمِعْتُ أَنَّهُ يَجُوزُ فِي الْمَرَعَاةِ بِلَا كُرْهٍ؛ فِي عِيَرِهِ مَعَهَا ثُمَّ الْمَوَاقِعِ الْمَهْمَةِ بِمَرَعَاةِ
أَنْ يَتَوَصَّلَ مِنَ الْقَصْدِ وَالْحَمَامَةِ وَالْعِيَّةِ وَالرَّعَافِ وَحَوْثُ ذَلِكَ، لَا فِيمَا هُوَ مَسْنَدٌ عِنْدَهُ
مَكْرُوهٌ عِنْدَ كَرَمِ الْيَدَيْنِ فِي لِقَاءِ الْقَائِدِ، هُوَ جَهْرُ السُّبُحِ وَجَهَانُهُ، هَذَا وَأَمثالُهُ
لَا يُمْكِنُ فِيهِ اسْتِخْرَاجُ هُوَ عَهْدُهُ الْخُلَافِ، فَكُنْهُمْ يَتَّبِعُ مَذْهَبَهُ وَلَا يَسْمَعُ مَشْرَبَهُ هُوَ

(٢) "رَدِّ الْمَحْبَرِّ"، كِتَابُ الصَّلَاةِ، بَابُ الْإِمَامَةِ، مُطَبَّعٌ فِي لِقَاءِ بَشَافِعِي وَمَحْوَةٌ هَلْ
يَكْرَهُ أَمْ لَا؟ ٣، ٥٤٠، بَحْثُ هُوَ "النَّهْرِ" إِنَّ يَمُنَّ الْمَرَعَاةَ سَمِ يَكْرَهُ رِجْعُ

(٣) "النَّهْرِ"، كِتَابُ الصَّلَاةِ، بَابُ الْوُتْرِ وَالنَّوَافِلِ، ١، ٢٩٤

(٤) بِطَرَفٍ "رَدِّ الْمَحْبَرِّ"، كِتَابُ الصَّلَاةِ، بَابُ الْوُتْرِ وَالنَّوَافِلِ، ٤، ٢٣٧، بَحْثُ هُوَ
"النَّهْرِ" كَمَا يَسْطَنُهُ فِي "النَّهْرِ"

ولا نظر إلى مفهوم نكس فيه أبصاً نظراً، فإن الإمام أن اليسر وغيره من مشايخنا أطلقوا القول بعدم الجوار بحذف الشافعية كما في "الفتح"^(١) و"البحر"^(٢) وغيرهما، ولا أن يقال سم يعتد بهذا القول بشوذه أو هو معصوم على صوره عدم لاحتياط؛ إذ هو الغالب، وباء الأحكام الفقهيته على الكثير الغالب ١٢

[١١٩٢] قوله: أنه يجوز في نمرعي بلا كراهة^(٣)

أقول: هذا مخالف تعبير "الهدية"^(٤) وغيره لعدم الصحة في غير نمرعي، اللهم إلا أن يرد عدم الرعية في خصوص الصلاة أو بحتم النصحة في كلامهم على معنى يجوز؛ إذ كان يعد؛ فإنها فنما يستعمل فيه، ومن الدليل على ذلك أن صاحب "الهدية"^(٥) أدخل تحت مسأله عدم يجوز كلام فاصلي حد وإنما كان فاصلي حدان^(٦) ففي البأس بشرط الرعية، فأراد وجود أبأس عند عدمه، وهو لا يستلزم البطالان، نعم! يساوي عدم يجوز بمعنى عدم محل السجعة بكرة التحريم وح تنافى القولان، ويؤيده

(١) "الفتح"، كتاب الصلاة، باب النور والتوافل، ١ ٣٨ ٣٨١

(٢) "البحر"، كتاب الصلاة، باب النور والتوافل، ٢ ٨٢ ٨٣، منحصراً

(٣) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب لإمامة، ٣ ٥٤، تحت قول "السر" أن يقال

المراعاة سم يكره . . .

(٤) "الهدية"، كتاب الصلاة، الباب بخامس، الفصل الثالث، ٨٤

(٥) المرجع السابق

(٦) "الخانية"، فصل في صبح الإقضاء به وفيه لا يصبغ، ١ ٤٤

ما مر^(١) عن "انعية" من نقل (لإجماع على الصلوة ما لم يعلم لنفسه)، وهو مفهوم "الهدية"^(٢)، وعينه عن الإمام شيخ الإسلام خواهر راده كما في "الفتح"^(٣)، فنحصل أنه إذ عدم منه عدم مراعاة في المرائض في خصوص ما يصدى به فيه لم يصح أصلاً، وذكر العلامة نوح أهدي لإجماع عليه، لكن به مخالف شديد كما يأتي في اليوم^(٤)، وإن ح عدم المراعاة في خصوص صحح جرماً، ولعمري لا مخالف فيه، أنهم إلا ظاهر إطلاق ما في "الهدية" و"الفتح"^(٥) و"شرح انقيده"^(٦) عن صدر الإسلام أبي اليسر البردوي (إن اقتداء الحملي بشافعي عم جائز) ثم هل يكره بحرماً؟ استحقود لا، وعينه الجتهو خلافاً لظاهر ما في إمامه "البحر"^(٧) عن "المعنى" من (أنه إذ كان مراعي لاقتداء صحيح على لأصح ويكره، وإلا فلا يصح أصلاً)،

(١) انظر "البحث" كتاب الصلاة، باب الإمامة، ٣، ٥٤، تحت قول "المر" إر

يقع مراعاة ما يكره، فتح، منصف

(٢) "الهدية" كتاب الصلاة، باب صلاة النور، ٦٦، ٦٧، منصف

(٣) "الفتح"، كتاب الصلاة، باب صلاة النور، ٦، ٣٨٠، ٣٨١

(٤) انظر "المختار"، كتاب الصلاة، باب النور والماء، ٤، ٢٣٨، تحت قول

"المر" كما بسطه في "البحر"

وانظر نقوثة [١٤٦٣] قوله وهذا، يخالف

(٥) "الفتح"، كتاب الصلاة، باب صلاة النور، ٣٨١، ٣٨٢

(٦) "جامع الرموز"، كتاب الصلاة، فصل يجهر الإمام، ١، ١٦٣

(٧) "البحر"، كتاب الصلاة، باب الإمامة، ١، ٦١٣، منصف

ودعيو الظن يحكم بأن مراده بالكرهية هنا التبرية بما سيحققه محشني^(١) من أن لاقتداء بمراعي أفضل من لا يفرّد؛ إذ لم يجد غيره، ولاً فالإقتداء بنموافق أفضل، وكذا يخالعه ظاهر ما مر^(٢) شرحاً عن ابن ميث من إضلاق الكراهية، وبت أن يحمله أيضاً على ما عرفت، نعم لا يستقيم ما نقل انشامي^(٣) عن أبيه^(٤)، ولا على القول بكرهه استحريم مطلقاً؛ لأن جماعه وجبة فلا تترك لكرهية التبرية، بكنى قد علمت أن العماء لم يعينوا ذلك منه، هذا إذا علم حال الخصوص، وإن لم يعلم بشيء فإن عرفت بالمرعاه جاز، ويسعي أن يكره تبرئها لأحتمال عدم مراعاة في خصوص، أو بعدمها كره محرمين تعبئة الظن بالمفسد، وهذه معنى ما نقل نقاشي^(٥) من عمدة

(١) انظر "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب الإمامة، ٥٤٢، ٣، تحت قول "المر"؛ إذ يعني مراعاة لم يكره. نسخ مبدعاً

(٢) انظر "المر" كتاب الصلاة باب الإمامة، ٥٣٨، ٣

(٣) انظر "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب الإمامة، ٥٤١، ٣، تحت قول "المر"؛ إذ يعني مراعاة لم يكره. نسخ

(٤) هو إبراهيم بن حسين بن أحمد بن محمد بن أحمد بن يزي الحنفي بمعني "مكة بمكرمة" (ت ٩٩٠ هـ) مؤلفاته ورسائله كثيرة نيف على سبعين، منها

عمده ذوي البصائر بحثاً فيهما في الأشياء والطائر، "شرح موطأ" وغيرهما

(المعجم المواعين، ١، ٢٥٠، "مقدمة" عارض، ١، ٣٤١).

(٥) انظر "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب الإمامة، ٥٤٠، ٣، تحت قول "المر"؛ إذ يعني مراعاة لم يكره. نسخ

حشايح وإن لم يعرف بشيء يسعي أن يعمل حاشه على انصلاح فلا
يكره ولا ترهبها، فقد ثبت أنه إن تيقن حرعة في خصوص الصلاة صح،
وسم يكره أصلاً عند التحقير، وحرعاً وكره ترهبها على ما عليه
الرهدي وسعدت و يفسد عدمها في بواطن في الخصوص سم يصح
الافتداء أصلاً؛ لأن لغيره يرأي العقدي عند الجمهور و ب سم يعلم
بشيء في الخصوص بل شئت كره حرعاً، كان معروفاً بعدم حرعة
ولا ترهبها، هذا صهر يعنى العصر، فتأمل، فإن انتهاء معركة
الأعلام ومعركة لأقدم، وعلى الله التوكل وله الاعتناء ١٢

[قال الإمام أحمد رضا رحمه الله في "اعتنوى الرصوية"]

أقول وهذا يخالف تصريح "الهدية" بعدم صحة كس لا يعكر عني؛
لأنني إنما عيرت بعدم انجوار الشامل لفساد وكرهة الحرية فيطبق على
تفسير القارئ وتصريح "الهدية" جميعاً والذي يظهر لي وأرجو أن يكون هو
الصواب إن شاء الله تعالى، إن انبطلان إمام هو إذ عدم عدم حرعة في
خصوص الصلاة كما خالف العلامة السعفاقي وجزم به وتر "الهدية"

(١) السعفاقي باللهاء وهو تحريف، وأصله السعفاقي نسبة إلى "سفاق" بكسر السين
فتحهمه وسكون العير معجمة ثم يوزن بعدها ألف بعدها فاف بعدها في "تر كسبار"
كما في "العواد المبهية" ص ٨٠، وربما أهدب السبب صداد، فعلى السعفاقي، كما
في بعض كتب الترميم

قد مررت به جملة السعفاقي ٢ ٢٤٨

(٢) انظر "الهدية" كتاب الصلاة، باب الوتر، المجلد ٤، ٢٣ ٢٣٨٠، مخصصاً

وغيره وإلا فانصواب مع المراءى فنصح عدم العلم بفساد، وبكره بكونه غير محاسب، وإب حميت النصحة في كلام "الهندية" على الجوار و كان فيه بعد فيوافق نقولاً، ومن الدليل على هذا يحمل أن صاحب "الهندية" أدخل كلام فاضي هناك بحسب مسألة عدم النصحة وإنما نص "الندوة"^(١) كما سمعت نعيم لمي بيأس بسبب الشرائط وإنما يعيد بمفهوم مخالفة وجود اليأس عند عدمها، ووجود اليأس لا يستلزم البطلان، نعم هو مساق عدم الجوار بمعنى عدم تحمل المجتمع كرهة التحريم، ويؤيد ذلك ما نص عليه العلامة حبيبي في "العية"^(٢) الاختلاف إنما هو في الكراهة، ولا معنى للجوار يعني النصحة لإجماع، ثم لا يذهب عن ذلك أن الكراهة ههنا بتحريم؛ إذ هو الذي يصح تفسير عدم الجوار به كما فعل النصارى، فافهم وتثبت، هذا ما ظهر لي وقد بقي خبايا، والعبد الصعيق حقق الكلام في هذا المرام في "فتاواه" ملقبة بـ "العطايا النبوية في الفتاوى الرضوية"^(٣)، وبالله التوفيق^(٤)

(١) "الهندية"، كتاب الصلاة، الباب الخامس في الإمامة، الفصل الثالث في بيان من يصح إماماً غيره، ٨٤١

(٢) "الندوة"، كتاب الصلاة، فصل فيمن يصح لأفناء به وفيمن لا يصح، ٤٤

(٣) "العية" فصل الإمامة، ص ٦٥ ٥ منحصراً

(٤) انظر "الفتاوى الرضوية"، كتاب الصلاة، باب الإمامة ٦، ١٠٣، ٤٠٧، ٤٠٨

(٥) "الفتاوى الرضوية" كتاب الصلاة، باب الإمامة، ٦، ٦٩٩ ٧

مطلب إذا صُنِيَ الشافعي قبل الحنفي هل الأفضل الصلاة

مع الشافعي أم لا ؟

[٩٣] قوله (٢) على المختار (١) هذا الاختيار خلاف ما فصل في

(١) هي "د المحتار" وهي ما إذا تعددت الجماعات في المسجد وصفت جماعة الشافعية مع حضوره بل "قد" عن "رساله لابن حنبل" ان الأفضل الاقتداء بالشافعي، بل يكره التأخير؛ لأن تكرار الجماعة في مسجد واحد مكروه عندنا على المعتقد إلا إذا كانت الجماعة الأولى غير أهل دين المسجد، أو أديت الجماعة غير وجه مكروه، ولأنه لا يخلو نفعي حالة صلاة الشافعي (إن كان يشغل بالزوائد يستظر الحنفي، وذلك مبني عنه نحوه صلى الله عليه وسلم) (إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة)، وإن كان يحنس، وهو مكروه أيضاً لإعراصه عن الجماعة من غير كراهة في جماعتهم على المختار اهـ ونحوه في "حاشية نمدني" عن الشيخ والده الشيخ محمد أكرم، وخاتمه المحقق السيد محمد أمين مير باد شاه، والشيخ إسماعيل الشروبي، فإنهم يفتون أن الصلاة مع جماعة أفضل، قال وقال الشيخ عبد الله الخفيف في "فتاواه العقبية" عن الشيخ عبد الرحمن اندر شدي وفاد كاد شيخ شيخ لإسلام معنى بعد الله الحرام الشيخ علي بن جابر الله بن طهارة الحنفي لا يزال يصلي مع الشافعية عند تقدم جماعتهم، وكتب أفندي به في الاقتداء بهم اهـ، وخالفهم العلامة الشيخ إبراهيم البيري ساء على كراهة الاقتداء بهم لعدم مرجعهم في التوجبات والنسب

(٢) "د المحتار"، كتاب الصلاة، باب الإمامة، مطلب إذا صُنِيَ الشافعي قبل الحنفي

هل الأفضل الصلاة مع الشافعي أم لا ؟ ١، ٢، ٣، ٥٤٢، تحت قول "المد" ١، ١١، يفتي

المراعاة ثم يكره . نسخ

١٢ أنصحكم

[٩٤] قوله ^(٢) العلامة الشيخ رحمه الله اسدي ^(٣)

متقدم شعبه فقیصہ داداً ص ۹۹ (۴) ۶

(١) "البحر"، باب لإمامة، ٦٠٣، و باب الور والمواع، ٨٠٢، ٨٣.

(٢) في "رد المحتار" وخالفهم العلامة الشيخ زهير البكري بناء على كراهة الاقتداء بهم بعدم مرعيتهم في التوجيهات والتمس وألّا الأفراد الفصل بوجوب يدرك إمام مذهب، وخالفهم أيضاً العلامة الشيخ حمزة الله السبكي نفعه ابن الهمام فقال الاحتياط في عدم الاقتداء به ولو مراعيًا، وكذا العلامة الصلاحي القاري فقال بعد ما قدمناه عنه من عدم كراهة الاقتداء بهم ولو كان نكراً مذهب إمام كما في ما قاله الفصل الاقتداء بما وافق موافق تقدم أو تأخر على ما سمعته عادة المسلمين، وعمل به جمهور المؤمنين من أهل "الحرمين" و"القدس" و"مصر" و"الشام" ولا عيبه بس شدّ منهم اهـ والذي يميل إليه القدر عدم كراهة الاقتداء به باختلاف ما لم يكن غير مرع في الفرائض؛ لأنّه كثير من الصحابة والتابعين كانوا أئمة مجتهدين وهم يصنّون عتق إمام واحد مع بيان مذاهبهم، وأنه لو انظر إمام مذهب بعيد عن الصفوف لم يكن عامّاً عن الجماعة لعدم يأنّه يريد الجماعة بكمل من هذه الجماعة وأما كراهة بعدد الجماعة في مسجد واحد فقد ذكرنا الكلام عليها أوّل الباب، والله أعلم بالصواب

(٣٥) "د المختار" كتاب الصلاة، باب لإمامة ٣ ٥٤٢، معجم قول "المختار" إل بيض

المراجعون هم هم

(٤) نظر "د المختار"، كتاب الصلاة، ٥٥١/٢، تحت قول "الجب" أي بفعله إمام

المؤلفون

[٩٥] قوله نكل مذهب إمام^(١) ذكره ص ٣٩١^(٢) وص ٥٧٧^(٣)

[١١٩٦] قوله فالأفضل الاقتداء بالموافق^(٤)

هذا هو الذي جرم به الرمي في "شرح راد العمدة" كما نل كلامه في وتر "منحة الخالق" ٢، ٥٠^(٥) ١٢

[٩٧] قوله والذي يميل بنيه العبد^(٦) هكذا بحث شيخ الرمي كما نل في "المنحة"^(٧)

أقول ودون بحثه المنقول في "جواهر الأخلاقي"^(٨) (قيل إن لم يعلم منه شيء من هذه الأشياء يجوز لاقتداء به من غير كراهة هو بمحض اهـ

(١) "ذ المنحار"، كتاب الصلاة، باب الإمامة، ٣ ٥٤٣، تحت قول "الدر" إن يمس بمراحه ثم يكره. ربح.

(٢) انظر "رد المحتار"، كتاب الصلاة، ٢ ٥٥٢، تحت قول "الدر" أي إمامه إمام مذهب.

(٣) انظر "ذ المنحار" كتاب الصلاة، باب الإمامة، ٢ ٥٥٢، تحت قول "الدر" بأداء وإقامته. ربح.

(٤) "ذ المنحار"، كتاب الصلاة، باب الإمامة، ٣ ٥٤٣، تحت قول "الدر" إن يمس المراحاة ثم يكره. ربح.

(٥) "منحة الخالق"، كتاب الصلاة، باب الوتر والنوافل، ٢ ٨٢ (هامش "البحر").

(٦) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب الإمامة، ٣ ٥٤٣، تحت قول "الدر" إن يمس يمس مراحاة ثم يكره.

(٧) "منحة الخالق"، كتاب الصلاة، باب الوتر والنوافل، ٢ ٨٢ (هامش "البحر").

(٨) "جواهر الأخلاقي"، كتاب الصلاة، فصل في الجماعة، ص ٢

[١١٩٨] قوله ما لم يكن غير مرغ في الفرائض^(١)

أي فإن كان غير مرغ فيها كره، ولا يجوز أن يراد عدم التمرع فيه خصوص ما يعتدى فيه، فإنه لا يصح انصلافة أصلاً على مذهب الأصح
نعم بما عرفت ١٢

[٩٩] قوله ذُرُّ كثير من نصحية^(٢)

أفراد بدكره بعد قوله (ما لم يكن غير مرغ) بلخ) تكلم كانوا
مرغى ١٢

[١٢] قوله^(٣) صرح به في "الفتح" و"البحر"

ويكن مال في "الفتح"^(٤) آخر إلى أن الكراهة سريية، فإن (و) معصود
اتباع الحق حيث كان، وهي معاد "السراجية"^(٥) حيث قال (صلاة النساء
فرادى فرادى أفصل) هـ ١٢

(١) "ذ المنحار"، كتاب الصلاة، باب الإمامة ٥٤٣ ٢، بحث قول "الدر" إن تعين
المراعاة لم يكره بلخ

(٢) "ذ المنحار" كتاب الصلاة، باب الإمامة ٥٤٣ ٣، بحث قول "الدر" إن يعين
المراعاة لم يكره

(٣) في المس والشرح (و) يكره تحريماً (جماعة النساء) ولو في التوايح

في "ذ المنحار" (قوله ويكره تحريماً) صرح به في "الفتح" و"البحر"

(٤) "ذ المنحار" كتاب الصلاة، باب الإمامة، ٥٤٦ ٣، بحث قول "الدر" ويكره
تحريماً

(٥) "الفتح"، كتاب الصلاة، باب الإمامة، ٣٠٦ ١

(٦) "الفاو" السراجية، كتاب الصلاة، باب الصلاة بالجماعة ص ١٥

[١٢ ١] قوله ^(١) ولا يخفى ما فيه من التورية الضيقة ^(٢)

أي في نسخة "انتشارهم" ٢

[١٢ ٢] قال أي "الذو" ^(٣) وبحريماً نو أكثر ^(٤) صرح به في

(١) في بحثي والشرح (ويكره حضورهم) انجتماعهم، وهو لجمعة وعيد ووعظ (مقطوع)

وهو محذور بآل (على المذهب) المعنى به نفساد الزمان

في "ذو المحر" (عنه عني مذهب المصنف به) أي مذهب المخالفين، قال في

البحر: وقد يقال هذه الصوى التي عندهم بمخالف مخالفة مذهب الإمام

وصاحبيه، فإنهم يقولون أن الشائنة تصح مطلقاً اتفاقاً وأما المحذور فيها حضور

الجماعة عند الإمام إلا في الظهر والعصر والجمع، أي وعندهم مطلقاً بالإفتاء

بمعنى العجائز في الكل معالمة بشكل، فالاعتماد على مذهب الإمام ٨

قال في "الزهر" وفيه نظر، بل هو مأخوذ من قول الإمام، وحدث أنه إنما معها لقيام

الحاصل، وهو شرط الشهادة بناءً على أن العسقة لا يشترط، في سحره، لأنهم

بالطعام مشحونون، وفي المحر والعشاء بالمحذور، فرض انتشارهم في هذه

الأوقات لعنة منسوخة كما في ما بل حريهم إليها كان يمنع فيها أظهر من

الظهر ١٨ قلت ولا يخفى ما فيه من التورية الضيقة

(٢) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب الإمامة، ٣، ٥٥٠، تحت قول "الذو" عني

المذهب المعنى به

(٣) في المس والشرح (ويمنع الوحد محادياً ليس) مائة ثم وقف عن يساره كره

وكذا، يكره رخصته عني لأصح (والزائد) ينف رخصته) هو توسط اثنين كره

مترينها، وبحريماً نو أكثر منقطاً

(٤) "الذو"، كتاب الصلاة، باب الإمامة، ٣، ٥٥٥

"الهدية" (١)، و"الكافي" (٢)، و"اندرية" (٣)، و"النجاش" (٤)، و"الفتح" (٥)، و"البحر" (٦)، و"مجمع لأظهر" (٧)، و"تحفة العقبي" (٨)، و"المرر" (٩)، و"المستخصر" (١٠)، و"أبي السعود" (١١)، وهذا الكتاب شرحاً وحاشية (١٢)، ومعهم الوجه بمواظية السيِّ صبي الله تعالى عليه ومنهم من دون ترك أصلاً، فإداه في "الفتح" (١٣) و"البحر" (١٤) فيعتمد على ما في "عزارة المعنى" (١٥) و"البحر" (١٦) و"البرجدي" (١٧) عن "شرح

(١) "الهدية"، كتاب الصلاة، باب الإمامة، ٥٧/١.

(٢) "الكافي"، كتاب الصلاة، باب الإمامة، الجزء السابع، ٨١ ١.

(٣) "الدرية شرح الهدية".

(٤) "النجاش"، كتاب الصلاة، باب الإمامة والحدث في الصلاة، ٣٤٥.

(٥) "الفتح"، كتاب الصلاة، باب الإمامة، ٣٠٨، ١.

(٦) "البحر"، كتاب الصلاة، باب الإمامة، ٦١٦/١-٦١٧.

(٧) "مجمع لأظهر" فصل الجماعة سنة مؤ كنه ١٦٥١ قدمه جمعه ١ ٤ ٢.

(٨) "تحفة العقبي" كتاب الصلاة، باب صفة صلاة، ص ٤٧، فامرت ترجمته ٣ ٢ ٢.

(٩) "المرر"، كتاب الصلاة، فصل في الإمامة، الجزء الأول، ص ٨٧.

(١٠) "مستخصر الحقائق" كتاب الصلاة، باب في بيان أحكام الإمامة، ٨٢ ١٨.

(١١) "فتح الله المعنى"، كتاب الصلاة، باب الإمامة، ٩، ٢ ٢١٠.

(١٢) انظر "اندر" و"رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب الإمامة، ٥٥٥ ٣.

(١٣) "الفتح"، كتاب الصلاة، باب الإمامة، ٣ ٩ ٣ ٦.

(١٤) "البحر"، كتاب الصلاة، ١ ١١٧.

(١٥) "عزارة المعنى"، كتاب الصلاة، فصل في الإمامة، ٢١ ١.

(١٦) "البحر"، كتاب الصلاة، باب الإمامة، ١٧/١.

(١٧) "شرح النجاشية" للبرجدي، كتاب الصلاة، فصل يظهر الإمام في الجمعة، ص ٢.

الطحاوي " للإسبغاني (أنه يجوز ويكره)، وفي "جامع الرموز" (١) عن
 "المبسوط"، وفي "العين" (٢) و"الطحاوي عني بموافي" (٣) عن "العين"
 (أن هو فعلو أساو)، ولث أد تقو من ركب كراهة بحريم فقد أساء،
 وتجوز الصلاة ويكره الفصل ولا خلاف ١٢

مطلب في كراهية قيام الإمام في غير المحراب

[٣ ٢ قوله (٤) أن هذا، في إمام ان رب جماعه كنية (٥)]

(١) "جامع الرموز"، كتاب الصلاة، فصل بظهر الإمام، ١٧٨١

(٢) "العين"، فصل في الإمامة، ص ٥٢١

(٣) "الم"، كتاب الصلاة، باب الإمامة، فصل في بيان الأحق بالإمامة ص ٥٥٣ مذهب

(٤) هي "ذو المحراب" السنة أن يقوم في المحراب يعتد الطراف، وهو فام في أحد
 جانبي نصف يكره، هو كان المسجد الصيقي بحسب السنوي وأما المسجد
 يقوم الإمام في جانب الحائض يمسوي القوم من خاصيه، والأصح ما وي عن بي
 حيفة أنه حال أكره ان يقوم بين السديس، أو في رواية أو في ناحية المسجد،
 أو إلى سريه، لأنه خلاف عمل الامه يعهم من فوه "أو إلى سريه" كراهه قيام
 الإمام في غير المحراب، ويلقده فوله قبله "السنة"، يقوم في المحراب، وكذا
 فوه في موضع آخر "السنة أن يقوم لإمام، وسط الصف، ألا ترى أن
 المحراب ما نصب إلا وسط المسجد وهي قد عتبت لتمام لإمام" اه والظاهر
 أن هذا، في الإمام الزايب جماعة كثيرة لئلا يرم عدم قيامه في الوسط، فهو
 لم يرم ذلك لا يكره، مأثر منقطع

(٥) "ذو المحراب"، كتاب الصلاة، باب الإمامة، مطلب في كراهية قيام الإمام في غير

المحراب، ٥٥٨/٣، بحسب قول "الم"، ويقف وسط

أقول الإمام الراتب معهم وفي مسجد المحنة يوم إمام الشيه بالعبور
عن المحراب، أعني عن وسط المسجد بمئة يسرة تنتهي الكراهة، وأما قيد
الكثرة فلا، إنما التوارث فيما الإمام في وسط المسجد مطلقاً، وعدم وسط
انصف إن لم يكن في جماعة قبية حلاً يخشى مالأ^(١)، ثم رأيت بهحمد
الله تعالى أعدد لمسألة ص ٧٥-^(٢)، واقتصر ثم على التقييد بالإمام الراتب
ولم يذكر الجماعة الكثيرة فيها هو الصواب ١٢

مطلب في الكلام على النصف الأول

[٢٠٤] قوله ^(٣) في داخل لجدار القبلي من المسجد ^(٤)

كالمحارب في بلادنا ١٢ (١)

- (١) أي إن كثر الناس بعد السروع فيعدم التوسط ٢ (الأعظمي)
(٢) انظر "رد المحتار" كتاب الصلاة، باب ما بعد الصلاة وما يكمل فيها،
٤ ١٦١ ١٩٢، تحت قول "الدر" إن صل بالنشيه، إلخ
(٣) في "رد المحتار" قال في "البحر" في آخر باب الجمعة يكتمو في النصف
الأول، قيل هو نصف الإمام في المقصورة، وقيل ما بين المقصورة، وبه أخذ
الشمس في البيت، لأنه يقع النصف عن النصف في المقصورة، فلا تتوصل العائنه إلى
بيل عصبة النصف الأول اه أقول والظاهر أن المقصورة في رعايتهم سم بيت
في داخل الجدار القبلي من مسجد كان يصلي فيها لأمره الجمعة، ويسعون
الناس من دونهما خوف من العدو
(٤) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب الإمامة، مطلب في الكلام على النصف الأول،
٣ ٥٦١، تحت قول "الدر" وغير صفوف الرجال أولها



[٥٠٧] قوله (١) في وسط المسجد خارج (٢) يحاط به قبلتي (٣) ١٢ (٤)



[١٢٠٦] قوله (١) قام في الصف الثاني (٢)

عني هذا لا يكون أحد ممن في الصف الأخير في نصف الأول عنده

(١) أي "ذو المحضر" يعني هذا يختلف في الصف الأول هل هو ما بين الإمام من دونه، أم ما بين المعصوم من خارجها؟ فأخذ الصفي الثاني توسعة على العامة كيلا يغتصب القصبة، ويُعلم منه بالأول أن مثل مقصوره "دمشق" التي هي في وسط المسجد خارج الحائط العيني يكون الصف الأول فيها ما بين الإمام من دونه، ما أنصرف به من ترويض خارجها عن من أول الجدار إلى آخره فلا ينقطع الصف بإثباتها كما لا يقتضيه ما يسمي الذي هو داخلها فيما يظهر، وصريح به استافعية وعيه فهو وقف في الصف الذي داخلها قبل استكمال الصف الأول من خارجها يكون مكروهاً، ويُؤخذ من تعريف الصف الأول ما هو خلف الإمام أي لا خلف مقعد آخر أن من قام في الصف الثاني بحذاء باب يسمي يكون من الصف الأول، لأنه ليس خلف مقعد آخر، والله تعالى أعلم

(٢) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب الإمامة، ٣٠٦١، نحو قول "أند" وخبر صفوف الرجال أئمة

(٣) المرجع السابق

الأ من يحدادي سبر كما ذكر (٣)



نكن في هذا يكون كل من لا يحدادي مقدياً في الصف الأول عده (٤)



[٢٦] قوله يكون من الصف الأول (٥)

أقول هذا بعيد كل البعد؛ فإن الصف واحد عينا فحصل بعضه أولاً وبعضه ثانياً تمرين بعيد، ومعنى ما هو خلف الإمام من يلي الإمام ولا فاكل خلف الإمام، وهذا ليس من يلي الإمام فإنه يلي من يليه فيكون يلي من يليه لا من يليه، أو يقول خلف آخر معه لا يتأخر عن غيره، وهذا متأخر عن الأولين قطعاً ولا يستبعد أن يكون قبالة وجهه أحد من المتقدم والتأخر في الصفوف بزيادة، ولا يحوقف التأخر الرئيسي على كون وجه متأخر إلى ظهر المتقدم، ولو كان هذا من الصف الأول كان يؤمر من أتى بعد القائمين في العذر الأول أن يقوم أولاً بحدء السبر عيماً ولا يسرع لأحد القيام في غير ذلك المقام كمحاذة الإمام مثلاً ما لم يشعش ذلك ان مقام يكونه في الصف

(١) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب الإمامة، ٥٦٦ ٣ تحت قول "المر" وحرر

صفوف الرجال أوكله

الثاني مع بقاء مقام رجلٍ أو رجالٍ في الصفِّ الأوَّلِ بل إذا ملأوا موضع الصفِّ الأوَّلِ في الدرجة الشَّوْئِيَّةِ ما كان بهم أن يصقُّوا فيها بعده بل فيما تحته من الصَّعِيْبَةِ إذ كانت الصَّعِيْبَةُ أَكْثَرُ عَرَضًا مِنَ الشَّوْئِيَّةِ نَمِيعًا بِنَصْفِ الأوَّلِ، وهذا كَمَثَلِ وَاصِحِ الْبَطْلَانِ، فَافْهَمْ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ ١٢

[١٢.٨] قَوْلُهُ (١) كَمَا قَدْ مَاءٌ (٢) أَوَّلُ نَصْحَةِ سَامِصِيَّةٍ (٣) ٢

[١٢.٩] قَوْلُهُ فَإِنَّهُ يَبْغِي لَهُ (٤)

فِيهِ كَلَامٌ يَأْتِي بِرَأْيِ شَاءِ اللَّهِ تَعَالَى ص ١٧٦-١٧٧ (٥)

١) فِي "الْمَدْرِ" ١: صَنِى عَلَى رُفُوفِ الْمَسْجِدِ ابْ وَجَدَ فِي صَحْفِهِ مَكَانٌ كَرِهَ كَتَبَهُ فِي صَفْحَةٍ خَلْفَ صَفْحَةٍ فِيهِ عَرِجَةٌ

فِي "ذُ الْمَحْجَرِ" (قَوْلُهُ كَتَبَهُ فِي صَفْحَةٍ) رُبَّمَا هُوَ الْكَرَاهَةُ فِيهِ نَرِيهِيَّةٌ أَوْ نَحْرِيَّةٌ، وَرُشِدٌ إِلَى الثَّانِي قَوْلُهُ صَنِى اللَّهُ عَلَيْهِ وَاسْمُ (١) مِنْ فَطَمَةٍ قَطْعَةٍ (اللَّهُ) "ط" هِيَ مَا إِذْ عَلَى الْفَرْجَةِ بَعْدَ دُحْرِ أَحْرَمَ مِنْ رَحْنِي إِلَيْهَا بِمِ آوَهُ صَرِيحًا، وَقَدْ أُرِى الْإِطْلَاقَ نَعَمْ، وَيُفِيدُهُ مَسْأَلُهُ مِنْ جَدْبِ عَمْرٍ مِنْ الصَّفْحِ كَمَا قَدْ مَاءٌ، فَإِنَّهُ يَبْغِي لَهُ أَنْ يَحْيِيهِ نَسْفِي الْكَرَاهَةَ عَنِ الْجَادِبِ فَمَشِيهِ لِنَعْيِ الْكَرَاهَةِ عَمَّا يَكُونُ أَوْ يَكُونُ

(٢) "رَدُّ الْمُحْتَرَمِ"، كِتَابُ الصَّلَاةِ، بَابُ لِإِمَامَةِ، ٥٠٢-٥٠٣، تَحْتَ فَوْنِ "الْمَدْرِ" كَقِيَمِهِ فِي صَفْحَةٍ بِالْجِ

(٣) انْظُرْ "ذُ الْمَحْجَرِ"، كِتَابُ الصَّلَاةِ، بَابُ لِإِمَامَةِ، ٥٥٧-٥٥٨، تَحْتَ فَوْنِ "الْمَدْرِ" وَيَتِمُّ وَاسْطُ

(٤) "ذُ الْمَحْجَرِ" كِتَابُ الصَّلَاةِ، بَابُ لِإِمَامَةِ، ٥٦٢-٥٦٣، تَحْتَ فَوْنِ "الْمَدْرِ" كَقِيَمِهِ فِي صَفْحَةٍ بِالْجِ

(٥) انْظُرْ "ذُ الْمَحْجَرِ" كِتَابُ الصَّلَاةِ، بَابُ مَا يَقَعُ فِي الصَّلَاةِ وَمَا يَكْرَهُ فِيهَا ١٦٤-١٦٥

[١٢١٠] قَالَ أَيُّ "الدَّرِّ" (١) مَا يَخَالِفُهُ (٢)

وَهُوَ الْحُكْمُ بِالْعُسَادِ إِذْ وَسِعَ قَوْلُهُ ١٢

[١٢١١] قَالَ أَيُّ "الدَّرِّ" مَنْ جُدِبَ (٣)

دَأْتِي لِمَسْأَلَةِ صَدِّ ٧٦، بِأَيْسَرِ مَقَامٍ هَاهُنَا ١٢

[١٢١٢] قَوْلُهُ (٤) لَكَانَ حَسْبًا (٥)

(١) فِي "الدَّرِّ" وَهُوَ بِحَدِّ مَرْجَعٍ فِي دَوْنِ ذَلِكَ النَّبِيِّ بِهِ عُرِفَ النَّاسُ تَعْيِيرُهُمْ وَفِي الْحَدِيثِ ((مَنْ سَدَّ مَرْجَعَهُ عَمَرَ نَهْمًا)) وَصَحَّ: إِخْبَارُكُمْ أَلَيْكُمْ مَا كُتِبَ فِي الصَّلَاةِ (٢) وَبِهِ يُعْنَمُ جِهْلُ مَنْ يَسْمَعُ عِدَّةَ دُحُوبٍ دَاخِلٍ بِحَبِيهِ فِي الصَّغَرِ، وَيَقُولُ أَنَّهُ يَدُوُّ كَمَا يَسْطُ فِي "الْبَحْرِ"، مَكْمٌ يَنْصَبُّ وَغَيْرُهُ عَنِ "النَّقِيَّةِ" وَغَيْرِهِ مَا يَخَالِفُهُ لَمْ يَنْصَحْ عَدَمَ الْعُسَادِ فِي مَسْأَلَةٍ مَنْ جُدِبَ مِنَ الْعَصْرِ فَتَأَخَّرَ فِيهِ ثُمَّ فُرِقَ ٩ فَيُحَرَّرُ

(٢) "الدَّرِّ"، كِتَابُ الصَّلَاةِ، بَابُ الْإِمَامَةِ، ٣/ ٥٦٥

(٣) الْمَرْجِعُ الْمَذِيقُ

(٤) نَظَرُ "رَدِّ الْمَحَارِبِ"، كِتَابُ الصَّلَاةِ ١/ ١٦٥، حَبْثُ قَوْلِ "الدَّرِّ" يَكُنْ قَائِلُو

(٥) فِي "رَدِّ الْمَحَارِبِ" وَكَانَ الشَّارِحُ لَمْ يَحْرَمَ بِصَحَّةِ الْفُرْقِ الَّذِي أَبْدَاهُ الْمُصَنِّعُ، وَبِهِ هُوَ "الْمَحَرَّرُ" وَحَرَمَ فِي مَكْرُوهِاتِ الصَّلَاةِ وَفِي مَعْنَاهَا نَسَا فِي "النَّقِيَّةِ" بَعْدَ "الْشَّرْحِ حَيْثُ" وَقَدْ تَدَبَّرَ هُنَا بِالْمَقْصِدِ أَيْ كَوْنِهِ امْتِنَالُ أَمْرِ الشَّارِعِ وَلَا تَقْصِدُ، وَبِهِ كَوْنُهُ امْتِنَالُ أَمْرِ الْفَاعِلِ مَرَاعَاةَ تَحَاظَرِهِ مِنْ غَيْرِ مَقُولِ الْأَمْرِ الشَّارِعِ فَتَقْصِدُ بَكَارِ حَسْبًا

(٦) "رَدِّ الْمَحَارِبِ"، كِتَابُ الصَّلَاةِ، بَابُ الْإِمَامَةِ، ٣/ ٥٦٦، حَبْثُ قَوْلِ "الدَّرِّ" فِيهِ

ثُمَّ فُرِقَ ٩

أقول وهو كما ترى من الحسن بمكان، بل هو المحض بكنهه ب
العلماء، وبه يحصل التوفيق، وبالله التوفيق ١٢
[١٢١٣] قوله نكان حسياً^(١)

[قال الإمام أحمد رضا: رحمه الله في "العنواي الرصوية"]

وَأَيْتِي كُنَيْت^(٢) عَلَيْهِ مَا بَصُهُ أَقُولُ وهو من بحسن بمكان بل هو
المحصل بكنهات العلماء وبه يحصل التوفيق، وبالله التوفيق، وفي "المهتدي"^(٣)
(جلائ صنب في الصحر ء و تَمَّ أَحْسَنُ بِالْآخِرِ وَقَامَ عَنِ يَمِينِ إِمَامٍ وَجَدَ
ثَالِثَ وَجَدَ مَوْثِقَ إِنْهُ نَفْسُهُ هَبْ أَلْ يَكْبُرُ بِالْمَقْتَحِ، حَكَمِي عَنِ الشَّيْخِ إِمَامٍ
أَبِي بَكْرٍ طَرَحَال^(٤) أَنَّهُ لَا تَفْسِدُ صَلَاةَ الْمُؤْتَمِّ جَدْبُهُ الثَّالِثَ إِلَى نَفْسِهِ هَبْ
النَّكِيرَ أَوْ بَعْدَهُ كَدٌ، فِي "الْمَحِيطِ"، وَفِي "العنواي العنانية" هو الصحيح كَدٌ،
فِي "الغَارِ عَاتِيَّةً"، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ^(٥)

(١) "د. المحار" كتاب الصلاة باب الإمامة ٥٦٦ ٣ بحث من "الد" فهل لَمْ
م و ؟

(٢) انظر المعونة السابعة

(٣) "المهتدي"، كتاب الصلاة، الباب الخامس في الإمامة، الفصل الخامس في بيان
مقام الإمام والمأموم، ٨٨ ١

(٤) هو أبو بكر محمد بن جعفر بن طرخان الأسترآبادي، فقيه (م ٥٣٦ هـ)

(٥) "الهداية" ص ٢١١، و"محجم المؤلفين"، ١٩٣ ٣

(٥) "العنواي الرصوية"، كتاب الصلاة، باب الجماعة، ١٣٩ ٧

- [١٢٤] قوله ^(١) لا يفسد، وبه صرح في "التارخانية" ^(٢) مخالف لما مر في الصفحة الماضية ^(٣) عن "ح" عن "الإمام"؛ ويأتي بعد نصف مطر ^(٤)
- [٢١٥] قوله ^(٥) لا تعيق الوطء ^(٦)

(١) هي المس والشمح (ويصف المحدث لم الصياح لم خصاني ثم النساء وبه حادثة امرأة مستهنة، حالاً كسب سبع مطلقاً وثمان وسبع ب ضخمه، أو ماصية كعجور (ولا حائل بينهما في صلاها مطلقاً مشركه بحريمه وأداءه والتحدث الوجهه فسدت صلاته إن بوى) الإمام وقف شروعه لا بعده (إمامتها) وإن لم تكن حاضرة على الظاهر، وبو بوى امرأة معينة أو النساء إلا هذه عمست يتة (وإذا) بوى (عمست) صلاتها) كما في أشار إليها بالتأخير هم تأخر تركها فرض بمقام، "فتح" متلفظ

في "د المحار" (قوله امرأة) مفهومه أن محاداة الخصى بمشكل لا يفسد، وبه صرح في "التارخانية"

- (٢) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب الإمامة، ٣ ٥٧٢، يجب فور "الدر" امرأة
- (٣) انظر المراجع السابق ص ٥٦٨، يجب فور "الدر" لكن لا يلزم رج
- (٤) انظر المرجع السابق ص ٥٧٢، يجب فور "الدر" ورامة رج
- (٥) في "د المحتار" (قوله كسب سبع مطلقاً) يفسره لاحقاً، قال في "البحر"
- وختلفوا في حدّ مستهنة وصحّح الربيعة وعنده أنه لا اعتبار بالسن من السبع على ما قيل أو التسع وإنما اعتبر أن تصبح بمجماع بأن تكون عينة ضخمه، والعينة امرأة الباقية خصى أو فكلام الشارح غير معتمد؛ لأنه قد يوجد خصوصاً في هذا الزمان بيت سبع سنين لا تعيق الوطء، "ط"
- (٦) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب الإمامة ٣ ٥٧٢، يجب فور "الدر" كب سبع مصق

أقول سيأتي^(١) في النكاح (أَن يَسْتَسْمِعَ مُشْتَهَاهُ اتِّعَاقًا)، وقد حقق المحقق في "الصحيح"^(٢) أَنَّ كُلَّ مُشْتَهَاهٍ يَصْلُحُ بِجَمَاعٍ وَلَوْ فِي الْجَمْعَةِ وَهِيَ سَمٌ يَصْلُحُ لِتَخْصُوصِ جُرْمٍ، فكلامنا مشحون لا عيب عليه أصلاً من هذا الوجه ٢

[١٢١٦] قَالَ أَيُّ "الدَّرِّ" لَوْ صَحِيحَةً^(٣)

أقول يأتي في النكاح^(٤) (أَن يَسْتَسْمِعَ دُونَ سَمِّهِ بِسَمِّهِ مُشْتَهَاهُ، بِهِ يُقْضَى)، ويذكر المحقق^(٥) تضعيف الفرق بين النجاسة وغيرها ٢

[١٢١٧] قَوْلُهُ^(٦) ظَاهِرُهُ أَنَّ صَلَاتَهَا مَعَ الْمُحَادِدِي^(٧)

(١) انظر "ذو المحترق"، كتاب النكاح، فصل في المحرمات، ١٢٥ ٨، بحث فور "الدَّرِّ" بحسب مشتبهاته، به يعني

(٢) "الصحيح"، كتاب الصلاة، باب الإمامة، ٦، ١، ٣، منقطع

(٣) "الدَّرِّ"، كتاب الصلاة، باب الإمامة، ٥٧٢ ٣

(٤) انظر "الدَّرِّ"، كتاب النكاح، فصل في المحرمات، ١٢٥ ٨

(٥) انظر "ذو المحترق" كتاب الصلاة، باب الإمامة، ٥٧٢ ٣، بحث فور "الدَّرِّ" كيف يسمع مطبقاً

(٦) في "رد المحتار" (قوله لا بعده ظاهره أَنَّ صَلَاتَهَا مَعَ الْمُحَادِدِي صَحِيحَةٌ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ؛ لِأَنَّهُ يَعْتَرِفُ فِي الْبَدَاءِ مَا لَا يَعْتَرِفُ فِي لَاسِدَاءِ "ط"، أَقُولُ وَهِيَ "انْعِيَّة" رَامَةً إِلَى شُرُوفِ الْأَنْبِيَاءِ وَبِهَا الْإِمَامُ إِمَامُهُ الْمَسَاءُ بَعْدَ وَقْتِ الشُّرُوعِ لَا بَعْدَهُ، وَظَاهِرُهُ أَنَّ ذَلِكَ شَرْطٌ فِي صَحَّةِ اقْتِدَالِهَا، فَهِيَ بَرَاءُ إِمَامَةٍ سَمَرَاهُ بَعْدَ شُرُوعِهِ لَمْ يَصَحِّ اقْتِدَالُهَا، فَلَا تَفْسِدُ صَلَاتُهُ مِنْ حَادِثِهِ بِأَمْسٍ

(٧) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب الإمامة، ٥٨٢ ٣، بحث فور "الدَّرِّ" لا بعده

أقول كيف يكون ظهرك مع هونه^(١) (وإن لا) يوه (فسدت صلاتها)

فإنما بمعنى إن سه يوه وقت شروعه فسدت صلاتها وإن نوى بعده ٢

[٢١٨] قوله تأمل^(٢)

لا حاجة دى التأمل بل هو الواضح الصريح ١٢

١٢١٩. قوله^(٣) ويؤيده أن القارمي^(٤)

أقول ويؤيده أن نـ اشترط نـ تصح صلاة مسبقة أصلاً خلف إمام

عنى النـ بشرط الـه مطلقاً وـ اعتدت غير محادية وهو لا يسوع أن
يمون به أحد ٢

[٢٢٠] قوله حكى لاشرط بـ "قيل"^(٥)

أي اشترط حضوره ١٢

(١) انظر "الدر"، كتاب الصلاة، باب الإمامة، ٣ ٥٨٢

(٢) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب الإمامة، ٣ ٥٨٢، تحف قون "الدر" لا بعده

(٣) في "رد المحتار" (قوله على الظاهر) هو مستظهر من صاحب "المحرر" بعد

حكايه روايته في حقاله، ويؤيده أن القارمي في "شرح" عنى "تلخيص

الجامع" حكى الاشرط بـ "قيل"

(٤) رد المحتار" كتاب الصلاة، باب الإمامة، ٣ ٥٨٢، تحف قون "الدر" عنى

الظاهر

(٥) رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب الإمامة، ٣ ٥٨٢، تحف قون "الدر" عنى

الظاهر

[١٢٢١] قوله (١) أن هذا قول أبي حنيفة الأوزي

وقد عا^(٢) هي أنية أنه ظاهر "الهدية" ^(٣) أعيد ه وأنه لأيسر، وانحاص
أنها إن اقتدت محاذيةً وجب مصحةً دعوها هي الصلاة أن يلزم الإمام نوى
إمامتها وقت شروعه وإن سم يكن حاصرةً رد ذلك ولا تكفي بته بعده، عود
سم يكن نوى حين شرع سم ندخل هي الصلاة باقتدائها محاذيةً بالإمام أو
مقتد، وإن اقتدت غير محاذية وسم يكن نوى إمامته فهو أنيها لم ندخل

هي "داحصار" (قوله فسد صلاته) ظاهر إطلاقه أنه لا يصح صلاتها بلا نية
الإمام إمامتها هي الجمعة والعيدان أيضاً، فالثية شرط فيهما أيضاً، قال في "النهر"
ويه قال: كثيراً إلا أن الأكثر على عدمه فيهما، وهو الأصح كما هي "العلاصة"
وجعل الرهني الأكثر على الاشتراط، وأجمع على عدمه في الجارة اه وظاهر
عود النصيب في "صلاحي" على المرأة المحاذية أي الإمام أو بمقتد أنيها نو
اقتدت غير محاذية لأحد صح اقتداها وإن سم يوهي إلا أن نوى إمامه النساء كما
هي "المهناي" ^(٤) وحيتد فلا يشترط لصحة اقتداء المرأة نية الإمام إمامها، لا إذا
كانت محاذية، وإلا فلا يشترط، وقدّم المصنف في بحث النية أن فيه اختلافاً
به فذهب هناك عن "الحديث" أنه يشترط أن لا تعتد بعداً ونحادي أحد، من إمام أو
مأموم فإن مقتدب وحاد لا يبقى اقتداؤه ولا تتم صلاتها اه وذكر في
"النهاية" اه "أن هذا قول أبي حنيفة لأوزي"، وظاهره أن قوله لأخير استرط النية
مطلقاً، والعمل على نسأخر كما لا يخفى، وبعد أطلق في من "المختار" قوله
ولا تدخل المرأة في صلاة الرجال إلا أن يوهي الإمام، ومثله في من "المجمع"

(٢) "رد المحتار" باب الإمامة، ٣ ٥٨٣، بحث قول "الدر" مسند صلاتها

(٣) انظر المسئلة [٩٥٤] قال أي "الدر" وفيه لا كجذره إجماع

(٤) "النهاية"، كتاب الصلاة، باب الإمامة، ٥٨٦

أيضاً في الصلاة كالمحاذية، وأخرى دعت لكن إن حادت بعدُ بطلت
صلاة بعدم نية الإمام، إمامها فصحة صلاة غير المحاذية مع عدم نية الإمام
على هذا اللون موقوفة على عدم طريان المحاذاة وإلا عادت صلاتها حسنة،
أما إذا كان الإمام يولي إمامه حين شروعه، فإن اقتدت محاذية أفسدت
صلاة استحادي وفاق بين عمائد وإن اقتدت مجازية ثم حادت يشير إلى
التأخر فإن تأخرت وولاً فسدت صلاتها، والله تعالى أعلم ١٢

[١٢٧٢] قوله (١) ولا رجل يصبي (٢)

أقول وقع فيما عبه على الشارح من كلامه هذا يقتضي مفهومه
جواز اقتداء امرأة البالعه بصبي وهو غير الواقع قطعاً، فكان عليه أن يقول
ولا بالغ بصبي ١٢

(١) في معنى والشرح (ولا يصح اقتداء رجل بالمرأة وصبي مطلقاً) وهو في حذره
ومعنى في الأصح ملصقاً
في "رد المحتار" (قوله ولا يصح اقتداء رجل بالمرأة) المراد بالمرأة الأنثى الشاملة لبالعه
وعمرها كما أن المراد بالرجل ما يشتملها أيضاً، وأما الرجل فإن أراد به جامع
اقتضى مفهومه صحة اقتداء الصبي بالمرأة والنحش، وإن أراد به الذكر أهد
عدم صحة اقتداء الصبي بالصبي، وكلاهما غير واقع، فالصواب في العبارة أن
يقال "ولا يصح اقتداء ذكر بأنثى ونحش ولا رجل بصبي" ح عن شيخه
السيد علي البصير

(٢) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب لإمامه، ٣ ٥٨٦، بحث قول "أنه"

ولا يصح اقتداء رجل بصبي

[١٢٢٣] قوله (١) يصح إمامته لمثله (٢) في عدة البوع ١٢

[١٢٢٤] قوله بالدكر مطلقاً (٣) بالعم كإن أو لا ١٢

[١٢٢٥] قوله تصح إمامتها مثله (٤) أي مع الكراهة ٢

[١٢٢٦] قوله أما بصبي فمحمول (٥)

فكذلك الخشي الغير البائعة لاحتمال دكورتها ١٢

[١٢٢٧] قوله ويصح اقتداؤه بالكل (٦)

(١) هي "ذو المحار" والمحصن أن كلا من إمام والمعتدي إم ذكر أو أنثى أو
لخشي، وكل منها إم بالغ أو غيره، فالدكر البالغ يصح إمامته بكل، ولا يصح
اقتداؤه إلا بمثله ولا أنثى البالغ تصح إمامتها لأن مطلقاً فقط مع الكراهة، ويصح
اقتداؤه بالرجل وبمثله وبالخشي البالغ، ويكره لاحتمال بؤسه، والخشي البالغ
يصح إمامته لأن مطلقاً فقط لا بوجه ولا مثله لاحتمال بؤسه ودكوره المعتدي،
ويصح اقتداؤه بالرجل لا مثله ولا بأنثى مطلقاً لاحتمال دكورتها، وأنثى غير البالغ
فإن كان ذكر يصح إمامته مثله من ذكر وأنثى وعشي، ويصح اقتداؤه بالدكر
مطلقاً، وإن كان أنثى تصح إمامتها مثله فقط، أم بصبي فمحمول، ويصح اقتداؤه
بالكل، وإن كان خشي إمامته لأن مثله لا بالغ ولا بذكر أو عشي مطلقاً،
ويصح اقتداؤه بالدكر مطلقاً فقط، هذا ما ظهر لي أخذاً من المواضع

(٢) "ذو المحار" باب لإمامته ٥٨٦، ٣، يجب قول "الدر" ولا يصح اقتداء به

(٣) المرجع السابق

(٤) المرجع السابق

(٥) المرجع السابق

(٦) المرجع السابق

لأنها أدنى حالاً من الكل حتى يحصى العير البالغة لاحتمال المذكورة
[٢٢٨] قوله (٢) (مصحح) عنه الأصوب (٣) بل هو الصواب ولا وجه
تقوله (بالمخالف) إنما هو سبق قلم اهـ ١٢
[١٢٢٩] قال أي "الدر" (٣) مسيق بمشهم (٤) كان الأولى لأخصر
أن يقال ولا لاحق أو مسيق بأخصم، ولأوضح بلاحق أو مسيق ١٢

مطلب في الألف

[٢٣٠] قوله وتكره إمامة المأفء (٣)
أقول في الاستدلال به موصع تأمل فقد نزل في "الهدية" ص ٣١٦ عن
"المحيط" عدم جوار إمامة الألف وكرهه إمامه مأفء والمتمم نعم السوى
(١) هي "الدر" هي "المعنى" لاقتداء بالمعاني صحيح إلا ثلاثة انحصر المشكل
والصلاة والمستحبة أي لاحتمال النقص، فهو انتهى صحيح
في رد المحتار (وهو الاقتداء بالمخالف) كذا في بعض النسخ، وسقط من بعض
النسخ لفظه "الاقتداء"
وهي حاشية "رد المحتار" (وهو بالمخالف) هكذا بخطه والذي في نسخ الشرح
(بالمعاني) ونعنه الأصوب، فتأمل، اهـ مصححه
(٢) حاشية "رد المحتار"، يجب هو "رد المحتار" لا إمامه بالمخالف ٣ ٥٩
(٣) في نفس الشرح وولا يصح الاقتداء بمجبوب مطبق أو منقطع في غير حاله إمامه
أو مسكر (١) لا (بدر بدر و) لا (بدر بخالف و) لا (لاحق و) لا (مسيق في
مشهم). ملتقط

- (٤) "الدر"، كتاب الصلاة، باب الإمامة، ٥٩٩/٣
(٥) "رد المحتار"، باب الإمامة، مطلب في الألف، ٦٠٢، يجب قول "الدر" على الأصح
(٦) "الهدية"، كتاب الصلاة، الباب الخامس في الإمامة، الفصل الثالث، ٨٦

بيهم في "الخلاصة" ص ٥٦^(١)، فقال في كل من الأثع وتسماء و نأء،
(لا ينبغي لغيره أن يقدي به مع نصريحه في الأثع بآئه إن كان فيه تبدل
الكلام تفسد صلاته، ولو قرأ خارج الصلاة لم يكن مأجوراً)، فع ينبغي
حمل "لا ينبغي" على "لا يجوز"، بل على لأعم منه ومن خلاف كرى
عونه بعد ذلك^(٢) (وكذا من يهف في غير موضعه ولا يهف في موضعه
لا ينبغي أن يؤم) اهـ وح لا يخالف ما حرم به في "نور لإصلاح"^(٣) من
فساد الاقتداء بكل من الثلاثة ١٢

[١٢٣١] قال أي. "المتر" (٤) فلا يؤم إلا مثله^(٥) أي إذا حكم به
بصححة صلاة نفسه بالشروط الآتية، أم إذا فسدت صلاة نفسه بالانعدام بعض
ما يأتي فلا يصح خفه صلاة أحدٍ، ولو مثله؛ لأن بطلان صلاة الإمام مسرور
لبطلان صلاة بمأموم، لا في مواضع يس هذا منها ٢

(١) "الخلاصة"، كتاب الصلاة، الفصل الثاني عشر في رة الفاري، ١١٠، ١، ملخصاً

(٢) "الخلاصة"، كتاب الصلاة، الفصل الثاني عشر في رة الفاري، ١

(٣) "نور لإصلاح"، كتاب الصلاة، باب الإمامة، ص ٧٣

(٤) في المتر وانشرح (وكذا لا يصح الاقتداء غير الأثع به) أي بالأثع (على
الأصح) كما في "البحر" عن "المعشبي"، وحز الحسبي وابن الشحنة أنه بعد نذر
جهنم عالم حنف كالأمني، فلا يؤم إلا مثله ولا يصح صلاته إذا أمكنه الاقتداء
بمن يحسه أو راء جهنم أو وجد قدر العرض من لا ثع فيه، هذا هو الصحيح
المختار في حكم الأثع ملخصاً

(٥) "المتر"، كتاب الصلاة، باب الإمامة، ٣ ٣ ٢

[١٢٣٢] قوله (١) كاختلاف العدد، فراجع (٢)

أقول راجعاً فوجدت نص "العينة" (٣) هكذا (الحاصل أن الشئ يجب عليهم جهده دائماً، وصلاتهم جائزة ما داموا على السجدة وبكتهم بحسرة الأمتين في حق من يصحح الحرف الذي عجزوا عنه، لا يجوز اقتدائه بهم (راجع) فقوله (الحرف الذي عجزوا عنه) كأنقص في وجوب اتحاد الحروف الذي عجزوا عنه، فلا يجوز اقتداء من يبدل "الرء" "عيب" بمن يبدل "النصد" "ء" وبالعكس، أمّا يجب اتحاد نحو العطف فلا يظهر له وجه؛ فإن من يبدل "الرء" "عيباً" كمن يبدلها "لاماً" هي العجز عنها، وما هما إلا كمعذورين يسيل لأحدهما السخر الأيسر وبلاخر الأيسر أو لأحدهما جرح في الرأس وبلاخر في القدم

فوق قلت قد يجوز أن يفسد المعنى بتبديل حرف بحرف دون آخر قلت هذا لا يتم فإن وجد لأشئ محلاً لا يؤثر بديده فيه وجب عليه اختياره، وح يخرج عن الشئ، وكلامها في الثمنين

(١) في "ذ المنحار" (قوله فلا يؤمن إلا منه) يحصل أن يراد المثلية في مطلق الشئ، فيصح اقتدائه من يبدل الرء بمهمة عيباً معجمة بمن يبدلها لاماً، وأن يراد مثلية في محصور الشئ، فلا يبدل من يبدلها عيباً ولا بمن يبدلها عيباً، وهذا هو المظاهر كاختلاف العنصر، فراجع

(٢) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب الإمامة، ٣ ٣ - بحث فوق "الرء" فلا يؤمن إلا منه

(٣) "العينة"، فصل في بيان أحكام ربة الفاري، ص ٤٨٣

فَوَيْلٌ لِمَنْ كَفَرَ بَعْدَ مَا عَلِمَ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، نَكْرٌ يَكُونُ مَحَلَّ تَكَرُّرٍ فِيهِ ذَلِكَ
بِحُرُوفٍ مَرَّتَيْنِ، وَيَكُونُ تَبْدِيلُهُ بِحُرُوفٍ مُفَصَّلَةٍ فِي كَلَامٍ ائْتِيَ بِهِ، وَيَحْرُفُ آخِرُ
مُفَصَّلَةٍ فِي أَحَدِهِمَا دُونَ الْآخِرِ فَصَاحِبُ التَّبْدِيلِ الْأَوَّلِ لَا يُؤْتَمُّ صَاحِبُ التَّبْدِيلِ
الثَّانِي؛ لِأَنَّهُمَا مُعَدَّيْنِ وَمَعَ هَذَا فَسَادٌ وَاجِدٌ، كَمَا فِي سَنَنِ رِيحٍ وَبُولٍ لَا
يُؤَمُّ مِنْ بِهِ أَحَدُهُمَا

قُلْتُ إِنْ فُرِضَ وَجُودُ مِثْلِ هَذَا الْمَحَلِّ فَعَدِيَّتُهُ تُرْتَّبُ مَعَ الْأَوَّلِ الْإِفْسَادُ
مَرَّتَيْنِ وَمِنْ ثَمَمِ مَرَّةٍ وَلَا عِبْرَةَ بِالْمَرَّاتِ كَرَجَيْسٍ بَيْنَهُمَا مَسْنُونٌ وَيَقْطَعُ مِنْ
أَحَدِهِمَا مَرَّةً وَمِنْ الْآخَرِ مَرَّتَيْنِ، فَيَسْأَلُ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ ١٢
[١٢٣٣] قَوْلُهُ (١) وَلَا فَاتِحَةُ الْكِتَابِ (٢)

أَقُولُ لَا مِثْلًا لِاسْتِثْنَاءِ الْفَاتِحَةِ إِلَّا الْإِخْتِلَافَ فِي رَكْعَتَيْهَا فَمِنْ عِيٍّ لِي تَفْيِيدُ
ذَلِكَ فِي مَكْتُوبَاتٍ بِالْأَوَّلَيْنِ حَتَّى لَوْ فُرِغَ فِي الْآخَرَيْنِ فَسَدَ، وَيَحْرُفُ ١٢
[١٢٣٤] قَوْلُهُ (٣) وَذَلِكَ كَالرَّهْمَنِ الرَّحِيمِ (٤)

(١) فِي "رَدِّ الْمَحْتَارِ" فِي أَوَّلِ الْحِجَةِ إِنْ كَانَ يُمْكِنُهُ أَنْ يَتَّخِذَ مِنَ الْمَرْبِ بَابَ يَسْ
فِيهِ ذَلِكَ الْحُرُوفُ يَتَّخِذُ لَا فَاتِحَةَ الْكِتَابِ، فَإِنَّهُ لَا يَدْعُ قَرْعًا فِي الصَّلَاةِ، فَهوَ
(٢) "رَدِّ الْمَحْتَارِ"، بَابُ الْإِمَامَةِ، ٤/٣، تَحْتَ قَوْلِ "الرَّ" أَوْ وَجَدَ فَرْدُ الْقُرْآنِ رِيحٌ
(٣) فِي "رَدِّ الْمَحْتَارِ" (هُوَ) وَكَذَلِكَ مَنْ لَا يَقْدِرُ عَلَى التَّنْفِيزِ بِحُرُوفٍ مِنَ الْحُرُوفِ
عَطْفُهُ عَلَى مَا قَبْلَهُ نَاءٌ عَلَى أَنَّ التَّنْفِيزَ خَاصٌّ بِالسَّيِّئِ وَالرَّاءِ كَمَا يَجْعَلُ مَعَ مَرَّةٍ عَلَى
"مَعْرَبٍ" وَذَلِكَ كَالرَّهْمَنِ الرَّحِيمِ، وَالسَّيِّئِ الرَّحِيمِ وَالْأَمِيرِ، وَبَابُ
وَبَابُ يَسْتَقِيمُ، الْمَرْبِ أَيْمَاتٌ، فَكُلُّ ذَلِكَ حِكْمَةٌ مِنْ مَدِّ الْجَهْدِ دَالِمًا
وَالْأَوَّلِ تَصَحُّحُ الصَّلَاةِ بِهِ

(٤) "رَدِّ الْمَحْتَارِ"، كِتَابُ الصَّلَاةِ، بَابُ الْإِمَامَةِ، ٣/٤٠٦، تَحْتَ قَوْلِ "الرَّ" وَكَذَلِكَ
مَنْ لَا يَقْدِرُ عَلَى التَّنْفِيزِ بِحُرُوفٍ مِنَ الْحُرُوفِ

قد أنيب^(١) بفساد الصلاة خلف من يقرأ الرهس الرهيم، وخالفني فيه
بعض علماء الهند فهذه جزئية المسألة، والحمد لله ١٢
[٢٣٥] قوله^(٢) لأن النص^(٣)، المذکور ١٢
[٢٣٦] قوله. فناء بمسجد^(٤) اللام بمعهد ١٢
[٢٣٧] قوله^(٥) لم يوجد الخلاف^(٦)

أقول يمكن بأن صفً صفً فيه مائة مثلاً، ثم قام في الطرفين ثلاثة ثلاثة
مثلاً إلى صفين أو أكثر، ثم صفوا صفوفاً مائة، فقد وجد الخلاف مع اتصال

(١) انظر "الفتاوى الرضوية"، ٦ ٢٥٤ ٢٥٥

(٢) هي "رد المحتار" ذكر في "البحر" عن "المصنف" أن فناء مسجد حكم
المسجد، ثم قال وبه علم أن الاقنعة من صفين بجانب الشيوخية بالإمام في
المحارب صحيح وإن لم تنصل الصفوف، لأن النص فناء مسجد

(٣) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب الإمامة، ٣ ٢٣٠ بحث فون "الدر" أو في
مسجد كبير جداً [نخ]

(٤) المرجع السابق

(٥) في المسألة الشرح (ويصح من الاقنعة طريق تجري فيه عجلة أو نهر تجري فيه
النهر أو خلاؤه في الصحراء يسع صفين) فأكثر، إلا إذا انقلب الصفوف فيصبح
مطبقه

في "رد المحتار" قوله لا إذا انقلب الصفوف لاستثناء عائد إلى الطريق والنهر
دون الخلاؤه لأن الصفوف إذا انقلب في الصحراء لم يوجد الخلاف، تأمل

(٦) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب الإمامة، ٣ ٦١٣، بحث فون "الدر" لا إذا
انقلب الصفوف

الصَّغُوفُ، ثُمَّ رَأَيْتُهُ مَبْدُوكَةً^(١) عَنِ "الْعِيصِ" وَ"التَّنَادُخَانِيَّةِ"، فَمَا هَذَا سِوَهُ ١٢

١٢٣٨. قَوْلُهُ^(٢) فَكَبَّرَ الصَّغْفُ الثَّانِي^(٣) مَحْرِيْمُهُ ١٢

١٢٣٩. قَوْلُهُ قَبْلَ الْأَوَّلِ^(٤) لِأَوَّلَى الْأَوَّلِينَ ٢

[١٢٤٠] قَوْلُهُ يَجُوزُ^(٥)

صَرَّحَ بِهِ لِدَعْوِهِمْ أَنَّ هَذَا مَحْلَاءٌ بِسَعِ صَغْفٍ؛ لِأَنَّ الصَّغْفَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ
لَمْ يَكْبُرْ بَعْدَ، فَكَانَ كَوْنُهُمْ وَعَدَمُهُمْ سَوَاءً ١٢

[١٢٤١] قَوْلُهُ^(٦) أَوْ عَنِ سَعْنٍ مَرْبُوطَةٍ فِيهِ^(٧)

أَقُولُ الْمَقْصِدُ بِذِكْرِ يَكُنْ قَرَأَ عَنِ الْأَرْضِ بِمَحْرِ الصَّلَاةِ فِيهِ مَعْنٍ
يَعْنِي الرُّوْحَ إِلَى الْأَرْضِ، فَيَكُنْ هَذَا عَنِ ذِكْرِ مَثَلٍ ٢

١. نَظَرُ "رَدِّ الْمَحْجَرِ"، كِتَابُ الصَّلَاةِ، بَابُ الْإِمَامَةِ، ٦١٥٣، مَحْتَقُونَ "الْمَرْ" كَلَامُ الشَّانِ عِنْدَ الثَّانِي

(٢) فِي "رَدِّ الْمَحْجَرِ" بِرَأْيِهِ فِي الصَّغْرِ، وَخِلْفُهُ صَغُوفٌ فَكَبَّرَ الصَّغْفُ الثَّانِي قَبْلَ
الْأَوَّلِ بِحُجُورٍ، "فِيهِ" مِنْ بَابِ مَسَائِلٍ مُتَفَرِّقَةٍ

٣. "رَدِّ الْمَحْجَرِ"، كِتَابُ الصَّلَاةِ، بَابُ الْإِمَامَةِ، ٦١٤٣، مَحْتَقُونَ "الْمَرْ" لَا يَدُ
تَقْلِبُ الصَّغُوفَ

(٤) الْمَرْجِعُ السَّابِقُ

(٥) الْمَرْجِعُ السَّابِقُ

(٦) فِي "رَدِّ الْمَحْجَرِ" وَصُورُهُ أَصْلُ الصَّغُوفِ فِي السَّهْرِ أَوْ يَفْعُو عَنِ جَسْرِ مَوْضِعٍ
مَوْقَعٍ، أَوْ عَنِ سَعْنٍ مَرْبُوطَةٍ فِيهِ

(٧) "رَدِّ الْمَحْجَرِ"، كِتَابُ الصَّلَاةِ، بَابُ الْإِمَامَةِ، ٦١٤٣، مَحْتَقُونَ "الْمَرْ" كَانَ هَامِ
فِي الْفَرِيقِ ثَلَاثَةً

[٢٤٦] قوله ^(٢) يعني أن يكون الرؤية كالسمع ^(٣) سافه الرحيمي ^(٤)

مساق بمقوله جارماً به كما مرّ ص ٥٧٥ ^(٥) وهو كدست ١٢

[٢٤٢] قوله فيه كلام يأتي ^(٥)

أقول أي يأتي ^(٦) هو تحميمه وإثباته لا الكلام فيه ٢

[٢٤٤] قال أي "السر" ولا حكم عند اعتبار الضعوف ^(٧)

(١) في المس والشرح (والمحتمل لا يسمع) لاقتداء (إن لم يشبه حال إمامه) يسمع

أو رؤية ولو من باب مثبت يسمع الوصوف في الأصح (ولم يختلف المكان)

حقيقة كمسجد بيت في الأصح، "قبة"، ولا حكماً عند اتصال الضعوف

في "رد المحتار" (قوله أو رؤية) يعني أن يكون الرؤية كالسمع، لا فرق فيه بين

أن يرى انتقالات الإمام أو أحد مقتديي، "ح"

(٢) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب الإمامة، ٦٥٣، بحث فور، "السر" أو رؤية

(٣) هو مصطفى بن محمد بن رحمه الله بن عبد المحسن الأيوبي، الأنصاري، أبو

البركات، الرحيمي، قبة، دمشق، من علماء الحنفية، (ت ١٢٠٥هـ) له كتب،

منها حاشية على "مختصر شرح السور" لعلالي حاشية على "المنح"

(٤) "الإعلام" ٧ ٢٤ "معجم مؤرخين" ٣ ٨٨.

(٥) انظر "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب الإمامة، ٤٥٧٣، بحث فور، "السر"

عنه ينته لا

(٥) "رد المحتار"، باب الإمامة، ٦١٦/٣، بحث فور، "السر" ولم يختلف مكان

(٦) انظر "رد المحتار" كتاب الصلاة، باب الإمامة، ٦٧٣ ٦١٨، بحث فور

"السر" تكن عقبة في "الشربلية" مع

(٧) "السر"، كتاب الصلاة، باب الإمامة، ٦١٦/٣

أقول يؤهم أن الشرط عدم الاختلاف بكلا الوجهين وليس كذلك، بل الشرط الاتحاد بأحد الوجهين كما في مسألة الطريق وجسر حيث يجوز عند اتصاف انصفه في الاتحاد حكماً وإن اختلف حقيقةً، والأولى أن يقال لم يختلف الممكن إما حقيقةً كمسجد وبيت أو حكماً ١٢

[١٢٤٥] قوله (١) بعدم تحقق (٢) نفس ٢

[١٢٤٦] قوله (٣) إذ لا وجه للمبالغة هنا أيضاً (٤)

أقول تنبأه بالنظر إلى مسح بعض بعضه؛ فإنه أقوى من مسح الجبهة، ولذا لا يشار إلى مسح العصابة ما دامت العدة على مسح العصب

١) في النص والشرح (وصحّ اقتداء موصي بميمم) وهو مع موصي بسور حماد مجس "منقط" وهي "رد المحتار" (قوله ولو مع موصي بسور حماد) أي وهو كان الميمم جامعاً بين التيمم والصورة بسور مشكوك فيه، ولا وجه للمبالغة هنا، ومفهومه أنه لو أذاها بالصوت أولاً لم يصح الاقتداء به في أدائها ثانياً بالميمم وحده بعدم تحقق أداء الغرض به، أفاده "ط"

(٢) "رد المحتار"، باب الإمامة، ٦٢٢ ٣، تحت قول "الدر" وهو مع موصي بسور حماد (٣) في النص والشرح (وصحّ اقتداء موصي بميمم) عاملاً بمسح، وهو على جبهه (ووائيم بقعدة) يركع ويسجد، لأنه صلى الله عليه وسلم صلى بحر صلاته فاعداً بهم وائيم وأبو بكر يتبعهم تكبيره ملتقط

في "رد المحتار" (قوله وهو على جبهه) الأولى قوله في "الجزائ" على حرف أو جبهه؛ إذ لا وجه للمبالغة هنا أيضاً، لأن المسح على الجبهة أولى بالجو، لأنه كالغسل بها نحوه

(٤) "رد المحتار"، باب الإمامة، ٦٢٢ ٣، تحت قول "الدر" وهو على جبهه

[٢٤٧] قال أي "المر" يركع ويسجد^(١)

أقول هذا يد كتاب القائم يركع ويسجد أم لا، يومئ جاز اقتضاه
باعتد يومئ كما سيئه^(٢)، وقد ردد العلامة المحشني لإيهاء حيث عثم مع
انقائم بمومي مع تقييد القاعد بانركع انساجد، فأوهم أن انقائم وهو مومئ
لا يصح اقتضاه بالقاعد لمومي، وليس كذلك، فتبه ١٢

[١٢٤٨] قوله^(٣) يومئ قائماً أو قاعداً، "بحر"^(٤)

أقول أصله مشمل ما إذا كان الإمام يومئ قاعداً، ومقتدي قائماً؛
لأنهم سيان في لإيماء، ولا اختلاف بينهم والمعمود لا يصح كما في عم
مومئ بل أوسى؛ لأنه لا يجب عليه القيام وإن قدر فكان قيامه وقعوده سوء
بختلاف الأصحاب ع ١٢

[٢٤٩] قوله^(٥) أي وممنصاه

(١) "المر"، كتاب الصلاة، باب الإمامة، ٣، ٢٢٢

(٢) انظر المعونة الثانية

(٣) في المس والشرح، روي القداء موعتي، ميمم وعادل بماسح وفائم بعتد وهائم
بأحذب وموم بمثله ومتعل بمصرص في عم الترويح في الصحيح، "خانية" مطلقاً

وهي "رد المحتار" (قوله وموم بمثله) سوء كان الإمام يومئ قائماً أو قاعداً، "بحر"

(٤) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب الإمامة، ٣، ٦٢٥، حب عول "المر" وموم بمثله

(٥) في "رد المحتار" (قوله في الصحيح، "خانية") أقول ذكر ذلك في "الحانية"

في باب صلاة الترويح فقال إن بوى الترويح أو سنة الوضوء أو قيام الليل في

ومصاح جاز، وإن بوى الصلاة أو صلاة التطوع اختلف بمشايخ فيه كاختلافهم

في سن المكتوبات، قال بعضهم يجوز أداء المس بثلث، وقال بعضهم لا يجوز

نحو (١)

أقول بحقيق مقام أن مجرد كون صلاة الإمام أقوى لا يكفي لصحة الاقتداء، وإلا لحاز الاقتداء في الوتر من يصلي المغرب قضاءً، بل لا بد من اتحاد به الإمام وماموم، والاتحاد قد يكون بالعيته وهو ظاهر، وقد يكون بأن تكون نيته لإمام منصبةً بيه ماموم، فيكون الإمام قد نوى ما نواه ماموم مع شيء، أنه، والصنوت منها ما ينادى بنية مطلق الصلاة، ومنها ما لا ينادى، لأن بنية الخصوص، فمن كان مصلياً شيئاً من الفريق لأوّل يصح اقتداؤه بالفريقين بالاتحاد مع لأوّل عني الوجه لأوّل، ومع الثاني عني الوجه الثاني، فإن نية الخصوص منصبة بيه مطلق الصلاة، ومن يصلي شيئاً من الفريق الثاني لا يصح اقتداؤه بمصلي الفريق لأوّل ولا بالثاني إذ تعبير، فكان مني الأمر أن الترويج والرواتب هل يجب به نية بخصوص فلا نأذّي خلع مفرص ولا أحد من السجائر أم لا؟ فنصّح، وهو انصحيح من مذهب ٢

وهو الصحيح؛ لأنّ صلاة مخصوصة، فيجب مرعاة الصفة بخروج عن العهدة، وذلك بأن يروي السك أو منعه التي صلى الله عليه وسلم كما في مكثه، فعلى هذا إذا صوّر الترويج مقدياً من يصلي بمكثه أم من يصلي بانه غير الترويج تختلف فيه، والصحيح أنّه لا يجوز، أنه، ومثله في "الخلاصة" و"الظهيرية" واستشكل في "البحر" قوله مقدياً من يصلي المكثية، "بأنه مدء الصعيح عني الموي" أي ومقصده الجوار وأجاب في "الشربلية" بأن ذلك ليس في عبارة "الندية"، من كآته ليس في نسخة لإسقاط الكاتب، وإلا فقد بته هي، وأجاب أيضاً بأن المراد من عني الجوار عني الكمالي

(١) "رد المحتار"، باب لإمامة، ٣ ٦٢٦، بحث قول "المر" في الصحيح، "نعانية"

فصل في المسبوق

مطلب في أحكام المسبوق والمدرك واللاحق

[٢٥٠] قوله 'سمعتي أربعة أقسام مُدْرِكٌ، ولاحقٌ فقط، وسبقٌ'

والمُدْرِكُ هو الذي تُدْرِكُ كُلَّ صَلَاتِهِ مَعَ إِمَامِهِ، وَاللَّاحِقُ قَطْعٌ مِنْ نَحْوِ يَمِينِهِ مِنَ الْأَوَّلِ رُكْعَةً أَوَّلًا، وَفَاتَهُ بَعْدَ الْعَنَاءِ بَعْضُ الرُّكْعَاتِ مِنْ صَلَاةٍ نَفْسِهِ أَوْ كُلِّهَا، وَالمُسْبِقُ قَطْعٌ يَنْعَكِسُ أَيُّ فَاتَهُ مِنْ الْأَوَّلِ بَعْضُ الرُّكْعَاتِ وَنَحْوُ يَمِينِهِ رُكْعَةً مِنْ صَلَاةٍ نَفْسِهِ بَعْدَ الْإِقْدَاءِ، وَاللَّاحِقُ (المُسْبِقُ) مِنْ جَمْعِ الْأَمْرَيْنِ فَعَاتَهُ بَعْضُ الرُّكْعَاتِ قَبْلَ الْإِقْدَاءِ، وَبَعْضُ رُكْعَاتِ صَلَاتِهِ أَوْ كُلِّهَا بَعْدَهُ، وَبِهِ ظَهَرَ دَعْوَى الْمُتَعَيِّمِ حَقُّهُ بِمَسَافِرٍ فِي الْإِلَاحِقِ كَمَا قَرَّرَ الْعَلَامَةُ الْمُحَاشِي، وَكَذَلِكَ بِمَسَافِرٍ بِالْمُتَعَيِّمِ فِي الْأَوَّلِينَ النَّائِلِينَ فِي الْآخِرِينَ، فَإِنَّ فُرْصَةَ

(١) فِي الْمَسْرِ وَالشَّرْحِ (و) أَعْنَى أَنَّ الْمُدْرِكَ مِنْ صَلَاتِهِا كَامِلَةٌ مَعَ الْإِمَامِ، وَاللَّاحِقُ مِنْ فَاتِهِ الرُّكْعَاتِ (كُلُّهَا أَوْ بَعْضُهَا) يَكُنْ بَعْدَ اقْتِبَالِهِ بَعْدَ رُكْعَةٍ وَرُحْمَةٍ وَسَبْقٌ حَدَثٌ وَصَلَاةٌ خَوْفٌ، وَتُعَيِّمُ أَنْتُمْ مَسَافِرٌ وَكَذَلِكَ عَنِ بَابِ سَبْقِ إِمَامِهِ فِي رُكُوعٍ وَسُجُودٍ فَإِنَّهُ يَفْصِي رُكْعَةً وَحُكْمُهُ كَمَا قَرَّرْتُ فَلَا يَأْتِي بِفَرَادِهِ وَلَا سَهْوٍ وَلَا يَتَغَيَّرُ فَرْدُهُ بَيِّنَةٌ إِقَامَةً

فِي "ذِي الْمَحَارِبِ" (قَوْلُهُ وَأَعْنَى أَنَّ الْمُدْرِكَ) (يَخُصُّ) حَاصِلُهُ أَنَّ الْمُسْبِقَ أَرْبَعَةَ أَقْسَامٍ مُدْرِكٌ وَلاحقٌ فقط، وَمُسْبِقٌ فقط، وَلاحقٌ مُسْبِقٌ، وَلاحقٌ مُسْبِقٌ لَا يَكُونُ لَاحِقًا وَلَا مُسْبِقًا

(٢) "رَدُّ الْمَحَارِبِ" كِتَابُ الصَّلَاةِ بَابُ الْإِمَامَةِ، مَطْلَبٌ فِي أَحْكَامِ الْمُسْبِقِ وَالْمُدْرِكِ وَاللَّاحِقِ، ٦٣٦ ٣ نَحْبُ قَوْلِ النَّبِيِّ "وَأَعْنَى أَنَّ الْمُدْرِكَ" وَنَحْبُ

تحوّل بالافتداء ربيعاً، فالحالت حالت من صلاة نفسه ١٢

[٢٥١] قال أي "المنزلة" ومقيم التيمم بمسافر^(١)

مباني في السهو ص ٧٧٨^(٢) أنه إنما هو كاللاحق في حق الفرائض لا غير،
هكذا نصب صلاة الإمام صار ممرداً حتى يجب عليه السجود سهو في
لاخيرتين، معنى هذا كان ينبغي أن لا يستلزم التيمم في اللاحق
فإنه ليس به، وإنما حكمه حكمه في القراءة؛ نأذي الفرض بقراءة الإمام،
فيسعى أن يعبر في التعريف صلاة الإمام لا صلاة نفسه، والله تعالى أعلم ٢

مطلب فيما لو أتى بالركوع أو السجود أو بهما

مع الإمام أو قبله أو بعده

[٢٥٢] قوله في "العبادة" وغيرها^(٣) كـ "الخلاصة"^(٤) وعنه في

"الفتح"^(٥) ٢

(١) "المنزلة"، كتاب الصلاة، باب لإمامه، ٣ ٦٣٨

(٢) انظر "المنزلة" و"ذو المنار"، كتاب الصلاة، باب سجود السهو، ٤ ٤٨٧ ٤٨٨

نحو قول "المنزلة" ومقيم، راجع.

(٣) "ذو المنار"، كتاب الصلاة، باب لإمامه، مطلب فيما لو أتى بالركوع أو

السجود أو بهما مع الإمام أو قبله أو بعده، ٣ ٦٣٩، نحو قول "المنزلة" قوله

بعضي ركعة

(٤) "الخلاصة"، كتاب الصلاة، الفصل الخامس عشر في الإمامة والافتداء، ١ ٦٢

(٥) "الفتح"، كتاب الصلاة، باب إدراك الفريضة، ١/٤٢١

[١٢٥٣] قوله: (١) أقول وإنما سم يُصل في انوجه الثالث (٢)

أقول وهذا بحمد الله عني ما ذكرته على هامش "الندبة"

١، في "رد المحتار" قد ذكر في "الندبة" وعمود حسانه على خمسة أوجه
الأول أن ير كع ويسجد قبل الإمام، وهو ما ذكرنا في أبي أن يأتي بهما معه،
وهو ظاهر الثالث أن ير كع معه ويسجد فيه، فإنه يقضي ركعتين؛ لأنه يستحق
سجوداً في الثانية بركوعه في الأولى لأنه كان معتبراً ويعود ركوعه في الثانية
بوقوعه عقب ركوعه الأول بلا سجود، فهي عليه كعة ثم ركوعه في الثانية مع
إمام معتبر، ويستحق به سجوده في رابعة الإمام، فيصير عليه الثانية والرابعة،
فيقضيها ركعتين؛ لأن سجوده في الأولى بعد، فيصير سجود الثانية إلى الأولى،
ويصير الثانية بلا سجود فيصير؛ لأنها بقيت قياماً؛ ركوعاً بلا سجود، ثم سر ركع
في الثانية معه وسجد فيه بعد سجودها، فإن فعل في الرابعة كدسث انقل سجودها
إلى الثالثة وبطلت الرابعة، فقد صلى ركعتين، ويقضي ركعتين بلا قراءة الرابع
أن ير كع فيه ويسجد معه، فإنه يقضي أربع كعات بلا فريضة لأن السجود مع
الإمام إذا سم بعينه ركوعاً معه غير صحيح الخامس أن يأتي بهما قبله،
ويذكره الإمام فيهما وهو جائز لكنه يكرهه من مخصص أقول وإنما سم يفعل
في انوجه الثالث سجود الركعة الثالثة إلى الثانية بل بعثت لأنها لم يبق فيها
سوى قيام وركوع حصلاً قبل تمام الركعة الأولى، فقد عطف به ركعة

سجود الثالثة

٢، "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب الإمامة، ٣، ٦٣٩، محد هور "الندبة" فإنه

يقضي كعة

ص ٢١٣، ثم أيت في "الفتح" أعدد التحليل بأوخر كلمة حيث كان

ص ٢١٣^(٢) (يعبر ركوعه في الثانية بوقوفه عقيب ركوعه الأول بلا سجود)

[٢٥٤] قال أي "الدر" ^(٣) ويبدأ بقضاء ^(٤) قبل ما بعده لإمام

[١٢٥٥] قال أي "الدر" عكس بمسبوق^(٥)

فإنه يتابع لإمام ثم يعصي ما فاتته ١٢

[١٢٥٦] قوله ^(٦) وإنه في

١ قال الإمام أحمد رضا رحمه الله تعالى في هامش "الغانية" على قوله

(أما إذا ركع مع إمام وسجد فيه بحجب عنه قضاء ركعتين) لأنه متى ركع في الأولى

مع الإمام غير ركوعه، عاد سجد قبل الإمام ثم يعتبر سجوده، ثم متى ركع في

الثانية مع الإمام، سجد قبله انقلب للسجدة من الثانية إلى الأولى، فصارت ركعة

ونصت الركعة الثانية

لأن هذه الأيام والركوع وقع قبل سجده الركعة الأولى، فلم يغير بهما عنه لا يقل

اليهم سجده الثالثة ويقبلان نعم ١٢ (هامش "الغانية"، ص ٤)

٢ "المنح"، كتاب الصلاة، باب إدراك المريضة، ١٢١/١

(٣) هي للشرح ويبدأ بقضاء ما فاتته عكس بمسبوق

(٤) "الدر"، كتاب الصلاة، باب الإمامة، ٣/٦٤

(٥) المرجع السابق.

(٦) هي "ذو المختار" هو شئ بر كعة من جواب الأيع، وإنه في كعتين يصني أولاً ما

نام فيه، ثم ما أدركه مع الإمام، ثم ما سبق به، يصني ركعة من نام فيه مع الإمام،

ويصعد مسافة له، لأنها ثمانية إمامه، ثم يصني الأخرى من نام فيه ويقعد؛ لأنها ثمانية،

ثم يصني التي أتت فيه ويقعد مسافة لإمامه، لأنها ثمانية، وكل ذلك نعم مره؛ لأنه

ركعتين^(١) هما الثانية والثالثة فيقصيهما أولاً بسبع لإمام في الرابعة إن أدركه فيها ١٢

[١٢٥٧] قوله ما أدركه مع الإمام^(٢) وهي الرابعة ١٢

[١٢٥٨] قوله ثم ما سبق به^(٣) وهي لأوى ١٢

[١٢٥٩] قوله فيصني ركعة^(٤) وهي الثانية ١٢

[١٢٦٠] قوله ثم يصني الأخرى^(٥) وهي الثالثة ١٢

[١٢٦١] قوله ثم يصني التي سبه فيها^(٦) وهي الرابعة ٢

[١٢٦٢] قوله ثم يصني الركعة التي سبق بها^(٧) وهي لأوى ٢

[١٢٦٣] قوله بقراءة الفاتحة وسورة^(٨)

ويقعد؛ لأنها ابعت؛ فيصني الأربع بقعداب أربع ١٢

مفتد، ثم يصني الركعة التي سبق بها ثم يد الفاتحة وسورة، بالأصل أ، اللاحق

صلي على ترتيب صلاة الإمام، فيحسب فيقصي م سبق به بعد فرغ الإمام ثم

(١) ردة المحتار، كتاب الصلاة، باب الإمامة، ٣، ٦٤، تحت قول "الدر" ثم م

سبق به بها راجع

(٢) المرجع السابق

(٣) المرجع السابق

(٤) المرجع السابق

(٥) المرجع السابق

(٦) المرجع السابق

(٧) المرجع السابق، ص ٦٤٢

(٨) المرجع السابق

[١٢٦٤] قوله يصني عني ترتيب صلاة لإمام^(١)

قلت ومن هذا علم أن معينا انتم بمسافر لا يؤتي ما هو لاحق فيه،
عني الأخيرين إلا بعد فراغ الإمام وإلا نكأ^(٢) قد عكس ترتيب صلاة
لإمام، فهذا لا توجب صوره بمنفعة فيما يدركه مع الإمام بعد أداء ما
صار لاحقاً فيه ١٢

[٢٦٥] قوله^(٣) هذا قول محمد^(٤)

ناظر إلى قوله^(٥) (و آخره في حق شهود) فإنه هو محل اختلاف
بمختلف قصد أول صلاته في حق المقرء؛ فإنه محل وفاق، والحاصل أن
عند محمد يقضي بهذا التقصيل وعندهما أول صلاته مصفًى ١٢

(١) رد المحتار، كتاب الصلاة، باب الإمامة، ٢ ٦٤٢، يجب قول "المز" ثم ما
سبق به بها نسخ

(٢) بل لا يكون لاحقاً إلا بعد ما يفرع لإمام من صلاته؛ لأنه إنما يصير لاحقاً في
الأخيرين فلا يتحقق ههنا الإدراك بعد الحقوق ١٢ منه

(٣) هي المز والشرح (وتمسبوا من سبعة لإمام به أو ببعضها، وهو منفرد فيما
يقضيه) أي بعد مناعته لإمامه، هو قيدي والأظهر الفساد، ويقضي أول صلاته في
حق قرءة وآخره في حق شهود

وفي "رد المحتار" (و يقضي أول صلاته في حق قرءة، نسخ) هذا قول محمد كما
في "مبسوط المسرحي"

(٤) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب الإمامة، ٣ ٦٤٤، يجب قول "المز" ويقضي
أول صلاته في حق قرءة، نسخ

(٥) انظر "المز"، كتاب الصلاة، باب الإمامة، ٣ ٦٤٤

باب الاستخلاف

[٢٦٦] قوله ^(١) إذا كان من الجن لا من مرضي ^(٢)

أقول ما يكون من جن لا يكون لأنا يستحبنا الشيطان من الجن فلا بد من حصول تغير في بدنه ٢

[١٢٦٧] قال أي "المرء" ولا يادر وجود ^(٣)

وليس من الادر خروج من الجن كما في نص الحديث ^(٤)، ولا أن يادر

(١) في "المرء" عدم أن يجوز البناء ثلاثة عشر شرط كون الحدث سبباً، من بدنه، غير موجب لفعل، ولا يادر وجود ولم يؤد ركع مع حدث و مشي، ولم يفعل منادياً أو فعلاً له منه يَدُ

في "د المحتار" (قوله من بدنه) حراز عملاً بد أضرابه من خارج نجاسة مائة، وفيه إطلاق الحدث على النفس وهو سامح على أن النجاسة العائنة من غير مبيح حدث تصح البناء سواء كان من بدنه أو من خارج كما في "المحزر"، وأيضاً النجاسة غير داخلة لأن الكلام في الحدث، وقد يقال حذر به عن الجنون فإنه حدث من غير اليد إذ كان من الجن لا من مرضي، ولأن كان من اليد كالإعلاء، فأقول

٢ رد المحتار كتاب الصلاة، باب الاستخلاف، ٤، ٤، حذ عن المرء من بدنه

(٣) "المرء"، كتاب الصلاة، باب الاستخلاف، ٤، ٤

(٤) أخرجه ابن ماجه في "سننه" ١٢٢٦، كتاب إقامة الصلاة، باب ما جاء في البناء

على الصلاة، ٦٩/٧ عن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ((من أضرابه قيء أو رُعاف أو قلس أو مذي فينصرف فيتوضأ ثم يبين على صلاته وهو في ذلك لا يتكلم))

فيصير من دون تعذر منه ولا القىء ماء الفم؛ فإنه يبي فيه كما في
"الحنانية" (١٢)

[٢٦٨] قوله (١) نحو المصيبة والإعلاء (٢) واسموت ١٢

[٢٦٩] قوله (٤) (قوله أو فعلاً له منه يد) خرج ما به نجاء ماء غير يفر
إلى أبعد منه (٥)

أن البئر فينجار هذا لأن الاستقاء معصية مطلقاً على المختار كما
يأتي (٦)

[٢٧٠] قوله وتبعه المحشي (٧) حشيتي ١٢

(١) "الحنانية"، كتاب الصلاة، فصل فيما يعسد الصلاة، ٦٥، ٦٦، مشتملاً

(٢) في "رد المحتار" (قوله ولا يادر وجود) خرج نحو المصيبة والإعلاء

(٣) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب الاستخلاف، ٤٤، تحت قول "المر"

ولا يادر وجود

(٤) في "رد المحتار" (قوله أو فعلاً له منه يد) خرج ما به نجاء ماء غير يفر إلى

أبعد منه بأكثر من قدر صفي بلا عسر

(٥) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب الاستخلاف، ٤٤، تحت قول "المر" أو

فعلاً له منه يد

(٦) انظر "المر"، كتاب الصلاة، باب الاستخلاف، ٢٢، ٢٣

(٧) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب الاستخلاف، ٤٦، تحت قول "المر"

كسر حنه، ج.

(٨) "حفة الاختيار" كتاب الصلاة، باب الاستخلاف، ص ٧

[٢٦٤] قوله وهو خرج منه^(١) قبل أن يستخف هو أو القوم أما هو
 ثم يخرج الإمام من المسجد كأن كان الشرب فيه، فتوضأ منه ولم يستخف هو
 أحد ولا القوم أحدًا، وإثم دمه على حالهم حتى جاء الإمام وأتم الصلاة جاز
 [٢٦٥] قوله^(٢) من لمعطوفات^(٣)

قلت، لا الأخير إلا أن يراد بالسهو سجوده ١٢

[٢٦٦] قوله^(٤) خرج الإمام عن الإمامة^(٥) بعدم صحة لاعتدائه به

(١) "ذم المحتار" باب الاختلاف، ٤، ٧، بحث قول "الشر" استخف.

(٢) في التمس والشرح (استخف) أي جاز به ذلك وهو في جداره بينه أو جرح
 بمحارب وهو يسوق ويشتر بأصبع يمينه ركعة وأصبع يمينه ويضع يده
 على كتفه ثم ركوع وعلى جبهته بسجود وعلى يمينه لقرآن وعلى جبهته
 ويسانه بسجود ثلاثه أو صدره سهو

في "رد المحتار" (قوله بسجود) أي ترك سجود وكذا ما بعده من معطوفات
 "ح"

(٣) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب الاختلاف، ٤، ٨، بحث قول "الشر" سجود
 (٤) في التمس والشرح (استخف) ما لم يجاوز المصروف هو في الصحراء وما لم
 يخرج من المسجد هو كالقصر فيه) لأنه على إمامته ما لم يجاوز هذا الحد،
 ولم يتقدم أحدًا وهو بنفسه مقامه ناوي الإمامة وإن لم يجاوزه حتى لا يذكر فائته
 أنه يكفم ثم تعسّد صلاة القوم؛ لأنه صار مفتديًا ملحقًا

في "رد المحتار" (قوله ما لم يجاوز هذا الحد) أي الصحراء أو المسجد وحده،
 أي إذا تجاوز خرج الإمام عن الإمامة وإلا فلا

(٥) "رد المحتار"، باب الاختلاف، ٤، ١١، بحث قول "الشر" ما لم يجاوز هذا الحد

لاختلاف مكانه ومكان المأمومين ١٢ فلم يجره لاستخلاف بعده ١٣

[١٢٧٧] قال أي "المز" ولو بنفسه مقامه^(١) متعلق بتقدم ١٢

[١٢٧٨] قال أي "المز" مأوياً^(٢) حال من أحد ١٢

[١٢٧٩] قوله^(٣) إذ كان غير عمد؛ ما في "حاشية نوح أندي"^(٤)

أقول ليس كذلك بل العمد وغيره سواء في أن اليوم إن لم يكن حدثاً
لم يمنع البناء بدست الوضوء، نعم إن كان حدثاً فنعمته يمنع البناء، وعنده

(١) "الفر"، كتاب الصلاة، باب الاستخلاف، ٤ ١١

(٢) المرجع السابق

(٣) هي المتن والشرح. (و) استغفاه الفصل ويتعين جنوب أو حدث عمد أو حلال

سوم أو نكح أو صر أو من بشهود. منقطع

في "ر المختار" (وجه أو حلال. ربح) الأحسن أو موجب عمل يشتمل

العيص "فهماني" واد بالاحتلام الإماء؛ لأن خروج الفتي بغير يوم لا يسمى

احتلاماً، وأفاد أن اليوم نفسه غير مقصد بكرة هذا، إذ كان غير عمد هـ هي

"حاشية نوح أندي" اليوم إما عمد أو لا، فالأول يمنع الوضوء ويمنع البناء

والثاني قسماً هـ لا يمنع الوضوء ولا يمنع البناء كاللوم قائماً أو ركعاً أو

سجدة، وهـ يمنع الوضوء ولا يمنع البناء كالمرخص إذ صحت مصغره فقام

بنتصر وضوءه على الصحيح، وهـ البناء بغير الحمد لا يمنع البناء اتفاقاً سواء بغير

الوضوء أو لا باختلاف العمد هـ مخصوصاً

(٤) "ر المختار"، كتاب الصلاة، باب الاستخلاف، ٤ ١٦ بعد قول "المز" أو

حلال ربح

لا يسمع، قال في "الحاشية"^(١) في مفسدات الصلاة (إد نام لمبني مصطحفاً معتقداً فسدت صلاته، ولو لم يعتد هناك نفسه حتى اصطحج نتمص ظهاره ولا نفس صلاته، وإن أتى يتوضأ ويبتلي ولو نام في ركوعه أو سجوده رد لم يعتد ذلك لا تفسد صلاته وإن اعتد فسدت في سجود ولا نفس في الركوع) اهـ

قال في "الفتح"^(٢) بعد بعبه في بواقض الوضوء (كأنه مبني على قيام بمسكة حيث في الركوع دون السجود، ومقتضى النظر أن يمس في ذلك السجود وإن كان متحافياً لا يفسد للمسكة ولا يفسد) اهـ وبعبه في "الحاشية"^(٣) وأقره فقد أهدو أن السوم الذي لا يكون حدثاً لا يكون بعبته مفسداً بصلاته، وإنما يفسدها بعبته ما يكون حدثاً عنه؛ لأن بعبته الحدث يسمع انبءاء، فاعرف ههنا وليس في "حاشية نوح" ما يعبده؛ لأن أنه قال إن العمد يقتض الوضوء ويسمع الساء فكلامه في بعبته ما هو حدث ولا فمبني على قول صحيح، وهو إن يعتد النوم ولو في السجود على هيئة السنة يمس الوضوء كما هو عن أبي يوسف، فإذا كان حدثاً كان مفسداً بصلاته أيضاً، وعنده يصح قول نوح، أما على ظاهر الرواية الصحيح المعبه فليس بعبته في السجود حدثاً فلا يسمع انبءاء أيضاً، نعم؛ يوافق المحشني ما قلناه^(٤)

(١) "الحاشية"، كتاب الصلاة فصل فيما يفسد الصلاة، ٦٥، مقتضا

(٢) "الفتح"، كتاب الطهارة، فصل في بواقض الوضوء، ٤٣١

(٣) "الحاشية"، فصل في بواقض الوضوء، ٤٨٤

(٤) نص "د المختار"، كتاب الطهارة، ٤٧، صاحب فور البر على المختار

المسائل الاثنا عشرية

[١٢٨٢] قوله "مسند إلى سبه لأول"

أقول الأصل لإضافة إلى السبب القريب ١٢

[١٢٨٣] قوله وهو بروء المستر باعتق "

أقول بروء المستر لا يصحح سبب الإفساد والآ يفسد صلاة الكل بروءه على أساس جميعاً وإنما جاء الفساد من جهة ترك المستر فكيف يعنى هذا وبسبب سبب إنى ذلك ٢ ٤

(في " ذ المنحصر " أعتمد لأمة في صلاتها أو يعلم أحدث فيها قيل أن تنوضاً أو بعده تقعت بعمل رفيق من ساعدها وثبت على صلاتها وإن أذبت ك بعد العلم بالنقص بطلت صلاتها والقياس أن بطلت في الوجه الأول أيضاً كالعريان إذا وجد ثوب في صلاته وجه الاستحسان أن فرض السر برمها في الصلاة وقد أتت به والعريان نزمه قبل الشروع فيها، فيستعمل كالمبنيتم إذا وجد فيه ماء انتهى لعدم من كلامه صحة صلاتها عطف بعد التشهد وبم ستر به أقول وقد يجاب بأن الأصل في هذه مسائل أن كل ما يفسد الصلاة إذا وجد في مكانه يصح المصنعي يفسدها إذا وجد بعد التشهد بلا صغره، وهذه معنى موجودة في مسائل هذه لا يمان إن ترك النطق في الحن مفسد لصلاة يصحها لأن مرور الفساد مسند إلى سبه لأول، وهو بروء المستر بالنقص كما في رخ نخف بعمل يسر فإنه يصح المصنعي مع أنهم لم يعبروه بل عبروا السبب السابق، وهو نزوء النفس بالحدب السابق

٢ " ذ المنحصر " المسائل الاثني عشرية، ٤ ٣٢، حب من " الدر " أو أعتمد لأمة

(٣) المرجع السابق

[١٢٨٤] قوله: مع أنهم لم يعتبروه^(١)

أقول: برع خفت إذ كان يعمل يسيراً لا يصفح سبباً للإفساد، فكيف
يمكن أن يعتبروه؟ ١٢

[١٢٨٥] قوله: بل اعتبروا السبب السدني^(٢)

أقول: بل هو السبب بالإفساد بما عرفت أن العمل الصالح غير مقصد،
وبجملة فحائل برع خفت مع الجدية في تعيين عبثه، كحاشي نعتد مع
خروج الدم؛ فإن النقص هو الدم بخروجه لا المقصد، وإثبات شأنه مع
حجاب، وحاش ترك الصبح مع بروم الستر هي المعين كحاش الشيء مع
إدخال الأصبع في الحلق؛ إذ لو لم يدخل ما جاء ولو لم يصب ما أحدث،
مكن لا يقال إن لإدخال المذكور بعض موصوء، فانهم، فتقرر أن المقصد
وجد يصعبها بعد التشهد، فلا بد أن يجعل منهيًا. والله تعالى أعلم. وكأنه
رحمه الله تعالى إلى هذا أش بهونه^(٣) (فتأمله)، فتأمله ١٢

[٢٨٦] قال أي "المرو" (خرج وقت الظهر في الجمعة)^(٤)

دور الظهر؛ فإنه أعني خروج الوقت في خلال الصلاة غير مقصد، إلا
في الصبح أو الجمعة والعيد ١٢

(١) "ذبحار"، باب الاستخلاف، ٤: ٣٢، تحت قول "المرو" أو اعتد الأمة

(٢) المرجع السابق

(٣) انظر المرجع السابق

(٤) في نسـ الشرح (و) عدم أنه (لا تمت الصلاة في هذه الموضع، العشرين
(ملاً؛ إذ يطلب إلا) في ثلاث (فيه) إذ نذكر فائده أو طبع السمس أو خرج
وقت الظهر في الجمعة

(٥) "المرو"، كتاب الصلاة، باب الاستخلاف ٤: ٣٦

باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها

[١٣٨٧] قال أي. "المرء" (١) (والتصحیح بحرفين) (٢)

وكذا السُّعْل والسُّجْد، إذ كان بدون عمد، وحدث منه جُزْء حروف كما
في "مراقي" (٣) و"طم" ص ٨ (٤)، ويأتي بشارح في الصفحة الفريدة (٥) ٧
[١٣٨٨] قوله (٦) عدم الفساد مطبقاً (٧)

أقول لا بد من استثناء زائدة التعيين كما لا يخفى، والتعيين لا يمسّه،
فإن العنة فيه شيء آخر غير كونه جوباً، وهو كونه خطأ ١٢

(١) في المتن والسرخ (والتصحیح بحرفين) (بلا عمن) أقاب به بأن نسا من طبعه فلا
(أن) بلا (فرض صحيح) فهو لتحسين صوته أو بيهندي إمامه، أو لإعلام أنه في
الصلاة فلا فساد على الصحيح

(٢) "المرء"، كتاب الصلاة، باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها، ٦٥ ٤

(٣) "المراقي"، كتاب الصلاة، باب ما يفسد الصلاة، ص ٧٤

(٤) "طم"، كتاب الصلاة، باب ما يفسد الصلاة، ص ٣٢٤

(٥) نص "المرء" كتاب الصلاة، باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها، ٦٨ ٤

(٦) في المرء والشراح (و) يفسده (تضميناً) عاطس بعده (ب) "رحمك الله"

في "ذو المحار" (هو به "رحمك الله") قيد به لأن السامع لو قال "الحمد لله" فإن
على الجواب خفف المشايخ أو التعيين فساداً، ب) لم يرد وحدثاً منهما لا تعمد
انقضاء، "نهر" وصحیح في شرح عليه عدم الفساد مطبقاً، لأنه لم ينعاً في جواب
(٧) "رقة المحار"، كتاب الصلاة، باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها، ٤ ٧ بحث
قول المرء، "رحمك الله"

[١٢٨٩] قوله ^(١) ولكن جهر بالقرآن ^(٢)

أقول ويظهر ما ذكر في رفع سبع صوته فوق حاجته ص ٦١٥ ^(٣)
وص ٤٩٥ ^(٤) ١٢

[١٢٩٠] قوله فقال الحمد لله ^(٥)

أقول "أحمد لله" ليس جواباً لمعطاس وإنما هو سنة العائض، فممكن
إلا إنشاء حميد، بخلاف ما مر ^(٦) ١٢

(١) هي "ذو المحار" لو سبّح من أسأله في الدعاء على قصد إعلانه أنه في الصلاة
كما يأتي، أو سبّح سببه إمامه فإنه وإن لزم تغييره بالنية عندهم إلا أنه خارج عن
العيب بالحديث الصحيح ((إدباً أحدكم نائياً وهو في الصلاة فيسبّح))، قال
في "المحرر" ومما ألقى بالاجواب في "المحشى" لو سبّح أو هتف يريد رجلاً عن
فصل أو أمر به فمدت عندهم، ثم قلب والظاهر أنه لو سم سبّح ولكن جهر
بالقرآن لا يفسد، لأنه فاضل بالقرآن، وإنما قصد الرجاء أو الأمر بمحرد مع
الصوت، تأمل

(٢) "ذو المحار" كتاب الصلاة، باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها، ٢٥٤، بحث
قول "المر" كل ما يفسد به الجواب

(٣) انظر "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب الإمامة، ٦٢٣ ٣

(٤) انظر "ذو المحتار"، كتاب الصلاة، ٢٣٩ ٣، بحث قول "المر" بقدر حاجته
بإعلام. إنج

(٥) "ذو المحتار"، باب ما يفسد، إنج، ٢٦٤، تحت قول "المر" نفسه إن قصد جوابه

(٦) انظر "ذو المحتار"، كتاب الصلاة، باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها، ٤ ٦
بحث قول "المر" "يرحمك الله"

[٢٩] قال أي "المؤ" (١) بن أ د علامة (٢)

أ د ه علامة أنه في الصلاة لا تفسد اتفاقاً

أقرب من أن يكون من يصلي الفريضة وحده و جاء آخر فجمهور بالقراءة أو بالتكبير إعلاماً بأنه يصلي الفريضة ليعتدي به فيحصل به فصل الجماعة لا يفسد الصلاة على ما يظهر من ههنا، ومما مر من المحشي في الصفحة منقذته (٣) وهي حديثه فتوى مثبت عنها، ولم أحرم فيها بشيء بعده الوقوف على الحجرية والحكم بعد محض تأمل؛ لأن الإعلام بأنه في الصلاة معتمد بورد النص (٤)، وهذا يريد عني دلت بقصد الدعاء إلى جماعة، وكأنه يقول "أفند بي ولاتي في الفريضة"، وم ذكر المحشي في الصفحة بمصاحبة فيحتمل ما

(١) في المس والشرح (و كذلك) يفسده (كل ما قصد به الجواب أو الخطاب ك) قوله من اسمه يحيى أو موسى (٢) يحيى بعد الكتاب بقوة مخاطبة لمن اسمه دلت، وفيه بقصد الجواب لأنه لم يرد جوابه بن أ د علامة بأنه في الصلاة لا يفسد اتفاقاً مستبعد

(٣) "السر"، كتاب الصلاة، باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها، ٢٧

(٤) انظر "راء المختار"، كتاب الصلاة، ٤ ٧٤، تحت قول "السر" كل ما قصد به الجواب

(٤) أخرجه مسلم في "صحيحه" (٤٢) كتاب الصلاة، ص ٢٢٥ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (من ناسه شيء في صلاته فليسبح الله إن سبح الله إليه وإثم التمتع للنساء).

وأخرجه أحمد في "مسنده" (٥٧) ٦٧ من علي، كتاب في مساهمة من المسحر أدخل فيه عني رسول الله صلى الله عليه وسلم فإن كان قائماً يصلي مسح في مكان ذلك إذنه لي وإن لم يكن يصلي أدب لي

فإنه^١ هي النجاسة يرفع صوته فوق الحاجة لنفسه صلاته؛ لأنه كان يهوى
بظنهم إلى كيف أثروا وكيف صوتوا فيحزروا والله تعالى أعلم ٢ ثم بحمد
الله قد تحررت بمسألة، وذكرتها مسوقاً في "تناوأي"، فرجعها^٣

(١) انظر "المختار"، كتاب الصلاة من الصلاة، ٣/٢٣٩

(٢) سئل رضي الله تعالى عنه عن مصلي يجهر بكبيرات الانقباض ينعيم الناس أنه يصني
المرص فيصنوا به وعن رجل يصني قوله عز ويسطر آ. يجهر بمصني بالكبير
فيصني به فجهر بالكبير لإعلام ذلك الآخر، ففسد صلاته أم لا؟

فاجاب الشيخ رضي الله تعالى عنه ١: كبر المصني بنية أدء السنة وذكر الله تعالى وأراد
الإعلام بمحرّد رفع الصوت ثم يمرّ فساداً إلى صلاته في "رد المحتار" (وقال في
اليحر ٢٠٠٠) أنحنى بالجواب ما في "المصني" ٢٠٠٠ مبيح أو هل يريد رجر عن
فعل أو أمر؟ به عسب عندهم ٣ قلب والظاهر أنه لو لم يُسبّح ولكن جهر
بالمرء لا يفسد؛ لأنه قاصدٌ بمرءه، وإنما قصد الرجر ١٠ لأمر بمحرّد رفع
الصوت، (مأمل) به [انظر "رد المحتار"، ٤ ٧٤ ٧٥، و"اليحر"، ٢ ٢٠٠٠]

١ لا ريب أدّ الواقع كد، لا إل مصني لا يقصد به صلل النكير شيئاً من الذكر ويحده
ويكبر محرّد الإعلام، نعم إل فعل جاهر أجهل كد فلا بد من فساد صلاته على
قول الإمام والإمام محمد بخلاف الإمام أبي يوسف

أقول وبالله التوفيق تحقيق سقم أن الأصل في هذه المسائل عند الطرفين رضي الله
تعالى عنهما أن اللفظ الذي يقيد به مصني معنى ليس من أعمال الصلاة يصير
كلاماً ويجعل مفيداً للصلاة وإن كان بأصنه ذكر أو قرء، وإن كان في محنة
مثلاً قال المصني رجل سمع موسى "ما تلك يمهث يا موسى" فسدت صلاته
مع أن هذه الألفاظ آية من القرآن، أو كان يقرأ الشهد فإذا تبع فرب كلفه
الشهد أي يؤدّن في أدائه بالشهادتين وهال سية جابه مؤدّن لا بية مرء

الشهادة "أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً عبده ورسوله" فمبدأ الصلاة مع أن هذا الذكر كائن في محله، في "البحر الرائق" (إد، ذكر في الشاهد المسهادين عند ذكر المؤدب الشهادتين فمبدأ إن قصد الإجابة) ٨

البحر ٩٢

نكن من هذا المقصد إد، كإن بحاجة إصلاح الصلاة كإعلام بفتنات إمامهم، أو ٥ د نص خاص في جواره كسيحج أو يهبط أو تكبيره مصباً لإعلام من يادي بالباب، فإنما لا يقصد صلواته في هذه الصور، ويقصد فيها و. عهد مطبقاً عملاً بالأخص انكسني، قال في "فتح القدير" (فب عرج مصب إعلام الصلاة بقوله صلى الله عليه وسلم (إن باب أحدكم بانه وهو في الصلاة فيسبح) الحديث أخرجه السنة أخرجه البخاري في "صحيحه" (٦٨٤)، ٢٤٤، والممد في "سنة" (٣٦٩)، ٣٨٢، والقاضي في "سنة" (٧٨)، ص ٣٧، ٦ بن ماجة في "سنة" ٣٤، ٥، ٥، لا لآله ثم يفكر بعزمه كد ثم يعبر عند قصد إعلامه فإن ماض كونه من كلام السن كونه بفظاً أميد به معنى يمر من أعمان الصلاة، لا كونه وضع لإفاده ذلك، فيبقى ٧ ورده على جمع (بحج "الفتح"، ٣٤٩، ٦ أخرجه مسلم في "صحيحه" (٤٩١)، ص ٢٢٥ وأبو داود في "سنة" (٩٤)، ٢٥٥ ١

قلب وقد أوصحت المسألة بنفوذ، فيما تقدم من "فتاوانا"

انظر "الفتاوى المصونة" ٢٥٧، ٢٦٩

ولا يب أن انصتني إد قال "الله أكبر" أو "سمع الله من حمدته" ولا يقصد إلا إعلام "أني في الصلاة اقتبوني" عهد بفظ أراد به إفادة معنى ليس من أعمان الصلاة، لأن أعمال الصلاة أفعالها، المستحصونة المعنوية لا القول لأحد "اقتدي"، ٥ سمع إد في هذا نص ٥ ليس ذلك إعلام أحد أنه في الصلاة بل قصد به إعلام امرأته والمعاد إلى صلواته، وهذا لأمران رتبان على مجرد قصد إعلام الصلاة، فإن هذا القدر حاصل من يأنيه وهو يعلم بنفسه أن هذا يصتني فهذه الصورة يجب مر

[٢٩٢] قوله (٢) هيئات (٣) لا حاجة فيه إلى تأمل ١٢

[٢٩٣] قوله نكر قال ح (٤) ليس هذا محل لاسدراك ٢

[٢٩٤] قوله (٤) ورجح قدر الواجب بشدة تأكيده (٥)

منك الصور، مستثناة، والصلاة فاسدة، نكر إلى ثم يقصد بأصل اللفظ أمر خارج عن الصلاة بل قصد الأمر الخارج بمجرد رفع الصوت ثم يوجد هذا بلفظ قصد به أمر خارج وليس مع الصوت وحده كلام، فهو يحتمل ماحط الفساد، وذلك حال جهرًا "الله أكبر" أو "سمع الله من حميد" بية أدء الله وذكر الله تعالى وقصد لإعلام بمجرد رفع الصوت ثم نفس صلاته، اهـ مرجحاً منخصاً "الغصية النبوية في الفتاوى الرصوية"، ٤٠٦/٣ ٤٠٧ ٤٠٨ محمد أحمد الأعظمي

(الغصون ان صوتة" ٢٠٩ ٢١٠ ٢١١)

(١) في "رد المحتار" هو فتح على غير إمامه فاصداً، الفري لا التميم لا تصد مع أن ظاهر حاله التميم، وكذا هو من مثل ما قال بنودون ولم يقصد الإجابة، هيئات (٢) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها، ٢٩٠، تحت قول "المتر" لا بد نذكر (٣) المرجع السابق، تحت قول "الدر" لا إذا سمعه المؤمن. (٤) في "رد المحتار" يكره أن يفتح من ساعته كما يكره بالإمام أن يفتح إليه، من ينتقل إلى أية أخرى لا يلزم من وصفها ما يفسد الصلاة، أو إلى سورة أخرى، أو يركع إذ قرأ قدر الفهرم كما جزمه الربيعي وغيره وفي رواية قدر المسحوب كما رجحه الكمال أنه الصاهر من التيسير وأقره في "البحر" و"النهج" وبارعه في "شرح منية" ورجح قدر الواجب بشدة تأكيده.

(٥) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها، ٢٩٠، تحت قول المتر ويروي الفتح لا الفهره

أقول نحمد الله نفعنا الله، وجدت نص من صاحب مذهب بما رُحِّحه هذا البحر^(١) والحسن^(٢) قال محمد في "كتاب الآث^(٣)" (أخبرنا أبو حنيفة عن حماد^(٤) عن إبراهيم^(٥) هو الإمام يعطى بآية، قال يقرأ بآية التي بعده، فإن لم يفعل قرأ سورة غيرها، فإن لم يفعل فبكرع إذا كان قد قرأ ثلاث يات أو نحوها، فإن لم يفعل فافتح عليه وهو مسبح، وفان محمد وبه لأحد، هو هو أبي حنيفة) اهـ فهذا نص في الباب، وسحمد لله ربنا الع من

(١) "البحر"، كتاب الصلاة باب ما يفسد الصلاة وما يكملها، ٢

(٢) "الحسن"، مروج في الخلاصة، ص ٣٦٤

(٣) "كتاب الآثار"، باب الفرقة خلف الإمام ونفعه، الرقم ٨٨، ١، ٢٦، بالإمام محمد بن الحسن وهو مختصر على ترتيب الفقه ذكر فيه ما روي عن أبي حنيفة من الآثار ("كشف الظلوع" ٢، ١٣٨٤)

(٤) حماد بن أبي سليمان مسمى أبو إسحاق لأشعري أنكره، أحد أئمة الفقهاء ونفعه إبراهيم النخعي، وعنه أحمد أبو حنيفة الفقه، وأبي أنس بن مالك، وسبع عنه، روى عنه الثوري، وشعبة ومسنن (ت ١٢٢ هـ)

("مسند الإمام أبي حنيفة"، ص ٧٤، "ميران الاعتدال"، ٥٨٠)

(٥) هو إبراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود، أبو عمران النخعي، (ت ٩٦ هـ من مدحج من أكابر التابعين صلاحاً وصدقاً به وحفظاً للحديث، من أهل "المكوفة"، مات مختفياً من الحجاج قال فيه الصلاح الصغدي فقيه العراق، كان من مذهب مذهب مذهب، ومن تبع الشعبي مذهب، قال والله ما ترك بعده مثله ("الأعلام" برر كني، ١، ٨)

[٢٩٥] قوله (١) لما عني رواية أنه سمع المنظم و معنى (٢)

أقول قدّم المحشّي في شروط الصلاة^(١) عن "البحر" أن من اعتصم في الصلاة دون شرط أسهل بعين كثير فسدت مع أنه لإصلاح الصلاة لا شدّة، فبحرر ١٢

[٢٩٨] قوله^(٢) وبأبعه الرئيسي^(٣)

عمال في "التيسر"^(٤) إن هـ هو لأصح

(١) انظر "ذو المختار" كتاب الصلاة بار شروط الصلاة ٦٣ حب فون "البر" وإلا منخص

(٢) في "ذو المختار" (فوه وفيه أقول خمسة أصحها ما لا يشك) (بخ) صححه في "البدائع" وبأبعه الرئيسي والوالتجوي وفي "المحيط" أنه الأحسن، وقال الصب: الشهيد إنه بعباب، وفي "النخاية" و"العلامة" أنه خيار العامة، وقال في "المحيط" وعمره رواه الشيخ عن أصحابه، "حله

الغور الثاني أن ما يُعمل عادة باليدين كثيرٌ وإن عُمل به حده كالنجم، شدّ السراويل، وما عمل به حده ففعل وإن عمل بهما كجعل السراويل وبس القفصوه وبرعها، لا إذ كُرّ ثلاثاً متواليةً، صغعه في "البحر" بأنه قاصم عن إفاذه، لا يُعمل باليد كمنصع، والتنزيل

الثالث الحركات الثلاث بموالية كثيرة، ولا فقبل

الرابع ما يكون مقصوداً للخاص، بأن يرد له مجلساً على حده

(٣) "رد المختار" كتاب الصلاة، باب ما يقصد الصلاة وما يكره فيها، ٨٧ حب

قول "الند" وفيه أقول خمسة أصحها ما لا يشك بخ

(٤) "التيسر" كتاب الصلاة، باب ما يقصد الصلاة وما يكره فيه ٢ ٤

[١٢٩٩] قوله بأنه قاصر عن إعادة، ربح^(١)

أقول إن كان هذا قاصراً عن ذلك فالأقرب لا يشمل ما لا يقع عليه الناظر كدبلاخ قدر انحصاره من بين الأساس، و سلاخ دواب السكر ندي هي فيه، وغير ذلك مع ما في كتب المذهب من خروج خمسة لا يلائم هذا القول وإنما نسحب على القول الثاني مع ما ترى من تقرير مختاري القول لأقرب أيها، والله يستعان لإزالة التصواب في كل شأن ١٢

[١٣٠٠] قوله^(٢) وبالأقرب^(٣)

(١) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب ما ينسب للصلاة وما يكره فيها، ١، ٨٧، تحت قول "السر" وفيه أقوال خمسة أصحها ما لا يشتد ربح

(٢) في "ذو المحن" الثالث الحركات الثلاث المولية كثيراً، وبالأقرب الرابع ما يكون مقصوداً بمعاذ، بأن يرد به معصياً على حبه، فإن في "النارخانية" وهذا الغالب يسدّد بمرأه صلب فممنه وجهه أو قبحه بشهوه أو من صبي مديها وخرج الذي ينسب صلاحه الخامس التفرغ إلى أي المصنعي، فإن سنكثره فكثير وبالأقرب من المصنعي وهو شامل بنكث، وأقرب إلى قول أبي حنيفة، فإنه لم يقدر في مثله، بل يفرض إلى أي المصنعي، وإن كان في "سرح سمية" ونكثه غير مضبوط، وهو يفرض مثله إلى رأي العوام ممّا لا ينبغي، وأكثر العروج أو جميعها مخرج على لأبليس، والظاهر أن ثابتهما ليس خارجاً عن لأبليس، لأن ما يراه باليد ليس عادة يغيب ظرّ الناظر أنه ليس هي الصلاة، وكذا قول من اعتبر النكر ثلاثاً مولية، فإنه يغيب الظن بذلك، فكذا نحن جمهور المشايخ

(٣) "ذو المحن"، كتاب الصلاة، باب ما ينسب للصلاة وما يكره فيها، ٤، ٨٧، تحت

قول "السر" وفيه أقوال خمسة أصحها ما لا يشتد ربح

أقول ليس معناه أن ما لا يصدق عليه الحركات الثلاثة متوالية
بارتفاع أحد القيود الثلاثة فهو قليلٌ مطلقاً، كيف وقد نصَّ أن حراه إن
مسَّه الرجل وهي في الصلاة أو قُبَّه فسدت مع عدم الحركة منها، وكذا لو
قُبَّه انمضت أو مسَّ فسدت وإن لم يتكرر ذلك، وهذا ممَّا لا خلاف فيه
لأحدهما فإنه ليس هو إلا ما يكثر به الغيب، يعني ما كان من عمل فليس
فلا يفسد الصلاة إلا إذا تكرَّر ثلاث متواليات، فيرجع إلى الاستثناء المذكور في
مذهب الثاني، فالظاهر أنه ليس مذهب أبي حنيفة، وقد سمعته في "الهدية"^(١)
وعنه مذهب برأسه، وإنما أدخله في المذهب الثاني، والله تعالى أعلم

[١٣٠١] قوله يستند بأمره صحت: (بح)

أقول والجواب أن هذه وإن لم تكن أعمالاً كثيرة بل لا عمل فيها من
عمل انمضت أصلاً كتها جعلت مفسدات يكره في معنى أعمال كثيرة،
فمعنى الرجل ونقيبه لآنها شهوة في معنى الجماع ومعنى الضبي نديها مع
تخروج البس يمكن على الإصاع في معنى الإصاع، ولا شك أن الجماع
والإصاع عملان كثيران يصدق عليهما التعريف الأول، فأجري حكمهما
على ما في معهما، نظير ذلك ما سيأتي^(٢) أن من ممي رسناً بحجر كان

(١) "الهدية"، كتاب الصلاة، الباب السابع، الفصل الأول، ٢، مخصص

(٢) "ن المجت"، كتاب الصلاة، باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها، ٤، ٨٧، تحت

قول "الدر" فيه خمسة أقوال أصحها ما لا يشك (بح)

(٣) انظر "المختار"، كتاب الصلاة، باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها، ٤، ٩٩،

تحت قول "الدر" ذكره الحنبي مخصص

في يده فمبطل صلاته مع عدم العدول إذا كان محل الإنسان طائر مثلاً،
والعمل في نفسه فليس بكثرة صار كثر في مسألة الإنسان لكونه في معنى
التأديب أو السلاعة أو الخصام، وكل ذلك عمل كثير، فكذلك ما في معناه،
هذا ما ظهر لي، والله تعالى أعلم. ٢

[١٣٠٢] قوله قال القهستاني^(١)

أقول رحمه الإمام فاصي خاتمي "فسواه"^(٢) عن شمس لأئمة
الحدوثي^(٣)، فكان لأولى العرو إليهما ثوب القهستاني ٢
[١٣٠٣] قوله أن ثانيهما ليس بخارجاً^(٤)

أقول فكان الثاني والثالث صابغتان ببعض ما يشبهه لأول، وحاصل
الكلام أن العمل الكثير هو الذي يعلب على ظن الناظر أنه ليس في الصلاة،
ويكون ذلك مما يعمل باليد يعمل ما يقدم عادة ياندين ويتلوث ما يعمل بيد
وحقة، وكل حركة هيبة تكررت ثلاثاً موالية، فافهم، والله تعالى أعلم.
ويؤيد ذلك ما ثبت كثير من أن الأئمة بمختارين يقولون لأول بما
يدكرون فروغاً بسى على أحد هذين القولين ويقرؤنها ساكنين عندهما، وبه

(١) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها، ٤ ٨٧، بحب
قول "الثوب" وفيه خمسة أقوال أصحها ما لا يثبت. [بخ]

(٢) "النجاة"، كتاب الصلاة، فصل فيما يفسد الصلاة، ١ ٦٤

(٣) وهما أيضاً الحدوثي

(٤) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيه، ٤ ٨٨، بحب
قول "المر" وفيه خمسة أقوال أصحها ما لا يثبت. [بخ]

يصعب ما سيأتي من المحشني لمرحوم بحر صد ٦٥٦^(١) (أر لا اعتماد على تفسير الكثير بما اشتمل على الثلاث متواليات)، فتدبر حتى التدبر، والله تعالى أعلم ١٢

[١٣٠٤] قوله عهد، عتاره^(٢) أي لأول ١٢

[٥ ٣] قال أي "الدر" كنه يشكر بمسألة نفس^(٣)

قلت لكن العبد فيه، لأر في مسه ونهيه معنى الجماع؛ لأنه العاص، ولد، لو مست أو قبل امرأه رجلاً يصلي لا يفسد صلاته ١٢

[١٣٠٦] قال أي "الدر"^(٤) (هي تكبيرات الرواكة)^(٥)

على الفريضة حتى تكبيرة الافتتاح ١٢

[١٣ ٧] قوله هي "التخنية" وغيرها ما يدس على عهده^(٦) وفيها أيضاً

(١) نظم "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها، ٤ ٩٨، بحث حول "الدر" أو مصنّ يديه ثلاثاً، بحث منحصراً

(٢) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها، ٤ ٨٨، بحث حول "الدر" وهي خمسة أقواس أصحّها ما لا يشكّ، بحث

(٣) "الدر" كتاب الصلاة، باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها، ٤ ٨٨، بحث

(٤) في النفس (فلا يفسد برقع يديه في تكبيرات الرواكة على المذهب)

(٥) "الدر"، كتاب الصلاة، باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها، ٤ ٨٩، بحث

(٦) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها، ٤ ٩١، بحث حول "الدر" في الكل

هو نص في ثبوته، كما تقدم^(١) ١٢

[١٣. ٨] قوله عن دلت مراجعه^(٢) لا يريد خاصه عن ما هنا^(٣) *

[١٣. ٩] قوله^(٤) وعن محمد بن جعفر^(٥)

لفظ العلامة الشرطية في "مراقي الفلاح" شرح "ور لا يصح"^(٦)
(تجوز الصلاة أي تصح عن أي وجه لأعلى طاهر والأفضل نجس؛ لأنه
تختصه كثوبين وكلوح تخمين يمكن قصه نوحين، وأوسع نجس تجوز
الصلاة عن الطاهر من عدمه، خلاف أبي يوسف؛ لأنه كشيء فوق
بعضهما) اهـ مخصصاً قال محشيه العلامة ص^(٧) (بلاؤن أمي الشيخ أبو بكر

(١) انظر "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب شروط الصلاة، ٢٨/٣، تحت قول
"الدر" بلا صفة

(٢) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب ما يقصد الصلاة وما يكره فيها، ٩١/٤، تحت
قول "الدر" في الك

(٣) انظر "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب شروط الصلاة، ٢٧/٣، تحت قول
"الدر" بلا صفة

(٤) في "رد المحتار" (قوله وصلاته على مصبي مصرب) أي محيص، وإنه يفسد،
كان السحر المانع في موضع هامة أو جبهته، أو في موضع يديه أو ركبتيه عن
مر ثم هذا قول أبي يوسف، وعن محمد بن جعفر

(٥) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب ما يقصد الصلاة وما يكره فيها، ٩١/٤، تحت
قول "الدر" وصلاته على مصبي مصرب

(٦) "مراقي الفلاح" كتاب الصلاة، باب شروط الصلاة وأركانها، ص ٥٣ ٥٤

(٧) "طه"، كتاب الصلاة، باب شروط الصلاة وأركانها، ص ٢٣٧

الإسكافي^(١)، والثاني أحمدي الشيخ أبو حفص الكبير^(٢)، فهما هو (ان مرجحان) ٨٠
قلت فإن كان هو لإمام هو لأول فيجب أن يكون عليه اسمون ٢
[١٣١٠] قوله^(٣) هي "النجاسة" حرم بالجوار^(٤)

وكذا حرم بالجوار هي على باطنه نجس، وجعله كطوب دي طافين
أسفله نجس ص ٣٦٦^(٥) ١٢

[١٣ ١] قال أي "النز" (وحويل صدره عن القينة)^(٦)
أما "ظلم" (٧) أن العباد أن يجاور بمشارك إلى معارب أي يخرج عن
الجهة ١٢

(١) هو محمّد بن أحمد أبو بكر الإسكافي البغلي فقيه (٥٣٣ هـ) من آثاره "شرح
الجامع الكبير" شيباني في فروع الفقه الحنفي ("معجم المؤلفين"، ٤٨٣
(٢) قد مرّت ترجمته ٤٧٨، ١

(٣) في "المختار" ذكر في "النجاسة" أن مسألة النجاسة والآخرة على الاختلاف المذكور
بينهما، وأنه في "النجاسة" حرم بالجوار

(٤) "المختار"، كتاب الصلاة، باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها، ٩٢، ٤، نجس
قول "النز" وصلاته على مصنّى مصرّب

(٥) "النجاسة" كتاب الطهارة، فصل في النجاسة التي تصيب الثوب أو الخف ١٥
١٦ هي نفس والشرح (٧) يفسدها (حويل صدره عن القينة) اتفاقاً مع غير
متفق

(٦) "النز"، كتاب الصلاة، باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها، ٩٣، ٤

(٨) "ظلم"، كتاب الصلاة، باب ما يفسد الصلاة، ص ٣٢٣

[١٣١٢] قوله: «فشمس ما لو قل أو كثر».

قد مر في الشروط أن لا يحرف عن القيمة لا يصرف ما لم يجاوز
مشتدق إلى المعارب، ومعنوم أن العمل القليل غير مفسد، فلا يظهر وجه
الإفساد بالتحويل الثمين، لا بناء على انعدام الاستقبال، ولا بناء على ارتكاب
العمل الكثير، فافهم^(٤)، نعم نلّه يحدث بعد ذلك أمر^{١٢}

(١) في رد المحتار "قال في البحر" في باب شروط الصلاة والحاصل أن يذهب
أنه إذا حوّل صدره فسدت وإن كان في المسجد إذ كان من غير غير كف عليه
عائته الكبيرة وأطعمه فشمس ما قد أو كثر، وهذا باختياره وإلا فلا يثبت
مفسد كمن فسدت وإلا فلا

(٢) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها ٩٣، بحث
قوس "المر" به غير عمر

(٣) انظر "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب شروط الصلاة، ٣ ١٠٤ ١٠٥

(٤) الحمد لله قد أحدث أمر وهو أن التحويل لا يحصل إلا بانتهاء الاستقبال، وقد كان
يكفي فيه محدده جزء، فما تم نتفد مخالفة الأجراء جميعاً لم يهدق التحويل
وحدث كف مر بالتحويل من المعارب إلى المشارق، فإذا حصل هذا التحوّل فسدت
الصلاة قل أو كثر، فافهم ٢ ثم الحمد لله أثبت التصريح بذلك في "حاشيته
المبني الطحطاوي" على "مرآتي العلاج" حيث قال: «الظاهر أن حكم الصدر في
الاستقبال المحكم السابق، فهو مستقبل باستقبال جزء منه، ولا تفسد إلا بالتحويل
إلى معارب أو إلى المشارق» اهـ [طه، باب ما يفسد الصلاة، ص ٣٢٣]

وكيف عرف بين الوجه والصدر، فالوجه موقوف على الصدر مسطح، والمحدده في

المصحيح نزول قبل رواها في المقوس، فافهم، ١٢ منه

مطلب في المشي في الصلاة

[١٣١٣] قوله ^(١) وهو مستدرك ^(٢)

القول بكه أصرح وأوضح، ولا يقال مثله "مستدرك" ٢

[١٣١٤] قال أي "الدر" بم يخفف المكان ^(٣) مفهومه أنه إن كان

متواليً فسدت مطلقاً، وكذا إن كان غير متوالي واختلف المكان ٢

[١٣١٥] قوله ^(٤) ما لم يكن لإصلاحها ^(٥) كما هي من سبقه حدث

(١) في "الدر" مشى مستعين القبة هل يفسده إن قدر صفاً ثم وقف قدر ركز ثم مشى ووقف كذلك وهكذا لا يفسد وإن كثر ما لم يخفف المكان
في "د المحتار" (معه وإن كثر) أي وإن مشى قدر صفوف كثيرة على هذه الحالة، وهو مستدرك بقوله "وهكذا"

(٢) "د المحتار" كتاب الصلاة باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها مطلب في المشي في الصلاة، ٤ ٩٥، بحث قول "الدر" وإن كثر

(٣) "الدر"، كتاب الصلاة، باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها، ٤ ٩٥

(٤) في "د المحتار" (قوله ما لم يخفف المكان، أي يأل خراج من المسجد أو معان الصلوة في الصحراء بحيث نفسه كما هو مشى فتر صفتين دفعة واحدة، قال في "شرح نسبه" وهذا بناء على أن الفعل المتبيل غير مفسد ما لم يتكرر متواليً، وعلى أن اختلاف المكان مبطل ما لم يكر لإصلاحها، وهذا إن كان فتامة صفوف، أم إن كان إماماً فحزور موضع سجوده فإن قصر ما بينه وبين الصف الذي يليه لا يفسد، وإن أكثر فسدت وإن كان منفرداً فمعتبر موضع سجوده، فإن حاوره فسدت وإلا فلا، والبيت حرام كمسجد عند أبي عبيد المنعمي و كالمسجد عند غيره اهـ

(٥) "د المحتار" كتاب الصلاة، باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها، ٤ ٩٥، بحث

قول "الدر" ما لم يخفف المكان

[١٣١٦] قوله الذي يبيده^(١) يفسده في الباب السابق ص ٦٢٨^(٢)

(١) سحير مثله مصدر الصوف خمسة ١٢

[١٣١٧] قوله والمعتبر^(٣) مقدار ١٢

[١٣١٨] قوله موضع سجوده^(٤) من وجوب الأربع ١٢

[١٣١٩] قوله^(٥) قال محمد في "السير الكبير"^(٦) وهو آخر تصانيفه

(١) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها، ٤ ٩٥، بحث
قول "الدر" ما لم يختلف مكان

(٢) انظر رد المحتار، كتاب الصلاة، باب الاستحباب، ٤ ٩، بحث قول "الدر" و
م يعتمد

(٣) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها، ٤ ٩٥، بحث
قول "الدر" ما لم يختلف مكان

(٤) المرجع السابق

(٥) في "الدر" ومن لا يفسد حاله العذر ما لم يسدبر القبلة استحساناً

في "رد المحتار" (قوله وقيل لا يفسد حالة العذر أي وإن كثر وختلف المكان، ما
في "الحية" عن "الحجرة" أنه روي أن أب هريرة رضي الله عنه صلى ركعتين أعتد
بهداء فرسه، ثم أسبل من يده، فمضى الفرس على القبلة فبعه حتى أعتد بهيادته، ثم
رجع ناكضاً على عقيقه حتى صلى الركعتين اليافيس، قال محمد في "السير الكبير"
وبعد، ما عتد ثم يس في هذا الحديث فصل بين نمشي القية والكثير جهة القبلة؛
فمن نمش من أعتد بظهوره وح يجر بالفساد أو أكثر استحسن، والقيس
الفساد إذ كثر، والحديث يخص حالة العذر، فيعمل بالقيس في غيرها

(٦) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها، ٤ ٩٥، بحث

قول "الدر" وقيل لا يفسد حالة العذر

فعليه المستقر كما في "العقود الدرية" (١) ٢

[١٣٢٠] قوله (٢) وقيل إذا لم يكن إلخ (٣)

أقول ثبت نعم أن هذا الأوّل لا يحسمه بحديث نعمه ((ثم نسي
من يده (٤) فتبعه إلّا أن يقال ربّ انقصر وقف بعد ما نسي فمشى خطوه ثم
خطوة حتّى أضحى بعباده، وهو بعيد ١٢

(١) "العقود الدرية"، كتاب الوقف، الباب الأول، ١ ١٧٧

(٢) هي "الدر" وقيل لا يفسد حالة العذر ما لم يستدير العبة استحساناً، ذكره
المهناي

في رد المحتار" وحكى لإمام السعدي عن سادة الخوار فيما إذا نسي مستقبلاً
وكان عزياً وكذا يحتاج وكلّ مسافر معزّ عباداً، وبعض بمشايخ أو
حديث، ثم تخلّفوا في تأويله، فويل تأويله إذا لم يجاوز الصفوف أو موضع
سجوده، وإلا فسدت، وقيل إذا لم يكن ملاحداً من خطوه ثم خطوه فلو
ملاحداً فسد إن لم يستدير العبة، لأنّه عمل كثير، وقيل تأويله إذا نسي
معدّر ما بين الصفين كما قالوا فيمن رأى رجلاً في الصف الأول فمشى إليه
فسد، فإن كان هو في الصف الثاني لم يفسد صلاته، وإن كان في الصف
الثالث فسد، اهـ منحصراً وعنّ في "الظهيرية" على أن سجداً أنّه إذا كثر
فسد

(٣) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب ما يفسد الصلاة وما يكملها فيها ٤ ٩٦، بحث

عن "الدر" وقيل لا يفسد حالة العذر

(٤) نظّر "عمدة الفاي"، كتاب العمل في الصلاة ٥ ٦١٦، يتصرف يسير

[١٣٢١] قوله وفيل تأويله .. إنسخ^(١)

هذا، أبعد وأبعد، والاستشهاد بما قالوه في غير موضعه؛ لأن الكلام في محل العذر، وما عاينوه في محل الاحتياط، فالأقرب هو التأويل الأول مع كونه خلاف الظاهر، ولا عروء فإن هذا هو شأن التأويل، ونعته بد، فمـ ذلك القيل ٢

[١٣٢٢] قوله إذا كثر تفسد^(٢) أي ولو بعد ٢

[١٣٢٣] قوله تفسد^(٣) بالاتفاق ١٢

(١) "د المحتار"، كتاب الصلاة، باب ما يفسد الصلاة وما يكملها، ٤، ٩٦، تحت قول "الدر" وقيل لا تفسد حالة العذر
(٢) انرجع السابق.

(٣) في "د المحتار" ذكر في "الحبة" أيضاً في فصل نمكروها أن الذي نفصحه هو عد بتعديه بمسندة إلى الأدلة الشرعية، ووضع به التصريح في بعض الصور الجريئة أن المشي لا يحسن إن كان يكون بلا عذر أو بعد، فالأول إن كان كثيراً متوالياً تفسد وإن لم يستدير العينة، وإن كان كثيراً غير متوالياً يفرق في ركعات أو كان شيئاً فإن استدبره فسدت صلاته للمسا في بلا ضروره، ولا فلا وكراهة عرف ما أفسد كراهة قبله بلا ضروره، وإن كان بعد فإن كان تعظيماً عند سبق بحدث أو في صلاة الخوف لم يفسد ولم يكروه قل أو كثر مستدير أو لا، وإن كان بغير ما ذكر فإن استدبر معه فسدت قل أو كثر، وإن لم يستدير فإن قل لم يفسد ولم يكروه، وإن كان كثيراً متلاحماً أفسد، وأما غير المتلاحق فهي كونه مفسد أو مكروه خلاف ومأمول من منصف وهذا في هذا الباب والذي يظهر أن الكثير العلم المتلاحق غير مفسد ولا مكروه إذ كان عذر مطلقاً ٨

(٤) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب ما يفسد الصلاة وما يكملها، ٤، ٩٦، تحت قول "الدر" وقيل لا تفسد حالة العذر

[١٣٢٤] قوله ففسد صلاؤه^(١) كحديث بالاتفاق ١٢

[٣٢٥] قوله وإلا فلا^(٢) وهذا أيضا متفق عليه في الصحيح، و يعتمد

في الكثير المعبر المستوفي، لكن بقي رد حنف نكاح، وفيه خلاف ٢

[١٣٢٦] قوله وإن لم يستدير^(٣)

قلب من لأول إلى هنا كنه محرر مفتح، ويعني أن يقرأ من هنا وإن لم يستدير فإن كان كثير ملاحق أفسد وإلا لا، ولم يكره أي إن كان قليلاً أو غير متوالٍ لا يفسد ولا يكره بكونه بعد، نعم بقي حديث اختلاف نكاح فإن ثبت أنه مفسد بنفسه وجب التخييد بعدمه كالتخييد بعدم الاستدراج

[٣٢٧] قوله لم يكره^(٤) نكاح العذر ١٢

[٣٢٨] قوله وإن كان كثير ملاحق أفسد^(٥) وهو الذي عذره

الحسيني^(٦)، كما بقه الشارح^(٧) حيث لم يجعل لاعتبار شرط الإفساد ١٣

١ "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها ٤ ٩٠، بحث

حول "المز" وهل لا يفسد حالة العذر

(٢) مرجع السابق

(٣) مرجع السابق

(٤) مرجع السابق

(٥) مرجع السابق

(٦) "الغنية"، فصل فيما يكره معه في الصلاة، ص ٣٥١

(٧) "نصر المز"، كتاب الصلاة، باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها، ٤ ٩٧

[١٣٢٩] قوله وتأمّن اهـ منحصراً^(١)

لم يفصل في هذا، كنه بين ما إذا جاور المكان أو لم يجاور ١٢

[١٣٣] قوله أن الكثير العير بملاحق غير مفسد^(٢)

أقول هذا عجيباً فإنه قدّم^(٣) الأمر أن بمعنى الكثير العير بملاحق إذا

لم يستدير العبرة لا يفسد وإن كان بلا عيرة فكيف يفسد إذا كان بعدراً بل

يعني أن تنتفي الكراهة أيضاً لأجل العذر ١٢

[١٣٣] قال أي "الدر" ^(٤) يُشترط هي المفسد^(٥)

وهو الكثير بصواسي أو ما يحجب به حجاب ٢

[٣٣٢] قال أي "الدر" الاختيار^(٦)

١، "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها، ٤، ٩٦، بحث

قوله "الدر" وقيل لا يفسد حالة العذر

٢، لم يرجع السابق، ص ٩٧

(٣) انظر "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها، ٤، ٩٦،

بحث هو "الدر" وقيل لا يفسد حالة العذر منحصراً

٤، في "الدر" هل يُشترط في مفسد الاختيار، في "اختيارية" نعم، وقال نجيب

ذ فإن من دفع أو حذبه الدابة سقطت أو وضع عليها أو خرج من محال

الصلاة أو مصرّ ثلاثاً أو مرّة وبرّ بئها، أم مسّ بشفه أو قبلها يدويها

مفسد، لا وقبلته ولم يشهها والفرق أن في نصيبه معنى الجماع

٥، "الدر"، كتاب الصلاة، باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها، ٤، ٩٥

(٦) لم يرجع السابق

أي كونه باختيار ناصي، فلا يفسد إن كان بعدد وهو ٢
 [١٣٣٣] قال أي "الدر" وقال نحوي لا^(١) أي فتنسده وإن
 سم يكن باختياره ١٢

[١٣٣٤] قوله^(٢) عطفوات^(٣)

هذا هو عين ما بحثنا لأن^(٤) والله الحمد ونظر إلى قوله^(٥) (مطلقاً)؛
 فإنه سم بين موده إلا استبعاد النية وعدمه، وفيه تأمل، غير جمع ١٢
 [١٣٣٥] قوله حتى أرأته عن موضع سجوده نفسه^(٦)

أي لاختلاف المكان فيختص باسمه؛ وأما لإمام فتجاوزه بالروا
 مقدس م بين الصفوف التي تحفه، وتجاور حقدني بخروج عن

(١) "الدر"، كتاب الصلاة، باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها، ٩٥ ٩٧
 (٢) هي "رُ الدُّر" (قوله عطفوات) أي ومضى بسبب الدفع أو نجس ثلاث
 عطفوات متواليات من غير أن يمدك نفسه، وفي "البحر" عن "الظهيرية" وإن
 حديثه اندثرت حتى أرأته عن موضع سجوده نفسه هـ
 (٣) "رُ الدُّر" المختار، كتاب الصلاة، باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها، ٩٧ ٩٨
 قول "الدر" عطفوات

(٤) نظر بقوله [١٣٣٠] قوله أن الكثير الغير متلاحق غير مفسد
 (٥) نظر "رُ المختار"، كتاب الصلاة، باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها، ٩٧ ٩٨
 تحت هو "الدر" وقيل لا تفهم حالة الحد
 (٦) "رُ المختار"، كتاب الصلاة، باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها، ٩٧ ٩٨
 قول "الدر" عطفوات

الصعوف، وهذا كله في غير مسجد، أمّا مسجد فإنه مكان واحد يدين صحته الاقتداء، وإن لم تنصل الصعوف، فلا يتحقق التحور فيه، لأنّ ما يخرج منه، وإطلاق مسأله "الصهرية" لا يماهي تعيينه ههنا؛ لأنّ كلامه في غير مسجد يدين أنّ الدواب لا تكون إلا خارجة عالياً ٢

[١٣٣٠] قوله "أو ألفاه" (٣)

أراد بفوه (ألفاه) أنّ انحركة الطبعية الفبيّة لا تفسد ١٢

[١٣٣٦] قوله (٣) مع التحويل عن القبلة كما في "البحر" (٤)

هذا يقتضي أنّ اختلاف مكان غير مفسد بنفسه، فأمّل ٢

(١) هي "رد المحتار" (قوله أو وضع عليها) أي جمعه ركناً ووضعها على اندانة نفسه، وانظروا أنّه يكون عملاً كثيراً تأمل وأما ما رفعه عن مكانه ثم وضعه و "ألفاه" ثم قام ووضع مكانه من غير أن يتحوّل عن القبلة فلا يفسد كما في "الشارعية"

(٢) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب ما يفسد الصلاة وما يكدر فيها، ٩٧ بحث قول "الدر" أو أخرج من مكان الصلاة

(٣) هي "رد المحتار" (قوله أو أخرج من مكان الصلاة) أي مع التحويل عن القبلة كما في "البحر"، "ط" أقول لم أر دلت في "البحر"، وأيضاً فالتحويل مفسد إذا كان قدر أدنى. لكن ولو كان في مكانه، فالظاهر الإحلاق، وأنّ العنة باختلاف مكان لو كان مقتدياً أو كونه عملاً كثيراً تأمل

(٤) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب ما يفسد الصلاة وما يكدر فيها، ٩٧ ٩٨

بحث قول "الدر" أو أخرج من مكان الصلاة

[١٣٣٨] قوله وأن العنة اختلاف المكان لو كان مقتدياً^(١)

هذا التقييد أيضاً وإنما صدر بظراً إلى أن اختلاف المكان غير مفسد بنفسه، هم يفسد صلاؤه بمقتدي لا بشرط التحد مكان لإمام والمأموم، فبصر، والله تعالى أعلم ١٢

[١٣٣٩] قوله لو كان مقتدياً^(٢) يس هذا العيد في كلام الحسيني وإنما

ظاهره الإصطلاح لا اختلاف المكان ١٢

[٣٤] قال أي "الدر" أو قبتها^(٣) الرجل وهي في الصلاة ١٢

[١٣٤] قال أي "الدر" بدونها^(٤) أي ولو بدونها

[١٣٤٢] قال أي "الدر" لا لو قُبِنه^(٥) والرجل في الصلاة ١٢

[١٣٤٣] قوله^(٦) إذ قُبِنه مطلقاً^(٧) ولو بلا شهوة ١٢

١، "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها، ٤، ٩٨، بحث قول "الدر" أو أخرج من مكان الصلاة

(٢) المرجع السابق

(٣) "الدر"، كتاب الصلاة، باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها، ٤، ٩٨،

(٤) المرجع السابق

(٥) المرجع السابق

(٦) في "رد المحتار" من في "شرح المية" وأشار في "الخلاصة" إلى الفرق بأن تعيله في معنى انجم ع، يعني أن الروح هو المدخل لجماع، فإن فيه سوء عيه هي معناه، ولو جازعها ولو بين المحدثين يفسد صلاتها، فكذلك إذ قُبِنه مطلقاً لأنه من دو عيه، وكل ذو مسية يشهوه بخلاف المرأة فإنها يهتد فدعوة لجماع، فلا يكون إتيان دواعيه منها في معناه ما لم يشبه الروح

(٧) "رد المحتار"، باب ما يفسد الصلاة، ٤، ٩٩، بحث قول "الدر" والفرق

[١٣٤٤] قوله ^(٤) عن "شرح الرهدي" ^(٥) لمدوري وهو نمسئي

بـ "المحتبى" ^(٦) ١٢

[١٣٤٥] قوله وعيه فلا فرق ^(٧)

أقول ويمكن كتب الرهدي ^(٨) غير موثوق بها ^(٩)، فلا تقاوم "الخلاصة" وغيرها من الكتب المعبره، و"الجوهرة" وإن كانت معتمدة فالعمل بها عليه لأكثر وهو لأحوط ٢

(١) في رد المحتار وفي "الخلاصة" أو نظر إنى مرج سطيفه رجعي شهوه يصير مرجعاً ولا يفسد صلاته في رواية، هو المختار، وهذا يشكل على التمسك المذكور؛ لأنه ثبت أنه من ذوي الجماع، وقد صرح مرجعاً إلا أن يقال: فساد الصلاة يعنى بالدوغي التي هي فعل غير الطهر والمكر، وثم الطهر والمكر فلا يفسدان على ما مر، عدم إمكان التحرر عليهما بخلاف فعل سائر الجوارح اهـ هـ، وذكر في "البحر" عن "شرح الرهدي" أنه أو قبل المصنّف لا يفسد صلاتها، ومثله في "جوهرة"، وعيه فلا فرق

(٢) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها، ٤، ٩٩، تحت قول "الدر" والعرق روي

(٣) قد مرّت ترجمته ١٢٩ ١

(٤) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها، ٤، ٩٩، تحت قول "الدر" والعرق روي

(٥) قد مرّت ترجمته ١٢٥ ١

(٦) انظر "رد المحتار" كتاب الطلاق، باب الرجعة، ٩، ٦٦٠، تحت قول "الدر" و"مشكله" مصنف

[١٣٤٦] قوله (١) ولا تظهر الثمرة (٢) ربح

أقول بلى! تظهر إذا شرع في الصلاة في آخر وقتها، فإذا صلى كعة مثلاً خرج الوقت، فإذا صلى أخرى مات ١٢

[١٣٤٧] قوله (٣) حتى أنى ربح

(١) في "الدر" هي من معصيات ارتداد بعينه وموت

في "رد المحتار" (قوله وموت) أقول: تظهر ثمرته في الإمام، أو ما بعد المعدة لأخيرة مطلب صلاة سمعدين به، غير مهم مشاهد، وبطلان الصلاة بسقوط بعد القعدة قد ذكره الشربلالي من جملة المسائل التي ردها على لائي عشرية

ولا تظهر للثمره في وجوب الكفارة فيها، أو كان أوصى بكفارة صلاته لأن تعبير آخر الوقت وهو لم يكن في آخر الوقت من أهل الأداء فلا حجب عليه

٢، "د. المحار"، كتاب الصلاة، باب ما بعد الصلاة وما يكبر فيها، ٤، بحث قول "الدر" وموت

(٣) هي "الدر" ومنها القرعة بالألحاح إن غير المعنى، ولا لا، لا في حرف مذ وليس إذا، فعش، ولا لا، "بورقية"

في "رد المحتار" (قوله إن غير معنى كما هو مر) ﴿وَالْعَمَلُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾

[الفاتحة ٢]، وأشيع النحر كات حتى أتى يؤد بعد الدال، ويبدأ بعد اللام والهاء،

وبالف بعد الراء، ومثله قول سبيع أنبث الحمد بألف بعد الراء، لأن الرب

هو روح الأتم كما في "المصحح" و"العاموس"، وابن الزوجة يسمى ربي

٤، "د. المحار"، كتاب الصلاة، باب ما بعد الصلاة وما يكبر فيها، ٣ ٤،

بحث قول "الدر" إن غير معنى

يو قرأ ﴿إِنَّكَ مُعْتَدِلٌ﴾ [المنحة ٤] وشيع صم "اندس" حتى يصير واو،
سم نفسد صلاته ١٢ "الحائية"، ص ١٧٠^(١)

[٢٤٨] قوله بـ "واو" بعد "اندس" ربح^(٢)

أقول ذكر زيان "الواو" بعد "اندس" و"انيد" بعد "الهاء" وقع في غير
موقعه ما عمت أنها محض لإشباع ولا يتغير فيه معنى، وإنما مشى المحشي
رحمه لله تعالى على ما ظن سبعا في شباع "هاء" التحللة، وقد عمت أنه
خلاف المقصود ١٢

[٣٤٩] قوله وبس الروحة يسمى بيأ^(٣)

[قال الإمام أحمد وهذا رحمه الله في "الاصوي الرصويه"]

أقول هذا هو "موافق بكلام أصحابه جندمين وقاعهم العير
لمحرمه بمختاره بمحققين، فلا عيب مما يوجد من خلاف ذلك في
بعض الفروع منقولة عن المأخرين، نعم ما ذكر في المبدأ فعدى فيه
وعدة؛ فإنه انقياس في سم فاعل الربوية وإن كان في الاستعمال بمعنى آخر،
وأهل لغة لا يدكرون حشقات القيسية، ولا هي موقوفة على السماع، وإن
سم بكس قيسية، والقياس لا يرد إلا بالنصر على حشرائه، لا جرم قال في "تاج

(١) "الحائية"، كتاب الصلاة، فصل في قراءة القرآن خطأ، ربح ٦٩

(٢) "رد المحتار"، كتاب الصلاة باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها، ٤، ٣، ١

نحو قول المصنف إلى غير المعنى

(٣) المرجع السابق

العروس^(١) (هو سمه فعل من ربه يريه، أي. مكفل تأمره) اهـ
 وصحة الصلاة تعتمد على خمس معنى صحيح وهو كان ثم جماعات
 وسده كما نص عليه هو وغيره، فهي "رد المحتار"^(٢) (بعد الاحتمال ينبغي
 الفساد لعدم بين خطا) اهـ وهي "العبية"^(٣) (البحراني فيه العمل بصحة
 المعنى بوجه محتمل وعدمها، كما قرئ أنه فاعلهم العبر مستخرمة) اهـ
 فاعلم^(٤) ٢

[١٣٥] قال أي. "الندب" ومنها العروة بالأنحاح إن غير المعنى، ولا
 لا، ولا في حرف مد وليس إذا عشت، ولا^(٥)
 أقول هذا لعدم يحتاج إلى زيادة تحرير، فإن الإشباع بعد حش النحر
 إلى تحرير النعم بموسقية، فسعي أو يفسد أيه وقع، فإن من قرأ ﴿أَيْنَ مَا
 كُنْتُمْ﴾ [الأعراف ٣٧] ورمرم "ياء" ﴿أَيْنَ مَا﴾ و"نور" ﴿كُنْتُمْ﴾ كما يفعله
 المعتبر فلا شئ أنه لا يظهر فرق بينهما، وكذا بين من أتى الإشباع العاشر
 في "الف" ﴿أَيْنَ مَا﴾، فيظفر وليحرر ١٢

١) "نزع العروس"، فصل الرأى من باب الياء، ١ ٢٦٢

هـ مرتب ترجمته ٦ ٢

٢) نص "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها، ٤ ٣ ١

نحو قول "الندب" وكذا، وكرر كمنه بح

٣) "العبية"، فصل في بيان أحكام ربه العاري، ص ٤٨٤

٤) "الفتاوى الرصوية"، كتاب الصلاة، باب الإمامة ٦ ٤٢٧

٥) "الندب"، كتاب الصلاة، باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها، ٤ ٣ ١

ثم رأيت مصنف "الحانية" (١) قيل مسائل سجدة التلاوة هكذا (نو قرأ
 القرآن في صلاته بالألحاح إن غير الكلمة تفسد صلاته بما عرفت ، فإن كان
 حدث في حرف الهمزة والنون وهي الياء والألف والنون لا يعبر بمعنى إلا إذا
 فحش) هـ فهذا صحيح واضح ولا يرد عليه شيء ١٢
 ثم أتب العلامة عليّ القاريّ مصنف في "تمحيط الفكرية" (٢) عن بيان الترتيل
 عبارة "الحانية" ص ٢٠ ، ثم قال : وفيه بحث ، فحش أعداد حروف الهمزة
 لا يعبر بمعنى أبداً اهـ

الحروف المراد كما عدت بحرف الهمزة الموسمي ، وهو كلام معنى
 وينزله زيادة الحروف ، كما حققه المحقق ابن الهمام في تمحيط (٣) ص ١٢

مسائل زلة القاريّ

مطلب : مسائل زلة القاريّ

[١٣٥١] قوله (٤) في جميع ذلك ، سوء كان في القرآن (٥) ربح

(١) "الحانية" ، كتاب الصلاة ، فصل في مراعاة القرآن حفظاً ربح ٧٦
 (٢) "تمحيط الفكرية" في شرح مقدمة الجارية ص ٢٩ يعني بن سلطان محمد
 القاريّ الهرويّ (المبني على المكتوب ٢/ ٥٧٧) .

(٣) "الفتح" ، كتاب الصلاة ، باب القراءة ، ٢٨٣/١
 (٤) هي "زلة المختار" والقاعدة عند المتقدمين أنّ ما غير المعنى قصير يكون اعتقاده
 كقوله يفسد في جميع ذلك ، سوء كان في القرآن أو لا إلا أن كان من بدليل
 الحمل مفصلاً يوجب قاطعاً .

(٥) "زلة المختار" ، كتاب الصلاة ، باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها ، مطلب مسائل
 زلة القاريّ ، ٤ ١٠٤ ، تحت قول "المر" وفي زلة القاريّ

كقوله ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ فِي شَكٍّ مِنْهُ﴾ [البقرة ١٢٤] يرفع الأول وينصب الآخر
أو كسر "كاف" الخطاب أو "هـ" أنت في خطاب مع الحق سبحانه وتعالى
[١٣٥٢] قوله (١) كدست (٢) أي اعتماده كسر ٢
[١٣٥٣] قوله فإن لم يكن مثله في القرآن (٣)

لم يذكر ما يد كان مثله في القرآن و معنى لم يتغير، ولحكم عدم
العناد بالانفاق، وقد ضاع جني وبه تركه، وكذا لم يذكر ما يد كان مثله
في القرآن وقد تغير معنى تغيراً واضحاً، ولحكم العناد بالانفاق، أما عند
الطرفين فلا تنهما لا يعبر وجود مثل، إنما يمدد عندهم بموافقة في

(١) في "د المنحدر" وإن لم يكن التغير كدست فإن لم يكن مثله في القرآن والمنحدر
يعيد متغير تغيراً واضحاً يعيد أيضاً كهد العبد مكان ﴿هَذَا الْقُرْآنُ﴾ [النساء
٢١] وكذا يد لم يكن مثله في القرآن ولا معنى به كالسرازل باللام مكان
﴿السَّارَاتِ﴾ [العد ق ٩]، وإن كان مثله في القرآن والمعنى يعيد، ولم يكن متغيراً
واضحاً يعيد أيضاً عند أبي حنيفة ومحمد، وهو لأخوه وقار بعض مسدخ
لا نفس عموم البلوى، وهو هو أبي يوسف، وإن لم يكن مثله في القرآن ولكن
لم يتغير به معنى نحو قيامي محاب ﴿قَوْمِي﴾ [النساء ١٣٥] فالخلاص على
العكس فاعتبر في عدم العناد عند عدم تغير معنى كثير وجود المثل في
القرآن عند، بموافقة في المعنى عنده، فهذه قواعد لأمانة المتقدمين

(٢) "رد المنحدر"، كتاب الصلاة، باب ما يعيد الصلاة وما يذكر فيه، ٥٤ .
نحو هو "الدر" ومنها ركة القارئ

(٣) المرجع السابق

المعنى، كما سيصرّح^(٢) به، وقد حكى بالفساد عند بعد المعنى مع عدم وحش التعيّر، كما مر^(٣)، فكيف عند الفحش؟ وأما عند أبي يوسف ففحش التعيّر، كما أشار إليه فيما سيأتي^(٤) من قوله (عدم الفساد عند عدم تعيّر المعنى كلياً)، وكذا سمى به كرمه يده، يمكن في العرب و بمعنى بعيد أو متعير بعيداً فاحشاً، وبحكم الفساد بالاتفاق، أما عند أبي يوسف، فلا شك أنه رعبه وجود بمن، وأما عند الطرمي، فلا شك أن الفساد عند بعد بمعنى مع وجود الحش في القرآن، فكيف يده سمى يكن به مثل في القرآن؟ وبتقرير هذا ظهر أن كلامه رحمه الله تعالى في صابطة بمنقذين مسوق لجميع الشقوق المحتملة ذكر بعضها تصريحاً والبعض الباقي يفهم مما ذكر دلاله، (فتحصل) أن معنى الصابطة من قوله (وإن سمى يكن التعيّر كثراً) (سج) عند الإمام ومحمّد، إن كل ربه نفسه، لأن ما وافق في معنى كمالين والسبيل والصراط، والنصر ونسب، وعند أبي يوسف إن كل ربه لا مثل بها في القرآن. نفسه، ولا لا، إلا أن يتعير بمعنى تعير فاحشاً، ومن يعمل بالأحوط من كلام القوسين فيحصل أن كل ربه نفسه، أنهم لأن وافق في معنى مع وجود مثله في القرآن كالسبيل مكان الصراط، ومن يعمل بالأوسع من

(١) انظر "ذو المحرر"، كتاب الصلاة، باب ما يفسد الصلاة وما يجره فيها، ٤ ٥ ٦.

بحث قول "الدر" ومنها ربة الدر

(٢) المرجع السابق.

(٣) المرجع السابق.

كبيهما فالخاص أو الرتبة لا يفسد إلا ما لا مثل له في القرآن ومن يوافق في المعنى أو ما غير غير فاحش، ففهم والله تعالى أعلم ٢

[١٣٥٤] قوله ولا معنى به كالمسائل^(١)

قلت وهذا من أكثر ما يقع، لأن الناس كثير ما لا يميزون بين المحجج وغيره. "الداء" مكار "العداء" و"الهاء" مكان "الحاء" وأمثال ذلك وبهذا التعبير كثيراً ما يعنى اللفظ مبهلاً لا معنى به، كـ "الصرات" مكان "الصرط" و"الهن" مكان "الحق" ففسد الصلاة على هذا سذهب ١٢

[٣٥٥] قوله وم يكن منغير فاحش^(٢) راجح^(٣) فكيف يد فحش^(٤)

[٣٥٦] قوله لكن لم يغير به المعنى^(٥) لأن التعبير الفاحش مفسد مضافاً

[٣٥٧] قوله عدم غير بمعنى كثير^(٦) فاحش^(٧) ١٢

[٣٥٨] قوله وجود مثل في القرآن عبده^(٨) أي عبد الشيء ١٢

[١٣٥٩] قوله وسجده في "المنح"^(٩) ص ٣٢^(١٠) فصل في القراءة ١٢

(١) "ذ المحتار"، كتاب الصلاة، باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها، ٤١٥٤،

بحث فروع "المدر" ومنها رتبة القارئ

(٢) المرجع السابق

(٣) المرجع السابق

(٤) المرجع السابق

(٥) المرجع السابق

(٦) المرجع السابق

(٧) "المنح"، كتاب الصلاة، فصل في القراءة، ص ٢٨

[١٣٦٠] قوله ^١ وهو مفسد عند المتعممين ^٢

أما رواية الخضر عي ^٣ حدث عن إمام أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه
موضوعة نص عنه في "الإتقان" ^٤ ص ٨٩ ١٢
[١٣٦١] قوله ^٥ مما مشى عليه الشارح

(١) في "المر" ومنها ردة الفارئ فهو في إعراب

في "د المحار" (قوله فهو في إعراب) ككسر ﴿تَوَاصَّ﴾ [المروان ٦٧] مكان فتحها،
وتحت ياء ﴿تَقْوِيَّتْ﴾ [المناعة ٤] مكان صحتها، ومما لا يغير "إنما يحشى الله" من
عبادة العباد "بصيرته الجلالة" وفتح همزة العباد، وهو مفسد عند المتعممين

(٢) "د المحار" كتاب الصلاة، باب ما يفسد الصلاة وما يكملها، ٤ ٦ ١٦
محت فون "المر" فهو في إعراب

(٣) هو محمد بن جعفر بن عبد الكريم، أبو الفصّل، ركن الإسلام، الخضر عي،
حجازي، عالم بالقرآن، (٨٤ ٨٥)، له فيها "المهمل" و"تهذيب الأداء"
و"الواضح"، وإبائه في الشرح والابتداء، "ذكر في محتات وأهداف"
(الإعلام، ٦ ٧١ ٦٠)

(٤) "الإتقان" = "الإتقان" في علوم القرآن، النوع السادس والعشرون في معرفة
موضوع، ٩ ١٠ ١٦ شيخ خلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي
الشافعي، (ت ٨٩١١هـ).

(٥) كشف الظنون، ٨١

(٥) في "المر" ومنها ردة الفارئ فهو في إعراب أو بتعريف مشدّد وعكسه أو بزيادة
حرف فأكثر نحو الصراط الذي، أو بوضع حرف بكلمة نحو إن كعبه، أو
بوضع وبداء ثم نفسه وإلا غير المعنى، به يعني "بررية، إلا تشديد ﴿رَبِّ﴾
العبودين" [المناعة ٢]

صحيح^(١)

أقرب تجويز الكل إلّا هذين لا يلائمه شيء من أقوال من ذهب من المتقدمين ومن تأخّرين كما لا يخفى، وظني أنّ حفظ العمومي الفاضل الشارح رحمه الله تعالى نجو هذا إلى ما ذكره العلماء الشافعية في كتبهم من أنّ أيّ تشديد يفسد تركه الصلاة^(٢) الأجواب هذان كما في "حقائق الأمو"^(٣) بإمام فخر الدين الرازي رحمه الله تعالى ووجه اقتصارهم على ذلك واضح؛ فإنّ عندهم لا فساد بشيء من الالات في شيء من الأجزاء ما خلا العداوة كما قل عنهم في "الحانية"^(٤) و"الغنية"^(٥) وغيرهما؛ لأنّ الفاتحة بأكملها

= في "رد المحتار" (هو به إلّا تشديد بـ) إلخ عزاه في "الحانية" إلى أبي عمير السعفي، ثم قدس وعاقبه بمشايخ على أنّ ترك التشديد وسنّه كالخطأ في إعراب لا يفسد في قول المتأخّرين، وفي "البرزخية"^(٦) وهو ترك التشديد في إنشائها أو رتبة العامين بمخيار أنّه لا يفسد على قول العامة في جميع المواضع وقدّم على الفتح أنّه الأصحّ كما مرّ عليه السارح ضعيف، على أنّه لا وجه ذكره بعد مثله على عدم الفساد بما يغيّر المعنى؛ إذ لا فرق، نأمل

(١) "رد المحتار" كتاب الصلاة، باب ما يفسد الصلاة وما يكملها، ج ١، ص ١٠٠
بحسب قول "المبر" إلّا تشديد ربّ وُلّخ

(٢) حقائق الأمو، في حقائق الأسرار، بإمام فخر الدين محمد بن عمر الرازي
(ت ٦٩٠ هـ) (كشف الظنون، ١/٦٣٣)

(٣) "الحانية"، كتاب الصلاة، فصل في براءة الممرّر خطأ، إلخ، ١/٧٦

(٤) "الغنية"

انقضت عندهم عبء فمن أخصاً في حروفٍ منها فم ياب بالفانحة كما
أبرس، فعنه انقضت الصلاة، والله تعالى أعلم ٢
أما سائر العرائس فيس شيء منه موصوفاً ما فيه أن الكلام برتته يتم ح
عن القرينة والدكوة وينسحق بكلام الناس حين فساد المعنى، وعن هذا فلف
بالفساد حتى في أدكار الركوع والسجود، لكنه ما كان دنةً، والكلام عطفاً
أو سهوً غير مفسد عندهم لم يقوب بالفساد؟ هذا ما ظهر لي، والله سبحانه
وتعالى أعلم. ١٢ ذكر ما يفيد في "الختية" ص ٨٧ ٣١٧ ٢

[١٣٦٢] قوله (١) "ك" "ادل" مكان "انصد" (٢)

في "العبية" ص ٤٧٨ (٤) بالإعجام. ١٣

- (١) "الختية"، كتاب الصلاة، فصل في مرء القرب حطاً، رخ، ٧٦
(٢) في "د المنحصر" إد سم يكن بين الحرفين اتحاد المنحرج ولا مره إلا أن فيه
بنوى العائمة كالدال مكان الصاد أو الرزي المحص مكان النال، والظاء مكان
الصاد لا يفسد عند بعض حصاديخ، اه قلب فيبيعي على هذا عدم الفساد في
إبدال الراء سيناً، والفاء همزة كما هم نعه عواماً، مائل، هؤلاء لا يمتروا بينهما
ويصحب عنيهما بحثاً كالدال مع لم ي، لا متبعا على قول القاصبي أبي عاصم وقول
الصنار، وهذا قول السأخرين وقد علم أنه أوسع وأن قول يستعني
أحمد، حال في "شرح التسمية" وهو الذي صححه المحققون وهرعوا عنه، فعمل
بما يختار، والاحتياط أولى منيف في أمر الصلاة التي هي أو ما يحاسب العبد عنها
(٣) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها، ٤ ١١٢،
تحب فور "المر" إلا ما يشق رخ
(٤) "العبية"، رلة القارئ، ص ٤٧٨

[١٣٦٣] قوله (١) يحتمل إضافه لأرب إلى محذوف دى عليه (الح)

قلت وأظهر منه الإضافة إلى "يد" بسكّن المحدوفة ٢

[٣٦٤] قوله (٣) واختاره فخر الإسلام (٤) اندي يظهر ترجيح ما

، هي "ذ المحار" قال في "الظهيرية" وإن كرر الكلمة إن لم يتغير بها المعنى لا يفسد ، قال في نحو رب رب يسمي بمالك مالت يوم الدين قال بعضهم لا يفسد ، والتصحيح أنها يفسد ، وقد فصل يجب أن يأتي فيه لأرب فيه دقيقه ، وإنما تمنع التفرقة في هذا بمعنى مصناف والمصناف إليه ه قلب ظاهره أن الفساد موقوف لمعرفة ذلك ، فهو كان لا يعرفه أو لم يقصد معنى الإضافة وإنما سبق حسنة إلى ذلك أو قصد مجرد تكرير الكلمة لتصحيح مخارج حروفها ينبغي عدم الفساد ، وكذا لو لم يقصد شيئاً لأنه يحتمل الإضافة ، ويحتمل التأكيد ، وعلى احتمال الإضافة يحتمل إضافة الأول إلى محذوف دى عليه ما بعده كتب هو مقرر في قلوبهم ، ويؤيد يد النعمان ، وعند الاحتمال ينفي الفساد لعدم نفس الخطأ ، نعم لو قصد إضافه كل إلى ما يليه فلا شك في الفساد ، بل يكفر ، هذا ما ظهر لي ، تأمنه

٣ ، "ذ المحار" كتاب الصلاة ، باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها ، ١٣٤ ، تحسناً قول "الدر" وكذا لو كرر كلمة ، يخ

(٣) هي النص والشرح ، ولا يفسدها نظره إلى مكتوب وفهمه ومرو ، ما في الصحراء أو في مسجد كبير بموضع سجوده في الأصح ، (أو) مرو ، (يس) يديه إلى حائط القبلة (في) يس (مسجد) صغير ، فإنه كبعبه وحده (مطلقاً) ولو امرأة أو كتب ملتقط في "ذ المحار" (قوله في الأصح) هو ما خضره شمس الأئمة وفاسي خال وصاحب "الهداية" ، واستحسنه في "المحيط" ، وصححه الربيعي ، ومما يده ما صححه الثمري وشي وصاحب "البدائع" واختاره فخر الإسلام ،

(٤) "ذ المحار" ، باب ما يفسد الصلاة ، يخ ٤ ، تحسناً قول "الدر" في الأصح

حتة واختار الإسلام وكونه من غير تفصيل بين مسجد وغيره؛ فإن المؤمن هو المرور بين يدي المصلي حقيقةً، وكون المسجد أو البيت اعتبر بقعة واحدة في بعض الأحكام لا يستلزم تغيير لأمر الحشني، وهو المرور من بعيد بجعل الجيد قريباً ١٢ "فتح القدير" (١)

[٣٦٥] قوله (٢) يدخل فيه أي في حكم المسجد الصغير الدار (٣) أقول مرص ١٢٦١٢هـ في صحة لاقتداء مع العاصي (أن الدار الكبيرة كالصخرة والصغيرة كالمسجد، وأن المختار في تقدير الكبيرة أربعون دراعاً) ١٢

[١٣٦٦] قوله (٤) كما أشار إليه [نح] (٥)

- (١) "الفتح" كتاب الصلاة، باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها، ٣٥٤
- (٢) في "رد المحتار" (قوله في بيت) ظاهره وهو كبير، وفي "المهتدي" وينبغي أن يدخل فيه أي في حكم المسجد الصغير الدار والبيت
- (٣) "رد المحتار" كتاب الصلاة، باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها ٤ - تحت قول "الدار" في بيت
- (٤) انظر "رد المحتار" كتاب الصلاة، باب الإمامة، ٦١٢٣، تحت قول "الدار" أو في مسجد كبير جداً، ر.خ.
- (٥) في "رد المحتار" (قوله ومسجد صغير) هو أقل من ستين دراعاً، وعين من أربعين، وهو المختار كما أشار إليه في "انجمي"، "مهتدي"
- (٦) "رد المحتار" كتاب الصلاة، باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها، ٤ - تحت قول "الدار" ومسجد صغير

أقول وبالله التوفيق يظهر لي أن هذا حصاً من الخاضع هاهنا في الصغير والكبير ما تقدم ص ٦١٢^(١) في مسألة انفصل جامع عن الاقتداء أنه لا يمنع إلا في مسجد كبير كمسجد الفس، حدث لأتباعهم عملوا كراهة المرور بين يديه في لمسجد الصغير إلى جدار الفس بأن لمسجد بمعة واحدة، كما في "شرح النونية"^(٢) وفي شرح هذا^(٣)، وقد ذكر محشياً^(٤) في تقريره مسألة انفصل جامع فقال (بخلاف المسجد الكبير، فإنه جعل فيه معة^(٥) . بخ) ونظر أي كبير؟ حدث ما هو إلا الكبير جداً كمسجد الفس، وما ذكر الفهسي^(٦) عن "الجواهر" فإنه كتاب في الدر في مسألة انفصل لا في لمسجد كما مرّت عبارة "الجواهر" ص ٦١٢^(٧) ١٢

١. نظر "رد المحتار" كتاب الصلاة. باب الإمامة ٦١٣ ٦١٢. بحث فون "النداء" أو في مسجد كبير جداً . بخ.
٢. "شرح الوقاية"، كتاب الصلاة، بيان المرور بين يدي مصلي ٩٤ سعيد الله بن مسعود بن محمود المحبوبي معروف "مصر الشريعة" الثاني (ت ١٧٤٧هـ) ("الأعلام"، ١٩٢٤ ١٩٨، "طبعة المعارف"، ٦٤٩ ١، "كشف القنوت"، ٢٠٢١ ٢)
- (٣) انظر "الدر"، كتاب الصلاة، باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها، ٦٤
٤. نظر "رد المحتار" كتاب الصلاة. باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها، ٦٤ . بحث فون "الفر" فإنه كُتبتة واحدة
- (٥) "جامع الرموز"، كتاب الصلاة، فصل ما يفسد الصلاة، ٢٥١ ١
- (٦) انظر "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب الإمامة ٦١٣ ٦١٢. بحث فون "المر" أو في مسجد كبير جداً . بخ.

في المسجد، فحدث هو المسجد) اهـ

فنظر كيف أطلق بمسجد وأرد به معادل ذلك الكبير جداً، وبه نلتزم
ككتاب "السخيرة"، فإنه ذكر في الفصل الرابع من كتاب الصلاة في مسألة
بمرار^(١)، (لأصح أن بقاع مسجد في ذلك كله على المواءم إلخ)،
وسنشهد عليه بكلام محمد بن مطيع في نسخة غير المختصراً قصصاً بما دون
أبعين، ثم أعدد لمسألة في الفصل التاسع فقال^(٢) (إن كان المسجد صغيراً
يكبره في أي موضع يمر، وإلى هذا أشار محمد في "الأصل")، فذكر ذلك
الكلام محمد بن عيسى، فعنه قوله الحمد أن المراد بالمطلق والمفرد واحد
وهي المساجد كلها سوى ما يقع فيه الفصل بصفتين الاقتداء، ولا ينافيه
إطلاق من أطلق وقال إنما يأتيه بمرور في موضع السجود كمختر لإسلام
وصاحب "الهداية"^(٣) و"الوقاية"^(٤) وغيرهم؛ وذلك لأن مساجد كبقعة
وحدة، فهي حيز القبة كله في حكم موضع السجود، كما قاله في "شرح
وفيه"^(٥) بل أشار إليه محمد في "الأصل"، كما في "السخيرة" (فنهضت)
قوله الحمد أن لا خلاف بينهم وإن سمعوا في مسجد المرور
مضجاً إلى حيز القبة وهي الجامع الكبير جداً ونصحه إلى موضع نظر

(١) انظر "البحر"، كتاب الصلاة، ٢٩، ٢

(٢) انظر مرجع السابق، ص ٢٨

(٣) "الهداية" كتاب الصلاة، باب ما يصعد الصلاة وما يكبر فيها ٦ ٦٣

(٤) "الوقاية"، كتاب الصلاة، باب ما يصعد الصلاة وما يكبر فيها ٩٢

(٥) "شرح الوقاية"، كتاب الصلاة، باب ما يصعد الصلاة وما يكبر فيها ١ ٩٤

بمضني خاشع، وبه ظهر أن بحث المحقق في "الفتح" (١) وقع مخالفاً
مذهب ولسا أطيعو عليه، واعتمده، فإن هذا التحرير من عصر الفدير عني
العاجر الفقير، والله نحمد حمه كثر طيباً مبارك فيه ٢

[١٣٦٧] قوله في "الجواهر" (٢)

مرتب عبارة "الجواهر" ص ١٢ (٣) و كات في اندار دور المسجد ٢

[٣٦٨] قوله (٤) عني محاذاه رأس المار قديمي بمضني (٥)

١ "الفتح"، كتاب الصلاة، باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها، ٣٥٤

(٢) "رد المحتار"، باب ما يفسد، بخ، ٤، ١، بحث فوس "المز" ومسجد صغر

(٣) انظر "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب الإمامة ٣، ١٢٢، بحث فوس "المز" أو

في مسجد كبير جداً، ر.خ.

(٤) في التمر والشرح مروره (أسفل من الد كال امام بمضني نو كال بمضني عنيها)

أي الد كال (بمرط محاذاه بعض أعصاء المار بعض أعصائه وكذا سطح وسرر

وكل مرعع وإل الم المار) وهي "رد المحتار" (قوله بعض أعصاء المار، ر.خ)

قال في "شرح النية" لا يخفى أن ليس المراد محاذاه أعصاء المار جميع أعصاء

بمضني، فإنه لا يداني إلا إذا التحد مكان مرور. ومكان الصلاة في العن والنسور

يل بعض الأعصاء بعضاً، وهو يصدق عني محاذاه أس المار قديمي بمضني

أو. لكن في القيساني ومحاذاه الأعضاء بالأعضاء يسمى في جميع أعضاء

مار هو الصحيح كما هي "انتمه" وأعضاء بمضني كله كما قاله بعضهم،

أو أكثرها كما قاله آخرون كما في الكرمانی

٥ "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها، ٨٤

بحث فوس "المز" بعض أعصاء مار، ر.خ

لكن تمامه: (وكونه في مثل هذه الصورة يسمى مرةً بين يدي
مصنّي بعيد) ١٢

[١٣٦٩] قوله هو الصحيح^(١)

أقول: هذا التصحيح نصّ في أنّه لو حادى أسّ نمارٍ، حده ثبت الإثم،
ولا شكّ أنّه لا يحادى (لّا أقلّ من نصف أعضاء مصنّي، فكان هذا
التصحيح تصحيحاً لأوّل القومين اللّذين في أعضاء المصنّي، فوافقا في أوّل
حلي^(٢) نصّاً، ونحوه خلافاً، وانّما ح تر جيحاً^(٣)، والله تعالى أعلم. ٢

[٣٧] قوله ما قاله^(٤) استحقّق (منهية الشامي ٢)

وهو تأييد آخر من حيث أنّ صاحب "التحسيس" هو صاحب "الهداية"
وهو اختار في "الهداية"^(٥) موضع السجود، وهو يقول^(٦) الصحيح مقدّر
مسهي بصره، ويقول: وهو موضع سجوده والله تعالى أعلم. ٢

(١) "الغنية"، فصل فيما يكره فعله في الصلاة، ص ٣٦٧

(٢) "ذّ المحجّر"، كتاب الصلاة، باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها، ٤، ٨ .
نحو قول "الذّر" بعض أعضاء النمار" .نحو

(٣) "الغنية"، فصل فيما يكره فعله في الصلاة، ص ٣٦٧

(٤) انظر "التبوير" و"الذّر"، باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها، ٤، ١١٨.

(٥) "ذّ المحجّر"، كتاب الصلاة، باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها، ٤، ١١٨.
نحو قول "الذّر" بعض أعضاء النمار" .نحو

(٦) "الهداية"، كتاب الصلاة، باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها، ١، ٣.

(٧) انظر "منحة المحتال"، كتاب الصلاة، ٢، ٢٧، (عن الشيخين وحرّوا)،

[٣٧ قوله (١) كذا، نقله الشيخ نفي التبريد بن دقيق العيد رحمه الله تعالى (٢) عنه بنحوه عن مالك، فقط "الزرقاني على سوطاً" ١/ ٢٨٨ (٣) فسمي ما سكتة أحوال حاراً ومصنوعاً في لائمه وعدمه أربعة أقسام (الحج)، فزاد هو نقل حمي عن شافعي عن مالك، وسيد فيه طاهر لا يصح بخلافه، والله تعالى أعلم. ١٢]

١٢ هي "رد المحتار" (قوله وإن لم المار) مبالغة على عدم الفساد؛ لأن الإثم لا يستمر الفساد، وظاهره أنه يائمه وإن لم يكن للمصنوع مزية، ويذكر ما يبيده أيضاً، وأنه لا إثم على المصنوع، لكن حاله في "الحبة" وقد أضاف بعض الفقهاء أن هذا صوراً أرفعاً لا يرى أن يكون مزارعاً مسوغة عن المرور بين يدي المصنوع، ولم يتعرض المصنوع بدنه، فيختص المار بالإثم إن مرّ الثانية معالجتها وهي أن يكون مصنوعاً تعرض للمرور، والمار ليس له مسوغة عن المرور، فيختص المصنوع بالإثم دون حارّ الثالثة أن يتعرض المصنوع للمرور ويكون مزارعاً معالجته، فيأثم، أما المصنوع فتعرضه، وأما المار فمروره مع إمكان أن لا يفعل الرابعة أن لا يتعرض المصنوع، ولا يكون مزارعاً مسوغة، فلا يائمه وأما مهمل، كذا نقله الشيخ نفي التبريد بن دقيق العيد رحمه الله تعالى في كتابه وظاهر كلام "الحبة" أن قواعد مذهب لا ضافية حيب ذكره وأقره، وعبر ذلك بعضهم إلى "البنائع"، وبما أراه فيها وبما كان فيها من يائمه في "الحبة" عن الشافعية، فافهم

(٢) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب ما ينسد الصلاة وما يكملها، ١/ ١١٩، حجب قول "المر" وإن لائمه المار

(٣) "شرح الزرقاني على سوطاً" كتاب قصر الصلاة في السفر، باب التشديد في أن يمر أحد بين يدي المصنوع ١/ ٤٦٥ محمد بن عبد الباقي بن يوسف بن أحمد بن عنوان، الزرقاني، المصيري، المالكي (ب ١١٢٢ هـ) ("كشف القلو") ٢/ ١٩٠ هـ.

[٣٧٢] قوله "وكان فيها لم يقصده هي" ح^(١)

أقول: رأيته في "الشنبي"^(٢) عن "الزبيدي" عن "عبد الباق" بإتفاقي^(٣) ساقه
مما قاله المصنف في المذهب وإن كان في غيره (قد جمع هذه الحالات لأربع قول
بأن صاحب^(٤) رحمه الله تعالى ويأثم المصنّي إن تعرض والمارّ به مسدوحة) اهـ
[٣٧٣] قوله^(٥) يعوم أحدهما أمامه^(٦) يعيد أن مجرد المصادفة

- ١ "ذو المحار"، كتاب الصلاة باب ما يقصد الصلوة وما يذكر فيها ٤ ٢ .
نحو قول "الدر" وإن أثم المصنّي
- ٢ "حاشية الشنبي"، باب ما يقصد الصلوة وما يذكر فيها ٣ ٤، (هامش "النبي")
(٣) قد مرث ترجمته ١٧٠/٢
- ٤ عنه أبو عمرو، جمال الدين عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يوسف النكردي،
التونسي لأصل لأسمائي، المالكي المعروف بابن الحجاب (ت ٨٦٤هـ)، مر
بصاحبه "الإيضاح شرح مفصل"، "الكافية"، "جامع الأئمة"، "اسمعه الجديد
في علم الخليل"، "المبجج" (المعجم المؤتمن ١/٢٧٢-٢٧٣).
- ٥ في "ذو المحار" في "عريب الرواية" النهر الكبير يس يسره، وكذا الموصف
الكبير، وأبتر سره أرد حروير يري يري حصلي فإن كان معه شيء يصعبه بين
بينه لم يمرّ ويأخذه، وهو مرّ أثار يعوم أحدهما أمامه ويمرّ الآخر، ويعمل الآخر
هكذا يمرّان، وإن معه دابة يمرّ راكب أثم، وإن ترس وستر الدابة ومرّ به يأثم وهو
مرّ رجلا منقادين فالذي يلي المصنّي هو الأثم، "قنيه" أقرب، إذا كان معه عصا
لا يعص على الأثر نعمها فأمسكه بيده ومرّ من خلفه هل يكفي ذنبا؟ ثم أراه
٦ "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب ما يقصد الصلوة وما يذكر فيها، ٤ ١٢٤ .
نحو قول "الدر" ولو كان فرجه ١-خ.

لا تسمع إلا في صورة الاستقبال، بل المروء فهذا يقوم ريد أولاً أمام المصنّي أي مولياً إياه ظهره على ما يصح بكونه كالسرة فيمرّ عمرو ثم إن ريداً يورس عن مكانه هذا إلى الجهة لأخرى ككباراً أمام مصنّي فهذا يعود عمرو خيف ريد ويقوم أمام مصنّي ريد ثم يرجع فيحذر عمرو إلى ذلك جهة المقصوده فلا يصدق بمرور هذا ما ظهر بهي المعاصر، والله معني أعلم. ١٢

[١٣٧٤] قوله هل يكفي ذلك؟ سم آره^(١)

قلت والظاهر أن لاء لآله إذا كان يمسك العصا بيده كان العصب قائماً به فلا يجعل سائر كتاب المارة فافهم. ٢

[١٣٧٥] قوله^(٢) هو سنة مستتفة؟ سم آره^(٣)

- (١) "ر" منحصر، كتاب الصلاة، باب ما ينشد الصلاة وما يكبر فيها، ٢١٤، ٢١٥، بحث قول "الدر" وهو كان مراده بنسخ.
- (٢) في المنس والشرح (وبعز، تدب (الإمام) وكب، سمعد (في الصبح) وبحود (سرة بغير درع) طولاً (وعنظ أصبع، يبدو نماظر (بصره) دون ثلاثة أذرع (عني) حذاء (أحد حاجيه لا يس عينه ولا يس أنفصل مستتفة).
- في رة المنصر" (قبه دون ثلاثة أذرع) الأبو أن يبد "دور" بغير ما في "البحر" عن "الحنية" السنة أن لا يد ما بينه وبينه على ثلاثة أذرع، "ط" يعني هل هذا شرطاً لتحقيق سنة الصلاة إلى السرة حتى ولو ادعى ثلاثة أذرع يكون صلاته إلى غير ستره أم هو سنة مستتفة؟ سم آره.
- (٣) "ر" منحصر، كتاب الصلاة، باب ما ينشد الصلاة وما يكبر فيها، ٢١٦، ٢١٧، بحث قول "الدر" دون ثلاثة أذرع.

مكروهات الصلاة

[١٣٧٧] قوله ^(١) معنى هذا تكروه ^(٢) أي الاستدلال. ١٢

[١٣٧٨] قوله ^(٣) مخالفت بما في "البحر" ^(٤)

د) هي نفس الشرح (وكمه سند حريصا ينتهي (توبه) في إرساله بلا تبس معاد، وكذا الغناء بكم إلى وراء ذكره الحبي كسدة ومعدل يرمسه من كتبه فلو من أحسبهم لم يكره كحالة علمي وعارج صلاة في الأصح

في "ذ المختار" (قوله أي إرساله بلا تبس معتاد) في "شرح نسية" المتبدل هو إلا ما من غير تبس عبوره أن: ما من دين العيص ونحوه لا يسمي مدلاً أهـ ودعوه في قوله "ونحوه" عبدة العمامة، وقال في "البحر" وعنده الكرخي بأن يجعل توبه على راسه أو على كتفيه، ويرسل أحده من جانبه إذا لم يكن عليه سراويل أهـ فكرهه لأحسب كشيء العورة، وإن كان مع السراويل فكرهه لنتنبه بأهل الكتاب فهو مكروه مطلق وسواء كان غيبلاً أو عريده أهـ ثم قال في "البحر" وخالف كلامهم يقتضي أنه لا فرق بين أن يكون الثوب محفوظاً من الوجود أو لا، فعلى هذا يكره في الصلوات الذي يجعل على الرأس، وقد صرح به في "شرح الوقاية" أهـ أي إذا لم يدره على عقه، وإلا فلا مدل

(٢) "ذ المختار"، كتاب الصلاة باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها، ١٣٤: ١

بحر هو "الدر" أي إرساله بلا تبس معتاد

(٣) في "ذ المختار" (قوله فلو من أحسبهم لم يكره) مخالفت بما في "البحر" حيث ذكر في السنة أنه إذا أرسل طرف منه على صدره وطرف على ظهره يكره

(٤) "رد المختار"، كتاب الصلاة، باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها، ١٣٥: ١

بحر هو "الدر" فلو من أحسبهم لم يكره

بيع فيه ط^(٢) ونظر ما كتب عليه^(٣)

أقول إنما أراد الشارح ما هو المعداد العائب في بسبب اشتغال و نحوه من
إهداء طرفه الأيمن على الكتف الأيسر و إرسال طرفه الأيسر، فهذا إرسال من
كتب واحد ولا يكره، وسم يرد ما في "البحر"^(٤) حتى يخافه ٢
[١٣٧٩] قوله^(٥) سوى البراري^(٦)

(١) "قد"، كتاب الصلاة، باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها، ٢٧٠

(٢) قال الإمام أحمد وحب - رحمه الله تعالى - في هامش "ط" على قوله (مخالفة ما
في "البحر")

أقول بسبب مراده ما فهم السيد العلامة وتبعه السيد العلامة الشامي فإنهم تكلموا في
الوضع على كتف من الكتفين ولا شك أنه إذا أرسل جانبيه كره مطلقاً سواء كان
موضوعه على كتفه أو أحدهما وإنما كلام الشارح في جانب الثوب فرد
أرسله كره وإن أرسل أحدهما من أحد الكتفين والآخر معطوف على الكتف
الآخر لم يكره، فأين هذا مما فهمت ورحمهم الله تعالى ورحمنا بهم آمين

(٣) هامش "قد"، ص ٨، ٢

(٤) "البحر"، كتاب الصلاة، باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها، ٢٧٢

٤ في ذ المحار "ما في" شرح نسية" وهي "الخلاصة" المعني إذا كان
لاست سقاة أو فرجاً، ولم يدخل يديه تحت المأفوقين في انكره، والمختار
أنه لا يكره، ولم يوافق على ذلك أحد سوى "البراري"، والصحيح الذي عليه
ما صرح به والجمهور أنه يكره، لأنه لم يدخل يديه في كفيه صدق عليه اسمه
السنن؛ لأنه لم يمسك ثوبه بل يمسك

٥ "ذ المحار" كتاب الصلاة، باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها، ٢٦٤
٦ "حب فور" "اندا" وفي "الخلاصة"

[قال الإمام أحمد رضا رحمه الله في "اعتاوى الرصوية"]

أقول : فيه نظر ظاهر^(١) فإن بكساف شيء من صبر الرجل وبعطنه لا إساءة فيه إذ كان عاتقه معنورين، وإنه (بهى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم عمه إذا صلى في ثوب واحد، وليس على عاتقه منه شيء)^(٢)، ولا شك أن يرسن أطرافه مثل الشايه من دواب أن يزرر أزراره، إنما يشبه السدل بفلس هيئة، ولا مدخل فيه وجود القميص تحته وعدمه؛ لما أن السدل سدر وإن كان فوق القميص، ورأيتني كتب على هامشه^(٣) ما نصه أقول انظر إن كان فهي كراهة التحريم، أم الترهيب فلا شك في ثبوته^(٤)

[٣٨٢] قوله وحزم في "نور لا يصح" بعدم الكراهة^(٥) وأشار في

شرحه "انسراهي"^(٦) إلى ضعف خلافه وأقره عليه حد^(٧) في حاشيته ٢

(١) أخرجه البخاري في صحيحه "٣٥٩"، كتاب الصلاة باب رد صلى في الثوب

الوحيد فيجعل صلى عاتقه، ١ ٤٥

(٢) انظر معقودة السابعة

(٣) "اعتاوى الرصوية"، كتاب الصلاة، باب مكروهات الصلاة، ٧ ٣٦٠

(٤) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب ما يفسد الصلاة به بكره فيها، ٤ ٣٦٠

بحب فـ "التر" وهي "إخلاصة"

٥ "مراقي الفلاح"، كتاب الصلاة، باب ما يفسد الصلاة، فصل فيما لا يكره

بعضي، ص ٨٤

(٦) "طم"، كتاب الصلاة، باب ما يفسد الصلاة، فصل فيما لا يكره بعضي، ص ٣٦٩

أقول لأزلي بعد عرص صحيح يشمل ما ليس بعرص أصلاً، بل هو
 بمنعته؛ فإن ما كان عرصاً فسد به يكن عبثاً من قبيلها، فالوجه ما في
 "الهدية" (١) ١٢

[٣٨٥] قوله فلا يرد ما في "البحر" عن "الحبة" (٢)

أقول اندي في "الحبة" (٣) هكذا رسم في "الخلاصة" و"الهدية".
 وحاصله أن كل عمل مفيد بمصنعي فلا بأس به عنه كسب العرق عن جبينه
 ونقص ثوبه من التراب، وما ليس بمفيد يكره بمصنعي لاستعماله (٤) اهـ
 واعتبر عنى هذا بثلاثة وجوه، واعتراضه عليه صحيح لتصريح في أن
 النقص من التراب، ولكن الشأن أن ليس يعط "من التراب" لا في "الخلاصة"
 ص ٢٥ (٥)، ولا في "الهدية"، بل صرح فيها بالمراد د (٦) (كيلا يعنى
 صورته) فمقتضى الإيراد كذا، ولكن تعجب من "البحر" نقل (٧) عبارة
 "الهدية" بمصرحة بالمراد ثم عقبها باعتراضات لإمام الحنفي الواقعة عنى
 يعط "من التراب" ١٢

"الهدية"

(٢) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها، ٤، ٣٩،
 بحث قول "الدر" وعنه

(٣) "الحبة" فصل فيما يكره في الصلاة وما لا يكره، ٢، ٤، ٣

١، "الخلاصة"، كتاب الصلاة، الفصل الثاني في مرائع الصلاة. ربح، ١، ٥٧،
 ٥، "الهدية"

٦، "البحر"، كتاب الصلاة، باب ما يفسد الصلاة، ٢، ٣٤

قَالَ لِإِسْمَاعِيلَ أَحْمَدَ رَضِيَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي "الْعَتَاوَى الرُّصُوبِيَّةَ" |
وَاعْتَرَضَ عَلَيْهِ بِثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ، فَقَالَ^(١)، قُلْتُ (بَكْرٌ إِذَا كَانَ يَكْرَهُ رُفْعَ
الثُّوبِ كَيْلَا يَسْرُبَ كَمَا نَقَدِمُ^(٢))، وَأَنَّهُ قَدْ وَفَّعَ الْخِلَافَ فِي أَنَّهُ يَكْرَهُ مَسْحَ
التراب عن جبهته في الصلاة كما سَدَّكَرَهُ^(٣)، وَأَنَّهُ قَدْ وَفَّعَ السَّدَبَ إِلَى تَرْيِبِ

(١) "البحر" كتاب الصلاة، باب ما يعسد الصلاة وما يكره فيه، ٣٤٦

(٢) انظر "العتاوى الرصوبية"، كتاب الطهارة، ٧٤٦، ١

(٣) ذكر فيه معتركاً ولم يتخلص من كلامه كبير شيء.

أَقُولُ: وَالْأَوْفَقُ الْأَلْبَسُ بِأَصُولٍ مَسْحُهُ أَدُّ لَوْ أَنَّهُ وَشَعْلٌ فِيهِ كَأَنَّ كَانَ فِيهِ صَعَارٌ
حَصَى أَوْ كَذَبٌ كَثِيرٌ يَنْتَثِرُ عَلَى عِيُونِهِ وَجَعُونَهُ مَسْحَ مَسْطَرٍّ وَهُوَ فِي سَعْدِ الصَّلَاةِ
وَالْإِكْرَاهُ فِي خِلَالِ الصَّلَاةِ وَهُوَ فِي التَّشْهِيدِ الْآخِرِ، أَنَّهُ بَعْدَهُ وَقَبْلَ الصَّلَاةِ فَقَدْ بَصُرَ
أَنَّهُ لَا يَأْسُ بِهِ يَلَا عِلَافٌ، وَبَعْدَ الصَّلَاةِ يَسْتَحِبُّ الْمَسْحُ دَعَاً نَلَأْدَى وَكَرَاهَةً
مُثْلَةً، فَعَلَى "الْخَدْبَةِ" إِلَّا يَأْسُ يَأْسُ بِمَسْحِ جَبْهَتِهِ مِنَ التُّرَابِ وَالْحَشْيِشِ بَعْدَ
الْمَرْغِ مِنَ الصَّلَاةِ وَفِيهِ إِذَا كَانَ بَصُرٌ دَكٌّ، يَسْعُهُ عَنِ الصَّلَاةِ، وَإِنْ كَانَ لَا يَصُرُ
يَكْرَهُ فِي وَسْعِ الصَّلَاةِ وَلَا يَكْرَهُ قَبْلَ التَّشْهِيدِ وَالسَّلَامِ. هـ

[الحاشية: كتاب الخلافة، باب أحدث في الخلافة، إلخ، ٥٨/٨]

وَمِنْ "النَّحْسَةِ" (وَمِنْ "النَّحْسَةِ" هِيَ ظَاهِرُ الرَّوَايَةِ يَكْرَهُ فِي وَسْطِهَا وَلَا يَأْسُ بِهِ إِذَا قَعَدَ
قَدَرَ التَّشْهِيدِ، وَهِيَ عَلَى أَنَّهُ الصَّحِيحُ وَهِيَ حَسْبُ الدِّينِ فِي "الْمَحْيِظَةِ" عَلَى أَنَّهُ
الْأَصَحُّ، رَجَحَ [الحاشية: فصل فيما يكره في الصلاة وما لا يكره، ٣٤٦/٢]
وَفِيهَا (بَصُرٌ) عَلَى أَنَّهُ لَا يَأْسُ دَأْسُ بِمَسْحِ بَعْدَ مَرْغٍ مِنَ صَلَاتِهِ حِينَ أُنْهِيَ، وَهُوَ فِي
"الْبِدَائِعِ" يَلَا عِلَافٌ، لَكِنَّهُ لَوْ قَطَعَ الصَّلَاةَ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ لَا يَكْرَهُ فَلَا يَكْرَهُ
إِذَا حَالَ مَعْلُوقٌ قَبْلَ أُنْهَى، رَجَحَ، فِيهَا عَنِ "الدَّخِيرَةِ" (وَأَدْ مَسْحَ جَبْهَتِهِ بَعْدَ السَّلَامِ
يَسْحَبُ بِهِ دَكٌّ، لِأَنَّهُ خَرَجَ مِنَ الصَّلَاةِ، وَهُوَ أَلَا لَأْدَى عَنِ لَفْظِهِ رَجَحَ)

[الحاشية: فصل فيما يكره في الصلاة وما لا يكره، ٣٤٦/٢، مرقعاً]

يرجى في "مسجود فصلاً عن الثوب فكيف" بعض الثوب من الثياب عملاً مفيداً، وأنه لا بأس به مطبقاً فيه مطرٌ ظاهرٌ) اهـ، وأنت تقدم أن عدم أصبه على ما نقل عن "الخلاصة"^(١) والنهاية" صحيح إلى العدة لتصريح فيه أن الفصل من الثياب

= القول: ولم أقصد معاد الله في المسح مراً قطعاً كما لا يخفى ورأيتي كبت على قول "البائغ" لو قطع الصلاة في هذه الحالة لا يكره" ما نصه (أقول: كيف لا يكره مع أن الواجب عليه الإبقاء بالسلام لا القطع بفعل غيره فإن أراد بالقطع الإبقاء معاً الصواب لأنه مأمور به. كيف يمس عليه ما ليس مطبوعاً وهو ما لم يجهل لا يمنع ما يقع لا في حاله، لا يرد إلى ثلاث عشرة قال في "التهذيب" على بخروج البردعي أن الخروج عن الصلاة يصح انصافاً فرض عند أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه، فاعتبر هذه العوارض عنده في هذه الحالة كاعتبارها في خلال الصلاة اهـ [التهذيب، كتاب الصلاة، باب حدث في الصلاة، ١٠٦١، مرتقياً].

وفي "الفتح" ناقلاً عن الكرخي إنما تطل عنده فيها لأنه في أثناءها، كيف وقد بقي عليه + يجب وهو السلام وهم آخره دعاء فيها اهـ "الفتح إلى كتاب الفقه"، باب أحسن في الصلاة، ١/٣٣٣.]

فاتفق التخريجان أن ما قبل السلام داخل في خلال الصلاة، فيه لا يكره ما يكره فيه مثلاً ليس من أفعال الصلاة ولا مفيداً محتاجاً إليه؟ فتدبر إذ لا بحث مع الإصباح لا شيء من مثني ولا تأنيخ بمفعول وإن لم يظهر بمفعول، والله تعالى أعلم اهـ منه غيره (م)

(١) "الخلاصة"، كتاب الصلاة، الجنس فيه يكره في الصلاة، ١/٥٧

أقول وإنما قيد بقوله "مطلقاً"؛ لأن الثوب إن كان معاً يصدده الثراب
 كأن يكون من الحرير لمختص بمرجل أو بخالص لمرأة وكان هي الثوب
 مداوة فهو سم يعسل بهي مقنن^(١) وهو عمل فسد فحينئذ ينبغي أن لا يهوى
 النومي، فإن الضرورات تبيح المحضورات، والله تعالى أعلم

ولكن الشك أن ليس بلفظ "التراب" لا هي "الخلاصة" ولا هي "النهاية"،
 فصرّ نسختي "الخلاصة"^(٢) (ولا يعبث بشيء من جسده وثيابه، وخصاص
 أن كل عمل هو مفيد لا بأس به سمصني، وقد صرح عن النبي صلى الله عليه
 وسلم أنه سب العرق عن جيبه وكان إذا قدم من سجوده نقص ثوبه يسه
 ويسرق، وما ليس بمفيد يكره كاللعب ونحوه)، اهـ ونص "النهاية" على
 فعل في "البحر" مثل ما أثرته عن "الغاية" بسعاده، وقد صرح فيه بمراد إد
 فال "كبلأ سمي صوره"، ولا توجه عليه شيء من الإيرادات، بيد أن لإمام
 الحلبي ثقة حجة أمين في العمل، فالظاهر أنه وقع هكذا في نسخته
 "الخلاصة" و"النهاية"، ولكن العجب من البحر نقل عباده انتهىه مبرحه
 بالنصواب، ثم عفيها بالاعتراضات إنه أدة على لفظ من "التراب" وأقرها كأنه
 ليس بها جواب^(٣)

(١) "الخلاصة" كتاب الصلاة، المجلس فيه يذكره في الصلاة، ١ ٥٧

(٢) "الصاوي في الصوفا"، كتاب الطهارة، الرسالة بركات السماء في حكم مراف

[١٣٨٦] قوله (١) والرجوع أخرى (٢)

أقول : ولأول ألقى بالصوت وأخرى : لأن الرجوع إنما هو لتحصيل
النسبة في وضع اليد فيكون من أفعال الصلاة، ونحو كة التي شأنها كذا، لا
يكون مفسدة وإن عادت ٢

مطلب في الخشوع

[١٣٨٧] قوله (٣) فـ في "الحبة" ولأشبه الأول (٤)

أقول : وجع لإمام الرازي (٥) اشألت وهو الحق، ولأول هو التحقيق؛

(١) هي "رد المحتار" (قوله : لا حاجة) كحسب دمه سنيء أكله وأصبره، وسبب
عزى إليه : يشغل قلبه، وهذا هو مدون عمل كثير، قال في "القيصر" : حدثت بيد
وحده في كل ثلاث مرات يفسد الصلاة إن رفع يده في كل مرة اهـ وهي
"المجهره" عن "الفتاوى" : يختلف في الحدث هل الذهاب والرجوع مرة أو
الذهاب مرة والرجوع أخرى ؟

(٢) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها، ٤ ١٣٩،
بحسب قول "الدر" : لا حاجة

(٣) هي "رد المحتار" : يختلف في أن الخشوع من أفعال القلب كالخوف أو من
أفعال الجوارح كالسكوت، أو مجموعهما، قال في "الحبة" والأشبه الأول

(٤) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها، مطلب في
الخشوع، ٤ ١٤٢، تحسب قول "الدر" : ولا بأس به للتأمل

(٥) "أحكام الرازي"، سورة يوسف، ٣ ٣٢٩، الإمام أبي بكر أحمد بن عني
معروف بالخصائص الرازي : يعني (ب ٥٣٦) ("كسب القبول"، ١ ٢٠١).

القاسم بن مده^(١) في "كتاب الخشوع" وحاكم في "المستدرک"^(٢) والبيهقي^(٣) في "السنن"^(٤) عن أمير المؤمنين علي رضي الله تعالى عنه وكرمه وجهه ((أنه سئل عن قومه تعالى ﴿الَّذِينَ هُمْ بِرُحْمَتِهِمْ يَخْشَوْنَ﴾ [البقرة: ٢٠٢] عن الخشوع في القلب، وأن ليس كخشع بصره، وأن لا يلتفت في صلاته)) ١٢

١٣٨٨، قال أي "المرء" يكره تنزيهاً^(٥)

أقول ويهفي أن يكره رفعه إلى السماء تحريماً، لنهي الشديد وصحيح

(١) هو عبد الرحمن بن محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن إبراهيم العبدى، الأصبهاني، (أبو القاسم، ومعه ف باب منه محدث، حافظ، مؤرخ (ب ٤٤٧هـ، من تصانيفه الكثيرة "المستخرج" من كتب الناس في الحديث، "أربع أصبهان" ("معجم المؤمنين" ١٩٢).

(٢) أخرجه الحاكم في "المستدرک" (٣٥٣٤)، كتاب التفسير، باب شرح معنى الخشوع، ١٥٣/٣.

(٣) هو أحمد بن الحسين بن عتي بن عبد الله أبو بكر الشافعي الفقيه البيهقي (ت ٤٥٨هـ) ومن تصانيفه "انجام مصنف في شعب الإيمان"، "السنن الصغيرة" في الحديث، "السنن الكبيرة" في الحديث، "كتاب الدعوات" ("هدية العارفين"، ١، ٧٨).

(٤) أخرجه البيهقي في "السنن الكبرى" (٣٥٨)، كتاب الصلاة، باب جماع أبواب الخشوع في الصلاة والإتيان عيها، ٢٩٧.

(٥) "المرء"، كتاب الصلاة، باب ما يقصد الصلاة وما يكره فيها، ٤٩، ٤.

الوعيد^(١) ١٢

[١٢٨٩] قوله^(٢) تعطية العم^(٣) في الصلاة ١٢

[١٢٩٠] قوله منهي عنها كما رواه أبو داود وغيره^(٤)

وسبحي^(٥) عنه في لمكروهات التحريمية ١٢

١ أخرجه البخاري في "صحيحه" (٧٥٠)، كتاب لأداء باب مع البصر إلى السماء في الصلاة، ٢٦٥ عن أنس بن مالك قال قال النبي صلى الله عليه وسلم (ما بال أقوام يرفعون أبصارهم إلى السماء في صلاتهم؟) فاشتد قوله في ذلك حتى قال ((ينهن عن ذلك أو لنعطفن أبصارهم)) ومسلم في "صحيحه" (٤٢٨)، كتاب الصلاة، باب الهي عن رفع البصر إلى السماء في الصلاة، ص ٢٢٩ عن جابر بن سمرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ((يسهرن أفئدة من يرفعون أبصارهم إلى السماء في الصلاة أو لا يرجع إليهم))، وابن ماجه في "سننه" (١٠٤٤)، كتاب إقامة الصلاة، ٥٤٦، والسائي في "سننه" (٩) كتاب السهو، باب النهي عن رفع البصر إلى السماء، ص ٢٠٦

٢ في رد المحتار "صرح في "الحلاصة" بأنه إن أمكنه عند التثاؤب أن يأخذ شفتيه بسننه ففعل، وعطى غاه يده أو بثوبه يكره، وكذا يروي عن أبي حنيفة، قال في "البحر" وجهه أن تعطية العم منهي عنها كما رواه أبو داود وغيره

(٣) "رد المحتار" كتاب الصلاة باب ما يقصد الصلاة وما يكره فيها، ٥٨٤

تحذير من "الندرة" والتثاؤب

(٤) المرجع السابق

٥ انظر "رد المحتار" كتاب الصلاة باب ما يقصد الصلاة وما يكره فيها، ٥٨٤

بحر نور "الندرة" والتثاؤب

[٣٩] قوله (١) أن يرمي بصره إلى موضع سجوده (٢)

أقول الظاهر أن النظر إلى موضع السجود ليس مضمناً بداهة بل هو حذو يكره المجاوز عنه حتى لا ينظر لكتاب خشوعه إلى موضع قدميه كما ثبت بالسنة فيما يظهر، وقد جاء في الحديث (٣) (أنَّ النَّاسَ فِي مَنْ سَبَى صَنْيَ اللَّهِ عَالِي عَيْنِهِ وَنَسَمَ كَأَنَّهُ صَنْيَ أَحَدِهِمْ بِلَا مَجَازٍ نَظَرَهُ مَوْضِعَ قَدَمَيْهِ، ثُمَّ يَدُ كَأَنَّهُ مِنْ أَبِي يَكْرٍ كَوْنُهُ يَنْظُرُونَ بِمَوْضِعِ السَّجْدَةِ، وَفِي مَنْ نَهَرَ وَفِي مَنْ نَكَّرَ لَا يَبْصُرُ نَعْتِي جَدًّا نَعِيَّةً، فَوَدَّ وَهَبَ الْعَصَا وَشَهِدَ عُثْمَانَ الْتَقَبَ النَّاسَ إِنِّي هُمَا وَبَنِي هُمَا)، فينأمل، والله تعالى أعلم ٢

ثم هو إن ثبت كذا معصية على كراهة التعريض حادثة القيام، أم الركوع والسجود والقعود فيسبب النظر فيها إلى القدم والأية والحجر، (١) هي النسي والسرح (٢) كره (التربع مع غيره) والتأوب وتعميص عينيه) انتهى (٣) كمال العشوع

وفي "رد المحتار" (قوله انتهى) أي في حديث (إنَّ هَذَا مُحَدَّثٌ فِي الصَّلَاةِ فَلَا يَحْمِلُ عَلَيْهِ)، رواه ابن عدي (١) أنَّهُ فِي سَدِّهِ مِنْ صَعْفٍ وَعَقْلٍ فِي "البدائع" بأنَّ السنة أن يرمي بصره إلى موضع سجوده، وفي التعميص تركها ثم انظر أن الكراهة نزيهة كذا في "الحصبة" و"البحر"، وكأنه لأنَّ عنه النهي ما مرَّ عن "البدائع"، وهي العبارة له عن التحريم.

(٢) "نَهْيُ الْمُحْتَارِ" كتاب الصلاة باب من يعص الصلاة وما يكره فيها، ٥٩٤، ٥٩٥،

نحت نو - "المر" معي

(٣) أخرجه ابن ماجه في "سننه" (١٦٣٤)، كتاب الجنائز، ٢، ٢٨٩،

وَمَ يثبت كونه سنة، وإثبات عدوه من لادب، وما يفرم منه ترك فصيله،
فلا يحكمكم بكم هته بل لا بدّ بها من دليل خاص، فبعلّ الوجه ما مشى عليه
اشارح حبه لله تعالى ١٦ وأحسن منه تعيين لإمام الريني^(١) (وبآته بما هي
بخشوع، وفيه نوع عبث)، وأظهر من النكل ما هي "الحبي" (أنه صيغ
أهل الكتاب)، أمّ فور العلامة انصحنصاوي^(٢) هي هذا، أنه ربما يفيد التحريم،
ففيه كما ترى نظر ظاهر، بل إثمها يفيد كراهه التثريه كما هي غير واحد
من مفاخره، والله تعالى أعلم ١٧ وقد تقدّم شرحاً ص ٤٩٨^(٣) (أنّ دلت من
لادب التي لا يوجب تركها إساءة ولا عذاباً لكن دفعه أفصل) ١٨
[١٣٩٧] قوله^(٤) إنه الأولى، وليس بعينه، "حبه" و"بحر"^(٥)

[قال لإمام أحمد رطب حبه الله في "الساوي الرصوية"]

أقول ونحن النحوي أنّ بخشية فواب بخشوع تروو الكراهه، ويتحققه
يحصن الاسحاب، والله تعالى أعلم^(٦)

(١) "النبي"، كتاب الصلاة، باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها، ٤١١

(٢) "الغية" كراهية الصلاة، ص ٣٥

(٣) "ط"، كتاب الصلاة، باب ما يفسد الصلاة، ٢٧٢

(٤) نظم "الدر" كتاب الصلاة، ادب الصلاة، ٣، ٢٥، ملخص

(٥) في "رد المحتار" (إلا تكمال الغصب) بأن خاف فوب بخشوع بسبب رأيه ما يفرق

الخاطر، فلا يكره، بل قال بعض العلماء: إنه الأولى، وليس بعينه "حبه" و"بحر"

(٦) "رد المحتار" كتاب الصلاة، ادب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها، ١٥٩

نحوه من "الدر" (إلا تكمان بخشوع

(٧) "الساوي الرصوية"، كتاب الصلاة، باب الجنائز، ٩، ٥٦

[١٣٩٣] قال أي "المر" (وهو إمام في المحراب) (١)

بأنه ضرورة كصيق بمسجد عن القوم، وسيأتي (٢) شرحاً وحاشية ١٢

[١٣٩٤] قوله (٣) وعن هذا من المعلوم، تأمل (٤)

[قال الإمام أحمد رداً: رحمه الله في "المعروف الرصوى"]

أقول ولا محذور لغيري بعد ما أفاد (٥) ما أفاد عن "أنوار الحجة" وغيرها

(١) "المر"، كتاب الصلاة، باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها، ٤، ٥٩.

(٢) انظر "المر" و "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها،

٤، ١٦٣، تحت قول "المر" فلو قاموا: راجع

(٣) في "رد المحتار" قال في "الاولو الحجة" وغيرها، رد ثم يصدق بمسجد من خلاف

الإمام لا ينبغي له ذلك، لأنه يشبه بين مكانين، انتهى يعني بحقيقته اختلاف

أمكنان تسع الجوار، فمبنيها لاختلاف وجوب الكراهة والمحراب وإن كان من

المسجد فصورته وهيئته اقتضت شبهة الاختلاف، هذا، منحصراً قلب أي لأن

المحراب إنما بني علامة لحد الإمام، فيكون قيامه وسط انحصار كنه هو

السنة، لا لأن يقوم في دخوله، فهو وإن كان من خارج المسجد لكن أشبه مكان

آخر فأورث الكراهة، ولا يخفى حسن هذا الكلام، فافهم، لكن بعدم أن التسمية إنما

يكره في المعلوم وفيما قصد به التشبيه لا مطعناً وعن هذا من المعلوم، تأمل

(٤) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها، ٤، ١٦١.

تحت قول "المر" إن عن بالنسبة: راجع

(٥) انظر "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها، ٤، ١٦١.

تحت قول "المر" إن عن بالنسبة: راجع، منحصراً

(أنه يشبه يمين نمكاس، وحقيقته نفسه فشيبهه تكروه، بل هو عدة هي دليلاً برأسه لكفى وشعبي كما لا يخفى^(١))

[١٣٩٥] قوله^(٢) أن يقوم الإمام إزاء وسط الصف^(٣)

أي نصف الكامن؛ فإن وسطه لا يكون إلا ما يحاذي المحارب، وإن
 فيمكن أن يكون وسط الصف الناقص خلافاً وح يكره كما سيصرح به^(٤)،
 ثم عني أن هذا الكلام إنما هو في الجماعة لأولى كما يشبه^(٥) إليه هو
 (في إمامه إمام)، وأما الثانية فمأمور بالتخلف عن الموضع الأول وتدير
 للهيئة، وأما قوله^(٦) (يكره أن يقوم في غير المحارب) فالمعنى في غير
 المحارب، ثم نفس الغم في الضيق عند قالو مكروهته، فانهم ١٢

(١) "الغزالي الرصيفة"، كتاب الصلاة، باب مكروهات الصلاة، ٧ ٢٥

(٢) في "رد المحتار" السنة أن يقوم إمام إزاء وسط الصف، ألا ترى أن المحارب
 من نصبت إلا وسط المسجد، وهي قد عرفت لمقام إمامه؟

(٣) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب ما بعد الصلاة وما يكره فيها، ٤/ ١٦١،
 تحت هو "النداء" إن عمل بالتشبيه

(٤) نظر "رد المحتار" كتاب الصلاة، باب ما بعد الصلاة وما يكره فيها، ٤/ ١٦١،
 تحت هو "النداء" إن عمل بالتشبيه

(٥) نظر "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب ما بعد الصلاة وما يكره فيها، ٤/ ١٦٢،
 تحت هو "النداء" إن عمل بالتشبيه

(٦) نظر "رد المحتار" كتاب الصلاة، باب ما بعد الصلاة وما يكره فيها، ٤/ ٦،
 تحت قول "النداء" إن عمل بالتشبيه

[٣٩٦] قوله ^(١) "أو دخل في نصف" ^(٢) على وجه نمر حمة إن أمكن

[١٣٩٧] قوله ^(٣) كما في اتحادها، كما في "المحيط" ^(٤)

قلت وقد نصّ أئمتنا على جوار اتحاد لألف والسين والأصبع من قصة سقطوعها، فدلّ على أنّ اتحاد أمثال تلك لأجزاء الحيوانية غير ممنوع عند مسبب اتحادها، بل ولا يفسد منه كما في الأصبع؛ لأنّما؛ فإنّه لا حاجة إلى اتحادها ولا يقع فيه إلاّ الرية وسنّ بحسب في الجمال، فافهم بكن لا يخفى الفرق بينهما وبين الرأس، ويجوز أن يكون لاتحاد معنى لاقتداء كما في قول نوري في "النمرودة" ^(٥) "أما اتحاد المصوّر بحيوان فلا كان

(١) في "رد المحتار" أنّ جماعة من يحد في الصفّ خرجة قبل مفهوم وحده وتعدّد، وفيه يجدد واحد من الصفّ إلى نفسه فيصفّ بحبه، والأصح ما روى هشام عن محمد أنّه ينتظر إلى الركوع، فإن جاء رجل، وإلاّ حدب إليه رجلاً، أو دخل في الصفّ، ثم قال في "الفتاوى" ^(٢) "المفهوم وحده أولى في ردّد عبدة الجهن على العواتق، فلا جرة نفس صلاته اهـ

(٢) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب ما يعتمد الصلاة وما يكره فيها، ١: ١٦٥، بحث قول "الرد" بكن قالوا ^(٣) إلح

(٣) في "رد المحتار" فإن المفهوم في وجهه يشعر بأنّه لا يكره صوّه الرأس وفيه خلاص كما في اتحادها كذا في "المحيط"

(٤) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب ما يعتمد الصلاة وما يكره فيها، ٢: ١٦٥، بحث قول "الرد" وحيث ثوب فيه بمائيل

(٥) "النمرودة"، كتاب النبش، باب الصاوير، الفصل الأوّل، ٨، ١٦٦، مختصّ

معلقاً على حائط أو نحو ذلك حرام (رج).
ثم ظهر من أنه هو مراد نقول الفهمني بعده بأسطر (يكره اتحاد
الصور في البيوت) اهـ وقال بعده " لا تكره الصلاة إليها، وكذا الخسوف وإن
صغر الصورة (رج)، وبكشفت التشبيه بـ "الله الحمد" وصار معنى كلامه
(فيه) أي في قول "العبد" صورة حيوان (إشعار بأنه لا مكره) الصلاة في بيت
فيه (صوره الرأس وفيه) خلاف (كما في) جوار (اتحادها) في البيوت
٣٩٨، قوله " يكره التشبيه بهم في المدموم وإن لم يقصده "

[قال الإمام أحمد رحمه الله في "الفتاوى الرصوية"]

أقول في الصورة عدة أخرى سوى التشبيه وهو امتناع ملائكة من
دعول بيت هي فيه غير مهتبه و لم يثبت مثله في الصديق فلا يأتي إلحاق

(١) "جامع الرموز"، كتاب الصلاة، فصل ما يفسد الصلاة، ١: ٩٦

(٢) مرجع السابق

(٣) في حش و المخرج (ومن ثوب فيه بمانيل، وأن يكون فوق رأسه أو يده أو
بجانبه) يسه أو يسهة أو محل سجوده (مثال) وهو في سادة مصونه لا مفروشه
ملتقط

في "ذو المحار" (قوله مثال) أي مرسوم في جدار أو غيره أو موضوع أو معلق كما
في "اسمية" و "شرحها"، أقول والظاهر أنه يباحق به الصديق وإن لم يكن مثال دي
وح لأن فيه تشبهاً بالصديق، ويكره التشبيه بهم في المدموم وإن لم يقصده

(٤) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها، ٤: ١٦٧،

بحسب قول "البر" مثال

عنى الإطلاق إلّا إذا كان في جهة العيبه وح يلحق بكونه فيه صرم من
جمر لو بار، والله تعالى أعلم^(١)

[١٣٩٩] قوله ^(٢) لأنه لا تعظيم فيه ولا شبهة^(٣)

أقول قد يمكن شيء منها فميم الكراهة^(٤) ألا ترى أنها لا تكره لو
كانت تحت ميمه في بساط غير ما أعدت للصلاة بل الحق أن الكلام في
الموضوع عاباً والمعنى، ولا شدت أن فيه تعظيماً وإن كان خفيفه، والذي
بحر عدي أن التشبه يوجب في الصلاة كراهه بحريم وجوده في البيت
عنى جهة التعظيم يورث في الصلاة كراهة نزيه كما يتنه عنى هاتش

(١) "الغناية الرصويه"، كتاب الحظر والإباحة، ٢٤ ٥٤٢

(٢) في حس والشرح (و عتف فيه إذا كان) النماز عتفه والأظهر الكراهة
في "رد المحتار" (قوله والأظهر الكراهة) كنهه فيه اليسر، لأنه لا تعظيم فيه ولا شبهة
"مع ح" وفي "البحر" قالوا وأشد كراهة ما يكون على العيبه أمام المصلي
لم لا يكون في ربه لم لا يكون غير ميمه ويساه عنى حاله لم لا يكون
خفيفه عنى الحائط أو الستار أو تحت أو كان عدم التعظيم في التي خفيفه وإن كانت
عنى حائط أو ستر أن في استديده مسهاته في فبها من في تعيها من
التعظيم بخلاف ما عنى يساه معروف وم يسجد عليها فبها مسهاته من كل
وجه، وقد ظهر من هذا أن عنة الكراهه في المسائل كلها إن التعظيم أو التشبه
عنى عتف ما يأتي

(٣) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب ما يعسد الصلاة وما يكره فيها، ٤ ٦٧ ،

صحت قول "البر" والأظهر الكراهه

"الفتح" ص ٢٩٤ . وبه يحصل التوفيق من نهي نهي كراهة التحريم، ومن

د قال الإمام أحمد رضا - رحمه الله - في هامش "الفتح" على قوله (ووضع العبوة فيه تعظيماً بها). ("الفتح" باب ما يفسد الصلاة وما يكملها، ١/ ٢٦٢)

أقول يحكم عليه ما تقدم أيضاً من حصر النية في التشبه، فإنهم لا يقتصرون على عبادة الله تعالى، بل يقومون ويجلسون عليه، ونحل الأمر حلالاً تعالى أعلم، إنه حيث وبعد التشبه وينزله التعظيم ضرراً، فإنهم لا يقتصرون على عبادة الله حيث يبان فحش ذلك، كراهة الصلاة تحريماً بها في البحر ("البحر" باب ما يفسد الصلاة، ١/ ٢٨٢، ٢) و"د" كالمحذور "أنظر" د التبحر، باب ما يفسد الصلاة، ١/ ٢٨٢، ٢ أن هذه الكراهة تحريمية، وحيث لا تشبه فإن كان مع تعظيم كراهة الصلاة سبباً، فهو "العناية" الأولى (د كراهية في معنى) صبره كما هو مع تعظيمه، ونحن نعلم بانها فلا ينبغي أن يكون في معنى مطلق سبباً، أو ثم يسجد الله "العناية" باب ما يفسد الصلاة، ١/ ٣٦٢ (هامش "الفتح") ١/ ٢٨٢، ٢ ثم يمكن تعظيمه أيضاً ثم يكملها، لكن يجب على بساطه، هذا في حق الصلاة أما الإلقاء في اليد فصاحبه كراهية لا مباح، والملازمة في المنع هو التعظيم، فإن كانت مهانة فلا كراهية ولا امتناع، بل يأتي في "الفتح" ذاته لا يكملها جميعاً في مكان كدبره [أي مهانة تنعدي إلى الصلاة، وحيث جبريل محض بدت، انفتح ٢٦٢، د قوله "تنعدي إلى الصلاة" أن الكراهية هي عبر التشبه تنحصر من إمكان إلى الصلاة وحفظ، وظهور ذلك بتقريره، أن حصر النية في التشبه يعتبر كراهية التحريم، وهي المنع في واية "الجامع" ووجود التعظيم بدو التشبه عليه كراهية الإلقاء في مكان، وفيه تنعدي إلى الصلاة كراهية نزيه، وهي بمنزلة في رواية "الأصل"، وبالله التوفيق، ١٢ (هامش "الفتح"، ص ١٢).

أثبتت كراهة التبريد، وبالله التوفيق ١٢

[١٤٠٠] قوله: وأشدّها كراهةً ما يكون على القبلة^(١)

أقول: ويظهر من أن ما هو محلّ سجوده ١٢

[١٤٠١] قوله: إن التعظيم أو التشبه على خلاف^(٢)

أقول: لا تشبه بدو التعظيم، فلا علة بدو التعظيم، لكن إن وجد وحده

فكرهه الاقتداء كراهة تحريم، ويسري منه إلى الصلاة كراهة سريه، وإن كان

مع التشبه كان في الصلاة كراهة تحريم، هذا ما عدي ١٢ والله تعالى أعلم

[١٤٠٢] قوله^(٣): إن كتب الصورة مقدار طير يكره^(٤)

يشمل بصورة فما فوقها ١٢

(١) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها، ٤٧٠ -

بحث نور "الدر" والأظهر الكراهة

(٢) المرجع السابق

(٣) في نفس الشرح (و) لا يكره (لو كانت تحت قدميه أو في يده أو على عنقه

أو كان صوره) لا تنس تعاصير أعضائها منظر قائما وهي على الأصح لا يكره

انحطبي منقطع وفي "رد المحتار" (قوله لا تنس) نسخ هذا أصح من في

"القهستاني" حيث قال لا يبدو منظر إلا يتعصر ببيع كعب في الكرماني، أو لا

يبدو من بعد كعب في "المحيط" ثم إن نكل في "المحرر" إن كان

الصورة مقدار طير يكره، وإن كان أصغر فلا

(٤) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها، ٤٧٠ -

بحث نور "الدر" لا تنس نسخ

[٣ ١٤ قال أي "الذكر" (١) أو محو (٢)]

أقول وبالله التوفيق إن عنة كراهة التحريم في الصلاة هو النشئة بعدة
الوجه، كما في "الهداية" (٣) و"الفتح" (٤) وغيرهما، وفي الأثناء هو وجودها في
اليأس على جهة التعظيم، وهو مباح سمائه عن الدخول فيه، فمقصوع الرأس
أو الوجه منبذ فيه الوجهان، أمّا فاق عصير آخر لا حياة بدونه كما يعرف في
"مطوعراف" من تصوير المصعد لأعلى أو إلى المصادر والنشئة منبذ؛ لأنهم
لا يعدلون مقصوعاً فتشفي كراهة التحريم من الصلاة، وفيها الكلام هذا،
ولا يبرم منه انتذير عن الاقتداء إن وجد التعظيم؛ لأن مداره فيه هذا لا النشئة،
فتعيق أمثال صور المصعد أو وضعها في القرايات (٥) وتزيين البيت بها كما
هو متعارف عند الكفرة والمفسقة كل ذلك مكروه تحريماً ومباح عن دخول
السمائكة؛ إن لم يكره الصلاة ثم تحريماً بل سبباً كما يناد على هامش
"الفتح" (٦)، فهو هو التحقير وبالله التوفيق، فعصّ عليه بالنواجد ١٢

(١) في التمس والشرح (و) لا يكره (لو كانت تحب قدمه أو في يده أو على خاتمه
أو كانت صخرة أو مقطوعة الرأس أو الوجه أو محويرة عصير لا تعيش بدونه (أو
غير ذي روح (أو) كراهة؛ لأنها لا تعبد، وغير حيريل مخصوص بغير تمهالة كما
يسميه ابن الكمال منقطع

(٢) "النس"، كتاب الصلاة، باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها، ٤ ٦٩

(٣) "الهداية"، كتاب الصلاة، باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها، ١ ٦٥

٤ "الفتح"، كتاب الصلاة، باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها، ٢٦٢

٥ هكذا يبدو من لأصل، تعلية "الخرافات" ١٢ (نعمان)

٦ هامش "الفتح"، ص ١٢

[١٤٠٤] قال أي "الدر" مسحوة عضو لا يعيش بدونه^(١)

أقول اقتصر في غايته الكتب على ذكر أنفاس، وألحق به في "البحر"^(٢) عن "اختلاصة" أنوجه، وقد قال في "الكافي"^(٣) (بوكب فوق رأسه أو بين يديه أو يحداه صورة غير مقطوع رأسها كره). إلخ) وليس هذا لتعميمه في "البحر" ولا في "الدر" وهما ما أجدان لأكثر ما في الكتاب، فيحرر [١٤٠٥] قوله^(٤) فإن قيل عُبد الشمس والقمر والكواكب والشجره الخصره قلنا عُبد عُبد لا تمثاله^(٥).

[قال الإمام أحمد وضاً رحمه الله في "الفتاوى نرصويه"]

أقول وبه ظهر بطلان ما بحث الفارسي في "المعرفة"^(٦) رد قال (ما عبد من دونه الله وهو كان من تعبدات كالثمن والقمر يعني أن يحرم

(١) "الدر" كتاب الصلاة باب ما يعبد الصلاة وما يكره فيها ٦٩٠٤

(٢) "البحر" كتاب الصلاة باب ما يعبد الصلاة وما يكره فيها ٥٠/٢

(٣) "الكافي" كتاب الصلاة باب ما يكره الصلاة ٩٧١

(٤) وفي "رد المحتار" (قوله لأنهم لا تعبد) أي هذه بعد كبرياء، وحينئذ فلا يحصل التشبه فإن قيل عُبد الشمس والقمر والكواكب والشجره الخصره قلنا عبد عُبد لا تمثاله، يعني هذا، يعني أن يكره استقبال عين هذه لأشياء "معرج"، أي لأنها عين ما عبد بخلاف ما هو صورته واستقبل صورته

(٥) "رد المحتار" كتاب الصلاة باب ما يعبد رج ٤٠٦، بحث قول "الدر"

لأنهم لا تعبد

(٦) "المعرفة" كتاب التماس ٢٧٣٨

تصويره) انه وهو كما ترى بحث عريب ساقط لا دليل عليه ولا أثره في كلام الأئمة بل مخصص لإختلاف جميع كتب المذهب منوطاً وشروحاً وتفاوتاً، والله لموفق هداً (١)

[٤٠٦] قوله معنى هذا يعني أن يكره استقبال عين هده لأشياء (٢)

أقول مبرع عجيب وبحث عريب، وأصلب الكلام عليه في "فتاوى"

من كتاب المحظر، ٦٧٨، ٨ (٣) ١٢

(١) "الفتاوى الرصوية"، كتاب المحظر والإباحة، ٢٤ ٦٢٧

(٢) "ذو المحابر"، كتاب الصلاة، باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها، ٤ ٧ .
سحب قول "الدر" "ذاتها لا تعبد"

(٣) وبعبارة هذا القول مبرع عجيب وبحث عريب فالمسافرون هم الفقير واليافع
ما لا يجدون منجاً من سندان الشمس في النعصر والقمر فيها أو في المغرب أو
في العشاء، ولا معيد لهم عن استقبال الكواكب في العشاء، وأين يهرب المصنّي
في النعصر والرياح عن استقبال شجرة غصراء؟ بل ربما لا يجد له سيرة غيره،
فينجأ إليها بحكم الشرع وروى الإمام أحمد وأبو داود عن المقداد بن الأسود
صلى الله تعالى عليه قال : ما أيت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم صلي
إلى غود ولا عمود ولا شجرة إلا جعله على حاجبيه الأيسر أو الأيمن، ولا يصمد
به صمداً).

أخرجته في "ذو" في "سنة" (٢٥٣)، ٢٧٣/١ وأحمد في "مسند" (٢٢٨٨١)، ٩/٢١٨٨.
ثم إن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم إنما هي عن الصلاة حين تشرق الشمس
وحين تسمو وحين تندى بتغروب وهم يهتدون بكبريات قبالة نصلي بن أيسر
كتاب ونو وراء ظهره ولو في عيم غيظ وعنه بأنها تكون إدراك بين قربي

الشيء، لا زالت عبادة من دور الرحمن، وبعل شدة بعدها في العصر والسحوم نعتي
عن السيرة، فلا يبي دور عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما قال قال رسول الله
صلى الله تعالى عليه وسلم ((إذا صليت أخذكم إلى غير شجرة فإنه يقطع صلواته
الكلب والحمار والخنزير واليهود والنمل والسمكة والمراة، ويجزئ عنه إذا مرؤا ابن
يديه عني نسفة بحجر)) [أخرجه أبو داود في "سننه" (٤/ ٧)، ٢٧٧

ونلاحظه في: ((يكفيك إذا كانوا حدث قدر رمية))

[شرح معاني الآ: ٢٥٧٢ - ٥٨٨

وهي صلاة "الهندية" عن "التنارخانية" قال كاتب القبول: "أما صلاتي لا يحكمه، فإنه إن
كان يبه: بين الغير معذور ما لا كان في الصلاة وبمرئسان لا يحكمه، فهذا أيضاً
لا يحكمه، اهـ. الهندية كتاب الصلاة، الباب السابع، الفصل الثاني ٧

أما الشجر فالقول: كونه عبود نوعاً أو شخصاً من الشجر يستلزم كراهة الاستعجال
إلى ذلك النوع أو الشخص بخصوصه لا إلى كل شجرة، وليس ذلك مثل الفتح،
فإن الحكم منع من دور نظر إلى كونه صورة أو عبود أو لا كما
سيأتيه بحقيقته إن شاء الله تعالى بخلاف لأعيان فلا يعتبر فيها نجس بل
خصوص ما عبيد عبي وجه عبد - لا يرى إلى ما من من الفرد بين سور فيه نار
وبين شمع وسرج، أو لا يرى أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كان يستتر في
صلاته برجلته، ولم يسمعه عن ذلك كونه من جنس الحيوان الذي يعبد منه
بمثل كواب نوع البهائم وعيدود شخص عجل السامري، أخرجه الشيخان عن ابن
عمر رضي الله تعالى عنهما ((أما النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كان يُعْرِضُ رجليه
فيصلي إليها)) [أخرجه البخاري في "صحيحه" (٥/ ٧)، ٨٨١

وهي "الفتح" (إن سمر يظهر جالس كان سمره كد المدة، وحدثهم في العائنه) اهـ
"الفتح" كتاب الصلاة ٢٥٤ -

[١٤٠٧] قوله ^(١) إن كانت عنة انكراهية ^(٢)

أقول نعم ^(٣) أن هذه عنة كراهية النسيء في الصلاة، والنسيء عنة كراهية

- وفيه وفي الهندية عن النهاية (قالوا حيلة الراكب أن يمرر فيحصل الدابة فيه وبين المعصني فخصر هي ستره فيمر) اهـ

[الفتح] كتاب الصلاة، ١/٣٥٤، والهندية، كتاب الصلاة، ١/٤١، ٤١، ينصرف فالدي بحر. بما تقر. كراهية استقبال خصوص حيوان أو شجر أخضر بعده الممر كركب أو بوعاً فوعاً أو شخصاً فسد عنة دون غيره من دونه بشرط أن لا يكون بينه وبين شخصي أكرم من يؤثم العار، هذا ما ظهر بي، وأرجو أن يكون صورة ما شاء الله تعالى، والله تعالى أعلم ٢ من رسالته "العقوبات القديرة في حكم النصور" (١٣٣١هـ) ص ٥٦ مطبعة إقبال، بريتي (محمد أحمد الأعظمي)

(الفتاوى الرصوية) ١/٢٤، ٢٨، ٦٣٢،

(١) في "د المحتار" (قوله وغير جبريل) (بخ) هو قوله سيي صني الله عليه وسلم ((إننا لا ندخل بيتاً فيه كلب ولا صو ١٥)) ١٥ مسلم، وهذا إشارة إلى الجواب عما يقال إن كتب عنة الكراهية فيما مرّ كتب المحل الذي تقع فيه الصلاة لا ندخله الملائكة، لأن سرّ البقاع بقعة لا ندخلها الملائكة يعني أن تكراهه وهو كتاب الصورة مبهمة، لأن قوله "ولا صورة" بكثرة في سياق المي جعته، وإن كتب العنة النسيء بعابها فلا تكراه لأن كتب أممه أو عوق أممه والجواب أن العنة هي الأمر الأول، وأما الذي فيصيه أشدّة الكراهية غير أن عموم المص المذكور مخصوص بغير المهانة

(٢) "د المحتار"، كتاب الصلاة، باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها، ١/٧١، ٤، بحث قول "الدر" وغير جبريل، (بخ)

(٣) انظر جملة [١٤٠١] قوله بما التخصيم أو التشبه على خلاف

التحريم، والأول مختصر بالعظيم فاستفى لإيراد ٢

[١٤٠٨] قوله أن العنة هي لأمر لأول^(١)

أقول ليس كذلك كما عرفت، وبالله التوفيق ١٢

[١٤٠٩] قوله^(٢) ما لا يؤثر كراهة في الصلاة^(٣)

أقول أي لا محرمية ولا سريية، ومعنى ما خلا عن النسيء والتعظيم ويكفي ذكر التعظيم لأن النسيء لا يخلو عنه، والمراد بتعظيم الصورة لأجل الصورة، فلا يرد رفع الدرهم والدينار، وعدم إلقاءها لتصوره وضع ما عني انتهى ١٢

[١٤١٠] قوله^(٤) فهو غير جائز مطلقاً^(٥)

(١) "كالمحبر"، كتاب الصلاة، باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها، ٤، ١٧، بحث قول "الدر" وغير جبريل، نسخ

(٢) في المس والشرح، وتختص المحرمات في امتناع ملائكة الرحمة ما عني التقدير، فتعاه عياض، وأنته النووي

في "رد المحتار" (قوله فتعاه عياض) أي وقال إن الأحاديث مخصصة، "بحر"، وهو ظاهر كلام عياض، فإن ظهره أن ما لا يؤثر كراهة في الصلاة لا يكره بهاؤه

(٣) "كالمحبر"، كتاب الصلاة، باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها، ٤، ١٧٣، بحث قول "الدر" فتعاه عياض،

(٤) في "رد المحتار" هذا كله في إلقاء الصورة، وأمّا فعل التصوير فهو غير جائز مطلق لأنّه مضاهاة بخس الله تعالى

(٥) "رد المحتار"، باب ما يفسد (نسخ، ٤، ١٧٤، بحث قول "الدر" فتعاه عياض

أي إن كان تصوير ذي روح، أمّا غير ذلك فلا بأس به، كما أقر به
 بن عباس رضي الله تعالى عنهما^(١) ومن ههنا عُنم حرمة العمل بجاري في
 عهد النبوي بسبب التصوير العكسي لجريان التعيين، والله تعالى أعلم
 وبه عُنم حرمة أن يأمر هؤلاء بأن يضعوا عكسه على القرطاس مثلاً؛ إذ ما
 حرم فعنه حرم الأمر به أيضاً ٢

[١٤١١] قوله^(٢) وفي "شرح النية" وجه عدم الكراهة أن كراهة

استقبال

(١) أخرجه مسلم في "صحيحه" (٢٢)، كتاب البيار والزينة، ص ٧ عن معبد
 بن أبي الحسن قال جاء رجل إلى ابن عباس فقال إني جئت أصوّر هذه الصور
 فأقضي فيها، فقال له ابن عباس: قد سمعنا من رسول الله صلى الله عليه وسلم
 أنه قال: "يُبْعَثُ بِهِ مَعْصُومٌ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَجْعًا رَسُولُ اللَّهِ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَهْوِي (كَوْ مَضُورٌ فِي النَّارِ) يَجْعَلُ بِهِ بِكُلِّ صُورَةٍ صُورَهَا نَفْسًا
 فَتُجَدِّدُ فِي جَهَنَّمَ"، وفي إن كنت لا بدّ فاعلاً فاصنع الشجر وما لا نعم به

(٢) في نس و الشرح ١٠ لا يكره وصلاً إلى ظهر عاهد أو قائم ولو (بجذبة) لا
 بدّ خفيف انعطت بجذبة (و) لا إلى (مصحف أو سيف مطلقاً)

في رد المحتار "قوله مطلقاً" أي معلقاً أو عيم معلق، وأشار به إلى أن قول "المكثر"
 وغيره "معلق" غير قيد وفي "شرح النية" وجه عدم الكراهة أن كراهة
 استقبال بعض الأشياء باعتبار النشئة بعبادته، والمصحف والسيف لم يعبد
 أحدهما، واستقبال أهل الكتاب لمصحف يعرفه منه لا لعباده

(٣) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب ما يقصد الصلاة وما يكره فيها، مطلب
 الكلام على اتعاده المباحة، ٤ ١٨٢، تحت قول "البر" مطلق

سئل عن صني وأمامه امرأة فأجيب بالحوار آخذاً ممّا ههنا، رد
مرآة من بعد، ولا الشبح يصح فيها، ولا هو من صبح الكفر، نعم! إن
كان بحيث يبدو فيه صورته وأفعاله كونه مسجوداً وقياماً وقعوداً وحسب
أن ذلك يشعده وينهي فردد لا ينبغي قطعاً، والله سبحانه وتعالى أعلم ٢

[٤١٢] قوله ^(١) وظاهره أن الكراهة في الموقد ^(٢) راجع

ألقاب وفي "المنع" ^(٣) (الصحيح لأدب [أي عدم الكراهة في شمع
وسرج بلا مشهاد ٢] لأنهم لا يعبدونه، بل الصرام جمر أو سرج) اهـ
وكذلك هو مخالف مصوص "الكافي" ^(٤) و"النسب" ^(٥) و"البحر" ^(٦) و"محيط

، في "ذو المنار" ذكر ذلك في "الغنية" في كتاب الكراهية، ونصّه الصحيح أنه
لا يكره أن يصني ويبس يديه شمع أو سرج، لأنه لم يعبدوا أحدًا، والمجوس
يعبدون بجم لا النار الموقدة، حتى قيل لا يكره إلى النار موقدة اهـ وظاهره
أن سراد بالموقدة التي لها نهب، لكن من في "الغنية" إن بعضهم كان يكره سرج
شمع أو سرج كما لو كان يبر يديه كانوا فيه جمر أو نار موقدة اهـ وظاهره
أن الكراهة في الموقدة متفق عليها كما في الجمر، تأمل

(٢) "ذو المنار"، كتاب الصلاة، باب ما يفسد الصلاة، ما يكره فيها، ٤، ٥٣،
نصف جوب "النسب" "غنية"

(٣) "المنع"، كتاب الصلاة، باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها، ١، ٣٦٤

(٤) "الكافي"، كتاب الصلاة، باب ما يكره في الصلاة، ١، ٩٧

(٥) "النسب"، كتاب الصلاة، ١، ٤١٧

(٦) "البحر"، كتاب الصلاة، ٢، ٥٦

لإمام السرخسي^(١) و"الهديّة"^(٢) و"الحاية"^(٣) فسقط ما في "القبّة"^(٤) وروى
 بعده في "المرآة"^(٥) و"اندر"^(٦) و"مجمع الأنهر"^(٧) و"الشُررشي"^(٨) و"أبو
 السعود الأهرري"^(٩) و"الصحفاوي عني عراقى"^(١٠) وأشار إليه فيها
 الشرنبلالي^(١١) ١٢

[٤١٣] قوله^(١٢) وظاهر لتعويل إلح^(١٣)

- (١) "المحيط" نسرخسي، كتاب الصلاة، ص ٥٩.
 - (٢) "الهديّة" كتاب الصلاة، ٨١.
 - (٣) "الحاية"، كتاب الصلاة، باب الأحداث في الصلاة وما يكره فيها، ٥٩، ١.
 - (٤) "القبّة"، كتاب الكراهية، ص ٢٠٤.
 - (٥) انظر "المرآة"، كتاب الصلاة، ٨٢، ٤.
 - (٦) "اندر"، كتاب الصلاة، الجزء الأول، ص ١٠٩.
 - (٧) "مجمع الأنهر"، كتاب الصلاة، ١٩، ١.
 - (٨) انظر "التوير"، كتاب الصلاة، ٨٢، ٤.
 - (٩) "فتح الله سمعي"، كتاب الصلاة، باب ما يغيب الصلاة وما يكره فيها، ٢٤٦، ١.
 - (١٠) "ضم"، كتاب الصلاة، باب ما يغيب الصلاة، ص ٣٦٩.
 - (١١) "عراقى الملاح"، كتاب الصلاة، ص ٨٤.
 - (١٢) في "ذ المجتاز" (قوله يكره اشتمال الصمّة) نهي عليه الصلاة والسلام عنها،
 وهي أن يأخذ بثوبه فيختل به جسده كنه من رأسه إلى قدمه ولا يرفع حجباً
 يخرج يده منه سخي به لعدم معه يخرج منه يده كالصغيرة الصمّة، وقبل أن
 يشتمل بثوب و حد يس عليه إ. وهو اشتمال اليهود، "ربيعي" وظهر التعويل
 بالنهي أن الكراهة تحريمية.
 - (١٣) "ذ المختار"، كتاب الصلاة، باب ما يغيب الصلاة وما يكره فيها، ١٨٤، ٤.
- تحب قول "الذ" يكره شتمال الصمّة

أقول: يظهر أن النهي إرشادي حذر، عن عبث من يساه أو حيوت،
علا بعيد التحريم، فليحذر، والله تعالى أعلم. ١٢

[١٤١٤] قوله: أيضاً بما مر^(١) من النهي^(٢) ١٢

مطلب في بيان الستة والمستحب والمندوب والمكروه

وختلاف الأولى

[١٤١٥] قوله^(٣) بخلاف مكروه قريبها^(٤)

أفاد أن مكروه قريبها لا بد منه من بهي ويخالفه ما مرّ ص ١٣٦^(٥)،
وما يأتي آخر ص ٦٨٥^(٦) ١٣

(١) "ذ المحتار"، كتاب الصلاة، باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها، ٨٤٤
نحو قول "البر" والاعتذار

(٢) انظر "رد المحتار" كتاب الصلاة، باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها، ١٨٣٤
نحو قول "البر" يكره شمال المصنم.

(٣) هي "ذ المحتار" في "التحرير" الأصوبي بأن خلاف الأولى ما يس فيه صيغة
نهي كترك صلاة الصبح بخلاف المكروه قريبها اهـ

(٤) "ذ المحتار"، كتاب الصلاة، باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها، مطلب في
بيان الستة والمستحب والمندوب والمكروه وخلاف الأولى، ٨٦٤

قول "البر" وترك كل سنة ومستحب

(٥) انظر "ذ المحتار"، كتاب الطهارة، ٤٣٩، نحو قول "البر" ومكروهه

(٦) انظر "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها، ٩٣٤

نحو قول "البر" استعمال القبلة بالفرج

- (١٤٠) قوله ^١ وما روي من الفساد ^٢ رواه مكحول ^٣ عن الإمام
 (١٤١) قوله شاذ ^٤ (مردود ٢) وكذا في "جواهر الأحكام" ^٥
 (١٤٨) قوله ^٦ كما في "الإمداد" ^٧ وهو معاد لإحلاق، وهو
 الشرح ^٨ فيما يأتي. (إلا في العلل صريح فيه ١٢)

- (١) في "ذو المحار" يعني في المكروهات أشياء أخر ذكرها في "المسبة" و"نور
 الإيضاح" وغيرهما ومنها ما في "العرائش" تعطية الألف والقلم والهرولة للصلاة
 والاختلاء على حائط أو عصاً في الغرض بلا عذر لا في العلل على لأصح، ورفع
 يديه عند الركوع، ورفع يده، وما روي من الفساد شاذ منقطعاً
 (٢) "ذو المحار"، كتاب الصلاة، باب ما يحسد الصلاة وما يكره فيها، ١٨٨١: ٤.
 تحت مور "الدر" وما ورد في
 (٣) هو أبو مصعب مكحول بن الفضل السعدي النخعي الحنفي، (مت ٣١٨هـ) من
 نصابه "كتاب السمع" في اللغة، "القول في ما" في مواضع
 ("الأعلام"، ٢٨٤: ٧ و"هبة العارف"، ٢: ٤٧).
 (٤) نظم "ذو المحار" كتاب الصلاة، باب حرم الصلاة، ٣٥٢: ٣. تحت قول
 "السر" إلا في سبع، و"الفتح"، كتاب الصلاة، باب في الور، ٣٨
 (٥) "رد المحتار"، باب ما يحسد، إلخ ١٨٨١: ٤، تحت قول "الدر" وما ورد في
 (٦) "جواهر الأحكام"، كتاب الصلاة، فصل في المرائض لأصليته، ص
 (٧) في "السر" ويح قطعها سحقاً قتل حياة وندة دالة وهو عذر وصريح ما فيمنه درهم نه أو
 غيره وفي "رد المحتار" (قوله ويح قطعها) أي لو كانت حراماً كما في "الإمداد"
 (٨) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، ١٨٩: ٤، تحت مور "الدر" ويح قطعها
 (٩) انظر "الدر"، كتاب الصلاة، باب ما يحسد الصلاة وما يكره فيها، ٩١: ٤

[١٤١٩] قوله (١) الظاهر أنه مقيد بما بعده [من]

أقول ربما لا يعوب ما قيمته درهم بر قد لا يكون كماله في القدر بهذه القدر لكن إن ترك وفارقت ولا يجد في الوقت غيره أو تأخر وهو جائع فلا يعد تجويز القطيع لمثل ذلك كما جاز تركه اجتماعه محصور طعمه يبرد وتذهب بدته ١٢

[١٤٢] قوله (٢) فلا يقطع الصلاة لأجله (٣)

وسياقي (٤) في إدراك الفريضة أن عليه عاقبة مشايخ ١٢

[٤٢١] قوله فقطع الصلاة أولى (٥)

وسياقي (٦) في إدراك الفريضة أنه موافق لإطلاق الكتاب ٢

(١) في "رد المحتار" (قوله وهو من الظاهر أنه مقيد بما بعده من هو ما قيمته درهم، سواء كان ما في القدر به أو غيره).

(٢) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، ٤: ١٨٩، تحت قول "الدر" وهو قدر

(٣) في "رد المحتار" (قوله وصباح ما قيمته درهم) من في "مجمع الزهبي" لأن ما حوته حفر، فلا يقطع الصلاة لأجله، نكح ذكر في "المحيط" في الكفالة أن يحبس بالدائق يجوز، فقطع الصلاة أولى، وهذا في ما انعبر، أما في ماله لا يقطع، ولا أصبح جوده فيهما.

(٤) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، ٤: ١٨٩، تحت قول "الدر" وصباح ما قيمته درهم

(٥) انظر "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب إدراك الفريضة، ٤: ٣٨٥، تحت قول "الدر" أو خاف صبيح درهم من ماله

(٦) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، ٤: ١٨٩، تحت قول "الدر" وصباح ما قيمته درهم

(٧) انظر "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب إدراك الفريضة، ٤: ٣٨٥، تحت قول "الدر" أو خاف صبيح درهم من ماله

[١٤٢٢] قوله ^(١) يمكن الظاهر أن ذلك . . .

أقول لا شبهة أن ما لا يشعنه لكر في الطبع نوع طيب ينتجني
والكرهه حاصله ولو تربيته، وفي عدم كونه مسوغاً نظر ألا ترى أن
القطع مسحبٌ بالخروج من خلاف، وهو ليس إلا مسحباً ومركباً
بمسحبٍ لا يوجب الكراهه، فحيف فيما يوجبها ٢

[١٤٢٣] قال أي "الدر" ^(٢) إن لم يخف فوت وقت أو جماعة ^(٣)

قلت وذكر من أسباب القطع في أبواب اليد من "الحديقة الندية" ^(٤) . ما
إذا طيب منه كافر عزم لإسلام، فرجعها ١٢

(١) في "ذ المختار" (قوله ويسحب سداعه الأخيش) كذا في "مواهب الرحمن"
؛ "نور الإيضاح" كتبه مخالف ما قدمناه من "الخرائ" و"شرح نصية" من أنه
إن كان دماً يشعنه أي يشعل قلبه عن الصلاة وخشوعه فأنه يأثم لأدائه
مع الكراهة التحريمية، ومقتضى هذا أن القطع واجب لا مسحبٌ ويدل عليه
الحديث المار لا يحمل لأحد يؤمن بالله واليوم الآخر أن يصلي وهو جاف حتى
يتحقق، اللهم إلا أن يحمل ما هنا على ما إذا لم يشعنه، حتى الظاهر أن دماً
لا يكون مسوغاً لنقطع، فلينأمل

(٢) "ذ المختار" باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها ٤ ٩ ، يجب فون "الدر"
ويسحب سداعه الأخيش

(٣) في "الدر" ويسحب سداعه الأخيش والمخرج من الخلاف إن لم يخف فوت
وقت أو جماعة

(٤) "الدر"، كتاب الصلاة، باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها، ٤ ٩٠

(٥) "الحديقة الندية"، الفصل الخامس من الأوصاف السبعة . . . ٢، ٤٥٩، يتصرف يسير

باب أحكام المسجد

[٤٢٤] قال أي "المر" كره (عق باب المسجد) إلا لخوف عني
متاعه، به يعني^(١)

[قال لإمام أحمد رضا رحمه الله في "الفتاوى الرضوية"]
أقول هد في غير وقت الصلاة لقول الشامي^(٢) (لا في أوقات
الصلاة) فكيف عند نفس قيام الصلاة هد، مردودٌ بوجع أهل الصلاة^(٣)

مطلب في أحكام المسجد

[١٤٢٥] قوله^(٤) ويرمه كراهة الصلاة أي فوقه^(٥)

(١) "المر" كتاب الصلاة، باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها، ٩٤ ٤

(٢) انظر "ذو المجتأ"، كتاب الصلاة، باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها، ١٩٥ ٤

يحب قول "المر" إلا بخوف عني متاعه

(٣) "الفتاوى الرضوية"، كتاب الصلاة، باب أحكام المساجد، ١٠٣/٨ ١٠٤

(٤) هي المن والسر (و) كره بحرماً (الوطء فوجهه والبول والنحوذ)؛ لأنه مسجداً
أي صلب السماء (واتخاذ طريقاً بغير عذر)

في "رد المحتار" (فوجه الوطء فوجه أي الجمع، "ثم أتى" أم الوطء فوجهه فاقدم

فغير مكروه، لا هي الكعبة يمر عذراً لقولهم بكره الصلاة فوقها، ثم رأيت

"الفهستاني" من عن "المنجد" كراهة الصعود على سطح المسجد لا ويرمه

كراهة الصلاة أي فوقه، حيث أتت

(٥) "ذو المنار"، كتاب الصلاة، باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها، مطلب في

أحكام المسجد ١٩٥ ٤، تحت قول "المر" الوطء فوجه

أقول مصوص عليه، فهي كراهة "الهدية" (٢) عن "العرائب" (٣)
 (الصعود على سطح كل مسجدة مكروهة، ونهى عنه شدة الحر يكره أن يصنوا
 بجماعة فوقه إلا إذا صاق المسجد، فحينئذ لا يكره الصعود على سطحه
 بضرورة) اهـ ومثله في "نصاب الاحتساب" (٤) ١٢

[١٤٢٦] قوله (٤) هو جعل نحته سردياً بمصالحته (٥)

أقول انعرق بين السرداب والكيف لا يخفى فمن أشد الواجبات بنيه
 لمسجد عن كل كبح كراهية، ولا بد منه إذا جعل نحته مسروحاً
 شاهدناه ٢

(١) "الهدية"، كتاب انكراهية الباب الخامس في آداب المسجد، ٥ ٢٢٢
 (٢) عنه "عرائب المسائل" لأحمد بن محمد بن أبي بكر نحفي، فيه (ب ٥٢٢ هـ)
 وذكر فيه أنه جمع من "المجمع" كتاب فيه "عرائب المسائل" خاتمة عن التطويل،
 صنف "مجمع الفتاوى" ثم اختصره وسماه "خزينة الفتاوى"

(٣) "كشف الظنون"، ٢ ١٩٧

(٤) "نصاب الاحتساب" في الفتاوى، الباب الخامس عشر، ص ٦٤، مختصر
 شيعي لإمام عمه بن محمد بن عوض السامي الحنفي (ب ٦٩٦ هـ) وهو يشتمل
 على أربعة وسبعين باباً (الذيل ١٠٠٥)، و"كشف الظنون"، ٢ ١٩٥٣
 (٥) في "رد المحتار" هو جعل الواقف نحته بيتاً متخللاً من يجو كما في مسجد
 محله الشحم في "دمشق" لم أره صريحاً، نعم، سيأتي مثله في كتاب الوقف أنه
 هو جعل نحته سردياً بمصالحته جاز، تأمل

(٥) "رد المحتار" كتاب الصلاة، باب ما يعمد الصلاة وما يكره فيها، ٤ ٩٦،
 تحت قول "الدر" إلى صلب السماء.

[١٤٢٧] قوله (١) وقيل إن كان محدثاً يخرج (٢)

بحر - بهد الثالث في "البرازية" (٣) مقتصر عليه غير مقيد بالمحدث ٢

[١٤٢٨] قوله (٤) عن "الخلاصة" (٥) ومثله في "البرازية" (٦)، وقيل كل

مرّة كتحية الإنسان في كل لقاء، كما في "ط على المرافي" (٧) ٢

[١٤٢٩] قوله (٨) أخرجه إسندي مرفوعاً (جنيو مساجدكم صبيانكم

() في "ذ المحار" عن "اللمية" دخل المسجد، فلما توسطه دم قبل يخرج من باب غير الذي قصده، وفيه يصلي ثم يتخير في الخروج، وقيل إن كان محدثاً يخرج من حيث دخل إيماناً لما جنى الله

(٢) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب ما بعد الصلاة وما يكره فيها، ٤ ١٩٦، بحث هو "الدر" وأخذه طريقاً

(٣) "البرازية"، كتاب الصلاة، الفصل السادس والعشرون، في حكم لمس المسجد ٤ ١٩٦
(٤) في "رد المحتار" (قوله بغير عذر) هو بعد جاز، ويصلي كل يوم تحية مسجد مرّة "بحر" عن "الخلاصة"، أي إن تكرّر دخوله بكيفية التحية مرّة
(٥) "ذ المحار"، كتاب الصلاة، باب ما بعد الصلاة وما يكره فيها، ٤ ٩٦
بحث هو "الدر" بغير عذر

(٦) "البرازية"، كتاب الصلاة، الفصل السادس والعشرون، ٤ ١٩٦، وعامش "الهدية"
(٧) "ط"؛ كتاب الصلاة، باب الوتر وأحكامه، فصل في تحية المسجد، راجع ص ٣٩٥
(٨) في "الدر"؛ يحرم إدخال صبيان ومجانس حيث عذب تحييتهم، وإلا فيكره
في "رد المحتار" (قوله ويحرم) إلخ لما أخرجه إسندي مرفوعاً (جنيو مساجدكم صبيانكم ومجانسكم ويعلمكم وشرككم) مع أصح أنكم مسلمون مسلمين وإقامه حدودكم وجنودكم في الجمع، وجنيو على أي يها المصالح، "بحر"

ومجائبيكم، ويبيعكم وشراءكم، ورفع أصواتكم^(٦)

[قال الإمام أحمد رخصاً: رحمه الله في "الفتاوى الرصوية"]

رواه ابن ماجه^(٧) عن واثقه بن لأسلم رضى الله تعالى عنه، وعبد الرزاق^(٨) في "مصنفه" بسند أسهم عن معاذ بن جبل رضى الله تعالى عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم^(٩)

[١٤٣٠] قوله^(١٠) في مصنّى الجدران^(١١) واختار انفعيه أن حكمه حكم

(٦) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها، ٤، ١٩٨.

(٧) أخرجه ابن ماجه في "سنه" ٧٥، كتاب مساجد والجماعات، ٤٣.

(٨) أخرجه عبد الرزاق في "مصنفه" ١٦٣٩، كتاب الصلاة، ١، ٣٣.

(٩) "الفتاوى الرصوية"، ٤٠٧، ٤٠٨.

(١٠) في معنى والشرح (و) أنّ (بمقتضى صلاة جداره أو عيده) فهو (مسجد في حق جدار لاقتداء لا في حق غيره). به معنى "نهاية" (معن دخوله لحجب، خالص) كقضاء مسجد مطلقاً وفي "رد المحتار" (قوله به معنى "نهاية") عباره "النهاية" والمختار لمقتضى أنه مسجد في حق جدار لاقتداء، راجح، بقر قار هو "البحر" طهره أنه يجوز المداخلة والبون والتخني فيه، ولا يخفى ما فيه، فإن الباني لم يعمد إنشاء فيبني أن لا يجوز وإن حكم بكونه غير مسجد، وإنه يظهر عائده في حق بقية الأحكام وحق دخوله بحجب والخالص هو ومفاد هذا مختار ما صححه في "المحيط" في مصنّى الجدران أنه ليس حكم المسجد أصلاً وما صححه ناح الشريعة أن مصنّى العيد حكم مساجد

(٦) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها، ٤، ٢٠.

بحث فون "الدر" به معنى "نهاية"

لمسجد حتى يجب ما يجب للمسجد كما في الباب ١١ من وقف
 "الهدية"^(١) عن "المخلص"، وبه يظهر ما في قول "الشربلية"^(٢)
 أصبح منعاً في مبنى الجدار على أنه يس في حكم لمسجد ١٢

[٤٣١، قوله: ^(٣) (كفاء مسجد) هو المكان المنصل به يس بيه ^(٤) ربح
 في "الهدية"^(٥) من انكراهية عن "التاريخية" عن "التيمة"^(٦) عن الإمام
 البخاري^(٧) رحمه الله تعالى (أنه شئ عن فاء لمسجد هو الموضع الذي
 يس يدي جداره أم هو سدة بابه فحسب؟ فعلى فاء المسجد ما يقصه ضمة
 لمسجد إذا لم يكن ممرًا بعامة المستعملين) هـ وهذا كما ترى = أخص من
 في "العنية"^(٨) وقد قالوا في فاء بمصر أنه معدّ بمصالحهم وبعضهم شرط

(١) "الهدية"، كتاب الوقف، الباب الحادي عشر، ٤٥٦، ٢

(٢) "الشربلية"، باب ما يقصد بالصلاة وما يكره فيها، ١٠، منخصص، (هامش "الدر")

(٣) في "رد المحتار" (قوله كفاء مسجد) هو المكان المنصل به يس بيه وبه
 طريق، فهو كالمسجد بصلاة جداره أو عيده فيما ذكر من جواز الاقتداء وحسب
 دجونه حسب وجوه كما في آخر "شرح المبينة"

(٤) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب ما يقصد بالصلاة وما يكره فيها، ٤، ٢٠،
 حسب قول الدر ^(٥) كفاء مسجد

(٥) "الهدية"، كتاب انكراهية، الباب الخامس في آداب المسجد، [بج ٣٢-٥]

(٦) هي "بيته العباءى" صرح به بدر الرشيد في كتابه ألباط الكفر ووضع علامته
 "ي" والتاريخية ("كشف الظم"، ٢٠٥٠، ٢)

(٧) قد مر ب ترجمته ٢، ٨، ١

(٨) "العنية"، فصل في صلاة الجمعة، ص ٥٥١

الانحصار وخطأه الإمام صاحب "الدخيرة"، وعندي أن لا بدّ هاهنا من القيدين، وذلك أن قال في وقف "الهدية"^(١) نقلاً عن "محيط" الإمام شمس لأئمة السنن خصي رحمه الله تعالى (فقيم المسجد لا يجوز به أن يبنى حوزة في حذاء المسجد أو هائه؛ لأنّ المسجد إذا جعل حائزاً ومسكناً فسهط حرمة، وهذا لا يجوز، والقضاء بيع المسجد فيكون حكمه حكم المسجد) هـ وأبى نعم أنّه لا يكون تبعاً لمسجد؛ لأنّ ما أعدّ لمصالحه وإلاّ فهو النّاس المحبطة ببلائه جواب من مسجد مثلاً كيف بعد من بعده^(٢) وأما الانحصار فلا أن الكاكتي الموهوبة على مسجد شرقي البند، ومسجد عريّة لا بعد قضاء المسجد عند أحد ولا يصدق عليها أن حكمها حكم المسجد، فافهم، والله تعالى أعلم ١٢

مطلب كلمة لا بأس دليل على أن المستحب غير:

لأنّ اليأس الشبهة

[١٤٣٢] قوله "والظاهر من هذا أن الكراهة هي نهيّة" (بخ)

(١) الهدية، كتاب الوقف، الباب بخاني عشر، الفصل الثاني، ٢ ٤٦٢

(٢) هي الغنى والشرح (ولا بأس بعشه خلا محرابه) فإنه يكره؛ لأنه يهني المعصية في "ردّ المحذور" (قوله لأنه يهني معصية أي فيحل بخشوعه من النظر إلى موضع سجوده وسجوده وقد صرح في البدائع "هي مستحب الصلاة أنه يهني الخضوع فيها، ويكون منتهى بصره إلى موضع سجوده" (بخ) وكذا صرح في "الأشباه" أن الخضوع في الصلاة مستحب والظاهر من هذا أن الكراهة هي نهيّة، فافهم (٣) "ردّ المحذور"، باب ما يقصد الصلاة وفي يكره فيها، معصية كلمة لا بأس دليل على أن مستحب (بخ) ٤ ٣٠٣، تحت قول "المدر" لأنه يهني معصية

قلت: قد لا لا كراهة فيها و عدم أصلاً، وبعبارة مصنف: "لا بأس"
 نعمي ما يتوهم من اليأس كقوله تعالى ﴿فَلَا جُنَا حَ عَلَيْهِ أَنْ يَقُولَ بِهِمَا﴾ [البقرة: ١٥٨]
 [٤٣٣] قوله: "لأنه يُبهي القريب منه"

ولقد عَصَرَ بالضعف والمؤخر ١٢

[٤٣٤] قال أي "السر" (عصم منوبه نو فعل) النمش أو البيص،
 لا بد خيف، ربح

نقطة "الكافي" (وأصحاب جوار) دلت وهم يستحسنوه، وهذا إذا
 فعل من من نفسه، أما منوئي يفعل من من الوقف ما يحك أنباء دون
 النمش، فهو فعل حسن؛ بل فيه من تصحيح المن، فإن اجتماع أمور
 مسجد وخفاف انصباع يجمع الظلمة فيها لا بأس به حيث (٢٠٤)

ر في "رد المحتار" من في "الفتاوى الهدية" وكراه بعض مشايخ النمش على
 المحراب وحائط القبلة لأنه يشعل قلب مصلي أه ومثله يقال في حائط حيمة
 أو سيرة؛ لأنه يبهي القريب منه

٢١، "ذو المحابر"، كتاب الصلاة، ٢٠٣، تحت عنوان "السر" وظاهره ربح،
 (٣) هي النمش، المبرح ولا بأس بنفسه خلا منحره بضعف وماء ذهب بحاله لا من
 مال الوقف فإنه حرام (وصف منوبه نو فعل) النمش أو البيص، لا بد خيف
 ضمع الظلمة فلا بأس به، "كافي"

(٤) "السر"، كتاب الصلاة، باب ما بعد الصلاة وما يكره فيها ٢٠٣ ٢٠٤

(٥) "الكافي"، كتاب الصلاة، باب كراه استقبيل القبلة، الجزء التاسع، ٩٨ ٩٩ ملتصق

[١٤٣٥] قوله (١) فيمدُّ أن فريص (٢) ح (٣)

أقول في هذه لاستفاده نظراً ظاهراً، بل الظاهر منه جوزه بلا كراهة بشروطه الثلاثة أن يكون بماله الحلال، ولا يسكتف دقائق العفوس؛ لأنَّ خراج المسجد ليس محلَّ إلهاء مصني، وفيه تعظيمه في العيوب ووقعته في القيوب، وترغيب الناس في حضوره وتعميره، وكلُّ ذلك مصوبٌ محبوبٌ، وإنما الأمور بمقاصدها، وإنما بكلِّ امرئ ما نوى، والله تعالى أعلم ١٢

مطلب في أفضل المساجد

[١٤٣٦] قوله (٣) هذه مصاعفة خاصة بالقرصر (٤) وأورد العموي

١ في "رد المحتار" وفيما المسجد إذ نقش غمده موجب للصلاة إلا إذا كان معداً للاستعمال نريد لأجره به فلا بأس به وأرادوا من المسجد دونه فيريد أن ترض خارجته مكروه، وأن من ماله الوصف فلا شك أنه لا يجوز سموه معه مطلقاً عدم العائده فيه خصوصاً إذ قصد به حرمان أبواب الوظائف كد شاهدها في زمانه

٢ "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها ٤ ٤ ٤، حب قول "البر" وتمايمه في "البحر"

(٣) في "رد المحتار" [تبيه] هذه مصاعفة خاصة بالقرصر بقوله صلى الله عليه وسلم ((صلاة أحدكم في بينة أفضل من صلاته في مسجدتي هذا، إلا بسكنية))، والآ وقع التعارض بينه وبين الحديث لأوله، كلنا حكاه ابن رشد المالكي في اللع عد عن أبي حنيفة كما في "الحبة" عن "عدي السروجي" وتمايمه فيها

٤ "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها، مطلب في أفضل المساجد، ٤ ٢٠٦، حب قول "البر" أفضل المساجد "مكة"

المحقق عبد الحق في "جذب القلوب"^(١) أن المعيم هو أكثر النعماء
وأجابه عن هذه بأن لأفضلية غير النصب عنه ١٢

[١٤٣٧] قوله ١. مختصاً^(٢) كلام "شرح العمدة"^(٣) ٢

مطلب في رفع الصوت بالذكر

[١٤٣٨] قوله. مصيب في رفع الصوت بالذكر^(٤)

ويأتي في الحظر ص ٣٩٢^(٥) وشرحاً في العيد ص ٨٦٩^(٦) وحاشية
ص ٨٦٨^(٧) ١٢

(١) "جذب القلوب إلى ديار محبوب"، ص ١١٦. بشيخ عبد الحق المحدث
الدمهوي (٥٢ ٥١) ("هدية العارفين"، ٣ ١ ٥)

(٢) "ذو المحار"، كتاب الصلاة، باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها، ٢٠٨، ٤.
مع قول "الدر" ثم الأقدم ثم الأعظم

(٣) "العمدة"، فصل في أحكام المسجد، ص ٦١٣

(٤) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها، مطلب في
رفع الصوت بالذكر، ٤ ٢١٢

(٥) نضر "رد المحتار"، كتاب الحظر والإباحة، ٩ ٥٦٧، تحت قول "الدر" ص ٥١
مسعود، راجع (دار المعرفة، بيروت)

(٦) انظر "الدر" كتاب الصلاة، باب العيدين، ١١٥/٥

(٧) انظر "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب العيدين، ١٢ ٥، تحت قول "الدر"
كما قرره المصنف تبعاً لـ "البحر" راجع.

[١٤٣٩] قال أي "الدر" (١) والوضوء (٢)

نص لحنوبي ص ٣٨ (٣) وأن الكراهة عندهما خلافٌ محتمل، ثم
نقل عن محمّد م يفيد إطلاق كراهه إلا في إناء لمعتكف، ثم ذكر
(أن الإباحة في إناء مختصر بالمعتكف معيّنًا بشرط عدم نويّ
للمسجد) ٢

[١٤٤٠] قوله (٤) لأن ماءه مستقدّر ضياعاً (٥)

عد تعيين عني مذهب محمّد النعمي به، أمّا عني قول الإمام بحجاسة
ماء المستعمل فظاهر، وبه طهر الجواب عمّا ذكر في "عزامة الروايات" (٦)
من جو رد عد محمّد إذ لم يكن عليه قدر، من (لأنه عده طاهر كالنبي) ٧
فإن حرمة البصاق في مسجد مقطوع بها هي وطها ٨ انبصاق معاً، ولا

١ في "الدر" ٩ يحرم فيه السؤال ويكره فيه لإعطائه، وقيل إن تحطّئ وإنشاء ضلالة
أو شعرٍ إلّا ما فيه ذكر، ورفع صوت يدكر إلّا استغفاه، والوضوء إلّا فيه أعذ
نسيئ

٢ "الدر"، كتاب الصلاة، باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها، ٤ ٣ ٢

(٣) "عمر عيون البصائر"، القول في أحكام المسجد، ٣ ١٨٦ ٨٧، منخص

٤ في "المحارر" (قوله والوضوء) لأن ماءه مستقدّر ضياعاً، فيجب سريه المسجد

عنه كما يجب سريه عن المنحاط والبدن، "مدائع"

٥ "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها، ٤ ٣ ٢،

حب قول "الدر" ٩ والوضوء.

٦ "عزامة الروايات"

يحتة محمد، ولا أحد، وصحاح لأحاديث فيه مشهورة مستطيلة^(١)، والظهرة لا تنفي الاستفسار فلا يصح أنه عنه كالنسب فيه عدم فرص ما إذا لم يكن عليه قدر كفرض محال؛ فإن ماءه مستعد بنفسه ١٢

[٤٤] قوله من يشترط إعداد دنت من الوافق أم لا؟^(٢)

أقول نعم وشيء آخر فوق دنت، وهو أن يكون الإعداد قبل تمام المسجدية، فإن بعده يمس به ولا يعبره تعريفه بمسجدية، ولا فعل شيء يدخل بحر منه، أحدثه مما يأتي في الوقف^(٣) من أن يوافق أو يفي فوق سطح المسجد بين سكني لإمام قبل تمام المسجدية جاء؛ لأنه من مصححه أم بعده فلا يجوز ويجب الهمم. ١٢

(١) أخرجه البخاري في "صحيحه" (٤١٥)، كتاب الصلاة، باب كداه البراق في المسجد. ١٦٠ ومسلم في "صحيحه" (٥٥٢)، كتاب المسجد وموضع الصلاة، ص ٢٧٩، والترمذي في "سننه" (٥٧٢)، كتاب السفر، باب ما جاء في كراهية البراق في المسجد، ٢، ٩، وأبو داود في "سننه" (٤٧٥)، كتاب الصلاة، باب في كراهية البراق في المسجد، ٢، ٢، والبيهقي في "سننه" (٧٢)، كتاب المسجد، البيهقي في المسجد، ص ١٢٦، عن أنس بن مالك قال قال النبي صلى الله عليه وسلم: ((البراق في المسجد خبيثة وكفارتها دفنها)).

٢، "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها ٤، ٢١٣، تحت قول "البر" إلا فيما أعده لذلك

(٣) انظر "البر"، كتاب الوقف، ١٣/٤٣٤، منحصراً

مطلب في العرس في المسجد

[١٤٤٢] قوله ^(١) ويدور هد لا يجوز ^(٢)

ومثله في "الهدية" ^(٣) عن "الحانية" ١٢

[٤٤٣] قوله وفي "الهدية" ^(٤) من الكراهية ^(٥) ١٢

[٤٤٤] قوله إن كان يقع الناس إلخ ^(٦)

أقول قد سمعت ^(٧) عن "الخلاصة" (يدور هذا لا يجوز) وعط

في "رد المحتار" قد في "الخلاصة" عرس الأشجار في المسجد لا بأس به إذ
كان فيه منع للمسجد، وأما "مسجد دار" والأسطوانات لا يستمر بدورها،
ويدور هد لا يجوز ^(٨) وفي "الهدية" عر "العرايب" إن كان يقع الناس نصفه
ولا يصيب على الناس، ولا يعرف الضعيف لا بأس به، إذ كان يقع نفسه بورقه
أو ثمعه أو يفتق الصفوف أو كان في موضع تقع به المشابهة بين البيعة
والمسجد يكره اهـ

(٢) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها، مطلب في
العرس في مسجد، ٢١٤ ٤، تحت قول "الدر" كتحليل ر

(٣) "الهدية"، كتاب الصلاة، الباب السابع، فصل كرهه بحق باب المسجد، ١١٠/١

(٤) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها، ٢١٤ ٤،
تحت قول "الدر" كتحليل ر

(٥) "الهدية"، كتاب التكرهية، الباب الخامس، ٣٢١ ٥

(٦) "رد المحتار" باب ما يفسد ربح، ٢١٤ ٤، تحت قول "الدر" كتحليل ر

(٧) نظر "رد المحتار" كتاب الصلاة، باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها، ٢١٤ ٤

"الظهيرية" (١) ثم "البحر الرائق" (٢) وإلا فلا (٣)، وقد انعم الله المحقق (٤) في
 "محة خالص" في قوله "ولا فلا" (دليل على أنه لا يجوز: حدث العرس
 في مسجد ولا ينافاه فيه تغير ذلك العدد [١٥]؛ وهذه مشاهير كتب
 بمذهب معتنق على "العرائب"، ويظهر من أن يحمل ما في "العرائب" على
 عرس الوافق هل تمام المسجد، وما في مشاهير غيره بعده، فيحصل
 التوفيق، وبالله التوفيق ١٢

[١٤٥] قوله (٥) فرد عليه بأنه لا يدرى من ذلك حل العرس (٦) أي
 فرد مفاده أن لا وجد العرس فحكمه هذا، وليس فيه أن العرس هل يجوز.

(١) لم نطبع فيه

(٢) "البحر" باب ما يفسد الصلاة، فصل كره استقبال القبلة بالمرح ٢٢ ٢

(٣) وكذا، نعت "البرية" إن كان لا يستقر منه الأسطوانة وسوره لئلا أرض يجوز

ولا لا لأنه يشبه البيعة ١٢ منه ("البرية"، كتاب الصلاة ٤ ٨١)

(٤) "محة الخالق"، كتاب الصلاة، باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها، ٢ ٦١

(٥) في "رد المحتار" قد أفتى سانه بعلامه بن أمير حجاج بحصة متعلقة بعرس

بمسجد لأقصى رد فيها على من أفتى يجوز فيه أحد، من هؤلاء + عرس

شجرة بمسجد مشرب بمسجد، فرد عليه بأنه لا يدرى من ذلك حل العرس لا

باعتبار المذكور؛ لأن فيه شغل ما عُدَّ للصلاة وسوره وإن كان المسجد واسعاً أو

كان في العرس يقع بغيره وإلا يرمى بيجاز فطاعة منه، ولا يجوز إيقاعه أيضاً

(٦) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها، ٤ ٢١٤؛

بحسب قول "البر" كتبه بن

مصفاً أو في بعض الصور؟ وحدث لأن الشرط لا حكم فيه، وهذا هو الجواب عن جميع النقو في هذا الباب، كقو "الهندية"^(١) (إن عرس شجر في مسجد وأنشجر بمسجد) هـ وفيها^(٢) عن "المحيط" (سئل حجم الدين حمه لله تعالى عن رجل عرس ناله في مسجد، فكبر بعد سبعين وأد متوكل المسجد أن يصرف هذه الشجرة إلى عمدة نثر في هذه السكة، والعرس هو هي هي، فلأنني ما وقفها على المسجد؟ فن انظر أن العرس جمعها بمسجد، فلا يجوز صرفها إلى نثر، ولا يجوز للعرس صرفها إلى حاجة نفسه) هـ وفي "الدر"^(٣) عن "الحاوي"^(٤) (عرس في مسجد أشجاراً ثم إن عرس لتسبيح فكل مسلم الأكل، ولأ فباع بمصالح بمسجد) هـ وقد نث العلامة المحشني أن معناه ببيع الثمار دون نفس لأشجار، كما سيأتي في الوقف ص ٤٣٦^(٥) مع أنه قد عبارة العلامة وتقريره وقوله نفسه في "منحه بخلاق"^(٦) أن في قو "الظهيرية" بعد

(١) الهندية، كتاب الوقف، الباب الخامس عشر، ٤٧٤

(٢) المرجع السابق، ص ٤٧٧

(٣) نثر "الدر" كتاب الوقف فصل يراعى شرط الواف في إجاره ٣ ٦٥

(٤) عدم مباداة جمته ٧٢

(٥) انظر "رد المحتار"، كتاب الوقف، فصل يراعى شرط الواف في إجاره الخ

١١٣ ٦٥، بحث قو "المو" وإلا

(٦) منحه الخالق، باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها، ٦١ ٦٢ زهدمش البحر

ذكر "حاجه امر" (وإلا فلا دليل على أنه لا يجوز أحداث الغرض في
مسجد ولا إيقاظه فيه بعد ذلك العصر) (بخ) ١٢

[٤٤٦] قال أي "المرء" ^(١) إلا لمعكف وعريب ^(٢)

أقول ما في "شرح لأشبهه" ^(٣) يهيد نصيف الحجر بعريب، وكذلك
اقتصر في "الهدية" ^(٤) عن "السر حية" ١٢٣٥ على لإباحة معكف، لكن
فيها ^(٥) ثم عن "خرقة الصاوي" (لا بأس لعريب وصاحب ائدار أن ينام في
مسجد في الصحيح من مذهب، والأحسن أن يورع فلا ينام) ١٢

[١٤٤٧] قوله ^(٦) لرواية ((مساجدنا)) بالجمع ^(٧)

بن رواية "مسلم" ^(٨) ((ولا يأتين مساجد)) ١٢

- (١) في "المرء" ويحرم فيه أكل ونبوة إلا لمعكف وعريب ملتصق
- (٢) المرء، كتاب الصلاة، باب ما يصعد الصلاة وما يكره فيها، ٢١٥
- (٣) "عمر عيون البصائر"، المصنف في أحكام المسجد، ٣، ١٩٠
- (٤) الهدية، كتاب الكراهية الباب الخامس في باب المسجد، بخ، ٣٢١
- (٥) المرجع السابق.
- (٦) في "رد المحتار" قال الإمام العيني في "شرح" عيو "صحيح البخاري" فلب
عفة النهي أدى الملائكة وأدى المسمعين، ولا يختص بمسجده عليه الصلاة
والسلام، بن الكل سواء برواية ((مساجدنا)) بالجمع بخلاف ليس بشيء
- (٧) "رد المحتار"، باب ما يصعد، بخ، ٤، ٢٠٠، تحت قول "المرء" وأكل نحو نوم
- (٨) أخرجه مسلم في "صحيحه" ٥٠١، كتاب المسجد وما يصعد الصلاة، باب نهى
من أكل نوماً وبصلاً أو كراً أو نحو، ص ٢٨١، الجزء الأول، ص ٢٠٩،
مطبعة المكتبة البيضاء، سلامت أكاديمي

[١٤٤٨] قوله (٢) يعني نقيده (٣) أي يجب ٢

[٤٤٩] قوله (٣) بحث مخالف لمعقوب (٤)

أقول روى لإمام أحمد في "مسنده" (٥) عن جابر بن سمرة رضي الله تعالى عنه قال ((شهدت النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أكثر من مائة مرة في المسجد وأصحابه يتدأكرون الشعر وأشياء من أمر مجاهدينه فربما يبسم معهم)) ثم فإذا كان بحديث هذا، وسمعه ذلك، قد يبحث بلا إبطال ١٢

(٢) في "رد المحتار" عن العمدة بن شعبة قال سبب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فوجد مني ببح الثوب فقال ((من أكل الثوب؟)) فأخبرت أنه فادخلني فوجد صدري معصياً فقال ((إنك عسر)) وفي رواية الصبري في الأوسط ((اشكيت صدري فأكلته)) وفيه ((من يعتقه صلى الله عليه وسلم)) وقوله صلى الله عليه وسلم ((ويبعد في يمه)) صريح في أن أكل هذه الأشياء عذر في التحفظ عن الجماعة، وأيضاً قد عفا أذى مسلمين وأذى مملوكه، فيالتظر إلى الأولى بعد في ترك الجماعة وحضور المسجد، وبالصبر إلى الثانية يعذر في ترك حضور المسجد ولو كان وحده، مع مخصص أن يكون بعد بدنت يعني نقيده بما إذا أكل دنت بعد، أو أكل باسم قرب دعوى هذه الصلاة لئلا يكون مباشراً لما يقطع عن الجماعة يصعبه

(٣) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، ٤ ٢١٧، تحت قول "المس" وأكل نحو نوم.
(٤) هي "الدر" ويحرم فيه الكلام المباح، بقيدته هي "الظهيرية" بأن يجلس لأجله، بكر في النهي "الإطلاق أوجه" وفي "رد المحتار" (قوله الإطلاق أوجه) بحسب مخالفات يسمون مع ما فيه من شدة الحرج "ص"

(٥) "ذ المحتار"، كتاب الصلاة، باب ما بعد الصلاة مما يكره فيه، ٤ ٢١٩، بحسب قول "المس" الإطلاق أوجه

(٥) أخرجه أحمد في "مسنده" (٨٩٧ ٢)، ٤١٤١٧

[٤٥] قال أي "لدر" (١) بل ولأهل المحنة (٢) داخل تحت قوله (ورداً صاق) كما أوضحت المحشني (٣) رحمه الله تعالى عن عبارة "الفية". وعنده في "الهدية" (٤) عن "الدعيرة" ١٢

[٤٥] قال ي "الدر" (٥) وجعل المسجدين

أقرب في وقف "البحر"، فصل أحكام المسجد، ص ٢٧٠ (٦) لا يجوز إزالة محائف التي بين مسجدين يجمعهم واحد، إذ لم يكن فيه مصلحة ظاهرة وكذا رفع صوته، ويضمن القيم ما ألقى فيه من مال بمسجد، ر. عنه عن "الفية" ثم بعد أسطر نقل (٧) ما هنا عن "الفية" أيضاً ٢ [٤٥٢] قوله (٨) ك. في "القبية" (٩) و"البحر" (١٠) ١٢

(١) في "الدر" وذا، صاق فلم يصح لي مزاج القاعد وهو مشتعل بقراءة أو درس، بل ولأهل المحنة مع من ليس منهم عن الصلاة فيه ولهم بعض متون
(٢) الدر، كتاب الصلاة، باب ما يصعد الصلاة وما يكره فيها، ٤ ٢٢
(٣) انظر "الرد"، كتاب الصلاة، ٤ ٢٢، تحت قول "الدر" بل ولأهل المحنة مع
(٤) "الهدية"، كتاب الأكرامية، ادب الخدم، ٥ ٣٢٢، يكن فيها عن "الفية"
(٥) في "الدر" وجعل مسجدين واحداً، وعكسه لصلاة لا لدرس أو ذكر
(٦) "الدر"، كتاب الصلاة، باب ما يصعد الصلاة وما يكره فيها، ٤ ٢٢٠
(٧) "البحر"، كتاب الوقف، فصل في أحكام المسجد، ٥ ٤١٩
(٨) المرجع السابق
(٩) في "المحار" (قوله لا يدرس أو ذكر) لأنه ما يلي بعده وإن جار فيه، كذا في "الفية"

(١٠) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، ٤ ٢٢٠، تحت قول "الدر" لا يدرس أو ذكر

(١) "البحر" كتاب الصلاة، ٢ ٦٢، وكتاب الوقف، فصل في أحكام المسجد، ٥ ٤١٩

بَابُ الْوَيْفِ وَالْوَأْفِ

مطلب في منكر الوتر أو النس أو الإجماع

[٤٥٣] قوله ولا يراه به ما يأتي (١) ثم ج ٢ ص ٢

[۴۵۱] قولہ (۴) مہتمم یکنی عن ناویں بحلاف مہتمم (۵) مہتمم مہتمم

14 (b) V. 7. 20

(١) "رَدُّ الْمُحْتَرَفِ" كتاب الصلاة، باب الوتر والتوافل، معتبب هي مكر الوتر أو الستين

أ. إجماع، ٤، ٢٢٥، تحت قول "الدر" فلا يكسر جـ حـ دـ

(٧) ينظر "الفر"، كتاب الصلاة، باب المؤثر والنوع، ٢٨٨، ٢٨٦، ٤

(٣) في "رد المحتار" قد صرح في "التحرير" في باب الإجماع بأن مكر حكم

لَا جَمْعَ الْقَطْعِي يَكْمُرُ عِدَّ حَسْبِيَّةٍ وَمَنْعَةٍ، وَفَالِيبُ طَائِفَةٍ لَا، وَصَرَّحَ أَيْضًا بِأَنَّ

ما كان من ضروريات الدين - وهو ما يعرف بالخواص والعوام - أنه من الدين

كوجوب اعتماد التوحيد والرسالة والصفتان الخمس وأحوالها يكفر مكرهاً، وما

لا فلا كهمزة الحجج بالوعاء قبل الوقوف ، وعطف السببي الجنة وبحو أي مع

لا يعرف كونه من الدَّيْر إلاَّ الخواصُّ، ولا شبهه أحدٌ ما حذر فيه من مشروعيته

انور وبقوة يعلم الخواص والمواطن أنهم من الذين بالضرورة، ينبغي الحزم بتكثير

میکرہا م ہم یکسے سے تاویں بختلاف تر کہہ، ہوائے ال کاف سے استعجاب کیا مر

مکرم و ملاً ہاں ہکون کسلا اور فسق بلا استعفاف بلا

(٤) رَدِّ الْمُحْضَرِّ، مَكْتَبُ الصَّلَاقَةِ، بَابُ الزُّبُرِ وَالْبَوَائِلِ، ٤: ٢٢٧، تَحْتِ قَوْلِ "الْبُرِّ"

عَلَا يَكْفُرُ ۝ ١٥٩

٥٠) انظر العمود [١٤٨٥] قوله تشبهه أو تأويل

[٤٥٥] قال أي "الدر" (١) ثم يعتمد (٢) عند الشيخين وليس كالداعي، رويته عن الشيخ، وعند الثالث يرسل، والأول هو لأصح، كما في "حاشية الطحطاوي" على "سراقي" (٣) ١٢

[٤٥٦] قوله (٤) قال القنوت عند وجب (٥) ولا يعكر عليه بعدم وجوب الوتر عندهما، فإن النوافل أيضاً بها فرائض ووجبات، وفرق في وجوب الشيء ووجوب شيء في الشيء بنوعي، كما لا يخفى ٢
[٤٥٧] قوله (٦) حضرري وهو صاحب "المعرب" نعميد الزمخشري (٧).

(١) في بس والشرح (ويكثر قبل ركوع ثالثه رافع يديه) كما مر ثم يعتمد، وقيل كالداعي (وفى فيه)

(٢) "الدر"، كتاب الصلاة، باب الوتر والنوافل، ٤ ٢٣٦

(٣) "ظم" كتاب الصلاة، باب الوتر، ص ٣٧٦

(٤) في "رد المحتار" القنوت وجب عدة سنة عندهم كالخلاص في الوتر، كما في "البحر" و"البدائع"، لكن ظاهره في "عرر الألفا" عدم الخلاف في وجوبه عند، فإنه قال القنوت عند وجب، وعنه جازئ مسح، وعنه الشافعي مر لأبصار، وعنه أحمد سنة، فأش

(٥) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب الوتر والنوافل، مطلب في صكر الوتر، وارس
أو الإجماع، ٤ ٢٣، بحث هو "الدر" - قف فيه

(٦) في "رد المحتار" وهي "الشميلة" أو "المطوية" صحح أن سم يد مدحى الفساق بالكفر، الأول أولى حتراد عن الإحصار، وتماهه فيها قلت ومن ما صححه مطردي. وهو صاحب "المعرب"، نعميد الزمخشري، وزيخ صاحب "الفية"

(٧) "رد المحتار"، باب الوتر والنوافل، ٤ ٢٣٥، بحث قول "الدر" بمعنى لاحق

عَلَيْهِ أَهْلُهُ مِنْ مَحْشَرِي^(١) بِوَسْطَةِ هَذِهِ وَوَلَدَهُ عَامَ وَفَاةِ الرَّمَحِشَرِيِّ

مطلب في الاقتداء بالشافعي

[٤٥٨] قوله^(٢) لأن الإمام ليس بمصلي^(٣)

أقول هذا يؤكد اعتبار أي لمعتدي، فإنه إذا لم يصح اقتدائه به رد
 لم يكن لإمام مصلياً على رعم الإمام مع أنه مصلي في أي معتدي؛ فلا
 لا يصح إذا لم يكن الإمام مصلياً في أي معتدي لأولى؛ لأنه لا يتأتى منه
 ربط صلاته بمن ليس عبده في الصلاة، فهذا يؤكد تقرير علامته روح أمدي

(١) هو محمود بن عمر بن محمد أبو القاسم، حار الله، الخوادرمي، الرمحشري،
 معتز محدث، متكلم نحوي، حفي مذهب معتزلي المعتقد حار إلى
 مكة فجارها ومسي حار الله، (٥٣٨هـ)، من تصانيفه الكلبية "الكشاف عن
 حقائق الثميين"، "أسس البلاغة"، رسالة في بشار سورة الكوثر

(٢) (المعجم المؤلف) ٨٢٢/٣ "المؤلف" "الجملة" ٥٥٧هـ
 (٣) هي "د المختار" قال وظهر "الهداية" لا اعتبار لاعتناء المصلي، ولا اعتبار
 لاعتناء الإمام حتى لو اقتدى بشافعي رآه من امرأة ولم يوصاً فالأكثر على السجود،
 وهو لأصح كما في "الفتح" وغيره، وقال الشافعي وجماعة لا يجوز، ورجحه في
 "النهاية" بأنه أقيس لأن الإمام ليس بمصلي في عمه، وهو الأصل، فلا يصح الاقتداء
 به ورد بأن معتز في حق معتدي رأي نفسه لا غيره وأنه ينبغي حمل حار
 الإمام على التمسك لئلا يلزم الحرمة بصلاته بلا نظاره في رعمه إن قصد ذلك اهـ

(٣) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب النور والنوازل، مطلب في الاقتداء بالشافعي،

٤ ٢٣٧، بحار في "الدر" كما ضبطه في "البحر"

لَا يَرَى أَنَّ رَأْيَ مُصَنِّفِيهِ مُعَبَّرٌ، وَلَا يَدَّ اِتِّمَاعًا مُخْتَلَفًا فِي عِبَارِ رَأْيِ إِمَامِهِ
[٤٥٩] قَوْلُهُ: "قَالَ فِي "النَّهْرِ" وَعَنِ قَوْلِ الْهِنْدَوِيِّ (٣٧) فِيهِ خَطَأٌ،
نَظَرَ مَا كُتِبَتْ عَنْهُ "الْبَحْرُ" ٣ ٥١، أَيُّ بَاءً عَنْهُ أَنَّ مُصَنِّفَهُ عَدَهُ رَأْيَ

(١) انظر "ذو المختار"، كتاب الصلاة، باب الزوم والنوافل، ٤ ٢٣٨، حيث قول
"الدر" كما يسطره في "البحر"

(٢) في "رد المختار" قال في "النهر" وعني قول الهندواني بصحح الاقتداء وإن لم
يحتفظ به وظاهره انجوار وإن ترك بعض الشروط عند ذكر العلامة بوح
أفندي أن اعتباره رأي المصنف في الجواب وعدمه متعلق عليه، وإن كان الخلاف العار
في اعتبار أي إمام يُصَحِّحُ، فالحق في أي في ثوب إمام شاهي من لا يجوز
اقتداء به اتفاقاً، وإن أي سجاسة قليلة جاز عند الجمهور لا عند البعض، لكنها
مانعة عن رأي الإمام، ونعتبر رأيهم اه

(٣) "ذو المختار"، باب الزوم والنوافل، ٤ ٢٣٧، حيث قول "الدر" كما يسطره في "البحر"
٤، قال الإمام أحمد رضا - رحمه الله - في هامش "البحر" عني قول "مسحة" (كما
فيهم بعض الناس "منحه المختار"، باب الزوم والنوافل، ٢ ٣٣٧، حيث انهم اه)

هو العلامة صاحب "النهر" حيث قال بعد ذكر قول الهندواني. وعني هذا، فيصح وإن
لم يحتفظ به "النهر"، كتاب الصلاة، باب الزوم والنوافل، ٤ ٢٩٤، وعني به العلامة
المنحشي في "رد المحتار" حيث جعل قول الراري مسبباً عن القول القبيح [انظر ذو
المختار، كتاب الصلاة، باب الزوم والنوافل، ٤ ٢٣٨، حيث هو "الدر" عني الأصح
فيهما، وليس كذلك بل هو مخرج به الإمام الراري وقد لم يسهوه قط إلا به
ولم يصححه أحد بل صرح في "شرح الوهبانية" أنه غير صحيح، وفي "ط" إنه
صحيح [ط، كتاب الصلاة، باب الزوم والنوافل، ٦ ٢٨٦، بخلاف قول القبيح

الإمام، وهو صلاته صحيحة في رعيته وإن اقتصد مثلاً ١٢

[١٤٦٠] قوله لا يجوز اقتداؤه به^(١)

موافق لما مرّ عن "العبية"^(٢) ص ٨٨٨^(٣) ١٢

[١٤٦١] قوله اتفاقاً^(٤)

الإجماع على اعتبار رأي بمقتدي ١٢

مسيو به جماعة ورجّحه في "النهاية" وبعده بن مدث في "شرح المصمّم" وهال
في "الكفاية" إلّه هو الأصحّ^(١) كتاب الصلاة، بـ صلاة الور، ٣٨١٦،
(هائش^(٢) الخ) وكفئت ختاره بحر العلوم في "الأركان" ثم هؤلاء لا يعدّ كلّهم
نصّ باعتبار أيّ الإمام فهو كما معنى قول العبّية إنّ العبّية برأي الإمام فقط
بافصو أنفسهم وقد صرح المسديّ ثمّ الحنّبيّ ثمّ الطحطاويّ ثمّ نصّه (اعلم أنّ
بعضهم فهم من عبّاره الهدويّ أنّ مذهبه اعتبار رأي الإمام فقط والصحيح أنّ
مذهبه اعتبار رأيهم معاً) اهـ "ط"، كتاب الصلاة، باب الإمامة، ٢٣٩، ٦ | فنيب

(هائش "البحر" ص ١٠٠)

(١) "رد المحتار" كتاب الصلاة، باب الور والنوازل، ٢٣٨، ٤، محب قول "الدر"

كما يستظهره في "البحر"

(٢) لغة موافق لما مرّ عن "العبية"

(٣) انظر "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب الإمامة، ٣ ٥٤، محب قول "الدر" إن

يقش المراجعة ثم يكره

(٤) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب الور والنوازل، ٢٣٨، ٤، محب قول "الدر"

كما يستظهره في "البحر"

[١٤٦٢] قوله ^(١) وهذا بناءً على قول الهندوسي ^(٢)

هذا خطأً وانظر ما كتب على "البحر" ٥١٢ ^(٣) ١٢

[١٤٦٣] قوله وهذا يخالف ^(٤)

أقول بهذا الكلام محتمل الأول أن قول أبي بكرٍ مبني على قول أبي

(ر) في السر والشرح (وصح الاقتداء فيه مشاعري لم يقصده سلا على الأصح) فيهما لا اتحاد وإن اختلف لاعتقاد منقطع

في "رد المحتار" (قوله على الأصح فيهما) أي في جوار أصل الاقتداء فيه مشاعري، وفي اشتراط عدم قصده خلاف ما في "الإرشاد" من أنه لا يجوز أصلاً بجمع أصحابه، لأنه اقتداء بمصر من يستحب، وخلافاً لما قاله الزاوي من أنه يصح وإن قصده، ويصني معه بقية الورى لأن إمامه لم يخرج بسلامه عنه وهو مجتهد فيه كما هو اقتضى بإمامه قد عرف وقت ومعه كونه لم يخرج بسلامه أن سلامه به بقصده ورده؛ لأن ما بعده يحسب من الورى فكأنه لم يخرج منه، وهذا بناءً على قول الهندوسي بغيره قوله "كما به اقتدى" بخ، ومنقضاء أن بمصر أي الإمام فقط وهذا يخالف ما قدمناه أعلاه عن روح افندي

(٢) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب الورى والنوازل، ٤ ٢٣٨، تحت قول "السر"

على الأصح فيهما

(٣) هامش "البحر" ص ٥١ ١٠٢

انظر التفصيل تحت المصوبة ٤٥٩]

(٤) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب الورى والنوازل، ٤ ٢٣٨، تحت قول "السر"

على الأصح فيهما

جعفر، وقد اعتبر رأي الإمام فقط، فكيف يقال إن مراده اعتبار أيهما، وفيه إن لا يستلزم لایساء، بل لأقوال ثلاثة اعتبار رأي الجعفي وحده وهو الصحيح وقول الجمهور، وعبارة أيهما معاً وهو قول أبي جعفر وجماعة، وعبارة أي الإمام فقط هو قول الرري، وقد أقرها هكنا في "السبيل" (١) وغيره، وكلام نوح إنس هو في قول أبي جعفر، فإنه قال في حواشي "النذر" (٢) ومن معنيها في "مسحة" ٢ ١٥١ (٣) (أن من قال إن المعتبر رأي الإمام عند جماعة منهم الهندواني) أنه أي الإمام، معاً، لا رأي الإمام فقط، كما فهم بعض الناس إلح.

أقول إن الرري مخالف فيه فكيف يصح دعوى لاتفاق؟ وفيه أن مراده اتفاق الجمهور، وجماعة الهندواني علا أن دعوى لاتفاق عند شذوذ اختلاف غير نادر ١٢

[٤٦٤] قوله ما قنمناه آنفاً (٤) من حكمه لإجماع (٥) ١٢

(١) "السبيل"، كتاب الصلاة، باب الور والتواض، ١ ٤٢٧ ٤٢٨

(٢) "نتائج النظر في حواشي النذر"

(٣) مسحة خاتمي، كتاب الصلاة، باب الور والتواض، ٢ ٨٢، مسحة (هامش البحر)

(٤) رد المحتار، كتاب الصلاة، ٤ ٢٣٨، بحث قول "النذر" على الأصح فيهم

(٥) نظر "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب الور والتواض، ٤ ٢٣٨، بحث من

"النذر" كما سخطه في "البحر"

[٤٦٥] قوله ^(١) والظاهر أن نمراد من وجوب متابعة في فوت الوتر بعد الركوع المتابعة في القيام فيه ^(٢) تبين مما تقرر في تكبيرات العيدين ما سم نرد على أقوال الصحابة وما رد راد وفي قنوت الوتر بعد الركوع مع عدم استحبابه ومتفرقا في قنوت العصر أن متابعة في عدم الاستدعاء بالنسجود، لا في ذلك القيام من حيث هي، إن ما سم يشرع بأصله أو قدره فلا متابعة فيه أصلاً أو هي بقدر تغير لمشروع، وما شرع بأصله ولم يشرع بمحله تبيع فيه، وانعرق أن القدر منحنى بنفس شيء بخلاف محل كما لا يخفى. ١٢

[٤٦٦] قوله متابعة في القيام فيه ^(٣)

(١) في نفس الشرح (ويروى بمأموم يعنق الوتر) ولو بشافعي يثبت بعد الركوع؛ لأنه مجتهد فيه

في "رد المحتار" (قوله لأنه مجتهد فيه) قلنا معنى هذا عدمه في آخر وجوب الصلاة ومتابعة الإمام يعني في المجتهد فيه لا في الممطرع يستخه أو بعدم سنوته كقنوت فجره وقتها هناك من أمثلة المجتهد فيه مسجد السهو قبل السلام، وما رد على الثلاث في تكبيرات العيد، وقنوت الوتر بعد الركوع والظاهر أن نمراد من وجوب المتابعة في قنوت الوتر بعد الركوع المتابعة في القيام فيه لا في الدعاء إن قلت إنه سنة لمفتدي لا واجب

٢٣ "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب الوتر والنوافل، ٤ ٢٤١ يجب قول "الوتر"

لأنه مجتهد فيه

(٣) المرجع السابق

أقول يشكل على إيجاب مديعة الإمام في هذا القيام الطويل أنه غير مشروع* ولا منابعه في غير مشروع فكان كالرائد على أقوال الصحابة رضي الله تعالى عنهم في تكبيرات العبد حيث لا يجوز له الاتباع، وإن نظر إلى مشروعية أصل التيمم وإن لم يكن هذا القدر منه مشروعاً كما يدل عليه تعين "مجمع الأنهر" ص ١٢٠ (إن فعل لإمام كان مشتملاً على مشروع وهو القيام وعلى غير مشروع وهو قنوت في الفجر، فما كان مشروعاً يتبعه فيه، وما كان غير مشروع لا) ١٨ ومثله في "ط" ص ٢٨، ونحوه ما مر في الكتاب عن "حرائر الشاوح" عن "أعيان" ص ٩٢ (٢) فيعص بالتكبيرات المذكورة، فإنها مشروعة بأصلها وإن لم يكن هذا العدد منه مشروعاً، وهذا قال في "البحر" (٤) في هذه المسألة (قد يقال إن صوب التيمم بعد رفع

● لأن قنوت الفجر لما كان بسعة كان إطالة القيام به مثله قطعاً، فإنه إن قصد به متابعته فيه (٢) فيجب أن يكون مملاً لا مسدغاً للاجتهاد فيه ١٢

(١) "مجمع الأنهر"، كتاب الصلاة، باب الوتر والثناء، ١٩٣

(٢) "ط"، كتاب الصلاة، باب الوتر والثناء، ١، ٢٨

(٣) انظر "د المعارج" كتاب الصلاة، ٤ جيب الصلاة، ٣ ٢٣١ ٢٣٢، حب هو "أند" في "الخرائر"

(٤) "البحر"، كتاب الصلاة، باب الوتر والثناء، ٢٩ ٢

(٥) في "الأصل" هذا يخصص والمحب المعروف وما في كتاب ٢ (محمد أحمد الأعظمي).

الرأس من الركوع يسر بمشروع فلا يدبعه فيه) هـ وأقره حد^(١)، ويظهر بتعب
الضعيف جواب بأن الناموس بسبب من السكوت، وإيمانه في قول أما أن
يسدده بانقضاء عصي، فلا يجوز له أصلاً بما فيه من بعض الموصوع،
ولا محيد من الصبر حتى يحط به من سجود، فمعنى وجوب متابعة في القيام
وجوب انتظار الإمام لسجود لا إيجاب المتابعة في القيام من حيث هو قيام،
فأفهم، بحل الله يحدث بعد ذلك أمر^٢

[١٤٦٧] قوله لا في الدعاء^(٣)

ومعنى التفرقة على هذا بين قوب انفجر تجويزه لا تجويز ذلك،
أقول. يمكن يشكل على هذا أن القومة بسبب محلاً بصوت أصلاً، وقد
سببه وقد كثر في الركوع أو القومة لا يأتي به أصلاً، بل يسجد بسببه ويب
عك كما حقه المحقق في "الفتح" ص ١٨٤^(٤)، والسنة إذ ذهب عن محبتها
لا يؤتى بها في غير محبتها أصلاً كالشاء إذا فاق عن القيام لا يؤتى بها في
الركوع وتكثيرات الانفس إذ لم يأت بها في حصة الانتظار لا يأتي بها في
الأكثر، لأن يأت بها القومة بصير محلاً لقونه بتبعية الإمام، فأفهم ١٢
[١٤٦٨] قوله إنه سنة لمعتدي لا واجب^(٥)

(١) ط، كتاب الصلاة، باب الوتر والنوافل، ٦، ٢٨

(٢) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب الوتر والنوافل، ٤، ٢٨، بحث قول "المر"

لأنه مجتهد فيه

(٣) "الفتح"، كتاب الصلاة، باب صلاة الوتر ٦، ٣٧٤

(٤) "رد المحتار"، باب الوتر والنوافل، ٤، ٢٨، بحث قول "المر" لأنه مجتهد فيه

لأن الواجب إنما هو المتابعة في الواجب دون السنة، كما مر^(١) في
الوجبات ١٢

[٤٦٩] قال أي "الوتر"^(٢) رواه عن محن^(٣)

[قال الإمام أحمد رضا: رحمه الله في "الفتاوى الرصوية"]

أقول وهو (رسم بعد الركوع) أي ولم يرفض بانعود بنفسه لا بد
من أعداده فسد؛ لأن زيادته ما دون ركعته لا يفسد، نعم لا يكفيه إدب
سجود السهو، لأنه آخر السجدة بهذا الركوع عمدًا فعليه لإعداده سجدة
بلسهوا أو لم يسجد، والله تعالى أعلم^(٤)

[١٤٧٠] قوله^(٥) إذا تذكرها^(٦) الإمام ١٢

١، نظر "رد المحتار"، كتاب الصلاة ٣ ٢٢٧، تحت قول "الوتر" ومادة الإمام
٢، في المس والشرح (و هو منه) أي القوم (لم تذكره في الركوع لا يصب فيه)
هو مات محن (ولا يعود إلى القيام) في الأصح

(٣) "الوتر" كتاب الصلاة، باب الوتر والواحد، ٤ ٢٤٥.

(٤) "الفتاوى الرصوية"، كتاب الصلاة، باب سجود السهو، ٨ ٢١٢

(٥) في "رد المحتار" (قوله لغوات محن) لأنه لم يشرع إلا في محض القيام،
فلا يتعدى إلى ما هو قيام من وجه دون وجه وهو الركوع وأما تكبير
العبد فإنه إذا تذكرها فيه يأتي به فيه لأنه لم يختص بمحض القيام؛ لأن
تكبيره الركوع يأتي به في حال الانحطاط، وهي محسوبة من تكبيرات العبد
يجمع مع الصحابة، فإذا جاز وحده منها في غير محض القيام من غير عمد جاز
أداء الباقي مع قيام العبد بالأولى، "بحر"

(٦) "رد المحتار"، باب الوتر والواحد، ٤ ٢٤٢، تحت قول "الوتر" لغوات محن

[١٤٧١] قوله (١) في "البدائع" و"الدخيرة" وغيرهما (٢) كـ "الفتح" (٣)

[١٤٧٢] قوله فانظر إلى ما بين الكلامين من البدائع (٤)

فإن الثاني صريح في أن الركوع غير مدفوع بالقيام في حق الإمام، فيس
به أن يكثر فيه، بل يعود ويكثر، ولأول ذلك لم يحمل على خصوص
مقتدي وهو ماقصص صريح به (٥) ١٢

في "رد المحتار" أقول وهو مأخوذ من "الحبة"، وأصله في "البدائع"، لكن ما
ذكره من أنه يأتي بتشكيل العهد في الركوع، وإن صرح به في "البدائع"
و"الدخيرة" وغيرهما مخالف لما صرح به صاحب "البدائع" نفسه في فصل العهد
من أن الإمام لو تذكر في ركوع الركعة الأولى أنه لم يكثر فيه يعود ويكثر،
ويستمر ركوعه ولا يعيد الركعة، بخلاف مقتدي لو أتى الإمام في الركعة
وخاف هوب الركعة فإنه يركع ويكثر فيه، والله أن محل التكثير في الأصل
القيام المحض، ولكن الحقنا الركوع بالقيام في حق المقتدي بضرورة وجوب
تدبره فانظر إلى ما بين الكلامين من البدائع وعلى ما ذكره في "البدائع"
ثانياً مشي في شرح نصه، ثم فرق بين التحيير حيث يرفص للركوع لأجله وبين
الوقوف بـ "كون تكبير العهد محمداً عليه دوام القوت"

٣، ٤ "رد المحتار"، باب الور والنوازل ٤، ٢٤٢، بحث هو. "الدر" نقول معناه

(٣) "الفتح"، كتاب الصلاة، باب إدراك العريضة، ١/٢٤١

(٤) "رد المحتار" باب الور والنوازل، ٤، ٢٤٣، بحث هو. "الدر" نقول معناه

(٥) قال "الدر" "لأن فيه رفص العرص" انظر "الدر" ٤، ٢٤٤ وما يدر في رفص

الركوع نصم السورة فإنه أيعب ويجب ١٢

مصطفى رضا عمه (المعني الأعظم في الهدى) ابن الإمام أحمد رحمه الله تعالى.

[٤٧٣] قوله ^(١) من غير تأخير وجبة ^(٢) لا فريضة، أمّا الفريضة في الفريضة فمعنى بمابعة الشاملة لمسراخية ١٢
[٤٧٤] قوله ^(٣) يراء السنة ولو حجب ^(٤)

١ في نفس والشرح (كع الإمام قبل فرع بمفندي) من القبول بطعه و (بعد) ولو لم يقرأ منه شيئاً بركه إن خاف فوب الركوع معه بخلاف الشبهة لأن مخالفة فيما هو من إلا كان أو الشرائط معسدة لا في غيرها، ذكر.
في "رد المحتار" (قوله لأن المخالفة) يخ (هذا التعديل عين) لاقتضائه فرضية منسدة المذكورة، وهذا عن "شرح حبه" أن مساعة الإمام في الفرائض والتم جباب من غير تأخير وجبة ما لم يعارضه و حجب فلا يعوقه بل يأتي به ثم يتابعه بخلاف ما إذا عارضها منته لأن برك السنة أولى من تأخير الوجب
(٢) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب الوتر والتواضعات، ٤، ٢٤٦، حجب فوب "المر" لأن مخالفة
لأن مخالفة

(٣) في "رد المحتار" والمناجاة في الركوع وجبة فوب خاف فوبه من السنة هو حجب وأما التشهد فإقامته واجب لأن بعض التشهد ليس مسهد فيمنه وإن عاتب بمسعة في القيام أو السلام لأنه عارضه و حجب تأكيد بالناس به فيها فلا يعوقه لأجله وإن كاد وجبه وقد صرح في "الظهيرية" بأن بمفندي يتم التشهد إذا قام الإمام إلى الثالثة وإن خاف أن تقونه معه وإذا فلا إن فراءه القبول بمفندي وجبة فإن كان مرأ تعصيه حصل انمقصود به لأن بعض القبول فنوت، والآ لم يأكّد، وترجح المساعة في الركوع للاختلاف في أن المفندي من يقرأ القبول أم يمكنه فاده

(٤) "رد المحتار"، باب الوتر والتواضعات، ٤، ٢٤٦، حجب فور "المر" لأن المخالفة

أقول معني هذا: كان يجب بحكم ترك الصلوات مطلقاً وإن لم يخف موت الركوع كما حكموا بترك تثبيت النسيح في وقع الإمام قبله، فالأمر بالإتيان به قائماً والإمام في الركوع رد لم يخف موته، وإنما يتمشى على القول بوجوده ١٢

[١٤٧٥] قوله: نأكد بالتبليس به قبلها^(١)

أقول فيه أنه لا يشترط التبليس؛ فإنه إذا أتى المعتدي وقعه وقام الإمام أو سمع كما بعد فإنه يتم التشهد على ما أفق به الإمام أبو النيث كما تقدم ص ٧ هـ^(٢) مع عدم التبليس بالتشهد حيث لا أن يقال التبليس بالتعود فتح التشهد، فافهم ١٢

[١٤٧٦] قوله: هل يعرف الصلوات أم يسكت؟ فافهم^(٣)

بشاره بي رد ما ذكر العلامة ط ص ٢٨٢^(٤) ١٢

[١٤٧٧] قال: أي. "المرء" لا في غيرها، "درر"^(٥)

(١) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب الزم والنوازل، ٤ ٢٤٦ ٢٤٧، بحث فوق "المرء" لأن مخالفة ربح

(٢) انظر "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب صفة الصلاة ٣ ٣١٤، بحث فوق "المرء" فإنه لا يتأخر ربح.

(٣) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب الزم والنوازل، ٤ ٢٤٧، بحث فوق "المرء" و"المرء" مخالفة ربح.

(٤) ط، "كتاب الصلاة، باب الزم والنوازل، ٢٨٢

(٥) الدرر، "كتاب الصلاة، باب الزم والنوازل، ٤ ٢٤٦

عبارد "الدر" (١) هكذا (د كح الإمام قبل فرع لمعتدي من القوت
 قطع القوت وابع؛ لأن تركه يصدعه يفسد الصلاة دون رداء القوت بخلاف
 النشئة رد من الإمام قبل فرع لمعتدي لا يقطع المشهد ولا يصدعه هي
 السلام؛ رد لا يبره هاهنا من تركها فساد الصلاة) ١١ مختصاً وهو يظهره
 فاسد، فلهذا قال الشربلالي في "حاشيته" (٢) قوله "لأن ترك المتابعة يفسد
 الصلاة" (أقول) أي في جملة كما لو أعرد بركعة وليس يبرد أنه إن أتته
 فسدت صلاته) ١٢ ١١

[٤٧٨] قال أي "الدر" (٣) ويصير مدر كذاً بالقوت ٢

[٤٧٩] قال أي "الدر" بإدراك ركوع الثالثة (٤) فلا يقب فيما
 يقضي، "هنية" (٥) عن "المحيط" وبالحجته إنما يأتي بمسبوق بالقوت فيما
 يقضيه إذ فاتت الركعات كلها، فيقت في آخره وإلا لا ١٢

(١) "الدر"، كتاب الصلاة، باب النوافل، ١/١٤٤، مختصاً

(٢) الشربلالي، كتاب الصلاة، باب النوافل، ١/٤١ هامش "الدر"

(٣) في المس والشرح (قب في أوى النوافل أو ثابته سهوً ثم يقب في ثابته)، إن
 بمسبوق فيقت مع إمامه فقط، ويصير مدر كذاً بإدراك ركوع الثالثة (ولا يقب
 بعده، لا ساربه، فيقت الإمام في الجهرية، وفيه في الكل منقطع)

(٤) "الدر"، كتاب الصلاة، باب النوافل، ١/٤٨١

(٥) المرجع السابق، ص ٢٤٨

(٦) "الهنية"، كتاب الصلاة، الباب الثامن في صلاة النوافل، ١/١١١

مُطَبَّعٌ فِي الْقَنُوتِ لِلدَّارَةِ

[١٤٨ قوله ^(١) يوافقه ما في "البحر" و "الشربلية" ^(٢)]

أقول سمّاه فيها، نعم ما في شرح منته نو لإصحاح ^(٣) ٢

[١٤٨١ قوله ^(٤) والأظهر ما قلناه، والله أعلم ^(٥)]

أقول بن لآخر يذهبون ما قاله سيّد محمودي ^(٦) ما في "انصَح" ^(٧)

(و ما يرجع ذلك مخرج ما بعد الركوع عن كونه محلاً لمصنوع) اهـ

وقال بصاً ^(٨) (وهو، يحقق خروج القوم عن المحبة بانكسار لآ إد

افندي من يفسد في الوبر بعد ان ركوع فإنه يذيعه اتفاق) اهـ ٢

(١) في "رد المحتار" (قوله فيجب الإمام في الجهرية) يوافقه ما في "البحر"

و "الشربلية" عن "شرح النفاية" عن "العبارة"

(٢) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب الوبر والتدبير، مطبوع في المطبعات لسريه،

٤، ٢٤٨، بحث فور "الدر" فيجب الإمام في الجهرية

(٣) "مراعي الملاح"، كتاب الصلاة، باب الوبر، ص ٨٧

(٤) في "رد المحتار" ريب الشربلية في "مراعي الملاح" صرح بأنه بعده،

و استظهر الحمدي أنه فيه، والأظهر ما قلناه، والله أعلم

(٥) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب الوبر والتدبير، ٤، ٢٥، بحث فور "الدر"

فيجب الإمام في الجهرية

(٦) عمر عيوب البصائر، المص الثالث، فأكده مسروعية القوم بدارنة، ٣، ٢٤

(٧) "الفتح"، كتاب الصلاة، باب صلاة الوبر، ٦، ٣٧٤

(٨) المرجع السابق

[٤٨٢] قال أي "الترتيب" ^(١) يُتبع فيها الإمامُ هوب، وهو ذو الرِّبِّ ^(٢)
أقول يظهر عي أن محته ما يد تركه، ومحته جميعاً وهو أن يركع بقور
عنم المراءه، فتح يجري بخلاف في ترك لمأموم القبول كما في الكتاب أو
يبينه به ما سم يخف هوب الركوع كما في عامة الكتب، أم يد برث هرايه
القبول وخلف مع بهاء المحل وهو أن يقوم ساكناً بعد المراءه، أو يشغل
ببعض قراءات شادة أو مسوختات التلاوة مما ليس فيه ذكر ولا دعاء كقول
(الشيخ والشيخة يد، ريب هراي جومعهما) ^(٣) ولا معنى ح لثرت بمأموم القبول
مع عنم بروم مخلفة هي وجب معني أصلاً ١٢

[١٤٨٣] قال أي، "الترتيب" ^(٤) وتكبير النفل ^(٥) الرندويسي جعل
هذا اسوع تسعة أشياء بعد تكبير الركوع وتكبير سجود اثنين و اشرح
بمدق رحمه الله يعانى جميعهما في تكبير النفل فالك إلى ثمانية، وما فعله
الشارح أوى من وجوه، فإنه بقي على ما في "الزبدويسي" تكبير الرفع من

(١) في "الترتيب" خمس يتبع فيها لإمام فلو، وهو ذو أول، وتكبير عهد، وسجده
تلاوه، وسهر

(٢) "الترتيب"، كتاب الصلاة، باب الزور والنوافل، ٢٥٠ ٢٥١

(٣) أخرجه البيهقي في "المنس الكبرى" (١٦٩٢)، كتاب الحدود، ٨ ٣٧

(٤) هي "الترتيب" وثمانية فعل مطبق الرفع بتحريره والثناء، وتكبير النفل، وسميع،
وسبيح، وشهد، وسلام، وتكبير مشرق

(٥) "الترتيب"، كتاب الصلاة، باب الزور والنوافل، ٢٥٤ ٤

(٦) هو الحسن بن يحيى بن عبي بن عبد الله الرندويستي (الزبدويسي) أبو عبي البخاري
الحنفى، (ب) في حدود سه ٤ من مصنفه "روضة الصفاء"، شرح الجامع
الكبير، مشيبي، "نظم العقدة"، وعم ديت (هـ) عبار من، (٣٠٧)

السجود، وتكبير القيام لثالثة، ثم إن الرمويسي عدّ تسبيح الركوع والسجود واحداً وإد كان قد عدّ التكبيرين على حده كان يعني عدّ التسبيحين أيضاً، فكان يعني أن تجعل اثنا عشر

ثم أقول بقي من الكل الصلاة والدعاء^{١٤} هي الفعلة الأخيرة، فإن لإمام إن تركهما وقد أمكن بمعهدي الإتيان بهما بأمر من الإمام في الشبهة صوباً فإنه يأتي بهما لا شكاً، لأنهما شأنان فوريان لا يترجم من فعلهما مخالفة الإمام في وجوب معنى "والله دعاني أعظم"، وأيضاً بقي الفتوى على ما حقق عليه وعلى ما في عمدة الكتب كما مر^(١) هي النصفحة حاصبة، وأيضاً بقي الثامن، وقد نقل لإمام السوي لاتفاق على أن الإمام ياتي به وإن تركه الإمام، وأيضاً بقي الصلاة على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم والدعاء هي الفعلة الأخيرة إذ بقي لإمام بهما محلاً، ويعني سائر السس المتعلقة التي ليس في فعلها اختلاف مذكور كتمزيح لأصابع في الركوع وصحتها في السجود، والنظر إلى موضع السجود واستواء الظهر في الركوع، أي غير ذلك من^(٢) مبسوطاً هي صفه الصلاة، والتبع يعني المحصر^٣

[١٤٨٤] قوله^(٣) أي ركوع أو سجود أو رفع منه^(٤)

قلت أو قيام لثالثة ١٢

(١) انظر تمهيد السامية

(٢) انظر "رد" باب صفه الصلاة. ٣ ٧ ٣ بحث قول "الدر" ويسمى أن يعصى كميته

(٣) في "رد المحتار" (قوله وتكبير النفل) أي إلى ركوع أو سجود أو رفع منه

(٤) "رد المحتار"، باب الوتر والنوافل، ٤ ٢٥٤، تحت قول "الدر" وتكبير النفل

فصل في السنن والنوافل

مطلب في السنن والنوافل

[١٤٨٥] قوله "شبهة أو تأويل"

أقول ذكر العلامة ط^(١) بعبارة العلامة أبي السعود (أن عدم الإكثار) مع كون مشروعيتهما من صغريات الدين؛ لأنَّ جوبها بخبر الآحاد، والعبد الضعيف ليس يخصصه فإنَّ ما هو من صغريات فهو هي أغنى طبيعة بمقتضى ما ولا يعتبر كون أساسيد المنعصه معلومة الوسائط آحاداً إلا يرى أنَّ من انصروريات لا ما يوجد به سد صحيح أصلاً، لا في بعض الرويات المفردة كحديث العالم نفسه وفصيصه، حيث لا يعلم فيه نصاً عن الشرع. لا حديث^(٢) (ركا الله وم يحس معه شيء)، مع الإجماع على كهر جاحده، وقال المحشني العلامة ما قد، والعبد الضعيف لا يخصصه أيضاً، فإنَّ التأويل لا يقبل في انصروريات، ولا لم يكفر منكرو بحشر والنشر

١) هي المنع، السرخ (و) السنن (أكدتها سنة المصنوع، فير به جوبها فلا يجوز صلاحها قاعدة بلا غير بخلاف باقي السنن، ويخشى الكفر على منكروها) متعلق في "ذ المنع" (جوبه ويخشى الكفر على منكروها) أي منكرو مشروعيتهما، إن كان (بكاره شبهة أو تأويل دين، وإلا فيبقى المحرم بكفره لا بكاره محضاً عليه معنوماً من الدين بالضرورة

٢) ذ المنع"، كتاب الصلاة، باب الوبر والنوافل مطلب في السنن والنوافل، ١/٢٦٦، بحث هو "السنن" ويخشى الكفر على منكروها (٣) ط، كتاب الصلاة، باب الوبر والنوافل، ١/٢٧٩، ٢/٣٧٥، بغير ٤) عرجة البخاري في "صحيحه" ر ٣١٩، كتاب بدء الخلق، ٢/٣٧٥، بغير

والجته والنا شبيه باصه وأويلات صالمة، وقد نصرو على عدم العبوة بالشبهة
والناوين في ضروريات الدين، والله تعالى أعلم ١٢

[١٤٨٦] قوله هـ، مؤيد لما بحثه الشربلالي^(١). وقد صح به

الحديث عند الجماعة إلا البخاري كما مرّ فقه ص ٤ ٧^(٢) ١٢

[١٤٨٧] قوله^(٣) أمّا إذا كانت مئة أو مئالاً^(٤)

لم يستش قبيلة الظهر والجمعة فكان قولاً ثالثاً ١٢

[١٤٨٨] قوله^(٥) بخلاف

١٢ هي رد المحتار "ف" في "البحر" في باب صفة الصلاة إن ما ذكر مسلم فيه من
الصهر؛ ما صرحوا به من أنه لا يعلق شفعه الشيع لا لانتفاء إلى الشفع الذي منها
وبه أقصد قصي أربعاً، والأربع قبل الجمعة بمنزلة وأما الأربع بعد الجمعة فهي
مستم، فإنها كغيرها من السن، فإنهم لم يثبتوا لها ذلك الإحالة المذكورة هـ،
ومثله في "الحية"، وهذا مؤيد لما بحثه الشربلالي من جوارها يستهين بعدد

(٢) "رد المحتار"، باب الورع والوفاء، ٤ ٢٧، بحث فور "المر" ولا يصح، ح.

(٣) انظر "رد المحتار"، باب الورع والوفاء، ٤ ٢٥٦، بحث فور "المر" بسببية

(٤) في "د المحتار" يعني في المسألة فور ثالث حرم به في "مئة المصبي" في باب
صفة الصلاة حيث قال: أمّا إذا كانت مئة أو نفلاً فيمدى كما ابتأ في الركعة
لأهـ، يعني يأتي بالشاء والتعود لأن كلّ سبع صلاة على حدة هـ

(٥) "د المحتار"، باب الورع والوفاء، ٤ ٢٧٢، بحث فور "المر" وفيه لا ح.

(٦) هي نفس والمرج (أو كثره الركوع والسجود أحب من طول القيام) كما في
"المصبي"، ووجهه في "البحر"، لكن نظر فيه في "الشهر" من ثلاثة أوجه

في "د المحتار" (قوله من ثلاثة أوجه) الأول أن القيام وإن كان مهيئاً إلا أن
أفضليته ضو به كغيره المزمع فيه، وهي وإن يعبد كل المآل نفع مرمض بخلاف

فصل في المندوبات

مطلب في صلاة الليل

[١٤٩٠] قوله وروى الطبراني مرفوعاً^(١) عن عيسى بن معاوية سمري^(٢) ورواه ثقات إلا محمداً بن إسحاق^(٣) ١٢ "ترغيب"^(٤)، وحقّ عند توثيق ابن إسحاق كما أفاده المحقق عني الإصلاقي^(٥) ١٢

مطلب في صلاة الرغائب

[٤٩١] قوله^(٦) فيها نصيفٌ حسنٌ سنّه "ردع الرابع عن صلاة

(١) "ذو المحرار"، كتاب الصلاة، باب المومر والنوافل، مطلب في صلاة الليل، ٤٩٦ ٢٩٧، بحث قول "الدر" وحصوله الليل

(٢) هو عيسى بن معاوية بن هرة سمري، أبو وأئمة قاضي "البصرة" وأحد أعاجيب الدهر في الفقه والدعوة، بصرى المش يدكائه وركبه (ب) ٢٢ هـ "الإعلام"، ٢ ٣٣

(٣) محمداً بن إسحاق بن عمار الإمام الحافظ أبو بكر المغيرة سمري، فر شعبة هو أمير المؤمنين في الحديث مات سنة إحدى وخمسين ومائة هـ جماعه، وقيل سنة اثنين
(٤) "الترغيب والترهيب"، كتاب النوافل ١ ٢٩٢، بحافظ ركي الدين بي محمداً
عبد العظيم بن عبد القوي سمري (ب) ١٥٦ هـ "كشف القنون"، ٤

(٥) "المنح"، كتاب الحج، باب الحج عن الغير، ٧٧/٣

(٦) هي "ردّ المحرار" قال هي "البحر" ومن هذا يعبر كراهة الاجتماع عني صلاة الرغائب التي يفعل في رجب في أول جمعة منه وأنها بدعة ومن يحمله أهل الروم من سارها لمخرج عن النص وانكراهه فياصل هـ وبعلامه نور الدين بقدرسي فيها نصيفٌ حسنٌ سنّه "ردع الرابع عن صلاة الرغائب"، أحاط فيه بعالم كلام متقدمين والمتأخرين من علماء المذهب لأربعة ملتقى

الرعايا^(١) ثم يذكر ما حفظ عليه كلام محمد بن يحيى في هذا التأليف بيد أن الاسم يدل على أنه رحمه الله تعالى حقق الجواب ١٢

مطلب في ركعتي الاستخارة

[٤٩٢] قوله^(٢) وعاجله وجله^(٣)

من يقول في ديني ومعاشي : عاقبة أمري عاجل أمري و جلته ، بياني على لعن مصصبي صلي الله تعالى عليه وسلم^(٤)

(١) "رد المحتار" كتاب الصلاة باب التوهم والوافر، مصدب في صلاة الرعايا، ٤ ٤ ٣، بحث عن "الدر" ويكفي، بكن عبادة نعم النيل أو أكثر

(٢) في "رد المحتار" عن ابن عبيد الله قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلم الاستخارة في الأمور كلها كما يعلم السورة من القرآن، يقول : (إذا هم أحدكم بالأمر فليركع ركعتين من غير الفريضة لم يعلم إني استحييت بعنيتي، واستصديرت بعديت، وأسألت من فضلت العظيم فأنت تقدر ولا أقدر، ونعم ولا عذم وأنت علام الغيوب، اللهم إن كنت تعلم أن هذا الأمر خير لي في ديني ومعاشي وعاقبة أمري - أو قال عاجل أمري وآجله - فاقدره لي ويسره لي، ثم بارك لي فيه، وإلا كنت أعلم أن هذا الأمر شر لي في ديني ومعاشي وعاقبة أمري - أو قال عاجل أمري وآجله - فصره عني واصرفه عني، واقدر لي الخير حيث كان ثم وصني به)، قال ((ويستحي حاجته))، رواه "المصنف" إلا "مسما"، "شرح النية" تسمي معنى "فاقدره" اعصه بي وهيكه، وهم بكسر اللام وبضمها، وقوله (أو قال عاجل أمري) ثبت من الراوي قالوا ويهيي أن يجمع بينهما فيقول وعاقبة أمري وعاجله وآجله

(٣) "رد المحتار" كتاب الصلاة باب التوهم والوافر، مصدب في ركعتي الاستخارة، ٤ ٤ ٣، بحث عن "الدر" ومنها ركعت الاستخارة

(٤) أخرجه البخاري في "صحيحه" (٢٠٣٨٢)، كتاب الأدب، ٤ ٢ ٢

[١٤٩٣] قوله ^(١) "وسيامي فيه" أي في بيان التراويح ص ٢٨٨ ^(٢) ١٢

[١٤٩٤] قوله تصحيح ^(٣)

أقول وحقق إن شاء الله تعالى ص ٢٨٨ ^(٤) أن تصحيح خلافه ليس في النص حقيق من في التراويح خاصة، وهذا التصحيح في غير التراويح، فم يرد مورداً واحداً ٢

[١٤٩٥] قوله خلافه أيضاً ^(٥)

وهو ينتها عن شمع و حدٍ صححه في "نخاية" ^(٦) في التراويح ١٢

١. في "رد المحتار" هو نطوع بسا ركعات أو ثمان، بقعه و حده فالأصح أنه لا يجوز كما في "الخلاصة"؛ لأنه ليس في الفرائض ستة يجوز أدؤه بقعه، فيعوز الأمر فيه إلى القياس كما في "أبدالع"، وسيامي فيه تصحيح خلافه أيضاً
(٢) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب اليوم والنوازل، ٤ ٣١٣، تحت قول "الدر" لكثته . راجع

(٣) نظر "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب اليوم والنوازل ٤ ٣٦٥ ٣٦٦، تحت قول "الدر" به يعني

(٤) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب اليوم والنوازل، ٤ ٣١٣، تحت قول "الدر" لكثته . راجع

(٥) نظر بمقوله [١٥٠٢] فونه فقد احتله التصحيح

(٦) "رد المحتار" كتاب الصلاة، باب اليوم والنوازل ٤ ٣١٢، تحت قول "الدر" لكثته . راجع

(٧) "النخاية"، كتاب الصوم، فصل في السهو، ١ ١١٥ ١١٦

[١٤٩٦] قوله ^(٤) وقد أدى الشع لأوّل صحيحاً

هذا نص في أن فساد الشع لأوّل يفسد الشع الثاني، وقد استدل به المحقق في "الفتح" ص ١٠٩ ^(٥) بما يتعين الرجوع إليه

أقول ويصح أن يكون فيه خلاف أبي يوسف، فإن عده فساد لأفعال لا يسبغ فساد التحريم، وقد صحح به الشع الثاني مع براءة القراء في كلتا الأوّل، وأما لإمام فهو وإن صحّ الياء إذ ترك المراجعة في إحدى ركعتي الأوّل مع فساده يثبت قطعاً كنه أحد فيه منحي الاحتياط نظراً إلى أن من المجتهدين من لا يقول بافتراس المراجعة لأحد في ركعة واحدة، كما قرره في "الهدية" ^(٦) وأوصحه في "الفتح" ^(٧)، وبهذا ثبت أن فساد الشع الأوّل يسري إلى الثاني بمعنى أنه يجعله عبثاً غير مساهل؛ لأن يكون صلاة بخلاف فساد الثاني حيث لا يسري إلى الأوّل؛ لأن كل شع صلاة على حدة فأنصح أن لا

(٤) في المتن والشرح (ورمى فعل شرع فيه) شكبه الإحرام أو بقيام لثلاثة سروراً صحيحاً (قصداً)

في "رد المحتار" (قوله أو بقيام ثلاثة) أي وقد أدى الشع الأوّل صحيحاً، فإذا أفسد الثاني لزمه قصاؤه فقط، ولا يسري إلى الأوّل؛ لأن كل شع صلاة على حدة، "بحر"

(٢) "رد المحتار"، باب الوتر والتوافل، ٤ ٣٦٥، تحت قوب "الدرر" أو بقيام ثلاثة

(٣) "الفتح"، كتاب الصلاة، باب التوافل، فصل في القراءة، ١ ٣٩٨

(٤) "الهدية"، كتاب الصلاة، باب التوافل، فصل في القراءة، ١ ٦٩

(٥) "الفتح"، كتاب الصلاة، باب التوافل، فصل في القراءة، ١ ٣٩٨

أما في "سورة" من أن (كل ركعتين) أي من العمل (إد) أفسدهم فعليه
فصاءهما دون فصاء ما بينهما) اهـ

فقال عليه في "النية" ص ٣٩٤ (٣) وما بعدهم من أن يفسد؛ إذ لا تعلو
لكل شفع ما قبله ولا ما بعده صحة ولا فساد (رج) فهذه الريادة أعني
ريادة "وما بعدهما" ورب كانت صحيحة بالنظر إلى أنه ما من يصح الشروع
فيما بعدهم من يرم فصاؤد أيضاً، لكنه لا يصح ما يترشح من تقريره من
صحة ما بعدهم بعد فسادهما، فنصير، والله سبحانه وتعالى أعلم ٢

[٤٩٧] قوله (٣) وما وجب إلا ذلك العذر، فلا يرمه (٤)

وشره بوجوبها ليس بroom الاستدلال، بل القدر الواقع منه يسمى
واجباً ويثاب عليه ثواب الواجب، والله تعالى أعلم ١٢

(١) "فيه نصي"، فصل في السير، بيان الصلاة للمسبوق، ص ٣٩٣، مختص

(٢) "النية"، فصل في النوافل، ص ٣٩٤

(٣) في "البر" من النوافل: سبغ نازم السارح أحدًا حدث من فاته الشارع صوم صلاة
صواف حجة ربع عكوفه عمرة حرامه المذبح

وهي "ذ المحار" (قوله عكوفه) سيدكر انساخ في باب الاعتكاف، فلا عن
يخصف وعيره أن ما في بعض مصبرات من أنه يرم بالشروع مفرع على
الضعيف، أي على واية بعد الاعتكاف العمل بيوم، أمّا على ظاهر الرواية من
أن أفنه ماعة فلا يرم بل ينهي بالخروج من المسجد هل يكن ذكر في
"البنائع" أو الشروع فيه مرم يقدر ما أفضل به لأداء. وما خرج فما وجب إلا
دست القدر، فلا يرمه بكثرة منه اهـ، فتأمل

(٤) "رد المحتار"، باب البر والنوافل، ٤ ٢٢ نسخة "البر" وهو

"الهندية" (صنى كل الثراويج بعده و حدة ثابت عن شمع و حدة هو الصحيح).
وفي "الهندية"^(١) (لو صنى الثراويج كلها بتسمية و حدة و سم يعد في كل
ر كعين و يعد في آخره ففي الاستحسان على الفور الصحيح يجزئه عن تسميته
واحدة كذا في "المرح الوهح" وهكذا في "قوى فاصي خاد"^(٢) اهـ

| ١٥ | قوله يعود الأمر إلى أصل القياس كما في "البدائع"^(٣)

يفيد أن القياس مباد الكلّ وبه صرح في "العبية" ص ٤٠٥^(٤)، يمكن
سياقي ص ٢٨٠^(٥) (أن القياس مباد الشمع الأول) وبه نصّ في "العبية"
ص ٣٩٤^(٥)، فيجرح ٧

تنبيه. يجوز حمل قوتهم. "لا يجوز" وقوتهم. "فسد" على أنّها لا تجري
عن ست أو ثمان، فلا ينهي صحة الشمع الأخير ونظيره ما في "سمية"
و"العبية" ص ٣٩٤^(٦) (إن شرع في لأربع من التطوّع ستّ كان أو غيرها
وترك القعدة لأوى فسدت صلاته نكح عد محمّد و رفر، ويفضي لأوبيس؛
لأنّهما الفد مبدت، وأمّا لأجريان فقد صحّ؛ لأنّ صحتهما غير متعقّبة

(١) "الهندية"، كتاب الصلاة، الباب التاسع، فصل في الثراويج، ١٩٠ منقطعاً

(٢) "رد المحتار"، باب الوتر والنوافل، ٤ ٣٦٤، بحث قول "الدر" أو بركه يعود أو.

(٣) "العبية"، فصل في النوافل، الثراويج، ص ٤٠٥

(٤) انظر "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب الوتر والنوافل، ٤ ٣٣٣، بحث قول
"الدر" "مسحاً"

(٥) "العبية"، فصل في النوافل، فروع و برك، ص ٣٩٤

(٦) "سميه بتسميته"، فصل في السس ص ٣٩٣، و"العبية" فصل في النوافل، ص ٣٥٤

بصحة لأوبيس) اهـ، مخصص

فانظر كيف يصر بفساد الصلاة! ثم قل يقضي الأوبيس فقط، وعدم
هذا يرفع ما يراهي من اختلاف التصحيح المذكور في هذا الكتاب
ص ٧٢٨^١ كما لا يخفى، عده ما في الباب أن يكون التعيين في بيانه أبع
التراويح عن سميته واحده غير التعيين في بيانه عشرينها عن ذلك والتعيين
في هذه بطلان ما قبل الشرح الأخير وفي ذلك مع حكم الشيخين بصحة
الشمع ما أفاده العلامة الضحطوني^(٢) كما نقله^(٣) على هامش الصحفة
مذكورة من هذا الكتاب، فافهم وتأمل، والله تعالى وبني الوحي ١٢

[١٥٠١] قوله^(٤) نكر صححو في التراويح، راجح^(٥)

كما سيأتي ص ٧٣٨^(٦) ١٢

(١) انظر "رد المحتار"، باب المبر والنوافل، ٤، ٣٣٣، تحت قول "البر" ص ٢٩١ خلاف

محمّد

(٢) "ط"، كتاب الصلاة، باب الوتر والنوافل، ٢٩٠، ٢٩١

(٣) انظر بمقونه [١٥٠٦] قوله في جريان الاستحسان

(٤) في "رد المحتار" من "البيت الحامي" لو صني التطوع ثلاثاً، ولم يقعد على الركعتين
فلا يصح أنه يفسد، ولو سناً أو ثمانية يقعد وحده احتسب فيه، ولا يصح أنه يفسد
استحساناً ومباشراً، نكر صححو في التراويح أنه هو صلاته كله يقعد وحده
وسميته أنها بحري عن ركعتين، فقد احتسب التصحيح

(٥) "رد المحتار"، باب الوتر والنوافل، ٤، ٣٣٣، تحت قول "البر" فأكثر

(٦) انظر "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب الوتر والنوافل، ٤، ٣٦٥-٣٦٦، تحت قول

"البر" به يعني

[١٥٠٢] قوله فقد اختلف التصحيح

أقول سيظهر^(١) أن شاء الله تعالى أن كلام "اليدائع" وأخيه في العمى مطلق غير الترويح، وكلام هؤلاء في الترويح خاصة بالصحيح في الترويح اليدوية عن شمع واحد مطلق، ولو صنى أربعاً ولم يقعد إلا في الأخير والصحيح في غيرها صحة الكلى إن صنى أربعاً، وفساد الكلى إن ادعى عدم هذا التحرير، والله تعالى وبني التوفيق ١٢

[١٥٠٣] قوله^(٢) والقياس...

نص صريح في أن الاستحسان صحة الأربع، وصيأتي عن المحشي ص ٧٣٨^(٥) ما يؤيد خلافه ١٢

(١) "رد المحتار" كتاب الصلاة، باب التور والنوازل، ٤ ٣٣٣، تحت قول "اليدائع" وأكثر

(٢) انظر مسنونة [١٥٠٦] قوله في جريان الاستحسان

(٣) في نفس الشرح (ولا قضاء لو) نوى أربعاً (وقد قدر التشهد ثم نقص) (أو شرع في ركعة) (فإذا أتته عليه أو صنى أربعاً فأكثر) (ثم يقعد بينهما) استحساناً لأنه بعبادة جميع الصلاة واحدة ملحق

في "رد المحتار" (قوله) استحساناً والقياس فساد الشمع الأول كما هو قبل محض بناء على أن كل شمع صلاة مكوّن القعدة فيه ركعة

(٤) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب التور والنوازل، ٤ ٣٣٣، تحت قول "اليدائع" استحساناً

(٥) انظر "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب التور والنوازل، ٤ ٣٦٥، تحت قول "الندرة" به يعني

[١٥٠٤] قوله فساد الشمع لأول^(١)، أم الأعرابي فقد صحته؛ لأن صحتهما غير متعنى بصحة الأويس ١٢ "عبية" ص ٣٩٤^(٢)، ثم خالف نفسه ص ٤٠٥^(٣) ونص أن عبد محمد بفساد الكل، فيحرر ١٢ [١٥٠٥] قال أي "الدر" ^(٤) صح خلافاً لمحمد^(٥)

ظاهرة صحة الكل، وسيأتي ص ٧٣^(٦) أن هي الرائد على لا يعه فولاب مصنفان فساد الكل، صحته في "البدائع" و"الإخلاصة" و"التاريخية" بنظر "الأصم"، ويأبه عن شمع واحد، صحته في "الحاية"، ويس ثمة ذكر لصحة الكل، فيحرر ١٢ وقد تحرر لنا بحمد لله تعالى أن مصنف في العمل غير الترويج هو فساد الكل يس إلا ومعه صحة الكل المذكور^(٧) في رواية "الترشيح"^(٨) وأما هي "الحاية"^(٩) فإتبع يتعق بالترويج

(١) "رد المحتار"، باب الوتر والنوافل ٤ ٣٣٣، بحث قول "الدر" استحساناً

(٢) "العبية"، فصل في النوافل، مروع بوترك، ص ٣٩٤

(٣) مرجع السابق، ص ٤٠٥

(٤) هي "الدر" وهي "التسريح" ص ١٢ ركعة ولم يقعد إلا هي آخرها صح خلافاً
سجدة، ويسجد بسجود، ولا يضي ولا يعود، فيحفظ

(٥) "الدر"، كتاب الصلاة، باب الوتر والنوافل، ٤ ٣٣٣

(٦) انظر "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب الوتر والنوافل، ٤ ٣٦٦

(٧) انظر "الدر"، كتاب الصلاة، باب الوتر والنوافل، ٤ ٣٣٣

(٨) "الترشيح" = "التسريح" = "التوسيع"، قد مررت ترجمته ١ ٥١٤

(٩) "الحاية"، كتاب الصوم، فصل في الشهر، ١ ١١٥

[١٥٦] قوله ^(٦) في جريان الاستحسان ^(٧)

أقول معنى جريان الاستحسان أن لا تكون الفريضة بِلَا الفعدة الأخيرة كما ذكر في "الشرح" ^(٨)، فيرمي أن يصح النكاح لأنه جعلها بالعيان صلاة واحدة، وحي لا يصح فوه ^(٩) "قد غلبت اختلاف التصحيح فيه"، فإن الذي علم تصحيحه قول آخر غير هذا وهو صحة شعيع واحد فقط، فبأنه ٦ وإندي أعلن. والله تعالى أعلم أن النيابة عن شعيع واحد مختص بالتروية وأما بقية حسن والسواهل فلو صلى أربعاً كسب الظهر أو صلاة الصبح وسم يبعد على رأس الثانية صححت النكاح على مذهب التصحيح مستحساناً، وفي "الهدية" عن "المحيط" (صلى لأربع قبل الظهر وسم يقعد على رأس الركعتين جاز استحساناً) اهـ ص ٤١ ^(١٠) وإن صلى ستاً أو أكثر، فعين نفسه ر ١ في "رد المحتار" وهو صحح خلافاً لمحمد لأنه يهون بفساد الشعيع برك فعدته كما هو القيس، وقد مر، نكح فوه "صح" مبني على أن ما راد على لأربع كذلك في جريان الاستحسان فيه وهو قول بعض المتأخرين، وقد غلبت اختلاف التصحيح فيه

(٢) "رد المحتار" كتاب الصلاة، باب الوتر والسواهل، ٤ ٣٣٣، تحت قول "التر" صحح خلاف لمحمد

(٣) انظر "التر"، كتاب الصلاة، باب الوتر والسواهل، ٤ ٣٣٣

(٤) انظر "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب الوتر والسواهل، ٤ ٣٣٣، تحت قول "التر" صحح خلاف لمحمد

(٥) "الهدية"، كتاب الصلاة، الباب التاسع في السواهل، ١ ١١٢

الكل وهو الذي صححه في "الخلاصة"^(١) و"البدائع"^(٢) و"الفتاوى الخيرية"^(٣).
وهو نصح الكل وهو المذكور في الشرح^(٤) عن "الترشيح"^(٥) ١٢
ثم بحمد الله تعالى رأيت التصريح بما يفيد هذا في "حاشية السيد أحمد
الطحطاوي"^(٦) حيث قال تحت قوله "عن الترشيع" (صحح على أنها ألف،
ومما الترويح فخرجة عن هذا بحكم يكون حينئذ ليست على هيئتها
مشروعة، وقد الشرح في سقوط السهو عند قول مصنف وهو ترك
العمود الأول في العمل سهو سجد به ولم نفسده لأنه كما شرع ركعتين
شرع أربعاً) اهـ

ثم بحمد الله رأيت أصرح منه في حاشية العلامة بممدوح على "نور
الإيضاح" حيث قال ص ٢٥٧^(٧) وهذا الكلام صريح في أنها بحسب له
بما هي خلاف من قال إنها بحسب شعباً وحاداً، ولا ينافيه ما ذكره من
أمر الاحتياج في بحث الترويح لو صحت الكل بسلام وحاد وبم بعد إلا في
حرها مختلف فيه نمتدحج بالصحيح أنه يجزئ عن تسمية واحد كفاً به

(١) الخلاصة، كتاب الصلاة، الفصل الثالث عشر، فيما يفسد الصلاة وما لا يفسد،
جس أعرف في أفعال الصلاة، ١ ١٣٦

(٢) "البدائع"، كتاب الصلاة، فصل بيان مقدار ما يبرم منه بالشروع، ٩، ٢

(٣) "الفتاوى الخيرية"، كتاب الصلاة، الفصل العاشر في التطوع، ١ ٦٣٣

(٤) انظر "الترشيع"، كتاب الصلاة، باب الوتر والنوافل، ٤/٣٣٣

(٥) "ط"، كتاب الصلاة، باب الوتر والنوافل، ١/٢٩٢

(٦) "ط"، كتاب الصلاة، باب الوتر وأحكامه، فصل في بيان النوافل ص ٣٩٢

صلى أربعاً بتسبيحة واحدة ولم يعد على رأس الركعتين على ما هو الصحيح ،
 لأنه في التراويح خاصة تكونها شرعت على هيئة مخصوصة فلا يؤدى
 بهما ، فمعنى أنها نوب عن ركعتين من التراويح وإن كانت بحسب له
 عشرين نافذة ، فتدبر) اهـ ٢

[١٥٠٧] قوله (١) خلافاً لهما (٢)

أقول ويجب الإبقاء بقول الإمام، أما أولاً فلا لأنه قول لإمام، وأما ثانياً
 فلا لأنه استحسان، وأما ثالثاً فلا لأنه صحيح (٣) عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم

(١) في حس وشرح (ويستعمل مع قدره على القيام فاعلم لا مصطلحاً إلا بعد
 (بدء وكد بدء) بعد الشروع بلا كراهة في الأصح كعكسه "بحر"
 في "ذ المحار" رقبته وكد بدء (بفتح) فصله ركد" له فيه من خلاف
 الصحيح ، فـ في "الخدم" ومعنى البدء أن يشرع قائماً ثم يقعد في الأولى أو
 الثانية بلا عدد استحساناً خلافاً لهما وهل يكره عبده؟ لأصح لا

(٢) "ذ المحار" كتاب الصلاة باب الزم والبول، ٤ ٣٣٥، تحق قول "المر"
 وكد بدء. ربح

(٣) أخرجه البخاري في "صحيحه" (١١١٩)، كتاب تفسير الصلاة، ١ ٣٨٠ عن
 عائشة رضي الله تعالى عنها. ((أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان
 يصلي جالساً فبعراً وهو جالس" فإذا بقي عليه من ركعة عمره يكون ثلاثاً أو
 أربعين إذا قام فقرأ وهو قائم ثم يركع ثم يسجد ثم يفعل في الركعة الثانية مثل
 ذلك)، ومسنون في "صحيحه" (٧٣١) كتاب صلاة المسافرين، ص ٣٦٨، وأما
 داود في "مسند" ٩٥٤. كتاب الصلاة باب في صلاة القاعد، ٣٥٩، وأحمد
 في "مسند" (٢٥٥ ٤)، مسند المسند عائشة رضي الله تعالى عنها، ٩ ٥٣٩

[١٥٠٨] قوله هل يكره عبده؟ الأصح لا^(١)

أقول وهو المؤيد بصحيح الأحاديث^(٢) ١٢

[١٥٠٩] قوله سنة^(٣) وواجب^(٤)، لكن

نقل صوابه سنة وبدعة وهو لأنني ص ٧٨٩^(٥) ١٢

(١) "رد المحتار" باب الود والنوافل، ٤ ٣٣٥، "حب قور" "البر" وقد بدء ربح.
(٢) أخرجه البخاري في "صحيحه" (١ ٦) كتاب مصير الصلاة، ١ ٣٨٨،
ومسلم في "صحيحه" (٧٣)، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، ص ٣٦٨،
والترمذي في "سنة" (٣٦١)، أبواب الصلاة، ٣٨٤، و"حب قور" في "سنة"
٩٥١، كتاب الصلاة، ٣٥٨، وابن ماجه في "سنة" (١٢٢١)، كتاب إقامة
الصلاة والسنة فيها، ٧٣٢ عن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه قال ((سألت النبي
صلى الله عليه وسلم عن صلاة الرجل وهو عائد، فقال من صلى قائم فهو
أفضل، ومن صلى قاعد فهو نصف أجر القائم ومن صلى نائم فهو نصف أجر
القاعد)) قال أبو عبد الله عالمنا حدي مصطحفاً هاهنا
(٣) في "د المحتار" قد مر أن ما دار بين وقوعه بدعة وواجب لا يترك بخلاف ما
دار بين وقوعه سنة وواجب، لكن لا يخفى عني أن أنجواب عن الأول هو
لأقر، وأما الثاني فهو مقرر به، لكنه لا يجدي بعده ثبوت صحة العمل، فالوجه
حينئذ كراهه الغصاء لئلا يفسد كما قاله فخر الإسلام وقاضي خان، فكان
يسمي بمشارح الاختصار على الأول

(٤) "د المحتار"، باب الود والنوافل، ٤ ٣٤٠، "حب قور" "البر" وما نقل ربح.

(٥) انظر "د المحتار"، كتاب الصلاة، باب سجود السهو، ٤ ٥٢١، "حب قور
"البر" و"و واجباً"

فصل في الصلاة على الدابة والرجل

مطلب في الصلاة على الدابة

[٥١٠] قوله (١) وإذا كانت (٢) الدابة ١٢

[١٥١١] قوله بأن كان خوفه من العدو (٣)

ومن الأعداد دهاب العاقبة ويطاعه عنها كم مر (٤) في استعمال القبة ٢

(١) في المتن : الشرح : (ولو صلى على دابة في شئ محتمل وهو يصر على الروي) بمسألة لا يجوز الصلاة عليه إن كانت واقفة إلا أن يكون عيناً المحتمل على الأرض بأن كثر حته خشية وفي "رد المحتار" (قوله ١٥ صلى على دابة . ربح) شروع في صلاة الفرض والواجب على الدابة كما سيأتي عليه بقوله "هذا كله في العرائض وأعلم أن" عند النوازل من الفرض والواجب بأنواعه لا يصح على الدابة إلا بصورتيه : لخوف نصرته على نفسه أو دينه أو ثيابه أو ربه ، وخوف سبي وطنه ، وخوف من يأمي ، والصلاة على المحتمل الذي على الدابة كالصلاة عليه فيومئ عليه بصره بإعاقبه جهة القبلة إن أمكنه ، وإلا فبغير الإمكان ، وإن كانت يسير لا يجوز الصلاة عليه إذ قدر على إعاقبه ، وإلا : بأن كان خوفه من العدو يصني كيف قدر كما في "الإمداد" وغيره ، ولا إعادة عليه إذ قدر بمنزلة المريض "بخانية"

(٢) "رد المحتار" كتاب الصلاة ، باب الور والواحد ، مطلب في الصلاة على الدابة ، ٣٤٧ . بحث قول "الدر" وهو صلي على دابة . ربح

(٣) المرجع السابق ، ص ٣٤٨

(٤) انظر "رد المحتار" ، كتاب الصلاة ، باب شروط الصلاة ، ١٣٣ ، بعد قول "الدر" وكذا كل من سقط عنه إلا كان

[٥١٢] قوله يصني كيف قدر كما في "الإمداد" وغيره^(١)

[قال الإمام أحمد رحمه الله في "الصدى الرصوية"]

أقول ثبت أن السماع شين، لأوّل كون نصلة على دابة وبو
بوسطة عجلة طرفي على دابة، والثاني السير وخطاف بك، ألا يرى
أنهم أوجبوا الإيقاف وأجلوا بالسير، لأنّ من يخاف، فهو سم يكن سماع إلا
لأوّل فقد وجد عدد يوجب الصلاة على الدابة فكان واجباً أن يجوز من دون
عرف بين سير ووقوف، كنههم فرعو، فبين أن السير نفسه مقسّد، لا بعد
يسمع لإيقاف، ولا يكفي مجرد عدد يسمع المرور لا الإيقاف، فإن كان
العجلة كنه على الأرض وجرب دابة بحبل فهذا إن شاء الله سماع الأوّل دون
الثاني فوجب الفساد إلا بعد فلا نظر إلى ما إذا شئ استباحه من مفهوم
يس على عده ذلك الرمان يفهمهم، فافهم وثبت^(٢)

[٥١٣] قال في "الدر" (في شقّ) (محمّد)^(٣)

لأشمل أن يعرف ولد في شقّ: إلح ١٢

[٥١٤] قال في "الدر" يد كتاب واقفة^(٤) الأطهر والأخصر أن

يقول ويواقفة ٢

(١) رد المحتار، كتاب الصلاة، باب الزور والنوازل، ٤، ٣٤٨، بحث في "الدر"

ونو صني على دابة، ربح

(٢) "الصدى الرصوية"، كتاب الصلاة، باب أمكن الصلاة، ٦، ١٣٨، ٣٩

(٣) "الدر"، كتاب الصلاة، باب الزور والنوازل، ٤، ٣٤٧

(٤) المرجع السابق، ص ٣٤٨

[١٥١٥] قال أي "الدور" إلا أن يكون "رجح"

ومحصل أن الصلاة على الدابة نفسها لا تجوز إلا بضرورة وتعمد بقدرها، فيجب الإتيان إن أمكن ولا بد من الاستعداد إن قدر، وأيهما قدر عليه وجب الإتيان به، فإن عجز عنهما جاز له أن يصلي عينا وهي تسير إلى أي جهة قدر، أم إن صلى عينا مائلا نحو ركن أو نحوته إلى العينة أو نحوها أو بطريق، لأن ذلك إنما وقع من دون ضرورة قسم يجزئ والصلاة في شق محتمل على دابة كمثل الصلاة عينا في جميع ما ذكر، لأنّها تجوز من دون عذر أيضا إذ كانت بعيدا عن الأرض، والله تعالى أعلم ٢

[١٥١٦] قوله (١) فيصير بمرية لأرض (٢)

قلت وبه يفرق العجدة إذ كانت طرفها على الدابة حيث لا تجوز الصلاة فيها مع كون أكثر عيدياتها على الأرض، فمما دلت على أن قرارها غير منقطع عن الدابة بخلاف محتمل في الصورة المذكورة ١٢

(١) "الدور"، كتاب الصلاة، باب الوم والنوازل، ٣٤٨، ٤

(٢) هي "رّة المحقار" (قوله بأن ركز محته خشبة) الأولى التميم بالكاف، فإنه نظير لا بصير، "ط" وهذا هو بحيث يسمى حرر محتمل على الأرض لا على الدابة، فيصير بمرية لأرض "بمعنى" فصيح العربيه فيه قائما كما في "نور الإيضاح"

(٣) "رّة المحقار" كتاب الصلاة، باب الوم والنوازل، ٣٤٩، ٤، حيث قول "الدور"

بأن ركز محته خشبه

[١٥١٧] قوله (١) إذا ركز نحتة خشبة، فتكون كالأرض، وقد يفرق

بأنها إذا كان يقع (٢)

هذا هو الفرق الذي ذكره المؤلف (٣) بوقيق الله تعالى، والله سبحانه وتعالى
سبأني في آخر انوار (٤) عن "المدارغانية" عن "المحيط" ما يفيد خلاف
ذلك، فبحرر ١٢

(١) في المس وأشرح به أن الصلاة على العجوة إن كان طرف العجوة على الدابة
وهي سيرة أو لا سيرة (وهي صلاة على الدابة فتعبر في حالة العذر بمدكو. هي
التيتم (لا في غيرها)

في "ذ المختار" (عنه) معنى صلاة على الدابة) أن إذا كانت سيرة فظاهر، وأن إذا
كانت لا سيرة وكانت على الأرض وطرفها على الدابة فمشكوك لأن في حكم
المحمل إذا ركز نحتة خشبة، فتكون كالأرض، وقد يفرق بأنها إذا كان أحد
طرفيها على الأرض والآخر على الدابة لم يصح ركزها على الأرض فقط بل عليها
وعلى الدابة بخلاف المحمل؛ لأنه إنما يصح الصلاة عليه إذا كان مزره على
الأرض فقط بواسطة الخشبة لا على الدابة، تأمل

(٢) "ذ المختار"، كتاب الصلاة، باب الورك والمواضع، ٣٤٩ ٤ تحت هو. "المدار"

معنى صلاة على الدابة

(٣) انظر انموذ السابعة

٤، انظر "رد المختار" كتاب الصلاة، باب الورك والمواضع ٣٥٤ ٤ تحت هو
"المدار" أو الواقعة

[١٥١٨] قوله (٢) على نفسه أو ماله (٣)

وإذا قد عسر الخوف على دينه كما مر (٣) فعلى أمته أو على يلائع ١٢

[١٥١٩] قوله لكن رأي في "الغنية" (٤)

أقول معناه يقتل أو يقرب فرق بين هاتين؛ فرب عسر في مسألة "الغنية"

في السر والشرح من العسر عسير وعسير يعيب فيه الوجه ويذهب الرفعة ودابة
لا مركب إلا بهاء أو يفسر وهو محرم؛ لأن قدرة الغير لا تعبر حتى لا كان مع
أمة مثلاً في شئ محرم؛ وقد نزل من عسر مركب وحده جار به أيضاً كما أنده
في "البحر"، فيحفظ

في "رد المحتار" (قوله حتى لو كان) (ج) نخرج على العذر لا على مسألة الفدية
بغيره الغير إلا بكشف؛ نأتمل فمأتمم أن هذه المسألة وقعت لصاحب "البحر"
في سفر الحج مع أمته وذكر أنه سمى حكمها وأنه يبيح الجواز؛ وسمى أن من
تعقبه؛ وكتب فيها علقته عليه أنه قد يقال بهلأله؛ لأن الرجل إذا عذر عن
النزول والعجز من المرأة فائمه فيها لا فيه؛ لأن المرأة إذا لم تقدر على
الركوب وحدها يبرأ منه سقوط المحرم أو عقر الدابة أو موت المرأة؛ فهو عذر
جمع إليه كخوفه على نفسه أو ماله

(٢) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب الزور والنواص، ٤ ٣٥٢ تحت قول "المر"

حتى لو كان (ج)

(٣) النظر "رد المحتار" كتاب الصلاة، باب الزور والنواص، ٤ ٣٤٧ تحت قول

"المر" وهو معنى على دابة (ج)

(٤) "رد المحتار" كتاب الصلاة، باب الزور والنواص، ٤ ٣٥٢ تحت قول "المر"

حتى لو كان (ج)

من جهة العبادة، وقد فاسده على المحبوس بخلاف ما نحن فيه، فلا يستدرك.

ميسائل ١٢

[١٥٢٠] قوله ^(١) لا يخرج به ^(٢)

أقول: بنى 'يخرج' به عن حرره على لأص والشرط هو الاستمرار

لا مجرد النكاح ١٢

[٥٢١] قوله: عن كونها على الأرض ^(٣)

١. في نعت السرح (والنم) يمكن طرف العجوة على المائة ج. و واقعة شعيبهم
بأنها كالسري

في "رد المحتار" (قوله: و واقعة) كذا، فائدة في "سرح السيرة" وسم آره بغيره، يعني
إذ كانت العجوة على الأرض وجم يمكن شيء منها على الدابة وإثنا ٤ جمل
مثلا بحرف الدابة به يصبح الصلاة عليها، لأنها حينئذ كالسري الموضوع على
الأرض ومقتضى هذا التعليل أنها و كانت سائرة في هذه الحالة لا يصبح
الصلاة عليها بلا عذر وفيه تأني، لأن حرف بالحيل وهي على الأرض لا يخرج
به عن كونها على الأرض، ويعيد عباده "التي حانية" عن "المنحيط" وهي و
صلى على العجوة إن كان طرفها على الدابة وهي تسير نحو في حالة العذر لا هي
غيره، وإن لم يكن طرفها على الدابة جاز، وهو بسمه الصلاة على السري
معونه "وإن لم يكن" بخ يعيد ما مضى لأنه رجع إلى أصل السيرة، وقد فائدة
يعونه وهي تسير، ولو كان الجواز مفيداً لعدم السير لقيته به، فتأمل

(٢) "رد المحتار"، كتاب الصلاة باب الوضوء والوسائل، ٤: ٣٥٤، تحت قول "الدر"

و واقعة

(٣) المرجع السابق

يكن يختلف مكانه^(١) فبأن اتحد مكان يهد بمعنى من شروط
انصلاؤه فلا شك في مساهمة إسنه ت، والله تعالى أعلم ٢
[٥٢٢] قوله وهي سيرة تجوز في حالة العسر^(٢)

أقول نصيبه في صورة انعدم بالنسبة إليه أي في كتابه فيها عني النائية
وهي واقعة تجوز الصلاة عليها من غير عذر، وهو خلاف ما جزم به مصنف
والشارح فيما سبق^(٣) في الوقت الماضي، فانظر - والله تعالى أعلم - سقوط
"لا" من قوله وهي "لا تسير"، وح يسقط استناد المحشني أسأ ٢
[٥٢٣] قوله فتأمل^(٤)

أقول فيه تأمل ظاهر، فإن العهد قل ما يتكلمون عني الواو، وإنما غالب
كلامهم على الأمور العادية ولم يكن سيرة لعجته، وليس شيء منها عني الدابة من
لأمر العادية في منهم فأطبق القول في صورته الجوار محتمل، عني العادة ٢
[٥٢٤] قوله أوضحه فيما مر^(٥) آنفاً ص ٣٣٢ (٦) ٢

- (١) وهذا من عني المحشني نسخة ص ٦٥٥ والشارح في هذه النصف ص ١٢
(انظر "الدر"، و"رد المحتار"، ٩٤/٤).
- (٢) "رد المحتار"، باب الوتر والنوافل، ٣٥٤/٤ بحث قول "الدر" هو واقعه
- (٣) انظر "الدر"، كتاب الصلاة، باب الوتر والنوافل، ٣٤٩، ٣٥٠
- (٤) "رد المحتار"، باب الوتر والنوافل، ٣٥٤، ٣٥٥ بحث قول "الدر" هو واقعه
- (٥) المرجع السابق، ص ٣٥٥، بحث قول "الدر" بشرط رخ
- (٦) انظر "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب الوتر والنوافل، ٣٤٧، ٣٤٨، بحث
قول "الدر" وهو صني عني دابة رخ

فصل في التراويح

مبحث صلاة التراويح

[٥٢٥] قوله " قور " نسبة^(١)

أقول يعادل أن يقول ربّ كلام " نسبة " صير مظهر إلى العنبر وهو أن المحنة لا يكون فيها إلا مسجدة واحدة، فافهم، وبآمن ١٢

[٥٢٦] قال أي " الدر " ^(٢) فإن قعد بكل شعبي صحت بكرهه^(٣)

(١) في نفس والشرح (والجماعة فيها ستة على الكفاية) في لأصح في " رد المحتار " (هو به و الجماعة فيها ستة على الكفاية) يخ أهد أن اصل التراويح ستة على قور تركها وحذ كره بخلاف صلاته بالجماعة فإنها ستة كفاية، فهو تركها الكل أمارة، أن لو تخفف عنها وحل من أفراد الناس وصلى في بيته قعد ترك المصيبة، وإر صلي أحد في البيت بالجماعة ثم يأنو فصل جماعة المسجد، وهكذا في مكتوبات كم في " النية "، وهل المراد أنه ستة كفاية لأهل كم مسجد من اليمه أو مسجد واحد منها أو من المحنة ظاهر كلام الشرح الأول، و منظهر ص الذي، ويظهر في الثالث قور " النية " حتى و ترك أهل محنة كنهم الجماعة قعد تركو الستة وأساو و اه

(٢) . رد المحتار، كتاب الصلاة، باب الوم والنوافل، مبحث صلاة التراويح، ٤ ٣٦٤ بحث قور " الدر " و الجماعة فيها ستة على الكفاية . رج.

(٣) في المس والشرح (والجماعة فيها ستة على الكفاية وهي عشرة) . كذا بعشر تسيمات فهو فعنها بتسليمه فإن قعد بكل شعبي صحت بكرهه، والأ باب على مسج و جده به يعر

(٤) " الدر "، كتاب الصلاة، باب الوم والنوافل، ٤ ٣٦٥.

وعنى قول العامة مجوز كل ركعتين عن تسبيحة و حدة، وهو الصحيح،
هكذا، في "فتاوى قاضي خان" (١) اهـ "ههنيه" (٢) فأفاد أن في هذا أيضاً خلافاً
لبعض، ويعرف وجهه - والله تعالى أعلم - أن كل شفع من التراويح لم يشرع
إلا بتحريمه بحديث لما أنه هو المستوارث، فافهم ١٢

[٥٢٧] قوله (٣) بم أ. من صرح بهذا اللفظ (٤)

أقول نعه العلامة الطحطاوي عن "الدرر" في حاشيته "نور لإيضاح" (٥)
[١٥٢٨] قوله فيما لو صلى أربعاً (٦)

١ "الحاشية"، كتاب الصوم، فصل في السهو، ١١٦/١، مناصب

(٢) "ههنيه" كتاب الصلاة، الباب التاسع في النوافل، فصل في التراويح ١ ٩

٣، في "رد المحتار" (قوله به يعني) بم أ. من صرح بهذا اللفظ ههـ، وأما صرح به
في النهر" عن "الراهندي" فيما لو صلى أربعاً بتسبيحة واحدة و حدة، وأما إذا
صلى العشرين جملةً كحدث فقد ذمه عليه في "البحر"، نعم صرح في "الحاشية"
وعرفها "بأنه الصحيح" مع أن قدّم عن "البدائع" و "الخلاصة" و "النارخانية" أنه
لو صلى التطوع ثلاثاً أو ستاً أو ثمانياً بعده و حدة فلا يصحّ أنه يمسك مسحطاً
و يرسّ، و قدّم وجهه، فقد خفف التصحيح في الزائد على لأربعة بتسبيحة وقعه
و حدة هل يصحّ عن شفع و حد أو يمسك فيتيه

(٤) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب الوتر والنوافل، ٣٦٥ ٤، تحت قول "الدرر"
به يعني.

(٥) "علم"، كتاب الصلاة، باب الوتر وأحكامه، فصل في صلاة التراويح ص ٤ ٤

٦ "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب الوتر والنوافل، ٣٦٥ ٤، تحت قول "الدرر"
به يعني.

مفاده أن لمعنى به في هذه الصورة اليد عن شفع واحد مع أن الذي هو لاستحسان، وقول الشيخين بمصطحح هو^(١) صحته لأربع جميعاً كما يفيد ما مر ص ٧٢٨^(٢)، وص ٧٢١^(٣)، فيحترز ١٢

ثم أتب في "الهدية" عن "اسراج الوهاج" وعن "الغنية" (و صنى رعباً بتسمية ولم يعد في الثانية فهي لاستحسان لا يفسد وهو أظهر انرويتن عن أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى، وإد سم يفسد من محمّد بن الفضل^(٤) تنوب لأربع عن تسليمة واحدة هو الصحيح) اه ذكره في التراويح ص ٤٣^(٥) ١٢

[١٥٢٩] قوله في "الغنية" وغيره^(٦)

١ وقد حذرنا بحمد الله أن هذا في غير التراويح، وأما التراويح بالاستحسان وقول الشيخين بمصطحح هو اليد عن شفع واحد كما ذكرناه ص ٧٢٨ انظر المعركة: [١٥٥٦] قوله في جواب الاستحسان ١٢ مه

٢ انظر "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب الوتر والنوازل، ٤ ٣٣٢ ٣٣٣، تحت قول "الدر" فأكثر

(٣) انظر "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب الوتر والنوازل، ٤ ٣ ٣، تحت قول "الدر" كفته ربح

(٤) قد مر ترجمته ٣٦٨، ٢

(٥) "الهدية"، كتاب الصلاة، الباب التاسع في النوازل، فصل في التراويح، ١٨، ١

(٦) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب الوتر والنوازل، ٤ ٣٦٦، تحت قول "الدر"

به يضى

كـ "السراج الوهاج" (١) وأسلف نقده ص ٧٢٤ (٢). ١٢

[١٥٣٠] قوله عن "أبدائع" (٣): مرّ عليه ص ٧٢٤ (٤). ١٢

[٥٣] قوله و "الخلاصة" (٥) مرّ عليه ص ٧٢١ (٦). ١٢

[٥٣٢] قوله و "التدريج" (٧) مرّ عليه ص ٧٢٨ (٨). ١٢

[١٥٣٣] قوله هي الرائد على لأربعة (٩)

أقول نعم من حقّق ص ٧٢٨ (١٠) أنّ الرائد على لأربع إن كان الترويح فلا تصحيح إلّا نسبة عن شعيب واحد، بل هو التصحيح في أربع الترويح أيضاً، وإن كان بدلاً آخر فلا يصحّح، لأنّ مساد الكلّ وإن ذكر في "الرشيع" صحته ككلّ (والخاص)، أنّ العلامة المحشّي حمه الله تعالى قد شبهت عليه مسألة الترويح بالعلم، وعلى هذا لا شبهة ساق الكلام من شروع الباب إلى هذا ١٢

(١) "السراج الوهاج"، كتاب الصلاة، باب قديم رمضان، ١ ٣٣٧

(٢) انظر المقبولة [١٤٩٩] هو به والأصح لا

(٣) "ردّ المحتار"، باب النور والوافل، ٤ ٣٦٠، تحت قول "الدر" به يعني

(٤) انظر "ردّ المحتار"، كتاب الصلاة، ٤ ٣٢٤، تحت قول "الدر" أو ترك يعود أوّل

(٥) "ردّ المحتار"، باب النور والوافل، ٤ ٣٦٠، تحت قول "الدر" به يعني

(٦) انظر "ردّ المحتار"، كتاب الصلاة، ٤ ٣١٣، تحت قول "الدر" بكثرة

(٧) "ردّ المحتار"، باب النور والوافل، ٤ ٣٦٠، تحت قول "الدر" به يعني

(٨) انظر "ردّ المحتار"، كتاب الصلاة، ٤ ٣٣٣، تحت قول "الدر" فأكثر

(٩) "ردّ المحتار"، باب النور والوافل، ٤ ٣٦٠، تحت قول "الدر" به يعني

(١٠) انظر المقبولة [١٥٠٥] قوله صحّ خلافاً لمحمد

[٥٣٤] قوله هل يصح عن شعيب واحد^(١)

أي (خلف التصحيح في الرواية من التراويح (على أربعة بسنية) وحدة (وعدة واحدة) هي الآخر (هل يصح) ذلك كله بطلاً وح بوب (عن شعيب واحد) من التراويح (أو بعد) كله، هكذا يعني السأوير تصحيح الكلام، والله تعالى أعلم ١٢

[١٥٣٥] قوله^(٢) هل صلوا تسع تسليمات^(٣)

أقول في مسألة ص () لإمام وأعموم جميعاً في الشك (٢) لإمام مبين بالنسب والقوم كنهم شاكرون (٣) كلهم جازمون بالعشر (٤) منهم جازم بالعشر وجزم بالسبع ١٥ منهم جازم بالعشر و شاك (٦) منهم جازم بالتسع وشاك (٧) الإمام جازم بالعشر ١٢

[١٥٣٦] قوله^(٤) وما يفيد كلام "الكثير"^(٥)

قلت وبكفي. أيت هي "الكافي"^(٦) شرح "أوافي" لعلامة صاحب

- ١، "رد المحتار"، باب الوتر والنافل، ٤، ٣٦٦، تحت قول "الدر" به يفتي
- (٢) هي "ذ المحار" شكوا هل صلوا تسع تسليمات أو عشر يفتنون سليمة أخرى فرادى في الأصح للاحتياط في إكمال التراويح ولاحتراز عن الشك بالجماعة
- (٣) "ذ المحتار"، باب الوتر والنافل، ٤، ٣٦٦، تحت قول "الدر" به يفتي
- (٤) في المس والشرح (يجوز تدب أربع بقدره، وكذا بين الخامسة والوتر) وفي "رد المحتار" (قوله تدباً) وما يفيد كلام "الكثير" من أنه سنة، يعنيه الزبني بأنه منسوبة لاسنة، وبه صرح في "الهداية"
- (٥) "رد المحتار"، باب الوتر والنافل، ٤، ٣٦٧، تحت قول "الدر" تدب
- (٦) "الكافي"، كتاب الصلاة، فصل في التراويح، الجزء التاسع، ١٥١ - ١٥٢

مستحسن؛ لاستمرار قوائمه بمنسحب، هذا العمل المنور ثم من المنسحب، وهو
استراح مقدار أربع ركعات بقراءة محضه دون قدر من صلي الترويجة لكفي بإ
شاء الله تعالى، ورجو من الله القبول هـ

أقول ويؤيده ما يأتي حاشية^(١)، وقدمناه^(٢) عن "الكافي" أن أهل
مدينة كانوا يصنّون بين كل ترويض أ. ب. ع. وطواف أسبوع أخص لا يكون
غير ترويجة على إطلاله هؤلاء، ثم قد صرحوا عند ملال اليوم أن يترك
الدعوات ويكفي من الصلاة "اللهم صل على محمد" فلا شك أن سجوس
قدر الترويجة أنقل عنهم، فعدي و اكفي بما بعد عرف ترويجة كفي، والله
تعالى كريم يقبل التبين ويجزي الكثير وله محمد ١٢

[١٥٣٨] قوله^(٣) وهكذا^(٤)

أي يعرف "العصر" في الثالثة، و"الإخلاص" في الرابعة وهكذا ٢

(١) انظر "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب التواتر والواف، ٤٣٦٨، تحت قول
"الدر" وصلاة فرادى

(٢) انظر العمدة السابعة

(٣) في "رد المحتار" في "التحيس" وختار بعضهم سورة الإخلاص في كل ركعة،
وبعضهم سورة الف. أي. البداية منها ثم يردد، وهذا أحسن؛ لأنّ يشغل قلبه
بعدد الركعات، قال في "الحية" وعلى هذا استقر عمل أئمة أكثر يساعد في
دهران إلا أنهم يذكرون بصفة سورة التكاثر في الأولى والإخلاص في الثانية، وهكذا
إلى أن يكون منهم في التاسعة عشر بسورة نبأ وفي العشرين بالإخلاص هـ

(٤) "رد المحتار" كتاب الصلاة، باب التواتر والواف، ٤٣٦٩، تحت قول "الدر"

وآية أو آتين

- [٥٣٩] قوله بـ "الإخلاص" ^(١) فإنه يقرأ في الأولى من هذا انشعاع سورة "الصبر" وفي الأخيرة "الإخلاص" ^(٢)
- [٥٤٠] قوله ^(٣) في انشعاع الأولى ^(٤) وهو الشفع التاسع ١٢
- [٥٤١] قوله ^(٥) وقيل تجب عنده ^(٦)

(١) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب الزم والتمس، ٤، ٣٦، تحت قول "الدر"

وآية أو ليس

(٢) في "رد المحتار" راد في "المحار" وليس فيه كراهة في الشفع الأول من الترويجة الأخيرة بسبب الصبر بسمه وحده لأنه خاص بالفرائض كما هو ظاهر الخلاصة وغيره، فلب كفى الأحوط قراءة الصبر وتب في الشفع الأول من الترويجة الأخيرة، والمعقودين في الشفع الثاني منها، وبعض النسخة راد يقرأ بالصبر والإخلاص في الشفع الأول من كل ترويجة وبالكوثر والإخلاص في الشفع الثاني.

(٣) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب الزم والتمس، ٤، ٣٦، تحت قول "الدر"

وآية أو ليس

(٤) في بعض الشرح روي أي الإمام والقوم مائة في كل شفع (يزيد) الإمام (عني) الشاهد لأن من القوم، فيأتي بالصبر، ويكتفي بالثبوت صل على محمد، لأنه المفضل عند الشافعي

وفي "رد المحتار" (قوله) ويكتفي بالثبوت صل على محمد) راد في "شرح القميه بالصبر" وعلى ن محمد، وكان الشارح اقتصر على الأول أخذ من التعيين؛ لأن الصلاة على الآ لا تفرص عند الشافعي رحمه الله تعالى بل من عند في الشاهد الأخير، وقيل يجب عنده

(٥) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب الزم والتمس، ٤، ٣٧، تحت قول "الدر"

ويكتفي بالثبوت صل على محمد

قلب ويؤيده اشعر سمعون عن سيدنا لإمام الشافعي رضي الله عنه
عنه حيث يقول

يا أهل بيت رسول الله حيكم
فرصة من الله هي القرآن أمره
كفاكم، من عظيم الفصل أنكم
من ثم يُصلُّ عليكم لا صلاة له^(١) ١٢

قلت والواجب والفرص عندهم واحد ١٢

[١٥٤٢] قال أي "الدر" ^(٢) وتسييح ^(٣) هي ركوع أو سجود ١٢

[٥٤٣] قال أي "الدر" وسرحة ^(٤) وتنقيصه من ثلاثة ٢

[٥٤٤] قوله ^(٥) أي وبأسأله أفاد أنه بحث لا سمعون ٢

(١) بغير "الصواعق المحرقة"، الباب الحادي عشر، الفصل الأول، ص ٤

(٢) هي نصر والشرح (ويترك الدعوات) ويحجب نمكرات هزيمة القراءة وبرا.
معوذ، وبسمية، وصمأته، وبسبيح، وبسرحة

(٣) "الدر"، كتاب الصلاة باب النور والباهل، ٤ ٣٧٢

(٤) المرجع السابق

(٥) في المس والشرح (وتكره قعد) بربادته تأكدها حتى قيل لا تصح (مع الصدرة
عني القيام)

في "رد المحتار" (وهو حتى قيل، الخ) أي قياماً على روايه نحسن عن الإمام
في سنة المحر، لأن كلاً منهما سنة مؤكدة

(٦) "رد المحتار"، باب النور والباهل، ٤ ٣٧٣، بحث نور "الدر" حتى قيل الخ

[٥٤٥] قوله ^(٦) بن يصفوف ^(٧) كد في "الهدية" ^(٨) عن "الحاية"

[٥٤٦] قوله حتى يستيقظ ^(٩) به جاء نص الحديث الصحيح ^(١٠) ٢

[٥٤٧] قوله ^(١١) مشروعة ^(١٢)

(١) في "رد المحتار" قال في "الترجحية" وكذا رد عبه النوع يكره له أن يصلي بين يصفوف حتى يستيقظ

(٢) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب الور والنوافل، ٤ ٣٧٣، بحث قول "الدر" كد يكره بخ

(٣) "الهدية"، كتاب الصلاة، الباب التاسع في النوافل، فصل في التراويح، ١٥

(٤) "رد المحتار"، باب الور والنوافل، ٤ ٣٧٣، بحث قول "الدر" كد يكره، ومع

(٥) أخرجه البخاري في "صحيحه" ٢ ٢٠٢، كتاب الوضوء، ٩٤، ومسلم في

"صحيحه" ٦٨٦، كتاب صلاة المسافرين، ٣٩٥، ونسأله في "سنن"

(٦) ٣٧٠، كتاب الصلاة، ٤٩٢، عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه

وسلم قال: (إدعس أحدكم به هو يصلي فبرقده حتى يذهب عنه النوم، فإن

أحدكم (دعس) به هو دعس لا يبرقده لعله يستعصر فيسب نفسه))

(٦) في نفس والشرح، روي به كذا الجماعة في النص سم يصلي ثم اربع جماعة،

لأنه بيع، فصليته وحده يصليها معه

وفي "رد المحتار" (قوله: لأنه بيع) أي لأن جماعتها بيع بجماعة العرض، فإنه سم

نفسه (لأن بجماعة العرض، فهو أقيمت بجماعة وحده، كانت مخالفة لموارد فيها

همس بكس مشروعة، أما لو صليت بجماعة العرض، وكان جالساً قد صلى العرض

وحده منه أو يصليها مع سائر الإمام، لأن جماعتهم مشروعة، فيه المدح وفيه

معهم لعدم المحذور

(٧) "رد المحتار"، باب الور والنوافل، ٤ ٣٧٤، بحث قول "الدر" لأنه بيع

بهي هل يجوز من صلى العرص وحده أن يؤتمهم في التراويح وهم قد
صلوا العرص بجماعة؟^(٢)

[٥٤٨] قوله ^(١) والتراويح وحده ^(٣)

ما هذه هي المتخالفة لما ذكر المصنف ^(٤) ١٢

[١٥٤٩] قوله ما ذكره المصنف ^(٥)

من جوار الوتر جماعة من صلى التراويح منفرداً أي والعرص جماعة. ١٢

١، في نفس الشرح (و + م يصنعها) أي التراويح (بالإمام) أو صلوات مع غيره به
أن (يصلي الوتر) معه، بقي لو تركه الكل هل يصلي الوتر بجماعة، فلم جمع
في رد المحتار (فوله) وهو به يصنعها (بخ) ذكر هذا الفرع والذي قبله في "البحر"
عن "الفتية"، وكذا في من "الدر"، لكن في "التراجمانية" عن "الشمعة" أنه سئل
عني بن أحمد عن صلى العرص والتراويح وحده أو التراويح فقط هل يصلي
الوتر مع الإمام؟ فقال لا، أو سمى أئمة القهستاني ذكر تصحيح ما ذكره
لمصنف، ثم قال نكته إذا لم يصلي العرص معه لا يصح في الوتر أو فصوله "وب
سم يصنعها" أي وقد صلى العرص معه، لكن ينبغي أن يكون هو القهستاني.
"معه" حرار عن صلاتها منفرداً، أما لو صلوات جماعة مع غيره، ثم صلى الوتر
معه لا كراهة، تأمل

(٢) "رد المحتار" كتاب الصلاة، باب الوتر والنوافل، ٤ ٣٧٤، تحت عنوان "الدر"

و هو به يصنعها (بخ)

(٣) انظر "السير"، كتاب الصلاة، باب الوتر والنوافل، ٤ ٣٧٤

(٤) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب الوتر والنوافل، ٤ ٣٧٤، تحت عنوان "الدر"

و هو به يصنعها (بخ)

[١٥٥] قوله لكنه إذا لم يصل العرص معه لا يتبعه في الوتر^(١)

[قال الإمام أحمد ورضا رحمه الله في "الفتاوى الرصوية"]

وعره الفهستاني^(٢) لـ "السمية"، وهي "مية الفقهاء"^(٣) لا "مية المعصلي"

كما ظنه بعض متصدين مفتوى في عصره، فسيه إلى عدم مطابقة النقل

بمفتون عنه^(٤)

[٥٥١] قوله وقد صني العرص معه^(٥) أي في جماعة م ١٢

[١٥٥٢] قوله احتقر عن صلاتها^(٦) يعني العريضة ٢

[١٥٥٣] قوله احتقرا عن صلاتها منعددا^(٧)

(١) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب الوتر والنوافل، ٤ ٣٧٤، تحت قول "الوتر"

ولو لم يصنها [بح]

(٢) "جامع الرموز"، كتاب الصلاة، من الروايات، ٢١٦، بدلاً عن "السمية"

(٣) "مية الفقهاء" بخط الدير بديع بن أبي منصور العراقي حملي أخذ نفعه

صاحب "الفية" كتابه منها، وذكر أنها بحر محيط، فإنه جمع فيه ما لا يوجد

في عره فاستعملني بها وسماه "فية السمية" كسر الظوا، ٢ ٨٨٦

(٤) "الفتاوى الرصوية"، ٧ ٥٥٧

(٥) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب الوتر والنوافل، ٤ ٣٧٤، تحت قول "الوتر"

ولو لم يصنها [بح]

(٦) مرجع السابق

(٧) مرجع السابق

قال الإمام أحمد رضا، رحمه الله، في "الفتاوى الرصوية" [
 ويكون على وزن قول "العبية" المأثر^(١) "إذا لم يدرك معه شيء منها"،
 فإنه أراد به الأفراد لا ما يشمل الإدراك مع غيره بدليل قوله عطف عليه^(٢)
 "وكذا إذا صي التروايح مع غيره"^(٣)

[١٥٥٤] قوله لا كراهة، مأثر^(٤)، ويستحصل من ذكر أن من صي
 الفرض بجماعه يجوز له الدخول في جماعه أنور سوء صي الفرض خفف
 هذا الإمام أو خفف غيره، وسوء صي التروايح وحده أو خفف هذا الإمام أو
 خفف غيره، بل وممن يصنع رأساً، كما يشمله إطلاق قوله (ولو لم يصنع)
 بالإمام يصي أنور؟ فإنه يصدق بالتفداء القيد وسقط كيهما، ويحذر - والله
 تعالى أعلم - وحصر في الفرض ينهض في الوتر ٢،
 [١٥٥٥] قوله تأمل^(٥)

قال الإمام أحمد رضا، رحمه الله، في "الفتاوى الرصوية" [
 القول معذور أن النصير في قوله^(٦) (لا ينفعه) الإمام مصنف لا
 بخصوص هذا الإمام؛ فإن من صي الفريضة مفرد ليس به أن يدخل في

(١) انظر "الفتاوى الرصوية"، ٥٥٦ ٧

(٢) انظر "الفتاوى الرصوية"، ٥٥٦ ٧؛ و"العبية"، باب الترهيج، ص ١٠٤

(٣) "الفتاوى الرصوية"، ٥٥٦ ٧

(٤) "ر المحتج"، باب الوتر والتواصل، ٣٧٤ ٤، محب قول "الفر" وهو ممن يصنع، نهج.

(٥) ممن جمع السابق.

(٦) انظر ممن جمع السابق

جماعة الوتر، لا مع هذا الإمام ولا مع غيره، فكذلك هي فورة (معه)، وبالجملة فستحصل شيئا واحداً أن يسفرد في الفرض يسفرد في الوتر، وما وقع في مهية "الدر الثريد" في مسائل الصيام والعياد "بفصل" بمقتي محمد عابد أحمد^(١) عليه رحمة الأحد ربهم يصل الفرض بجماعة على أن يدخل في جماعة الوتر، وعراه "حاشية الصيخطوي" فسبو وأن قد رجعت المعري إليه فدم أحده ناصراً بما طرأ، نعم! قد تشتم من بعض كتمانها الفحة ذلك حيث هو^(٢) عند فوس "الدر المختار" "لو تركها الكل [يعني جماعة التراويح] هل يصنوا الوتر بجماعة، فيرجع" (قصية التعليل في مسألة السبعة) أي لو تركوا بجماعة في الفرض لم يصنوا التراويح جماعةً يقولهم؛ لأنها تبع أن يصلّي الوتر جماعة في هذه الصورة؛ لأنه ليس تبع للتراويح ولا بعشاء عند الإمام رحمه الله تعالى انتهى، "حاشي" انتهى فقد يؤمن قوله (ولا بعشاء) جوار الوتر بجماعة ولو لم يصل هو من

الشيخ العالم الكبير المعني عابد أحمد بن محمد بن عيش بن علام محمد بن بعلب الله الديوي ثم الكاكوروي (ت ١٢٢٩هـ) أحد العلماء المشهورين وأحد حديث عن الشيخ بمسند إسحاق بن فضل الدهبوي، ولا م دروس الشيخ برنگ عيني بما عروى في أبي الدريس، "عليك" ثم ولي لإنهاء من مصنفاته "علم الفرائض"، "الكلام مبين في باب رحمة المسلمين"، "هدايا لأحد حي"، "الدر الثريد" في مسائل الصيام والعياد

"نزهة الخواطر"، ٣٦٦ ٣٧٨

(٢) "ط"، كتاب الصلاة، باب الوتر والوتر، ٢٩٧/١

الكلّ اعرض به، نكته كما عمت خلاف المصووص، فإن الذي في "رد المحتار" عن "شرح النعاية" عن "الشمس" أن له يحمل على ما مرّ كان أدخل في الرد على هذا لإيهامه، وأما ما ذكر أنه ليس ببيع عند الإمام فعملاً وعمه الجواب عنه ما أورد حولي المحقق ابن عبيد بن أن أصابته في ذاته لا تنافي كون جماعته تبعاً

قلت ألا ترى أن الظاهر والعصر من أعظم المروص مستثناة، والجمع بينهما من توابع الوقوف بـ "عرفة" وهو في حجة ناهية، فافهم (١) ٢

[١٥٥٦] **قوله** (٢) وإن كان الومر نفسه (٣)

جواب عمّا ذكر ح (٤) وأقره ط (٥) ١٢

[١٥٥٧] **قوله** بعد التراويح (٦)

١، "الفتاوى الرصونة"، كتاب الصلاة، باب الومر والنواص، ٥٥٧ ٧ ٥٥٩ (٢) في "رد المحتار" (قوله بقي، رخ) الذي يظهر أن جماعة الومر تبع لجماعة التراويح وإن كان الومر نفسه أصلاً في ذاته؛ لأنّ سة الجماعة في الومر إمّا عرف بالآثار، بهمة تراويح على أنهم يحتفون في أصالة صلاتهم بالجماعة بعد التراويح

(٣) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب الومر والنواص، ٣٧٥ ٤، تحت قول "المر" يعني رخ

(٤) "تحفة الأعيان"، كتاب الصلاة، باب الومر والنواص، ص ٨٠

(٥) "ط"، كتاب الصلاة، باب الومر والنواص، ٢٩٧/١

(٦) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب الومر والنواص، ٣٧٥ ٤، تحت قول "المر"

يعني رخ

[قل الإمام أحمد رضا رحمه الله هي "المساوي الرصوية"]

أي فكانت جماعته أدون حالاً من جماعة التراويح حسونة عند جمهور حتى لو تركها الكثر أئموها فكيف بجماعة الفرص الوحيدة على الصحيح الرجوح! فسرع أن يكون بها في جماعة وإن كان أصلاً في أدات حتى أقصد تذكره في المكتوبات

قلت هي أن التعيين بالقصبة المذكورة بعين بالهي وهو عدد من التعميلات الفاسدة كما صرحوا به في الأصوب، وحصر العلة في التبعية ممنوع محتاج إلى البيان هذا ولاخر أن من صنى الفرص بجماعته يجوز له الدخول في جماعة الور سواء صنى الفرص بنفسه أو خلف هذا الإمام أو غيره كما يفرض عليه

قلب من سم يصنعها أساً كما يشهد إطلاق قوله^(١) "و هو سم يصنعها بالإمام به أن يصنى الور معه" فإنه يصدق بانتفاء القيد والتمهيد جميعاً، ويحرر أم ما ذكره أن جماعة الور هل هي تبع بجماعته التراويح أم لا^(٢) جرح الفاصلان الحسبي والصحفاوي في حواشي "الدر" إلى الثاني كما سمعت واستظهر الشامي الأول^(٣) إن سبه الجماعة في الور إنما عرفت تابعه بتراويح

قلت وهذا هو لأصهر فإن مشروعيه جماعته و كذب لأصالته فأصالته دائمة لا يختص بمصباح، ثم رأيت العلامة البرجسي نص في "شرحه"

(١) انظر "الدر"، كتاب الصلاة باب الور والمواعيل، ٤ ٢٦٤

(٢) انظر "رد المحتار"، باب الور والمواعيل، ٤ ٣٧٥، بحث قول "الدر" يعني

و"النصاية"^(١) (أن الجماعة فيه سا كانت ببيعة الترويح على ما هو
 لمشهور) اه عقد ثبت رويته وعصده د ريته وبرجح شهره بقطع الترويح،
 واعلم^(٢) أن هذا كنهه فيما هو ترك الكل جماعة الترويح، كما قدمنا^(٣) من
 "الغنية" عن "القيصة"، أمّا إذا جمع الغوم وتخلّف عنها ساس ثم أدركو التور
 مع لإمام فلا شك أن لهم الدخول في جماعة التور إذا كانوا صوّ المرص
 بجماعة كما سمع^(٤)، نعم ذهب بعض كالأمام عني من أحمد^(٥) وعين
 لأنتم الكريسي^(٦) إلى بعية بجماعة الترويح في حق كل مصل بمعنى أن من
 س يدركه مع لإمام لا يبعه في التور، لكنّه كما عرفت قول من جرح

قلت وبهذا التحقيق ظهر التوفيق بين كلام العلامة البرجمدي المذكور
 وكلام المصنف شيخه. ده في "مجمع لأبهر"^(٧) شرح "ملئني لأبهر"
 حيث قال (نوم يصنها [يعني الترويح] مع لإمام صني التور به؛ لأنه دبع
 برمصاف، وعد البعض لا؛ لأنه دبع للترويح عده، وفي "المهستاني" : يجوز

(١) "شرح النصاية" لبرجمدي، كتاب الصلاة، فصل في الترويح، ٤١٦

(٢) جواب أمّ في قوله أمّ ما ذكرنا ١٢ (م)

(٣) انظر "المنهاوي الرصوية"، ٧ ٥٥٥ ٥٥

(٤) انظر "المقوبة" [١٥٥٥] قوله أمّ

(٥) في المذهب عده أعلام بعه الاسم لم يهتد إلى تعيين بمراد منه

(٦) انظر "ذو المحضار"، ٤ ٣٧٤

(٧) قد مرّت ترجمته ٢ ٣٧٤

(٨) "مجمع لأبهر" كتاب الصلاة، باب التور والتواض، فصل في الترويح ٢ ٥

أن يصلي التور بالجماعة وإن لم يصل شيئاً من التراويح مع الإمام أو صلاتها مع غيره، (هو الصحيح) اهـ ما في "المجمع" فإنه صريح في أن القول بتبعية التراويح للتور مرجوح خلاف الجمهور، وصريح ما في "البرجدي" أنه هو القول المشهور، ووجه التوفيق أن التبعية في كلام "المجمع" مأخوذة بالمعنى كقول أحد في خاصة نفسه، وما بنى عليه منع من لم يدر كنه مع الإمام عن دخوله في التور، وفي كلام البرجدي بمعنى وقوعه بعد إقامة الناس جماعة التراويح وإن لم يدر كنه بعض القوم، فيمكن التوفيق وبالله التوفيق، ثم إننا بمعنى تبعية لمصنف أن جماعته غير مشروعة إلا فيه لا سبب بتبعية عمّا سواه مطلقاً حتى يباقي بيعته بجماعة التراويح بل والعرض، فإن فيه ما قد عرفت، فإذن لا خلاف بين التبعين إلا على قول البعض مرجوح، هكذا ينبغي التحقيق والله تعالى ولي التوفيق

نعم وقع في "شرح منية الصغير" (١) ما نصّه (إذ لم يصل العرض مع الإمام قبل لا يبعه في التراويح ولا في التور، وكذا إذا لم يصل معه التراويح لا يبعه في التور، والصحيح أنه يجوز أن يبعه في ذلك كله حتى لو دخل بعد ما صلى الإمام العرض وشرع في التراويح فإنه يصلي العرض أولاً وحده ثم يبعه في التروييح، وفي "القبه" لو تركوا جماعته في العرض ليس بهم أن يصنوا التراويح جماعة) اهـ فأوهم ذلك عند بعض الناس أن بحسب صحيح جواز اتباع الإمام في التور وإن لم يبع في العرض

(١) "صغيري"، صلاة التراويح، فروع فائده برويحه، ص ٢٦٠

وأنا أقول ليس هو رحمه الله تعالى من أصحاب التصحيح وإنما
 وظيفته النقل عن أئمة الترجيح ومعنوم أن شرحه "الصغير" إنما هو مستخلص
 من شرحه "الكبير" وهذه عبارة "الكبير" بمرأى عين منك لا يرى فيه
 تصحيحاً أصلاً باطراً إلى هذا بموقفهم وإنما فيه تصحيحان

الأول من الإمام الفقيه أبي الليث بحجور اتباع الإمام في التور سوء
 صحت الترويح كلها أو بعضها معه أو مع غيره أو وحده مفرداً وهذا محصل
 قوله (بحجور أن يبعه في ذلك كله)

والثاني عن الإمام ضهير الدين الحارثي بحجور لا اتباع في الترويح
 وإن سم يبعه في المرحس، وعليه ينزع المرحس المذكور في "الشرحين" معاً
 (حتى لو دخل بعد ما صحت لإمام المرحس)، فالنوعان بحاصل في عبارة
 "الشرح الصغير" إنما مشأوه ما وقع فيه هاهنا من الاختصاص بمخلص، ألا يرى
 أنه اقتصر في التصريح المذكور كأصله "الكبير" على قوله (يتابعه في الترويح)،
 ولو كان مراده بقوله (في ذلك كله) ما يشمل ممنوعهم براد أيضاً "وأنور"،
 وبالجملة ما معروف للمعنوم من تصحيحات الأئمة هو الذي يسه في "الشرح
 الكبير" وهذا ممنوعهم لا يعرف به تصحيح ولا ترجيح، فلا يعارض ما نص
 عنه في "مسألة الفقهاء" وحكم به حكماً جزئياً من دون ذكر خلاف، فعسث
 بالبصر ولا ينافي ذلك أن يقول إن "الإمام" معروف باللام وصغير "يتبعه"

(١) "صغيري"، صلاة الترويح، ص ٢١٠

و"العبية"، فصل في التواضع، ص ٤١٠

راجع إليه، والمعرفة يد أعيدت معرفة كان المراد عين لأول عايناً، فاسمعي "إد" يصل العرص مع هذا الإمام فيه أن يتبعه في الوتر، أي لا يجب لاتباعه في الوتر أن يكون اتباع هذا الإمام بعينه في العرص، وهذا صحيح لا شك، ويؤيد هذا العهد أن الهستاني^(١) لما قال: "إد" سم يصل العرص معه لا يتبعه في الوتر) حجاج الشامي إلى زيادة مراده وأن المقصود مع إمام ما، لا مع خصوص هذا الإمام، وإن جاز مجازاً فقوله "الشرح الصغير" مطابقتاً بتصحيح نقل هذا التصحيح الذي لا يعنى له أثر أصلاً في كتاب قبله حتى في "الكلمة" الذي ك أسنده، والله بموفق، فقد بحثت بما نقر أن جماعة الوتر تبع جماعة العرص في حق كل أحد من مصنفين، ولجماعة التراويح في انجمنه لا في حق كل ورمضان يعنى أنها مكره في غيره و على سبيل الداعي بأن يعتدي أربعة بوحدة كما في "الدر" ^(٢) عن "الدر"، حتى جاز اقتداء ثلاثة بإمام بلا كراهة في لأصح كما في "حاشية العلامة الطحطاوي" على "مراقي الفلاح شرح نور الإيضاح" ^(٣) لعلامة الشرجلاني رحمه الله تعالى على العمدة جميعاً. أتقن هذا فعندك لا تجد هذا اسحرير في غير هذا التحرير، وما يوقعي إلا بأنعم الخبير والله سبحانه ويعني أعظم وعظمه جلّ مجده أتم وأحكم ^(٤)

(١) "جامع الرمو"، كتاب الصلاة، فصل الوتر والواحد، سن التراويح ٢١٦

(٢) انظر "السر"، كتاب الصلاة، باب الوتر والواحد، ٣٧٥، ٣٧٦

(٣) "طم"، كتاب الصلاة، باب الوتر، ص ٣٨٦

(٤) "المنهاج الرصونة" كتاب الصلاة، باب الوتر والواحد، ٧ ٥٦ ٥٦٧

[٥٥٨] قال أي "الدر" هو مركب انكل^(١) أي التواضع جماعة

مطلب في كراهة الاقتداء في الفعل على سبيل التداعي.

وفي صلاة الرغائب

[١٥٥٩] قوله^(٢) فيه خلاف، "بحر"^(٣)

ولأصح عدم الكراهة "طم" صد ٢٥٣^(٤)

قلت وإليه أشار اشرح^(٥)

[١٥٦٠] قال أي "الدر"^(٦) إلا يد فال مدرت^(٧)

(١) "الدر"، كتاب الصلاة، باب الوتر والمواعظ، ٤ ٣٧٥

(٢) في المتن والشرح (ولا يعتني الوتر و) لا (التصريح بجماعة خارج ومضاف) أي

يكره ذلك هو على سبيل التداعي بأن يعتدي أربعة هو حد كما في "الدر".

في "رد المحتار" (قوله أربعة هو حد) أما اقتداء واحد أو اثنين هو حد فلا

يكره، وثلاثة هو حد فيه خلاف، "بحر" عن "الكافي"

(٣) "رد المحتار" كتاب الصلاة، باب الوتر والمواعظ، مطلب في كراهة الاعتداء هي

الفعل على سبيل التداعي، إنبخ، ٤ ٣٧٦، تحت قول "الدر" أربعة هو حد

(٤) "طم"، كتاب الصلاة، باب الوتر وأحكامه، صد ٣٨٦

(٥) انظر "الموسم"، كتاب الصلاة، باب الوتر والمواعظ، ٤ ٣٧٦

(٦) هي "الدو" هي "الأشياء" عن "البرارية" يكره الاعتداء في صلاة عائب وهرية

وقدر إلا يد فال مدرت كذا، ركعة بهذه الإمام جماعة اهـ

(٧) "الدر"، كتاب الصلاة، باب الوتر والمواعظ، ٤ ٣٧٨

أقول قد تقدم^(١) في إمامة بطلان اقتداء بادر بمقتضى وبإدارة، لا إذا
بدر على مدور صاحبه، فعلى محمله أن يدر لإمام ثم يدر القوم على
صلاته، فيحترق ١٢

[١٥٦١] قوله^(٢) ولا كان اقتداء البادر بالبادر^(٣).

أقول بل هو بمعنى على تأويل قدمه^(٤)، ولا كان اقتداء بادر بمقتضى
[١٥٦٢] قوله^(٥) ولا يكره بمأمومين^(٦) هكذا، في "الختانية"^(٧).

(١) انظر سبقه [١٦٣٨] قوله وأن لا يكون مصنف قرضاً غير فرضه
(٢) في "رد المحتار" (قوله) إلا إذا كان (يلج) لأنه لا خروج عنها حيث إلا
بالجماعة وخالف كلام الشارح أن الفرض من مقتضى دون لإمام، ولا كان
اقتداء بالبادر بالبادر وهو لا يجوز

(٣) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب الأمر والموافق، ٤ ٣٧٨، بحث قول "المر"

ولا إذا كان، راجع

(٤) انظر سبقه للمباينة

(٥) في "المر" في "التارخانية" هو مع هو الإمامة لا كراهة على الإمام، فليحفظ
في "رد المحتار" (قوله) وفي "التارخانية" (يلج) عنها ثم يقلل عن "المحيط" وذكر
الفاصي الإمام أبو علي السعفي فيمن صلى العشاء والماء يوجع، الوتر في منزله، ثم أم
قوله يحرم في الواجب، بوى الإمامة كره به حدث، ولا يكره بمأمومين، وهو
مع هو الإمامة، بشارع في الصلاة فاقضى الناس به لم يكره به أحد منهما، هـ

(٦) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب الأمر والموافق، ٤ ٣٧٩، بحث قول "المر"

وفي "التارخانية" راجع

(٧) "الختانية"، كتاب الصوم، فصل في نية الترويح، ١٤

وصيحت في "محيط السرخسي"^(١) عدم جواز الاقتداء في التراويح بمن قبل أصلاً، أي فلا تؤدي تراويح، وفي "المصبرات" عليه الصلوة كما في "الهدية"^(٢) ١٢

[١٥٦٣] قوله ^(٣) وقواه المحشني^(٤)

أقول في هذه التقوية عندي بصر ظاهر؛ فإنه لو كان المراد أن ما جاز بجماعة في مسجد أفضل فيه فممنوع، فإن كل من يجوز بجماعة ما لم يكن على سبيل التداخي مع أن الأفضل فيه اليأس وفاقاً وإن كان المراد ما ندب فيه الشرع إلى جماعة فمستحب، لكنه هاهنا أول المسألة، فلا سبيل به صريح بمصادرة، فيتأمل ١٢

(١) "المحيط" بسرخسي، كتاب الصلاة، فصل في وقت التراويح، ص ٦٧

(٢) "الهدية"، كتاب الصلاة، الباب التاسع في النوازل، فصل في التراويح، ١١٦

(٣) في النول والشرح (وفيه) أي. رمضان (يصلي الوتر وقيامه بها) وهل الأفضل في الوتر الجماعة أم المبرور؟ تصحيحان

في "د المحار" (وهو تصحيحان) رجح الكمال الجماعة بأنه صلى الله عليه وسلم كان أمر بهم ثم بين العذر في تأخره عندما صبح في التراويح، فالوتر كالترايح، فكما أن الجماعة فيها سنة فكذلك الوتر، "بحر" وفي "شرح نسبة" والتصحيح أن الجماعة فيها أفضل إلا أن مستحبها ليست كسنة جماعة التراويح اهـ فإن الحرم الرمبي وهذا الذي عليه عامة الناس اليوم اهـ وقواه المحشني "بصر" بأنه مفتضى ما مر من أن كل ما شرع بجماعة فانه مسجد أفضل فيه

(٤) "د المحار"، باب الوتر والنوازل ٤ ٢٨، بحث قمر "البر" تصحيحان

بَابُ إِدْرَاكِ الْفَرِيضَةِ

[١٥١٤] قوله "هي" شرح بسمية" أنها بحرمة^(١) وسببته ع أشع

[١٥١٥] قوله بن عبد مالث ورواية عن أحمد^(٢)

أقول هذه رواية مشي عليها العلامة عبد البري العشماوي الرفاعي المالكي^(٣)، هي "معدمة"، وأقره شا حه العلامة أحمد بن مكي بن أحمد بن شليلي المالكي^(٤) هي شرحه "الجواهر الركية"^(٥) حيث قال (إن اقتديت

(١) في "رد المحتار" هو كتاب مقتدي بن يكره لاقتداء به، ثم شرع من لا كراهة فيه من يقطع ويقتدي به؟ استظهره "أ" لأو. هو فاسق لا يعطى، ونو محالفاً وشك في مراعاته يعطى. أقول. والأظهر العكس؛ لأن الثاني كراهته سببه كالأصم والأصماني بخلاف الفاسق فإنه استظهر في "شرح بسمية" أنها بحرمة يعوهم إن في تقديم الإمامه بغيره، وقد وجب علينا إيمانه، بن عبد مالث ورواية عن أحمد. لا يصح الصلاة بعده

(٢) "رد المحتار"، باب إدراك الفريضة، ٤/ ٣٨٣، تحت قول "أ" أي شرع هي الفريضة (٣) المرجع السابق.

(٤) هو عبد البري بن العشماوي السوملي بمصري المالكي به "معدمة" في المروغ المالكية

(٥) هو أحمد بن مكي بن أحمد المشيني، فاضل من علماء المالكية، سببه إلى "مشيل" (في غريبه "مصر" وفاته بـ "القاهرة" (١٢٧٩هـ) وبن ١٢٩٩هـ) له شرح على "المنظومة الجزيرية"، و"الجواهر الركية" في حل ألفاظ العشماوية (الأعلام" ٦/ ١٠٠ و"هدية العارفين" ١/ ١٠٠

(٦) "الجواهر الركية" في حل ألفاظ العشماوية" لأحمد بن مكي بن أحمد المالكي إمام البشرية، (ت ١٢٩٩هـ) (المصباح المكنون ٣/ ٣٧٦)

بهم لم يسئ بك أنه كفر أو امرأة أو غنثى مشكل أو محتون أو عاسق
بجد حة أو صبي سم يبيع اللحم أو محدث تعمّد الحدث بصب صلاتك
ووجب عيشت لإعادته، وهذا في جميع ذلك اهـ

والأصح عندهم أيضاً الجواز إذا سم بكس فسقه منعلاً بالصلاة فإن
العلامة يوسف السقطي المالكي^(١) في "حاشية لجواهر" قوله (ووسق
بجراحة) هذا ضعيف، ومعتمد صحته الصلاة خلف الفاسق مع الكراهة
حيث كان فسخه غير متعلق بالصلاة كالرب، وشرب الخمر، ونحوهما،
علافاً بمصنف والشارح، ربح قد وأتم ما تعلق بكفصه الكبر؛ فإنه يسمع
لافتداء به ولا يصح، كما أفاده الشيخ في "الحاشية" اهـ، ومثله في "حاشية
الخرشي"^(٢) ٢٥٠

١٥٦٠ قال أي "المز" ويجب الفصع سحوا جاء عريق^(٣)

قد مر مسائل الفصع في باب مكرهاه ص ٦٨٤^(٤) ١٢

(١) هو يوسف بن إسماعيل بن سعيد مصري المالكي صمد لأمر (ب بعد
٩٣ هـ من تصانيفه حاشية على "الجواهر الزكية في حل ألفاظ العشماوية"
"هدية العارفين" ٢ ٥٧

(٢) "حاشية الخرشي"، كتاب الصلاة، فصل في صلاة الجماعة، ١٤٦/٢ على
مختصر الشيخ عيسى بن إسحاق بن موسى المالكي (ب ٧٦٧ هـ) وشرحه شيع
المالكية أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن عيسى الخرشي (ب ١ ٥١ هـ أو
١٢ هـ) "هدية العارفين" ٢٢٠ ٣، وكشف الظن " ٦٢٨ ٢

(٣) "الدر"، كتاب الصلاة، باب إدراك الفريضة، ٣٨٥ ٤

(٤) "الدر"، باب ما يعسد الصلاة وما يكره فيها، ١٨٩ ٤ ١٩١

مطلب قطع الصلاة يكون حراماً ومباحاً ومستحباً وواجباً

[١٥٦٧] قوله ^(١) فإن سجد ^(٢) مثالثة أتم واقتدى ٢

١٥٦٨، قوله ^(٣) وقيل يقطع ^(٤)

(١) في "رد المحتار" شرح في مرض فأقوم قبل أن يسجد ثلاثاً قطع واقتدى، فإن سجد بها، فإن في رواية أتم شفعاً واقتدى ما لم يسجد للثالثة، فإن سجد أتم واحدى مستقلاً إلا في العصر وإن في غيره، يعني قطع واحدى ما لم يسجد مثالية، فإن سجد بها أتم ولم يفتد اهـ "ح"

(٢) "د المحتار"، باب إدراك الفريضة، مطلب قطع الصلاة يكون حراماً ومباحاً ومستحباً وواجباً، ٤ ٣٨٨، تحت قول "الدر" وهذا لا سم يفتد يخ

(٣) في نص (الشرح زاد المستمع) في نص لا يقع مضطراً وبسته ركعتي زكاة سنة الظهر أو سنة الجمعة إذا لم يمس أو حسب الإمام) يفتد أربعاً (عني) القول (الرجح)؛ لأنه صلاة واحدة، وليس للمقطع إلا كمال هو ثلاثان عملاً به رجحه الكمال، وفي "د المحتار" (قوله) عملاً به رجحه الكمال، حيث قال وقيل يقطع على امر الركعتين، وهو الرجح؛ لأنه يمكن من قصائنها بعد الفرض، ولا يبطال في التسييم على الركعتين، فلا يعوق فرض الاستماع و الأداء على الوجه الأكمل بلا سبب اهـ أقول وخالفه "الهداية" حياره، وعينه منى في "استمعى" و"نور الإيضاح" و"المواهب" وجمعة "الد" و"العصر"، وعنده في "الشرعية" إلى "البرهان"، وذكر في "الفتح" أنه حكى عن السعدي أنه رجح إليه ما ذكره في "نواحر" عن أبي حنيفة، وأنه ما إليه المرجح والبقائي، وفي "البرهان" أنه جمع إليه الفاضل السعدي، وخالفه كلام المقدسي الميل إليه، ونقل في "الحية" كلام شيخه الكمال به فإن وهو كما قال.

(٤) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب إدراك الفريضة، ٤ ٣٩١، تحت قول "الدر"

عملاً لما رجحه الكمال

مروى^(١) ذلك عن أبي يوسف ١٢

[١٥٦٩] قوله: عني رأس بر كعتين^(٢)

به "حدد الشيخ ٢ "حداية"، أول كتاب الصلاة، ص ٩٣^(٣) ٢

[١٥٧٠] قوله: وطهر "الله به"^(٤) و"الكافي"^(٥) ٢

[٥٧] قوله: تحتها^(٦) وفيه جرم قاصي خال^(٧) ٢

[١٥٧٢] قوله: و"نور الإيضاح"^(٨)،

في رتبة^(٩) بعد لاين الهمام^(١٠) به الأوجه ١٢

(١) انظر "الهداية"، كتاب الصلاة، باب إدراك الفريضة، ١ ٧١

(٢) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب إدراك الفريضة ٤ / ٣٩١، تحت قول "المهر"

خلاف بما رجحه الكمال

(٣) "العناية"، كتاب الصلاة، باب الأداء، ١ ٣٧٠

(٤) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب إدراك الفريضة ٤ / ٣٩١، تحت قول "المهر"

خلاف بما رجحه الكمال

(٥) "الكافي"، كتاب الصلاة، باب إدراك الفريضة الجزء التاسع، ١ ٧

(٦) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب إدراك الفريضة، ٤ / ٣٩١، تحت قول "المهر"

خلاف بما رجحه الكمال

(٧) "العناية"، كتاب الصلاة، باب الأداء، ١ ٣٧٠

(٨) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب إدراك الفريضة، ٤ / ٣٩١، تحت قول "المهر"

خلاف بما رجحه الكمال

(٩) "نور الإيضاح"، كتاب الصلاة، باب إدراك الفريضة، ص ١١٧

(١٠) "الفتح"، كتاب الصلاة، باب إدراك الفريضة، ١ ٤١١

[٥٧٣] قوله إني "البرهان" ^(١)

أقول "البرهان" إنما هو شرح "مواهب الرحمن" ^(٢) مصنفه ٢

[٥٧٤] قوله من إليه السرخسي واليعاني ^(٣)

إليه من شمس الأئمة السرخسي واليعاني ^(٤) ١٢ "مراقي الفلاح" ^(٥)

أقول اندي في "الهدية" ^(٦) عن "محيط السرخسي" تصحيح الإمام،

وسيدكره المحشّي ^(٧) ٢

[١٥٧٥] قوله ^(٨) ما رجّحه المصنف إني ^(٩)

(١) "المحضر" باب إدراك الفريضة، ٤ ٣٩ بحث قول "المر" خلافاً لما رجّحه الكمال

(٢) قد حرف ترجمته ٥٣/١

(٣) "رد المحتار" باب إدراك الفريضة، ٤ ٣٩ بحث قول "المر" خلافاً لما رجّحه الكمال

(٤) قد حرف ترجمته ١٢١ ٢

(٥) "مراقي الفلاح"، كتاب الصلاة باب إدراك الفريضة، ص ١١٠

(٦) "الهدية"، كتاب الصلاة، الباب العاشر في إدراك الفريضة، ١ ١٢

(٧) انظر "رد المحتار"، ٤ ٣٩٣ بحث قول "المر" خلافاً لما رجّحه الكمال

(٨) هي "رد المحتار" هذا، وما رجّحه المصنف صرح بتصحيحه الولوالجي وصاحب

"حنفي" و "المحيط" ثم انسمي وهي جمعة "المر بلائية" وعينه الفتوى، قال في

"البحر" وانظروا ما صححه امت يخر لأنه لا شبهة أن في التسميم على الم كعتي

يعطى وصف المسببه لا لإكمله وعدم أنه لا يجوز ويشهد به أبواب أحكام

الصلاة الواحدة بدأ مع من عدم الاستعجال والتعود في الشفع الثاني إني غير ذلك

كما قدّمناه به، وأقرّه هي "البرهان"

(٩) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب إدراك الفريضة، ٤ ٣٩ بحث قول "المر"

خلافاً لما رجّحه الكمال

هو الصحيح كما في "الظهيرية" اهـ "قهسامي" (١٦) صححه أكثر المشايخ اهـ
"مجمع الأنهر" (١٧) ١٢

[١٥٧٦] قوله صرح بتصحيحه الوو بجي (١٨)

وقد في "انفج" (١٩) (إليه أشار في "الأصل": لأنه صلاة واحدة) وفي
جمعة الكتاب (٢٠) و"ابحر" (٢١) أنه الأصح ١٢
[١٥٧٧] قوله و"المحيط" (٢٢)

لعله أراد "محيط الإمام السرخسي" (٢٣)، وفي "الهدية" (٢٤) وقد قيل
يُسَمَّى كما في "الهداية"، وهو الأصح كما في "محيط السرخسي"، وهو
الصحيح هكذا في "السراج الوهاج" (٢٥) ١٢

(١) "جامع الرموز"، كتاب الصلاة، فصل إدراك الفريضة، ١، ٢٢٥

(٢) "مجمع لأنهر"، كتاب الصلاة، باب إدراك الفريضة، ١، ٢١٠

(٣) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب إدراك الفريضة، ٤، ٣٩، تحت قول "الدر"
علافاً بما رجحه الكما

(٤) "الفج"، كتاب الصلاة، باب إدراك الفريضة، ١، ٤١١

(٥) انظر "الدر"، و"رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب الجمعة، ٥، ٧٤

(٦) "ابحر"، كتاب الصلاة، باب إدراك الفريضة، ٢، ١٢٥

(٧) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب إدراك الفريضة، ٤، ٣٩١، تحت قول "الدر"
علافاً بما رجحه الكما

(٨) "المحيط" لسرخسي، كتاب الصلاة، باب التطوع قبل الفرض، ص ٦

(٩) "الهدية" كتاب الصلاة، الباب العاشر في إدراك الفريضة، ١، ٣٠

[١٥٧٨] قوله وهي جمعة "الشربلية" (١)، عن "العتاوي الصغرى" (٢)

[١٥٧٩] قوله والظاهر ما صححه المشايخ (٣)

وهو الذي رجحه المصنف (٤) ٢

[١٥٨٠] قوله وأقره في "النهر" (٥) تابعهم الشرح (٦) حجه لله عليه

| ٥٨ | قوله (٧) في السنن المؤكدة (٨) من بروم قضاء أربع ١٢

١. "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب إدراك الفريضة، ٤ ٣٩٢، تحت قول "البر"

علافاً خارجة الكمال

٢. "الشربلية"، كتاب الصلاة، باب الجمعة، ١ ١٤١، (وهو مثل "الدرر")

(٢) قد مرّت ترجمته ١٠٢ ٢

٣. "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب إدراك الفريضة، ٤ ٣٩٢، تحت قول "البر"

علافاً بما رجحه الكمال

(٤) انظر "التنوير"، كتاب الصلاة، باب الجمعة، ١ ٣٩٠

٥. "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب إدراك الفريضة، ٤ ٣٩٢، تحت قول "البر"

علافاً بما رجحه الكمال

(٦) نظر "الدرر"، كتاب الصلاة، باب الجمعة، ٤ ٣٩٠

(٧) في "رد المحتار" وأقره في "النهر" أقول لكن نضمن في باب النوافل أنه يعصي

ركعتين نووى أربعاً وأفسده، وأنه طاهر الرواية عن أصحاب، وعليه سور، وأنه

صحيح في انخلاصة رجوع أبي يوسف إليه وصرح في "الفتح" أنه يعمل

أنسبه بمؤكدة كمنه الظاهر حتى لو قطعها فصي كشيخ في طاهر الرواية، وأن

من المشايخ من عتار قول أبي يوسف في السنن المؤكدة

(٨) "رد المحتار"، ٤ ٣٩٢، تحت قول "البر" علافاً بما رجحه الكمال

- [٥٨٢] قوله ^(١) هذا أشبه ^(٢) لم أر هكذا في نسخة "البحانية" ^(٣) التي عدي وكأنه أحده من نصيبه إليه؛ لأنه إنما يقدر لأصغر لأسهر ١٢
- مطلب في كراهة الخروج من المسجد بعد الأذان
- [٥٨٣] قوله (وَأَبَا الْقَاسِمِ) ^(٤) صنى الله تعالى عليه وسلم ٢
- [١٥٨٤] قوله ^(٥) معطوف على "حجة" ^(٦)
- العطف عليه مشكك، وقد أعاد الألام ١٢

١. هي "ذو المحرار" ثم علم أن هذا كنه حيث سم باسم إلى الثالثة، أم أن قام إليها وقبدها بمسجده فهي وابه "الموادر" يصفى إليها. ربعة ويسمى وإن سم يمينها بمسجده، فإن في "البحانية" سم يذكر في "الموادر"، ويختلف بمشايخ فيه قيل ينسبها أربعة ويخلف القرعة، وقيل يعود إلى القعدة ويسمى، وهذا أشبه به.
٢. "رد المحتار"، ٤: ٣٩٣، تحت قول "الدر" بخلاف ما رجحه الكمال
- (٣) "البحانية"، كتاب الصلاة، باب الأذان، ١: ٣٧، يتصرف
- (٤) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب إفراد العريضة، مطلب في كراهة الخروج من مسجد بعد الأذان ٤: ٣٩٣، تحت قول "الدر" وكره تحريمه
- (٥) هي النص والشرح (وكره) حريم نهى خروج من سم يصل من مسجد أدب فيه إلا أن من يتعظم به أمر جماعة أخرى؛ أو كان الخروج لمسجد حجة ولم يعتنوا فيه، أو لأساده يدرسه مطلقاً وفي "ذو المحرار" (هو) أو لأساده (نسخ معطوف على "حجة"، أي أو بمسجد أساده، فإن في "المعراج" ثم يمتدحه جماعة مسجد أساده لأجل درسه أو سمع لأخبار أو سمع مجلس العامة لمصل بالانتماء لمحصل التلاميذ ثم ومثله في "النهاية" وضايفه أنه إنما يخرج إذا خشى فوت الدرس أو بعضه، وإلا فلا، وأنه لا يوقف على أن يكون الدرس متى يجب تعلمه عليه، وفي "حاشية أبي المعهود" أن ما أو ده في "البحر" في مسجد النجف، رد هـ
- (٦) "ذو المحرار"، باب إفراد العريضة، ٤: ٣٩٥، تحت قول "الدر" أو لأساده [نسخ

[٥٨٥] قوله ممّا يجب نعمته عليه^(١) ألا يرى أنّه أباح الخروج

لمسجد الوعظ، ومعلوم أنّ الذهاب إليه غير واجب ١٢

[٥٨٦] قوله أذيت مع كراهة التحريم^(٢)

أقول نعم، قدوة ذلك، وإتباعاً له، أن يكون الصلاة مكروهة تحريماً

بإختلال بشيء من وجوبها، لا أن يكون المصنّي ملتبساً بكراهة تركه شيئاً

يجب عليه، لا بخلافه، واللازم بترك الجماعة الثاني دون الأول، كما حققت

في "العقري النجاشي"^(٣) ٢

[٥٨٧] قوله أن يجنب بحمل ما هنا^(٤)

أقول لا حاجة إلى الحمل كما عرفت ١٢

(١) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب إدراك الفريضة، ٤ ٣٩٦، تحت قول "المتم"

أو لاستداده، إلخ.

(٢) في "رد المحتار" يعلم من هذا ومن قوله "وإن صُنِّي ثلاثٌ منها أتمّ ثم اقتدى

متنعلاً" أن من صُنِّي مفرد لا يؤمر بإعادته جماعة مع أنهم قالوا: كلّ صلاة

أذيت مع كراهة التحريم يجب إعادتها، ورادّ بن الهمام وغيره، ومع كراهة السرية

يسنحبّ لإعادته، ولا شكّ في كراهة ترك الجماعة غير القول بسببها أو وجوبها

بوجود إلّا ثم عني القول: لأنّ الجنب بحمل ما هنا عني ما إذا تركه بعدد وهو

خلاف ما ينجز من كلامهم، وقدّم تمام الكلام عني ذلك في وجوب الصلاة

وسم يظهر بي جواب شافعي، فبإتمل

(٣) "رد المحتار"، باب إدراك الفريضة، ٤ ٣٩٦، تحت قول "أدرك" بل تركه الجماعة

(٤) "العقري النجاشي"

(٥) "رد المحتار"، باب إدراك الفريضة، ٤ ٣٩٦، تحت قول "أدرك" بل تركه الجماعة

[٥٨٨] قوله فذهب تمام الكلام على ذلك (١) راجع

أقول وإن قدمت (٢) ثم شيئاً من الكلام فراجع ١٢

[٥٨٩] قوله ولم يظهر بي (٣)

أقول لكني ظهر بي من ترككم وخدمة كلامكم جواباً شافياً كافياً،

ولحمد الله رب العالمين ١٢

[٥٩] قال أي "النهر" أن كراية السفل بالثلاث تربية (٤)

هذا من تفردات الفقهاء فلا يعتمد عليه أصلاً ١٢

[٥٩١] قوله (٥) لو رجا إدراك التشهد فقط يترك السنة (٦)

وظن أنه تعونه تركها ١٢

(١) "د المحار" باب إدراك الفريضة، ٤ ٣٩٧، صاحب عو "النهر" بل تركه الجماعة

(٢) انظر جملة [٩٥٩] عو ومقتضى هذا أنه لو حصل مفرد وما بعد هذه الجملة

(٣) "رد المحتار"، باب إدراك الفريضة، ٤ ٣٩٧، تحت قول "النهر" بل تركه الجماعة

(٤) "النهر"، كتاب الصلاة، باب إدراك الفريضة، ٤ ٣٩٩

(٥) هي نفس والشرح (وإذا خاف عوف) تركني (الفجر) لاشتغاله بسنة تركها

يكون الجماعة أكمل (والآ) بأن رجا إدراك ركعة هي ظاهر المذهب "نجيب"

وقيل التشهد وعمده بمصنف والشرطي بي "د البحر"، لكن صفة هي

"النهر" (لا) يتركها، بل يضيقه عند باب المسجد إن وجد مكاناً وإلا تركها

لأن ترك ما ذكره مقدم على فعل السنة

في "رد المحتار" (قوله بعد "البحر") فيه أن صاحب "البحر" ذكر أن كلام "الكنز"

يشتمل التشهد ثم ذكر أن ظاهر "انجام الصغير" أنه لو رجا إدراك التشهد فقط

يترك السنة، ونقل عن "الحلاصة" أنه ظاهر المذهب، وأنه جرحه في "البدائع"

(٦) "د المحار" باب إدراك الفريضة، ٤ ١ ٤، صاحب عو "النهر" بي "د البحر"

[١٥٩٢] قوله أنه ظاهر لمذهب^(١)

فلا يأتي بالنس إلا إذا رجا إدراك ركعة

[١٥٩٣] قوله (عند باب مسجد أي خارج مسجد كما صرح به

الفهستاني... إلخ)^(٢)

[قال الإمام أحمد رضا رحمه الله في "انصاوى الرصوئية"]

أقول ويوضحه قول "الهداية"^(٣) و "الهدية"^(٤) (يمضي ركعتي النحر

عند باب مسجد ثم يدخل)^(٥) ١٢

[١٥٩٤] قوله قبل طلوع الشمس بالإجماع؛ لكرهه النفل^(٦)

(١) "رد المحتار"، باب إدراك الفريضة، ٤، ٤، بحث قول "الدر" بعد ر البحر

(٢) "رد المحتار"، باب إدراك الفريضة، ٤، ٤٠٣، تحت قول "الدر" عند باب مسجد

(٣) "الهداية"، كتاب الصلاة، باب إدراك الفريضة، ٧١١١

(٤) "الهدية"، كتاب الصلاة، الباب العاشر في أدراك الفريضة، ٦، ٢٠

(٥) "انصاوى الرصوئية"، كتاب الصلاة، باب أحكام مسجد، ٨، ٦٩

(٦) في المس والشرح (ولا يمضيها إلا بطريق السجدة) فضاء (مريضها قبل الزوال لا بعده)

في الأصح) و ورد النحر يمضيها في الوقت مذهب بخلاف القياس

وهي "رد المحتار" و قوله (ولا يمضيها إلا بطريق السجدة) إلخ أي لا يمضي منه النحر إلا إذا

ثبت مع النحر يمضيها بعد نفضاته أو قبل الزوال، وأنه إذا فاتت وحدها فلا تقضى قبل

طلوع الشمس بالإجماع بكرهه النفل بعد الصبح، وأنه بعد طلوع الشمس فكذلك

عندهما وقال محمد أحبه إلى أنه يمضيها إلى الزوال كما في "الدر"، قبل هذا قريباً

من الاتفاق؛ لأن قوله "أحب إلى" دليل على أنه لا يفعل إلا لم عليه وقال لا يمضي،

وإذ قصي فلا يأتي به، كذا في "الخبارية"، ومهم من حقق خلاف وقال استدل

في أنه لو قصي كان جهلاً عبثاً أو غيباً، كذا في "العباية" وهي بغير اعتبار سنة عنه

(٧) "رد المحتار"، ٤، ٤٠٥، تحت قول "الدر" ولا يمضيها إلا بطريق السجدة

- أقول ١: د. جماع أصحاب رضى الله تعالى عنهم ٢
 [٥٩٥] قوله كذا في "العبادة" (١) وهو الذي حققه في "الفتح" (٢)
 [٥٩٦] قوله ولا تقصى (٣) بعد الروايات ١٢
 [٥٩٧] قوله مقصوده إجماعاً (٤)

أقول أي بين أصحابنا ولا نسأله من قال بوجودها، كما
 مر (٥) في المس ١٧

- [٥٩٨] قوله (٦) لأنه كما سيذكره في الباب لآتي (٧)
 سارع هذا التعليق في "الفتح" (٨) بما ينبغي استفادته ١٢

(١) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب إدراك الفريضة، ٤: ٤٠٦، تحت قول "البر" ولا يقصيه، لا بطريق التبعة [نسخ]

(٢) "الفتح"، كتاب الصلاة، باب إدراك الفريضة ١: ٤١٥

(٣) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب إدراك الفريضة، ٤: ٤٠٦، تحت قول "البر" لا بعده في لأصح

(٤) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب إدراك الفريضة، ٤: ٦٤، تحت قول "البر" لا بعده في لأصح

(٥) انظر "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب الوتر والواحد، ٤: ٢٦٤

(٦) هي "د. المحب" (قوله بخلاف القياس) متعلق بـ "ورود" أو بـ "قصائرها"، فافهم. وحدث لأن الغصاء مخنوع بالواجب؛ لأنه كما سيذكره في الباب الآتي فعلى الواجب بعد وقته، فلا يقصى غيره إلا بسمعى

(٧) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، ٤: ٤١٧، تحت قول "البر" بخلاف القياس

(٨) "الفتح"، كتاب الصلاة، باب إدراك الفريضة، ١: ٤١٧

[٥٩٩] قوله ^(٢) ثبت بالحديث عني خلاف القياس ^(٣)

أقول فيه إن إحقاق ستة الجمعة ستة الظهر بدليل مساواة فلا يصرّ
كوب التقضاء فيهنّ عني خلاف القياس؛ لأن الإحقاق دلالة لا يختصّ بمعقوف
معني كما يصحّ عليه لإمام بن الهمام ^(٤) وغيره من الأعلام، بل لئلا يأتى أن
يقول إن ستة الجمعة من أفراد ستة الظهر فلا إلحاق، عافهم وبالله
والأحوط الإتيان بها خروجاً عن العهد بيقين ١٢

ر ، في رد المحتار " قد في روضة العبداء " بأنها سقطت بها ، وفي أنه عليه الصلاة
والسلام قال ((إد خرح لإمام فلا صلاة إلا المكتوبة)) اهـ "رمي" أقول وفي
هذه الاستدلال ظرّاً ، لأنه لم يردّ عني أنّه لا نصّي بعد عروجه ، لا عني أنّه
سقط بالكلية ولا نصّي بعد الفرع من مكتوبة ، وإلا لم أرم أن د نصّي ستة
الظهر أيضاً ، فإنه ورد في حديث "مستم" وغيره ((إد أقومت الصلاة فلا صلاة
إلا المكتوبة)) ، نعم! قد يردّ بتعريف بينهما بشيء آخر ، وهو أن القياس عني
المسند عنهم القضاء كما مرّ ، وقد امتدّد قاضي خزان لقضاء ستة الظهر بما هو
عائشة صلى الله تعالى عليها ((وأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يد عائته لأربع
قبل الظهر فصاها بعدة)) ، فيكون قضاءها ثبت بالحديث عني خلاف القياس
كما في سنن العجر كما صرح به في "الصح" ، فالقول بقضاء ستة الجمعة يحدّح
إلى دليل خاصّ ، وعليه فتتصير جنواً عني ستة الظهر دليلاً عني أن ستة الجمعة
يثبت كدست ، فتأمل

ر ، "رد المحتار" ، كتاب الصلاة ، باب إدراك الغريضة ٤ ٨ ٤ ، بحث قول "المر"

و كذا الجمعة

(٣) "الفتح" ، كتاب الصلاة ، باب الباعل ٣٨٦

[١٦٠٠] قوله ^(١) وهو قول أبي حنيفة ^(٢)

القول وإن كان عند قول الإمام وقد ثبت عن صاحب الشريعة صلى الله تعالى عليه وسلم فلا وجه لهدول عنه وإن قيل في الآخر به يعني إذا لا شدت أثر الترجيح في الجائز وقد ترجح هذا بما قد، فلا يعارضه ما في قولهم "به يعني" من الرجحان على قولهم هو مختار ولا يصح، والله تعالى أعلم وقد قال العلامة في "تحليه" ^(٣) لا يعد عن رويته ما وافقها درية ٢

[١٦٠١] قوله والحديث ^(٤) رواه ^(٥) الترمذي وابن ماجه ١٢

[١٦٠٢] قوله قال الترمذي حسن غريب ^(٦)

قال أساوي ورسالته حسن ^(٧) ١٢

(١) في نس والمشرح (ولا يصحبها، لا بطريق النجاة نعرضها قبل الروي لا بعده بخلاف سة الظاهر) وكذا الجمعة (فإنه) إن خاف قوب ركعه يم كها، يفندي (ثم يأتي بها) على أنها سة (في وقته) أي الظاهر (في شفعه عند محمد، وبه يعني في "رد المحتار" وفي "هاوي القاصي" أنه مختار، وفي "مبسوط شيخ الإسلام" أنه الأصح حديث عائشة ((أنه عليه الصلاة والسلام كان إذا فاتته الأربع قبل انقضاء صليهن بعد اثنتين))، وهو قول أبي حنيفة وكذا في "جامع قاضي خا" ١٥ والحديث قال الترمذي حسن غريب، "فتح"

(٢) "رد المحتار" باب إدراك العريضة ٤ ٤١، تحت قول "السر" وبه يعني

(٣) بم عشر عليه

(٤) "رد المحتار"، باب إدراك العريضة، ٤ ٤١، تحت قول "السر" وبه يعني

(٥) أخرجه الترمذي في "سه" (٤٢٦)، (٤٣٥)، وابن ماجه في "سه" (١٥٨)، (٢٠٢)، (٤٠٢)

(٦) "رد المحتار"، باب إدراك العريضة، ٤ ٤١٠، تحت قول "السر" وبه يعني

(٧) "التيسير"، حرف الكاف، ٢ ٢٥٤

بَابُ قَضَاءِ الْقَوَائِدِ

[١٦٣] قوله ^(١) "ما هو المذهب" ^(٢) من غير أصل الوقت ١٢

[١٦٤] قوله كما قرأه ^(٣) أي ويحمل على الشارح رحمه الله

عالي حيث مسمى على خيار الوقت بمسحبه، ومحل بما هو بعيد لا خيب
أصل الوقت ٢

[١٦٥] قال أي "الدر" (أو نسيب مائة) ^(٤)

أي واستمر السنين إلى أن فرغ من صلاته، فإن تذكر خلالها قطع،
كما تقدم ^(٥) في قول المحشي (من تذكر في الصلاة أو غيرها) ٢

(١) في نفس والمخرج (ولو يجر فجر من تذكر أنه لم يوتر) وجوبه عنده (الأ)
شبه من انعدم فلا يدرم التريب (إد صاق الوقت) المسحبه حقيقه، إد ليس
من الحكمة تعريب الوقتية بدارك المائة مبطل

في "رد المحتار" (قوله إد ليس من الحكمة) يخ بعيد نفوه "ولا يرم التريب
إد صاق الوقت"، لكنه إنك ياسب اعتبار أصل الوقت، يمكن أن يجاب بأن
معناه نفوب الوقتية عن وقتها المسحبه "ح". ولا ياحي أن هذا لا يسمى
نفوباً، بل هو بعيد ذكره المشايخ ما هو المذهب كما قرأه

(٢) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب قضاء القوائد، ٤، ٤٣٩، تحت قول "الدر"

إد ليس من الحكمة [خ]

(٣) المرجع السابق

٤، "الدر"، كتاب الصلاة، باب قضاء القوائد، ٤، ٤١٠، ٤

٥، "نظر" د المنحدر، باب قضاء القوائد، ٤، ٤٣٥، تحت قول "الدر" من تذكر

مطلب في إسقاط الصلاة عن الميت

[١٠٠١] قوله ^(١) ولا روية في سجدة التلاوة ^(٢)

قال في "الاشبه والنضائر" ص ٣٢ ^(٣) في كتاب الصلاة فيبين الركاه ما
نصّه (ولا فدية بسجود التلاوة) اهـ

أقول هذه العبارة بها ثلاثة محامل الأول يعني الوجوب وهو الصحيح
كما نرى العلامة المحشّي ^(٤) حقه لله تعالى الثاني يعني التعبير أي لا فدية
بها مقدره في الشرع وهو أيضاً محتمل والثالث يعني الجواز وليس بمراد بها
عسب أن الفدية برّ مبدأ يصفح ماحياً بتسبّطات فلا وجه لجمع هذا ما ظهر
بي، فافهم، والله تعالى أعلم. ١٢

١) في نفس والشرح (وإن مات وعليه صلات فائتة وأوصى بالكفارة بعطى لكل
صلاة نصف صاع من برّ) كالفطره (وكذا حكم الورث) والصوم.
في "رد المحتار" (قوله وكذا حكم الورث) لأنه فرض عملي عنه خلافاً لهما "ط"
ولا روية في سجدة التلاوة أنه يجب أو لا يجب كما في "الحجة" والصحيح
أنه لا يجب كما هي "المصرية"

٢) "رد المحتار" كتاب الصلاة باب قضاء الفوائت، مطلب في إسقاط الصلاة عن
ميت، ٤٥٥ ٤، تحت قول "البر" وكذا حكم الورث

٣) "الاشبه"، للمصنف الثاني، كتاب الصلاة، ص ٤١

٤) انظر "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب قضاء الفوائت، ٤٥٥ ٤، تحت قول
"البر" وكذا حكم الورث

[٦٠٧] قوله (١) ثم لأصبحه

ودلت قية شاه صاحبة عن كل سنة، فهو ثم يصحّ عشر ميسر، وجب عليه الإيصاء بتصدق قية عشر شاه، هي "الهدية" (٢) (لو كان موسراً هي أيام سحر ثم يصحّ حتى مات قبل مصي آياه البحر سقط عنه لأصبحه حتى لا يجب عليه الإيصاء، وهو مات بعد مصي آياه سحر ثم يسقط التصديق بغيره الشاه، حتى يرميه بالإيصاء به، هكذا، هي "الظهيرية" (٣) ٢

(١) هي النسخ والشرح وإتبع بعض (من مث ماله) وهو ثم يرمي، مالا يستقرص ويرثه نصف صاع مثلاً، ويدفعه بغيره، ثم يدفعه القوم بدواً، ثم وثلث حتى يتم في ردة المحتار، سبع كفارة مثلاً، كل يوم ويبدأ بحو مة ومث، وكل شهر أربعون مثلاً، وذلك نصف غرة، وكل سنة شمسية مثلاً غرة، يستقرص فيمنها ويدفعه بغيره، ثم يستوفيها منه، يستمها منه ثم الهبة، ثم يدفعه لدنث الفقيه أو فقير آخر، وهكذا فيسقط في كل مرة كفارة سنة، وإن استقرص أكثر من دنث يسقط بقدره، وبعد دنث يعيد الدور بكفارة الصيام ثم لأصبحه ثم بالإيمان، كل لا بد في كفارة الإيمان من عشرة ميسر، ولا يصحّ أن يدفع نحو حد أكثر من نصف صاع في يوم سقر حتى العدد فيها بخلاف فدية الصلاة فإنه يجوز دفعه فدية صواب واحد كما يأتي، ويظهر كلامهم أنه لو كان عليه ركعة لا يسقط عنه بقية وصية لتعنيهم عدم وجوبها بدون وصية بإشراف النبي فيها، لأنهم عبادة فلا بد فيها من الفعل حقيقة أو حكماً، بأن يوصي بإحرامها فلا يقوم الوارث مقامه في دنث.

(٢) "ردة المحتار"، كتاب الصلاة، باب قصص العوائد، ٤٥٢، تحب فور "انتر" يستقرص و أنه نصف صاع مثلاً، ر. خ.

(٣) "الهدية"، كتاب الاصلحة، الباب الرابع فيما يتعلق بالمسك والزماني، ٢٩٧

[١٦٠٨] قوله ثم لا يمار^(١) في "البحر" عن "الخلاصة" و"التحريد" تتعدد الكفارة بتعدد البهيم والمحس والمحاليس سوء هـ "در"^(٢) وهي "البهية" كفارات لأيمان إذا كثرت تداعجت ويخرج بالكفارة الواحدة عن عهده بجميع، وهذا شهاب الأئمة هـ، قول محمّد، قال صاحب "الأصل" هو المختار عندي اهـ "مقدسي"، ومثله في "فهمناي" عن "حية" اهـ "شمي"^(٣) ذكر في "كشف السمار"^(٤) أن الكفارة لا تداعج بالإجماع عالمين إذا تعددت تعدد الكفارة، نكـ في "اسية" عن شهاب لأئمة أن الأيمان بالله إذا كثرت تداعجت وكفى كفارة كما قال محمّد، وهو المختار عندي، وعن أبي يوسف أنه لا تداعج، وشرف لأئمة لا يعني به اهـ "فهمناي"^(٥)، فيتأمن، ويحرّر ١٢

(فائدة مهمة) لو أن رجلاً وجب عليه كفارة بهيم فلم يجد ما يعني، ولا ما يكسو، ولا ما يصنع عشرة مساكن وهو شيخ كبير لا يقدر على

(١) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب قضاء الفوائت ٤ ٤٥٧ بحسب قول "الدر"

يسمى من وراءه نصف صاع مثلاً، ربح

(٢) انظر "الدر"، كتاب الأيمان، ١١ ٢٥٣

(٣) انظر "رد المحتار"، كتاب الأيمان، ٢٥٣، بحسب قول "الدر" وتتعدد الكفارة

تعدد البهيم

(٤) هذا الكتاب من مصادر "فهمناي" ثم نشر على ترجمة بهذا الكتاب فيما بين

أيدينا من مصادر (الدر) ٢ مختار ٥٥٨/٢، تحقيق حسام الدين محمد صالح ومحمد

(٥) "جامع الرموز"، كتاب الأيمان، ١ ٢٦٢

[١٦١٠] قوله ^(١) وظهر "البحر" عماده ^(٢)

أقول وهو اعتبار لإمام أبي نعيم، ففي "الهدية" عن "التاريخية" عن
 "أبو نجية" ص ٤٥ ^(٣) (لو دفع عن خمس صواب تسع أماء بغير واحد
 ومث بغير واحد عن الفقيه أنه يجوز عن أربع صواب، ولا يجوز عن
 الصلاة بخامسة) هـ وعنه "البحر" ^(٤) هكذا (قال أبو بكر لإسكاف
 يجوز دس كعه، وقول أبو القاسم هو اعتبار الفقيه أبي الليث يجوز عن أربع
 صواب دون خامسة؛ لأنه منفرد [الحج] لم مرّ يعقله ويعتمد عليه،
 فكيف يقول العلامة المسحبي أن "التاريخية" حكمتها بدون ترجيح ١٢
 ورغم به ^(٥) في "مئة لجبل" ص ٨ (أنه معني به) هـ ونصره كتب عنه
 ١٦١ | قال أي "المر" ^(٦) لأن التأخير معصية ^(٧)

ولذا قال لا يرفع يديه في القوم إذ قصى الوتر يحصره أحد ١٢

- ١ في الشرح هو أدى لتغير أقل من نصف صاع ثم يجر، وهو أعطاه الكل جاز
 في "ذو المحار" (قوله ثم يجر) هذا ثلثي قوس حكاهما في "التاريخية" بدون ترجيح،
 وظهر "البحر" عماده، والأول منهما أنه يجوز كما يجوز في صدقة الفطر
 (٢) "رد المحتار" باب قضاء القوائم، ٤ ٤٥٨، تحت قول "المر" ثم يجر
 (٣) "الهدية"، كتاب الصلاة، الباب الحادي عشر في قضاء القوائم، ١ ٢٥
 (٤) "البحر"، كتاب الصلاة، باب قضاء القوائم، ٢ ١٦١
 (٥) هو محمد علاء الدين بن محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز عابد بن
 (٦) ٦١٣ هـ، به "مئة الجبل" بيان إسقاط ما عني الدمه من كثير وقليل
 (٧) (الأعلام، ١ ٢٧٠)، (إيضاح المكمل، ١ ٥٦٧)،
 (٦) في "المر" ينبغي أن لا يقطع غيره على قصائه لأن التأخير معصية ولا يظهرها
 (٧) "المر"، كتاب الصلاة، باب قضاء القوائم، ٤ ٤٦٢

باب سجود الشهو

[١٦١٢] قوله (١) رد عليه يرفع القعدة (٢)

أي من عي الشهد وجعل يصفي على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم
ويدعو، فإن سلم وقد قعد فدر الشهد ثكب صلته، وإن نكر فعد إلى الشهد
يرفع فعوده، فإن لم يعد بعد هذا فدر الشهد وسلم بطلت صلته ٢

[١٦١٣] قوله أن العتوى عليه اه (٣)

فإن الشهد وجب فكيف يرفع المرحس ٢ ٩

[١٦١٤] قوله (٤) والذي ينبغي أنه بر سقط يصنعه كحدث : إلخ (٥)

أقول والذي يظهر بي بروم الإعادة مطلقاً لأن الصلاة ومع نافضة، وقد
وجب عليه كمالها، وكاتب إليه سبيلان منحص بالمسجود ومرح بالإعادة، فإن
عجز عن أحدهما ولو بلا صفة فم يعجز عن لأخرى، وسيأثر العلامة المحشني

(١) في "رد المحتار" ذكر في "القدر خاتمة" أن العود إلى قرع الشهد هي القعدة
الأخيرة رد عليه يرفع القعدة كالعود إلى التلاوة كما ذكره المحنبي والسر عسي،
وذكر بن الفص أن لا يرفعها، وفي "وافعال المظني" أن العتوى عليه اه

(٢) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب مسجود الشهو، ٤، ٤٦٣، حب قول "الدر"
وكذا التلاوة

(٣) المرجع الم ب.

(٤) في "رد المحتار" بد سقط المسجود فهل يزوم الإعادة يكون ما أذاه أولاً ومع نافضة
بلا جابر ٢ والذي ينبغي أنه إن سقط يصنعه كحدث عبد ملا يزوم، وإلاً فلا، تأمل

(٥) "رد المحتار"، باب مسجود الشهو، ٤، ٤٧٥، مسجود قول "الدر" سقط عنه

عن "النهر" ص ٧٧٧^(١)، ويبرره أن الممتدّي إذا سها دور إمامه فإنه لا يسجد، (ومقتضى كلامهم أن يعيد لتحكّل الكراهة مع تعدّد الجوار) وإن هذا التحدّر أيضاً يغير صفة وهو وإن كان ثمّ سها من "النهر" وانمحشّي كما سيأتي هذا، لكن لا شكّ أنّه مقتضى كلامهم هذا، والله تعالى أعلم. ٢

[١٦ د] قوله ^(٢) كما قدمناه ^(٣) عن "شرح النية" ص ٥٣٣^(٤) ٢

[١٦ ٦] قوله ^(٥) وكما نقرأ القرآن هنا^(٦)

(١) نظر "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب سجود السهو، ٤ ٤٨٥، يجب هو "الدر" لا يسجد أصلاً منحصراً

(٢) في "رد المحتار" - يردّ القنوت في الركوع والصحيح أنّه لا يعود، وهو عاد وقت لا ينعص ركوعه وعليه السهو لأنّ القنوت إذا أعيد ينعص - يجب لا ينعص كما في "شرح حية"، وأمّا إذا عاد بغيره سجد آخر فلا ينعص ركوعه كما قدمناه؛ لأنه يقع بعد قرينة نائه فكان في موقعه، وكان عوده إلى القراءة غير مشروع كما إذا عاد إلى القنوت بل أوجب، والله أعلم

(٣) "رد المحتار" باب سجود السهو، ٤ ٤٧٩، يجب هو "الدر" ثمّ أعاد الركوع

(٤) حلّ هذا من خطباء الكتّابه ويحتمل أن يكون مع الصفحة ٤٨٨، (نظر "رد"

المحتار"، كتاب الصلاة، ٢ ٢٢٣، يجب هو "الدر" - يردّ س. ٥ - بخ)

(٥) في "ذ المحتار" أشدّ إلى أن وجوب السجود ليس بخصوص الصلاة على النبي

صلى الله عليه وسلم بل لترك الواجب وهو تعقيب التشهد بغير فاصل حتى -

سكت يدرمه السهو كما قدمناه في فصل إذا أراد السجود قال محدثي ١ كما

نقرأ القرآن هو هو الركوع يدرمه السهو مع أنّه كلام الله تعالى، وكما هو ذكر

التشهد في القيام مع أنّه توحيد الله تعالى

(٦) "ذ المحتار"، باب سجود السهو، ٤ ٤٨٠، يجب هو "الدر" - وأخير قيام - بخ

راجع "الهدية" ص ٤٦٤^(١) ١٢

[١٦٧] قوله أو في الركوع^(٢)، أو السجود كما في "التبيين"^(٣)

و "الهدية"^(٤) ٢

[١٦٨] قوله وكما يوذكر التشهد^(٥)

نكر رجع "الهدية" ص ٤٦٤^(٦) وجعل في "النية"^(٧) سحار عدم بروم

السجود مذكر استشهد في القيام، ونقل في "النية"^(٨) عن "العدة" (أ) و

تشهد في القيام بعد قراءة الفاتحة عليه السهو، وهو الأصح، وقد ذكره

الباطني في "الأحسان" عن محمد

قلت وكذا قال في "التبيين"^(٩) إنه الأصح، ونقل في "الهدية"^(١٠)

١ "الهدية" كتاب الصلاة، الباب الثاني عشر في سجود السهو، ١ ١٢٦

(٢) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب سجود السهو، ٤ ٤٨٠، حب فوس "المر"

وماخير قيام. ر.لخ

(٣) "التبيين"، كتاب الصلاة، باب سجود السهو، ٤٧٤

(٤) "الهدية"، كتاب الصلاة، الباب الثاني عشر في سجود السهو، ١٢٦

(٥) "ذو المحار"، باب سجود السهو، ٤ ٤٨٠، حب فوس "المر" وماخير قيام. ر.لخ

(٦) "الهدية" كتاب الصلاة، الباب الثاني عشر في سجود السهو، ١٢٧

(٧) "النية"، فصل في سجدة السهو، ص ٤٣١، منحصراً

(٨) "النية"، فصل في سجود السهو، ص ٤٦٠، منحصراً

(٩) "التبيين"، كتاب الصلاة، باب سجود السهو، ١ ٤٧٤

(١٠) "الهدية"، كتاب الصلاة، الباب الثاني عشر، ١ ١٢٧، منقطع

عن "الظهيرية" (أنه إن كان في الركعة الأولى لا يرمه شيء، وفي الثانية خفف تمسح والصحيح أنه لا يجب) اهـ

أقول: وقصة المسائل المذهبية أنه إن شهد في يوم الاثنين من مكتوبة رباعية أو ثالثة معرب لا سهو عليه مطلقاً؛ لأنه مخير بين التسييح والسكوت، والقراءة، وهد من التسييح، وفي ثنية صلاة ما ينبغي أن يجب مطلقاً؛ بأخير قرءه أو الركوع أو ترك صم المودة، وكسك كل ركعة من الترتب غير الأولى، وقد يقال يختص هذا بما يد تشهد بعد الشروع في انمرء، أم قبلها فلا مضم وجوب القراءة منصبة بالقيام، بل لو بدأ بالتداء كالأولى لم يترك وجباً فيحرر قد صرح في "الهدية" (١) عن "الظهيرية" (لو قرأ التشهد في القيام إن كان في الركعة الأولى لا يرمه شيء وإن كان في الثانية الصحيح أنه لا يجب) اهـ ١٢

ما الأولى من كل صلاة مكتوبة أو وجبه فإن كان قبل شروع بفانحه لا شيء عليه؛ لأن فيها مسح^(٢) شاء وهذا منه ولا توجب في أثناء حتى يرم تأخير الفاتحة فاندفع ما هو في "العبه"، أم بعد شرح فيها فيرم السهو مطلقاً نرك الصم أو تأخير ركوع، فيحرر، والله تعالى أعلم ١٢

١ "الهدية"، كتاب الصلاة، الباب الثاني عشر في سجود السهو، ١ ١٢٧

٢) عنه "المحس" ويكن وقع في الأصل "المحس" فتدبر ١٢ (يعني)

[١٦٠] قال أي "الدر" (بزيادة على الشهد بعد ركع)^(١)
 قدم^(٢) في مصدق (يقصد أداء ركع أو سجدة منه بسنة، وهو
 قدر ثلاث مسجحات مع كشف غوريه أو مجامع مانعه ربح)، فهو قدر
 ركع هاهنا به كركع أسير، وإذا قدر ركع "مسجحات لله" مرة، بل ﴿لَهُ تَقَرُّ﴾
 بعد^(٣) [٢] وفي ضبط هذا القدر من التأخير عشر، فيحترق، والله تعالى
 أعلم. ومز عن ط و بن عبد الرزاق في صفة الصلاة، ذكر أنو حجاب آخر
 ص ٤٨٩^(٤) نقديره بـ "مسجحة" ١٢

[١٦٢٠] قوله^(٥) ويبقى ترجيح ما قاله القاضي لإمام^(٦)

أقول لأيق بانعقه ما مشى عليه المصنف ١٢

- (١) "الدر"، كتاب الصلاة، باب سجود السهو، ٤ ٤٧٩
 (٢) انظر "الدر" كتاب الصلاة، باب ما بعد الصلاة وما يكره فيها، ٤ ٩
 منحصراً
 (٣) انظر "د المحتا" كتاب الصلاة، واجبات الصلاة، ٣ ٢٢٥، تحت قول "الدر"
 وكل زيادة ربح
 (٤) في "د المحتا" عن القاضي الإمام أنه لا يجب ما لم يعمل وعلى آل محمد
 وفي "شرح منية الصائم" أنه موقوف لاكثر، وهو "الأصح" من النسخة التي في
 يختلف التصحيح كما ترى، ويبقى ترجيح ما قاله القاضي لإمام
 (٥) "د المحتا"، كتاب الصلاة، باب سجود السهو، ٤ ٤٨٠، تحت قول "الدر"
 وفي "الربيعي" ربح

[٦٢١] قوله (١) ما في "الهدية" و"الريعي" وغيرهما (٢)

أقول الذي أيه في "السيب" (٣) من صفة الصلاة نصحيح وجوب
بمخافة على المنعرد أيضاً، وبمقله عند قول "الكفر" "تخير المنعرد فيما
يجهر" (هـ) "فيما يجهر" (شاره إلى أنه لا يتخير فيما لا يجهر فيه، بل
يتخاف فيه حتماً وهو الصحيح، لأن الإمام يحتشم عليه بمخافة فالمنعرد
أولى، وذكر عصام بن يوسف في "مختصره" (٤) أن منعرد يتخير فيما

ر (١) في "رد المحتار" (هـ) والجهر فيما يخاف فيه بالإمام (رجع في العبارة قبل،
وصوابها والجهر فيما يخاف لئلا يضل وعكسه بالإمام "ح"، وهذا من صححه في
"البيان" و"الدرر"، وما إلى ذلك في "الفتح" و"شرح المي" و"البحر" و"النهر" و"الحية"
على خلاف ما في "الهدية" و"الريعي" وغيرهما من أن وجوب الجهر والمخافة من
خصائص الإمام دون المنعرد والحاصل أن الجهر في الجهرية لا يجب على المنعرد
اتفاقاً وإنما الخلاف في وجوب الإجماع عليه في السرية، وظاهر الرواية عدم الوجوب
كما صرح بذلك في "التارخاية" عن "المعجم"، وكذا في "الدخيرة" و"شروح
"الهدية" كـ "الهدية" و"الكفاية" و"العمدة" و"معراج الدورية"، وصرحوا بأن وجوب
السهو عليه إذا جهر فيما يخاف رواية "التواتر"

ر (٢) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب سجود السجود، ٤، ٤٨، بحث قول "التر"

والجهر فيه يخاف فيه بالإمام (رجع

(٣) "النس"، كتاب الصلاة، باب صفة الصلاة، ١، ٣٢٧

(٤) "مختصر" في اللغة لأبي عصمة عصام بن يوسف بن ميمون بن قدامة الحمصي

(هدية التعريف "، ٦٦٣)

العمدة البخاري (بـ ٢١٥ هـ)

[١٦٤] قوله ^(١) وأقره في "البحر" ^(٢)

أقرب ومثل هذا الأقرب عن المحقق بن أبي اسحاق وثقه من "البحر" ^(٣) لا يصح عن إفتاء بما صرحوا به. ٢

٦٢٥] قوله ^(٤) من لا سهو عليه كما في "البحر" ^(٥) و"المباني" ^(٦)

[٦٢٦] قوله ^(٧) قال في "النهر" سم مقتضى كلامهم ^(٨)

أقرب بن صريح كلامهم أنه لا يعده، وأن سهوه لا حكم له أصلاً كما حققناه في "فتاوى" ^(٩) ٢

١. هي "د المنحصر" قد صرحوا بأنه إذا جهر سهو بشيء من لأدعيه والأنية ولو تشهد فإنه لا يجب عليه انسجود، قال في "الحية" ولا يرى الأقرب بقس في الشاهد عن تأمل ١٥ وأقره في "البحر"

٢. "د المنحصر" باب سجود السهو، ٤، ٤٨٤، بحث قول "النهر" وهو ظاهر الرواية

(٣) "البحر"، كتاب الصلاة، باب سجود السهو، ٢، ٧١

٤. هي "د المنحصر" قوله لا يسهو أصلاً قبل. لا عائده لقوله "أصلاً"، وليس سيء بل هو تأكيد نفي الوجوب؛ لأن محله لا قيل للسلام لزوم مخالفته الإمام، ولا بعده

مخروجه من الصلاة بسلام الإمام؛ لأنه سلام عمدة من لا سهو عليه كما في "البحر"

٥. "د المنحصر" باب سجود السهو، ٤، ٤٨٤، بحث قول "النهر" لا يسهو أصلاً

(٦) "المباني"، كتاب الصلاة، فصل في بيان من يجب عليه سجود؛ ١، ٤٢

(٧) هي "د المنحصر" قال في "النهر" سم مقتضى كلامهم أنه يعده بثبوت انكراهه

مع عدمه

(٨) "د المنحصر" باب سجود السهو، ٤، ٤٨٥، بحث قول "النهر" لا يسهو أصلاً

(٩) انظر تفصيل هذه المسألة في "الفتاوى الرضوية"، كتاب الصلاة، باب سجود

السهو، ٨، ٩٧، ٢

[قال الإمام أحمد رضا رحمه الله في "الفتاوى الرصويّة"]

قلت وقد كان هذا في السهو فالعمد أولى بإعادته مع نصريحهم بأنّها هي سبيل كلّ صلاة أذهب مع كراهة التحريم، والله تعالى أعلم^(١)
[٦٢٧] قوله^(٢) لا يندعه في السلام^(٣) أي السلام الذي يستتمه الإمام قبل سجود السهو، أو استمرار مضمون السلام وهو كذلك؛ فإنه مسح عن السلام مطلقاً، كما لا يخفى ١٢

[١٦٢٨] قوله وإن ستم بعده رحمه^(٤) أي السلام الكائن في آخر الصلاة بعد سجود السهو لانقضاء لاغتناء بخلاف السلام الذي قبل سجود السهو فإنه لو أتى به سهواً لا سهو عليه مطلقاً ليعاد انعذوبة بعد، نعم لو تعمّد بطلب صلاته بوقوعه في غلّ صلاته، كما أودعه في "الحبية"^(٥) ٢

(١) "الفتاوى الرصويّة"، كتاب الصلاة باب مفسدات الصلاة، ٢٧٨، ٧

٢، في "ذو المختار" (قوله و يمسوق يسجد مع إمامه) فيه بالسجود؛ لأنه لا يبايعه في السلام، بل يسجد معه ويشهده، فلا ستم للإمام فإم إلى القصد، فإن ستم فإن كان عامداً فسدت ورداً لا، لا سجود عليه إل ستم سهو قبل الإمام أو معه، وإن ستم بعده رحمه لكونه منفرداً، حينئذ، "بحر"

(٣) "ردّ المختار"، كتاب الصلاة، باب سجود السهو، ٤٨٥، بحث في "الدر"

والمسوق يسجد مع إمامه

(٤) المرجع السابق، ص ٤٨٠

(٥) "الحبية"، كتاب الصلاة، فصل في سجود السهو، ٤٨٥، ٢

ثم رأيت العلامة النبطي في "حاشية لمرافعي"^(١) قرأ التكلام بحو ما
 قرأت فجعل يحكم إلى قوله (إن سئمه سهو قبل الإمام أو بعده) عاماً بسلام
 قبل سجود السهو ويعد، ونحو قوله (وإن سئمه بعده) بسلام الذي بعده
 سجود السهو ص ٣٠٣ ١٢

[٦٢٩] قوله^(٢) ولو كان مسبوفاً بثلاث ولا حلف بركعة^(٣)

كما قد اقتدى في قيام الرابعة ونام فيه ١٢

[٦٣] قوله^(٤) وصححه في "البدائع"^(٥)

(١) "ظم"، كتاب الصلاة، باب سجود السهو، ص ٤٦٥، منقصب

(٢) في "رد المحتار" (قوله ولو سجد مع إمامه أعاده) لأنه في غير أحواله لا يفسد
 صلاته؛ لأنه ما زاد إلا سجدة، ولو كان مسبوفاً بثلاث ولا حلف بركعة فسجد
 إمامه بسهو فإنه يصح ركعة لا قراءة، لأنه لاحق ويشهد ويستعد بسهو، لأن
 ذلك موضع سجود الإمام، لم يصح ركعة بعده وبعد ذلك ثالثة صلاته، ولم
 كان على العكس سجد نسهم بعد الثالثة

(٣) "رد المحتار" ٤ ٤٨٧، تحت قول "المز" ولو سجد مع إمامه أعاده

(٤) في "المز" وبقوله حذف المسام كالمسبوق ومثل كالألاحق
 في "رد المحتار" (قوله ، سليم ، رخ) ذكر في "البحر" أن المقيم المقتدي
 بالمسافر كالمسبوق في أنه يسجد لإمام في سجود السهو ثم يشتمل الإتمام، وأن
 يد هام إلى إتمام صلاته وسها فذكر الذكر حي أنه كالألاحق، فلا سجود عليه بسبب
 أنه لا يقرأ وذكر في "الأصل" أنه يلزمه المسجود، وصححه في "البدائع" لأنه
 اقتدى بالإمام بغير صلاة الإمام فإذا انقصب صار منفرداً، وأنه لا يقرأ بعد
 يتم لأن القراءة فرض في الأولى وقد قرأ الإمام فيهما اه قال في "السهو"
 ويهدح به أنه كالألاحق في حق القراءة فقط اه

(٥) "رد المحتار"، باب سجود السهو، ٤ ٤٨٨، تحت قول "المز" والمقيم (رخ)

وكذا صرح بتصحيحه في "الفتح" ص ٢٢٥ ، ونص في "الإخلاصة"
من الفصل السادس عشر في السهو ص ٧٧ " أنه المختار ، وحرم في
"البررية" ص ٦٣^(١) ١٢

[٦٣١] قوله صا مفرداً^(٢) ، وكذا صرح بصيرته مفرد في
"الهداية"^(٣) و"النبش"^(٤) ونص (أنه كالمسبوق) ، وهي "الكافي"^(٥) ، مع
جمعه لاحقاً صرح بأنه مفرد حقيقة ١٢

[٦٣٢] قوله لأن اقراءه مرض في لأوليين ، وقد فرأ الإمام فيهم اه^(٦)
أقول هذا إنما يقتضي عدم الاعتراض فلا يؤمر بأمر يقرأ ، لا أنه يؤمر
بأن لا يقرأ والواقع هو الأخير ، فقد قدم الشرح والمحتش في دخاله في
اللاح ص ٦٢ ، فأمس وانصواب ما هي "الهداية"^(٧) (أنه مقيد بتحريمه

(١) "الفتح"، كتاب الصلاة، باب سجود السهو، ٤٤٣ ١

(٢) "الإخلاصة" كتاب الصلاة، الفصل السادس عشر في السهو في الصلاة ١١٤

(٣) "البررية"، كتاب الصلاة، الباب السادس عشر ٤٦٣ ، هامش "الهداية"

(٤) "المختار" باب سجود السهو، ٤٨٨ ٤ بحث قول "البر" والمقيم . راج

(٥) "الهداية" كتاب الصلاة، باب صلاة المسافرين، ٨١ ١

(٦) "النبش"، كتاب الصلاة، باب صلاة المسافرين، ٥١٦، ١

(٧) "الكافي"، كتاب الصلاة، باب صلاة المسافرين، ١٣٢ ، مختص

(٨) رد المحتار، باب سجود السهو، ٤٨٨ ٤ بحث قول "البر" والمقيم . راج

(٩) نضر "البر" و"رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب الإمامة، ٣٧٣ - ٦٣٨

(١٠) "الهداية"، كتاب الصلاة، باب صلاة المسافرين، ٨١، ١

لا فعلاً، فالنظر إلى جهة لأداء نحر المراء، وبالنظر إلى أنه معرفة حقيقة
تستحب؛ لأن الفرض قد تأذى، وإذا دار الأمر بين الحرمة والندب وجب
الترك، هذا يصحح ما أفاده، وانظر ما كتب على هامش "الفتح" ص ٥١ هـ
[١٦٣٢] قوله: وبهذا، عدم أنه كاللاحق في حق الفرض فقط^(١)

بكر سيأتي ص ٨٢٧^(٢) أن يجاب السهو عليه بصيغة ١٢
والحق أن بصيغته سهو، وإتمام الصيغة هو الكرخي بعدم لإيجاب؛

(١) قال الإمام أحمد رحمه الله تعالى في هامش "الفتح" على قوله (حين
أدرك أو صلاة الإمام مكره المراء بحرية) "الفتح"، كتاب الصلاة، ١/٤٢٢
أقول هذا لا يشمل المصنوع اللاحق؛ فإنه لم يدرك أو صلاة الإمام فحدث أنه إذا
هو يؤدي ما هو اللاحق فيه لا يقرأ نعم إذا قصي ما سبق به يقرأ فيه، وكذلك
ثم به "قد أدرك أو فرض المراء" لا يشمل من ذكره لأنه قد فاتته شيء من فرض
المراء كلاً أو بعضاً كما إذا اقتدى في الثالثة مع أنه لم يتروك فرض المراء أصلاً
فالأولى عند التعيين بأن الشارع جعل فرض الإمام فرضه المستندي لمن سبق بحسب
لا يكون قراءة الإمام قراءة له فيما سبق به وأنه لم يكن يدرك ذلك مصداقاً به ولا هو
مع إماماً به أنه من اقتدى به فرض الإمام قراءة به، وإن فاتته لأداء مع الإمام لأنه
يعتبر لأداء لا يعتبر مع من شاء صلواته على صلاة الإمام، والله تعالى أعلم

(وهامش "الفتح"، ص ٤٦)

(٢) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب سجود السهو، ١/٤٨٨، ١، بحث قول البر
والمعيم الخ

(٣) بقر "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب صلاة المسافرين، ٤/٦٤، تحت قول
"المر في لأصح"

لأنه خلاف ظاهر الرواية انصرح بها في "الأصل"^(١)، المصححة في "البدائع"^(٢) و"الفتح"^(٣)، مؤيدته بكلمة "الهدية"^(٤) و"الكافي"^(٥) و"السيب"^(٦) وإن ذكر في "الحانية"^(٧) هو الكرخي مقتصر عليه، والله تعالى أعلم ٢
[١٦٣٤] قوله^(٨) وعليه الأكثر^(٩)

- (١) "الأصل"، كتاب الظهور، والمصلاة، باب الريادة في السجود، ١ ٢٢٩ ٢٣
(٢) "البدائع"، كتاب الصلاة، فصل في بيان من يجب عليه سجود [بخ] ٤٢
(٣) "الفتح"، كتاب الصلاة، باب سجود السهو، ١ ٤٤٣
(٤) "الهدية"، كتاب الصلاة، باب سجود السهو، ١ ٧٦
(٥) "الكافي"، كتاب الصلاة، باب صلاة المسافرين، ١ ١٣٣
(٦) "السيب"، كتاب الصلاة، باب سجود السهو، ١ ٤٧٧
(٧) "الحانية"، كتاب الصلاة، باب صلاة المسافرين، ١ ٨٢
(٨) هي سنن والشرح ومنها عن القعود الأول من العرض، وهو عملياً أمّا النص فيعود ما لم يقف بالمسجدة (ثم تذكره عاد إليه) وشهد ولا سهو عليه في الأصح، (وما سمع يستعمل قائماً) في ظاهر المذهب، وهو الأصح، "فتح"
في "رد المحتار" (قوله ولا سهو عليه في الأصح) يعني إذا عاد قبل أن يستعمل قائماً وكان إلى القعود أقرب فإنه لا سجود عليه في الأصح، وعليه الأكثر واختار في "التمهيد" وجوب السجود، ولما إذا عاد وهو إلى القيام أقرب فعليه سجود السهو كما في "نور الابصار" و"مشرحة" بلا حكاية بخلاف غيره، وصحح غيره.
ثبت في "الفتح" ح في "الكافي" ب، سوى النصف الأسفل وظهوره بعد مسح يده أقرب إلى القيام، وإن لم يسجد فهو أقرب إلى القعود
(٩) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب سجود السهو، ٤ ٤٨٩، بحث حول البر
ولا سهو عليه في الأصح

قلت ومعهم الوجه؛ إذ لا سجود إلا بركاء وجب وهما إما وقع تأخير الواجب، وم ذكر المشايخ من وجوبها بالتأخير قائم بمراد به تأخير الفرص؛ فإنه أيضاً ركن الواجب، وهو المعنى ووقع في بعض الكتب بنقض تأخير الواجب؛ إذ لا أدب لاختلاف نظام الروايات، كما لا يخفى على منصف ١٢

[١٦٣٥] قوله فعليه سجود السهو

جبر نقصان فرض الفرص الواجب ١٢

[١٦٣٦] قوله "وهو العمود"

أقول الكلام فيما إذا عاد إلى العمود فأبى بركه^٢ أم لا ثم يعد بعد

١ "ذو المحار" كتاب الصلاة، باب سجود السهو ٤ ٤٨٩، بعد قول البر

ولا سهو عليه في لأصح

(٢) في متن والمشرح (والأ) أي وإن استقم قائم، لا يعود لاستحالة فرض القيام

(ومسجد لمسهو) ثراً الواجب (فلو عاد إلى العمود) بعد ذلك (تسجد صلته) بفرض

الفرص لما ليس بفرض، وصحته الزمعي (وعبر) لا تقصد؛ بكنه يكون صيحاً،

ويستجد لتأخير الواجب (وهو الأشبه) كما حققه الكمال، وهو الحق، "بحر"

في "رد المحتار" (قوله لتأخير الواجب) الأولى أن يقول لتأخير الفرص وهو القيام،

أو ترك الواجب وهو العمود، "ط"

(٣) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب سجود السهو ٤ ٤٩٢، بعد قول البر

لتأخير الواجب

مر^٢ في فوه (وسجد لسهو لثراء الوجب) ١٤ أن يقال إنه مأمو بعد
العود بالعود إلى القيام فوراً، فإن عاد فقد ترك القعود فيسجد بترك الواجب،
وإن لم يعد فقد أخر القيام فيسجد لتأخير العرص ١٥
ثم أقول لكن يرد عليه أن هذا التأخير وقع منه عمداً فكيف يجزئه
سجود السهو بل يجب إعادته نصلاً^{١٦} فبعض الصحيح أن يقول يكون مسيئاً
بالعود إلى القعود ويجب عليه العود إلى القيام ويسجد مرة، واجب القعود،
فيئاتل، والله تعالى أعلم ١٧

[١٦٣٧] قوله: "عُرف أن ياده ما دون ركعة لا يفسد"

أقول قد في بين يده ما دون ركعة ورفض فرض غيره، فالأول كمن
بعد في الأولى، والثاني كمن تنصب قائماً لخاتمة ثم تركه وعاد إلى القعود
وهذا أشد، فعدم الفساد بالأول لا يستلزم عدمه بالثاني، وقد مشت مساهم
عني بحكم بالفساد، فتدبر ١٨

(١) انظر "الفر"، كتاب الصلاة، باب سجود السهو، ٤ ٤٩١

٢، في "رد المحتار" (فوه كما حقه الكما) أي. ما حاصله أن حدث وإن كان
لا يحل كنه بالصحة لا يخل، لم عرف أن يده ما دون ركعة لا يفسد وفوه في
"شرح العمدة" ما قدمناه أنه عن "العمدة" فإنه يهد عدم الفساد بالعود، وأنه في
"البحر" أيضاً به في "المعراج" عن "المجتبى" هو عاد بعد الانتصاب مخبطاً، فإن
يشهد بفساد القيام والصحيح لا، بل يهد، ولا ينقص قيامه بالعود ثم يؤمر به كمن
بعد الركوع سرور أخرى لا ينقص ركوعه اهـ، وبحث فيه في "الشهر" فراجع

٣، "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب سجود السهو، ٤ ٤٩٢، بحث قول "المر"

كما حقه الكمال

[١٦٣٨] قوله ^١ يسس بترك ^(٢) فرض العيم ١٢

[١٦٣٩] قوله بل عاد إلى عيم ^(٣) سخ

أقول فمثل أن يعود إلى عاد بعد دعوت، ولا محض له عدد بل قبل الركوع كما في "الفتح" ^(٤) مما عاد بل إلى عيم قبل الركوع، ثم هذا يرد استشهاد "سبتي" رأسه فإنه إذا لم ركوعه لم يكن فرض فرض ٢

(في "رد المحتار" قوله وهو الحق، "بحر" كأن وجهه م م عن "الفتح"، أو ما في "المبتهج" م م العود بالفساد عنه لأنه يسس ترك بل هو تأخير كما هو سهل عن السورة في كل حاله يرض الركوع، ويعود إلى القيام ويعاد وكما هو سهل عن العود في كل حاله بل عاد وقت لا يفسد على الأصح اهـ لكن يجب فيه في "البحر" جلاء الفرق وهو أنه إذا عاد وقرأ السورة صارت فرضاً، فقد عاد م فرض إلى فرض، وكذا في العود لأن له شبهة الترتيب، أو عاد إلى فرض وهو العيم؛ لأن كل فرض طوئه يقع فرضاً اهـ وأقره في "النهج" و"شرح مقتضى" أقول وفيه نظم، فإن الفرض الذي قيل إنه كان قرآناً نسخ هو الدعاء بخصوص وهو سنة، ولا يلزم قرينه بل قد يقرأ غيره أو كونه عاد إلى فرض وهو العيم مبدع، بل عاد إلى القيام الذي هو الرفع من الركوع يذهب أن الركوع لم يتقصر بعوده لأجل العود، فكان فيه تأخير الفرض لا تركه فهو مثل عوده إلى العود في مسائلنا، نعم بحثه في عوده إلى الفرض مستقيم والله أعلم.

٦ "رد المحتار" كتاب الصلاة باب سجود السهو، ٤٩٣ بحسب قول "البر"

وهو الحق، "بحر"

(٣) المرجع السابق

(٤) "الفتح"، كتاب الصلاة، باب سجود السهو، ١ ٤٣٩

[١٦٤] قَالَ أَيُّ "الدَّرِّ" ^(١) (ثُمَّ قَامَ عَادَ وَسَبَّه) ^(٢)

مِنْ دُونَ شَهْدَةٍ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ الرَّائِدَ لَا يَرْعَى الشَّهْدَ نَصِيحٌ ٢

[١٦٥] قَوْلُهُ ^(٣) خُصُوصاً فِي رَمَا ^(٤) الْكُتْمَ جَهَنَّمَ، الْعَلِيلُ عِنْدَهُ ١٧

[١٦٦] قَوْلُهُ ^(٥) فَلَا دَاعِي لِمَنْ التَّرَكَّ ^(٦)

قُلْتُ وَهُوَ حَسَنٌ جَدُّ كَمَا لَا يَخْفَى ١٨

[١٦٣] قَالَ أَيُّ "الدَّرِّ" ^(٧) (بَعْدَ وَلَا سَبِيح) ^(٨) أَيُّ فِي التَّرْكَوعِ

(١) فِي الْمَسِّ وَالشَّرْحِ (وَأَمَّا قَعْدٌ فِي الرَّابِعَةِ) مَثَلًا هَذَا الشَّهْدَ ثَمَّ قَامَ عَادَ وَسَبَّه وَنَوَّ
سَبَّه قَالَةً صَحَّ

(٢) "الدَّرِّ"، كِتَابُ الصَّلَاةِ، بَابُ سَجُودِ السَّهْوِ، ١٤ ٥

(٣) فِي الْمَسِّ وَالشَّرْحِ (وَالسَّهْوُ فِي صَلَاةِ الْعِيدِ وَالْجُمُعَةِ وَبِمَكْتُوبَةٍ وَالتَّنَوُّعِ سَوَاءً)
وَالْمَحْتَارُ عِنْدَ الْمَأْعَرِفِ عِنْدَهُ فِي الْأَوَّلِينَ يَدْفَعُ الْفَسَادَ كَمَا فِي جَمْعِهِ "الْيَحْرُ"،
وَأَفْرَدَ بِمَصْنُوعٍ، وَهُوَ جَرَمٌ فِي "الدَّرِّ"

فِي "ذَ الْمَحَارِ" (قَوْلُهُ عِنْدَهُ فِي الْأَوَّلِينَ) الظَّاهِرُ أَنَّ الْجَمْعَ الْكَثِيرَ هِيَ سَوَاهِمَا
كَدَلَّتْ كَمَا بَعَثَهُ بِمَصْنُوعٍ، "ط" وَكَذَا بَعَثَهُ الرَّحْمَنِيُّ وَقَالَ خُصُوصاً فِي رَمَا

(٤) "ذَ الْمَحَارِ"، بَابُ سَجُودِ السَّهْوِ، ٤ ١٧٥، تَحْتَ فَوَ "الدَّرِّ" عِنْدَهُ فِي الْأَوَّلِينَ
(٥) فِي "رَدِّ الْمَحَارِ" (قَوْلُهُ بِهِ جَرَمٌ فِي "الدَّرِّ" بِكَتْبِهِ قَوْلُهُ مُحَشَّيْهِ الْوَيْيَ بِهِ إِذْ
حَصَرَ جَمْعٌ كَثُورٌ، وَإِلَّا فَلَا دَاعِي إِلَى التَّمَتُّ، "ح"

(٦) "رَدِّ الْمَحَارِ"، بَابُ سَجُودِ السَّهْوِ، ٤ ١٨٥، تَحْتَ فَوَ "الدَّرِّ" وَهُوَ جَرَمٌ فِي "الدَّرِّ"

(٧) فِي الْمَسِّ وَالشَّرْحِ (و) أَعْنِي أَنَّهُ (إِذَا شَعِنَ بِكَ الشَّدُّ، فَتَعَكَّرَ) فَتَرَأَى أُنْزَالَ رُكُوعِ
وَمِنْ يَشْمَلُ حَالَةَ الشَّدِّ بَعْدَ وَلَا سَبِيحٍ ذَكَرَهُ فِي "الدَّخِيمَةِ" وَجِبَ عَلَيْهِ سَجُودُ

السَّهْوِ (فِي جَمِيعِ أَصْنَافِ الشَّدِّ سَوَاءً عَمِلَ بِالتَّحَرِّيِ أَوْ بِنِي عَمَلٍ لَأَقْلَ، "فَتْحُ"

(٨) "الدَّرِّ"، كِتَابُ الصَّلَاةِ، بَابُ سَجُودِ السَّهْوِ ٤ ٢٢٥

والسجود كما يوضحه ما في المحشّي^(١) ويسر سعيته^(٢) هو فعل في القيام
فشعره دلل على العزم على أن يسبح حتى يذكر اسم يركن عليه سجود
التوبة بوجود الاشتغال بالتسبيح، فإنه غير مراد ولا صحيح أصلاً ٢

[١٦٤٤] قوله^(٣) والإمام مع فريق منهم^(٤) جازماً ١٢

[١٦٤٥] قوله أحد يقول الإمام^(٥)، وشاكس، أما الجاهلون بخلافه

فبعض جرمهم كما سيأتي^(٦) في السطر الثاني. ١٢

[١٦٤٦] قال أي "المرء" لم يعد^(٧)

هو ولا هم، لأن من تيقن منهم بانتقص ١٢

[١٦٤٧] قال أي. "المرء" ولا أعاد بقومهم^(٨) هو والعاجزون بالنقص

والشاكس، أما العاجزون بالنقص فلا أعاده عليهم، هذا ما ظهر بي ويحتر

(١) انظر "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب سجود التوبة، ٤ ٥٢٢، بحث هو
"المرء" وعلم، فتح

(٢) في "المرء" خبره عند يائه ما صنف أربعة وشد في صدره وكثيره أعداد حياض
ونو اختلاف الإمام والقوم هو الإمام على يمين لم يعد، وإلا أعاد بقومهم

في "رد المحتار" (قوله) ونو اختلاف الإمام والعبد أي. وقع الاختلاف بينهم وبينه،
كأن قاله صنف ثلاثة، من بين أربعة، أما نو اختلاف القوم والإمام مع فريق
منهم فهو واحد أو أكثر يقول الإمام.

(٣) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، ٤ ٥٢٥، بحث قول "المرء" ونو اختلاف الإمام والقوم

(٤) المرجع السابق.

(٥) انظر "الرد"، كتاب الصلاة، ٤ ٥٢٥، بحث هو "المرء" ونو اختلاف الإمام والقوم

(٦) "المرء"، كتاب الصلاة، باب سجود التوبة، ٤ ٥٢٥.

(٧) المرجع السابق.

[١٦٥] قال أي "الدر" (عنى بعض القيام)

أقول المراد بالخصية بحسب الرمان لا بحسب حقيقته القيام؛ فإنها غير متجزئة، فإنه إن قدر على أن يقوم بحيث لا تنال يده ركبته فهو القيام كله لا بعضه؛ إذ هو العرض دون الاعتدال، وإن سم يدر على ذلك وإنما قدر على انتصاب رجليه كما يكون في الركوع، فليس ذلك من القيام في شيء بل هو ركوع، ويرشدك إلى هذه العناية ما في "الهدية" (١) عن "الخلاصة" (لو كان قدر) على بعض القيام دون تمامه يؤمر بأن يقوم قدر ما يقدر، حتى إذا كان قدر على أن يكبر قائماً ولا يدر على القيام بغيره أو كان قدر على القيام ببعض العرض دون تمامه يؤمر بأن يكبر قائماً ويقرأ قدر ما يقدر عليه قائماً، ثم يصعد إذا عجز (بمع)

ثيب أن من سم يدر على القيام بالتمام كذا وقدر على بعض الانتصاب لا يؤمر به بل بالقعود؛ لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم (٢) (فإن سم يستطيع قائماً فاعمل)، وهذا صادق عليه أنه لا يستطيع قائماً، وبصر المسألة ما مر (٣) في هذه الحاشية قبيل هذا، عن "البحر" (أن من كان في

(١) "الدر"، كتاب الصلاة، باب صلاة المريض، ٥٣٣ ٤

(٢) "الهدية"، كتاب الصلاة، الباب الرابع عشر في صلاة المريض، ١٣٦

(٣) أخرجه البخاري في "صحيحه" (١٧) ١٠ كتاب تقصير الصلاة، باب إذا سم يطلق

قاعداً صلى على جنب، ٣٨٠/١

(٤) انظر "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب صلاة المريض، ٥٣٣ ٤، بحث فو

"الدر" كما مر

عباء لا يستطيع أن يقيم عليه، وإن جرح لا يستطيع الصلاة لظن أو مظهر
فإنه يصني قاعدًا، فعند أن القادر على بعض الانتصاب لا يأمر به بل
بالنعوذ

[٦٥١] قال أي "الدر" وله منك على عصب أو حائط^(١)

هو الصحيح، أقول ولا أعلم لإكراه وجهًا أصلاً، فإن القيام منك فيم
صحيح، حتى لو قام الصحيح من غير عذر في العرائض منك صحت صلاته
قطعاً وإن كرهه ذلك عده إتيانه بالقيام على الوجه لأكمل، وما فيه من
ترك لأدب وإظهار الكسل، فإد كان هذا قياماً صحيحاً فلا معنى لإجادة
النعوذ مع القدرة عليه كما لا يخفى ١٢

[٦٥٢] قوله ^(٢) وإد قدر في صلاته على القيام يسنها قائماً^(٣)

لأنه قاعدٌ رآكح مسعداً ١٢

[١٦٥٣] قوله على القيام سأنفها^(٤) لأنه مؤم صحيح ٢

(١) "الدر"، كتاب الصلاة، باب صلاة المريض، ٥٣٣/٤

(٢) في "رد المحتار" وإد قدر في صلاته على القيام يسنها قائماً، وإن لم يكن
بموضوع كذلك يكون مؤمداً، فلا يصح اعتداء القائم به، وإد قدر فيه على القيام
سأنفها

(٣) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب صلاة المريض، ٥٣٩/٤، تحت قول "الدر"

إلا أن بعد قوة الأرض

(٤) المرجع السابق

[٦٥٤] قوله 'من هو مذكير أو إعلام'

أقول فيه أن الصبح لا يريد على التذكير بشيء، وقد كان موم وصحيح
أن حقهدي قد فتح على إمامه بعد ما قرأ قدر الوجب تفسد صلاته؛ لأنه
نعيم من دون ضروره، من أخذ به الإمام فسدت صلاة الكل، لأنه نعم من
دون ضروره، وقانون فالجور - وهو بمعصيه إنما اعتمد على أنه
بحاجة، كما بينه في "الحية"^(١) مع الاعتراف بأنه نعيم ونعم، ما لم
تستشهد بخلافية أليس هو أجمعون من فتح على النصي غيره فأخذ
فسدت صلاته، وقد مر التنصيص على كل ذلك ص ٥٠٠^٤ والاستشهاد
بمنع من يصادف محبة، فإنهم جميعاً ح في صلاة وحدة، فالصواب عندي
الجواب بأن هذا ضروره، وهي تجب اليسر، وبعد فيه بعد كيف روي
كان ينبغي أن يرمه لأداء، كما يرمه التوجه إذ وجد من يوجهه، فهي

(١) في المتن والمشرح (و) شبه على مريض أعداد الركعات والسجرات تنعس
بمحفة لا يرمه لأداء، ولو أدها بتلفير غيره ينبغي أن يجزيه، كما هي "الحية"
في "ذو المحار" (قوله ينبغي أن يجزيه) قد يقال إنه نعيم ونعم، وهو معصية كما إذا
قرأ من المصحف أو علمه بسان العراء وهو هي الصلاة، "ط" غيب وقد يقال إنه
من تعليم ونعم بل هو تذكير أو إعلام، فهو كإعلام منبغ بانتقالات الإمام فتأمل
٣، "ذو المحار"، كتاب الصلاة، باب صلاة المريض، ٥٤٤ ٤ بحث فون "المر"
ينبغي أن يجزيه

(٣) "الحية"، كتاب الصلاة، فصل في مصداق الصلاة، ٤٣٥ ٢

(٤) انظر "ذو المحار" كتاب الصلاة، باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها، ٧٨٠ ٧٧ ٤

بحث فون "المر" وفتح على غير إمامه

بحجابه رمضان أصل المسألة المعروفة، فلا عبرة ببحث "الفتية" ١٢

[٦٥٥] قال أي "الدر" (١) وروى بقدر على الركوع (٢)

أقول وهذا بخلاف ما رَدَّ كتاب يَصْنِيَّ فاعِدَ بقدر على القيام، فإنه لا يستأنف ما سمَّ بقدر على سجود من القيام، لأنَّ السجود عن سجود مبيحٌ لمقعود وروى قدر على القيام كما مرَّ (٣) ١٣

[٦٥٦] قوله (٤) لا يكره له الاتكاء، تأمَّنْ (٥)

ظاهر كلام العلامة المحشي أوَّلَ الحكم في العرض والنص جميعاً إلى

١ في المس والشرح (وَبِوَ عَرْضَ مَ مَرَضٍ فِي صَلَاتِهِ بِسَمِّ يَدِ فِلَس) على المعتمد (وَبِوَ صَنِيَّ فاعِدَ) بِرُكُوعٍ وَسُجُودٍ فَصَحَّ بِنِي وَوُ كَانُ، يَصْنِيَّ (بِإِلْمَاءٍ كَمَا بُو كَانُ يَوْمِي، مَصْطَحِجاً لَمْ يَدِرْ عَلَى الْقَعُودِ وَوَمَ يَدِيدُ عَلَى الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ) فَإِنَّهُ يَسْتَأْنَفُ (عَنِ الْمُخْتَارِ)؛ لِأَنَّ حَالَةَ الْقَعُودِ أَقْوَى، فَلَمْ يَجِرْ سَاوُهُ عَلَى الضَّعِيفِ ٣، "الدر"، كتاب الصلاة، باب صلاة المريض ٤ ٥٤٧

(٣) نظر "الدر" كتاب الصلاة باب صلاة المريض، ٤ ٥٣٤ ٥٣٥

(٤) في المس والشرح (وَيُسْتَنْطَوِعُ الْإِتِّكَاءُ عَلَى سِيَاءٍ، كَعَقَبٍ وَجِدَارٍ (مَعَ الْإِعْيَاءِ) أَيِ التَّعَبِ بِلَا كَرِهَةٍ، وَتَدْوِيهِ يَكْرَهُ

وَفِي "رَدِّ الْمَحَارِّ" (مَوَدَّةً وَمُتَّصِعَةً) رَجَحَ لَعَلَّ وَجْهَهُ أَنْ التَّطَوُّعَ فَدَّ يَكْتَرُ كَالْتَّهَجُّدِ، فَيُؤْتِي إِلَى التَّعَبِ، فَعَمَّ يَكْرَهُ لَهُ الْإِتِّكَاءُ بِخِلَافِ الْعَرَضِ، فَإِنَّ وَمَا يَجِرُ وَالْأَ فَاثْمَرُ صَ إِنْ عَجَرَ فَعَدَّ مَرَّ حُكْمُهُ وَإِلَّا تَعَبَ وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا يَكْرَهُ لَهُ الْإِتِّكَاءُ، تَأَمَّلْ

٥، "رَدِّ الْمُخْتَارِ" كتاب الصلاة، باب صلاة المريض ٤ ٥٤٧ بحث هو، "الدر"

وَيُسْتَنْطَوِعُ، رَجَحَ

شيء واحد وهو الكراهة من دون عذر، وعدمها به، والذي في "الهندية"^(١)
عن "الرهدي" (يكراه الاتكاء على العصا من غير عذر، هي القرائن دون
المنطوق على الأصح) اهـ

والقيل إن التعب عذر أفاد عدم كراهة الاتكاء في السواقل من دون
عيب أيضاً وإن قيل إنه ليس بعذر أفاد كراهة الاتكاء في القرائن بالتعب،
وعنى كل يخالف ما أفاد المحققين، ثم رأيت في "الحبية" ما نصه "م" ^(٢)
يكراه أن يتكى على حائط أو على عصا، إلا من عذر "ن" ^(٣)، فربما كانت
انصلافاً أو تفوُّعاً، ما في ذلك عند عدم العذر من سوء الأدب، ويختص
الفريضة أيضاً أن لا اعتماد فيها مختل بالقيام، وبرك القيام فيها لا يجوز. إلا من
عذر، فكان لإخلال به مكروه، إلا من عذر هـ، وفي "أبدائع" ما يذكر
في "الأصل" كراهة ذلك بمصطفى المنطوق، وحذف المشايخ فيه، فقال
بعضهم لا بأس به لأن برك القيام جاز من غير عذر، والإخلال به أولى
قلب وعنى هـ مشي قاصي حال، وذكر الرهدي أنه الأصح، رجعت إلى ما
في "أبدائع" وقال بعضهم يكراه ما روي ((أن رسول الله صلى الله عليه
عليه وسلم رأى حياً ممدوداً في مسجد فقال من هذا؟ فبعض عباده
تصني بالليل فود أعيب اتكأ، فقال صلى الله عليه وسلم نصبر فلانة
بانيين فود أعيب ههنا))، ولأن فيه بعض النعم والتجبر ولا ينبغي لمصطفى أن

(١) "الهندية"، كتاب الصلاة، الباب السابع، الفصل الثاني.

(٢) المراد من "م" "من أي" "فيه المصني"

(٣) المراد من "ن" "الشرح أي" "حبيه المحني"

يفعل شيئاً من ذلك من غير عذر ينهي (و لا وجه) أنه يكرهه بلا عذر بما ذكرناه اهـ ما هي "الحبة"^(١) منحصراً

فقد نـ لا شك أن وظهر أن ما صحح الراهدي هو آخر، وما منى عليه المصنف والشارح واستحشي هو آخر، فعلى هذا يختار أن النعب عذر ولا يرمى عدم كراهة لالتكء في النوازل من دون نعب، لأن ما شوب على كراهة لالتكء فيها من دور عذر على خلاف ما صححه الراهدي، وأيضاً قال في "الحبة"^(٢) (لم قد ظهر ممّا يؤيد من حديث وابصة^(٣) أن ثقل البند بكبر ونحوه من لا عذر التي لا تثب معها الكراهة في لالتكء بسبب ذلك) اهـ هذا، وذكر في "الحبة"^(٤) أيضاً عن الإمام حافظ الدين السعي أن اسجور في القنوع بلا كراهة عند عدم العذر [أما هو عند أبي حنيفة، أمّا عندهم فمع الكراهة ثم دّاه بما يعين استعداده ١٢

(١) "الحبة"، فصل فيما يكره الصلاة وما لا يكره فيها، ٣٢٧: ٢

(٢) المرجع السابق، ص ٣٢٧ ٣٢٨

(٣) هو وابصة ابن معبد بن عبة الأسدي صحابي وعمر إلى مائة سنة

(التهذيب التهذيب"، ٦٤٤: ٢ "تهذيب التهذيب"، ١١٦: ٩

(٤) "الحبة"، فصل فيما يكره الصلاة وما لا يكره فيها ٣٢٧ ٣٢٨

فصل الصلاة في السفينة

مطلب في الصلاة في السفينة

[٦٥٧] قوله (٢) م هي "الهداية" (٣).

و"الهدية" و"الاختيار" (٣)، نه حموي في "الدره النديه" (٤) ٢

[٦٥٨] قوله استقرت على الأرض أو لا (٥)

بل كانت واقعة على وجه الماء ١٢

(١) في "رد المحتار" (قوله) ومرتبط في الشط كالشط، فلا تجوز الصلاة فيها
عامة ألقاف، وعدهم في "الهدية" وعدهم الجوز قائم مطلقاً، أي استقرت
على الأرض أو لا، وصرح في "الإيضاح" بمنعه في الذي حيث أمكنه الخروج
إلحاقاً به بالبداهة، "نهر" وعده في "المحيط" و"البدائع"، "بحر" وعده في
"الإمداد" أيضاً إلى "مجمع الروايات" عن "المصنف"، وحزم به في "نور
الإيضاح"، وعلى هذا يعني أنه لا يجوز الصلاة فيها سائفة مع إمكان الخروج إلى
البر، وهذه المسألة الناس فيها مختلفون، "شرح السبحة"

(٢) "رد المحتار" كتاب الصلاة، باب صلاة المريض، مطلب في الصلاة في السفينة،

٥٤٩، ٤، بحث فوس "الدر" ومرتبط في الشط كالشط

(٣) "الاختيار" تحقيق المختار، كتاب الصلاة، باب صلاة المريض، ٨٣، ١، ٨٤

(٤) "الدره النديه" في حكم الصلاة في السفينة، ص ٢٧ للسيد أحمد بن محمد

الحسيني الحموي الحنفي (ت ١٠٩٨هـ).

(٥) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب صلاة المريض ٥٤٩، ٤، بحث فوس "الدر"

والمرتبط في الشط كالشط

[١٦٥٩] قوله بإحافاً لها بالداهية^(١)

فإنها لا تجوز الصلاة عليها وإن وافقة أو دركة وإن صنى عائماً إلا
بعسر كما مر^(٢) في النوازل عن "المحيط"، فكذا السجدة لا تجوز الصلاة فيها
سواء كانت سائرة أو وافقة إلا بعد^(٣) وهو عدم يستمر بخروج أي إلا إذا
كانت مسكنة على لأرض ٢

[٦٦] قوله "نهر"^(٤) و"فتح" ص ٣٧٩ (٤) ٢

[٦٦] قوله وختاره في "المحيط" و"البدائع"، "بحر"^(٥)

ورأيت بعلامة حموي رسالة في المسألة سنده "اندرة الثمينة" في
حكم الصلاة في السجدة "حق فيها"^(٦) عدم يجوز إذا لم يستمر على لأرض
وأمكن الخروج ١٢

(١) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب صلاة المريض، ٤، ٥٤٩، تحت قول "النهر"
والمربوطه في الشط كالشط

(٢) نظر "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب النوازل، ٤، ٣٤٨، تحت قول
"النهر" وبو صنى على دابة

(٣) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب صلاة المريض، ٤، ٥٤٩، تحت قول "النهر"
والمربوطه في الشط كالشط

(٤) "الفتح"، كتاب الصلاة، باب صلاة المريض، ١، ٤٦٢، مختص

(٥) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب صلاة المريض، ٤، ٥٤٩، تحت قول "النهر"
والمربوطه في الشط كالشط

(٦) "الندرة الثمينة" في حكم الصلاة في السجدة، ص ٢٧، ٢٨

[١٦٦٢] قوله في "نور الإيضاح" (١)

وفي "شرح النسيئة" نعلامة فاسم من فظنوبها كما في "الغرة النسيئة" (٢)

[١٦٦٣] قوله لا يجوز الصلاة فيها سائره (٣) بالأوى ٢

[١٦٦٤] قوله (٤) أي لمسهم المحادق (٥)

ولا بد من قيد بمستور كما ذكروه ثمه (٦) ١٦

(١) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب صلاة المريض، ٤ ٥٤٩، تحت قول "المر"

والمربوطة في الشط كالشط

(٢) "الغرة النسيئة" في حكم الصلاة في السفينة، ص ٢٩

(٣) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب صلاة المريض، ٤ ٥٤٩، تحت قول "المر"

والمربوطة في الشط كالشط

(٤) هي "المر" أمره الطيب بالاستلقاء سريع بعد من عيه حتى لا يلبس؛ لأن حرمه

لأعضاء كحرمه النص

في "د المحار" (قوله أمره الطيب) أي الممسح المحادق كما ذكروه في الصوم

(٥) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب صلاة المريض، ٤ ٥٥٤، تحت قول "المر"

أمره الطيب

(٦) انظر "المر"، كتاب الصوم، فصل في العور، ٦ ٣٥٢

باب سجود التلاوة

[١٦٦٥] قوله ^(١) "واصحیح أنه إذ قرأ^(٢)

وهكذا صححه في "الجوهرة"^(٣)، وسيد ذكر المحشّي^(٤) أنه بخلاف
مذهب الذي مشى عليه بنو و بشرح من أن الوجوب إنما هو براءة
لآية بتمامها، فانهم متأزلاً ١٢

[٦٦٠] أقوله وقيل لا يجب^{*}

هائذه الإمام محمد في "أربعيات"^(٥) واختاره الربيعي^(٦) ١٢

١، هي "ذ المحتار" عن "الشرح" ومن يجب السجدة بشرط فريده جميع الآية أم
بعضها؟ فيه خلاف، والصحيح أنه إذا قرأ حرف السجدة وعينه كلمة أو بعده
كلمة وجب السجود، وإلا فلا. ويؤيد ذلك يجب إلا أن يقرأ أكثر آية السجدة مع
حرف السجدة ولو قرأ به السجدة كلها فلا السجدة الذي هي غيرها لا يجب
عليه السجود ١٢

(٢) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب سجود التلاوة، ٤ ٥٥٥ بحث قول "المر" أي أكثرها [بح.]

(٣) "الجوهرة" كتاب الصلاة، باب سجود التلاوة، ٤

(٤) انظر رد المحتار، كتاب الصلاة، باب سجود التلاوة، ٤ ٥٥٦ بحث قول
"المر" من أربع عشرة آية

(٥) "ذ المحتار"، باب سجود التلاوة، ٤ ٥٥٥، بحث قول "المر" أي أكثرها [بح.]

(٦) هي مسائل رواها ابن ساعدة عن محمد بن الحسن الشيباني في الرقة

("كنف الظنون"، ١١ ١٩)

(٧) "القيس"، كتاب الصلاة، باب سجود التلاوة، ١ ٥٠٦

[١٦٦٧] قوله وهو مرأ به السجدة

هذا من تسمية قوس صاحب القيل، كما يظهر بما في "الحبة" ^(٢) عن
 "الحية" عن "الرفيات"، وبما في "الهدية" ^(٣) عن "المبيس" ١٢
 [١٦٦٨] قوله بلا بحرف الذي في آخرها ^(٤)

اللام بعدها أي حرف السجدة، وإنما قال الذي في آخرها، لإية أن
 هراءه أكثر الإية لا موجب السجود إذ لم يكن معها حرف السجود، حتى
 لو كان في آخر إية كما في "الأعراف" و"الأنشاق" فقرأ الآية كتبها ولا
 دلت الحرف لم يجب السجود

[١٦٦٩] قوله ^(٥) وعند قوله تعالى ﴿الَّذِينَ يَسْجُدُونَ لَهُ﴾ [النمل ٢٥] عن

١) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب سجود التلاوة، ٥٥٥. ٤، تحت قول "الدر"
 أي أكثرها سج.

٢) "الحبة" التكملة الفصل السادس عشر في سجدة التلاوة والشكر، ٢ ٥٩

٣) "الهدية"، كتاب الصلاة، الباب الثالث عشر في سجود التلاوة، ٣٧

٤) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب سجود التلاوة، ٥٥٥. ٤ تحت قول "الدر"
 أي أكثرها سج.

٥) في "رد المحتار" السجود في سورة النمل عند قوله تعالى ﴿رَبِّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ﴾

[النمل ٢٦] عن قراءة العامة بنشد ^(٦)، وعند قوله تعالى ﴿الَّذِينَ يَسْجُدُونَ

لَهُ﴾ [النمل ٢٥] عن قراءة الكسائي بالتحقيق، وفي ص عند ﴿وَحُسْنَ مَآبٍ﴾

[ص ٢٥]، وهو أولى من قول الريهي عند ﴿وَأَنَابَ﴾ [ص ٢٤] لما ذكره.

فرءه الكسائي^{٣١}

تفسيره على قرءه الضعيف "ألا يا قوم اسجدوا" فكان أمراً، فكان
لاية^١ به اسجده، أمّا على التشديد فهو من نعمة كلام "الهدى"، ولا يجب
الاسجود به، هذا حاصل ما هي "الحبة"^٢، ثم نقل دة وقرّر أن لاية آية
الاسجدة على كل ألف مرتين مرّجعه، وبه ظهر أن ما ذكر العلامة المحضّي من
أن لا اختلاف على ألف مرتين إنّما هو في موضع اسجود عيسى بصواب^٣
فبيّنه ٢

[١٦٧٠] قوله من قول الربيعي^{٣٢}

أقول: به صرح في "الحبة"^٤ وجعل لأوّل قولاً عند حالتيه ورأيه^٥
عن مالك رحمه الله تعالى. ١٢

[٦٧١] قوله بما ذكره^٥ من الاحتياط عند لاختلاف ١٢

(١) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب سجود التلاوة ٤ ٥٥٦، بحث قول "الدر"
من أربع عشرة آية

(٢) "الحبة"، التكملة، الفصل السادس عشر، ٢ ٥٩ ٥٩١

(٣) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب سجود التلاوة، ٤ ٥٥٦، بحث قول "الدر"
من أربع عشرة آية

(٤) "الحبة"، التكملة، الفصل السادس عشر في سجدة التلاوة والنسك، ٢ ٥٩
هكذا، في نسخة "الجزء" لكن في "الحبة" (رواية)

(٥) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب سجود التلاوة ٤ ٥٥٦، بحث قول "الدر"
من أربع عشرة آية

[١٦٧٢] قوله: ^(١) أصل الوجوب

مأن زاد قيل وجوب الأداء سائغ قطعاً ١٢

[١٦٧٣] قوله: ^(٢) تأمل

[قال الإمام أحمد رضا: رحمه الله: في "أنتوى الرصوىة"]

أقول تأتمنه فوجدته حقاً، وأما فوكم ^(٣) "انظر أن هد

(١) في رد المحتار: والظاهر أن هذا الاختلاف مبني على أن السبب تلاوة آية نامة كم هو ظاهر إطلاق المتن، وأن المراد بالآية ما يشمل الآية والآيتين إذ كانت الثانية منقطعة الآية التي ذكر فيها حرف السجدة، وهذا باقي ما مرّ عن "الشرح" من تصحيح وجوب السجود بغيره حرف السجدة مع كلفه فيه أو بعده، لا يقال في "الشرح" بيان موضع أصل الوجوب وما مرّ عن "الإمداد" بيان موضع وجوب الأداء، أو بيان موضع السنة فيه؛ لأنّ بقول: إن الأداء لا يجب فور القراءة كما سيأتي

(٢) "رد المحتار"، باب سجود التلاوة ٤، ٥٥٧، تحت قول "الشر" من أربع عشرة آية

(٣) في "رد المحتار" وما مرّ في ترجيح مذهب من قواعدهم. لأنها تكون قبل وجود سبب الوجوب. وقد ذكر مثله أيضاً في "الفتح" وغيره يدل على أن الخلاف بيننا وبين الشافعي في موضع أصل الوجوب، وأنه لا يجب السجود في سورة حم السجدة إلا عند انتهاء الآية الثانية حياط كما صرح به في "الهداية" وغيره لأن الوجوب لا يكون إلا بعد وجود سببه، فهو محذور بعد الآية الأولى لا يمكن؛ لأنه يكون قبل سببه، وبه ظهر في "الشرح" خلاف مذهب الذي مبني عليه الشرح في محو، تأمل

(٤) "رد المحتار" باب سجود التلاوة ٤، ٥٥٧، تحت قول "الشر" من أربع عشرة آية

(٥) انظر المرجع السابق، ص ٥٥٦.

لاختلاف "رج" فليس هذا محلّ الطهر بل هو المعنى قطعاً كما لا يخفى، ثم العجب من العلامة انشم تالياً حيث جزم في "منه" ^(١) بسّ صريح "السرّج" ^(٢) وعوّى في "شرحه" ^(٣) على كلام "البدايع" مع ناهيهما صريحاً، وسعيد الصغيف عمر الله تعالى به في تحفيو هذا المرام رسالة مستعملة ^(٤) أنفها بعد ورود هذا السؤال، وأوصحت فيها المرام بتوفيق لمدك استعمال ^(٥) [١٧٤-١٧٥] قوله ^(٦) إذ فهم كان سامعاً يقرأ من وجه [يعنى ١٧٦] *

(١) "نور الإيضاح"، كتاب الصلاة، باب سجود التلاوة، ص ١٢٣

(٢) "السرّج الوهاج"، كتاب الصلاة، باب سجود التلاوة، ص ٢٧٧

(٣) "مراقي الفلاح"، كتاب الصلاة، باب سجود التلاوة، ص ١١٨

(٤) "الحلاوة والطلاوة في كنه نوحى سجود التلاوة" مشيخ لإمام محمد صاحب الحنفى رحمه الله تعالى (ب-١٣٤هـ). (جاءه أعنى حصه، ٦٤٢)

(٥) "المساوى الرصوة"، كتاب الصلاة، باب سجود التلاوة، ص ٢٣٢

٦ هي "د السحر" (قد به بن أخير) أي بأنها آية سجدة سواء فهمها أم لا، وهذا عند الإمام، وعندهما إذ علم السامع أنّه يقرأ القرآن بزمه وإلا فلا، "بحر" وهي "الفيصر" وبه يقرى وهي "النهر" عن "السرّج" أن الإمام رجع إلى قولهم، وعينه الاعتماد اهـ. والفراد من قوله "إذ علم السامع" أن يفهم معنى الآية كما هي "شرح المجمع" حيث قال وجب عليه سواء فهم معنى الآية أو لا عنه، وقال إن فهمها واجب ولا فلا؛ لأنه إذ فهم كان سامعاً يقرأ من وجه دون وجه اهـ منحصراً أم لو كانت بالعربية فإنه يجب بالاتفاق فهم أو لا، لكن لا يجب على الأعجمي ما لم يفهم كما في "الفتح"، أي وإن لم يفهم

♣ ما بين القوسين كلام الإمام رحمه الله تعالى

دون وجه [انقض ١٢] (١)

فوجب احياها بخلاف ما إذا لم يفهم؛ فإنه لم يسمع القرآن أصلاً

[١٦٧٥] قوله ما سمع يعدم (٢) أن هذه هي السجدة ٢

[٦٧٦] قوله (٣) وكصلاة صلاتها عارضة

لا ين كصلاة أدرك وفنها ولم يصل وأرند لم أسم ولم الوقت فاب ٢

[١٦٧٧] قوله (٤) ويستحب أن لا يعقبه بالركوع (٥)

أعاد أنه لو ركع عقب القيام فوراً لا يأثم به ١٢

[١٦٧٨] قوله لو كانت السجدة آخر السورة يقرأ من سورة أخرى (٦)

(١) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب سجود التلاوة، ٤، ٥٦، بحث هو "الدر"

إد أخبر

(٢) مرجع السابق

(٣) هي "الدر" وسقط بالحيف والردة

في "رد المحتار" (هو الرد) هي أن وقتها العبر، وما يعي وقتها لا يسقط عن

حرند إد أسم كالحج وكصلاة صلاتها عارضة فأسم في وقتها، فيأثم

(٤) "رد المحتار"، باب سجود التلاوة، ٤، ٥٦، بحث هو "الدر" والردة

(٥) في "رد المحتار" وفي "الحبة" ثم إذا سجد أو ركع في عني حبه فوراً يعود إلى

المهام، ويستحب أن لا يعقبه بالركوع بل يقرأ يس أو ثلاثاً فصاعداً، ثم يركع، به.

وإن كانت السجدة آخر السورة يقرأ من سورة أخرى ثم يركع

(٦) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب سجود التلاوة، ٤، ٥٦، بحث هو "الدر"

ومؤدى يركوع وسجود

(٧) المرجع السابق

أب منهم أن الكلام مسوق فيه إذ ركع أو سجد لها على حدة وح
 عالمكم أن يقوم ثم يقرأ شيئاً ثم يركع، أما إن لم يركع ويسجد بها فيه أن
 يركع ويسجد بصلوة فوراً ويهوي السجود في السجود أو لا يهوي أصلاً،
 فيأذى سجود التلاوة في سجود الصلاة وهو لم يهوي، وكذا يتأذى عن
 معقدين إن كان إماماً وهو يهوي كما يأتي^(١) شرحاً وحديثاً، وعلى هذا
 أو بـ (د) نيس فيه جمع بين سورتين في إمامة فرض ١٢.

[١٦٧٩] قال أي. "الندرة"^(٢) أي. على الفور^(٣) معنى الفور هو الذي
 مر^(٤) من عدم الفصل بأربع آيات فصاعداً، وإلا فلا يذ من مختل ركوع وقومة
 [١٨٠] قال أي. "ندرة"^(٥) وهو غير مكروه^(٦) أي ما ذكر في

(١) انظر "الندرة" و"رد المحتار" كتاب الصلاة، باب سجود التلاوة، ٤ ٥٨٤ ٥٨٦،
 بحث قول "الندرة" نعم بـ ركع وسجد ٤

(٢) في النسخ والشرح (و) تؤذى (بـ ركع صلاة) إذ كان الركوع (على الفور من
 قرأه بلى أو آتياً، وكذا الثلاث على الظاهر كما في "البحر"، (إن يواه) أي
 كونه الركوع (سجود التلاوة على الرجوع، (و) تؤذى (يسجدها كذلك) أي
 على الفور (وإن لم ينو) بالإجماع

(٣) "الندرة"، كتاب الصلاة، باب سجود التلاوة، ٤ ٥٨٤

(٤) انظر "المحار" باب سجود التلاوة ٤ ٥٧٦، بحث قول "الندرة" معنى الفور.

و"الندرة"، كتاب الصلاة، باب سجود التلاوة، ٤ ٥٨٢

(٥) في "الندرة" في "الكافي" قيل من قرأ أي السجدة كلها في مجلس وسجد بكل
 منها كساه الله من آفقه وظاهره أنه يقرأه ولأء ثم يسجد ويحتمل أن يسجد
 بكل بعد هر عتد، وهو غير مكروه

(٦) "الندرة"، كتاب الصلاة، باب سجود التلاوة، ٤ ٧ ٦

"الكافي" (١) غير مكروه على كلا احتماليه ١٢

مطلب في سجدة الشكر

[١٦٨١] قوله (٢) ليس بقرينة ولا مكروه (٣)

وقالت الشافعية حرم، كما نصّ عليه في "الجوهر المنظم" (٤) ١٢

[٦٨٢] قوله (٥) لأنه يدخل في الذنوب ليس منه، "ط" (٦)

أقول: لإدخال من الدين يعتقدون الباطل وليس من بوجوه نفع، ولا هو موهي ماعل، وإنما بكل أمرى ما بوى، وبظاهر أن النكراهة عليه تربية لا عم ١٢

(١) "الكافي"، كتاب الصلاة، باب سجود التلاوة، الجزء الحادى عشر، ١ ٢٩٩
(٢) في "الدر" وسجدة الشكر مسحته، به يسيّ بكتّها بكرة بعد الصلاة، لأنّ السجدة بعنقودها متّة أو واجبة، وكلّ ما جّ يؤدّي إليه فمكروه
في "ردّ المحتار" (قوله بكتّها بكرة بعد الصلاة) الصير بسجدة مطلقاً، قال في "مرح
المية" نحر الكتاب عن "شرح القمعي" بزماني أنّ بغير سبب ليس بقرينة ولا مكروه
(٣) "ردّ المحتار"، كتاب الصلاة، باب سجود التلاوة، مطلب في سجدة الشكر،
٤ ١ ٦٠، بحث في "الدر" بكتّها بكرة بعد الصلاة

(٤) "الجوهر المنظم" (المنظم) في ياره العبر المكروه، الفصل السابع، حد ٦٦
بشهاب المصنّى أبي العباس أحمد بن محمد بن عبي بن حجر الهيثمي بكتّ الشافعي
(ب) ٩٧٣ هـ وفي رواية ٩٧٤ هـ (استند انظر في ١ ٢٠٠، الإجماع في ١ ٢٣٤،
(٥) في "ردّ المحتار" (قوله فمكروه) الظاهر أنّها بحريمه لأنه يدخل في الذنوب
ليس منه، "ط"

(٦) "ردّ المحتار"، كتاب الصلاة، باب سجود التلاوة، ٤ ٦١١، بحث قول "الدر"

مكروه

بَابُ صَلَاةِ الْمَسَافِرِ

[٦٨٣] قوله (١) بخلاف السفر (٢)

أقول ومنه عدم أن يسبش الرب (٣) في بلادنا إذ كان خارجاً عن البلد لا يشترط مجاورته، بل يقصر الصلاة فيه؛ لأنه ليس من البلد وهو ظاهر ولا من ضلته؛ لأنه لم يعد لمصاحبه كما غلب من ضلته فافهم والله تعالى أعلم، وبقيته أيضاً قصر بحكمه جازماً بتحقيق السفر بخروجه من عمران البلد، ولا شبهة أن يسبش لا يعد من عمره إذ كان خارجاً عنه ٢

[٦٨٤] قوله (٤) بسم تعذر باستعدته التي هي الوسط (٥)

(١) في "رد المحتار" وأما قضاء وهو السكائر المعد لمصالح البلد كركعتي المغرب ودم المومي في قضاء التراب فإن اتصل بالمصير غير مجاورته، وإن انفصل بكونه أو مرر به فلا كفأني بخلاف الجملة فتصح إقامته في القضاء وهو منفصل عن مرارته لأن الجملة من مصالح البلد بخلاف السفر

(٢) "رد المحتار" باب صلاة المسافر، ٥٠٤، بحث قوله "الرب" من خرج من عماره. يخ (٣) أي محطّة القدر ١٢، بصاني.

(٤) في المتن والشرح (من خرج من عماره موضع إقامته قاصداً مسيره ثلاثة أيام وباليها) من أقصر أيام السنة وهي "رد المحتار" (خروج من أقصر أيام السنة) كذا في "البحر" و"النهر"، وعراه في "المفتاح" إلى الغايي وخاصي عمار وحجب المحيط، وبوجه فيه هي "الحبة" بأن الظاهر إقامتها على إعتاقها بحسب ما يصادفه من الإجماع فيها صوتاً وقصر واعتدالاً إن لم تقدر بمحطة التي هي الوسط أو قلب والمعتدة هي رما كور الشمس في الحبل أو نيران وعينها مني المهناني سم عال وهي "شرح الطحاوي" أن بعض من يمتد مشروء بأقصر أيام السنة

(٥) "رد المحتار" باب صلاة المسافر، ٦٩٩، بحث قوله "الرب" من أقصر أيام السنة

أقول الحكم دائرٌ على المشقة ثم المنظمة أضيف مقامها وقد سار
إسناد في أقصر لأيام مسير ثلاث برمه أقصر لا شئت، فثبت فصلاً أن هذا
يعتقد من بمسافه مريض فلا يبدل ببديل لأيام، فافهم ١٢
[٦٨٥] قوله (١) في بلاد البعير قد يكون ساعة (٢)

أقول ليس هكذا، عرص بعير أقل من (٣) وأقصر النهار ثمة فكته
من سبع ساعات قريباً من ثمان، وإثما يكون النهار ساعة أو أقل بعد عرص
صوت (٤) قريباً من تمام ميل الكلي كما لا يخفى على عارف الحق، والله تعالى
أعلم. ١٢

و في "د البحار" أن مورد من التمدير بأقصر أيام السنة إنما هو في البلاد
بعضه التي يمكن قطع بمرحلة بعد كونه في معظم اليوم من أقصر أيامها، فلا
يبرد أن أقصر أيام السنة في بلاد البعير قد يكون ساعة أو أقصر أو أقل، فبرم
ب يكون مسافة السفر فيها ثلاث ساعات أو أقل، لأن تعصر العاجل غير
معتبر كالقوة العاجل والعبارة حيث أظنقت ثحمل على الشائع تعاليم
دون مخفي النادر

(٢) "د البحار" كتاب الصلاة، باب صلاة المسافرين، ٢، ٦٢٠، تحب قول "الدر"
ولا يشترط روح

(٣) أي خمسين درجة وعرض "بغرية" ٤٣ شمالاً وصورها ٢٥ شرقاً
٧ (محمد أحمد الأعظمي)
(٤) ٦٠ درجة ١٢ (الأعظمي)

[١٦٨٦] قوله ^(١) بأحد وعشرين فرسخاً ^(٢)

٦٣ ميل، ٣٩، ٣٨ كوس ١٢

[١٦٨٧] قوله وقيل بشمالية عشر ^(٣) ٥٤ ميل، ٣٢ كوس ^(٤) ٦

[١٦٨٨] قوله وقيل بخمسة عشر ^(٥)

٤٥ ميل ٢٨ كوس ١٢ والمعاد المعهود في بلاد أن كل مرحلة ١٢ كوس، وقد جرت مراراً كثيرة بمواضع شهيرة أن نحيل الرائج في بلادنا خمسة أثمان كوس، معتبر هذه فإذا صرنا لا كوس في ٨ وقسم لحاصل على ٥ كتب أميالاً فوجدنا أميال مرحلة واحدة ١٩، ٥ وأميال مسيرة ثلاثة

(١) في "رد المحتار" ويدل على ما قلنا في "النهاية" وعن أبي حنيفة التقدير بانحراف به قريب من الأول اه قال في "النهاية" أي: التقدير ثلاث مراحل فربما من التقدير ثلاثة أيام؛ لأن المعاد من السير في كل يوم مرحلة واحدة خصوصاً هي أقصر أيام السنة كذا في "المبسوط" اه وكذا في "الفتح" من أنه قيل بقدر واحد وعشرين فرسخاً وقيل بشمالية عشر، وفي بخمسة عشر وكل من قدر بها اعتد أنه مسيرة ثلاثة يوم اه أي بناءً على اختلاف البداهة فكل فائل قدر ما في بقية من أقصر الأيام، أو بناءً على اعتبار أقصر الأيام أو أطولها أو المعتد منها، به غير كل فهم صريح بأن مراد بالأيام ما ينقطع فيه اسم حل المعادة، فافهم

(٢) "رد المحتار"، باب صلاة المسافرين، ٦٢١، بحث قول "قمر" ولا يشترط الخ

(٣) المرجع السابق

(٤) أي ٥٤ ميل، أو ٤٣ ٣٣ كوس، 33 75.

(٥) "رد المحتار"، باب صلاة المسافرين، ٦٢١، بحث قول "قمر" ولا يشترط الخ

أيام ٥٧، ٥٨ أعني ٥٧٤٦، في "أمرور" (١) من "شاهجهاد پور" (٢) أيضاً يستدل من "بريني" (٣) على مدة القصر قطعاً، لا من الطريق القديمة ولا من طريق العجوة الهندية (٤)، وقد أعطوا من أملي بخلافه ١٢

[٦٨٩ - قوله ما تُقصع فيها مراحل المضادة (٥)

لا مثل أيام "بلغار" القصار ١٢

[٦٩ - قوله (٦) في مصر وما سواها في العرص سبع ساعات (٧)

(١) "رأى هو" بنده من بلاد "الهند" تقع في شمالها "بني نال"، مشرفها "بريني" و جنوبها "ناديوا"، ومغربها "مراد آباد" (إسلامي إنسايتكلو بديا، ٢ ٩٧٢)
(٢) مدينة عتيقة شمال غربي "كناه" ١٥٠، ١٠٠ نكتم عمرها شاهجهاد سبه ١٠٠٨ قرب "دهلي" وهي قاعدة تيار "الهند" المعروفة بـ "دهلي"
(٣) "المسجد" في لأعلام، ص ٣٢٨، "إسلامي إنسايتكلو بديا" ٢ ٩٥٥
(٤) "بريني" من أصلا "روهن كند"، "الهند" تقع من "دهلي" ١٣٠ ميلاً في الجنوب مشرقاً
(٥) أي القصار ٢، نعماني

(٦) "رد المحتار" باب صلاة المسافر، ٦٢٦، بحث هو "الدر" ولا يشترط إلخ
(٧) في "رد المحتار" وهو من الزوال، فإن الزوال أكثر النهار الشرعي الذي هو من الفجر إلى الغروب، وهو نصف النهار المدني الذي هو من الطلوع إلى الغروب، ثم إن من الفجر إلى الزوال في أقصر أيام السنة في مصر وما سواها في العرص سبع ساعات رداً بعد مجموع الثلاثة أيام عشرو، ساعة وربع، يختلف بحسب اختلاف البلدان في العرص "ح"

(٨) "رد المحتار"، باب صلاة المسافر، ٦٢٦، بحث قول "الدر" من الزوال

قلت وهكذا في بلد ما يقرب منه ٢

[٦٩١] قوله (١) والفتوى على الثاني (٢)

كد، في "الكفاية" حيث قال بعد ما ذكر مثل ما هنا (٣) (الفتوى على ثمانية عشر، لأنها أو وسط الأعداد كب في "المحيط") ١٥ ٢ وكسبت قر الفتوى عليه الأندلسي (٤) في مسهونه (٥) عن "المحيط البرهاني"، وفي "حرمة بنفس" (٦) برمر (ظ) "المنهاوي الظهيرية"، وفي "البحر" (٧) عن "النهاية"، ثم

() في "المختار" (قوله عن المذهب) لأن المذكور في ظاهر الرواية اعتبار ثلاثة أيام كما في "الحية"، وقال في "الهدية" "هو الصحيح" حرراً عن قول عامة مشايخ من تغيرها بالفراخ، ثم انضعوا، فعيل أحد وعسرون، وقبل ثمانية عشر، وقبل خمسة عشر، والفتوى على الثاني؛ لأنه الأوسط وفي "المختار" فتوى آتمة نحو م على الثالث وجه الصحيح أن الفراخ يختلف باختلاف الطريق في السهل والجبل واليه والبحر بخلاف البحر

(٢) "د المحار"، كتاب الصلاة، باب صلاة المسافرين، ٤ ٦٢٢، بحث قول "المدار"

على المذهب

(٣) "الكفاية" كتاب الصلاة، باب صلاة المريض ٥ ٢ (هامش "الصحيح")

(٤) هامش "الفتوى الأنقروية"، كتاب الصلاة، باب صلاة المسافرين، ٩/١

(٥) أي فيما كتب على أنه نفسه من الحواشي التي يكتب في آخره "مه" ٢

محمد أحمد الأعظمي

(٦) "حرمة بنفس"، كتاب الصلاة، فصل في السفر، ص ٣٢

(٧) "البحر"، كتاب الصلاة، باب صلاة المسافرين ٢ ٢٢٨

رَدَّ عَلَيْهِ مَا أَجَابَ عَنْهُ الشَّيْخُ بِسَمَاعِيلَ كَمَا نَعْنَهُ فِي "مَحْذُوقِ الْحَالِ" (١) ٢

[٦٩٢] قَالَ أَيُّ "الدَّرَجَةِ" هُوَ صِلَ فِي يَوْمٍ مِصْرَ (٢)

أَوْ يَوْمَ كَمَا فِي "النَّهْرِ" (٣) ١٢، "ط" (٤)

[٦٩٣] قَالَ أَيُّ "الدَّرَجَةِ" هُوَ دَخَلَ الْخِصَاءُ "مَكَّةَ" أَيَّامَ الْعَشْرِ بِمَصْحُوحٍ

بَيْنَهُ (٥) أَمَّا بُو دُخُلُ لِمَنْ يَبْقَى مِنْ دِي الْقَعْدَةِ أَوْ أَكْثَرَ وَبِمِ يَوْمِ الْخُرُوجِ مِنْ "مَكَّةَ" بِمِصْبِ بِمَوْضِعِ آخِرِ عِيرِ "مِ" وَ"مَرْدَعَةٍ" فَلَا شَكَّ أَنَّهُ يَصِيرُ مَقِيمًا وَبِمِ وَإِنْ لَمْ يَوْمِ الْإِقَامَةِ نَعْلَمُ بِأَنَّهُ يَبِيبُ فِي "مَكَّةَ" خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا ثُمَّ إِذَا خَرَجَ إِلَى "مِ" وَ"عَرَفَاتٍ" وَوَعَدَ إِلَى "مَرْدَعَةٍ" وَ"مِ" وَ"مَكَّةَ" وَأَهْمَ بِهَا مَنَظَرُ الْمَقَامَةِ بِخُرُوجِ بِ "طَبِيبَةِ الْكَرِيمَةِ" يَبْقَى مَتًى فِي كُلِّ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ "مَكَّةَ" صَدَرَتْ مَحَلَّ إِقَامَةٍ وَوَحَلَّ إِقَامَةٍ لَا يَبِيبُ إِلَّا بِمِشْهُ أَوْ بِالْأَصْلِ أَوْ بِرِشَاءِ سَفَرٍ، وَبِمِ يَوْجِدُ شَيْءًا مِنْ ذَلِكَ بَعْدَهُ وَهَذَا ظَاهِرٌ وَإِنْ تَرَدَّدَ فِيهِ الْعَلَامَةُ ط فِي "شَرْحِ سَمَاعِيلِ" (٦) مَسْتَظْهِرٌ مَا ذَكَرْنَا، وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْحَقَّ ١٢

(١) "مَحْذُوقِ الْحَالِ"، كِتَابُ الصَّلَاةِ، بَابُ صَلَاةِ الْمَسَافِرِ، ٢٢٨، ٢، (هَامِشُ "الْبَحْرِ")

(٢) "الدَّرَجَةِ"، كِتَابُ الصَّلَاةِ، بَابُ صَلَاةِ الْمَسَافِرِ، ٢٢٩/٤

(٣) "النَّهْرِ"، كِتَابُ الصَّلَاةِ، بَابُ صَلَاةِ الْمَسَافِرِ، ٣٤٥، ١

(٤) "ط"، كِتَابُ الصَّلَاةِ، بَابُ صَلَاةِ الْمَسَافِرِ، ٣٣٩، ١

(٥) "الدَّرَجَةِ"، كِتَابُ الصَّلَاةِ، بَابُ صَلَاةِ الْمَسَافِرِ، ٦٣٠/٤

(٦) "ط"، كِتَابُ الصَّلَاةِ، بَابُ صَلَاةِ الْمَسَافِرِ، ص. ٤٢٩-٤٣٠

[١٦٩٤] قوله (١) لا يصير مسافراً (٢)

بمجرد عرفت أن تصاحب صاحب بيت ١٢

[٦٩٥] قوله لا بعد رجوعه (٣) من "منى" ١٢

[٦٩٦] قوله وجه انسقوط أن النوالي لا بشرط د م يكن من عمره

خروج ربح (٤)

أقول حتى أن النوالي شرط فإنه لو بوي أن يقيم هناك أسبوعاً في أوت

١ في "ذ المنابر" عيسى بن أبان؛ ودلت أنه كان مشغولاً بطلب الحديث قال
فحدثت "مكة" هي أوت العسر من ذي الحجة مع صاحب بي، وعرف عن الإقامة
منه، فحسب أنه للصلاة، فلقيني بعض أصحاب أبي حنيفة فقال بي أخطأت فإنت
يخرج إلى مي وعرفه، فلما رجعت من مي بد تصاحبي أن يخرج، وعرف عن
أن أصحابه وجعل أقصر الصلاة، فقال بي صاحب أبو حنيفة أخطأت فإنت معي
د "مكة"، فما تم يخرج منه لا يصير مسافراً، فعلى أخطأت في مسأله في
موضعين فرحب إلى مجلس محمد وسنعت بالفقهاء قال هي البدائع وأنت أو د
هذه الحكاية شيعن ميم العم، فيصير مبعثه عطشه عنى صلبه اه "بحر" أقول
ويظهر من هذه الحكاية أن نية الإقامة لم تعمل عملها إلا بعد رجوعه بوجود
خمسة عشر يوماً فلا يه خروج هي أنائها بخلاف ما قبل تخروجه إلى عرفات
لأنه لما كان عازماً على الخروج قبل تمام نصف شهر لم يصير مبعثاً
(٢) "ذ المنابر"، كتاب الصلاة، باب صلاة المسافرين، ٤ ٦٣، بحث قول "الدر"

هو دخل ربح

(٣) ألم جمع السابن

(٤) المرجع السابق، ص ٦٣

كل شهر لا يكون مهيماً هاهنا أيدياً، والخروج قسمان
أحدهما الخروج بهراً أو ليلاً إلى موضع آخر مع المييم هاهنا، فهذا
لا يعطى التوسيع لأن مقامك هو مييم، ألا ترى أنك تسأل التاجر عن
معامه فيقول في المحل الغلابي مع كونه كل يوم بها بالسوق
والآخر يخرج إلى موضع آخر يمييم فيه ولو جئت، فهذا الذي يعطى
التوالي وهو موجود في "منى" ١٢

[٦٩٧] قوله (١) والأعراب أهل البدو (٢) وفي العجم ٢

[٦٩٨] قوله (وأسحق بن) أي إذا لم يبق أو يعف عنه العري

العف (٣) أقول لم يقل "دع السار" والتوبة والعفو لا ينافيان الاستحقاق

[٦٩٩] قوله (٤) كذا، في "الهداية" (٥)

(١) في "رد المحتار" العرب هم الذين استوطنوا المدن والعري العريضة، والأعراب
أهل البدو

(٢) "رد المحتار"، باب صلاة المسافرين، ٦٢٥ ٤ تحت قول "الدر" كعرب

(٣) "رد المحتار"، باب صلاة المسافرين، ٦٣٩ ٤، تحت قول "الدر" وأسحق بن

(٤) في سنن والشرح (وَصَحَّ اقْتِدَاءُ الْمُفِيمِ بِالْمَسَافِرِ فِي الْوَقْتِ وَبَعْدَهُ هَذَا، هَام)

المقيم (إلى الإتمام لا يقرأ) ولا يسجد سهو (هي لأصح) لأنه كالأصح،

والقصدان فرض عليه وقيل لا، "قبة" وفي "رد المحتار" (قبة هي لأصح)

كذا، في "الهداية"، والقول بوجود العرجة كوجوب السهو ضعيف، والاستشهاد

به بوجوب السهو مستشهد بضعف موهم أنه مجمع عليه، شريفة

(٥) "رد المحتار"، باب صلاة المسافرين، ٦٤٠ ٤ تحت قول "الدر" في لأصح

أقول إنما صحّح في "الهداية" (١) عدم القراء، ولم يذكر عدة سجود المسهو، فبينته ١٢

[١٧٠٠] قوله استشهد بصعيف موه (٢)

لكن صحّحه في "البدائع" (٣) كما مرّ ص ٧٨ (٤) ١٢

[١٧٠١] قوله (٥) لأن استياد (٦)

(١) "الهداية"، كتاب الصلاة، باب صلاة المسافرين، ٨١ ١

(٢) "دستخار"، كتاب الصلاة، باب صلاة المسافرين، ٤، ٦٤، بحث هو "الدر" في لأصح

(٣) "البدائع" كتاب الصلاة، فصل في بيان من يجب عليه سجود المسهو و مر لا يجب عليه، ٤٢٠ ١

(٤) انظر "دستخار"، كتاب الصلاة، باب سجود المسهو، ٤، ٤٨٧، ٤٨٨، بحث هو "الدر" و مصحح، إلخ

(٥) في محسن الشرح وندب بالإمام هذا يخالف "الحاشية" وغيرها أن العثم بحال الإمام شرط، لكن في "حاشية الهداية" ينهني الشرط العثم بحاله في الجملة لا في حال لانداء

في رد المحتار (قوله أن العثم) يقتضيه المهمة يدل من "الحاشية" على حذف مصنف، أي كلام "الحاشية"، "ح" ثم وجه محالمة أنه إذا كان بشرط بصحة الاقتداء العثم بحال الإمام من كونه مسافر أو مقيم لا يكون نفوذ الإمام أنمو صلاتكم فائدة لأن سياد أن الشرط لا يد من وجوده في الابداء، وانفاقهم على استحباب هو الإمام حدث رفع التوكيد باقي شروط العثم بحاله في لانداء (٦) "رد المحتار"، باب صلاة المسافرين، ٤، ٦٤١، بحث قول "الدر" أن العثم

أقرب غير بالتبديد تصحيحاً لما يقرره من بعد، ولا فلا مساع متأخر
الشرط عن المشروط ١٢

[٢٧] قوله يماضي شرعاً العلم^(١) أنكر في الفصح^(٢) الشرط في
لا يقدح في صحة الصلاة في "المبسوط"^(٣)، وحمل في "المصاوي" على أنه إذا لم
يعلم بحاله ولم ييسر له الاجتماع بالإمام قبل دعوته فحيثما يحكم بفساد
صلاة نفسه سواء على ظن إمامة الإمام وإفساده بسلامة على ركعتين هـ

والحاصل أنه غير شرعي بل بمعنى أنه إذا اعتدى به في موضع إمامه
فالظاهر أنه مقيم، والظاهر واجب العمل به ثم يبين خلافه، فإذا سلم على
ركعتين وأخبر الإمام بنفسه أو رسول بمقتدي أنه مسافر لم يعرض ما يظن
به بمقتدي فساد صلاة نفسه، وإذا ذهب ولم يخبر كان على مقتدي ولو
مسافر أن يحسبه مقيماً بها وسلم على ركعتين؛ لأن ذلك انظر من أجل
كونه في محل الإقامة ثم يبين، فيحكم بفساد صلاة نفسه وعروض نفسه لا
لانتفاء السجود من قبل، ولا لفساد وإن علم بعد أنه مسافر وكيف يصح
شرحه أن يتأخر عن المشروط؟ عليه قرره، قد كشف عمه ثم تكشف على
كثيرين ١٢

(١) "رد المحتار" كتاب الصلاة، باب صلاة المسافرين، ٤، ٦٤، بحث هو، "الدرر"
أر العلم

(٢) "الفصح"، كتاب الصلاة، باب صلاة المسافرين، ٤، ٢، منصوص

(٣) "المبسوط"، كتاب الصلاة، باب صلاة المسافرين، ٢، ١٦٣

[١٧٠٣] قوله (١) وبكى لا يرم كونه في الابتداء (٢)

أقول هذا باطل وكيف صحّت صلاة فعدت بعض شروط صحّتها
حين وقعت؟ بل معنى ما يذكّر أنه شرط بحكم بالصفحة ١٢

[١٧٠٤] قوله كما في "البحر" (٣) و"الفح" (٤) ١٢

[١٧٠٥] قوله (٥) نعم! ذكر في "البحر" .. إلخ (٦)

د ، في "رد المحتار" اقوله لكن (بخ) وردت سؤالاً في "التهذيب" و"المسحح"
و"التذرعانية" ثم أجابوا بما يرجع إلى ذلك الجواب، وخاصة بتسليم اشتراط
العدم بحال الإمام، وبكى لا يرم كونه في الابتداء، فحيث لم يعمرو ابتداءً بحاله
كان الإخبار صواباً، وحيث فلا مخالفة، فافهم وإنما لم يجب مع كون إصلاح
صلاتهم يحصل به، وما يحصل به فهو واجب على الإمام لأنه لم يغيّر، فإنه
ينبغي أن يتنوّع، ثم سألتونه كما في "البحر"

(٢) "رد المحتار"، باب صلاة المسافرين، ٤ ٦٤١، تحت قول "الدر" بكى بخ

(٣) المرجع السابق

(٤) "الفح"، كتاب الصلاة، باب صلاة المسافرين، ٢ ١٤٤، مخصص

د ، في "رد المحتار" ذكر في "البحر" عن "المبسوط" و"القيّة" ما خاصه أنه إذا
صلى في مصر أو قرية ركعتين وهم لا يبرون حاله فصلاّتهم فاسدة وإن كانوا
مسافرين؛ لأن الظاهر من حال من كان في موضع الإقامة أنه مقيم والباء على
الظاهر واجب حتى ينتهي خلافه، إذ إذا صلى خارج المصير لا يفسد، ويجوز
الأخذ بالظاهر وهو السفر في مثله هو والحاصل أنه يشترط لعدم بحال الإمام إذا
صلى بهم ركعتين في موضع إقامة، وإلا فلا

(٥) "رد المحتار"، باب صلاة المسافرين، ٤ ٦٤٢، تحت قول "الدر" بكى بخ

وفي "الفتح" (١) عن "المبسوط" وحده ١٢

[١٧٠٦] قوله. أنه يشترط النعم بحال لإمام (٢)

نعم! يشترط بحكم بصحتها كما هو صريح مفاد "مبسوط"،
لا لنفس الصلاة كما يرغم، قد في "المبسوط" كما في "الفتح" (٣) فإن
سألوه فأحبرهم أنه مسافر جزب صلاتهم) أنه هو كذا شرط الصلاة في
موضع الإقامة كيف صححت صلاتهم مع فقد الشرط وإن أخرهم بعد أنه
مسافر كسر صتي تيممًا وأنه ماء يكفي ظهره، عندئذ سنم نكسرت الآية
ودهب الماء فقد وجد شرط صحة التيمم وهو يعجز عن الماء، ولكن
بأختره لا يوقعهم أحد أنه يعني عن تيممه السابق شيئاً ١٢

[٧٠٧] قال أي "الدر" الشرط النعم بحاله في الجملة (٤)

أقول. أي شرط بحكم بصحة الصلاة لا شرط الصلاة نفسها، ولا

بما ساع تأخره عنها، فراجع إلى تحقيق "الفتح" (٥) ٢

(١) "الفتح"، كتاب الصلاة، باب صلاة المسافرين، ١٤٢

(٢) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب صلاة المسافرين، ٤٦٤، بحث قوس

"الدر" بكر، راجع

(٣) "الفتح"، كتاب الصلاة، باب صلاة المسافرين، ١٤٢

(٤) "الدر"، كتاب الصلاة، باب صلاة المسافرين، ٤٦٤

(٥) "الفتح"، كتاب الصلاة، باب صلاة المسافرين، ٤٢، مختص

مطلب في الوطن الأصلي ووطن الإقامة

[١٧، ١٨] قوله (١) وقيل يعني (٢) وإليه أشأ محمّد في "الكتاب"
 كذا في "الزهدية"، "هدية" (٣)

أقرب يظهر بعد انصنيف أن سفر لأهل والمنع يكون على وجهين
 أحدهما أن ينقل على عزم ترك الوطن ههنا، والآخر لا على ذلك، معنى الأول
 لا يبقى الوطن وهذا وإن بقي فيه دور وعقار، ومعنى الثاني يبقى فيمكن المحمل
 نفوس، وبمثل هذا يجري الكلام في موت المروجه، فافهم، والله تعالى أعلم ٢
 | ٩ | قوله (٤) قيل أن يفهم منه في موضع آخر، مسافر (٥) قيد به:

١١ في "رد المحتار" قال في "شرح المشية" وهو خروج المسافر منه وبم يقيم إقامة
 به فصيل لا يصير مقيماً، وعيد يصير مقيماً وهو لأوجه، وهو كان له أهل يندس
 ما بينهم دعيها صار مقيماً، فإن ماتت وجهه في إحداهما وبقي به فيها دور وعقار
 غير لا يبقى وعده له، إذ انصهر أهل دور، اندار كم هو أهل بيته واستقرت
 سكناً له وليس له فيها دار، وقيل بقي أهـ

(٢) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب صلاة المسافرين، مطلب في الوطن الأصلي
 ووطن الإقامة، ٤، ٦٤٩، تحت قول "الندى" أو تأخذه

(٣) "الهدية"، كتاب الصلاة، الباب الخامس عشر في صلاة المسافرين، ١٤٢

(٤) في "رد المحتار" رجل خرج من مفره إلى قرية بحاجة، وبم يقصد السفر،
 وبأن أن يفهم فيها أقل من خمسة عشر يوماً فإنه يسمي فيها، لأنه مقيم، ثم خرج
 من القرية لا يسمي ثم بد به أن يسافر قيل أن يدخل مفره وقيل أن يفهم بيته في
 موضع آخر مسافر فإنه يصير، وبو مرّ سنت العرية ودخلها أتم، لأنه لم يوجد ما
 يقضه مما هو فوقه أو مثله أهـ "ح"

(٥) "رد المحتار"، باب صلاة المسافرين، ٤، ٦٥٢، تحت قول "الندى" وما صورّه الزبيعي.

لأن لا يوجد وحده وحده مكنت غير الأول فيعطى الأول به؛ لأنه مشتهر ٢

[١٧١٠] قال أي "الدر" سافر السقطان قصر^(١)

الحقيقة يد، سافر يقصر الصلاة إلا إذا طاف في ولايته لا يصير مسافراً^(٢)
ح^(٣)، وفي "فتاوى الكبرى"^(٤) الحقيقة د سافر يصلي صلاة بمسافرين؛
لأنه مسافر كغيره بحقيقة ١٢ "حرفه بمعنى"^(٥)

[١٧١] قوله^(٦) هو ما صرح به في "البرانية"^(٧)

وقال في "الفتح"^(٨) من باب جمعه ص ٢٥٩، مسأله قصر "مى" في

(١) "الدر"، كتاب الصلاة، باب صلاة المسافرين، ٤ ٢٥٩

(٢) أي. "الاختيار" في شرح "المختار" (انظر "عزارة بمعنى"، ص ٢).

(٣) قد مرنا ترجمته ١ ٤٧٢

(٤) "عزارة بمعنى"، كتاب الصلاة، فصل في السفر، ص ٣٢

(٥) في "رد المحتار" (هو سافر السقطان قصر) أي يد يد السفر يصير مسافراً
ويقصر قال في "شرح المنية" قبل هذا، يد يد يمكن في ولايته أن يد طاف في
ولايته فلا يقصر، ولأصح أنه لا فرق؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم والحجباء
المشركين قصر وحسب مسافرو من المدينة إلى مكة، ومراد الفقهاء لا يقصر هو ما
صرح به في "البرانية" من أنه يد عرج لتفحص أحوال الرعية، وقصد الرجوع حتى
حصل مقصوده، ولم يقصد مسيرة سفر حتى إنه في الرجوع يقصر لو كان من مدة
سفر ولا اعتبار بمر عدل بأن جميع الولايات يمر في مدها؛ لأن هذا التعليل في
مداينه النص مع عدم الرواية عن أحد من أئمة الثلاثة، فلا يُسمع له

(٦) "رد المحتار" باب صلاة المسافرين، ٤ ٦٥٩ بحسب قول "الدر" سافر السقطان قصر

(٧) "الفتح" كتاب الصلاة، باب صلاة الجمعة، ٢ ٢٦٢

بموسم (انخيفه إن كان إنما قصد الطواف في ولايته فإنه ح غير مسافر حتى لا يقصر الصلاة في طوافه كالسائح) اهـ منتخب ١٢

[١٧١٢] قوله هو ما صرح به في "البرادية" (١)

أقول نص "البرادية" (٢) هكذا (خرج لأمر مع الجيش لطيب العود لا يقصر وإن طال سفره، وكذا إذا خرج بقصد مصر دون مئة سفر، ثم منه إلى آخر كحدث عدم تبة السفر، وكذا الإمام وانخيفه والأمير والكاشف يفتخص الرعية، وقصد كل الرجوع متى حصل مقصوده ولم يقصدوا مسيره سفر قصر أئمتنا، وفي الرجوع لو من مئة سفر قصر) اهـ

فهذه ثلاث صور (الأولى) الخروج لطيب العود (الأخيرة) لتفتخص الرعية، ومن قصده الرجوع متى حصل مقصوده، وهاتان وأصحت الحكم، وبهذه صورته أخرى وهو الخروج بمصر مسافته أقل من مئة سفر، ثم منه إلى آخر كحدث وهكذا، وهي كما ترى تشمل بإطلاقها ما إذا جنح من ذلك مئة سفر أولاً، وما إذا كان من قصده نكاح المتعاقبة حينما خرج بأن يريد مذهب إلى بلد، ومنه إلى آخر، ومنه إلى آخر، فيخرج من موضع إقامته موجه إلى أقربها، ومن ثبته أنه إذا قصي لهنه هناك ما يرى آخر، وما إذا حدث به قصد آخر بعد وصول البلد الموجه إليه أولاً، وأما إذا

(١) "تكملة" كتاب الصلاة باب صلاة مسافر ٦٥٩، ٤ بحسب قول "الدر"

سافر المسقط قصر

(٢) "البرادية"، كتاب الصلاة، الباب الثاني والعشرون، ٧٢ ٤ (هامش "الهدية")

م يجمع مئة سفر أو جمعب وله يك من قصده أول الخروج إلا سد دور
مده سفر ثم حدث العرب إلى آخر فاحكم وأصبح أيضاً، وكذلك إذا خرج
دور مئة سفر وهو بمقص (١) لأصبي، وله بعض حاجات في مواضع واقعة
في البين فاحكم طاهر أيضاً وهو انقصر؛ لأن العبرة بأصل بمقص، وإنما
لاشبهه فيما دخرج معاصد عديدة كلها مقصود بالماب، وفي أقصاه م
هو على مسيره سفر، وخرج أولاً متوجهاً إلى م هو دورها، ثم توجه إلى
آخر، ثم إلى لأقصى، فهل يعتبر أن من قصده حين الخروج الذهاب إلى م
هو على مسيرة سفر وم لم يكن حين خرج متوجهاً إليه وعاصداً م في
حاج، بل قاصداً غيره، أم يلاحظ م هو مقصوده في الحال فيم؟ وظاهر
إطلاق "الرؤية" (٢) و"الصح" (٣) هو الإتمام (٤)، فيراجع ويحتر ٢

(١) أي المقصود ١٢، نعماني.

(٢) "الرؤية"، كتاب الصلاة، الباب الثاني والعشرون، ٤ ٧٢ (هامش "الهدية")

(٣) "الصح"، كتاب الصلاة، باب صلاة المسافرين، ٢ ١٦، ١٧

(٤) هو "هو إتمام"، ويؤيده أن مثل من وصف حاله إذا خرج من محل إقامة
لأول مقاصده مسألته إلى أين تذهب؟ يقول: إلى البلد الفلاني بذلك المقصد
العرب بخلاف من كان م حاجات في الطريق فإنه يسمي مقصده لأصبي
الأقصى ويقول بكرى حاجه في الموضع الفلاني وأنزل فيه يوماً أو يومين ثم
أسر بمقصدي فظهر أن مقصده بغير الخروج إنما هو إلى هذا البلد الذي هو
الار متوجه إليه وإن كان من ثبته الانتقال منه إلى آخره فاعلم.

و(تحقيق بغيره) أن المقصد المجرد غير كافي م م يصرح بالسفر كما أن السير

المجرّد عم كافي ما سم يفتّر بالقصبة و يمراد بالقصبة هو العزم بمعاراة المستتبع
 بفعل بوزن القصبة في الاستعبار كما يعيده تعبيرهم فاعطية بصيغة الحسن فيقولون
 من خرج قاصداً حـ، وهذا واصحّ جدّ فإنّ من خرج إلى بعض العرى الغربية
 ومن قصده أنّه سيسأ السعر محجّ مثلاً لا يكون في ذهابه إلى العرى مسافراً بدّ
 و يقاصد بدّ كات كتب مضموده بالذات فالقصبة مستقررات إنّما هذه هي إليه
 السير والتوجّه في النجاء، و يوافقني بآية أحداث العزم في النجاء، ويتضح بذلك أنّ سم
 يكن المقصد الأدنى في طريق الأعلى كما في هذا الشكل



محلّ الإضافة به والمقاصد البعاط المبعث البوافي وبس
 بين شيء من بعض مسير سفر إلا بين ما عى قد
 مخرج من (ب) متوجّهاً إلى (ح) لا يصحّ أنّه يقول أنّه
 مخرج في مسيره هذا متوجّهاً إلى (ع) وقاصداً إليه
 وإنما مخرج قاصداً حـ ومن نيّة أنّه سيذهب إلى (ع)
 فتحقق أنّه سم يقصد مسيرة سفر في شيء من هذه
 التوجهات فيسّر أنّ كلام "الصح" وغيره تامّ لا غير
 عليه، وأنّ كلام "الغنية" لا ينافيه وإنّما يقصص به الرّد
 على من رعم أنّ السفر لا يتحقّق من الحقيقة في ولايته
 أصلاً وإنّ مخرج قاصداً مسيره سفر وهو باطل قطعاً
 و (بالجملة) فيصديق عليه أنّه في مجموع مسيره قاصد
 بجميع ذلك المواضع، أمّا في مسيره هذا الخاص الذي
 قد أتت فيه فيسّر قاصداً إلا لكلّ مقصد مقصد وتأتي
 بعدها يسّر إلا القصبة في الاستقبال. هذا ما ظهر للبعد
 الحقيقة، والعمد بالحج عند التخيير المعتبر ٦٢ منه

[١٧١٣] قوله (١) فإذا اقتدى بمقيم يزوم . إلخ (٢)

أقول هذا متى سب أحصيه فإن المسافر من كل وجه القعدة لأولى فريضة عليه من كل وجه، ومع ذلك يجوز له الاندلاء بمقيم (إجماعاً، ولا يعتد بدلت معتصماً بحلف متنعٍ، من يمس إن فرضه يحول بالعبوة رباعياً، فم تبق القعدة لأولى فريضة عليه حصافه بمعنى محنة القلب به حيث انفصل بالسبب أعني الوقت، بخلاف ما إذا اقتدى بعد انفصائه، فإذا كان هذا في حقه فكيف حال يس مسافر من كل وجه ولا القعدة فرض عليه وجهاً واحداً فهذا ينبغي أن يمر بانتهاء المقيم في الوقت مهما وجد كي يخرج عن حتمى لإتمام في السفر ١٢

[قال الإمام أحمد رضى الله عنه في "المنهاج - صوية"]

و شئنه وصوحوه وثبوت الرواية، بل نقل الاتفاق على حور افتدائه

(١) في "المنهاج" ولا يأتي بمقيم أصلاً

في "رد المحتار" (قوله ولا يأتي) . إلخ في "شرح سيرة" . غير هذا فلا يجوز له الاندلاء بالمقيم مطلقاً، فبعض هذا، أنه لا في الوقت ولا بعده، ولا في الشفع لأول ولا الثاني، وعن وجهه كما أفاده شيخنا أن مضموني كونه يتم احتياطاً أن تكون القعدة الثانية في حقه فرضاً إلحاقاً له بمقيم، وقد هنا إن القعدة الأولى فرضاً عليه أيضاً إجماعاً به بالمسافر، فإذا اقتدى بمقيم يزوم اندلاء بمفرص بالمقتل في حق القعدة الأولى به

(٢) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب صلاة المسافر، ٦٦٢، محب قول "المنهاج"

ولا يأتي بمقيم . إلخ

بـ حقيق جرم به، فإن كان صوباً فمن ربي الله وأرجو أن لا يكون رلاً [٥٥]،
والله تعالى أعلم (٢) ٢

[٧١٤] قال أي "المتر" (٣) لم يطنق (٤)

أقول وقد أن تقول قاله رجلان، نكل مهمل أربع روجاب، فأجاب
أربع بما ذكره، وأربع بثمانية عشر، وسبعة عشر وثلث وعشرين، وأربعة
عشر، فالأولى يوم الجمعة مع صمّ الوتر، والثانية يوم العبد، وتركب الوتر
لاعتقاده، بسببه عملاً بذهب الصاحبين، والثالثة ٤ وصمّ، والرابعة
بمسافر وصمّت، والله تعالى أعلم ١٢

(١) "الفتاوى الرصونية"، كتاب الصلاة، باب صلاة المسافرين، ٢٥٨، ٨

(٢) في "المتر" باب سمائه من لم يدر ممكن كم ركعة فرض يوم وبه هي طائق،
فقال جدهنّ عشرون، والثانية مبيع عشرة، والثالثة خمس عشرة، والرابعة
محدى عشرة م يطنق؛ لأن الأولى صمّت الوتر، والثانية تركه، والثالثة يوم
الجمعة والرابعة مسافر، والله أعلم

(٣) "المتر"، كتاب الصلاة، باب صلاة المسافرين، ١٦٢، ٤

بَابُ الْجُمُعَةِ

١٧١٥] قوله وقال أبو شعاع هذا أحسن ما قيل^(١)

لأظهر بن شعاع^(٢) كتب في "العبادة"^(٣) وعمره، وكتبه كتب بعين

أبو عبد الله، وهو محمد الشحني ١٢

[١٧١٦] قوله^(٤) ولا عيب بقاصي يأتي أحياناً يسمى قاصي تاجية^(٥)

نص عليه في "منتهى"^(٦) وأدناه "محقق على الإطلاق"^(٧) عمر حارم به

قلت وحس نظر ما قاله في تعيين جود الجمعة بـ "منى" عبد الشيخين^(٨)

(١) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب الجمعة، ٥/٥، تحت قول "الدر" وعليه فتوى

أكثر الفقهاء ونحو

(٢) قد مرّت ترجمته ٤٣٣، ١

(٣) "العبادة" كتاب الصلاة، باب صلاة الجمعة، ٢٤٢، ملصقاً (هامش "الفتح")

(٤) في النص والشرح (ويسره تصحيحه) مبني على الأول (المصر وهو ما لا يسمع

أكبر مساجده أعمه بمكتفين به) وعليه فتوى أكثر الفقهاء، "مجس" ظهور النواهي

في الأحكام، وظاهر نصيب أنه كل موضوع به أمر به خاص يعد على إقامة الحدود

في "ذو المحار" (قوله به أمر وقاص) أي مهيأ فلا عيب بقاص يأتي أحياناً

يسمى قاصي التاجية

(٥) "رد المحتار"، باب الجمعة، ٦/٥، تحت قول "الدر" به أمر وقاص

(٦) "ملئقي الأبحر"، كتاب الصلاة، باب الجمعة، ٢٤٦، ١، ملصقاً

(٧) "المصحح"، كتاب الصلاة، باب صلاة الجمعة، ٢٥٢

(٨) انظر "الهداية"، كتاب الصلاة، باب صلاة الجمعة، ٨٢١، ١، ملصقاً

(د) كان فيهم انجييه أو نائبه بأنّه تَمَصَّرَ؛ إذ ذلك بوجود الشرائط ١٢
 هذا تعين صاحب "الهداية" وعينه مشى في "السالك" (٢٦) (والصحيح
 عندي في الاعتبار أنّ من هاء "مكة"، والحاجة إلى انجييه أو نائبه أو مأدونه
 لأجل إقامة (لا انصرية) كما دس عليه صدر كلام "البدايع" (٢٧)، وإن أنكره
 آخر بما بيحه عليه في "الفتح" (٢٨) وأجيب عنه على هامشه (٢٩)، فصرّ "بما تقي"
 هو المصيح. ١٢

- (١) "الهداية"، كتاب الصلاة، باب صلاة الجمعة، ١، ٨٢، منحصراً
 (٢) "ابدايع"، كتاب الصلاة شرائط الجمعة ١، ٥٨٥، منحصراً
 (٣) "البدايع"، كتاب الصلاة، فصل في بيان شرائط الجمعة، ٥٨٥
 (٤) "الفتح" كتاب الصلاة، باب صلاة الجمعة، ٢، ٢٥، ٢٦، منحصراً
 (٥) قال الإمام أحمد رضا في هامش "الفتح" على قوله (لأنّه مسند لأنّ بهما
 فرسخين) "الفتح"، كتاب الصلاة باب الجمعة ٢٦٢
 أفور: الصحيح في الفاء عدم التحديد، وإنه كل موضع أعده مصالِح ولا شك أنّ معنى
 معده سفرهاين وهي في مصالِح مكة قطعاً بقوله تعالى ﴿فَذَرْنِي يَدَاكَ الْكُفَّةَ﴾
 [المائدة ٩٥]، وقوله تعالى ﴿ثُمَّ مَحَلُّهَا إِلَى الْبَيْتِ الْمُقَدَّسِ﴾ [الحج ٣٣] ولا حرج
 إلى حصول الأمر لإقامة بجمعه لا تَمَصَّرُها وقد ورد في "الخلاصة" ثمّ "البحر"
 انجييه إذا سافر وهو في القرى ليس به أن يجمع باليس ولو مرّ بصر من أمصار
 ولايته فصمّح بها وهو مسافر خارج "الخلاصة"، كتاب الصلاة، الفصل الثالث
 والعشرون، الجزء الأول، ١، ٨، ٢، "البحر"، كتاب الصلاة، باب صلاة الجمعة، ٢، ٢٤٧
 وسيأتي بسطه ص ٢، ٤ [أفور "الفتح" كتاب الصلاة باب صلاة الجمعة ٢٦٢
 (هامش "الفتح"، ص ١٤)

[١٧١٧] قوله ^(١) كراهة النقل بالجماعة ^(٢)

أقول بل فيه خمس كراهات أحدها ههنا، والثانيه لا يشعر بها لا يصح كما يأتي ^(٣) في العيد شرحاً عن "أمية"، والثالثة برك فرض الظهر أو جماعته وهي وجبة، والرابعة عنقاد العوام أن يجمعوه فريضة عليه في القرى، والخامسة صلاتهم الظاهر فرادى مجتمعين مع عدم الطابع، وهذه شيعة أخرى غير برك الجماعة، فرب من صني في بيته منعزلاً عن جماعة فقد ترك الجماعة وإن صبو فردي حاصرين في مسجد في وقت وجب وقد تركوا الجماعة وأنو بهذه الشيعة زيادة عليه، فافهم ١٢

[٧١٨] قال أي "الدر"؛ ^(٤) (المستطاب) ^(٥)

١) هي "رد المحتار" عليه "الفهستاني" ونفع فرضاً في الفعياب والقرى الكبيرة التي فيها "مواقيد". أبو العاسم هـ. بلا خلاف إذ أدب الزاوي أو الفاضلي بيضاء المستطاب الجامع وأداء الجمعة لأن هذا مجتهد فيه فوجد اتصال به الحكم صدر مجمعه عليه، وفيما ذكر بشاره إلى أنه لا يجوز في الصغيرة التي يس فيها غاص ومير وخطيب كتب في "المصبرات" والظاهر أنه أريد به الكراهة كراهة النقل بالجماعة

٢) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب الجمعة، ٩٥، تحت قول "الدر" وفي "الفهستاني" راجح

(٣) انظر "الدر" كتاب الصلاة، باب العيص، ١١٥

٤) في المسح والشرح (و) الثاني المستطاب وهو منعدي أو امرأة فيحو أمره بإقامتها لا إقامته

٥) "الدر"، كتاب الصلاة، باب الجمعة، ١٠٥

أقول معنى هذا شرط إدته بالإقامة؛ إذ ليس حضوره في الصلاة شرطاً قطعياً، ولا سيما إذا كان في موضع واحد من المملكة جميعاً، ولا حضوره في نبيذ، ولا سيما في نبيذ واحد أيضاً إذ سافر وكان في بيده، ولا كون المحل تحت ولايته لإعلاء قيد معصر عنه مع زيادته، فيسحق^(١) إلا إدته بالإقامة، وهذا راد المعنى^(٢) رحمه الله تعالى^(٣) (أو مأموه بولامته) وهذا الإلزام غير الإلزام العام الآتي؛ فإن الشرط بذلك ليس بحضوره، كونه بحيث لا يخص به جمع دول جمع وإذ نقرر هذا ظهر ضعف ما ذكر العلامة الفهستاني^(٤) تحت ذكر السبطان (أن الإطلاق مُشعر بأن إسلامه غير مشروط) كيف زاد كان حصي على ما قررنا فإذن الكافر وعدم إدته ليس بسبب، هذا ما ظهر بي وهو موضع تأمل وبحريره، فيأمل وليحرره، والله تعالى أعلم

ثم يظهر من مراجعة ما يأتي أول الصفحة لآتيه ص ٨٤^(٥) أن معنى شرط السبطان أن يكون هو المقيم بمصلاه بمعنى أن يخطب هو أو من يأمره، وح فسمووط ما في "الفهستاني" أمين وأظهر ١٢

(١) أي المقصود

(٢) أي المصنف.

(٣) انظر "المر" كتاب الصلاة، باب الجمعة، ١٢٥

(٤) "جامع الرموز"، كتاب الصلاة، فصل صلاة الجمعة، ٢٦٣/١، منحص

(٥) انظر "المختار"، كتاب الصلاة، باب الجمعة، ٦٥، تحت قول "المر" إنما

يشترط الإلزام (مخ)

كتاب الوفاء ص ٦٣١^(١)، ويتحرّر هناك الجواز ١٢

[٧٢٢] أقال أي "لدر" وفي "مجمع الأظهر" أنه جاز^(٢)

قد عرف الشارح العلامة قدر العلم ومن عرف قدره لم يستكف عن
لأخذ من كبير ولا صغير ولا مساو، فإن صاحب "مجمع الأظهر" من
معاصري الفاضل الشارح، كتاب وفائهما معاً في ستة ثمان وثمانين بعد
لألف* ولم يكن مثل الفاضل الشارح في إحاطة النظر ودقة الفكر كما
يشهد به تأليفهما حمة الله تعالى عليهما وعلى عملاء، ثمه محمد صني الله
تعالى عليه وسلم وعيانيا معهم جميعاً آمين ١٢

[٧٢٣] قوله^(٣) والإمام حاصر به يجوز^(٤)، لا أن يكون الإمام أمره

(١) نظم "رد المحتار"، كتاب الوفاء، فصل يرعى شرط الوفاء في إجرائه،
٦١١/١٣، تحت قول "لدر" لا يجوز امتثاله للفقهاء

(٢) "لدر"، كتاب الصلاة، باب الجمعة، ١٨٠، ٢

* لكن وجد في كتب الترتيب التي بين أيدينا وجاء صاحب "مجمع الأظهر" سه
(انظر الأعلام ٤/٣٠٢٢٢م) ١١٧٨هـ

(٣) في "لدر" عن "المراجع" هو صني أحد يعبر إحد الخطيب لا يجوز إلا إذا
اكتفى به من له ولاية الجمعة وفي "رد المحتار" (قوله لو صني أحد) بغير إحد
الخطيب لا يجوز، ظاهره أن الخطيب خطب بعينه والآخر صني بلا زنه، ومثله
ما هو خطيب بلا زنه؛ بل في "الحنفية" وغيرها خطيب بلا إحد الإمام وإمام
حاصر به يجوز اهـ

(٤) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب الجمعة، ٢١٠، تحت قول "لدر" هو صني
أحد يعبر إحد الخطيب لا يجوز

حدثنا "الحانية"^(١) عبارة "الحانية" المذكورة في الكتاب والتي دلت مسوقة عنها في "الهدية" ص ٤٥١^(٢)، ص ٥٦^(٣)، ولم أجدها في نسخ "الحانية" الثلاث لكن فيهن جميعاً سقط في هذا الباب وهو في مصبوة ص ١٨^(٤)، فمن هذه أيضاً سقطت فيما سقط ١٢

[٧٢٤] أقول أي "لن" ولا يداندي به من له ولاية الجمعة^(٥)

أقول يجب أن يكون اقتداءه من أول الصلاة؛ لأن الشرط لا يتأخر، فهو لم يحضر أول الصلاة أو حضر ولم يقم ثم دنا فاقدى وسبق بحريته لإمام تعددت بدلاً قطعاً لعدم الشرط، فلا يغلب حرصاً بعد إجارته، وبه ظهر ما في قول المحشي^(٦) (إن إجارته اللاحقة . ربح)، إلا أن يريد الغرض ربحاً والحق ربحاً؛ لأن بحريته الإمام مدبرة في مربيته، والقياس على نكاح مع الف؛ فإن إجارته يثبت ثمة شرط الانعقاد، بل انعقد بخلاف ما ذهبنا فافترقا ١٢

(١) "الحانية"، كتاب الصلاة، باب صلاة الجمعة، ٨٧ ١

(٢) "الهدية"، كتاب الصلاة، الباب السادس عشر في صلاة الجمعة، ٤٥ ١

(٣) لم نمر على هذا التخرج

(٤) حدثنا كتبة العبارتين في نسخة "الحانية"، ٨٧ ١ و ٨٨

(٥) "الحانية"، كتاب الصلاة، باب صلاة الجمعة ١٨، هامش "الهدية"

(٦) "لن"، كتاب الصلاة، باب الجمعة، ٢١ ٥

(٧) قول الشامي لإجارته اللاحقة كالإدب السابق، وبضوءه إد، أجاز نكاح المصوي بالفعل يجوز، ومجرد حضوره وسكوته وحسب العقد لا يدل على الرضا فافهم (رد المحتار، ٢١ ٥)

- [١٧٢٥] قال أي "لنرّ" (والى مصر) ^١ جواب ١٢
١٧٢٦. قال أي "لنرّ" (عليه) ^٢ وفي عهده ^٣
١٧٢٧. قال أي "لنرّ" (صاحب الشرط) ^٤ اقر فوجداري ^٥
- [١٧٢٨] قوله ^٦ كل مصر فيه وب من جهتهم يجوز به ^٧ صرح ^٨
- أي مستم بدليل انديل، وبه صرح هي "جامع الفصوص" ص ١٤٦ ^٩ ١٢
- [١٧٢٩] قال أي "لنرّ" (وجارت) الجمعة ^{١٠}
- ودلت لأن "مى" من فاء "مكة"

(١) "النرّ"، كتاب الصلاة، باب الجمعة، ٥ ٢١

(٢) المرجع السابق، ص ٢٢

✽ نحوه وفي عهد

(٣) "النرّ"، كتاب الصلاة، باب الجمعة، ٥ ٢٢

(٤) أي عيب عسكري.

(٥) هي "رد البحار" وكل مصر فيه وب من جهتهم يجوز به إقامة الجمع والأعياد
والحدّ الخ

(٦) "د المختار" كتاب الصلاة باب الجمعة، ٥ ٢٥ بحث قول "النرّ" فيجوز
بصرو

(٧) "جامع الفصوص" الفصل الأول في مسائل القضاء، ١

قد مررت ترجمته ١ ١٣٩

(٨) "النرّ"، كتاب الصلاة، باب الجمعة، ٥ ٢٥

أقول لأنها معده سفر بين قصصاً وتغريض من مصالح "مكة" يعرب بقوله تعالى ﴿هَذِي بَدَأُ الْكُفْيَةَ﴾ [المائدة ٩٥] وقوله تعالى ﴿ثُمَّ مَحَلُّهَا إِلَى الْبَيْتِ الْمُقْبِلِ﴾ [الحج ٣٣]، فالاحتياج إلى الأمر لأجل إقامة^(١) الجمعة لا لنقصه عنى ما مسمى عنده في "الهداية"^(٢)، فإنه يخالف ما في "الخلاصة"^(٣) ثم "البحر" ص ١٥٢^(٤) و"انصاح" ص ٢٤٠^(٥) (الحقيقة إنه سافر وهو في القرى ليس له أن يجمع بالناس، ولو مرّ بمصر من أمصار ولايته فجمع بها وهو مسافر جاز) ثم تكن في "البحر" أيضاً ص ١٥٣^(٦) (عن "النحيس" أو رجل خفيفة أو واني يعرف في الممارب التي في طريق "مكة" كانت عليه وبحوره جمع؛ لأنها قرى فنقص مكانه بحج قصر ك"مى") ص ١٢

[٧٣] أقال أي "الدر" وكذا كل أمة رب بها الخفيفة^(٧)

أقول يجب التمسك بمصرية لم فتع^(٨) أنفاً عن "الخلاصة" وما قال

- (١) ونظر "الفتح" مع ما عتب عنده، ١/١ ٤ ١٢ منه
- (٢) "الفتح" باب صلاة الجمعة، ٢ ٢٥ ونظر تعيين الأسماء بحسب المعو [٧١٦]
- (٣) "الهداية"، كتاب الصلاة، باب صلاة الجمعة، ١ ٨٢
- (٤) "الخلاصة" كتاب الصلاة، الفصل الثالث، العشرون في صلاة الجمعة، ٨ ٢
- (٥) "البحر"، كتاب الصلاة، باب صلاة الجمعة، ٢ ٢٤٧
- (٦) "الفتح"، كتاب الصلاة، باب صلاة الجمعة، ٢ ٣٦، منحصراً
- (٧) "البحر"، كتاب الصلاة، باب صلاة الجمعة، ٢ ٢٤٩ - ٢٥٠، منحصراً
- (٨) "الدر"، كتاب الصلاة، باب الجمعة، ٥ ٢٦
- (٩) انظر المعو [١٧٢٩] قال أي "الدر" (ووجد رب الجمعة

في "العبادة"^{١٦} (في كلِّ مصر) ١٢

[١٧٣١] قال أبي "الدرر"^(١) مصبغاً على مذهب، وعليه الفتوى^(٢)
اعتمدته في "الكثر"^(٣) و"الكافي"^(٤) و"الهدية"^(٥) و"شرح الوهبانية"^(٦)،
وصححه في "الوهبانية"^(٧) عن الصري، وكذا في "مراقي العلاج"^(٨) وضعف
الآخر، وكذا في "دخيرة العقبي"^(٩) عن الإمام مصي حجت والإسـ
الصحيح من فوهده، وبه يسمى "شرح الوقاية"^(١٠)، وهو لأصح "ربيعي"^(١١)،

١، "العبادة" كتاب الصلاة باب صلاة الجمعة، ٢٤٢ هامش الفتح

٢) في "مصر" والشرح (١) نؤتى في مصر في حد موضوع كثيرة) مطلقاً على مذهب،
وعليه الفتوى

(٣) "المر"، كتاب الصلاة، باب الجمعة، ٢٨، ٢٩

(٤) "الكثر"، كتاب الصلاة، باب صلاة الجمعة، ص ٤٣

(٥) "الكافي"، كتاب الصلاة، باب الجمعة الجزء الثاني عشر ١٣٠

(٦) "الهدية" كتاب الصلاة، الباب السادس عشر في صلاة الجمعة، ١٤٥

(٧) قد مررت ترجمته ٢٢٢

(٨) هي "فيد الشرائع" ونظم المرائد في مروج جمعية شيخ عبد الوهاب بن أحمد بن

وهباب، الدمشقي (١٧٦٨هـ) ("كشف الظنون" ١٨٦٥، ٢)

(٩) "مراقي العلاج"، كتاب الصلاة، باب الجمعة، ص ١٢٤

(١٠) "دخيرة العقبي"، كتاب الصلاة، باب الجمعة، ص ٥٩

(١١) قد مررت ترجمته ١٢٤

(١٢) "شرح الوقاية"، كتاب الصلاة، باب الجمعة، ١٢٣

(١٣) "الطيب"، كتاب الصلاة، باب صلاة الجمعة، ٥٢٦/

"فتح" (١)، "بحر" (٢)، "مسح" (٣)، "عمود الدرّة" (٤) وغيره، والله يعانر أعينهم [٧٣٧ قوله (٥) وهي "شرح معية" عن "جوامع الفقه" (٦) أظهر أنه لا يجوز هو الصحيح، وعن القاضي في موضعين دون الثلاث، هو وأصح، وعن الشيباني لا يجمع في أكثر من مسجدين، وعنه الفتوى ١٢ "جواهر لأخلاطي" (٧) وقدمه قاضي حار (٨) وأعدّا تقديم لأظهر لأشهر، واقتصر في "عربة لمعنى" (٩) على تجويز التثنية، قد ولا يجوز أكثر من ذلك ولم يلزم يقول آخر أصلاً ١٢ وقس السيد أبو السعود في "حاشية الكبر" (١٠)

(١) "الفتح"، كتاب الصلاة، باب صلاة الجمعة، ٢٥ ٢

(٢) "البحر"، كتاب الصلاة، باب صلاة الجمعة، ٢٥ ١٢

(٣) "مسح العذر"، كتاب الصلاة، باب في بيان أحكام الجمعة، ص ٩٩

(٤) "عمود الدرّة"، كتاب الصلاة، باب الجمعة ٧ قد مر مرجمته ١٥٦

(٥) في "د المحتار" عن "شرح معية" عن "جوامع الفقه" أنه أظهر الروايتين عن إمام، قال في "النهج" وهي "الحادي القدسي" وعنه الفتوى، وهي "التكملة" يرى به يأخذ به فهم حيث هو مضمّن في سند لا قبل صحيح، وقد قال في "شرح المعية" الأولى هو لا احتياط لأن الخلاف في جواز التعدّد وعنده مؤيد، وكذا الصحيح الجواز بصرفه بقوى لا يسمع شرعية الاحتياط لفتوى هـ

(٦) "رد المحتار"، باب الجمعة، ٣٦ ٥، تحت قول "الدر" بمصنّي بعده بحر ظاهر

(٧) "جواهر لأخلاطي" كتاب الصلاة، فصل في صلاة الجمعة ص ٤٩

(٨) "الحاشية"، كتاب الصلاة، باب صلاة الجمعة، ٨٥/

(٩) "عربة لمعنى"، كتاب الصلاة، فصل في صلاة الجمعة، ٣٤ ١

(١٠) "فتح الله المعين"، كتاب الصلاة، باب صلاة الجمعة، ٣١١ ١

(عليه لاكثر) اه أي على عدم جواز التعدد ٢

[١٧٣٣] قوله قال في "شرح سمية" الأولى هو الاحتياط^(١)

ليس لاحياط في فعله، لأد الاحتياط هو العمل بأقوى السببين،
وأقواهما إصلاق جواز تعدد الجمعة، وبعمل لأربعة معسده اعتماد بجهة
عدم فرض الجمعة أو تعدد المفروض في وقتها، ولا يفي بالأربع، لا
لمتواصر، ويكون فعلهم [اه في مدارجهم ٢ "مراقي الفلاح"^(٢)

[١٧٣٤] قال أي "الدر" (ويس خطيب بخمسة بينهم) وناركة
مسيء على لأصح كتركه فراه قدر ثلاث آيات^(٣)

[قال الإمام أحمد رحمه الله في "الفتاوى الرصوية"]

ويقوله (فدر رنج) دخل ية طوية يكون قدر ثلاث، فادفع ما أورد
في "رد المحتار"^(٤)، وعييت بما علقاه عليه^(٥)

(١) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب الجمعة، ٣١٥، بحث قول "الدر" هيئني
بعده آخر ظهر

(٢) "مراقي الفلاح"، كتاب الصلاة، باب الجمعة، ص ١٢٤

(٣) "الدر"، كتاب الصلاة، باب الجمعة، ٥، ٤، متعياً

(٤) رد المحتار، كتاب الصلاة، باب الجمعة، ٥، ٤، بحث قول "الدر" كتركه
فراه قدر ثلاث آيات

✽ انظر المعقود [١٣٥] فوه ويس مراد أن تركه قرأه ثلاث باب مكروة

(٥) "الفتاوى الرصوية" ٣٠٧٠٨

[۷۳۵] قوله (۱) وپیچید از برك در جده ثلاث آیات مكرره (۲)

أقول فيه ما فيه لكنه و قال قال الله تعالى كلاماً نبوه بعد الاستعاده
أعود بالله من الشيطان الرجيم لكان أدفع بهذا الإيراد وأمكن في تحصيل
المسئله والله تعالى أعلم ١٢

[٣٧] قوله (١) وياء مع صرفه (٢)

قلب ويمكن جواب عن الثاني بتقدير أعني وبالنصب على مسح
[١٧٣٨] قوله (٣) كان يدعو عمر قبل الصديق (٤)

أقول ذكر عمر لم يكن بسطوته أولاً لم يذكر الصديق؛ لأن السطوت
معاصي لا يختص بها وإنما ذكر؛ لأنهم شيخنا لإسلام صبي الله تعالى
عليهم فلا يكون ذكرهم مفيداً عليه به ذكر سلاطين الرماة، فالصواب أنه

(١) في "د المحتار" سمعت عن بعض شيوخي أنه كان يقول إن خلعياً يحبون
هذه مرتين حيث يقولون وارض عن عمي بيت النعمه والعيس يذبح أن على
"حمره" وياء مع صرفه مع أنه لم يسمع دخول أن عليه، ويد دحب يصرف

(٢) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب الجمعة، د ٤٣، حجب قول "اندر" والعين

(٣) في "رد المحتار" وقد تكون البدعة واجبة أو منسوبة على أنه ثبت أن ابن مومني
الأشعري وهو أمير الكوفة كان يدعو عمر قبل الصديق فأنكر عليه تقديم عمر
فشك إليه فاستحضر بيكر فقال إنما أنكرت تخصيصك على أبي بكر فيكون
و مستقره والصحة حينئذ متوفرة لا يسكتون على بدعة إلا إذا شهد بها
فواعد الشرع ولم ينكر أحد منهم الدعاء بل القديم فقط

(٤) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب الجمعة، د ٤٤، حجب قول "السر" و جوره

المقهوراني، ر.لخ.

كما في غصاء مُحدث^(١)، وجواب م مر^(٢) أن الحدوث لا ينافي الدب
[١٧٣٩] قَوْلُهُ^(٣) وَمِنَ الْعَرِيبِ مَا فِي "السَّرْحِ"^(٤)

قُلْتُ رَوَى الْبَيْهَقِيُّ فِي "سَهْ"^(٥) عَنْ بَنِ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَمَهُ
(كَانَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَدْعُو مِنْ مَبْرِهِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ
سَمِعَ عَنِّي مِنْ عَمِّهِ مِنْ حَبْرٍ، فَوَدَّ صَعْدَ نَحْبِ سَتَقِيلُ نَاسَ بَوَاجِهِ، ثُمَّ
سَمِعَ قَبْلَ أَنْ يَجْلِسَ)، أَشْأَ لِلْإِمَامِ السَّيُوفِيِّ^(٦) إِلَى قَوْلِهِ بِإِسْنَادِهِ، وَفِي
نَسَائِهِ^(٧) (بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ خِلَافَ مُؤَلَّفٍ) اهـ. وَاللَّهُ يَعْلَمُ أَعْمُ

وَرَوَى بَنِ مَاجِهَ^(٨) بِإِسْنَادٍ وَاهٍ عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ (كَانَ
أَسْبَغَ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَدَّ صَعْدَ لِمَسْرِ سَمِعَ) اهـ قَالَ نَسَائِيُّ نَحْبَ

(١) يَفَر "رَدُّ الْمُحْتَار"، كِتَابُ الصَّلَاةِ، بَابُ الْجُمُعَةِ، ٤٣٥، وَ"الْبَحْر"، كِتَابُ
الصَّلَاةِ بَابُ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ، ٢٦٠، ٢

(٢) انْظُر "رَدُّ الْمُحْتَار"، كِتَابُ الصَّلَاةِ بَابُ الْجُمُعَةِ ٤٤٥

(٣) فِي "رَدِّ الْمُحْتَار" وَمِنَ الْعَرِيبِ مَا فِي "السَّرْحِ" أَنَّهُ يَسْحَبُ الْإِمَامُ يَدَّ صَعْدَ
نَحْبِ وَأَقْبَلَ عَنِّي النَّاسَ أَنْ يَسْمِعَ عَلَيْهِمْ لِأَنَّهُ سَتَدِيرُهُمْ فِي صَعْدِهِ اهـ

(٤) "رَدُّ الْمُحْتَار"، بَابُ الْجُمُعَةِ، ٤٦٥، نَحْبَ هُوَ "الدَّر" وَتَرْكُ السَّلَامِ.

(٥) أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي "السَّيُوفِيِّ" (٥١٤٢) كِتَابُ الْجُمُعَةِ ٢٩٠

(٦) انْظُر "أَنْجَامُ الصَّغِيرِ"، ص ٤١٥

(٧) "التَّهْسُ"، حُرُوفُ الْكَافِ، ٢٤٩/٢

(٨) أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجِهَ فِي "سَهْ" ١٩٠، كِتَابُ إِقَامَةِ الصَّلَاةِ، بَابُ مَا جَاءَ فِي

الْمَعْطِية، رَجَحَ ٢٠٢

تَحْدِيثُ الْأَوَّلِ^(١) (فِي سَمْعِ دُكْتُ مَكْرُ حَصِيْبٍ) وَحَبِّ النَّاسِ^(٢) (فِيهِ رَدٌّ عَلَى أَبِي حَنِيفَةَ وَمَالِكٍ حَيْثُ سَمِعَ يَخْطُبُ بِالسَّلَامِ عِنْدَهُ) هـ وَكُتِبَ عَلَيْهِ^(٣) (سَبَّحَانَ اللَّهَ! نَصْرُوحُ بَأْتِهِ وَإِذَا لَمْ يَرُدَّ بِهِ عَنِّي لِأُتِمَّ الْهَدَاةُ لَمْ نَعْتَمِدِ الْقَوْلَ فَتَقَوَّلَ فِيهِ رَدٌّ عَلَى أَبِي حَنِيفَةَ رَدٌّ عَلَى مَالِكٍ) ١٢

[٧٤٠] قَوْلُهُ أَنَّهُ يَسْتَحِبُّ لِلْإِمَامِ^(٤) : اسْتَعِيدَ مَتَّ تَقْلَسًا^(٥) عَنِ جَنْوِي^(٦) أَلَّا يَسْتَحِبُّهُ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ دُونَ بَحْفِيَّةٍ وَمَالِكِيَّةٍ ١٢

[٧٤١] قَوْلُهُ^(٧) : وَلَا دَلِيلَ عَلَى أَنَّهُ أَتَمَّ فَعْنَهُ بِخُصُوصِ الْخُطْبَةِ^(٨) أَلْقَوْلُ: وَلَكِنْ مَا يَقْدِرُ فِي الْقِيَامِ فَزَائِدُهُ صَبَى اللَّهَ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَا كَانَ يَخْطُبُ إِلَّا فَائِئًا، وَجَنُوسَ مَعَاوِيَةَ رَضِيَ اللَّهَ تَعَالَى عَنْهُ بَعْدَهُ، وَعُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهَ تَعَالَى عَنْهُ مَا صَعَفَ كَأَنَّ يَدَ سَمْعٍ جَنَسَ سَاكِدًا، ثُمَّ يَقُومُ فَيَخْطُبُ

(١) "التيسير"، حرف الكاف، ٢/٢٤٩

(٢) المرجع السابق، ص ٢٥٣

(٣) هامش "التيسير"، ص ٦٤

(٤) "رد المحتار"، باب الجمعة، ٥/٤٦٠، بحث قول "النسب" و"بورك السلام"

(٥) بضر المعوية السابعة

(٦) "فيض القدير"، ١٨٦٥، منجذب

(٧) في "رد المحتار" قال في "شرح منية" قال فير من محمود يعيد أنه عليه الصلاة والسلام لم يخطب قط بدون سر وظهره، قلب نعم، ولكن لكونه، ديك دأبه وعادته وأدبه، ولا دليل على أنه إنما فعله بخصوص الخطبة

(٨) "رد المحتار"، باب الجمعة، ٥/٤٧٠، بحث قول "النداء" و"ظهره وستر عوه قائم"

[١٧٤٢] قوله ^(١) "هد مراد من غير الإذن العام بلاشهر" ^(٢)

كـ "المخلاصة" ^(٣) عن "شرح الجامع الصغير" ^(٤) لمصدر الشهيد حيث

وـ (من جملة ذلك الإذن العام يعني لأداء على سبعين لاشهر) هـ ١٢

[١٧٤٣] قوله ألم يذكر في ظاهر الرواية ^(٥)

قلت وعدمه اندكر يس ذكر انعدم، ولا يب في النقص برونه انه در

(١) في رسم والشرح (و) المانع (الإذن العام) من الإمام، وهو يحصل بفتح أبواب
الجامع بـ و ديس "كافي"

في ذ المختار " (قوله الإذن العام) أي. أن يأذن للناس إدناً عاماً بأن لا يصح أحد ممن
نصحت منه الجمعة عن دعوى الموضع الذي نصت فيه، وهد مراد من قسم الإذن العام
بلاشهر، وكـ هي "المجدي"، إسماعيل وإنما كان هد شرطاً، لأن الله تعالى شرع
النساء بصلاة الجمعة بقوله ﴿فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾ [الجمعة ٩] والنساء بلاشهر،
وكـ تسمى جمعة لأجتماع الجماعات فيها، فاقصى أن يكون الجماعات كلها
مأدوس بالحضـ تحقيقاً لمعنى الاسم، "بدائع" ونعم أن هد الشرط لم يذكر
في ظاهر الرواية، وبـ لم يذكره في "الهدية"، بل هو مذكور في "الوارد"،

ومثلي عليه في "الكر" و "أروية" و "القاية" و "استغنى" وكثير من المعبرات

(٢) "ذ المختار"، كتاب الصلاة، باب الجمعة، ٥١٥، بحث قول "البر" الإذن العام

(٣) "المخلاصة"، كتاب الصلاة، الفصل الثالث والعشرون، ٢

(٤) "شرح الجامع الصغير" لمصدر الشهيد، حساء الدين عمر بن عبد العزيز بن مـ هـ

(بـ ٥٣٦هـ) ("كشف الظلوف"، ١، ٥٣٦هـ)

(٥) "ذ المختار" كتاب الصلاة، باب الجمعة ٥١٥، بحث قول "البر" الإذن العام

فيم تم مخالفة ظاهر الرواية، عند جرمه به المنع مع وضعه مقر
بمذهب ١٢

[١٧٤٤] قوله ^(١) "لو أعتق جماعة باب الجامع ^(٢)

الذي هي "البرجدي" ^(٣) باب المسجد ١٢

[١٧٤٥] قوله ^(٤) أي من المكفئين بها ^(٥)

أقول نفى ^(٦) بغير البرجدي بس يصح منه جمعة ويهمل فرق ظاهر

[١٧٤٦] قوله نحو النساء بخوف العنة ^(٧)

أقول لا شك أنهم من يصح بجمعه من ولم يكن مكلفاً بها،
وقد عرفت بغير البرجدي بيد أنه لا شيء لي أن يصح إنما هو منع عن
الصلاة، ومعه أن يكون عنة صح هي الصلاة بنفسها أو لأمرها العبر اسمها
عنها كمنع كراهه الإردحام، و صح نفسه بس كدست فكان كمنع المؤدي
(١) هي "ذ المحار" عن "البرجدي" من أنه لو أعتق جماعة باب الجامع وصلى فيه
الجمعة لا يجوز

(٢) "ذ المحار"، كتاب الصلاة باب الجمعة، ٥١٥، بحث قون "البر" من الإمام

(٣) "شرح النقاية" ببرجدي، كتاب الصلاة، فصل في صلاة الجمعة ١٦

(٤) هي "رد المحار" (قوله يوردون) أي من المكفئين بها فلا يصح منع
السبب بخوف العنة "م"

(٥) "ذ المحار"، كتاب الصلاة، باب الجمعة، ٥٢٥، بحث قون "البر" يوردون

(٦) نظر "ذ المحار" باب الجمعة ٥٥ بحث قون "البر" الإذن العام

(٧) "رد المحار" كتاب الصلاة، باب الجمعة، ٥٢٥، بحث قون "البر" يوردون

من دعوى لمساجد كما تقدم^(١) شرحاً فإن حقيقة سمع عن الإيذاء لا عن ذكر الله تعالى في المساجد، فافهم. ١٢

[١٧٤٧] قوله^(٢) لا فيها^(٣)

قلت و كما بعده بالأوى، فكما لا يشترط لإدب فيها ولا بعده فكما لا يصبر أحسن قبها أو بعدها ٢

[١٧٤٨] قوله^(٤) لو تعذّب فلا^(٥)

(١) نظر "المر"، كتاب الصلاة، باب ما يفسد الصلاة وفي ذكره فيها، ٤ ٢١٥
(٢) في "المر" فلا يصبر عنق باب المدة بعدو أو معاده ففسده، لأن الإذن العام مقرر لأهمه، وعينه لسمع العدو لا المصطفى، نعم و م يدعو فكان أحسن
في "ذ المحار" (قوله فكان أحسن) لأنه بعد عن الشهادة لأثر الظاهر بشرط الإذن وقت الصلاة لا قبها؛ لأن النداء بلا شهر

(٣) "ذ المحار"، باب الجمعة، ٥ ٥٢، بحث قول "المر" فكان أحسن
(٤) في "رذ المحار" عن الكافي التعبير بالدار حيث قال والإذن العام وهو أن تفتح أبواب الجامع وطرد الناس حتى و اجتماع جماعة في جامع وأغلقوا الأبواب وجمعوا ثم يهجز، وكذا السبيل إذا أراد أن يصلي بحشمه في دهره فإن فتح بابها وأذن بالناس إذا غاب حارس صلاته شهيد العاقبة أو لا وإن سمع أبواب الدار وأغلق الأبواب وأجمن البوابين يجمعون عن اندحور ثم يهجز لا، مبراهم السبيل
سحر عن تفويتها على الناس، ود، لا يحصل إلا بالإذن العاقبة، اه قلب ويبقى أن يكون محل النزاع ما إذا كانت لا تقام إلا في محل واحد، أم لو تعذّب فلا لأنه لا يحقق التعذيب كما أفاده التعليق، تأمل

(٥) "رذ المحار" كتاب الصلاة، باب الجمعة، ٥ ٥٣، بحث قول "المر" أو قصره

أقول نقائل أن يقول يشترط لإدب العامة وبأصعب في مواضع حتى
و صنى أهل كل حي في مساجدهم أو دورهم وعقبوا لأبواب ومعو من
الدخول لم يجر لأحد منهم بما مر^(١) عن "البدائع" (أن الشرط أن تكون
الجماعات كنهم مأدوس) وصلاتهم في مساجدهم إنما يسره عدم الحضور
وبس بشرط كما قال في "الكافي"^(٢) (جاءت صلاتهم شهدها العامة أو لا)
فإن عدم شهودهم يشمل ما يد صلو في مساجدهم فلم يحضرو دار
المسجد، بل هو لأظهر وقوعاً كما لا يخفى، فافهم ٢

ومن الدليل على ما بحث أن انعماء الدين عمنه وجوا التعبد من دون
تحديد صرحوا أيضاً بشرط الإدب العام، فكيف يقال بأنه مختص به، إذ
لم نعه إلا في محو واحد عينا من وسر جمع، والله تعالى أعلم ١٢
[١٧٤٩] قوله لا يتحقق^(٣)

ثم بحمد الله تعالى وجدت النص على ما بحث من العلامة عبد البر بن
الشحنة^(٤) فإن به رحمه الله تعالى "رسالة" في عدم صحة الجمعة بقعة
الفاخرة؛ لأنها نقضت وصف صلاة الجمعة ويسب مصراً على حديثها كما يقفه
عه الشر بلالي في "مراقي الفلاح"^(٥)، ومعلوم أن في مصر خارج باب انقعه

(١) انظر "رد المحتار"، باب الجمعة، ٥١٥، بحث قول "الدر" الإدب العام.

(٢) "الكافي"، كتاب الصلاة، فصل في الجمعة، الجزء الثاني عشر، ١٣٩.

(٣) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب الجمعة، ٥٣٥، بحث قول "الدر" أو قصره.

(٤) قد مر ترجمته ١٨٢.

(٥) "مراقي الفلاح"، كتاب الصلاة، باب الجمعة، ص ١٢٥.

عدة جوامع في كلِّ منها خطبة وجمعة كما ذكره الشربلائي أيضاً، فهذا نصٌّ من العلامة رحمه الله تعالى على عدم صحته الجمعة عند عدم الإذن العام وإن كانت تعد بمواضع عديدة نعم! نازعه الشربلائي^(١) داهياً إلى مثل ما بحث السيد المحشي عتلاً (بأن في سمع نظر ظاهر؛ لأن وجه القول بعدم صحة صلاة الإمام بقصره قصره اختصاصه به دون العامة والعلة معودة في هذه القضية؛ وإن اقمعه وإن قصر به يختص الحاكم فيها بالجمعة؛ لأن عند باب الجمعة عدة جوامع هي كلُّ منها خطبة لا يعرب من سمع من دخول الجمعة، قد وفي كلِّ محله من قصر عدة من الخطب، فلا وجه جمع صحة لجمعة بالعدة عند قصره) اهـ

ورده العلامة الطحطاوي^(٢) في "حاشيتها" بحث ما ذهب إليه الفقير فقال (فيه نظر؛ فإن السمس أو أعينوا باب مسجد وصنوه لا نحو لهم؛ فالعلة عدم الإذن (ع)، فقد وافق بحث السيد المحشي نظر العلامة الشربلائي، وبحث العبد القصر نظر العلامة الطحطاوي وهو ليس بدور الشامي، ومع تصريح العلامة بن الشحية ونيس الشربلائي كمثلته، والله تعالى أعلم

ثم إن العبد والله بحمد وجد النص القاطع بكلِّ شكٍّ وريب، قد في "شحية" في بيان شرط الأداء بطريق الاشتباه وهو المعتبر^(٣) عنه بالإذن

(١) "مواقف العلاج" كتاب الصلاة، باب الجمعة، ص ١٢٥، منقطع

(٢) "ظم"، كتاب الصلاة، باب الجمعة، ص ٥١١

(٣) لأنه وهو المعتبر عنه بالإذن العام ١٢ مصحح

العامة ما نصه^(١) (هذا شرط لم يذكر في ظاهر رواية وإنما ذكر في "النوادر" فإنه قال: السبطان إذا صُنِّي في داره والقوم من أمر السبطان في مسجد الجامع قال إن فتح باب داره جاز وتكون الصلاة في موضعين ولم يَأْذَبُ العامة، وصُنِّي مع جيشه لا يجوز صلاة السبطان وتجو صلاة العامة، كذا في "البدائع" وغيرها) اهـ فالحمد لله على تفهيم الحكم وإيضاح الحق [١٧٥٠] قوله: وفي "معراج الدرر"^(٢).

أي. "معراج الدرر" شرح الهداية^(٣)

[١٧٥١] قوله^(٤) فتجب في قولهم^(٥)

وهو الصحيح، هذا تنص ما في "نخبة"^(٦) ١٢

(١) "الحبة"، كتاب الصلاة، الفصل الخامس في صلاة الجمعة، ٥٥٣ ٢

(٢) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب الجمعة، ٥٥٥، يجب قول الدرر وفتح في البحر

(٣) "معراج الدرر"

(٤) في "رد المحتار" قال في "الهر" فلا تجب على مريض ماء مرارته وأمكن في لأغلب علاجها، فخرج المفعول والأعشى، وما عطفهما عليه، فلا تكرار في كلامه كما نوقم في "البحر"، اهـ فهو واحد مريض م تركبه فهي "القيّة" هو كالأعشى غير الخلاف إذ وجد قائد، وفيل لا يجب عليه ثقاف كالمقعّد، وقيل هو كالقادر على شئء فتجب في قولهم، وعليه المروحي بأنه ينبغي تصحيح عدمه لأن في التزامه الركوب والحصول يذهب المرض، فتجب عليه تصحيح عدم الوجوب إن كان الأمر في حقه كذلك، "حنية"

(٥) "رد المحتار" كتاب الصلاة، باب الجمعة ٥٦/٥، يجب قول الدرر وصحة

(٦) "الحبة"، كتاب الصلاة، ٥٤٦ ٢

يظهر لي وجوبها على بعض العميان الذي يمشي في الأسواق ويعرف الطرق بلا قائد ولا كنفه ويعرف أي مسجد أرادته بلا سؤال أحد؛ لأنه حينئذ كحريص القادر على الخروج بنفسه، بل ربما ينبهه مشقة أكثر من هذا، تأمل اهـ

(انظر "المختار"، ٥٩٥، ٦)

ثم أيب لإمام النووي بطل في "شرح مسلم" ما ذكر المحققان من معنى الرخصة عن الجمهور، فقال: أجاب الجمهور عنه بأنه سأل هل له رخصة أن يمشي في بيته ويحصل به فضله الجماعة بسبب عجزه؟ فقال: لا، قال: ويؤيد هذا جمهور الجماعة بسقط البعد بوجدهم بمسبب، وذهب من السنة حديث عباد بن مالك. (لخ).

(أقول). وقد عصب ما في هذا الحديث، فإن الشأن في ثبوت الحرج به رضي الله تعالى عنه وعن عباد كان ممر يعرج يمشي وحده دون ابن أم مكتوم رضي الله تعالى عنهما ثم إن لإمام النووي مشعر ورد قوله صلى الله تعالى عليه وسلم: ((أجاب))، فأجاب باحتمال أنه يوحى برى في الحال وباحتمال بعمر جهاده صلى الله تعالى عليه وسلم ويأن الترخيص كان بمعنى عدم الوجوب، وهو ((أجاب)) تدب إلى الألفصل

(أقول) أما لأولان فسيب نفوس وأما حمل ((أجاب)) على التدب فخلاص الظاهر، لا سيما مع سائله على سماع الأذان؛ فإن التدب حاصل مطلقاً، فافهم، والله تعالى أعلم ٢ من "الفلاحة" حرسعة في بحر لأجونه الأربعة" المطبوعة في المسند الثالث من الفتاوى الرصوية" ص ٣٢٦ ٣٢٧ (محمد أحمد الأعظمي)

"الفتاوى الرصوية"، ٧١ ٧٢ ٧٦

[٧٥٣] قوله 'اعتماده عليها'

أقول ومن ههنا بعدم ضعف قول من قال: إن وقوع الاشياء في صحة
الجمعة صنى الظهر فيها في بيته، ثم سعى إليها فوجد صحت يصل وإن بطقت
صحن، كما معه العلامة لخبر الرملي في "فتاواه"^(١)، لا أن يفعل إن فعل هذا
الرجل لما كان بعصده الاحتياط فلا يتوقع منه ترك الجمعة اعتماداً على أن
صنى الظهر يمكن بتخالف فني أنها صلاة صلاها بيطنها بالنسيء، ومعلوم أن
الجمعة تصح في كل ما يعد مصر هو الصحيح، وأنها تصح في مصر
بمواضع عليه الاعتماد، والله تعالى أعلم ١٢

(في المنس والشرح) (وحرم من لا عد له صلاة الظهر فيها) أي بعد فلا يكره
في "ذبحه" (هو حرم) (يخرج عدل عن قول "الدوري" بـ "الكر" وكرهه
يعود من الهمام لا بد من كونه حراماً، لأنه ترك العمل القطعي بالاعتقاد
الذي هو أكد من الظهر غير أن الظهر يقع صحيحاً وإن كان مأموراً بالإعراض
عنه، وأجاب في "البحر" بأن الإجماع هو ترك النسيء لمعوتها، أي صلاة
الظهر فيها فغير مبنية بجمعة حتى يكون حراماً، فإن سعيه بعدها بجمعة فرض
كما صرحوا به، وإنما مكره الظهر فيها لأنها قد تكون سبباً لتعويض اعتمادها
عليها، وهذه إنما حكموا بالكرهه على صلاة الظهر لا على ترك الجماعة

(٢) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب الجمعة، ٦٣٥، تحت قول "النسيء"

وحرمه، راجع.

(٣) الخيرية، كتاب الصلاة، ١٢١، مختصاً

[١٧٥٤] قوله و المعروف كونه من كلام الرهري^(١)
 يكن الذي في "موحاً مالك"^(٢) عن الرهري^(٣). (أَنْ عُرِجَهُ يَقْطَعُ
 الصَّلَاةَ وَ كَلَامَهُ يَقْطَعُ الْكَلَامَ)، وهذا عين مذهب النصّاحيين ومخالف مذهب
 الإمام

[١٧٥٥] قوله. والكلام بعد خروج الإمام^(٤)

(١) في تفسير والشرح (إد. خراج الإمام) من الحجرة إلّا كتاباً، وإلا فقيامه بتعبه،
 "شرح المجمع" (فلا صلاة ولا كلام إلى تمامها)
 في "ذمهم" (قوله إد. خراج الإمام) (رجع) هذا، فقد حدث ذكره في "الهداية"
 مرفوعاً، يكن في "الفتح" أنّ فقه عريب، و معروف كونه من كلام الرهري،
 وأخرج بن أبي شيبة في "معينه" عن عتيّ و بن عباس وابن عمر رضي الله تعالى
 عنهم ((كانوا يكرهون الصلاة والكلام بعد خروج الإمام))، والحاصل أنّ جواب
 الصحابيّ حجة يجب تقبّله عند إد. ثم بعد شيء آخر من السنة، هـ
 (٢) "رد المحتار" كتاب الصلاة، باب الجمعة ٥٧٢، تحت قول "المر" إد. خراج
 الإمام، رج

(٣) أخرجه الإمام مالك في "موحاً" كتاب الجمعة، باب هـ جاء في إنباط، رج،
 ١١١/١

(٤) هو محمد بن مسلم بن عبد الله بن شهاب الرهري، من بني رهرة بن كلاب، من
 عريش أبو بكر (ب-٨١٤هـ)، أو، من دور الحديث، وأحد أكابر الحفاظ
 والفضهاء، تابعي من أهل المدينة
 (٥) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب الجمعة، ٧٣٥، تحت قول "المر" إد. خراج
 الإمام، رج.

فقد هو بإصلاحه يشمل الكلام بديني كالتسييح وبحود أيضاً على خلاف ما رجح في "النهاية" وغيرها كما سيأتي^(١)، وعليه يترفع كراهه بحاية الأدب الذي بين يدي الخطيب، والله تعالى أعلم ٢

[٧٥٦] قال أي "الدر" "شرح المجمع"^(٢) لا من مدك^(٣) ١٢

[١٧٥٧] قوله^(٤) أم التسييح وبحوه^(٥) سيأتي بمحشي حمد لله تعالى ص ٨٥٩^(٦) أن لإمام فائل بحرمه الكلام مصفاً حتى لأمر بالمعروف، يعني حين صعوده سير قبل شروعه في الخطبة؛ لأن الكلام ثمة في الترقية، وهي عند ذلك تكون ١٢

(١) انظر "د محار"، باب الجمعة، ٥، ٨، تحت قول "الدر" ولا كلام

(٢) "الدر"، كتاب الصلاة، باب الجمعة، ٧٢/٥

(٣) قد مررت ترجمته ١، ٤٠٢.

(٤) في "رد المحتار" (قوله ولا كلام) أي: من جنس كلام النفس، أم التسييح وبحوه ولا يكره، وهو الأصح كما في "النهاية" و"العناية"، وذكر الزبيدي أن الأحواز الإنصاف، ومنع الخلاف بين الشروع أم بعده فالكلام مكروه حريماً بأفمنه كما في "المبائع"، "بحر"، "نهر"، "قدان"، "مختصره"، وإن شرع في الدعاء لا يجوز بلقوم رفع اليدير ولا تأمير بالنساء جهر، فإن فعلوا ذلك أثموا. وقبل أسمعوا ولا رثم عليهم، والصحيح هو الأول، وعليه الفتوى، وكذب إد ذكر البي

صلى الله عليه وسلم لا يجوز أن يصنو عليه بالجهر بل بالقب، عليه الفتوى، "رمي

(٥) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب الجمعة، ٥، ٧٢، تحت قول "الدر" ولا كلام

(٦) انظر "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب الجمعة، ٥، ٧٩، تحت قول "الدر"

فائترقه بمعرفة مخصصاً

[١٧٥٨] قوله فلا يكره، وهو الأصح^(١)

قلب ويكن سياهي^(٢) في آخر الصفحة الأولى من الورقة مستقبلة (أن) حابة لأدال الذي بين يدي الخطيب مكروة^(٣)، ولا شئت أنه يسر من كلام الناس، وقد مر^(٤) شرح في باب الأدال معولاً عن "النهر" (يبغي أن لا يجيب بسناده اتفاقاً في الأدال بين يدي الخطيب) نهى وهذا ذكرنا^(٥) ثمه توجيه قوله (اتفاقاً)، وذكرنا الرد^(٦) على هذا التصحيح على هامش "حاشية ط على مراقبي العلاج"^(٧) ١٢

[١٧٥٩] قوله وهو لأصح كما في "النهية" و"العناية"^(٨)

هو لأصح ذكره فخر لإسلام في "مبسوطه"، "حديقة"^(٩) عن "مرح الدرر" سوائه ١٢

[١٧٦٠] قوله ذكر الربيعي^(١٠) تبع فيه "النهر"^(١١) وليس كذلك إنما

- (١) "ذو المحرار"، كتاب الصلاة، باب الجمعة، ٧٣٥، بحث حول "الدر" ولا كلام
- (٢) انظر "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب الجمعة، ٨٥٥، مخصصاً
- (٣) انظر "الدر"، كتاب الصلاة، باب الأدال، ٦٣٢٢
- (٤) انظر معمول ٨٥٩ ٨٦
- (٥) هامش على "مراقبي العلاج" ليس بموجود عندنا
- (٦) "رد المحتار"، باب الجمعة، ٧٣٥، بحث حول "الدر" ولا كلام
- (٧) "الحديقة المدية"، النوع الثالث والثلاثون، ٣٠٧٢
- (٨) "رد المحتار"، باب الجمعة، ٧٣٥، بحث حول "الدر" ولا كلام
- (٩) "النهر"، كتاب الصلاة، باب صلاة الجمعة، ٢٧٧٢

ذكره الرهيمي^(٢) في مسألة من كان بعيداً عن الخطيب ١٢

[قوله: أن لا يحوط لإعتدال^(٣)]

وعليه مشى في "المعراج" كما يأتي حاشية ص ٨٦٣^(٤) ٢

[قوله قبل الشروع^(٥) أي وبعد الحتم ١٢]

[قوله أما بعده^(٥) أي حال اشتغاله بالخطبة ١٢]

[قوله مكروه محرماً^(٦)]

وفاقاً بين أئمتنا الثلاثة في المشهور عنهم

[قوله والصحيح هو الأول وعنه القوي^(٧)]

ووقع هناك في "الحديقة الندية" ٢ ٢٠٤^(٨) وص ٢٠٥^(٩) كلام رن فيه

قوله رحمه الله تعالى، فليتب ١٢

(١) "النبي"، كتاب الصلاة، باب الجمعة، ١ ٥٣٦.

(٢) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب الجمعة، ٥ ٧٣، تحت قول "المد" ولا كلام

(٣) انظر "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب الجمعة، ٥ ٩٢، تحت قول "المد"

ومثل عليه الصلاة والسلام. إيج.

(٤) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب الجمعة، ٥ ٧٣، تحت قول "المد" ولا كلام

(٥) المرجع السابق

(٦) المرجع السابق

(٧) المرجع السابق

(٨) "الحديقة الندية"، الموضع الثالث والثلاثون من ذبائح المسكين، ج ٢، ٨١ ٣

(٩) المرجع السابق، ص ٣١٠ ٣١١

- [١٧٦٦] قوله هل في "الندية" ربح ^(١) انظر ما قدمنا ص ٤٧ ع ١٧^(٢)
 [١٧٦٧] قوله ^(٣) "وه صرح الفهسي" وفي "الحديقة"^(٤) وغيره
 [١٧٦٨] قوله ^(٥) "واقنصر في" "الجوهرة" على الأخير^(٦) وهو الصواب
 لم ^(٧) آخر الصفحة الأولى عن الرمي (أنهم يصنون بالعب وعبد القوي)

- (١) "رد المحتار"، باب الجمعة ٥ ٧٥٠، تحت قول "الد" في الإصحاح
 (٢) انظر المعقولة [١٥٨٢] قوله هذا أشبه
 (٣) في نفس والشرح (وكل ما حرم في الصلاة حرم فيها) أي في انخطئه،
 "خلاصة" وغيرها، فيحرم أكل وشرب وكلام وبو قبح أو رد سلام أو أمر
 معروف بل يجب عليه أن يستمع ويسكت
 في "د المحتار" (قوله ٥ يجب عليه أن يستمع طاهره أنه يكره الاشتغال بما
 يعوق السماع وإن لم يكن كلاماً، وبه صرح الفهستاني،
 (٤) "د المحتار"، باب الجمعة، ٥ ٧٦٠، تحت قول "الدر" بل يجب عليه أن يستمع
 (٥) "الحديقة الندية"، النوع الثالث والثلاثون، ٢ ٣٠٧
 (٦) في "الدر" والصواب أنه يصلي على النبي ﷺ عند سماع اسمه في نفسه
 وفي "رد المحتار" (قوله في نفسه) أي بأن يسمع اسمه أو يصحح الحروف، فإنهم
 فسروه به، وعن أبي يوسف عيب الثمار لأمر ي الإنصات والصلاة عليه صلى الله
 عليه وسلم كما في التكماني، "فهستاني" في باب الإمامة، واقنصر في
 "الجوهرة" على الأخير حيث قال ولا يظن به؛ لأنك تدرك في غير هذا حال
 والسماع بقول

- (٧) "د المحتار"، كتاب الصلاة، باب الجمعة، ٥ ٧٧٠، تحت قول "الدر" في نفسه
 (٨) انظر "رد المحتار"، باب الجمعة ٥ ٧٣٠، تحت قول "الدر" ولا كلام مخصوصاً

[١٧٦٩] قَالَ أَيُّ "الدُّرِّ" ^(١)، اختلف في كلام يصدق بالآخره ^(٢)
 أقول واقع على طرفي النقيض مع ما مر ^(٣) تصحيحه عن "النهاية"
 و"العناية"، ورداه عن "مبسوط فخر الإسلام" أن مكراهة عبد الإمام في غير
 حال الخطية كلام اندي لا سحر النسيج، فيحرق ١٢
 [١٧٧٠] قَالَ أَيُّ "الدُّرِّ" وَأَمَّا مَا يَفْعَلُهُ ^(٤) إلخ ^(٥)
 وقع هاهنا في "الحديقة الندية" ٢ ٢٠٤ ^(٦) وص ٢٠٦ ^(٧) كلام ر. فيه
 قلمه رحمه الله تعالى، فيسببه به ٢

مطلب في حكم العرق في يدي الخطيب

[١٧٧١] قَوْلُهُ ^(٨) حَيْثُ قَصَرَ اِمْكْرَاهَةُ عَلَى قَوْلِ اَلْاِمَامِ ^(٩)

(١) في "الدُّرِّ" وحالا لا بأس بالكلام قبل الخطية وبعد، وإذا جسد عند الثاني،
 والاختلاف في كلام يتعلق بالآخر، أم غيره فيكره جماعة، وعلى هذا الترقية
 مستدركة في ما ذكره عنده لا عيب، وأما ما يفعله المتأدبون من خطية
 من الرضي وسحره مكرورة اتفاقاً

(٢) "الدُّرِّ"، كتاب الصلاة، باب جمعه، ٧٨٠

(٣) نظر المفعولة [١٧٥٩] قوله وهو الأصح كما في "النهاية" و"العناية"

(٤) "الدُّرِّ"، كتاب الصلاة، باب جمعه، ٧٨٠

(٥) "الحديقة الندية"، النوع الثالث والثلاثون، ٢ ٨٠

(٦) المرجع السابق، ص ٣١٠ ٣١١

(٧) في "ذو المحار" (قوله اتفاقاً) هو أظهر مما في "البحر"، حيث قصر الكراهة
 على قول الإمام، "ط"

(٨) "ذو المحار"، باب النجوة مطلب في حكم عرق يدي الخطيب، ٨٠
 تحت قول "الدُّرِّ" اتفاقاً

أقول عبارة "البحر" هكذا (وما تعرف من أن النمرقي لم يصب
 يقرأ الحديث النبوي وأن مؤدبي يؤمنوا عند الدعاء ويدعوا بصحابة
 بالترصاء ويستطاع بالنصر إلى غير ذلك فكأنه حرمان على مقتضى مذهب أبي
 حنيفة (بخ) ولا شبهة أن بحريم كل ما ذكر إنما يتمشى على مذهب
 لإمام نعم كان لأولي له أن يقول ما تعرف من التأمين والترصيع والدعاء
 بالنصر فكأنه حرمان اتفاقاً، وكذلك هو في نمرقي بحديث على مقتضى مذهب
 أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه ٢

[٧٧٢] قوله ^(١) يد يد يشعنه "بحر" ^(٢) لكن مشي "البحر" صه
عني لسمع كم يفيد ما في بيوع الكتاب صه ٤ + ٧ ^(٣) ٧

[٧٧٣] قوله يعني التعويض على الأول^(٥) وقد سشكل القبول لأعير
في "المبين" ويعد الشريدلاني كما يأتي^(٦) في البيوع ٢

(البحر^٢ كتاب الصلاة، باب صلاة الجمعة ٢ ٢٧٢ ٢٧٣

(٢) في اسم البحر والشرح : وجب معنى إليها وحرك البيع، وهو مع السعي، وفي المسجد أعظم، وبالأدوات الآتية، هي الأصبع وإلا لم يكن في ركن الرسول بل في من عثمان، وأما في "البحر" صحته إطلاقاً الحرمة على منكره ونحوه، في "رد المحتار" (قوله ولو مع المعنى) صرح في "المرج" بعدم الكراهة إذا لم يسمعه، "بحر" وينبغي التعميل على الآتية، "بحر"

(٣) "رد المحتار"، باب الجمعة، ٥٨٦، تحت قول "الدر" وهو مع السبعي

(٤) "البحر"، كتاب اليروع، باب البيع الفاسد، ٦٥/٦

(٥) "رد المحتار"، باب الجمعة، ٥، ٨٦، بحث قول "الدر" ولو مع السعي

(٦) انظر "رقة المختار"، كتاب البيوع، باب البيع العاسف، ٤، ٦، ٧

[٧٧٤] قَالَ أَيُّ "الْعَرِّ" فِي مَرِّ الرَّسُولِ (١) صَنِىَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَاسْمُ.

[٧٧٥] قَوْلُهُ (٢) لَأَنَّ السَّهْيَ لَمَعْنَى فِي غَيْرِهِ (٣)

أَقُولُ الصَّحِيحَةُ إِذْ هِيَ تَنَافَى الْمَعْنَى بِمَنْ تَنَافَى الْحَرَمَةُ بِمَعْنَى فِي غَيْرِهِ أَيْضًا، هُوَ الْمَعْنَى بِغَيْرِهِ أَيْضًا يَشْمَلُ الْمَعْنَى ظَنًّا بِكُلِّهِ - مَكْرُوهًا أَوْ قَطْعًا وَحَرَامًا - وَلَا شَكَّ أَنَّ السَّهْيَ هَاهُنَا قَطْعِيٌّ، وَنَظَرُ مَنْ حَوَّجَهُمْ إِلَى تَأْوِيلِ الْحَرَمَةِ بِالسَّهْيِ هَـ
[٧٧٦] قَوْلُهُ (٤) كَلَامُ شَرَّاحِ "الْهِدَايَةِ" خِلَافَهُ (٥)

(١) "الْعَرِّ"، كِتَابُ الصَّلَاةِ، بَابُ الْجُمُعَةِ، ٨٢ هـ

(٢) هِيَ "رَدُّ الْمَحَارِبِ" (قَبْلَهُ صَحِيحَةُ إِطْلَاقِ الْحَرَمَةِ) فَتُحْتَمَلُ سِدْرُ الْمُصَنِّفِ هِيَ أَوَّلُ كِتَابِ الْحِفْظِ وَالْإِبَاحَةِ كُلِّ مَكْرُوهٍ حَرَامٍ عِنْدَ مُحَمَّدٍ وَحَدِيثُهُمَا إِلَى الْحَرَامِ أَقْرَبُ إِلَيْهِ بِمَعْنَى قَوْلِ مُحَمَّدٍ وَرَوَايَةُ عَنْهُمَا كَمَا مَسْدُوكُهُ هَذَا، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى، وَ شَرَّاحُ إِلَى لَا عَقْدَارَ عَنِ صَاحِبِ "الْهِدَايَةِ" حَيْثُ أَمْلَسَ الْحَرَمَ عَلَى الْبَيْعِ وَهُوَ الْإِدَانُ مَعَ أَنَّهُ مَكْرُوهٌ تَحْرِيمًا، وَهُوَ الْمَعْنَى هِيَ فِي "غَايَةِ الْبَيِّنَاتِ" حَيْثُ عَرَّضَ عَنِ "الْهِدَايَةِ" بِأَنَّ الْبَيْعَ جَائِزٌ، بَلْ كُنْهُ يَكْرَهُ كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي "شَرْحِ الطَّلْحَاوِيِّ"؛ لَأَنَّ السَّهْيَ حَصْرٌ فِي غَيْرِهِ لَا يُعَدُّ الْمَشْرُوعَ عَلَيْهِ

(٣) "رَدُّ الْمَحَارِبِ" بَابُ الْجُمُعَةِ، ٨٢ هـ بِحَسَبِ قَوْلِ "الْعَرِّ" صَحِيحَةُ إِطْلَاقِ الْحَرَمَةِ

(٤) فِي الْمَسْنُونِ وَالشَّرْحِ ذَكَرَهُ الْقَهْطَمَانِيُّ (إِذَا جَسَسَ عَلَى الْمَسِينِ) هُوَ أَيْضًا أَهْمِيَّتُهُ، وَيَكْرَهُ الْعَصْلَ بِأَمْرِ الْمَلِكِ ذَكَرَهُ الْعَيْنِيُّ.

وَهِيَ "رَدُّ الْمَحَارِبِ" (هُوَ ذَكَرَهُ الْقَهْطَمَانِيُّ) وَذَكَرَ بَعْدَهُ أَيْضًا مَا بَعْدَهُ وَإِلَيْهِ أَشَارَ مَا فِي "الْهِدَايَةِ" وَغَيْرِهِ أَنَّهُمْ يُؤَدَّبُونَ دُونَ عَيْنِهِ كَلَامُ شَرَّاحِهِ، وَهُوَ نَظَرٌ إِلَى الَّذِي دُونَ عَيْنِهِ كَلَامُ شَرَّاحِ "الْهِدَايَةِ" خِلَافَهُ

(٥) "رَدُّ الْمَحَارِبِ" بَابُ الْجُمُعَةِ، ٨٣ هـ بِحَسَبِ قَوْلِ "الْعَرِّ" ذَكَرَهُ الْقَهْطَمَانِيُّ

أقول م لا يصرف ضمير "إليه" في كلامه بنى بمعنى؟ أعني لجمع

دون النفي فيكون إشارته إلى الخلاف ويسقط الإيراد ١٢

[١٧٧٧] قوله (١) ثم العود بدعة فيبحة شيعية (٢)

كأنما عني هذا في فتوى مستقنة وأثبت فيها أن لا دليل على قبحه إذا

كان في محمودة فرجعها (٣)، وليس ما ذكره لإمام بن حجر الشافعي عمر

بعضهم الغير مستحق بحث غير مقبول عندهم أيضاً مما يلزم تقييده (٤) ٢

(١) في "رد المحتار" قال بن حجر في "التحفة" وبحث بعضهم أن ما اعتيد الآن

من الروي في الخطبة الثانية إلى درجة مسمى ثم العود بدعة فيبحة شيعية

(٢) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب جمعه، ٥، ٨٤، بحث فون "البر" ضمير

(٣) "الفتاوى الرصوية"، كتاب الصلاة، باب الجماعة، ٨، ٤١٣

(٤) سئل عالمان عن مسألة العمود والروول في الخطبة، أفتى أحدهم بأنه بدعة شيعية

معتد، عني عبارة "ذو المحتار" (١) بن حجر في "التحفة" وبحث بعضهم أن

ما اعتيد الآن من الروي في الخطبة الثانية إلى درجة مسمى ثم العود بدعة فيبحة

شيعية (انظر "رد المحتار" ٥، ٨٤، و"جمعه المحتاج" ٣٤٦).

وحدّث الذي يحواه نافلا عن الشيخ أحمد السرهدي محدّد لألف الثاني وغيره

هو أنّه الجواب بنو وإمام أحمد صا بصحيحاً بمسألة وتوجيه لأحد الجوابين

فأجاب رحمه الله تعالى بما ترجمته ونخصه فيما يلي التحكم لعمل بالبدعة حكم

على الله ورسوله وحكم على المسلمين.

(أقول) وبالله التوفيق التحكم بعمل من أعمال المسلمين أنّه بدعة شيعية وغير جائز

حكم على الله ورسوله جلّ جلاله وصلى الله تعالى عليه وسلم، وحكم على

المسلمين، أمّا التحكم على الله ورسوله فهو أن ذلك العمل لا يجوز عنده تعالى

وعنه صلى الله تعالى عليه وسلم وجزا عنه، وأما على مستمعي فهو أنهم بسبب
دلت آثامهم مسحقوا العذاب ومسقط ب' الأ باب

لا يتجاسر مومن تقي على مثل هذا الحكم إلا بالدليل الشرعي ليس
كل مسلم نقي في قلبه لإكرام وإجلالاً كمال لله جل وعلا ونسوة صلى الله تعالى عليه
وسلم وتعديل وحرام نام نكلمه الإسلام وحياً ونصح صادق لإخوانه مسلمين
لا يتجاسر أبداً على مثل هذا الحكم حتى يجد مفسداً كافياً وافياً من الدين
الشرعي اليس، فإن الله تعالى ﴿أَمْ تَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾ [البقرة: ٨٠]

موضع الحكم بالجرم وموضع القول ببحث فلان

والدين الشرعي بمذهب الأصوب لأربعة وثلاثون المذهب ولا يكتب العلماء الكرام
حجماً بالجرم إلا في مثل هذا مقام الذي يتبين فيه الدين الشرعي، وسوى ذلك
إن بحث عالم غير معتمد في أمر فلا يكتبون قط أنه حكمه بل يثبت صريحاً
وصحاحاً أن دلت بحث فلان أو بعض لثلاث يضر مفعولاً في المذهب ويبقى مسؤولاً
عنه من قتاله (وإن حاربه من بونى قاربه)، ويؤخذ على من كتبه حياً مجرماً أنه
مضاف مضاف منقول في المذهب، يوضح هذا البيان من مواضع عديدة - رَدُّ
المحار - وغيره، خسر العلامة السامي هذا أيضاً دلت الصريح ثم يقل إن هذا
القول والصعود مسوع أو مدعة شيعية، بل كفى بغير كلام من حجة الشافعي
بسمير ماخذ المسألة ولا يضر أنه كلام لأحد من علماء مذهب فضلاً عن معقول
في المذهب، وإننى الإمام بن حجر رحمه الله تعالى أيضاً دلت التحفظ، ثم يكتب
حكم مسأله بنفسه حتى يفهم منه الجرم بل فإن (بحث بعضهم)

حيثما كانت المسألة تحت كلية يحكم بالجرم ولا يقال ببحث فلان

لا يقال يجب إلا حيث لم تكن المسألة منعومة ولا داخلية صريحاً بحث كلية غير

مختصه بذهب، فإنّ لاحجاج بهن هذه الكليات لا يوقف على البحث والظن مثلاً إن مثل أنّ ويدّ ارتضع امرأة وهو اس مه أشهر وخمسة أيام وأربع ساعد وثلاثة دقائق أمحرمت عليه بها أم لا؟ يجب حرمت وإن لم يقل هذه الصورة بخلافه في كتاب أصلاً، ولكن من يفهم بها بحث فلا؛ لأنّ كتب بذهب فيها نصريح بأن كلّ ارتضاع هو في مدة الرصاعة يوجب التحريم فتدك الصورة الخاصة داخلة تحت هذه الكلية العامة، ويسمى بحث فلا.

لا يعتبر العلامة الشامي والإمام ابن حجر دخول قول البعض تحت كلية عامة أيضاً
ثبت أنّ العلامة الشامي أو الإمام ابن حجر لا يعتبر أن دخوله (قول البعض) صريحاً تحت
كلية عامة أيضاً، والأصح يكف هذا (قال ابن حجر) ولا تدك (بحث بعضهم).

لفظة بعضهم مشعرة أنّ أكثر العلماء على خلافه

ثم لفظة "بعضهم" أشعرت مريباً أنّ هذا الخيال ينبعض بعضه وأكثر العلماء على
خلافه ولا أقلّ أن لم تثبت موافقهم

عبارة العلامة شامي أو الإمام ابن حجر ليست بمساعدة قول لبديعة بدارم بل
بخلافه

العلامة الشامي نفسه صرح بهذا الإشعار والإشارة في "ذم المسحار" هذا بمواضع عديدة،
فانكشف بحمد الله تعالى من هذا البيان المسور أنّ عبارة العلامة الشامي أو الإمام
ابن حجر لا تساعد أصلاً تدك الادعاء بدارم بحكم عدم انجوار بل بخلافه

الكلام على بحث لبعض أنّ بحث البعض (فأقول). بحث مجهول الواحد
بمجهول الحال لا يصلح لتعمّك

أولاً تدك البعض مجهول، وبحث يجهل مأخذه برجل يجهل حاله لا يبيد بالاستد
في "ذم المسحار" هذا في كتاب النكاح، باب الوقي قول "المعرج" رأي في
موضع (نخ) لا يكفي في البطل بجهالة

- بحث المقلدين ليس بحجة

ثانياً من المحتمل بل الظاهر أن أدب البعض ليس من لأئمة المجتهدين، والمفتدوا
الذين ليسوا هي أي صفة من الاجتهاد لا يمكنهم من الحكم ببحث أنفسهم، ولا يكون
بحثهم حجة على غيرهم أيضاً، ولا كان بعيداً معدداً وهو داخل جملة

ثالثاً ليس عليه دليل ظاهري مجرد الحدوث ليس بسبيل بطلان، فإن فهم السبيل على
دنب القبول أن التهود والصعود بمدح السعبد في الخطبة حادث (أقول) مجرد
الحدوث ليس بدليل بطلان أصلاً ولا سبباً ولا حجة مستمدة بعلامة الشامي
ولا لإمام بن حجر ولا أدب البعض، هي رد المعارف ("صاحب بدعة"
في "محرمة" وإلا فقد يكون "وجه" كصحب لأدلة بردة على أهل الفرق المصالة
وتعلم النحو منهم بكتاب السنة، و"مدونة" كإحداث بحر رياض ومدرسة
وكن إحسان بن بكر في الصدر الأوب، و"مكرهة" كخرقة المساجد و"مباحة"
كالتوسع بديك أنماكل والمشارب والثياب كما في "شرح انجم الصغر"
نصاوي عن "هذيب البوي"، ومنه في "النظرة الصمدي" (بكر كمي)

(انظر رد المعارف ٣ ٥٣)

قال لإمام بن حجر في "فتح السبيل" (الحاصل أن البدعة بحسنة متفق على ندها
وعمل المود وجماع السن به كدنب) وفي نفس هذا القول تفيد البدعة
بالعبادة الشبهة يشعر أن نفس البدعة ليس بمستلزم تقبح والشبهة وأيضاً
تخصيص الكلام بهذا اللون والصعود يدل على أن المحلل الذي يكون عليه هذا
النوع والصعود يعني ذكر السلاطين ليس ببدعة شعبة مع كونه بدعة

ما هو المكروه من الزيادة على السنة

فإن قلتم إنه زيادة على السنة

(أقول) عدم السلاطين بن ذكر العمس الكريمين والبنو المهرء و يحيى مصطفى

والسنة النافية من العشرة جنبشده بل ذكر الخفاء إلا بعد صبي الله تعالى على الحبيب وعيهم جميعاً وبارك ومنه كما يكون ريادة على سنة المصطفى صبي الله تعالى عليه وسنم فانمكروه من الريادة على السنة هي التي يكون الاعتقاد السنة ولا فباعتقاد الإلحاح والمذهب يثبت بعد هي الدر المختار هي بيان سن الوصول (نو راد عظمانيه القصب أو مقصد الوصول على الوصول لا يأمن به وحديث (فقد تعذري) محمول على الاعتقاد (الدر كتاب الطهارة ١٩٥٩)

إيهاهم السنّة لا يوجب التّرك ويمكنني التّرك أحياناً فقط لنفسي
فإن قلتم فيه إيهاهم أن يظنّه الناس سيّئاً

(أقول ، أولاً : ترد مدع العوض المذكور ؛ لأن هذه الأدلة أيضاً ليست بمتينة ، فثبت الإيهام بمحقق هذا أيضاً ، والتحقيق أن الإيهام المذكور لا يحول الفعل بدعة فيبطله شيعته ، ولا يصح بسببه تركه وإحياً بل حيث يكون الإيهام المذكور ينبغي أن يتركه العلماء أحياناً فقط ، لئلا يظن العامة منه ، وأي علاقة به بتسهيبي عنه والبدعة العبيحة فهل القمير - عمره المولى القدير - هي كتبه (" شافه الكلام ") حاشية (" إدافه الأثر ") : إدافة الأثر ما تعني عمل المولى والقيام " مسألة جبهة بعلامه الشيخ رضي عني بحال البريدي والد الإمام أحمد رضي عني الله تعالى عنه ٢ - الأعظمي ، نصير بحال كثيره بدين من العلماء المعتمدين بشيعة والشافعية والمالكية رحمه الله تعالى عليهم أجمعين في " د المعنا " هذا من " فتح القدير " ، مقتضى الدليل عدم مداومة لا مداومة على الترك ، فإن براءة الإيهام ينبغي بالترك أحياناً ، ثم

(انظر " د المحتار " ، ٣٧٢ : ٣٧٣ باختصار)

جواب ادعاء الحبس

فمن بين الآراء الدعاء للعبث، وإن لا فائدة فيه، والعبث يذكره حيثف كاب فصلاً عن العبادة
بمعناها وعد يعالج به من مكنوبات مجدد الألف الثاني المحجب الثاني العاصم

سنة على وجه كافٍ ظهرت به مصبحة وقد رال توهم العيث، بهي كلام
الإمام أحمد رضا، وسباني ما يلي

ذكر معجيب الثاني الفاضل شفيح عبد الرحيم

كتب الإمام الربيع (الشيخ أحمد المرهدي الفاضل) في "مكتوباته" ١٦٢٢ طبعة
بروكسلو. (اعلموا أي سبب سرورهم يوم جمعة في الخطبة إلى الدرجة الثانية أو
الثالثة من مدير قرايتهم أسماء السلاطين؟ إن هذا تواضع قد جعله السلاطين
العطاء سيّد الرسل وخلفائه الرشدين عليه وعليهم الصواب والمسيحان، وما
سوّوا أن يذكر أسماءهم مع أسماء أكابر الدين في درجة واحدة شكر الله
سعيهم) انتهى (تعريب من الدرعية) (المكتبة: إمام ثاني، جعة هـ ١٣٤٦/٢).

نكتة جليلة من الإمام أحمد رضا

وإن أقول وبالله التوفيق

أعصار وأعصار بحث فيها البعض هذا البحث يسكن أن يشأ على هذا الفصل هناك
نكتة جميلة ودقيقة جليلة يصير بها هذا الفصل معيداً ومهتجاً جداً عند الشرع
ويزول بحث الباحث حتى لا يعرف له علم ورسم أصلاً

ثم ذكر الشيخ نكتة السكتة بسبب على النظر الفقهي العميق والفكر الإسلامي الآتي،
وأحكم معانيها بخصوص اللغة والحديث، بعضها فيما يلي

١ ذكر السلاطين في الخطبة محدث سكتة قد تفرّ شعاع النور حتى يعبر عن
حكيم أحد في بلاد آله يجري هناك سكتة وخطبة

٢ وإن ترك الخطيب ذكر السلطان في المملكة الإسلامية يعانف عليه، وإن أصر
فيعبد كأنه باع وسكر بتحكيمه.

٣ وفي مثل هذا الحار يصور بياض بل المكروه مؤكناً قدر خوف الفتنة بل يرتقي
إلى درجة الوجب كما في "ذ المختار" هذا في مسأله ذكر السعطان هذه -

٤ ولا ريب أن أكثر السلاطين وسائقي قلوب كثيرة إلى ما يكن فسفهم شيئاً آخر أفضيل مع الحدود الشرعية بمرها وفرض أنواع كثيرة من تمكوس والعرامات ضد الشريعة المظهره

٥ وإنهم كما يستخطون من ثمة اسمهم في الخطبة فكذلك الاسم مجرد عن كلمات المدح والإعظام كان موجباً بحضيتهم أكثر منه في ذلك.

٦ ومدح القسوس حرام شرعاً كما في الحديث قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ((إد مدح القسوس عصب الرب وإهز بدك العرش)) رواه ابن أبي الدنيا في "دع العيبة" وأبو يعنى في "مسند" والبيهقي في "شعب الإيمان" عن أس بن مالك، وابن عدي في "الكامل" عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنهما

(ووجدت في "الكامل" عن أس بن مالك، ٥٤٩ و"شعب الإيمان" ٤١٠٨٦، ٤٢٣) ورد انتهى به استخطية مصطفي وأراد عباد الله هؤلاء، بمصوبه هذا اندك عن الخطبة لاشتمال على العبد على هذا الأمر، وأن لا يرى مفصلاً تماماً عن الخطبة لئلا يشغل به الفتن، وهو فعنو به أن يسكنوا قليلاً في خلال الخطبة وذكر السلاطين بعد ذلك فأكملوا الخطبة بما كان ذلك مجرداً يكون المحسن واحد، والمحسن الواحد على نصريح الأئمة كافة جامع بتكميات كأن كل ما قيل في المحسن الواحد صدر معاً دفعة واحدة، وبهذا يتم رباط الإيجاب بالعبود إذا تحقق في المحسن وإلا فالإيجاب إنما كان بغير صدر لعدم القبول ثم يوجد بعد ذلك واحد م يكر الإيجاب موجود، وبوجود لا يرتبط بمحدوده كما أفاده في "الهدية" وغيرها (الهدية، كتاب البيوع، ٢٣/٣، مخصص)

وبعد، فتألو به أن يربو إلى الدرجة المعنى ويبدو المحسن قدر ما أمكن؛ لأن النور في أثناء الخطبة إنما عهد نقصها، فالأجنى عاماً وبهية القطع حاصب يصير سبباً لاختلاف المحسن وانفصال الذكر كما أن العبداء عدو الانتساب من عصب إلى

عصص تيديل المحسن في تلاوة آية السجدة

نعم! فيه قطع الخطبة بذكر أي محذور فيه منع ذلك المحذور بد ثبوت عن سور الله صني
الله تعالى عليه وسلم في الحديث الصحيح النور إلى السائل، فالانتقال إلى العالي
وصحاً بخطبة لأحد الحسن والحسين صبي الله تعالى عنهما فلم يوجه بهحب البعض
والجمعة لا منسبت في الفعل المذكو. (من العلامة الشامي والإمام ابن حجر) حسني
عنه الجواز حيثما كانت الصورة ما ذكر الفقير نورا من هذا السور والصعود
هنا وإذا لم يقدروا على ذكر السبطان ومادحه، فلا سبب لترك هذا بمصيح
وحيثما لم يكن كذا كما في بلاد فذكر لألفاظ الباطنة مخالفة بشرع هناك
حرام خالص بنفسه، لا سيّما يحط الكذب والشائع في العبادة هذه السور لا يكون
عشر له وإذا خلا عن مخالفة الشرع قال و. والصعود بنية إظهار دوق
حر سبب كما في مكملات الشيخ المحدث رحمه الله تعالى به وجه موجه

وفي هذه الصورة لا إنكار عليه، نعم ينبغي منعهم من مخالفة عقائد السية من العوام أن
يتركوا هذه السور والصعود بل ذكر السبطان عز الله نصره أيضاً حياناً، وإلا
فالدعاء بسبطان الإسلام محبوب ومندوب، ولا بأس في السور والصعود بهذه
النية، والانتهاج على المسلمين بالكذب وركاب البدعة السيئة باطل مهيئ على الحق
بالقول حكم المصيب الثاني هب ما ظهر بي، والله سبحانه وتعالى أعلم

(مرفاه جمان في تهووط عن نمبر مدح السبطان، ٣ ٧٣١ إلى ٧٣٧ من
"العصبي النبوي" هي المساوي الرصوبة" بالتنخيص والترجمة من لأردية)

(محمد أحمد الأعظمي)

(انظر "الفاوي المصوبة"، كتاب الصلاة، باب الجمعة، ٨ ٤١٣ ٤٢٦)

[١٧٧٨] قال أي: "المر": لا ينبغي أن يصلي غير الخطيئة^(١)

[قال لإمام أحمد رصا: حبه الله في "افتوى الرصوية"]

وهكذا في "الفتاوى عذمكية"^(٢) مافلاً عن "الكافي"^(٣)

٧٧٩ | قوله كما قاله أبو حيفة^(٤) وصاحبه كما في "الصحاوي"

[١٧٨٠] قوله^(٥) ستشكله في "الحلية". [نح^(٦)

(١) "المر" كتاب الصلاة، باب الجمعة، ٥ ٨٤

(٢) "الهدية"، كتاب الصلاة، الباب السادس عشر في صلاة الجمعة ١ ٤٧

(٣) "الفتاوى الرصوية" ٨ ٣

(٤) في "نفس والشرح" (يعطى) الإمام (سيف في يده فتحت به) كـ "مكة" (وولاً لا) كـ "الحنية"

وهي "د المحار" (قوله كـ مكة) أي فإنها فتحت عنه كـ قاله أبو حيفة

(٥) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب الجمعة، ٥ ٨٨، تحت قول "المر" كـ "مكة"

(٦) شرح معاني الآثار، كتاب الجمعة، باب في فتح سور الله صلى الله عليه وسلم "مكة" ص ٣ ٢٣٦

(٧) في "المر" وهي "الخلاصة" ويكره أن يتكلم على قوم أو عصا

في "د السحتا" (قوله وهي "الخلاصة" ربح ستشكله هي "الحنية" بأنه في رواية

"أبي داود" (والله صلى الله عليه وسلم فاه أي في الخطبة متى تكلم على عصا أو

فوس) (هـ) ونقل الفهمناني عن عبيد "المحيط" أن أحمد العصب سنة كالقيام

(٨) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب الجمعة، ٥ ٨٩، تحت قول "المر" وهي

"الخلاصة" ربح

ذكر كلام "إخلاصة" ثم قال^(١) (كنت وهو مشكل بما أخرج أبو داود عن الحكم بن حرب الكلبي^(٢)) فقد ذكر الحديث ثم قال^(٣) (وعن أنس بن مالك^(٤)) ((أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَأَوَّنَ قَوْمًا فَخَضِبَ عَلَيْهِ))، وصححه ابن السكك^(٥) ١٣

| ١٨١ | قوله أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ((ح. هـ. ج.))^(٦)

(١) "الحبة"، الفصل الخامس في صلاة الجمعة، ٥٥٦، ٢

(٢) هو الحكم بن حرب الكلبي وكلمة في تميم، يقال هو من نصر بن سعد بن بكر بن هوازن، له حديث واحد ليس له غيره، يروى عنه طريق الثعلبي الطائفي، وروى شهاب بن خرازم عن شعيب بن رزيق عن الحكم بن حرب الكلبي قال وحدثني أبي النبي صلى الله تعالى عليه وسلم سابع سبعة، أنه سابع سبعة، فقد ذكر الحديث ("الاستيعاب في معرفة الأصحاب"، ٦١١، ٤).

(٣) "الحبة"، الفصل الخامس في صلاة الجمعة، ٥٥٦، ٢

(٤) في "الحبة" (البراء بن عازب)، هو أبو عمارة البراء بن عازب بن الحرث الخزرجي قائد صحابي من أصحاب الفروخ سلم صغير (عز مع رسول الله صلى الله عليه وسلم خمس عشرة غزوة أو بها غزوه الخندق، (ب) ٨٧١).

("الأعلام"، ٤٦٢، ٤).

(٥) هو سعيد بن عثمان بن سعيد بن السكك البغدادي، أبو عبيد، من حفاظ الحديث (ب) ٨٣٥٣ قال بن ناصر الدين "كان أحد الأئمة الحفاظ، ومحقق الأيقاظ، رحل وحنوف، وجمع وصنف"، في "الصحاح المنقح" في الحديث

("الأعلام"، ٩٨١، ٣)

(٦) "ذو النحر"، باب الجمعة ٨٩٥، باب يوم "الدر" وفي "إخلاصة" خ.

(أقول) نعت حديث^(١) عن بحكم بن حرب يكتفي صلى الله تعالى عليه قال ((أقسم بها (أي بد"الهدية الصّية") أيماناً شهدنا فيها الجمعة مع رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فقام موثقاً على عصاً أو فوسياً)) اهـ فلا دلالة فيه ولا على وقوعه مرة، ووافقة على لا نعم، فربما تكون عذر أو بيان الجواز، والله تعالى أعلم ١٢

[١٧٨٢] قوله ونقل المهدي^(٢)

بعد أن نقل^(٣) عن جمعه كراهة فقد اضطرب كلام "المحيط" ٢

[١٧٨٣] قوله عن عيد "المحيط"^(٤)

اقتصر في "الهدية"^(٥) على نقل الكراهة عن "المحيط" ١٢

[٧٨٤] قوله^(٦) فوسى الدعاء بقبه لا بمساره^(٧)

أقول عشى على تخريج الإحلاق في قول الإمام ولا كان في مبدوحة

[د، جنس انخسب بين انخسبتين أن يدعو بالسان ١٢

(١) أخرجه أبو داود في "سنه" (١٩٠)، كتاب الصلاة ٤٧٤

(٢) رد المحتار، باب الجمعة، ٥٨٩، بحث فوسى "الد" وهي "انخلاصة" لح

(٣) "جامع الرموز"، كتاب الصلاة، فصل صلاة الجمعة، ١، ٢٧٠

(٤) "رد المحتار"، باب الجمعة، ٥٨٩، بحث فوسى "الد" وهي "انخلاصة" ح

(٥) "الهدية"، كتاب الصلاة، الباب السادس عشر في صلاة الجمعة، ٤٨

(٦) في "رد المحتار" قال في "المعراج" فوسى الدعاء بقبه لا بمساره، لأنه مأثور بالكتاب

(٧) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب الجمعة، ٥٨٩، بحث فوسى "الد"

ومثل عليه السلام إلخ

باب العيدين

[٧٨٥] قوله ^(١) وصحّحه السمي ^(٢) صاحب "الكر" ١٢

[١٧٨٦] قوله في "المصنف" ^(٣)

شرح "المصنف" للإمام ناصر الدين أبي القاسم محمد بن يوسف الحسيني
المديني المعروف بالحمفي الموفى سنة ٦٥٦، والشرح يسمى "المصنف"
وقيل هو "المصنف" ^(٤) ١٢

[١٧٨٧] قوله السمي ^(٥) بمذكور ١٢

(١) في ح. والشرح (تجب صلاتهما) في الأصح (عني من تجب عليه الجمعة
بشرائطها) المتقدمة (سوى الخطية) فإنها سنة بعد
في "رد المحتار" (قوله في الأصح) مما يهمل القول بأنها سنة، وصحّحه السمي في
"المصنف"، لكن الأثر قور الأكتريين كما في "المحشى"، ونص على بصيحته في
"الندية" و"البدائع" و"الهداية" و"المحيط" و"المختار" و"الكافي السمي" وفي
"الخلاصة" هم المختار؛ لأنه صلى الله عليه وسلم وأظن عليها، وسماه في
"الجامع الصغير" سنة لأثر وجوب ثبت بالسنة، "حبه"

(٢) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب العيدين ٩٩٥ تح فو "الدر" في
الأصح

(٣) مرجع السابق

(٤) بقر "كشف الظنون"، ١٩٢١ ١٩٢٢، و ١٨٦٧ ١٨٦٨

ونظر المفعولة [١٨٥٢] قوله لكن في "المصنف"

(٥) "رد المحتار" كتاب الصلاة، باب العيدين، ٩٩٥، تح فو "الدر" في
الأصح

[٧٨٨] قوله ^(١) ما ذكره المصنف بأن الجمعة ^(٢) ربح

وعُدَّ في "الأسباه" ^(٣) (من خصائص الجمعة كون اجتماعه ثلاثة)

عمره محمودي ^(٤) (بأنه ليس خاصاً بها، بل كسبب العيدين)، والصواب مع
بعض فيجوز في العيدين أن يكون راحة مع الإمام ١٢

[٧٨٩] قوله ^(٥) ولا تعاد الصلاة ^(٦)

الذي في "الهدية" ^(٧) و"الخانية" ^(٨) وغيرهما (لا تعاد الخطبة) وهو

١، في "المختار" في إمامة "البحر" أن الجماعة في العيد تسب على القوم
بسيب، ويجب على القوم بوجوبها. وظاهره أنها غير شرط على القوم
بالسيب لكن صرح به لأنه شرط لصحتها على كل من القوم، أي فتكون
شرطاً لصحة إتيانها على وجه السنة، وإلا كانت بطلاً مطلقاً، نأشكر
عرض "ط" ما ذكره المصنف بأن الجمعة من شرائط الجماعة التي هي جمع،
والواحد من مع الإمام جماعة كما في "النهر"

٣، "المنهاج"، باب العيدين، ٥، بحث قول "الفر" بشرطه

(٣) "الأسباه"، المن الثالث القوم في أحكام يوم الجمعة، ص ٣٢١، منصف

(٤) "عمر عيو" البصار، المن الثالث القوم في أحكام يوم الجمعة، ٣، ١٩٥، منصف

(٥) في "المختار" (قوله فإنها سنة بعدها) بيان لفرق، وهو أنها فيها سنة لا شرط

وأنها بعدها لا عهد بخلاف جمعة، قال في "البحر" حتى لو لم يحضب أصلاً

صحب وساء ترك السنة، ولو فتمها على الصلاة صحب وأساء، ولا تعاد الصلاة

(٦) "رد المنهاج"، باب العيدين، ٥، ١٠، بحث قول "الفر" فإنها سنة بعدها

(٧) "الهدية"، كتاب الصلاة، الباب السابع عشر في صلاة العيدين، ١، ١٥٠، منصف

(٨) "الخانية"، كتاب الصلاة، باب صلاة العيدين وبكى اب أيام التشريق، ١، ٨٨، منصف

لأوفق بالبيان لإدراكه أنهم حيث لم يقع على وجه السنة ومحتها محسوب
بأنه، فكأن يسبق إلى الدهن أنه أعني الخطية تعاد بعد انصلاؤه فهو، أم
عددة الصلاة بتقديم الخطية مما لا يذهب إليه وهم لا سيما، وقد تقدم
عن أن الخطية نفسها ليست بشرط هذا، مما بان بأحدها ٢

[٧٩] قال أي. "الدر" في "الغنية" صلاة العيد في النوى بكرة
تحريماً، أي لأنه شتغال بما لا يصح؛ لأن لمصر شرط الصحة^(١)

[قال لإمام أحمد رضا رحمه الله في "الفتاوى الرصوية"]

أقول. الجمعة أولى؛ لأن فيها مع ذلك إن ترك الظهر وهو فرض أو
ترك جماعته وهي وجبة، ثم الصلاة فرادى مع الاجتماع وعدم منع شعبة
أخرى غير برا. لجماعته، فإن من صنى في بيته معزلاً عن لجماعته فقد رآه.
جماعة، وإن صنى فرادى حاضرين في مسجده في وجب واحد فقد تركوا
جماعة وأتوا بهذه الشيعة ياداه عليه فيؤدي إلى ثلاث محظورات بل أربع
بل خمس لأن ما يصنوه بما لم يكن مقترفاً عليهم كان هلاً، وأداء الفل
باجتماعه والتداعي مكروه ثم هم يعتقدونها فريضة عليهم وليس كذلك.
فهذه خامسة وهذا مشترك بين الجمعة والعيدين^(٢)

(١) انظر "ذو المختار" كتاب الصلاة، باب العيدين، ١٠١/٥، تحت قول "الدر"

فإنها سنة بمعنى

(٢) "الدر"، كتاب الصلاة، باب العيدين، ١٠١/٥

(٣) الفتاوى الرصوية، كتاب الصلاة، باب الجمعة، ٢٧٣ ٢٧٤

[١٧٩١] قال أي "الدر" (١) قبيل الأذان (٢) بسحو ورفعة (٣) ١٢

مطلب الفقهاء قد يذكرون ما لا يوجد عادة

[٧٩٢] قوله (٤) على الفرض (٥) حين خشية انهوات بالانحلاء ٢

١. في النسخ والشرح (و) ثمّة (صلاة) انجازه على مخطئة) وعلى سنة معرب
بغيره، بالعيد على الكسوف، لكن في "البحر" قبل الأذان من المحلّي الفتوى
على نأخو نجاره عن السنة، وأقره المصنف كأنه يحتاج بها بالصلاة، لكن في
آخر أحكامه دعى "الأشباه" ببعض تقديم الجارة والكسوف حتى على الفرض ما
به بصر وقتّه، فتأمل

(٣) "الدر"، كتاب الصلاة، باب العيدين، ١ ٢ ٥

(٣) انظر "البحر"، كتاب الصلاة، ١ ٤٤

(٤) هي "رد المحتار" (قوله يعني (ب) عبارة "الأشباه" اجتماع جارة وسنة فتنب
الجارّة، وأما إن جمع كسوف وجمعة فرض وقت له أراه، ويعني تقديم الفرض
إن حال الوقت، وإلا والكسوف؛ لأنّه يخشى فواته بالانحلاء، وبجمع عيد
وكسوف وجارة يعني تقديم الجارة، وكذا لو اجتمع مع فرض وجمعة ولم يخف
خروج وقتّه ويعني أيضاً تقديم الكسوف على الزهر والنراويح له وفيه مخالفة به مرّة
من حيث تقديمه الجارة على السنة وهو خلاف محقق به كما عرفت وعلى
العيد وهو بحث مخالف به ذكره مصنف بعد "الدر"، ومن حيث تقديمه
الكسوف على الفرض، وهو بحث أيضاً مخالف به ذكره الشارح من تقديم العيد
على الكسوف مع أن العيد واجب مقدّم، فبالأولى تقديم فرض الوقت وفي
"النجوه" من باب الكسوف إن جمع الكسوف والجارة سئ بانجازه: لأنّها
فرض، وقد يخشى على الميت التغير اه، أي تطول صلاة الكسوف

(٥) "رد المحتار"، باب العيدين، مطلب الفقهاء قد يذكرون ما لا يوجد عادة،

٤١ ٤٥، تحت قول "الدر" يعني (ب)

[١٧٩٣] قوله لأنّ فرض^(١) قدّر أنّ الكسوف لا يقدّم على الفرض

[١٧٩٤] قوله^(٢) قدّم العيد^(٣) على الجذرة ١٢

[٧٩٥] قوله لأنّ يحصل الاشتباه^(٤)

لأنّ كلّ تكبيرات في الميام ١٢

[١٧٩٦] قوله لأنّه يؤدّى بجمع عصم^(٥)

والأبعد لا يسمحون القرءه وإنما يستعملون الكبير، فإن صلّيت الجذرة

أولاً وهم متهيّأون بصلاة العيد ربّما تؤخّروا أنّها هي ١٢

[٧٩٧] قوله أيضاً على الكسوف^(٦) إذ لا فرق بين الأبعد حيث

لا يصل الجهر، فإن قدّم الكسوف ربّما تؤخّروا أنّها صلاة الجمعة ٢

(١) "دّ المنحدر"، كتاب الصلاة، باب العيدين، ٤٥، بحث قول "الدر"

بمعنى [نح]

(٢) في "رد المنحدر" وقد يندرج قدّم العيد لأنّ يحصل الاشتباه، لأنّه يؤدّى بجمع

عظيم، وعلى هذا قدّم الجمعة أيضاً على الكسوف، و... محض صاحب "الأشياء"

تقديم فرض الوقت دون الجمعة، ويؤخذ من قوله أيضاً "إنّ صلاة الباق" تقديم

فرض المغرب لأنّ وقته صبيّ كما يحتمل "ح"، وهو ظاهر، لم رأيه صريحاً في

جناز "الثانوية"، وقال بعده وروى الحسن أنّه يختار، فالهم

(٣) "دّ المنحدر" كتاب الصلاة، باب العيدين، ١٥٥، بحث قول "الدر"

بمعنى [نح]

(٤) المرجع السابق.

(٥) المرجع السابق.

(٦) المرجع السابق.

[١٧٩٨] قوله ولد، خصّ صاحب "لأشياء" (١) وخ (٢)

أي جعله مخصوصاً بصوره صيق الوقت، فإن لم يصق يقدم الكسوف
على الوقوف، ولم يذكر هذا التخصيص والشرط في الجملة؛ لأنها تفهم عليه
مصنف حذر عن لا لبس

[٧٩٩] قوله تقديم فرض الوقوف (٣) على الكسوف ١٢

[٨٠٠] قوله لأن وقفه صيق (٤)

أقول فيه نظر ظاهر فإن صلاة الجهر لا تسدعي من مكث ما
يحصل به للحجوم اشتباك وهذا واضح جداً ١٢

[٨٠١] قوله (٥) صاحب "الخلاصة" أعظم منه بالخلوف، وبأن

١ "ذ المنحصر"، باب العيدين، ١٠٥٥، تحت قول "الفر" ينبغي . خ .

(٣) المرجع السابق

(٣) المرجع السابق

(٤) في "ذ المنحصر" قال في "الخلاصة" ولا يكبر يوم المظفر، وعندهما يكبر
ويختلِف، وهو إحدى الروايتين عنه والأصح ما ذكر أنه لا يكبر في عيد المظفر
وهو فافد أن الاختلاف في أصل التكبير لا في صفة، وأن الاتفاق على عدم الجهر
به ورده في "فتح القدير" بأنه ليس بشيء؛ إذ لا يُعْتَمَد من ذكر الله تعالى في
وقت من الأوقات بل من يعاذه على وجه البدعة وهو الجهر بمخالفته فونه
نعاني ﴿وَذَكَرُ رَبِّهِ فِي تَخَفٍّ﴾ [الأعراف ٥ ٢] فيقتصر على مورد الشرع وهو
أصحى نعوذ تعالى ﴿وَذَكَرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَّضْنُودَةٍ﴾ [البقرة ٣ ٢]، ورده في
"البحر" على "الفتح" بأن صاحب "الخلاصة" أعظم منه بالخلوف، وبأن يخصيه
الذكر بوقف مريد به الشرع غير مشروع ٨٠

مختصيص الذكر بوقت (بخ)

سيأتي^(١) آتياً عن "أبدائع" وغيرها أن قوله (لا يسمع من ذكر لله تعالى) قول إمام المذهب حسي لله تعالى عنه ثم بيده المحقق^(٢) من عند نفسه فلا معنى لشكك صاحب "البحر"^(٣) فيه، ولو كان في ذكره إدراك أنه نصر الإمام لأحجم عن هذا إجماع ١٢

[٨٠٢] قال أي "الدر" (٤) لأنه مسبوق^(٥) باب الكبير ١٢

[١٨٠٣] قال أي "الدر" (٦) (ولا يعود إلى القيام)^(٧)

أقرب، ويجب العمل عليها تحرراً عن التخييط على العوام ٢

(١) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب صلاة العيدين، ٢٥٠ : تحت قول "الدر"

كما قرره معصفت بعد "البحر" بخ.

(٢) انظر "رد المحتار" كتاب الصلاة، باب العيدين، ١٤٥ : تحت قول "الدر"

كما قرره معصفت بخ.

(٣) "الفتح"، كتاب الصلاة، باب صلاة العيدين، ٤١٢

(٤) "البحر"، كتاب الصلاة، ٢٧٩

(٥) في المتن والشرح (ولو أدرك) المؤتم (الإمام في القيام) بعدما كثر (كثير) في الحال برأي نفسه لأنه مسبوق

(٦) "المر"، كتاب الصلاة، باب العيدين، ٢٧٥

(٧) في متن والشرح (لو ركع الإمام قبل أن يكبر فإن الإمام يكبر في الركوع

ولا يعود إلى القيام يكبر) في ظاهر الرواية، فلو عاد يعنى الفساد

(٨) "المر"، كتاب الصلاة، باب العيدين، ١٢٨٥

[١٨٠٤] قوله (١) ومشي عليه في "البدائع" (٢)

ومر في الوتر ص ١٠٠ (٣) ١٢

[٨٥] قوله (٤) واختلاف إنما هو في الجمعة، "بحر" (٥)

قلت يكن في "الهدية" (٦) عن "المحيط" (تجوز إقامة صلاة العيد في موضعين، وأما إقامتها في ثلاثة مواضع فعند محمد رحمه الله تعالى تجوز، وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى لا تجوز) ١٢

(١) في "د المختار" (قوله في ظاهر الرواية) بيع فيه نصف في "السمع"، والذي في "البحر" و"الحبة" أن ظاهر الرواية أنه لا يكبر في الركوع، ولا يعود إلى القيام إذ في "الحبة" وعلى ذكره الكرخي ومشي عليه في "البدائع" وهو رواية "النوادر" يعود إلى القيام ويكبر، ويحيى الركوع دول القرع ١١

(٢) "رد المختار"، كتاب الصلاة، باب العيدين، ٢٩٥، تحت قول "الدر" في ظاهر الرواية

(٣) ينظر "رد المختار" كتاب الصلاة، باب الوتر والنوافل، ٢٤٢، تحت قول الدر بعوائه محنة

(٤) في المنزلة الشرح (ونؤتي بمصر) وحدث (بمواضع) كثره (اتفاق) فإن عمر صني أربع كالصحي ملتقط

في "رد المختار" (قوله اتفاقاً) والاختلاف إنما هو في الجمعة، "بحر"

(٥) "رد المختار"، كتاب الصلاة، باب العيدين، ١٣٥، تحت قول "الدر" اتفاقاً

(٦) "الهدية"، كتاب الصلاة، الباب الذي بع عمر في صلاة العيدين ١٥

[٨٠٦] قوله ^(١) أن الإيمان به مرتين خلاف السنة ^(٢)

أقول: هذا كان يحتمل التأويل أن التثنية خلاف السنة، بل ينبغي لإيمان .
بكن في "مجمع الأمهر" ^(٣) بحقه قوله "وصفه" يقول مرة "إلخ" وحتى
لو راد نقد خلاف السنة هـ ولم يستدل بنقل فيحتمل أن مسنده هو هذا
حتملاً له على مصنف الزيادة دون التثنية ٢

[١٨٠٧] قوله أنه يُكَبَّرُ مرة، وقيل ثلاث مرات ^(٤)

أقول: هذا أيضاً يحتمل احتمال على أن وجوبه أن يفعل من العماء
عائلاً بالإيجاب، كما أنه إليه في "الهداية" ^(٥) ويُسَمَّى في "الفتح" ^(٦)
و"سحله" ^(٧)، ويكون هذا، ووفقاً إليه وبين القليل أنه بلا مسحاب ٢

(في نفس والشرح) ويجب تكبير الشريق في الأصح ثلاثاً به (مرة) وإن راد
عليه يكون فصلاً

وهي "رد المحتار" (قوله وإن راد إلخ) أود أن قوله "مرة" يقال بواجب، بكن
ذكر أبو السعود أن الحموي نقل عن القرطبي أن الإيمان به مرتين خلاف
السنة هـ قلت وفي "الأحكام" عن "البرقندي" ثم المشهور من قول عماله أنه
يكبر مرة، وقيل ثلاث مرات

(٢) "رد المحتار" باب العيدين، ٤٣٥، بحقه قول "البرقندي" وإن راد . حـ

(٣) "مجمع الأمهر"، كتاب الصلاة، باب صلاة العيدين، ٢٦٠

(٤) "رد المحتار" باب العيدين، ٤٣٥، بحقه قول "البرقندي" وإن راد . حـ

(٥) "الهداية" كتاب الصلاة، باب صلاة العيدين، فصل في تكبيرات الشريين ٨٢

(٦) "الفتح"، كتاب الصلاة، باب صلاة العيدين، فصل في تكبير الشريق، ٤٨١، ٢

(٧) لم يثر عليه

مطلب المختار أن الديبح إسماعيل

[١٨٠٨] قوله ^(١) ﴿وَيَسْتَرْكِبُهُ بِشَحْقٍ﴾ ^(٢) هذا دليل واضح ظاهر، وقد

كنت نبهت له في التلاوة، والله الحمد ٢

[١٨٠٩] قوله ^(٣) بعد خروج يعقوب ^(٤)

في "ذو المحمد" (قوله) المختار أن الديبح إسماعيل، وفي أول "الحنية" أنه أظهر القوس هـ غيب وبه قال أحمد، ورجحه غالب المحدثين، وهذا هو حاتم. أنه الصحيح، والبيضاوي أنه لأظهر، وفي "الهدى" أنه الصواب عند علماء الصحابة والسابعين فمن بعدهم، والقبول بأنه إسحاق مردودٌ بأكثر من عشرين وجهًا، نعم ذهب إليه جماعة من الصحابة والسابعين، وسببه الفرط في أكثرين، واختاره انطبري، وحزم به في "الشفاء"، وتمامه في "شرح الجامع الصغير" بعلمني عند حديث (الديبح إسحاق) قال في "البحر" والحفيظ مائلون إلى الأول، ورجحه إمام أبو اليث السمرقندي في "البستان" بأنه أشبه بالكاتب والمسته، فأتى الكتاب بقوله ﴿وَقَدْ تَبَيَّنَ بَيْنَهُ عَظِيمٌ﴾ [الصافات ٦٧ ٦٨]، ثم قال بعد

قصه الديبح ﴿وَيَسْتَرْكِبُهُ بِشَحْقٍ﴾ الآية [الصافات ١١٢]

(٢) "ذو المختار"، كتاب الصلاة، باب العيدين، مطلب المختار أن الديبح إسماعيل،

١٤٥٥ هـ، بحب فور "المز" والمختار أن الديبح إسماعيل.

(٣) في "ذو المختار" وسم "ح" عن الجماعي في شرح الشفاء "أن الأحسن الاستدلال

بموجه نعتي، ﴿وَمِنْ ذُرَاهِ اسْحَقٌ يَفْقُوبُ﴾ [هود ٧١] فإنه مع اختيار الله نعتي أباه بإتيان

يعقوب من صلب إسحاق لا يتم ابتلاؤه بديحه لعدم هائلته حيث أنه أي لأنه أمر

بديحه صغيرًا، فلا يمكن أن يكون لأمر بعد خروج يعقوب من صلبه، فاعلم

(٤) "ذو المختار"، باب العيدين ١٤٥٥ هـ، بحب فور "المز" المختار أن الديبح إسماعيل

أقول يتم هذا إن ثبت أن التبشيع يعقوب قبل قصة الدبج ورجا أن يكون "بشر" أولاً يسبحو رمى أن وقع أمر الدبج والعشاء فبشر يأكله يعيش وبعد يعقوب عندهم الصلاة والسلام. ١٢

٨ | قال أي "الدر" لأر المسممين مو رثوه، فوجب اتباعهم^(١)

[قال الإمام أحمد رضا رحمه الله في "العتاوى الرصوية"]

أي ثبت وتأكد^(٢)

(١) "الدر"، كتاب الصلاة، باب العيدين، ١٥٠، ٥

(٢) "العتاوى الرصوية"، ٣٠، ٨، ٨

باب الكسوف

- [١٨ ١] قال أي "السرّ" يبارّ بمسحبه^(١) وهو فعله بجماعه
 [١٨ ٢] قال أي "لدرّ" ردّه في "البحر"^(٢) فأعاد شرائط الجماعة
 وأنها لا يجوز مرادى ١٢
 [١٨ ٣] قوله^(٣) والوقت^(٤) ميانى^(٥) انكلام عليه ١٢
 [١٨ ٤] قال أي "السرّ"^(٦) لا (جهر)^(٧)

- (١) هي المس والشرح (يضي بالناس من يمدت إمامة الجمعة) يبارّ بمسحبه، وما
 في "الشرح" "لا يد من شرائط الجمعة لا يحطبه ردّه في "البحر"
 (٢) "الدرّ"، كتاب الصلاة، باب الكسوف، ١٥٥ ٥
 (٣) المرجع السابق
 (٤) في "د البحر" (قوله ردّه في "البحر") أي تصريح الإمبراطور بأنه يسحب
 فيه ثلاثة أشياء الإمام والوقت أي الذي يباح فيه التطوع و موضع، أي
 مصلى العيد أو المسجد الجامع
 (٥) "ردّ المحار"، كتاب الصلاة، باب الكسوف، ١٥٥ ٥، تحت هو "الدرّ" ردّه
 في "البحر"
 (٦) انظر "ردّ المحار"، كتاب الصلاة، باب الكسوف، ١٥٦ ٥، تحت هو "الدرّ"
 في عمر وقت مكروه
 (٧) في سنن الشرح (يضي بالناس من يمدت إمامة الجمعة عند الكسوف ركعى
 كأنه لا أدان وإمامه و) لا (جهر و) لا (خطبة) متعطف
 (٨) "الدرّ"، كتاب الصلاة، باب الكسوف، ١٥٦ ٥

في قول أبي حنيفة رحمة الله تعالى عليه كذا، في "المحيط"، والتصحيح
قوله كذا في "المعصمات" هـ "هدية"^(١) وقد تقدم ص ٤٨٨^(٢) (أن الإسرار
فيه وحب على الإمام والمصدق)، فظهر جهل بعض من يدعي العلم من
بلائه الككوهي^(٣) حيث أم الناس في مسجد الوهابية في كسوف وقع في
شوال سنة ٣٠٦ هـ، فجهل بالفرقة، وشيء آخر أن رجل سمى بكى إمام
لجمعة، وإنما يعنيه هو لا غيره ١٢

١، الهدية، كتاب الصلاة، الباب الثامن عشر في صلاة الكسوف، ٥٣

٢، انظر "ذو المحار" كتاب الصلاة وحيات الصلاة، ٣ ٢٢٢، بح فور "الدر"

والجهل بالإمام.

(٣) هو رشيد أحمد ككوهي (ككوهي)

بَابُ صَلَاةِ الْجَنَائِزِ

[١٨١٥] قال أي "المرء" هو المعتاد في زماننا^(١) والحمد لله

مطلب في تلقيح المحتصر الشهادة

[١٨١٦] قوله^(٢) بتعين الشهادة^(٣)

أقول الشهادة تشمل الشهادتين فلا إشارة ١٢

(١) هي حتى والشرح (بوحيه المحتصر القصة) على بعينه، هو السنة (وحداد الاستلاء)

على ظهره (وقتها إنهما) وهو المعتاد في زماننا ملتصقاً

(٢) "المرء" كتاب الصلاة، باب صلاة الجنائز، ١٨٣٥، منعطفاً

(٣) في نفس والشرح (ويصن) يدها، وقيل وجوباً (بذكر الشهادتين) لأن الأولى

لا تُقبل بدون الثانية

في رد المحتار^(٤) (قوله بذكر الشهادتين) فإن في "الإمداد" وإنما اقتصر على ذكر

الشهادة تبعاً لمحدث الصحيح وإن قال في "المستقصى" وغيره ونعم الشهادتين

لا إله إلا الله محمد رسول الله، ويعينه في "الدرر" بأن الأولى لا تُقبل بدون

الثانية نيس على إطلاقه لأن ثبت في غير مؤلف وهذا قال ابن حزم من

الشافعية وهو جمع. ينص محمد رسول الله أيضاً لأن القصد مونه على

الإسلام، ولا يستلزم مسبباً إلا بهما مردوداً بأنه مسموع، وإنما المراد بحسب كلامه

بلا إله إلا الله يخص به دينه الثواب، أما الكافر فينقضهما قطعاً مع بعض أسعد

وجوبه، إذ لا يصير مسموماً إلا بهما إذ ثبت وقد يشير إليه بعينه "تهذيبه"

و"الوهية" و"الغاية" و"الكنز" بتعين الشهادة

(٤) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب صلاة الجنائز مطلب في تلقيح المحتصر

الشهادة، ١٨٥٥، بحث قول "المرء" بذكر الشهادتين

قال الإمام أحمد رضا رحمه الله في "اعتاوى الرصوية" [

أقول الشهادة اسم جسر، فيشمل الشهادتين، ألا يرى إمام
السمي صاحب "الكبر" ^(١) غير في أصله "الواهي" ^(٢) بم غير فيه، ثم فسره في
شرحه "الكافي" ^(٣) بالشهادتين، وكسبك في "البحر الرائق" ^(٤)
و"المصمرات" ^(٥) و"جامع الرموز" ^(٦) و"مجمع الأنهر" ^(٧) و"ملا مسكين" ^(٨)
كما سمعت ^(٩)، ومن الدليل عليه أن بعض في "البدية" ^(١٠) يضم "القدوري" وقد
ثنى ^(١١) فعم أن مجرد فيه كاستثنى ^(١٢)

١، "الواهي"، كتاب الصلاة، باب بيان الجنازة، الجزء الثالث عشر، ١ ٥٣

(٢) "الكافي"، كتاب الصلاة، باب بيان الجنازة، الجزء الثالث عشر ١ ٥٣

(٣) "البحر"، كتاب الجنازة، ٢ ٢٩٩

(٤) "المصمرات"، كتاب الصلاة، باب الجنازة، ص ١٢٦

(٥) "جامع الرموز"، كتاب الصلاة، فصل في الجنازة، ١ ٢٧٨

(٦) "مجمع لأجر"، كتاب الصلاة، باب صلاة الجنازة، ١ ٢٦٤

(٧) "شرح ملا مسكين"، كتاب الصلاة، باب الجنازة، الجزء الأول ص ٨٥

(٨) انظر "اعتاوى الرصوية"، ٩ ٨٥

(٩) "البدية" مع "الهدية"، كتاب الصلاة، باب الجنازة، ١ ٨٨، هي "هداية مبتدي"

في الفروع، شيخ الإمام أبي الحسن علي بن أبي بكر محمد بن أبي الحسن

(ت ٥٩٣ هـ) ("كشف الظنون"، ٢٢٧ ٢٢٨)

(١٠) "مختصر القدوري"، كتاب الصلاة، باب الجنازة، ص ٦٣

(١١) "اعتاوى الرصوية"، كتاب الصلاة، باب الجنازة، ٩ ٨٧

مطلب في قبول توبة اليأس

[١٨١٧] قوله ^(١) قال في أوامر "البررية" ^(٢)

أو كتاب الفاظ تكون إسلاماً أو كفراً أو خطأ ٦ ١٦ ٣٦ ٢

مطلب في التلقين بعد الموت

[١٨١٨] قوله ^(٣) مع التوضيح

(١) هي "البر" و حذف في قول توبة اليأس، واستخدم قبول توبته لا إيمانه، والعرق

في "البررية" وغيرها

في "رد المحتار" (هو في المنعار) راجع أقول قال في أوامر "البررية" في توبة

اليأس مقبولة لا يمان اليأس، وقيل لا تقبل كإيمانه

(٢) "رد المحتار" كتاب الصلاة، باب صلاة استسقاء، مطلب في قبول توبة اليأس،

١٨٦٥، حب قول "البر" والمنعار راجع

(٣) "البررية"، كتاب الفاظ تكون إسلاماً أو كفراً أو خطأ، الفصل الأول فيما يكون

إسلاماً وما لا يكون، ٦ ٦ ٣، هامس "الهدية"

(٤) هي "رد المحتار" (قوله ولا يقبل بعد نفيده) ذكر في "المعراج" أنه ظاهر

الرواية، ثم قال وفي "المعراج" و"الكافي" عن الشيخ الزاهد الصفار أن هذا على

قول بصري؛ لأن الإحياء بعد الموت عندهم مسحون، أما عند أهل السنة

فحديث أبي (لقموا موتاكم لا إله إلا الله) محمول على حقيقته، لأن الله

تعالى يحياه على ما جاء به الآثار، وقد روي عنه عليه الصلاة والسلام وأنه

أمر بالمؤمنين بعد النسيء، فيقول يا هلا، يا هلا، يذكر حديث الذي كتب عليه من

شهادته أن لا إله إلا الله وأما محمد، رسول الله، وأن الجنة حق والدار حق، وأن

البعث حق، وأن الساعة آتية لا ريب فيها، وأن الله يبعث من في القبور، وأند

[١٨٢] قوله ^(١) وإن العبد الذليل أقرب مثل هوبه ^(٢) ربح
 وإني العبد لأدّل الأرض الأضرّ الأحوج أقول كهوكما مستعياً بحول
 الله معاني ربّ الأرض والسماء ١٢
 [١٨٣] قال أي "المرء" ^(٣) ويُحصر عنده الطيّب ^(٤)
 أقول ينبغي تقديمه على قوله ^(٥) (وإد ماب) فإن هذا الطيّب بصيافه
 الصلاة عليهم الصلاة والسلام ١٣

(١) هي نفس والشرح. (وب هوبه) من كلمات كفرة يعترف هي حقّة ويعلم معاملة
 موسى بمسئمين، حملاً على أنّه في حارة و عفة، وقد حذر بعضهم، وإن
 عقده قبل موته، ذكره الكمال

في "رد المحتار" (قوله ذكره الكمال) وقيل أيضاً وبعضهم خذرو قباذه في حال
 انشور، والعبد الضعيف مؤثّر هذه الكنيمات فوض أمره إلى الربّ العتيّ الكريم
 من كلاً عليه حاله من حبّ عظمه أن يرحم عظيم فافني منسوب على الإيمان
 والإيقان، ومن يتوكّل على الله فهو حسبه، ولا حول ولا قوة إلا بالله العتيّ
 العظيم اهـ وإنّ العبد الذليل أقرب من قوله مستعياً بقوّة الله تعالى و حوّه

(٢) "رد المحتار" باب صلاة الجنائز ٥ ١٩٤، تحت قول "المرء" ذكره الكمال
 (٣) هي نفس والشرح. (وإد ماب تشدّ بحياه) وتعتضّ عنها) تحسيت نه، ويهون
 معصيه بسم الله وعلى منة رسول الله، اللهم يسّر عليه أمره، وسهّل عليه ما بعده،
 وأسعده بقائك، وجعل ما خرج إليه خيراً مما خرج عنه، ثم بعد أعضاء،
 ويوضع على بطنه سيفاً أو حديد ثلثاً ينفخ، ويحصر عنه الطيّب، ويخرج من
 عنده الحائض والنفساء والجيب

(٤) "الندرة"، كتاب الصلاة، باب صلاة الجنائز، ٥ ١٩٥

(٥) انظر مرجع السابق، ص ٩٤

[٨٢٢] قال أي "الدر" ويُخرج من عنده حائض^(١)

أقول أو هم يذكرون أن المراد إخراجهم بعد موته ولا وجه له، بل الكلام عند احتضاره؛ لأن ملائكة الرحمة لا تدخل بيتاً فيه حيب أو كذب أو صورة، ويحدث الحائض والمفساء قبل هي "نور" لا يصحح^(٢) و"مراقبي الفلاح"^(٣) ينتهون عنده سورة "يس" ومسحس سورة "الرعد"، وحتنقو في إخراج الحائض والمفساء وحيب من عنده، وجه لإخراج المسحح حضور ملائكة محلاً به حائض أو مفساء كما ورد، ويحضر عنده طيب، فإذا مات شدّ لحياه . (نسخ) ههنا هو محل ذكره ٢

[١٨٢٣] قوله^(٤) لأنّ الأدمي حيوان دموي فيسحس بالموث كسائر

الحيوانات^(٥)

(١) "الدر"، كتاب الصلاة، باب صلاة الجنائز، ١٩٥ هـ

(٢) "نور الإيضاح"، كتاب الصلاة، باب أحكام الجنائز، ص ١٣٨

(٣) "مراقبي الفلاح"، كتاب الصلاة، باب حكم الجنائز، ص ٢٨ - ٣٩

(٤) في المتن والشرح ويعرأ عنده نفر ن إلى أن يرفع إلى العسل كما في "العهستاني" معزياً

"لنفس" قلت. ويسر في "لنفس" إلى العسل، بل إلى أن يرفع نفسه وعشرته هي

"البحر" رفع الروح، وعبرة الزبدي وغيره تكره الترقية عنده حتى يموت، وعنه

الشربلاكي في "إمداد القرح" تربها لقرآن عن نجاسة الميت بسحسه بالموث، قيل

نجاسة حبث، وقيل حدث، وعنه فيسعي جوارحه كفرأه المحدث. وفي "رد المحتار"

(قوله قيل نجاسة حيب)؛ لأنّ الأدمي حيوان دموي، فيسحس بالموث كسائر

الحيوانات، وهو هو عاتمه المشايخ، وهو الأظهر، "يدائع" وصححه في "الكافي"

٥١ "رد المحتار"، باب صلاة الجنائز، ١٩٨ هـ، بحث هو "الدر" قيل نجاسة حبث

[قال الإمام أحمد وصاحبه رحمه الله في "المنهاج الرصدي"]

أقول ويرد عليه أن لو كان كذا لم يمكن تظهيره بالعسل، ألا ترى أن جميعه لو عسلت ألف مرة لم تظهر، وإنما يظهر منها انجده بالدفع، ووجد الإنسان لا يحتمله، ونحن قولنا هذا أولى من قول الفقهاء بالحدث إذ قالوا^(١) "نجاسة الحدث برون بالعسل لا نجاسة الموت فيها موجهها بعده فصل السهم بين نجاسة محل بالموت بل بالحدث؛ لأن الموت سبب للاسرخاء ورواها العقل"، وما كان يرد عليه أن هذا سبب الوضوء دون العسل قالوا "بل هو سبب العسل وكان هو القياس في الحيوان وإنما اقتصر فيه على الوضوء دفعاً لما خرج نكراً سبب الحدث منه بخلاف ميت"، إذ رد عليه في "الفتح" "أن قيام الموت مشروط بالإلزام فإن سبب الحدث أيضاً قائم بعد العسل"، وهذا **وأقول** بل ليس مشركاً فإن الموت يهيئ النجاسات مشربة في البدن ولا نزول بالعسل، ولا اسرخاء يوجب خروج ريح، ورواها العقل لا يتنبه له كالنوم، فكيف سبباً بالعرض، وهما قد عرصا جميعاً وهو حي فتوجه إليه لخطب وثيب النجاسة الحكمية فإد عسل الميت لا تعود؛ لأنها حكمية وقد أنهى الموت توجهه لخطب والتكليف

أما اعتداهم^(٢) "بأن العسل جعل مظهره تكريماً" كما في "الفتح"

فأقول التكريم أن لا يجعل جميعه، لا أن يحكم بأنه نجاسة حيثة ثم يحكم

(١) انظر "الفتح"، كتاب الجنائز، ٢، ٧٠، مخصصاً وملتقفاً

(٢) انظر "الفتح"، كتاب الجنائز، ٢، ٧٠، مخصصاً

بطلانها به بالغسل مع قيامه بمافي، وقد قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ((إن المؤمن لا يجس)) رواه السنن^(١) عن أبي هريرة، وأحمد^(٢) وبعثمة إلا الزمدي عن حذيفة، والنسائي عن ابن مسعود، والصبري في "الكبير" عن أبي موسى رضي الله تعالى عنه، ورأى يحاكم من حديث أبي هريرة^(٣) ((حيًا وميتًا)) قال في "الفتح"^(٤) ((إن صححت وجب رجوعه إلى يحدث))

أقول وبه لم يصح لكفى إطلاق الصحاح على أنه قد صح، والله أعلم، قال في "الحية"^(٥) بعد أخرج يحاكم عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهم قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ((لا تتجسوا موتاكم فإن المؤمن لا يجس حيًا ولا ميتًا))، قال صحيح على شرط البخاري ومسلم، وقال الحافظ صياء الدين في "كده"^(٦) بساده عن علي

(١) أخرجه البخاري في "صحيحه" (٢٩٥)، كتاب الغسل، باب النجس يخرج ويشي، راج. ٧١، ومسلم في صحيحه (٣٧١) كتاب النجس باب الغسل عن أن المسلم لا يجس، ص ١٩٨.

(٢) أخرجه أحمد في "مسنده" (٢٣٣٢٤)، ٩، ٧٨.

(٣) أخرجه الحاكم في "المستدرر" عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهم كتاب الجنائز، البهي عن صبا الأموات، ١، ٧٣٣.

(٤) "الفتح"، كتاب الصلاة، باب صلاة الجنائز، فصل في الغسل، ٢، ٧.

(٥) "الحية"، الفصل السابع عشر في صلاة الجنائز، ٢، ٦٠٩.

(٦) نكح عبارة "الحية" هكذا، قال الحافظ صياء الدين في "أحكامه".

شرط الصحيح فترجح الأول) ٥١

أقول وبه ندفع، لأنه من أمس تأويل "العنية"^(١) أن المراد لا يجس بالجماعة سياق حديث أبي هريرة رضي الله تعالى عنه، أم هو ش^(٢) "مراد يعني نجاسة اندائمة وإلا برم أن هو أصابه نجاسة خارجية لا يجس"^(٣) أقول وقد ظهر منك دفعه بما قررنا^(٤) فهو بين بين أن قصيبه نجاسة من خارج فترى، وأن يجعل حيفة خبيثة نجس كل جزء جزء منه ظاهر وباطن، وهذا هو حقيقة المجس بخلاف من أصاب جمده نجاسة من خارج، فلا يصح عليه حيفة أنه نجس، إنما المجس ما أصابه النجاسة من بشرته، فثبت والله الحمد أن الحديث يعني لمجس جسم يموت، فوجب كما هو المحققان^(٥) ترجيح أن عنبه لمحدث، وقد قال في "البحر"^(٥) أنه الأصح، أم فرع "فساد صلاة حمامه قبل الغسل، وانماء الغيل بوقوعه" فمبيات على قول العامة كما جوزه ش^(٦)

(١) "العنية"، فصل في الجنازة، ص ٥٧٩

(٢) انظر "رد المحتار"، كتاب الجنازة، ب صلاة الجنازة ١٩٩٥، بحث قول "المر" وفيه حديث، بالفاظ مختلفة

(٣) انظر "العاوي الرضوية"، ٣ ٢ ٤ ٦ ٤

(٤) أي صاحب "فتح القدير" والعلامة الشامي عليهما الرحمة

(٥) "البحر"، كتاب الجنازة، ٦ ٢ ٣ ٣٠٧، تنوير

(٦) انظر "رد المحتار"، كتاب الجنازة ب صلاة الجنازة ١٩٨٥، بحث قول

"المر" قبل نجاسة حيث

أقول وعمل بهم أحداً بلا ضيق، أما الكافر فجميعه حييته قطعاً،
فإنحكموا فيه قطعياً، والله تعالى أعلم^(١)

[١٨٢٤] قوله ^(٢) كُتِبَ لَمْ أَرَهُ فِي "الرَيْبِي"

أقول عبارة "الرَيْبِي" ^(٣) هكذا (وصي بلا مصصصة وسسشاق، لأن
الوصوء سة الاعتسان، لا أنه لا يمكن إخراج ساء مه سيركس، يخالف
انحجب فيها وهي غسل اليد، فإن الحجب يبدأ بعمل يديه، والعتب يبدأ
بغسل وجهه، لأن الحجب هو الغسل نفسه، فيبدأ بسطيف اليد ولا كدس

(١) "الفتاوى الرضوية"، ٣ ٢ ٤ ٤٠٧

(٢) في النسخ والشرح، ويوصفاً بلا مصصصة وسسشاق) يخرج، وهي بهلان
بخرقة، وعنه انعمل اليوم، وبو كان حباً أو حاكف أو نفسه فعلا اتفاق تسمياً
خطه، به مشعل

في "رد المحتار" (وهو وهو كان حباً) يخ) نقل أبو السعود عن شرح الكفر
بشبي أن ما ذكره المحققان في "شرح القموري" من أن الحجب
بمصصص وسسشاق عريماً مخالفاً لعاقه الكتب اه ففد وفان الرمبي أيضاً هي
"حاشية البحر" إطلاق المتن والشروح والفتاوى يشمل مر مات حباً، وم
من صرح به، كفى "الإضلاق" يُدخله، وأبعده نقصيه، اه وما بعده أبو السعود
عن "الرَيْبِي" من قوله "بلا مصصصة وسسشاق وبو حباً" صريح في ذلك؛
كُتِبَ لَمْ أَرَهُ فِي "الرَيْبِي"

(٣) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب صلاة الجنائز، ٥ ٢٠٥، بحب فور "الرد"
وبو كان حباً، وإبع

(٤) "البيان"، كتاب الصلاة، باب الجنائز، ١ ٦ ٥٦

استب، ولا يلحق غسل رجليه كالجنب إذا لم يكن في مسقع ماء) ۱۵
فليس فيه إلّا لإصلاحي لا التصحيص لقوله ولو جنباً نعم! ينقدح في الدعوى
بسماع كلامه أنّ غسل الميت مضمّن ولو جنباً أو حائضاً يخالف غسل
الجنب في هذه الأربعة، وكأنّك هذا هو مرد أبي السعود باعرو إليه، والله
تعالى أعلم

[۱۸۲۵] قال أي "الدر" (۱) وهو دميّة بشرط بقاء الروحية (۲)

[قل الإمام أحمد رضا رحمه الله في "الفتاوى الرضوية"]

اقتصر في "الدر" على اشتراط "بقاء الروحية"

أقول ولا يكفي إلّا لمكروحة مبدءاً واموطوءة بشبهة هي أو احتب
لا شكّ في بقاء روحيهنّ، ولذا يعسبه إن نقصت عتتهنّ بعد موته عن
غسله، ولا يجوز بهنّ ما دس في تلك القعدة هذا، د (۳) "يحل لها
مسّه" (۴) ۱۲

(۱) في المس والشرح ويصح وجه من غسله ومسّه لا من الضر إليها على
الأصحّ وهي لا تصح من ذلك) وهو دميّة بشرط بقاء الروحية متصفاً

(۲) "الدر"، كذب الحافظ، باب صلاة الجنائز، ۵ ۲۱۵

(۳) قد راد الإمام رحمه الله هذا العيد في "فتاواه" بالارديّة هكذا

اگر میت مرد یا ہوشیار لڑکا ہے کہ اتنا صغیر سن نہیں ہے اور وہاں کوئی مرد نہیں تو اگر میت کی
روح ہے کہ ہوور عظم روحیت میں باقی اور اسے مس کر سکتی ہو وہ متعدی ہے۔ بخ

[انظر "الفتاوى الرضوية" ۳ ۵۳۹]

(۴) "الفتاوى الرضوية"، ۳ ۵۳۹

[٨٢٦] قوله ^(١) وهو ، حبادر من قول " الحادية " "أجزأهم ذلك" ^(٢)

(١) في ذ المنحدر "عر "التحجير " ولا يذ من التوبة في غسله في الظاهر، وفي "الحادية" يد جرى نساء على النسيب أو أصابه المطر عن أبي يوسف أنه لا ينوب عن العسل؛ لأن أمره بالعسل وذاك يس بعسل، وفي "الهداية" و"الكفاية" به غير هذا أنه لا بد منه إلا أن يحركه بية العسل، وهذا في "الهداية" وفيه نظر، لأن نساء مريض بطبعه، وكما لا يجب إليه في غسل الحي فكل نسيب، وهذا في "الحادية" ميت غسله أهله من غير بية الغسل أجزأهم ذلك اهـ وصرح في "التحجير" و"الإسبيعياني" و"مفتاح" بعدم شرطها أيضاً، ووفق في "فتح القدير" بعبارة الظاهر شرطها فيه لإسقاط وجوبه عن مكلف لا بحصول طهارته هم وشرط صحة الغسل عليه اهـ وببحث فيه شارح "النمية" بأن ما مر عن أبي يوسف ينفذ أثر العرض فعل الغسل متى حتى لو غسله بتعريف الغير كفى، وليس فيه ما يعيد شرط التوبة لإسقاط الوجوب بحيث يستحق العقاب بتركها، وقد تقرر في لأصول أن ما وجب بغيره من الأفعال الحسية بشرط وجوبه لا بإحداه كالسعي والظهاره نعم لا ينال بواب العبادة بدونه اهـ وأقره الباقاني، وأيده بما في "المحيط" لو وجد نسيبه في الماء لا بد من غسله؛ لأن الخطاب يتوجه إلى بني آدم، ولم يوجد منهم عمل اهـ فتخصى أنه لا يذ في إسقاط الفرص من الفعل، وأما التوبة بشرط لتحصيل الثواب، عند صحح تعسيل الدعوى ووجه المسموع مع أن إليه شرطها لإسلام فيسقط الفرص عت بعدد نوب توبة وهو اسبادر من قول "الحادية" "أجزأهم ذلك"

(٢) "رد المحتار" كتاب الصلاة باب صلاة الجنائز، ٥، ٢٢، حب قور "الدر"

وتعليقه

قال الإمام أحمد رضا رحمه الله في "اعتاوى الرصوية" [

أقول هذا كنهه عني المنبهر من إرادة النية الشرعية، أمّا لو حُصِبَ على قصد الفعل أربع الرغ، فإنّ سأمور به المصنف لا يكون إلّا قصد الاختياري، مما وقع عنه من دون قصد منه لا يخرج عنه عن عهده إيجاب الفعل، وعسل استيت به وجهان وجه إلى الشرعية وهو عدم صحة الصلاة عليه بدون انظهاؤه، وهذا ما يكفي فيه وجوده بلا إيجاد كصلها ذنحي، ووجه إلى الرصوية عليه ولا يأنى إلّا بفعل توقعه قصدًا ولو لم تقصد العبادة سأمور بها، وهذا معنى قول أبي يوسف "لأنّ أمرًا بالمعسل" وقول "المحيط"^(١) "إنّ المخطاب يتوجه إلى نبي آدم"، ويهد تصو الكلمات، ويظهر ما في كلام "العمية"^(٢)، والله الحمد^(٣)

[١٨٢٧] قوله هل في "الفتح" الصغير والصغير يد، ثم يسعد حدّ الشهوة يحسبهما الرجال والنساء، وقدّره في "الأصل" بأن يكون قبل أن يتكلم^(٤)

[قال الإمام أحمد رضا رحمه الله في "اعتاوى الرصوية" [

أقول [رحم موسى عزّ وجلّ عني محمّد رحمة لا تحصى أن انعم

(١) "المحيط السرعصي"، كتاب الجنائز، ١٢٣

(٢) "العمية"، كتاب الصلاة، فصل في الجنائز، ص ٥٨٠، بتصرف

(٣) "الفتاوى الرصوية"، ١١٦ ١١٧

(٤) "المحت"، كتاب الصلاة، باب صلاة الجنائز، ٢٢٤ ٥، بحث قول الدرّ وإلّا

التي لا حاجة فيه إلى الستر هو هذا ولا شك فيه أن النظر وسمي إلى محي
و لعب في محكم سواء^(١)

ألا ترى إني قول "البدائع"^(٢) (لو مات الصبي لا يشتهي لا بأس أن
يعينه النساء، وكذلك الصبية التي لا تشتهي إذا ماتت لا بأس أن يعينها
الرجال؛ لأن حكم العورة غير ثابت في حق الصغير والصغيرة) اهـ، وكيف
ترضى الشريعة المعصية أو يمشي علام دون اثني عشره سنة وبس دون تسع
بشهر في الأسواق عربائس، وقد قال في "الدر" عن "السراج الوهاج"^(٣)
(لا عورة للصغير جداً، ثم ما دام لم يشنه وقبل ودبره ثم تعظ إني عشر
سنة ثم كباع) اهـ، فبحق عمدي أن ما في عامة الكتب هذا مفسر بما في
"الأصل"^(٤)، ومعنى ينوعه جداً شهوة جداً يوجب فيه النظر إلى عورته
بذكر منك لأمو لا أن يشتهي هو نفسه أو تقع على نفسها الشهوة وقال
ش تحب فونه "الصغير جداً"^(٥) (وكذا الصغيرة، قال ح وفسره شيعه
بأن أربع فما دونها، ولم أدر من عراه اه أقول قد يلوحد ما في جوائز
النشر بيلاية (بخ)، فذكر ما قدمناه^(٦) عن "الفتح" عن "الأصل"

(١) معرباً من الأردية

(٢) "البدائع"، كتاب الصلاة، فصل يبار الكلاء فيس يعسر، ٢٦ ٢

(٣) "الدر"، كتاب الصلاة، باب شروط الصلاة، ٢٤ ٢٥

(٤) "الأصل"

(٥) انظر "ذو المحتر"، كتاب الصلاة، باب شروط الصلاة ٢٤ ٢٥

(٦) انظر "الفتاوى الرصوية"، ٣ ٥٣٧

أقول في الأعمه نظر صاهر هو المكمم يحصل غالباً قبل أربع ركعات^(١)

مطلب في الكف

[١٨٢٨] قوله^(٢) ومقداره حالة لموت^(٣)

احمر عن حمزه حدية حيلته، فإنه يكون ستة أذرع وأريد وانقص
عنى حسب العدة وحاجة والمادة ١٢

[١٨٢٩] قوله ثلاثة أذرع بدرع الكرياس^(٤)

وعرضه شبر عنى م هي "كشفت العضة"، وعندي أن هذا المقدر لا يكفي
يسر الرأس فيمكن العرض شرعاً بدرع الكرياس أو نحوه. ١٢

[١٨٣] قوله يرسل عنى وجهها^(٥) بعد ما عطي به رأسها ١٢

(١) "الفتاوى الرصوية"، ٥٣٨، ٣

٢ في نفس والشرح (ولها درع) أي قميص (ورر) وخمار ونعافه وعرفه تربط
بها ثديها) ويغطيها (وكفانية) أي "ونعافه" هي لأصح (وبها يوان وخمار)
ويكره أهل من ديب

هي "ذ المحتر" (قوله وخمار) يكسر الخاء ما يعطي به امرأة رأسها فان
الشيخ إسماعيل ومقداره حالة موت ثلاثة أذرع بدرع الكرياس، يرسل عنى
وجهها ولا يصف، كذا هي "لا يصفح" و"العنابي" ٨

(٣) "ذ المحتر"، كتاب الصلاة، باب صلاة الجنائز، مطلب في الكف، ٢٢٩، ٥
تحت قول "المر" وخمار

(٤) مرجع السابق

(٥) مرجع السابق

[١٨٣١] قوله هو أدنى ما يكفيه بلا كراهة^٢

أي بحريماً ولا تنقض السنة بذكره تريها^٣

[١٨٣٢] قوله تأمّن^٤

() هي "رد المحتار" (هونه و كراهية) أي الاختصار غير التوسيع كمن الكفاية، لأنه أدنى ما يثبت حال حياته، و كمنه كمنه بعد الوفاة، فيجب بكسونه في الحياة، وبعد سجد صلاته فيها بلا كراهة، "معراج" و حاصبه أن كمن الكفاية هو أدنى ما يكفيه بلا كراهة فهو دون كمن السنة، وهم هم سنة أبيض أو و حب^٥ الذي يظهر في الثاني، ولد، كره الأقل منه كما يذكره الشارح

(٢) "رد المحتار"، باب صلاة الجنازة، ٥، ٢٢٩، بحث هو "الدر" و كراهية

(٣) هي العنق والسرّح (وهي تلبس الدرع، ويجعل شعرها صغيرين على صدرها فوقه) أي الشرع (والاختصار فوقه) أي الشعر (وبعد الصفقة) ثم يفعل كما مر^٦ في "رد المحتار" (قوله ثم يفعل كما مر) أي بأن موضح بعد لباس الدرع و اختصار على لإزالة يفت بغيره، يخ، قال في "الفتح" وسم بد كراخرقة، وفي شرح الكرم فوق الأكفاد كيلا ينتشر، وعرضها ما بين يدي امرأة إلى السرير، وفي ما بين يدي الركبة كيلا ينتشر الكفن عن العندين وعت يسمى وهي "الحقة" تربط الخمره فوق الأكفاد عند الصدر فوق النديس، ثم وها في "الجوهرة" و هو من حجبتي تربط الخمره على الشدين فوق الأكفاد يحصل أن يُراد به تحت العنقة وفوق الإبر والقميص وهو الظاهر ثم وفي "الاعتبار" تلبس القميص ثم الخمره فوقه ثم تربط الخمره فوق القميص ثم ومقاد هذه النيات لا اختلاف في عاصها، وفي محل وضعها، وفي مانه، تأمّن

(٤) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب صلاة الجنازة ٥، ٢٣٤، بحث هو "الدر"

ثم يفعل كما مر^٧

أقول. وفي "الهدية"^(١) عم "المحيط" (أما امرأة بسط بها السفعة
ولأرر عني نحو ما بين لرجل ثم نوضع على الأرض ونلبس السرع ويجعل
شعره صغيرين عني صدره فوق اندرع، ثم يجعل حمار فوق ذلك، ثم
يعطف لأرر. والسفعة كما بينت هي الرجل، ثم تحرقه بعد ذلك تربط فوق
الأكمان، فوق الثديين) اهـ وهو كما ترى نص صريح لا يميل التأويل، فما
فيه وفي "الشفعة"^(٢) و"النبيس"^(٣) و"المنج"^(٤) فعليه فيمكن التعويل ٢
[٨٣٣] قوله^(٥) من لم يسمع حدّ الشهوة^(٦)

أقول قد مضى^(٧) أن يست تسمع مشهدة اتفاقاً، وأنّ التصحيح أن لا عبره

(١) "الهدية"، كتاب الصلاة، الباب الحادي والعشرون، الفصل الثالث، ١ - ١٠

(٢) "شفعة السفعة"، كتاب الجنائز، ١ - ٢٤٣

(٣) "النبيس"، كتاب الصلاة، باب الجنائز، ٥٦٥

(٤) "المنج"، كتاب الصلاة، باب الجنائز، فصل في النكس، ٢ - ٨

(٥) في "رد المحتار" من في "البدائع" وإن كان صبيّاً لم يراهو وإن كفّ في محض
لأرر وداء محض، وإن كفّ في أرر، حد جدر، وأما الصغيره فلا بأس أن يكفّ
في ثوبين اهـ أقول في قوله "محض" إشارة إلى أنّه لو كفّ بكف البائع يكون
أحسن من في "الحنية" عن "الخانية" و"الإخلاص" الطفل الذي لم يسمع حدّ
الشهوة الأحسن أن يكفّ فيما يكفّ فيه البائع، وإن كفّ في ثوب واحد جدر اهـ
وعنه إشارة إلى أن المرأة من يراهو من لم يسمع حدّ الشهوة

(٦) "رد المحتار"، باب صلاة الجنائز، ٥ - ٢٣٥ تحت قول "الدر" ومن يراهو ربح

(٧) انظر "رد المحتار"، كتاب النكاح، فصل في المحرمات، ٨ - ١٢٥، تحت قول

"الدر" يسب بمشاهدة، به يقتضى

بالسنة، وربما نصير مشهده قبل تسع إذ كانت عبدة صحيحة، هذا في الجاية
أمر العلامة فسحقوا إن شاء الله تعالى ٥٨٥ هـ، و٣٧٧ هـ، لأنه يقع
حدّ شهوه وهو بين عشر إلى ١٢

[١٨٣٤] قوله (٢) الظاهر الثاني (٤)

أقول بذكر أن يعرب الظاهر لأوّل لأنه الغالب في الصيغة كما في
"انحليه" (٥) والعنه لإسرافه فإنّ التكفيس لإسراف مسلم ماله، والسقط إمّا
يسر بإسراف إن لم يسبب تحفه أو لم يمسّه، إذ لم يكن حيّاً حتى يطرق عليه
بموت، فافهم وتأمل وراجع ١٢

[٨٣٥] قال أي "الدر" (٦) لأنه ككسوبها (٧)

(١) انظر المصنوعة [٤٦٥٤] قوله والأولى هي أربعة أقسام
(٢) انظر المصنوعة [٤٦٨] قال أي "الدر" إذ يقع حدّ الشهوه.
(٣) في "الدر" والسقط يلفّ ولا يكفّ كالعضو من الميت
في "رد المحتار" (قوله ولا يكفّ أي لا يُعْمى فيه مسه الكفّ وهو النقي بمعنى
الشيء أو بمعنى نقي النزوه؟ الظاهر الثاني، في تأمل.

(٤) "رد المحتار"، باب صلاة الجنائز ٥٠٣٦، تحت قول "الدر" ولا يكفّ

(٥) "الحية"، الشكسية، ٢ ٦١٤

(٦) في النسخ والمشرح وكفّ من لا مال له غير من يحب عليه نفسه، وختف في
الدوخ والغتوى على وجوب كفّ، عليه وإن ركب ماله "عديّة" و تحفه في
"البحر" بآله الظاهر؛ لأنه ككسوبها منقطع

(٧) "الدر"، كتاب الصلاة، باب صلاة الجنائز، ٥٠٣٩

أقول: إن التعجيل على وجوب دفنها أيضاً عليه؛ لأنه كمسكنها، وقد صرح به الشامي بعد أسطر^(١) ١٢

[٨٣٦] إقان أي: "الدر" ^(٢) سألوا الناس به ثوباً، فوب فصل شيء
د. نسخ^(٣)

أقول: وبه رحمه حكمه جمع عماره مسجد مثلاً، وفصل شيء ٢
[٨٣٧] قوله^(٤) أو يتصدق به^(٥)

أي: هم يدكر الترتيب بين التكفين والتصدق
أقول: يكن في "الحانية^(٦)" و"الهدية^(٧)" (إن عرف صاحب الفصل رده

(١) نظر "ذ المحتار"، كتاب الصلاة، باب صلاة الجنائز، ٢٤١/٥، بحث قول
"الدر" (إن ركعت مالا) نسخ

(٢) في المس و الشرح (وإن لم يكن ثمة من يجب عليه دفنُهُ فليبيد النماز فإن لم يكن)
بيد النماز معمراً أو متطيلاً (يعني المسمى تكفينه) فإن لم يقدروا سألوا الناس به
ثوباً، فإن فصل شيء رد بتصدق إلى عدم، وإلا كُفَّ به مثله، وإلا يتصدق به، "مجبى"
(٣) "الدر"، كتاب الصلاة، باب صلاة الجنائز، ٢٤١ ٥

(٤) هي "رد المحتار" في "مخبرات النوار" لصاحب "فهدية" فقير ذات فجمع
من الناس الذينهم وكفوه وفصل شيء إن عرف صاحبه رده عليه، وإلا يصرف
إلى كس فقير آخر أو يتصدق به

(٥) "ذ المحتار"، كتاب الصلاة، باب صلاة الجنائز، ٢٤١ ٥، بحث قول "الدر"
وإلا كُفَّ به مثله

(٦) "الحانية"، كتاب الصلاة، باب في غسل الميت، نسخ، ٩١١

(٧) "الهدية"، كتاب الصلاة، الباب الحادي والعشرون - الفصل الثالث، ٦١ ٦

عليه وإن لم يعرف كفَّ به محتاجاً آخر، وإن لم يدر عني صرَّفه إلى أن كفَّ
بصدق به عني الفقهاء) اهـ فهذا نصٌ في التريب ١٢

مطلب هل يسقط فرض الكفاية بفعل الصبي؟

[٨٣٨] قوله قال لإمام الأستروشني في كتاب "أحكام نصغار"

النصبي ١٢ غسَّ نصيب جاز

[قال لإمام أحمد رضا . رحمه الله في "الفتاوى الرصوية"]

أي يسقط به الوجوب فسقوط الوجوب بصلاته عني نصيب أوسي؟
لأنه دعاء وهو أقرب للإجابة من التكفيس

وفيه أيضاً^(١) (نقل في "الإحكام" عن "جامع الفتاوى" مسوطة بفعله كرده

السلام) اهـ وتامم بحقيقته فيه من الإمامة^(٢) ومن حقائق^(٣)

[٨٣٩] قوله^(٤) أو عني لأبي قريباً منها^(٥)

(١) رد المحتار، كتاب الصلاة، باب صلاة الجنازة، مطلب هل يسقط فرض الكفاية

بفعل النصبي؟ ٢٤٨، ٥، بحث قول "الدر" + بقي من الشروط بنوع الإمام

(٢) مرجع السابق

(٣) انظر "ذ المحتار"، باب لإمامه ٣، ٥٨٧، بحث قول "الدر" وهو في جواره

• نظر "رد المحتار" كتاب الصلاة، باب صلاة الجنازة، ٢٤٨، ٥، بحث قول

"الدر" وبقي من الشروط بنوع الإمام

(٤) "الفتاوى الرصوية"، ٦، ٣٨٩

(٥) في المس والشرح وشرعها أيضاً حضوره (ووضعه) وكونه هو أو أكثر (أمام النصبي،

وفي "ذ المحتار" (قولاً ووضعه) أي عني لأبي، أو عني لأبي قريباً منها

(٦) "ذ المحتار"، باب صلاة الجنازة، ٥، ٢٤٩، تحت قول "الدر" ووضعه

سيأتي بعد أسطر واحد ٩١٧ " (أنَّ المَحْمُومَ عَنِ أَيْدِي لَا يَجُوزُ
الصَّلَاةُ عَلَيْهِ إِلَّا مِنْ عَدْلِ) ٢

[١٨٤] قوله " المراد بها مجرد الدعاء، وهو بعيد^{٢٤}

أقول بل جعلاً بقوله صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَمَّ فِي الْحَدِيثِ ((فَوُومُوا
فَصَلُّوا عَلَيْهِ))^(٥)، وقد نصَّ في "الصحيح"^(٦) ((أَنَّهُ كَثُرَ عَلَيْهِ أَرْبَعًا))، نعم!
هو صحيح في حديث الصلاة على زيد وجعفر. صلي الله تعالى عليهما^(٧) ١٢

١، انظر "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب صلاة الجنازة ٥ ٢٥ بحث فون
"الدر" على نحو ذاتة مختص

(٢) انظر "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب صلاة الجنازة، ٥ ٢٧٨، بحث قول
"الدر" على الأعقاب

(٣) هي "الدر" صلاة النبي صلى الله عليه وسلم على النجاشي نعوته أو خصوصية
في "رد المحتار" (قوله نعوته) أي مراد به مجرد الدعاء وهو بعيد

(٤) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب صلاة الجنازة، ٥ ٢٥، بحث فون "الدر"
نعوته

٥، أخرجه ابن ماجه في "سنن" ٥٣٦، كتاب الجنازة باب ما جاء في الصلاة
على النجاشي، ٢ ٢٣٦

(٦) أخرجه البخاري في "صحيحه"، ٢٤٥، كتاب الجنازة، باب الرجل يعي إلى
أهل لعيب، ١ ٤٢٣، ومسنم في "صحيحه" (٩٥)، كتاب الجنازة باب في
النكير على الجنازة، ص ٤٧٤، بالفاظ مختلفة

(٧) أخرجه ابن أبي شيبة في "مصنفه" (٢)، كتاب الجنازة، ٣ ٢٤٣

[٨٤] قوله (٢) هي الدعاء سميت؛ إذ هو المقصود منها (٣)

هذا هو الذي حمل نسحق على دعوى الركبة كما صرح به في
"الفتح" (٤) وهو الحاصل بمقتضى الجليس على ما بينه، ولا دليل عليه سوى
هذا، فإن ثم ثم ولا

وأنا أقول وبالله التوفيق لا مجال لإنكار أن صلاة جنازة لم شرع
بلا شفعة والدعاء، وأنه مقصود منها قطعاً، وجوده مكبرة، فلو أن
أحد كبر أربعاً وسمى به التكبير على جنازة لم يصل صلاة جنازة

(ر) في المنس والشرح (ومنها) ثلاثة (التحميد والثناء والدعاء ههنا) ذكره الزاهد
وعبره، وما فهمه النكاح من أن الدعاء كن والكبرة الأولى شرط لله في
"البحر" بتصريحهم بخلافه

في "د البحر" (قوله) أنه في "البحر" بتصريحهم بخلافه) أن الأول ففي "المحيط"
أن الدعاء منه، وقوله إن التسمية يقتضي التحية بعد الدعاء، يدعى عليه،
وأن الثاني مما مر من أنه لم يجر منه أخرى غيرها، وقوله إن التكبيرات الأربع
قائمة مقام أربع ركعات اه قلت ما يرد عن "المحيط" من أن الدعاء منه قال
في "الحبة" فيه نظر ظاهر، فقد صرحوا عن آخرهم بأن صلاة جنازة هي
الدعاء سميت؛ إذ هو المقصود منها اه

(٢) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب صلاة الجنائز، ٢٥٣، ٥، بحث هو "الدر"

ردّه في "البحر" بتصريحهم بخلافه

(٣) أفتح، كتاب الصلاة، باب جنائز فصل في الصلاة على الميت، ٨٦٢

قطعا، كمن قام على المنبر فعظم وحمد بيته لحمد علي العباس
 ثم يأت بدخلة، وكل مع هذا فحق مع المخصوص: ب شاء الله تعالى
 ودينك لأن كل ذكر دعاء كما أن كل دعاء ذكره، كما صرح به علي
 الصاري^(١) وغيره من العلماء، وقد جاء في حديث^(٢) ((أفضل الدعاء
 بحمد الله)) وقد بيناه في "البارقة انشركة"^(٣)، فمن كثير لله وفي قلبه
 الكبير علي أنيب لأداء صلاة بحمد فقد أتى بالدعاء، وبم يق الدعاء
 بمخصوص إلا أنه كما هو بمخصوص، هيئة الدعاء بمنيب فرض لا شك،
 وتحصل بأن يروي صلاة الجنائز؛ إذ لا معنى في الشرع إلا تكبير لله
 عز وجل شفعة بمنيب، ورد أبي بصريصة البيه ثم كثير فقد أتى
 بركي الكبير ودعاء جميعا، وبه ظهر أن لا تأييد في يجب بية
 الدعاء لركبة الدعاء المخصوص، هذا م صهر بي، وأرجو أن يكون
 انصواب الباهر، واحمد لله ١٢

(١) "المعاني"، كتاب الدعوات، باب نواب المسبح والتحميد، في الفصل الثاني.

٢٥٥، بصرف يسير

(٢) أخرجه ابن ماجه في "سنه" ١٠، ٣٨، كتاب الأدب، باب فضل الحامدين.

٢٤٨ ٤

(٣) "البارقة انشركة على المارقة مشارقة" حرره الإمام أحمد في الرد على الوهابية،
 لكنها غير مصبوة ولم يثر على مخطوطها

[١٨٤٢] قوله (١) وبالقاء في بحر أو بار (٢)

أقول من ألقى نفسه في بحر أو بار لا يهدب من هو ه، والتوبة معبولة ما لم يعرفه، فإن تاب وتحوّل يخرجه ولم يقدر فعلى أصول أهل السنة نقبل

(١) في المتن والشرح (من قتل نفسه) ونو (عمد) يسنّ ويصنّ عليه، به يسنّ وإن كان أعظم ورر من قاتل غيره، ورجح الكمال قول الثاني بما في "مستهم" أنه عليه السلام أتى برجل قتل نفسه فلم يسنّ عليه، لا يصنّ على (عائيل أحد أبويه) إعادة به، والمحقة هي "النهر" بالياء

في "ذ النجار" (قوله ورجح الكمال هو الثاني) نسخ أي قول أبي يوسف أنه يسنّ ولا يصنّ عليه، يسمعون عن "عزارة العتادى" وهي "القهستاني" و"الكفاية" وغيرهما عن الإمام السعدي الأصبغ عدي أنه لا يصنّ عليه؛ لأنه لا يوبه به، فإن في "البحر" بعد اختلاف التصحيح، فكس تأييد الثاني بالحديث اه أقبل - قد يقال لا دلاله في الحديث على ذلك؛ لأنه ليس فيه سوى أنه عليه الصلاة والسلام لم يسنّ عليه، فالظاهر أنه امتنع جرّ غيره عن مثل هذا الفعل كما سمع عن الصلاة على المذنب، ولا يهدم من ذلك عدم صلاة أحد عليه من الصحابة (إد لا مساواة بين صلاته وصلاة غيره) فإن يقال ﴿إِنْ صَلَّوْا عَلَيْكَ سَكَنَ لَهْمُكَ﴾ [التوبة ٣٠] ثم رآه في "شرح المصنف" بحث كذلك، وأيضاً فالعيب بآله لا يوبه به مشكوكٌ عليه قواعد أهل السنة والجماعة، لإطلاق النصوص في قبول توبة العاصي، بل التوبة من الكفر مبيّنة قطعاً، وهو أعظم ورر، ويعلّ الأمر ما إذا تاب حاله اليأس منه (إد بعد نفسه ما لا يعيش معه عادة كصرح مرهفي في ساعته وإلخ) في بحر أو بار فتاب (٢) "وذ المختار"، كتاب الصلاة، باب صلاة الجنازة، ٢٥٩، ٥، بحث قول "الدر"

ورجح الكمال قول الثاني. ونسخ

توبه ويوب الله على من تاب، نعم! إن عم التوبة ولا يخرج قادر فلا توبة حتى تغفر، والله تعالى أعلم ٢

[٨٤٣] قال أي "المؤ" وألحقه في "اسهر" بالعبادة^(١)

أقول الإحاق في الحكم لا يعني بعدد يسمى ولا اسم فلا يسمع خامسيه، وإن أريد لإحاق بإدخاله فيهم فمثل هذا لإحاق له عرص عريض لا يمي أحد غير العبادة، ولا يكفي استثنائهم فصلاً بل يحتاج إلى بيان لعدم معامهم من العبادة (و لأصوب عدي) أن يكون التعدد بحسب معاصد فيحق الخفاق بسكابر، والمكابر بانقطاع، وناظرو العصبية بأهل العصبية بعبء، فهو لا شأن، والثالث الباعى، والرابع فاقل أحد أبويه، ولأولى أن يجعلوا سبعة فيه لإيضاح، ولم يرد بحصر الأربعة نص حتى يكف كل هذه التكمعات، والله تعالى أعلم ١٢

مطلب في بيان من هو أحق بالصلاة على الميت

[٨٤٤] قوله^(٢) معنى هذا لو علم أنه كان غير راض به كان

(١) البر - كتاب الصلاة، باب صلاة الجنازة - ٢٥٩ هـ

(٢) في نفس (ويقتد في الصلاة عليه السلطان أو نائبه ثم العاصي ثم عام الحي) في "رد المحتار" (قوله ثم إمام الحي) أي الطائفة، وهو إمام بسجد النعاص بالمحنة، وإنما كان أوى؛ لأن الميت حي بالصلاة عليه في حال حياته فيحيى أن يصلي عليه بعد وفاته فإن في "شرح حية" معنى هذا هو عدم أنه كان غير راض به حال حياته فيحيى أن لا يصحباً فقديمه اه قلبه هذه معتم إن كان عدم رضاه به لوجه صحيح ولا فلا، تأمل

حياته (دخ)

أقول هل يقدم إمام حي في جنازه سمراه خصوصاً معذور بني
لا يأتي المسجد السنة وقد يموت لأن عني شرعاً قصبة التعديل أن لا،
وليحرر ١٢ ويؤيده ما يأتي أو نصيحة لائبة^(١) مرتين من إدارة الأمر
على التعديل المذكور ١٢

[١٨٤٥] قوله تأمل^(٢)

أقول سيأتي^(٣) بعد أسطر أن الحق إنما هو لبني، وإنما يستحب
تقديم إمام حي لأجل تعيين مذكور، فودا فانب العنة فيصنع سعيون،
ولا دخل في ديت يكون عدم صبه بوجه صحيح، فيبأمل ١٢
[١٨٤٦] قال أي "الدر" ^(٤) كما في "المحبي" ^(٥) عن أبيه، ٢

(١) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب صلاة الجنازة، مطلب في بيان من هو أحق
بالصلاة على الميت، ٥ ٢٨٧، تحت قول "الدر" ثم إمام الحي

(٢) نظر "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب صلاة الجنازة، ٥ ٢٨٨، ٢٨٩، تحت
قول "الدر" إمام المسجد الجامع

(٣) "رد المحتار"، باب صلاة الجنازة، ٥ ٢٨٧، تحت قول "الدر" ثم إمام الحي
(٤) انظر "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب صلاة الجنازة، ٥ ٢٨٩، تحت قول

"الدر" إمام المسجد الجامع

(٥) في "الدر" أن تقديم الولاة واجب وتقديم إمام الحي مندوب معقد بهم ط أن يكون
أفضل من الوي والآ قالوني أي كذا في "المحبي" و "مرح المجمع" بمصنف، وفي
"الدرية" إمام المسجد الجامع أو من إمام الحي، أي مسجد محته، "نهر"

(٦) "الدر" كتاب الصلاة، باب صلاة الجنازة، ٥ ٢٨٨

[٨٤٧] قال أي "المرء" و"شرح المجمع" مصنف^(١) عن العتاني

[٨٤٨] قال أي "المرء" وإمام بمسجد الجامع أولى^(٢)

والصاهر أن تقديمه أيضاً بدعي بشرط كونه أفصل من نوبتي كفا^(٣)
في إمام النحي، والعنه فيه أيضاً كون بعتب صبه إماماً به في حياته، فإن
لم يكن من بصني جمعة كإمراه مثلاً أو كان بصني خليف غيره لم يقدم
عنى إمام نحي ولا عنى الولي. ١٢

[٨٤٩] قوله^(٤) أوى من لأجسي^(٥) أي ومن الروح كما يأتي^(٦)

التصريح به في (قوله) سائر العباد أوى من الروح ٢

(١) "المرء"، كتاب الصلاة، باب صلاة الجنازة، ٢٨٨، ٥

(٢) المرجع السابق

(٣) نص "المرء"، كتاب الصلاة، باب صلاة الجنازة، ٢٨٧، ٥

(٤) في النص والشرح رسم النوبي بترتيب عصبية الإنكاح إلا أن الأثر يمتد على لابين
اتفاقاً إلا أن يكون عدماً ولأب جاهلاً فالابين أوى

وهي "رد المحتار" (قوله بترتيب عصبية الإنكاح) فلا ولاية للنساء ولا تزوج إلا أنه
أحق من لأجسي وفي الكلام مر إلى أن الأبعد أحق من الأقرب العالين وحدث
عليه هـ أن يكون بمكان نموه الصلاة إذا حصر ط عن العهد بدعي راد في "ابحر"
وأن لا يصر الأساس قبومه هـ والظاهر أن ذوي الأرحام ماعتوب في الولاية،
والنقصية بالعصبية لإخراج النساء فقط، فهـ أوى من لأجسي وهو ظاهر

(٥) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب صلاة الجنازة، ٢٩٠، ٥ بحث هو "المرء"

بترتيب عصبية الإنكاح

(٦) انظر "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب صلاة الجنازة، ٢٩٠، ٥. بحث هو

"المرء" يمتد على الابين اتفاقاً

[١٨٥٠] قوله ^(١) فإن كان فالروح أولى منهم ^(٢)

أي إن كان به بن منها عاقل بالغ، أمّا كونه به؛ فلائذ إن كان به من غيره سم يجب عليه تقديم روح أمّه، وأمّا كونه منها؛ لأنّه إن كان له لا منها سم يكن له الولاية هي جداره ووجه أبيه، وهذا مستفادان بحفظهم، وأمّا قولي، عاقل بالغ فلقوه ^(٣) (إن الحق ثلاثين، وهو يقدم أبيه؛ لئانه لا حق نصبي ولا محسوب، والله تعالى أعلم

[٨٥] قوله ^(٤) بعده حتى جبهه ^(٥) أي فيقدم الأب ولو جاهلاً

(١) في "رد المحتار" قال في "الفتح" وإنما قدم الأب بالسنّة، من عليه الصلاة والسلام في حديث الفسامة ((يكنّم أكبرهم)) وهذا يفيد أن الحق ثلاثين عندهم لا أن السنّة أو يقدم هو أباه، ويقبّ عليه موهم سائر المراد أولى من الروح إذ سم يكن به منها ابن، لئلا كان فالروح أولى منهم؛ لأن الحق ثلاثين، وهو يقدمه أباه؛ ولا يحد أن يقال إن تقديمه على نفسه واجب بالسنّة أو

(٢) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب صلاة الجنائز، ٥ ٢٩ بحث قول "المر" فيقدم على الابن التفاضل

(٣) انظر المرجع السابق

(٤) في "رد المحتار" من في "البحر" ولو كان لأب جاهلاً والابن عاقلًا ينبغي أن يقدمه الابن لا الأب لأنّ صفة العلم لا توجب التقديم في صلاة الجداره لعدم حاجتها به

(٥) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب صلاة الجنائز، ٥ ٢٩ بحث قول "المر" إلا أن يكون [نسخ]

[١٨٥٢] قوله (١) لكن في "المصنف" (٢)

[قال الإمام أحمد رضا رحمه الله في "الغناوى الرصوية"]

"المصنف" عدد، هو "المستقصى" للإمام الأجل أبي إبراهيم السفي شرح
"العه النافع" المشهور بـ "النافع" للإمام ناصر الدين أبي الغنيم لمدي
انسرقندي، وقد قال رحمه الله تعالى في آخر كتابه "المستقصى" شرح
منظومة النسفية "بما فرغت من جميع "منافع" وإملائه وهو "المستقصى"
سألني بعض إخواني أن أجمع لـ "المنظومة" شرحاً مشتملاً على الدقائق،
فشرحتها، وسميته "بمصفى" فظهر أن "المستقصى" و "منافع" شيء واحد
وهو شرح "النافع"، و "المصفى" غيره وهو شرح "المنظومة" فليس عين

(١) في "رد المحتار" إن صيغ عم الوي أو السبط أعاد الوي؛ لأن الحق
للأب يد، وإن صيغ الوي لم يجر لأحد أب يصي بعده م، ونحوه في "الخير"
وغیره، فلهذا "سم يجر لأحد" يسمي السبط ثم رأيت في "عنايه ابيان" قال
ما نصّه هذا، على سبيل العموم حتى لا تجوز لإعاده لا بسبط ولا غيره م
وما قيل إن مراد بالوي من به حق الولاية بعده عطف السبط بعده
على الوي ونقل في "المعراج" عن "المصنف" أن بسطاً لإعاده م صي
الوي بعصره، ثم قال لكن في "منافع" ليس بسطاً لإعاده، ثم أتت
بوايه "منافع" مر جمه

(٢) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب صلاة الجنازة، ٢٩٧٥، بحث فور "المر"
أعاد الوي.

"المستصفي" ولا اختصاره، ولا "المستصفي" شرح "المصنوع"، وقد وقع هذا عند من العلامة الكاظمي في "كشف الظنون"^(١) فتنبه، ومن أشدّ العجب أن استثنى ما ادّعه من "المستصفي" شرح "المصنوع" وأن "المستصفي" اختصاره ثم مرّ من كلامه رحمه الله تعالى في غير "المستصفي" مع أنه شاهد بأعني مدّعي على بعض ما ادّعه، ثم أعاد ذكر "المستصفي" في "الدافع" فجعله شرحه على الصواب وذكره فيلاً أنه "المستصفي"، وليس بالصواب، وعدم^(٢)

[١٨٥٣] قوله بأنّ أعاده الولي بسبب هـ^(٣)

أقول ذهب المحقق في "الفتح"^(٤) إلى أن الولي مستثنى من عدم شرعية النفس، ومردّد في ذلك في "البحر"^(٥)، ويحس كلامه إلى أنه غير متّصل في لإعادة، مرجعي ١٢

(١) "كشف الظنون"، ٨٧٢، ١٩٧٢

(٢) "الفتاوى الرضوية"، كتاب الصلاة، باب الجنائز، الرسالة للهادي الحاجب عن جواره العائب، ٣٢٩، ٣٣

والنظر المصنوعة [١٧٨٦] قوله في "الدافع"

(٣) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب صلاة الجنائز، ٢٩٩، ٥، بحث حول "الدر" و ١٨، ح.

(٤) "فتح القدير" كتاب الصلاة، باب الجنائز، فصل في الصلاة على الميت، ٨٤٢

(٥) "البحر"، كتاب الجنائز، فصل السقطان أحقّ بصلاته، ٣١٨، ٢

مطلب في كراهة الصلاة الجارية في المسجد

[١٨٥٤] قوله (١) على عدم الكراهة (٢)

أقول: لكن كلام "العناية" (٣) ربما لا يساعد هذا التأويل؛ لأنه قد في حجب عن حديث سهل بن يضاء أنه صلى الله تعالى عليه وسلم كان معتكفاً فلم يمكنه الخروج فأمر بالجنازة فوضعت خارج المسجد، وعند إد كاست بجنازه خارج المسجد ثم يكره أن يصلي الناس عليه في المسجد ما ذكره اهـ

(١) هي المس والشرح (و كرهت بحرمه) وفيل مرهبا (في مسجد جماعة هو) أي لميت (فيه) وحده أو مع القوم (و تختلف في الخارجة) عن المسجد وحده أو مع بعض القوم (وتستأجر الكراهة) مطلقاً بناءً على أن المسجد إنما بني لميتيه وبواعها كنافذة وذكر وتدرج عدم

في "رد المحتار" (قوله بناءً على أن المسجد) يخ أن إد عتب بحوف تلويث مسجد فلا يكره إد كان لميت خارج المسجد وحده أو مع بعض القوم اهـ "ح" قال في "شرح حية" وإليه ما في "المبسوط" و"المحيط" وعليه العمل وهو المستحضر اهـ فب هل ذكر في "عناية اليباب" و"العناية" أنه لا كم هه بهي بالاتفاق، لكن رده في "البحر"، وأجاب في "النهر" بحمل الاتفاق على عدم الكراهة هي حق من كان خارج المسجد، وما مر هي حق من كان دونه

(٢) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب صلاة الجنازة، مصب في كراهة صلاة جنازه في المسجد، ٣٠٤، ٥، تحت قول "الدرر" بناءً على أن المسجد

(٣) "العناية"، باب الجنازة، فصل في الصلاة على الميت، ٢ ٩ (هامش "الفتح")

والجواب أنه لم يُرد بقوله (عندنا) مذهب الحنفية جميعاً، بل ما هو
 مختار عنده من فوي المشايخ يدين أن ما ذكره من بعده، هو أنه كان على
 قول "المهنية" (١) (لأنه بني كذاً بمكتوبات، ولكنه يتضمن تلويث بمسجد)
 ما نصّه ودليله معمولاً على ذلك، وقع اختلاف مشايخ فيما إذا كانت
 ج. ه خارج المسجد نظراً إليهما، فمن نظر إلى الأوّل قال بالكراهة، ومن
 نظر إلى الثاني حكم بعدمها . (سج) (٢)، فافهم ١٢
 [١٨٥٥] قوله (٣) عموم الحساسة (٤)

- (١) "المهنية"، كتاب الصلاة، باب الجنائز، فصل في الصلاة على الميت ٩١/١
 (٢) "المهنية"، كتاب الصلاة، باب الجنائز، فصل في الصلاة على الميت، ٢ ٩١.
 ملقطاً، (هامش "المح")
 (٣) هي "رد المحتار" من يقال إن من العسر ما جرت به العادة في بلاد من الصلاة
 عليها في المسجد لتعذر غيره أو بعينه بسبب انقراض المواضع التي كانت يصنّى
 عليها فيها؟ فمن حصره في المسجد إن لم يصلّ عليها مع الناس لا يمكنه الصلاة
 عليها في غيره، ورم أن لا يصنّى في غيره على حصاره، بعد قد بوضع في بعض
 مواضع خارج المسجد في الشارع فيصنّى عليها، ويدوم منه فساد من كثرة مر
 حصن عموم الحساسة وعدم جوعهم بها لهم بمسححة مع أن قدماً كراهتها في
 الشارع، وإن صاق الأمر اتسع، فيجوز الإفتاء بالقول بكراهة التزيه الذي هو خلاف
 الأدب كما اختاره المحقق ابن القيم، وإن كان ما ذكرناه عمداً فلا كراهة أصلاً،
 والله تعالى اعلم
 (٤) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب صلاة الجنائز، ٩ ٩٣، تحت قول "الدر"

فلا صلاة

أي في الشوارع، أقول وهذا أيضاً خلاف ما مشى عليه لأئمة وهو
نفسه من ظهره طين الشوارع ما سم يعدم بحاسة ١٢

[١٨٥٦] قوله وعدم عندهم بعالهم المتحسنة^(١)

أقول أورد أن من صنتي متعللاً^(٢) فسدت صلاته، فيتأمل فقد جاءت
الشريعة به. يبعد أن العمل يظهر بالدوس فيها، وأنها إذا سقطت في البئر سرح
عشره دلاء تطهير مقبب، فافهم ١٢

[٨٥٧] قوله^(٣) بل يصنى عليه^(٤) لأنه مسم بعباً لئلا ولا بيعته
سجدت عند الإمام وإلا يكاب الناس كلهم مسمين تبعاً لأبيه آدم، و هـ يوجد
كافر إلا مرتناً كما سيأتي^(٥) في اربعة ١٢

[١٨٥٨] قوله وسيأتي بعام نكلام عليه هذا^(٦) ٢ ٤١٧^(٧) حقق هذا

(١) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب صلاة الجنازة، ٥ ٩ ٣، تحت قول "الدر"

فلا صلاة به

(٢) وهذا صريح بالجماع في "الصريعة المحمدية" وغيره، فراجع ٢ مه

الصفة سجدة، المصنف الثاني فيما رواه عن أئمة حنفية ٢ ١٧٢ ١.

(٣) في "ذ النجاشة" ذكر النجاشة الرمي أنه لو سبي مع الجند أبي الأب لا يكون
كذلك بل يصنى عليه

(٤) "ذ المحم"، باب صلاة الجنازة، ٥ ٣١٧، تحت قول "الدر" كصبي سبي، بخ.

(٥) نص "ذ المحتار"، باب نمرود، ٣ ٨ ١، تحت قول "الدر" على الظاهر

(٦) "ذ المحتار" باب صلاة الجنازة ٥ ٣٢١، تحت قول "الدر" فاسم هو

(٧) انظر "رد المحتار"، كتاب النكاح، باب نكاح الكافر، ٨ ٦٥٧، تحت قول
"الدر" والوثق يتبع غير الأيوبي دينا

أ. الذي أفنى به الشيء خطأ مخالفاً نصَّ محرراً بمنهـب والمنـوب
و يستند اب ١٢

[٥٥٩] قوله (١) ما لو مات بعد الإعرج (٢)

أقول يستند من ذلك أن أولاد أهل الذمة لا يجعلون تبعاً بعداً ما
م يسلّموا مختبرين أو يسم أحد و يديهم و زن مات و ألداهم و صاروا
بحيث لا قيّم عليهم؛ و ذلك لأنهم قد كانوا في حياة و يديهم تبعاً بهم
بالكفر فلا يروى هذه التبعيّة ما لم يسموا عاقبين ١٢

[٥٦٠] قال أي "الذرّ" (٣) (ويغسل المسمم) (٤) هذه العبارة
هي التي استحسنها شيخه في "البحر" (٥) بعد إفراده على عبارة "الركم" (٦)

١، هي "ردّ المحمد" أو سبي معه أيّواه أو أحدهم فماتوا ثم أخرج إلى داراً واحدة
فهو مسلم لا أنّه يسميهم في دار بحرب يخرج عن كونه تبعاً لهما، بخلاف ما لو
مات بعد الإعرج أو القسمة أو البيع

٢، "ردّ المحمد"، كتاب الصلاة، باب صلاة الجنائز ٥ ٣٢، بحث قول "الذرّ"
و اسم هو

(٣) في البحر والشرح (ويغسل المسمم ويكفّ ويد من غريبه) كخاله (الكافر
الأصلي) أن يمرنه فيصلي في حجره كالكلب (عند الاحتياج) فلو نه قريب
فالأب و بركه لهم (من غير مرعاه الكفر) فيعنه غسل الثوب النجس، وينقّه
في حفرة وينقيه في حجره

(٤) "الذرّ"، كتاب الصلاة، باب صلاة الجنائز، ٥ ٣٢٣

(٥) البحر، كتاب الجنائز، فصل السطوح أحوّ بصلاته، ٢ ٣٣٤

(٦) "الركم"، كتاب الصلاة، باب الجنائز، ص ٥٢

وأقول: لا أدري لماذا يحسن^١ وأفل^٢ ما فيه الموت بالحيث ولا اشتغال
بأنه يثاب^٣ فإنه إن غسل بيمين يحرأ^٤ ثم يظهر^٥ ١٢

[١٨٦١] قال أي "البر" كتحالة^(٦)

وهي "البحر"^(٧). (كالأخت و سجد وانحالة) ١٨

أقول: اختصاصهم في التمثيل على الرحم المحرم يشعر بخصائص
حكمهم به؛ لأن المحل محض بيان، وقد كان عرص المسيل إفاذه الضروب فهو
شمل كل ذي حم نكح الأوسى التمثيل بأم حال مثلاً، ويحرأ^٨ ٢
[١٨٦٢] قوله: ويبقيه في حفرة^(٩)

[قال الإمام أحمد رحمه الله في "انصاف برصوية"]

أقول وألفظ "البحر"^(١٠) (حفرة) ١٨ قال الطحاوي في "حاشية
نراقي"^(١١) (أي يجرأ^(١٢) ولا توسعة) ١٨ وهي "الإصح"^(١٣) و"مراهي
انفلاح"^(١٤) (عنه كحفره بجسة وكفه في حفرة وألفه في حفرة من غير

(١) البر، كتاب الصلاة، باب صلاة الجنازة، ٥ ٢٢٢

(٢) البحر، كتاب الجنازة، فصل السبطان أحق بصلاته، ٢ ٣٣٤

(٣) البر، كتاب الصلاة، باب صلاة الجنازة، ٥ ٣٢٣

(٤) البحر، كتاب الجنازة، فصل السبطان أحق بصلاته، ٢ ٣٣٤

(٥) ضم، كتاب الصلاة، باب أحكام جنازة، فصل السبطان أحق بصلاته، ٦ ١

(٦) نو. الإصح، كتاب الصلاة، باب أحكام الجنازة، فصل فيمن هو حق بالصلاة

على الميت، ص ١٤٤

(٧) المرجع السابق، ص ١٤٧

وصبح كأنه يمهده مرعاه بحق الفرقة أو دفع القريب إلى أهل ملته، ويبيع جنازه من بعيد، وفيه إشارة بنى أن المرد لا يمكن منه أحد بعينه؛ لأنه لا مئة به فيلقى كحيلة كلب في حفرة) هـ مختصراً

وفي "رد المحتار" (٦) قوله بعين منسمة أي جوفاً لأن من شروط وجوب غسل كونه الميت مسلماً (رج) (٧)

[١٨٦٣] قوله (٨) ما لم يرد النص فيه، "ط" (٩)

(١) انظر "ذم الحارث" كتاب الصلاة، باب صلاة الجنازة، ٣٢٣ ٥ بحب قول "الدر" ويغسل المسمم.

(٢) "الفتاوى الرصوية"، كتاب الصلاة، باب الجنازة، ٣٥١ ٩ ٣٩٢

(٣) في "الدر" وإدخال غسل الجنازة وضع يديه (مقدمها) بلمس المال وفتح وكذا المؤخر (عني يمينه) عشر عطفوا حديث ((من غسل جنازة أربعين غسوة كفرت عنه أربعون كبيرة)) (ثم) وضع (مؤخرها) على يمينه كذا، (ثم) مقدمها على يساره ثم مؤخرها) كذا

في "ذم الحارث" (قوله كفرت عنه أربعين كبيرة) ببناء (كفر) بدفع، وصغيره بجارة عني تقدير مضاف، أي حميتها، والكبير قد يطلق على الصغيرة؛ لأن كل دس صغير بالنظر من فوهة كبير بالنسبة من جهة، أو المراد بالكبيرة حميتها، وهو بهم إد الكائن لا تكفر، لا بالتوبه أو بمحض الفصل أو بالحج سيرور محمول على ما لم يرد النص فيه، "ط"

(٤) "ذم الحارث"، كتاب الصلاة، باب صلاة الجنازة، ٣٢٥ ٥ بحب قول "الدر" كفرت عنه أربعين كبيرة

وبه حزم حد في "حاشية سراقي" (١) إذ قال (في الحديث التصريح بأن
الكبائر تكفر بهذا الفعل ولا يثبت مثل تعيين) ٨

قلت وهم وجهان وحديث عن "ابن جرير" به شئ ولا حرج ١٢
[٨٦٤] أقوله (٢) ويمين الحامل (٣)

قد يعيد أن رأس سبب يقدم حين المشي بالجنازة، فيحفظ، وقد
أبى التصريح به في "الهدية" (٤) عن "مصرم" ٢

[٨٦٥] أقوله ويمين الحامل يمين سبب (٥)

إذ وقف مستدير الجذرة كما أفاده حد في "حاشية سراقي" (٦)

قلت هذا إذا وقف خلفها، أما الواقف أمامها فيكون فيه حديث إذ وقف
مستقبلاً للجنازة، كما لا يخفى ١٢

(١) "ص"، كتاب الصلاة، باب أحكام الجنائز، فصل في حميم ودفعها، ص ٤٤
(٢) في "ذمهم" (قوله كذا)، أي عشر خطوط وهي معنى "كذلك" الثانية،
ويمين الحامل يمين السبب ويسار الجنازة، ويسارها يسارها ويمين الجنازة،
"فهماني" "ط"

(٣) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب صلاة الجنازة، ٣٢٦ هـ، تحت قول "البر"
كذا

(٤) "الهدية"، كتاب الصلاة، الفصل الرابع في حمل الجنازة، ١٦٢ هـ

(٥) "ذمهم"، كتاب الصلاة، باب صلاة الجنائز، ٣٢٦ هـ، تحت قول "البر"
كذا

(٦) "ص"، كتاب الصلاة، باب أحكام الجنائز، فصل في حميم ودفعها، ص ٤٤

مطلب في دفن الميت

[١٨٦٦] قوله ^(١) قال في "الإماماد" ويخالفه م في "التأخر خانية" ^(٢)
 أقول. حقق العبد الضعيف في الوقف من "فتاواه" ^(٣) أن كلام الإمام
 الربيعي هذا في لأرض الممبوكة دون الموهوبة، فيمكن التوفيق، وسيأتي
 بعضه ص ٩٣٨ (٤) ١٢

[١٨٦٧] قوله لكن في هذا مشقة عظيمة ^(٥)

(١) في "نُ المحار" هذا الربيعي وهو يعني بميت وصار مراد جاز دفن غيره وررعه
 والبدء عليه أنه قال في "الإماماد" ويخالفه م في "التأخر خانية" إذ حذر العيب مراداً
 هي العبر بكرة دفن غيره في قبره؛ لأن الحرمة نافية وإن جمعو عظامه في ناحية ثم
 دفن غيره فيه ببركة بالجنين الصالحين ويوجد موضع فارغ يكره ذلك أنه قد
 يكن في هذا مشقة عظيمة، فالأولى بإمامه الجواز بالبراءة لا يضره، بعد كل
 ميت من لا يدفن فيه غيره وإن صار الأوب تراثاً لا شيئاً في الأمصار الكبيرة
 الجامعة، ولا ريب أن هم القبول السهل والوعر على أن يصح من النحر إلى أن
 لا يبقى عظم عسر حتى وإن أمكن ذلك لبعض الناس لكن الكلام في جمعه
 حكماً عاماً لكل أحد، فتأمل

(٢) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب صلاة الجنائز، مطلب في دفن الميت،
 ٣٣٥ ٥، بحب قول "الدر" وحقر قبره

(٣) انظر "الساوي الرصوية"، كتاب الصلاة، باب الجنائز ٣٨٧ ٩ ٣٩

(٤) انظر المصونة [١٨٧٩] قال أي "الدر" كما حذر روعه والبدء عليه وما بعد
 هذه المصونة

(٥) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب صلاة الجنائز، ٣٣٥ ٥، بحب قول "الدر"
 وحقر قبره

أقول الكلام حيث لا ضروره، أما ان ضروره فبيح دهن انيس فأكثر في قبر بنماء ١٢

[١٨٦٨] قوله إلى أن لا يغنى عظم عسر جداً^(١)

أقول ربما يكون العظم سراً، فلا يحل النضر بالأحصى، كما بصوا^(٢) عليه في شعره بمصوغ، فافهم

[١٨٦٩] قوله^(٣) لكن صرح في "النحمة" بأنه سنة^(٤)

١ "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب صلاة الجنائز ٣٣٥ ٥، بحث هو "الدر" وحقق فيه . مرجع

(٢) انظر "الدر"، كتاب المحصر والإباحة، فصل في النضر والنس، ٦١٣ ٩، (در معرفة).

(٣) في المتن والشرح و يسحب أن يدخل من قبل القبلة) بأن يوضع من جهتها ثم يحمل فيحد (و أن (يكون واضعاً باسم الله وبالله وعلى مثل مور الله صلى الله عليه وسلم، ويؤمته إليها) وجوباً

وفي "رد المحتار" (قوله وجوب) أخذه من قول "الهداية" و يثبت أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم، لكن لم يجده المخرج، وفي "الفتح" أنه غريب، وسنوس به الحديث "أبي داود" و"السنائي" (وأن جلا كان يا رسول الله ما الكيثار؟ قال هي سج، وذكر منها منخلان البيوت الحرام عليكم أحياناً وأما أنا) اه قلت ووجهه أن ظاهره التسوية بين الحيه وموت في وجوب استيعاله، لكن صرح في "النحمة" بأنه سنة

(٤) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب صلاة الجنائز ٣٤٣ ٥، بحث هو "الدر" وجوباً

أقول: إطلاق نسبه على الواجب الثابت بها شائع، ولا شك في
مواظبة الدائمة عليه من دون انسي صلي الله تعالى عليه وسلم إلى الآن ١٢
[١٨٧٠] قوله الشمني^(١) الشمني^(٢) * (٣) ١٢
[٨٧١] قوله^(٤) بما في "مس أبي داود"^(٥)
عن أمير المؤمنين عثمان رضي الله تعالى عنه^(٦) ١٢
[١٨٧٢] قال أي "الدر" (ولا بأس برش ماء)^(٧) هو نعي البأس
مستوفهم لا، لأن تركه أولى، بل فعنه هو لأولى بثبوتها بالسنة، وقد بعينه
بمسعود من قديم. ١٢

(١) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب صلاة الجنائز، ٥ ٣٤٥، حجب قول "الدر" عند
جنازة. [بح]

❦ قد مررت برجمته ٢ ٣٧٥

(٢) بالشئ المفحمة والمضمومة والنون المشددة بمكسور. قبل الآية ١٣
(٣) في "الدر" ويستحب حثيه من قبل رأسه ثلاثاً وجنوز ساعة بعد دفنه بماء
وعرصة بعد ما يخرج الجوز. ويعرف لحمه
في "رد المحتار" (قوله وجنوز) [بح] بما في "مس أبي داود" (كتاب النبي صلى
الله عليه وسلم إن مرع من دهن السميد وضعف على قبره وهاه يستعبروا لأحيكم
ومألو، الله له الشيب فإنه الآن يسأل).

(٤) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب صلاة الجنائز، ٥ ٣٤٧، حجب قول "الدر"
وجنوز. [بح]

(٥) أخرجه أبو داود في "مس" (٣٢٢١)، كتاب الجنائز، ٣ ٢٨٩

(٦) "الدر"، كتاب الصلاة، باب صلاة الجنائز، ٥ ٣٤٨

[١٨٧٣] قال أي "الدنو" (ولا يجتصص)^(١)

أقول أي القبر، وحميمه ما يلي الميت أما ما يلي فوقه كسواء علامة
لقبر لا قبر حقيقة؛ إذ لا ميت فيه ولا يتوقف عليه شيء من أحكام القبر،
وعد حال في "الفهاسمي"^(٢) (ويكره لأجر والخشب، أي كره ستر السجد
بهما وينحجاره والنحص) اهـ إذ في "مجمع لأبهر"^(٣) (يكره كسب
لأرض وخوة جوار استعمل ما ذكر) ١٢

[٨٧٤] قوله تكرر السور على القبور اهـ^(٤)

ونظر ما في آخر "العمود الدرية" سمحشي^(٥) ١٢

(١) الدنو كتاب الصلاة، باب صلاة الجنازة، ٥ ٣٥

(٢) جامع الرموز، كتاب الصلاة، فصل في جنازة، ٢٨٩

(٣) "مجمع لأبهر"، كتاب الصلاة، باب صلاة الجنازة، ٢٧٥

(٤) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب صلاة الجنازة، ٥ ٣٥٣، بحث فور "المر"

لا بأس بالكتابة، د مخ

(٥) وصته هذا (قائده) وضع السنو والعمائم والتياب على قبر الصالحين والاولياء
كرهه المعصية حتى قال في "فتاوى الجمعة" وكره السنو على القبور اهـ وكرر
بحسب لأن يقول إن كان المقصد بذلك التحظيم في عين العامة حتى لا يحتمرو
عنه حب هذا القبر الذي وضع عليه الثياب والعمائم وحسب الخضوع ولأدب
محبوب العائفين الزائرين لأن فنوبهم بآدمه عند الحصول في التأذيب بين يدي
أولياء الله تعالى المدفونين في تلك القبور، كما ذكرنا من حصول روحانيتهم
بمباركة عند قبورهم فهو أمر جائز لا ينبغي النهي عنه؛ لأن الأعمام بالتياب
ولكل أمر ما نوى مؤثمة وإن كان بدعه على خلاف ما كان عليه السلف ويكره

[١٨٧٥] قوله (١) وحرر بالمقصوبة عما إذا كتبت وفقاً (٢)

أقول: يظهر أن المراد بوقف لتعبير وهو تعبيرة أمّا لمسجد أو الوقف
على الفقراء مثلاً فكيف يجوز التصرف فيه بما ليس به، ومعلوم أن ليس لعرق

هو من قبل قول الفقهاء في كتاب الحجّ أنّه بعد طواف الودع يرجع المهرى
حتى يخرج من المسجد لأنّ في ذلك جلال البيت حتى صار في "مسجد
السالكين" وما بعده الأس من الرجوع المهرى بعد الودع فليس فيه شبهة مروية
ولا أثر محكي وقد فعله أصحابنا. ربحه من "كشف القور" عن أصحاب
العبور "شيخ عبد العتيّ البابسي مع الله به من ٢" "العمود الدرية في تبيين
الغواوي المعاصرة"، الجزء الثاني، ص ٣٢٤ ٣٢٥، دار المعرفة بيروت

[أنظر: الدرية، ٣٥٧/٢]

١ في "كشف القور" سيدي الشيخ عبد العتيّ البابسي (٥٠ هـ ١٤٣ هـ) يادده على
ما ذكره، وهي رسالة يعيّن بحوي على مباحث الجنيّة التي لا بدّ من
الاطّلاع عليها ١٢ (محمّد أحمد الأعظمي)

٢ في سنن والشرح (ولا يخرج منه) بعد إهاله التراب (إلا) نحوّ أخمي ك (أب
نكوب الأرض معصوبة أو أحدث بشعة) ويحتمل نسيان بين حرجه ومسبواته
بالأرض كما حارر ررعه واليد عليه إذ بني وصار مراب "يعني"

في "رد المحتار" وحرر بالمقصوبة عما إذا كتبت وفقاً، قال في "النار الحامية" أبقى
مالاً في إصلاح قبر فجاء رجلٌ ودفن فيه ميتة وكتبت الأرض موقعه يصح ما
أبقى فيه، ولا يجوز من مكانه لأنّه دفن في وقفه

(٢) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب صلاة الجنائز، ٣٥٣ ٥، بحث في "الدر"

كأن نكوب الأرض معصوبة

- ظالم حق، ويجزئ. ولفظ "اعتح" (من حفر قبر في معبره يدهن فيه دهن غيره لا يمشي لكن يصنع قيمة الحفر) اهـ فهذا هو الصواب ١٢
- [١٨٧٦] قوله يصنع ما ألقى فيه " من حجرة الحفر ١٢
- [١٨٧٧] قوله ^(٣) فإن شاء ترك حقه في باطنها ^(٤) بالتسوية ١٢
- [١٨٧٨] قوله وإن شاء استوفاه ^(٥) بالإخراج ١٢
- [١٨٧٩] قال أي. "الدنو" كم حفر درعه والباء عنيه ^(٦)

الحمد لله الذي كشف العمّة، لله دور الشارح الفاضل حمه الله عني حيث أورد هذه بمسألة في مسألة العصب، لإقنا في مثل العبر، فأورد أن هذا فيما دهن في مثل أحد ولو ياديه بخلاف بمقبرة موهوبة، فلا مضافة لكلام الربيعي ^(٧)، هذا مع ما نصّ عنيه في "الهدية" ^(٨)، وفي تفسير الكلام دليل

- (١) "المصح"، كتاب الصلاة، باب الجنائز، فصل في الدفن، ١٠٢٢
- (٢) "ذم الحمار"، كتاب الصلاة، باب صلاة الجنائز ٣٥٣٥، محب قور "الدنو" كأن تكون الأرض معصوبة
- (٣) في "رد المحتار" (قوله ومساواته بالأرض) أي جرع فوقه مثلاً، لا حقه في باطنها وظاهره، فإن شاء ترك حقه في باطنها وإن شاء سواه، "صح"
- (٤) "ذم المحتار"، كتاب الصلاة، باب صلاة الجنائز، ٣٥٣٥، محب قور "الدنو" ومساواته بالأرض

(٥) المرجع السابق

(٦) "الدنو"، كتاب الصلاة، باب صلاة الجنائز ٣٥٣٥، ٣٥٤

(٧) "التمهيد"، كتاب الصلاة، باب الجنائز، ١٠٩، ٥٨٩

(٨) "الهدية"، كتاب الصلاة، الباب الحادي والعشرون، الفصل السادس، ٦٧

عليه وإن حفره الموقوفة لا يجوز رعه وأنباء فيه ولو لم يكن في موضع
الورع والنباء فيه أصلاً؛ بما فيه من انصراف في الوقف، بخلاف ما هو به
وهو لا يجوز، ثبت أن كلامه في لأرض بمسكوكة لا غير ٢

[٨٨] قال أي. "الدر" كما جار رعه وأنباء عليه^(١) ونظر ما في

وقف "الهدية"^(٢) مع ما كتب عليه من الروايات بمؤيده^(٣) ٢

[٨٨١] قوله^(٤) وهو غير معصوب^(٥)

لأن مسألة في "السيب"^(٦) متناه غير متعلقة بمسألة العصب، وإنه ذكر
أولاً (مسألة المدس في أرض مفضوبة، ثم مسألة ما هو بقي في الأرض مناع
إنسان، ثم مسألة ما هو وضع نميب فيه لعير الضب أو عني شقه لأيسر، ثم
قال ولو بني حبيب وقف دون جار مدس غيره في قبره ورعه وأنباء عليه) اهـ

(١) "الدر"، كتاب الصلاة، باب صلاة الجنازة، ٥ ٣٥٤

(٢) "الهدية" كتاب الوقف، الباب الثاني عشر في الرباطات والمعابر والخصاب
والحياص والعروق والسمابر وفي المسائل التي حود إلى الأشجار التي في مقبره
وأراضي الوقف وغير ذلك، ٢ ٤٧٢

(٣) لم يطلع عليه بعد نعمتي بقر

(٤) هي "رد المحتار" (قوله كما جار رعه) أي الغير وهو غير معصوب

(٥) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب صلاة الجنازة، ٥ ٣٥٤، حيث هو "الدر"

كما جار رعه

(٦) "السيب"، كتاب الصلاة، باب الجنازة، ٥٨٨، ٥٨٩، ملصقاً

[١٨٨٢] قوله: ^(٢) يشبعهم يومهم ويملئهم ^(٣)

حمل الطعام إلى صاحب مصيبة ولأكل معهم في اليوم الأول حين
شبعهم بالجواهر، ويعدده بكره كذا، في "النتار حاية" اهـ "مقدمة" ^(٤) من انياب
الثاني عشر من بحظر ١٢

مطلب في كراهة الضيافة من أهل البيت

[١٨٨٣] قوله: ^(١) فرائه واقعة حال لا عموم بها ^(٢)

لأن وفائع العين مطلق لاحتتمالات مثلاً يمكن هاهنا أن الدعوة كانت
في "ذ المنار" قال في "المنح" : يسحب نجران أهل البيت ولأقماء الأبعد
بيته طعام بهم يشبعهم يومهم ؛ يملئهم بقره صلى الله عليه وسلم. ((اصنعوا لآل
محمد طعاماً بعد ما يشبعهم)) حسنة الترمذي وصححه الحاكم، ولأنه بر
ومعروف، ويتبع عليهم في لأكل، لأن الحر، يسحبهم من ذلك فيضعف. اهـ
٢، "ذ المنار"، كتاب الصلاة، باب صلاة الجنازة ٣٦١ ٥، بحث قول "الدرر"
وباتخاذ طعام بهم

(٣) "لهديته"، كتاب الكراهية، الباب الثاني عشر في الهدايا وأنصافات ٣٤٤ ٥

٤، في "ذ المنار" بحث هـ في "شرح العمدة" بمعارضة حديث جابر العار
بحديث آخر فيه ((أنه عليه الصلاة والسلام دعته امرأة رجل ميب حار جمع من
دعته فجاء وجيء بالطعام)) أقول وفيه نظر، فرائه واقعة حال لا عموم + مع
احتمال مسبب خاص

٥، "ذ المنار" كتاب الصلاة، باب صلاة الجنازة مصنف في كراهة الضيافة من
أهل البيت، ٣٦٢ ٥، بحث قول "الدرر" وباتخاذ طعام بهم

موعودة بهذا اليوم من قبل، وأنعم فيه بموت على أن صياغة الموت صياغة
تتخذ لأجل موت، وصياغة الصلابة صيا الله بعاني عنهم نسبي صلى الله
بعاني عليه وسنم سم نكل متعفة على موت أحد ولا حياته، فهو أن النبي صلى
الله تعالى عليه وسنم جاءه في غير موت لأصافه سم يكن فيه إحد ث سيء
جديد من أجل الموت بحيث لو سم يقع الموت لم يكن بخلاف ما نحن
فيه؛ فإنه إنما يكون لأجل الموت بحيث لو سم يكن سم يكن، سعى أن
حاضر وسميح إذ جنم فثم نحاضر هه ما عدي والعم باحق عند
رئي، وباحتمة هيس ب البحث في ممنون في مذهب، والله تعالى موقع
[٨٨٤] قوله ^(١) آه صلى الله تعالى عليه وسنم جنس ^(٢) في المسجد
كما في "سأ أبي داود" ^(٣) ١٧

(١) في "الدر" لا بأس بعزبه أهله وتوعيبهم في الصبر وبالنحاد فعده بهم، وبالنحوس
+ في غير مسجد ثلاثة أيام، وأولها أفصلها، ونكره بعدها إلا عائب ملقط
في "د المختار" (قوله في غير مسجد) أنه فيه فيكره كما في "البحر" عن "المختار"
وجرم به في "شرح اسمية" و "الفتح"، نكر في "الظهيرية" ٧ بأس به لأهل الميت
في البيت أو المسجد والنس يأتونهم ويعزونههم اه. قلت وما هي "البحر" من دأته
صلى الله عليه وسنم جنس ما فعل جهم ورهد من حادثة والنس يأتون ويعزونه، اه
بجواب عنه بأن جنوسه صلى الله عليه وسنم سم يكن مقصود بتعزيره، وفي
"الإمداد" وهان كثير من ما غري أثبت يكره الاجتماع عند صاحب البيت
(٢) "رد مختار"، كتاب الصلاة، باب صلاة الجنائز، ٣٦٣ هـ، بحث هو "الدر"
في غير مسجد

(٣) أخرجه أبو داود في "سننه" (٣١٢٢)، كتاب الجنائز، ٢٥٧/٣

[٨٨٥] قوله جنوسه صلى الله تعالى عليه وسلم ثم يكس^(١) .
ثم أقول ولو سلمنا ههنا انكره عندكم منصرفاً على قصد لمصائب،
بل اجتماع الناس بديه أيضاً مكروه كما سيذكره^(٢) عن "إمداد الفتاح"، فلم
يذهبهم النبي صلى الله تعالى عليه وسلم إذ هو يعرفه، وقد عرف عن
النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في أيسر من هذا، أعني اجتماع الناس بديه
في الترويح، وصرب عظام الأيوان بمطهرات في الاعتكاف أن تركهم
ودخل البيت الكريم، فتعزيره صلى الله تعالى عليه وسلم أوّل دليل على
جوار، وعندي أن الأولى حمل النكحة في "الإمداد"^(٣) على التبره وهو
الذي يعطيه فوبهم (لا بأس بالجنوس بها)، فيحصل التوفيق ويكون فعل
النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وعزيره يوماً بجوار وهذا أيضاً إذ ثبت
انهي إذ لا كراهة من دون دليل خاص، ولا عرف قلتم بها بعدم الوجود فقد
ورداً فلا أولى أن يقدر ب كراهه الماخزين حاد أو من شيوخ البدع
ومسكرات في الناس في هذا لا اجتماع كعشر البسط والجنوس على فوارع
الطريق، واتحاد الأطعمة والإطراء في مدح الموت، وتزكيتة على الله تعالى،
ودكر ما يجتد بحرب وبرهه، هذا كرهو الجنوس ولا اجتماع حسماً بماده
لا بداع، والله سبحانه وتعالى أعلم ٢

(١) "رد المحتار"، باب صلاة الجنائز ٣٦٣، يجب فور "المدرك" في غير مسجد
(٢) النظر "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب صلاة الجنائز، ٣٦٣، يجب فور
"المدرك" في غير مسجد

(٣) "إمداد الفتاح"، كتاب الصلاة، باب أحكام الجنائز، ص ٤١ -

[١٨٨٦] قوله مقصوداً بـ (١٨٨٦)

قلت وكفى رأيب في شرح هذا الحديث بشيخ المحقق بقول في
"أسعفه النعمان" (١) ((لَمَّا جَاءَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَتَلَ بَنَ حَارِثَةَ
وَجَعْفَرَ وَبَنَ وَاحِدَةَ حَبَشٍ)) "شئت أنمصرفن صلى الله عليه وسلم برأيه عراسه
يشأن" (٢) وسهياً والله تعالى أعلم ١٢

[١٨٨٧] قوله يكره لأجماع عند صاحب البيت (٣) الذي أهتبه في
"مراقي العلاج" (٤) وهي خلاصة "الشرح الكبير" المسمى بـ "إمداد الفتاح"
بعد سيك مكار السبب، والكل سائق، والله تعالى أعلم ١٢
[١٨٨٨] قال أي "الدر" أولها أفصها (٥)

[قال الإمام أحمد رصاصاً حمد الله في "العتاوى الرضوية"]

يعني أيام بقرية (٦)

[١٨٨٩] قوله (وَوَلَّيْهَا أَفْصَهَا) وهي بعد النسخ أفصل من قبله (٧)

(١) رد المحتار "باب صلاة الجنازة"، ٣٦٣ ٥، تحت قول "الدر" في غير مسجد

(٢) "أسعفه النعمان"، كتاب الجنازة، باب انكأ على الميت، ٧٥٥ ١

(٣) معناه حبس النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لتعزيتهم ٢ (محمد أحمد الأعظمي)

(٤) رد المحتار، باب صلاة الجنازة، ٣٦٣ ٥، تحت قول "الدر" في غير مسجد

(٥) "مراقي العلاج"، كتاب الصلاة، باب أحكام الجنازة، ص ١٥١

(٦) "الدر"، كتاب الصلاة، باب صلاة الجنازة، ٣٦٣ ٥

(٧) "العتاوى الرضوية"، باب الجنازة، ٣٩٥ ٩

(٨) رد المحتار، باب صلاة الجنازة، ٣٦٣ ٥، تحت قول "الدر" وأولها أفصها

[قال الإمام أحمد رحمه الله: "في الصلوة الرضوية"]

ومثله ذكر الطحاوي في حاشية "مراقي العلاح" (١)

[١٨٩٠] قال أبي "الدر" ونكره التعمية عند القبر (٢)

أقول ولا بد أن تكون التكراره سريعة؛ إذ قد صح عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن من حضر جنازة لم يزل يقول: "اللهم اغفر له" (٣) عن أنس بن مالك رضي الله تعالى عنه قال: ((مر النبي صلى الله عليه وآله وسلم بمشاة عند قبر وهي تكي، فقل لها: "أفني بالله ومصيري")، سألتهم: "إلا أن يفرق يأن هذا كان بهياً عن مصكر لا تعريه، فافهم، والله تعالى أعلم.

مطلب في زيارة القبور

[١٨٩١] قوله (٤) بعمود برؤاؤهم يوم الجمعة (٥)، أي يكون علمهم

❦ "صم"، كتاب الصلاة، باب أحكام الجنائز فصل في حميتها ودمها، ص ٨٠

(١) "الفتاوى الرضوية"، باب الجنائز، ٩ ٣٩٤

(٢) "الدر"، كتاب الصلاة، باب صلاة الجنائز، ٥ ٣٦٤ منقطع

(٣) أخرجه البخاري في "صحيحه" (١٣٥٢) كتاب الجنائز، ٤٢٥، ومسلم في

"صحيحه" ر ٦٢، كتاب الجنائز، باب في الصبر على مصيبة، ص ٤٦٠

(٤) في "الدر" لا يلزم بزيارة القبور وهو بالتعمية الحديث ((كأن يهيكلم عن زيارة القبور، ألا يزورها منقطع

وهي "البحار" (قوله ويزورها القبور) أي لا يأمن بها بل تندب كما في "البحر" عن "المحقق"، فكان ينبغي التصريح به فلا يلزم به في الحديث المذكور كما في "الإمداد"،

١٠ في كل أسبوع كما في "منتاربات النوازل"، قال في "شرح لباب المناسك" ولا

أن الأفضل يوم الجمعة والسبب والآس والخسيس، فقد ذاب محمد بن وسع النسي

بعمود برؤاؤهم يوم الجمعة ويوماً قبله ويوماً بعده، فنخص أن يوم الجمعة أفضل

(٥) "البحار"، مصدب في زيارة القبور، ٥ ٣٦٥، تحت قول "الدر" ويزورها القبور.

أكثر وأوفى في الأيام الثلاثة، ولأنه فصل العيم حاصل لهم باليوم، به يعطى
بإطلاق الأحاديث^(١) وأقوال العلماء الكرام، والله تعالى أعلم^(٢) ١٢

[٨٩٢] قوله^(٣) كحضور الجماعة في المسجد^(٤)

أقول قد علم أن نعوى على النع مطعاً ولو عجزاً ولو يلاً،
فكذلك في ريدته انقبور، بل أوى ١٢

[١٨٩٣] قوله^(٥) والسنة يارتها فائدت والدعاء عدها^(٦)

(١) أخرجه البيهقي في "شعب الإيمان" (٩٢٩٦)، فصل في ريادة القبور، ١٧٧، عن
أبي هريرة قال ((إذا مر الرجل بغير يعرفه فسلم عليه، د عليه السلام وعرفه وإذا
مر بقبور لا يعرفه فسلم عليه رد عليه السلام))

(٢) وهو الذي تقدم أنه مستظهره بالدليل بإطلاقهم ٢، منه

(٣) في "رد المحتار" (معه وبو بساء) وهن تحرم عييهن، ولا يصح أن انرحضه ثابته
هن "بحر"، وحزم في "شرح منية" بالكراهة لما مر في ألباعهن الحسارة، وهن
الخمر الرمي أن كان نيك تنجيد الحر والبكاء والسب على ما جرت به عادتهن
فلا تجوز، وعليه حمل حديث ((نعم الله رثوات القبور))، وإن كان لا اعتبار
والرحم من عم بكه واليرك بريارة هو الصالحين فلا بأس إذ كن عجاير،
وبكره إذ كن شوب كحضور الجماعة في المسجد اه وهو يوفين حسن

(٤) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب صلاة الجنائز، ٣٦٧، تحت قول "الدر"
ولو بساء

(٥) في "رد المحتار" عن "الفتح" والسنة يارتها قائماً، والدعاء عده قائماً كما كان
بفعله صلى الله عليه وسلم في الخروج إلى البقيع ويمر السلام عبيكم، رخ

(٦) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب صلاة الجنائز، ٣٦٧، تحت قول "الدر"
ويقول رخ

أقول ولا يهى عن الجنوس بعد ما سَمَّ قائماً كما سيأتي" عن
 "المسند المنقسط"، لا جرم أن أخرج ابن أبي الدنيا^(١) في "القبور" عن أم
 المؤمنين رضي الله تعالى عنها قالت قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم
 ((ما من رجل يورق قبر أخيه ويجلس عنده إلا استأس و رذ عليه حتى يقوم)).

مطلب في القراءة للميت وإهداء الثواب له

[١٨٩٤] قوله. ^(٢) وهو الأولي^(٤) أي: عدم الاشتراط هو لأبوي^(٥)

- (١) انظر "رد المحتار"، باب صلاة الجنائز، ٥، ٣٦٨، تحت قول "الدر" ويقبل. راجع
 (٢) انظر "اتحاف السادة المتقين"، كتاب ذكر الموت وما بعده، الباب الخامس، ١٤، ٢٧٥
 (٣) في "ذو المحار" تختلف في إهداء الثواب إلى الحي، فعيل، يصحح لإطلاق قول
 أحمد، فعيل الخير ويحصل نفسه لأبيه أو أمه، وقيل لا، نكوه غير محتاج، لأنه
 يمكنه العمل بنفسه، وكذا تختلف في اشتراط نيّة دُت عند العمل، فعيل لا يكون
 الثواب له، فيه البرع به وإهداءه من أراد كإهداء شيء من ماله، وقيل نعم؛ لأنه إذا
 وقع له لا يعمل بحاله عنه، وهو الأبوي، وعنى القول الأول لا يصحح إهداء الوجوب؛
 لأن العامل يورق القربة بها عن نفسه وعنى الثاني يصحح ويجري عن العامل
 (٤) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب صلاة الجنائز، مطلب في المريد الميت
 وإهداء الثواب له، ٥، ٣٧، تحت قول "الدر" ويقرأ من

- (٥) حوال هذا الموضوع رسالة جديده بحمد ي عنى جميع سياحت، مرتبة بالأحاديث
 المكتوبة ونصوص الفقهاء الهامة، اسمها "حيات حوات في بيان سماع الأموات"
 صيغت في المجلد الرابع من "فتاواه" ومنقده أيضاً مرار في الهند و "باكستان"،
 غير جمع إليها [انظر "المتاوى الرسوية"، ١٩٥١/٩-٨٣٨]. (محمّد أحمد الأعظمي)

بدين ما سيذكر من فوته^(١) (و قد نقل عن جماعة : صح)، وإنما ذكره بعد قول الاشتراط؛ لأنه بتقدير الله تعالى قد انقلب عليه المذكور أولاً وآخر، فسبق إلى ذكره أن المذكور أولاً هو لا اشتراط، وآخره عدمه، فقال بما ظنه مذكوراً بالآخر هو لأولى، والدين عليه فوته^(٢) (وعنى لم يزل لأول لا يصح، وعنى الثاني يصح)؛ فإن لصوب العكس كما لا يخفى ٢

[١٨٩٥] قوله وعنى المصنف الأول لا يصح^(٣) ي عني هو الاشتراط، وهذا أيضاً قاصي بأن الأولى هو عدم الاشتراط؛ فإنه قدم^(٤) آناً عن "جامع المتأوى" حكاية عدم جواز في العرائض بـ "قيل" ١٢

[١٨٩٦] قوله^(٥) أن يهديه بلفظه^(٦)

هل يكفي الفعل بيته وصور الثوب إليه ١٢

- (١) انظر "ذ المختار" كتاب الصلاة، باب صلاة الجنازة، ٥ ٣٧، تحت قول "الدر" ويعرف
- (٢) المرجع السابق، منقطعاً
- (٣) "رد المختار"، باب صلاة الجنازة، ٥ ٣٧١، تحت قول "المصنف" ويعرف
- (٤) انظر "ذ المختار" باب صلاة الجنازة، ٥ ٣٧، تحت قول "الدر" ويعرف
- (٥) في "رد المختار" قد نقل عن جماعة أنهم جعلوا ثواب أعمالهم بمسئمتين وقالوا: يعني الله تعالى بالعقر والإفلاس، والشرعية لا تمنح من دين، ولا يشترط في الوصوف أن يهديه بلفظه كما هو عظمي فقير بيته الركاه؛ لأن المسنة ثم بشرط حديث في حديث الحج عن العمر وبحود، نعم قد فعله نفسه ثم بوي جعل ثوبه غيره لم يكف كما هو بوي أن يهدي أو يعتق أو يتصدق
- (٦) "رد المختار"، باب صلاة الجنازة، ٥ ٣٧، تحت قول "المصنف" ويعرف

[١٨٩٧] قوله ألم يكف^(١)، مجرد اليّة ما لم يتلفظ بالإهداء، ١٢

مطلب في إهداء ثواب القراءة للسبي^(٢)

[٨٩٨] قوله مطلب في إهداء ثواب القراءة للسبي صني الله عليه وسلم^(٣)

أجاره (١)، الإمام السبكي^(٤) (٢) والإمام السمرقاني^(٥) (٣) والإمام ابن عميل الحنبل^(٦) (٤) والإمام لأجل عمي بن سوقي^(٧) (٥) والإمام أبو العباس محمد بن إسحاق السراج السلمي^(٨) (٦) والإمام سلطان العمادي^(٩) عمر الدين

(١) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب صلاة الجنازة، ٣٧١ ٥، تحت قوله "الدر" ويعرأ به

(٢) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، مطلب في إهداء ثواب القراءة للسبي صني الله عليه وسلم، ٣٧١ ٥، تحت قوله "الدر"، ويقرأ به

(٣) قد مرّت ترجمته ٤٤١

(٤) هو محمد بن عمي بن عبد بن محمد السبيعي، تماري المالكي (ب ٨٥٣٦هـ)، له "إيضاح المحصول" في بابه "الأصغر"، المعجم مؤلفه كتاب معجم شرح صحيح مسلم

(٥) هو عمي بن عميل بن محمد بن عميل البغدادي الصوري، أبو الوليد، ويعرف به "ابن عميل"، عالم "العراق"، وشيخ الحنابلة به "بعداد" في وقته (ب ٨٥٣هـ)، له تصانيف أعظمها "الواضح"، "الفصول" في فقه الحنابلة (ب ٨٤٦٣هـ).

(٦) هو عمي بن الموفق العبدي (ب ٨٢٦هـ) (تأريخ بغداد، ١١٠/١٢).

(٧) محمد بن إسحاق بن إدريس بن مهران الشافعي مولاهم، المخرصاني، النيسابوري، أبو العباس المسمّى ح محدث مسند حافظ، مؤرّج، (ب ٨٣٣هـ)، من تصانيفه الكثيرة "المسند الكبير" على الأبواب، والتأريخ

(٨) (الأعلام، ٢٩٩٣هـ، المعجم مؤلفه ١٢٠/٣).

بن عبد السلام^(٦) (٧) والإمام ابن حجر مكي^(٧) كما في "العقود
الدرية"^(٨) (٨) والإمام النووي^(٩) (٩) والإمام شهاب الدين أحمد بن الحسين^(١٠)
(١٠) وشيخ الإسلام اندلسي^(١١) (١١) والإمام شرف الدين مساوي^(١٢)
(١٢) والإمام بن الهمام وغيرهم ممن ذكر في هذا الكتاب^(١٣) وغيره ومنه

(١) هو عبد العزيز بن عبد السلام بن أبي القاسم الحسن بن محمد بن مهدي السلمي،
الدمشقي عز الدين أنصبيه الشافعي (ب ٨٦٦هـ)، له "العقائد"، "كشف الأسرار عن
حكم الطيور والأرهار"، "المنهاوي المصري" ("هدية العارفين"، ١: ٥٨٥).

(٢) قد مرّت ترجمته ١/ ٣٨٣

(٣) العقود الدرية، مسائل وفوائد شتى من انحطروا لإيجاه، ٢: ٣٥٨

(٤) هو محمد بن محمد التميمي كمال الدين، أبو القاسم، القاهري، المالكي،
الخصيب، "مكتبة حكامة" (ب ٨٥٧هـ) وفي ٨٨٩٧هـ من تأليفاته "جبة الرعب"
شرح "مختصر من الحاجب"، "تأريخ الخلفاء"، "شرح الجامع الصحيح"
بيخاري (١/ ٤٨٨)، "هدية العارفين" (١٩٩٢)، "معجم المؤرخين" (٣: ٦٨٣).

(٥) قد مرّت ترجمته ١/ ٧٨

(٦) هو محمد بن عيسى بن يعقوب القبايلي، ثم القاهري، الشافعي، أبو عبد الله، شمس
الدين، فقيه، أصولي (ب ٨٨٥هـ)، من آثاره: "شرح منهاج الطالبين"، هي فروع
الدين السماعي ("معجم المؤرخين" ٣/ ٥٤٧، "هدية العارفين" ٢/ ١٩٦).

(٧) هو الإمام شرف الدين يحيى بن محمد بن محمد بن محمد بن حمد الحنابلي
مساوي مصري السماعي، (ب ٨٨٧هـ)، من آثاره شرح "مختصر البرقي" حاشية
على "شرح البيهقي وغيره" ("معجم المؤرخين" ٤: ١١٥٤، "هدية العارفين" ٢/ ٥٢٨).

(٨) النظر "رد المحتار"، ٥: ٣٧٣

ابن تيمية^(١) والفاصبي ابن شهبة^(٢) جزماء، وقال ابن العطار^(٣) يبيح أن يسمع، قال

هو أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن بيمية الحارثي، ثم
الدمشقي، أبو العباس (ت ٧٢٨ هـ)، هو كان دليلاً فاجراً، صلياً مضلاً كما قال
حاتمة المفهم، المحدث شيخ الإسلام ابن حجر الهيتمي الشافعي في "تهذيبه" ابن
بيمية عبد الله وأخته و عمه وأخته وأخته وحدث صرح الأئمة الذين حو
فساد أخلاقه وكذب أقواله، ومن أراد ذلك فعليه بسطائعه كلام الإمام المصنف أبي
الحسن السبكي وأهل عصرهم وغيرهم من الشافعية، المالكية والحنفية، ولم يعصر
عصره على ما اختار الصوفية من عرص من عمر من الخطاب، عني بن
أبي صالب رضي الله عنهم، واحاصل أن لا يعام لكلامه ولا من يرمي في كل وعمر
وخرت، ويعتقد فيه أنه مبدع صلي ومصل جاهل عال، وعم أنه مخالف الناس في
مسائل، فمما نرى فيه الإجماع هو أنه في عني الطلاق، أنه لا يقع عليه من عليه
كفره يميز، وم يعرف بالكفاره أحد من مسلمين فيه وأن طلاق الحائض لا يقع،
وكذا الطلاق في طهر جامع فيه، وأن الطلاق الثلاث يرد إلى واحد، وقال ابن
أبي عم معصم من وأن رسول الله صلى الله عليه وسلم لا جاد به ولا يوسل
به، وأن يشاء السفر إليه بسبب الرياء معصية (يعود بالله من ذلك)

(١) منار الحديث، ص ١٥٦-١٥٩، ملتقطاً، والمعجم الحائض، ١/٦٣٠.

(٢) هو أحمد بن محمد بن الفاصبي شهيد دمشق، نقي الدين، أبو بكر، لأسدي،
الشافعي (ت ٨٠٥ هـ)، به "أعلام" بتاريخ أهل الإسلام، قسم العرب، "مناقب
إمام الشافعي"

(٣) الهدية العارفين، ١/١٢٨.

(٤) عنه أبو عبد الله محمد بن محمد بن أحمد، شمس الدين البكر الشافعي المعروف

بـ "ابن العطار" الوهابي، (ت ٨٣٠ أو ٨٨٤ هـ)، به "منار الحج" وغيرها

(٥) الهدية العارفين، ١/١٨٦، ١/١٩١، "الأعلام"، ٥/٥٠٧.

الكفن من حمرة محسبي^(١) لأخوطة الثرك كفا في "العقود"^(٢)، والنصحيح

بأعقود بمعقور به في بلاد الإسلام هو الأول، فعليه معقور ١٢

[١٨٩٩] قوله وحج^(٣) علي بن اسحاق ١٢

[١٩٠٠] قوله، عه^(٤)، صلى الله تعالى عليه وسلم. ١٢

[١٩٠١] قوله، وحج^(٥) ابن السرح^(٦)

أبو انيسر محمد بن إسحاق السراج البسابوري ٢ "عقود دية"^(٧)

[١٩٠٢] قوله والحافظ بن حجر^(٨) انصهلاني. ١٢

[٩٠٣] قال أي "الدر"^(٩) وفي الحديث ((من قرأ الإخلاص))^(١٠)

(١) عنه أبو العباس محمد بن كمال الدين بن محمد، الشهير بابن حمرة النقيب،

حسبي، الدمشقي، حجي (٨٥ ٥١) وهو عبد يساهيل يابا البغدادي أبو

العباس حر الدين حمرة بن أحمد بن عبي الحسيني الشافعي، (ت ٥٨٨٤هـ)

(٢) د المختار، ٤ ٦ "هدية العارفين" ٣٢٧٥

(٣) "العقود السرية"، مسائل وهو اند شئ من الحفظ والإداحة، ٢ ٣٥٨.

(٤) "د المختار" باب صلاة الجنائز ٣٦١٥ تحت قول "الدر" ويعرأ يس.

(٥) المرجع السابق، ص ٣٧٢

(٦) المرجع السابق

(٧) "العقود السرية"، مسائل وهو اند سبي من الحفظ والإداحة، ٢ ٣٥٨.

(٨) "د المختار"، باب صلاة الجنائز، ٥ ٣٧٢، محمد بن "الدر" ويعرأ يس

(٩) في "الدر" وفي الحديث ((من قرأ الإخلاص إحدى عشرة مرة لم يعب أجره

بالأموات أعطى من الأجر بعدد الأموات))

(١٠) "الدر"، كتاب الصلاة باب صلاة الجنائز، ٥ ٣٦٨.

أخرجه إسناده قطني^(١) والطبري وعظم الحديث ((إحدى عشرة مرة))^(٢)
 [٤٤] قوله^(٣) فنت ونقدم ثم يـ بني الميت . يخ^(٤) وسئل
 شمس الأئمة* لأورج حدي^(٥) عن ميمونه في المرقى يدرست : ثم يس فيها أثر

(١) هو أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي، البغدادي، الحافظ، المعروف
 بـ"الدار قطني" (٣٨٥ هـ) من تلاميذه "أربعون" "س" كلاهما في الحديث
 (الهدية عاصم)، ٣٨٣/١-٣٨٤/١

٢، ثم معثر على هذا الحديث في "الدار قطني" ولا في الطبراني ومكة في البرقة
 ان محمودية" في شرح "الطهريه المصنوعة"، ٤٠٠، ٢، عن "الدار قطني"

(٣) في "رد المحتار" أن أبا حنيفة كره وطء الغير المقعد أو النوم أو قضاء الحاجة عليه،
 وبأنه ثبت النهي عن وطئه والمشي عليه، وبما فيه، وقد في "نور الإيضاح" كرهه
 المقعد على القبر بما إذا كان غير قرعة، قلت ونقدم أنه إذا بني بموت وص
 برأه يجوز زرعه والساء عليه، ومنصاه جوار بمشي فوقه، ثم أثبت العيني في
 "سرحه" عن "صحيح البخاري" ذكر كلام "الطحاوي" بـ"سار"، ثم قال فعني هذا
 ما ذكره أصحابنا في كتبهم من أن وطء المقبر حرام، وكذا النوم عليه ليس
 كما ينبغي، فإن الطحاوي هو أهم الناس بمذهب العمدة ولا سيما بمذهب أبي
 حنيفة انتهى قلت بذكر عدم علم أن الواقع في كلامهم التعبير بالكراهة لا
 ببعض الحرمه، وحيث وقع يوقى بأن ما عزاه للإمام الطحاوي إلى أنس الثلاثة من
 حمل النهي على الجذور لقضاء الحاجة يراد به النهي التحريم، وما ذكره غيره من
 كراهه الوطء والمقعد . يخ يراد به كراهة التثريب في غير قضاء الحاجة

(٤) "رد المحتار"، باب صلاة الجنازة، ٣٧٠-٥، تحت قول "الدار" يكره المشي . يخ
 * لكن في "المحيط البرهاني"، ١٤٥/٧ شمس الإسلام

٥، هو محمود بن عبد العزيز شمس الأئمة لأورج حدي حدث عاصم نحال ثقة عن
 السرخسي (أورج حدي)، ٢٨٥، ٢، "أورج حدي"، ص ٣٧٧.

سموي لا العظم ولا عيه هل يجوز . عيه و استعلاها ؟ در لا ، ولها حكم
العصره ، "هندية" ^(١) عن "المحيط" ٢

[٩٥] قوله النعيم بالكراهة ^(٢) ومر ^(٣) في فصل الاستحشاء (نصو
على أن نمرور في "سكة" حادثة فيها حرام) ه ٢ ،
[٩٦] قوله وما ذكره عيه ^(٤)

[قال الإمام أحمد رضا . رحمه الله في "الفتاوى الرصوية"]
أي: غير الإمام الطحاوي ^(٥)

[٩٧] قوله يراد به كراهة التنزيه ^(٦)

[قال الإمام أحمد رضا . رحمه الله في "الفتاوى الرصوية"]
هذا ما من إليه هذا ، فالحق كراهة التحريم كما حقيقته في رسالي
"الأمر باحترام بمقابر" ، وقد عرفت به هذا بمحقق أعني انشائي في كتابه

(١) "هندية" ، كتاب الوصف ، الباب الذي عشر ٢ ٤٧٠ ٤٧١

(٢) "رد المحتار" ، كتاب الصلاة ، باب صلاة الجنازة ، ٣٧٦/٥ ، تحب هو "البر" بكرة
المشي . رخ

(٣) انظر "رد المحتار" ، كتاب الصلاة ، فصل في الاستحشاء ، ٢ ٤٣٨ ، بحث قور
"البر" وهي مقابر

٤ ، "رد المحتار" ، كتاب الصلاة ، باب صلاة الجنازة ، ٣٧٦/٥ تحب هو "البر" بكرة
المشي . رخ

(٥) "الفتاوى الرصوية" ، باب الرضا ، ٧ ٤٥٧

(٦) "رد المحتار" ، كتاب الصلاة ، باب صلاة الجنازة ، ٣٧٦/٥ تحب هو "البر" بكرة
المشي . رخ

هذا في فصل الاستحشاء إذ قال^(١) (إنهم يمتو على أن يمترو في سكة
حادثة في المقابر حرام) اهـ^(٢)

[٩٠٨] قوله في غير قضاء الحاجة^(٣) . راجع في المسألة ٢

[٩٠٩] قوله^(٤) فلا يجوز تعريضها

(١) انظر " رد المحتار " كتاب الطهارة، فصل في الاستحشاء، ٤٣٨، ٢، بح ق
"أند" وفي مقابر

(٢) " الفتاوى الرضوية "، باب الرية، ١٧ ١٥٧ ٤٥٨

(٣) " رد المحتار "، كتاب الصلاة، باب صلاة الجنازة، ٣٦٦ ٣٧٧، بح ق
"أند" بكرة نمشي بخ

(٤) هي "أند" كتب على جبهة ميت أو عمامته أو كفته عهد بامه بروجي أن يغفر
الله لميت

وهي " رد المحتار " (فوه بروجي بخ) معاده الإباحة أو التذنب، وهي "البرارية" قبيل
كتاب الجنائز وذكر الإمام الصغار لو كتب على جبهة الميت أو على عمامته
أو كفته عهد بامه بروجي أن يغفر الله تعالى لميت ويجعله آمناً من عقاب القبر،
فال يغفر هذه ونية في سجود ذنث، وهذا وي أنه كمال مكتوب على أمجاد
أفراس في إصطبل القديس خبيس في سبيل الله تعالى اهـ وفي فتاوى المحقق
ابن حجر " النكح الشافعي مثل عن كتابة العهد على الكفن وهو لا إله إلا الله
والله أكبر لا إله إلا الله وحده لا شريك له لا نمدت وبه الحمد، لا إله إلا الله،
ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، وهبل إنه اللهم ماطر السماوات
والأرض، عالم الغيب والشهادة، الرحمن الرحيم، إني أعهد إنيت في هذه الحياة
الديني أنني أشهد أنك أنت الله لا إله إلا أنت وحدك لا شريك لك، وأن محمداً
عبدك ورسولك صلي الله عليه وسلم، فلا تكلمني إلى نفسي فترني من النشور

مسحاة^(١).

[قال الإمام أحمد رصا: رحمه الله في "الاعتدوى برصوبة"]

ذكره^(٢) في فتاواه "الكبرى"^(٣) وآثره العلامة الشافعي فضعه على عادته
قولي: أيه كثير ما يتبع هذا الفاضل الشافعي كما فعل هاهنا مع بعض أئمة
مذهبه الإمام بصير^(٤) والإمام الصغير^(٥) وبصريح "البرية"^(٦) و"الدر"

ويعدي من الخير، وأنا لا أتق إلا برحمتك، فاجعل لي عهداً عندك بوجبه يوم
القيامة إنك لا تخلف الوعد من يجور. وبذلك أصل^٩ وأجيب بقوله: نحن بمذهب
عن "نواذر الأصبور" يلتزمدي ما يقتضي أن هذا الدعاء به أصيل، وأن العقبة ابن
عجيل كان يأمر به، ثم أفتى بجوار كتابه قياساً على كتابه لله في ابن الزكاة وأقره
بعضهم، وفيه نظر، وقد أفتى ابن الصلاح بأنه لا يجوز أن يكتب على الكفن يس
وانكسب ومحوه خوف من صديقه المييب والقياس انه ذكر مصوغ لأن الفصد
ثم التميمي وهذا التبرك فالأسماء المعظمة باقية على حالها، فلا يجوز نزعها
بمنجاسة، والعون بالله يصبى فعنه مردود لأن مثل ذلك لا يحتاج به إلا إذا صح عن
الشي صلى الله عليه وسلم طلب ذلك وليس كذلك به

(١) في المختار "باب صلاة الجنازة" ٥ ٣٨٦ معجم ابن "الدر" ١٤٢١ ر.ج.

(٢) أي ذكره الإمام بن حجر الهيتمي الشافعي بمكي (٩٧٤هـ)

(٣) "الفتاوى الكبرى" كتاب الصلاة، باب الجنائز ٢ ١٢٢

(٤) هو بصير بن يحيى البغدادي، أحد الفقهاء عن أبي سليمان الجوزجاني عن محمد،
(ب ٨٢٣٨هـ) (البرال بيبة، ص ٢٩٦، أجازة احصية، ٢ ٢٠٠٠).

(٥) هو أحمد بن عصبة بن القاسم الصغير، جد عن بصير بن يحيى عن محمد بن سنان عن
أبي يوسف، (ب ٣٣٣٠ وقيل ٨٣٢٣هـ) (البرال بيبة، ص ٣٤٤، أجازة احصية، ٢ ٢٠٠٠).

(٦) البرية، كتاب الاستحسان ٦ ٣٧٩ ٣٨٠، هامش "الهدية"

سجدة" (١)، وكذا في مسألة مرون الخطيب درجة عند ذكر انسلاص (٢)، وفي مسألة أداء القبر (٣)، وفي سجاسه وضوبه الرحم بالاتفاق مع أن الضوب أن طهره، وضوبه الفرح عند الإمام يشمل الفرح الخارج والرحم والفرح الدخلى جميعاً كما يثبت في "جد" لمستدر (٤) ❀ (٥)

[١٩١٠] قوله فلا يجوز تعريضها لشجاسة (٥)

قال لإمام أحمد رضا: رحمه الله في "الفتاوى الرصوية" |

أقول: هذا الفرق لا يجدي نفعاً، وكيف يستدل أن قصد التمييز ينقطع بغيره، وجب معظيماً شرعاً، فثبت به عيان الأسماء المعظمة فهو حاصل عيان، أم لا يرد به معانيها بل تكون ألفاظ مستعملة في معاني أخرى أو من دون معنى، وهذا أيضاً باطل قطعاً، فإن قوت "لله" أو "حيى في سبيل الله" إنما يعيد التمييز ويعلم بصدق ما نصر إلى معانيه الموضوعية لا غير، ثم إذا استعملت الكلمات المعظمة في معانيها وكان الغرض ههناك إيهام أمر ما سوى نحو البرك يخرجها ذلك عن كونها معظمة، وأي دين من شرع على ذلك؟ بل الدلائل بين المداخلة ناطقة بخلافه، ولو أن مجرد قصد عرض

(١) انظر "الدر"، كتاب الصلاة، باب صلاة الجنازة، ٥ ٣٧٩ ٣٨

(٢) انظر "رد المحتار"، كتاب جمعة، ٥ ٨٤، بحث فور "الدر" المميز

(٣) انظر "رد المحتار"، باب لأداء، ٢ ٥٧٨، بحث فور "الدر" لا يسن لغيرها

❀ انظر بصورة [٩ ١] قال أي: "الدر" (مس دير)

(٤) "الفتاوى الرصوية"، باب اجنازة، ٩ ١٩٩

(٥) "رد المحتار"، باب صلاة اجنازة، ٥ ٣٨، بحث فور، "الدر" عرجى خ

آخر غير نحو التوسك كان يسقط التعظيم فيجوز توسد القرب العظم بين
أوبى؛ لأن العرص ثم لا يتم إلا باسم سجالة من حيث هو اسم سجالة، ثم
هها فطر متممته يس إلى فأنته من حيث هي هي بل إلى حجمه
وصحامة حده، ورد جا شك شك جاز أيضاً والعباد بالله عاني أن
يصبح المصحب الكريم عني لأرض ويحس عليه بوقياً ثلثيه من التراب، فإنه
يس بأعظم من التعريض لأبواب والأ وث إلى غير شك معاً لا يجبره أحد،
وعن معتلاً يهل بجوار قرعة أمش الفسحة بحس وأختيه يد قصود، الشاء
والدعاء دو - التلاوة

أقرب دارة المحقق الحسيني في "النهضة"، ونخص الجوار به لا يقع
به التحذير، أي ما دو - قدر ثلاث آياته، وي في هذا أيضاً كلام، وحق
عندي أن الجوار بيه الدعاء أو الشاء ورد عني خلاف القياس توسعة من لله
بعالي عبيده رحمة مه وفصلاً، فلا يجوز القياس عليه، عني أن مع الجب
سم بكر نفس لألفاظ بل لكونها قرآناً، أي كلام الله عز وجل الدار عني
ببيه حسبي الله بعالي عبيده وسسم تمثيت بين الدفتين من حيث هو كذلك حتى
بو فرض أن نك لألفاظ كانت حديثاً ثم يحرم عليه هره، فإد قرأت عني
جهه رشاء كلام من عند نفسه لم من السسه المانعه منجوسة، أم هاه
والعظيم نفس نك لألفاظ بموضوعة نك بمعني المعفمة وهي يافية هي
الكتبه عني حالها فافهم، مع أن العلامة سيدي عبد العتي الديلمي ففس مره

القدمي مصرّ عبيد^(١) (أَنَّ اللَّهَ يَعْمَلُ فِي بَعِيٍّ مَسْطُوقٍ لَا الْمَكْتُوبِ) كما
يقفه العلامة ش^(٢) قبل سبناه وأقره

ثم أقول على التسميم لا محيص عن كونه أعني ما كتب على أفخاذ
لآيل حروف، وحروف الهجاء المعظمة بأنفسها لا يجوز تعريضها سبحانه،
كيف! وأنها على ما ذكر الزرقاني في "شرح الموهب^(٣)" قرآن أبرر على
سيدنا هود على سيدنا الكريم وعبيد الصلاة والتسميم، وكذا يقفه في "ردّ
المحتار"^(٤) عن بعض العلماء، وقدّمه^(٥) عن سيدي عبد الله عن "كتاب
الإشارات"^(٦) في علم العرّاءات بإمام القسطلاني، وقال أعني الشامي

(١) "نهاية المراد" مضرب فيما يحرم بالحيض والتنفيس والجمابة، ٢٠٣٦
هكذا نص الشامي ولكن في نسخة "النهاية" (واسية نعمل في تفسير مسطوق
لا المکتوب).

(٢) انظر "ردّ المحتار"، كتاب الطهارة، من العمل وآداب، ١/٥٩٤، بحث قول
"البر" ربه ربح

(٣) لم يطبع على هذا التخريج
(٤) انظر "ذو المحار"، كتاب الطهارة، فصل في الاستنجاء، ٢/٤٣، بحث قول
"المر" وشيء محترم

(٥) انظر "ردّ المحتار"، كتاب الطهارة، من العمل وآداب، ١/٥٩٦، بحث قول
"البر" وسماه في "البحر"

(٦) "الطائف الإشارات المصنوعة" لأبي العباس أحمد بن محمد بن أبي بكر،
سهب الشرح القسطلاني بمصري الشافعي (٩٢٣هـ)

(كشف غلو، ٢/١٥٥١-١٥٥٢هـ، "الإعلام"، ١/٢٣٢هـ)

فيه^(١) (أنَّ لحروف في ذاتها هي احرام) اهـ

وقال أيضاً^(٢) (يعني عند أن يلحروف حرمةً وبو معطية) هـ

وفي "الهمدية"^(٣) (لو قطع الحروف في الحروف أو عوط على بعض حروف في البسط أو المصلى حتى سم يبق الكلمة متصلة سم بسقط الكراهه، وكسك بو كان عيه "المسك" لا عيه، وكسك "الألف" وحده و"اللام" وحده، كذا في "الكبرى"، إذ كتب سم مرعوب أو كتب أبو جهل على عرص بكره أن يرمو إليه، لأنَّ نسك الحروف انحرمة، كذا في "السراجية") اهـ

بل صرح في "الدر" بمختار^(٤) وعنده (أنه يجوز في رؤية القدم جديد ولا يرمى رؤية القدم يستعمل لاحترامه كخشيش للمسجد وكما لا ينبغي في موضع يدخل بالنعظيم) اهـ

وفي "رد المحتار"^(٥) (ورق الكتابة له احترام أيضاً لكونه آية بكتابة العلم، وبدا عنه في "التامرية" بأنَّ بعضهم من أدب الدين) اهـ

(١) بحر "رد المحتار"، كتاب الطهارة، ١، ٥٩٤، تحت قول "الدر" لاحرامه

(٢) انظر "رد المحتار"، كتاب الطهارة، فصل في الاستحاضة، ٢، ٤٣، تحت قول "الدر" وشيء محترم.

(٣) "الهمدية"، كتاب الكراهية، الباب الخامس في آداب المسجد. (بخ، ٥، ٣٢٣)

(٤) بحر "الدر" كتاب الطهارة، ٥٩٤

(٥) انظر "رد المحتار"، كتاب الطهارة، فصل في الاستحاضة، ٢، ٤٢٥، تحت قول "الدر" وشيء محترم.

هذه كان هد في بربه العبد وياض الورق العبر انمكتوب هذا شك
بمخروف؟ فهد لا شك في صحته لاسناد ولا بد من شرح كتاب لاين
عن لا خلل بالنعظيم

وأقول يظهر لي في انظر الحاضر أن ليس لامهات من لا م تنك
الكتابة، ولا هو موجود حين فعلت ولا هو معصود من فعل، وإنما أراد
النمير، و(أنا لأعمال بالسيات وإنما بكل امرء ما نوى)^(١)

قال في "جواهر لأخلاطي"^(٢) ثم "الفتاوى الهيدية"^(٣)، (لا بأس بكتابة
اسم الله تعالى على الدراهم؛ لأن قصد صاحبه العلامة لا النهي)^(٤)

وهذا لا شك أنه جائز فيما نحن فيه^(٥) فليس التحجيس من لارم الكتابة
ولا هو موجود ولا معصود، وإنما سراد التبرك، إني آخر ما مر فإن قنع
بهذه هناك ولا فائدة أبديس من توجه في دنك فإنه يجري فيما هناك
ولا يظهر فرق بين المسالك

فإن قلت التحجيس في الإل من معطوخ به حتى في الحجاب لإسني
من أمعاده؛ لأنها تفصح حين تبول فكيف بالوحشي بمكتوب عبه؟
قلت لا قطع في التكثير أيضاً، فليس كل جسد يني، فإن لأوب،

(١) أخرجه البخاري في "صحيحه" (١)، كتاب بدء الوحي، ٦

(٢) "جواهر لأخلاطي"، كتاب الاستحسان والكرهية، ص ١٦٤

(٣) "الهيدية"، كتاب الكراهية، الباب الخامس في آداب المسجد والمبني، مصحف

وما كتب فيه شيء من القرآن، لخي، ٣٢٣

(٤) أي كتابه "عهد نامه" أو "الكلمات مسبوكة" على كتف اليد

والعلماء العامين، والشهداء، ومؤدب المحتسب، وحامل القرآن العامل به،
والمرابط، والعباد الصائرين محسباً، وأكثر من ذكر الله تعالى لا تعبّر
أيديهم، ففي العلامة الرقابي في شرح "الموطأ"^(١) من جامع الجائز، وجعلهم
عشره كما يذكر لأبياء عليهم الصلاة والسلام ثم الصديقين والمحبيين لله
تعالى، وجعلت هذين في هوي "الأولياء"

ثم تقييد المؤدب بـ "المحسب" هو نص حديث أخرجه الطبراني عن عبد
الله بن عمرو رضي الله تعالى عنهم عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم
قال^(٢) ((مؤدب المحسب كانشهد)) (المستحفظ) في دمه ودماء من يدؤد
في قبره) وهو محمل أثر مجاهد (المؤدبون أطول أسس أعناق يوم القيامة
ولا يدؤدون في فيه رهم)، رواه عبد الرزاق^(٣) وديك بدليل الجراء لأول
أطوار الناس، إلخ.

أما حامل القرآن، فحديث بن مده عن جابر بن عبد الله رضي الله
تعالى عنهم أنه قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم^(٤) ((إذا مات
حامل القرآن أوحى الله إلى الأرض أن لا تأكلي لحمه، فتقول الأرض أي

(١) "شرح الرقابي على الموطأ"، كتاب الجائز، باب جامع الجائز، ٢ ٣١

(٢) أخرجه الطبراني في "المعجم الكبير" (١٣٥٥٤)، ٦ ٣٢٢١

(٣) أخرجه عبد الرزاق في "مصنفه" (١٨٦٤)، كتاب الصلاة، ٣٥٩

(٤) "العرش بما تورد الخطاب"، ٨١-٩٠، حديث ١١١٩

"شرح الصدوق"، باب من يحب ويلاء جسمه لا الأنبياء ومن أحمر بهم حد ٣١٧

رباً كيف تكل بحبه وكلامك في جوفه) (١٩)، فإن من مده (٢٠) وفي الباب
عن أبي هريرة وبن مسعود

و. إن فيه الشيخ هيد "العامل به"، القول به، ولكن "العامل به" مرجو له
ذلك وإن لم يكن حاضراً، فقد أخرج لمروزي عن قتادة (٢١) (بمعنى أن
لا شيء لا ينفذ على جسد الذي لم يعمل خطيئة)، إلا أن يقال إن وصف
"العامل به" حاضراً بخطيء التوب أيضاً، ثم الذي لم يعمل خطيئة هو الصالح
المحفوظ، ولا يشمل الصبي فيما أظن، والله تعالى أعلم.
ويصمّ هـ تم وعشره والله الحمد

(١) سيء (٢) ومي، (٣) عالم، (٤) شهيد، (٥) مريض، (٦) ميت يدعو،
(٧) مؤذن محسب، (٨) دكتور، (٩) عامل القرب، (١٠) من لم يعمل خطيئة
هذه كان من بكفه أحد هؤلاء، فداك، وإلا لم يتم يك أن هـ
بمسلم ليس من أوباء الله تعالى أو لم يعمل من الأدب الشهداء، بل من الأشرار من
لا يعير جسده تشديداً متعدداً، والعياد بالله تقرب المحب

هـ وأما ما أتته به محشني مت قدم عن "الفتح" (٢٢) وأنه نكرة كتابة
القرآن وأسماء الله تعالى على المراهم والمحاريب و جدران وما يقرش اهـ،

١٠، "شرح الصبور"، باب ثلث خيب وبلاء جسده بالأبياء ومن أكلوا بهم، ص ٦٧

(٢) المرجع السابق ص ٣١٧ ٣١٨

(٣) رقم "رد المحتار" كتاب الصلاة، باب صلاة الجنازة، ٣٨١٥، بحث هو

"الدر" ع جي الخ

ما في "الفتح"^(١)، قال المحشي^(٢) (وما ذاك إلا لاحترامه وحشية وطنه ونحوه مما فيه إهانة، ويمنع من بالأوسى ما سم يثبت عن المجتهد أو يفتل فيه حديث ثابت، اهـ) وهذا الذي حمته على العدو عن قول إمام مذهبه الصغير يحضي إلى قول لإمام ابن انصلاخ من متأخري الشافعية

فاقول أنت انك به على انكراش ومنه من حاصر أو قصد ما لا يفكر عن التهاون فيسر مما نحن فيه ولا كلام في كراهته، وأما على البواقي فاستسأنة مخنعة فيها، وقد لسمعناك آتياً^(٣) ما في "جمهر الخلاطين" هي عن ابن اشم، وقال لإمام الأجل فاضي خاب في "فتاواه"^(٤) (لو كتب القرآن على تحيطات ونجسوا من بعضهم فانه لا حتى أن يجوز، وبعضهم كرهوا ذلك مخافة السقوط تحت أقدام الناس) اهـ

فقد قدم جاء الجوزاء وهو كما صرح به في ديباجة "فتاواه"^(٥) لا يقدم إلا لأظهر الأشهر، ويكون كما نص عليه العلامة السيد الطحطاوي^(٦) ثم

(١) "الفتح"، كتاب الطهارة، باب الحيض والاستحاضة، ١/١٥٠.

(٢) انظر "ذمهم"، كتاب الصلاة، باب صلاة الجنائز، ٥/٣٨١، بحث قول

"البر" يرجى، يخ

(٣) "الفتاوى الرصوية"، ٩/١٢٧.

(٤) "المخانية"، كتاب الحظر والباحة، فصل في السجح والسيم والصلاة على النبي

صلى الله عليه وسلم، ٢/٣٧٨.

(٥) "المخانية"، ٢.

(٦) ثم عشر عقبه بعد تأمل.

انسيد المحشي^(١) هو معصية فردب فلتكن الكتب معهوده على أختاد
 لا بل من من سيد الفروق الأعظم رضي الله تعالى عنه مرجحة لغو
 نحو ر إن فرض بمساواة وإلا فلا يستعملها من لأصل؛ فإن الكتابه على
 انصه. يب والحداد إن لم يكون لمقصود به عانياً الرية ويسب من الحاجة
 هي شيء، فسمع ثم لا يستمر سمع حيث حاجة ماسه كالتعير والتبرك
 والتوسل للحاجه بإذن الله تعالى، فافهم، والله سبحانه وتعالى أعلم^(٢)

(١) نهر د البحر، كتاب الزكاة، باب العشر، ٥٨٠، ٦، بح هو "المز"
 وبصو بها بأحد

(٢) ألفاوى الرضوية، كتاب الصلاة، باب الجنائز، ٩: ١٢٣، ١٣٢

بَابُ الشَّهِيدِ

[١ ٩] قال أي "لن" (١) أي بما يوجب الفصاص (٢)

أقول يوجب الفصاص كل ما كان من جنس حديد بلا شرط جرح
في ظاهر الروية، وبشرطه في روية الصحابي المصنوعة (٣)، فهو قتل بعمود
حديد يجب الموت، ولا يخرج حديث عن القتل باستغن لا أن يرده ما إذا
لم يخرج أصلاً، فيحرر ١٢

وتحريمه أن "الهداية" (٤) و"الكنز" (٥) وغيرهما من المصنفين وشارحيهما
عنى أن مذهب الإمام أن قتل العمد ما كان بجراحة محددة، فالقتل بـ"مئصل"
لا يكون عمداً ولو بعمود حديد، وعنه ما ذكره هاهنا من "حاشية"، وأنه ي
عنه "الجوهرة" (٦) ومن بعده أن القتل بالحديد وجسه ولو مثقلاً عمداً
مطلقاً، أو شرط الجرح، وعنى هذا لا يقتيد بجراحة محدده ولا يخرج كل
مئصل، بل مئصل من غير جنس الحديد ٢

(١) في المس والشرح [الشهيد] (هو كل مكلف مسلم ظاهر قتل ظناً) بغير حق
(بجراحة) أي ما يوجب الفصاص (ووجب بقتل مال وجرح يثبت مقتله)

(٢) "الدر"، كتاب الصلاة، باب الشهيد، ٥ ٣٨٦

(٣) "مختصر الطحاوي"، كتاب الفصاص والديات، راجع باب كيفية القصاص
والجرح، ص ٢٣٢

(٤) "الهداية"، كتاب الجنائيات، الجزء الرابع، ٤٤٣، ٢

(٥) "الكنز"، كتاب الجنائيات، ص ٤٤٨

(٦) "الجوهرة"، كتاب الجنائيات، الجزء الثاني، ص ٥٥

[٩٢] قوله ^(١) أخرج حميد بن رجويه، إلخ ^(٢)

أقول هذا لا يعيد بمقصود، والصق فيه ما روى أبو يعين ^(٣) في "الحنفية" ^(٤) عن جابر بن عبد الله رضي الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ((من مات بينة الجمعة أو يوم الجمعة أجزى من عذاب القبر وجاء يوم القيامة وعليه طابع الشهداء)) ١٢ هـ، ١٢

[٩٣] قوله ^(٥) ولا مانع من انشمو ^(٦) بن هو الأظهر ١٢

[٩٤] قوله أو بالشرق ^(٧) بقاء مثلاً ١٢

١، في "رد المحتار" أخرج حميد بن رجويه في "فضائل الأعمال" عن مرسل إيس بن بكير أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ((من مات يوم الجمعة كتب له أجر شهيد))، أخرجه.

٣، رد المحتار "باب الشهيد، ٣٩٩ هـ، بحب قول "الدر" وحيث بينة الجمعة (٣) هو أحمد بن عبد الله بن أحمد لأصبهاني، أبو يعين حافظ مؤرخ، من الثقات في الحفظ والرواية (ت ٥٤٣ هـ)، من تصانيفه "حنية الأوباء وطبقات لأصبهان"، "معرفة الصحابة"، "دلائل النبوة" ("الأعلام"، ١: ٢٥٧).

(٤) أخرجه أبو يعين في "الحنية" (٣٦٦٩)، محمد محمّد بن السكندر، ١٦٣ هـ (٥) في "رد المحتار" من مات بالبطش وخنق فيه هل استرد به الاستبراء أو (سها؟ فولان، ولا مانع من الشمو

(٦) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب الشهيد، ٣٩٩ هـ، بحب قول "الدر" وقد عنهم السيوطي: إلخ.

(٧) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب الشهيد، ٤٠٥ هـ، بحب قول "الدر" وهذا عنهم السيوطي: إلخ.

٢. الفيل حجره الأول من حاشية الإمام أحمد ص البريتوي قدس سره عني "د
المختار" بعلامه محمد تقي بن عابد بن السامي صي الله تعالى عنه عام شوال عام
١٣٩٧ هـ الموافق ثالث وعشرين من محرم عام ١٩٧٧ م يوم الجمعة مباركة بقرية
(بهبه) الشريعة مدرسه "اليدبر"، و"محمد باد" من مديرية (أعظم جرد) ولاية أتر
براديش "الهند"

وتمت مقابلة بالسخة مخطوطة بقلم الإمام أحمد ص البريتوي صي الله
تعالى عنه عني هامس "رد المختار" (المطبخ في ٩ جمادى الآخرة سنة ٢٩٤ هـ
و.ير حسنه عني بئر، مطبعة سده صبح اوسبشر بيه الثلاثاء ساعة ٣:٠٩ في
٣٩٨/٣ هـ المصادف ٣ ٢ ١٩٧٨ م دار العلوم مظفر لإسلام هي "برمي الشريعة"
و كان بدء المقابلة صباح يوم الإثنين ٢٦ ٢ ١٣٩٨ هـ المصادف ٥ ٢ ٩٧٨ م هي دار
إفتاء بيت سفي الأعظم العلامة الشيخ مصطفى رحم حفظه الله تعالى وأدام فيوضه
و.ير كانه بالمخصوصه موجوده في خزنة كتب انمي الأعظم ابن الإمام أحمد رحم
قدس سره
(محمد أحمد الأعظمي، محمد عبد المبين النعماني)

و. اسف هي ان المقني الأعظم العلامة مصطفى خ المحقره قد ارسلت إلى در الآخرة من صبح
هذه الحاسبه "جده المختار" بيه الخميس، ٤ ١٤٠٢ هـ في دره بيله "برمي الشريعة" ودم
يوم الجمعة المبارك بعد صلاة الجمعة ٥ من محرم عام ١٤٠٢ هـ المصادف ١٢ نوفمبر عام
٩٨١ م بمقره آيه هي حاره مودا نگر "برمي الشريعة" حبه الله تعالى حبه ولفه وضع
المسلمين بيه كاته نفع عام أصلي و.سم عني حبيبه خير البرية وعلى آله وصحبه و.ير
الفرس الزكيه
(محمد أحمد الأعظمي المصباحي)

ص.ير من حمانيه عني صبح و. يهادي ياشا صبح در العلوم الأثنيه صبح العلوم
ر.تمب: كمو ٣ بيس اسفندي، بندر به بعض النعمانيه بمحمد آباد عظم نكره
٢٢٩ ٦ ٢ ر.ه.ب لال يازر حيدر آباد دكن الهند
يوم الإثنين ٥ ٢٢ ٤ ٣ ٨ ٢ ٩٨ م

فَهَذَا الْأَكْبَارُ

الآية	
وَأَسْجُدْ بَيْنَ يَدَيْهِ	٤
وَأَسْتَجِبْ لَكُمْ	٦ ٧
سُجُّدُوا لَهُمْ	١٤
أَلَا يَسْجُدُ وَاقِفًا	٥٥٣
أَمْ تَقُولُونَ إِنَّ اللَّهَ هُوَ لَا تَعْمَلُونَ	٤ ٦
إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنَ خَاسِرٌ	٢١
إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ	٦٦
الْمَلَائِكَةُ رَافِعُونَ لَهُ مِنَ الْمُسْتَقِيمِينَ	٢٢٢
أَفَإِنْ يَرَوْا كِسْفًا مِنَ الْسُجُودِ	٣١
إِنَّا كَاشِفُو الْعُقَدِ	١٨٢ ٣٦٧
أَلَيْسَ مَا كُنْتُمْ	٣٠٨
كُنْتُمْ مَحَلًّا لِلْبَيْتِ الْمَعِينِ	٥٨٧
كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ	٢٣٨ ٥٢٨

- ١٥ اللَّهُ أَظْهَرَ لَكُمْ عَيْسَىٰ وَنَبِيَّكُمْ أَنَّهُ أَذْهَبَ وَاشْتَكَبَ
- ٣٩٨ الَّذِينَ هُمْ رِزْقُ صَلَاتِهِمْ عَشْرَ مِائَاتٍ
- ٢٣٨ مِنْ
- ٥٩٥ فَاسْمِعُوا بِلِيٍّ ذِئْبٍ زَالِيٍّ
- ١٤ فَاقْصُوهَ سَجْدَتِي
- ٤٢٨ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمْ أَن يَتَخَوَّفُوا مِثْلِ هَذِهِ
- ٢٣٨ قِ
- ٥٣ قَدْ يَذْهَبُ
- ٣ كُنُوا، وَاشْكُرُوا، حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ
- ٢٤ سَمُ يُكَيِّنُ الَّذِينَ كَفَرُوا
- ٥٢ سَمُ يَدُ
- ٢٣٢ لَهُ مُعَقِّبَاتٌ
- ٢٤ هَ كَانَ مُحَدِّثًا يَا أَحَدُ مِنْ رَجَائِكُمْ
- ٢٣٨ مَدَهَا مَتْنِ

٥٩	من عین صید
٢٢٨	ن
٣٧	وَأَخِ ابْنَيْهِ إِبْرَاهِيمَ وَرَبُّهُ
٦٣٣	وَقَدِيتُهُ بِدِينِ عَظِيمٍ
٦٢٩	وَأَكْثَرُ زَيْلَتِي دَقْتُ
٦٢٩	وَذَكِّرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَقْدُودَةٍ
٥٥	وَأَعْمُوا السُّخْرَى
٥٣	وَالْقُصْرَى
٦٣٣	وَيَسْأَلُهُ بِسُحْقٍ
٩٦	وَالْأَسْأَلِينَ
٨٧	وَالْأَسْأَلِينَ بِرُجُومٍ يُعَذِّبُهُمَا يُعَذِّبُهُمَا مِنْ رِيئَتِهِ
٦٣٣	وَمِنْ ذُرَاةٍ سَحَقَ يُعَذِّبُ
٥٨٧	هَذَا بَيِّنَةُ الْكُفْرِ

فهرس الأحاديث

الصفحة	الحديث
٦٥	أرد
٧	أردو بالظهر فإن شئت نحر من فيح جهنم
٢٠٢	أسمع الأذان؟ قال نعم! قال فأتها ولو حبو
٢٠	أنى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم رجل أعمى فقال يا رسول الله
٢٤٤	إد ابتدأت سورة فأتتها حتى يحوها
٢٤٣٩-٢٤٣٥	إد أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة
٥٠٦	إد خرج الإمام فلا صلاة إلا المكتوبة
٧٥	إد سمعت النداء فأجبت داعي الله
٧	إد سمعت مؤذنين يقولون مثل ما يقول
٧٢	إد سمعت النداء فقوموا فإلها عم من الله
٤٠٢	إد صبر أحدكم إلى غير سره فإنه يقطع صلواته الكتب والحمائم والحريم
٦٧٦	إد فرغ من دعاء الميت وقف على قبره وقا، استغفروا لأحبكم
٤	إد فم أحدكم في الصلاة فلا يغمض عينيه
٧٠٢	إد فم حامل القرآن أو حتى الله إلى الأبد من

- ٦٩ إِدْ مَدَحَ الْقَدَمِ عَصَبِ الرَّبِّ وَاهْتَرِ بَسَدُ الْعَرْشِ
- ٦٨٦ إِدْ مَرَّ الرَّجُلُ بِغَيْرٍ يَعْرِفُهُ لَسَّمَهُ عَلَيْهِ دَعَا عَلَيْهِ السَّلَامَ وَعَرَفَهُ.
- ٣٤ إِدْ دَبَّ أَحَدُكُمْ دَابَّةً وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ فَيَسْبِغْ
- ٤٩ إِدْ نَعَسَ أَحَدُكُمْ وَهُوَ يَصْنِي عِلْمَهُ حَتَّى يَنْهَبَ عَنْهُ النَّوْمُ
- ٤٦١ إِدْ هَمَّ أَحَدُكُمْ بِالْأَمْرِ عَلَى كَعْبٍ رَكَعَتَيْنِ مِنْ غَيْرِ الْفَرِيضَةِ
- ١٧ أَرْبَعُونَ يَوْمًا يَوْمَ كَسَبَهُ وَيَوْمَ كَشَّهَرَهُ وَيَوْمَ كَخْمَعَهُ وَسَائِرُ أَيَّامِهِ كَأَيَّامِكُمْ
- ٨١ أَشْهَدُ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ
- ٦٨١ اصْنَعُوا لَأَلَّ الْحَقِّرِ طَعَامًا فَقَدْ جَاءَهُمْ مَا يَشْتَهُونَ.
- ٦٥٩ أَفْضَلُ الدُّعَاءِ الْحَمْدُ لِلَّهِ
- أَقَامَ بَيْتَ آبَاءٍ سَهْدَ عِيْدِ الْجُمُعَةِ مَعَ سَمِ اللَّهِ ﷺ فَمَامَ حَتَّى كُنَّ عَلَى عَصَا إِبْرَاهِيمَ
- ٦٢٣ عَادِمٌ
- ٢٥٢ أُنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَانُوا إِذَا قَامَتِ الْجُمُعَةُ فِيهِمْ مَسْعِدٌ صَبَاحًا
- ٨٥ أُنْ الْحَارِيَّةُ إِذَا حَاصِدٌ سَمَ يَصْبَحُ أَبْ يَرَى مِنْهَا إِلَّا هَاجَهُ
- ٢٦ إِنْ أَلْعَمَاءُ هُوَ الْمَعْبُودُ، وَهُوَ ﴿وَقَالَ رَبُّكُمْ دُعُونِ اسْتَجِبْ لَكُمْ﴾
- ٦٤٤ إِبْنُ الْمَوَسَّى لَا يَمُوتُ

- أَنَّ النَّاسَ فِي رَمَضَانَ صُنِّيَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَدُ صُنِّيَ أَحَدَهُمْ نَم
يُجَاوِرُ نَظَرَهُ مَوْصِعَ قَدَمَيْهِ . . . ٤٠٠
- أَنَّ النَّبِيَّ صُنِّيَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَادَى فَوْسًا فَخَصَبَ عَلَيْهِ ٦٦٦
- أَنَّ النَّبِيَّ صُنِّيَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَرَجَ بَيْنَهُ هَادٍ هُوَ بِأَيْ يَكْرُ بِصُنِّيَ
بِحَقِّهِ ٦٦٦
- أَنَّ النَّبِيَّ صُنِّيَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَهْرَأُ فِي الظُّهْرِ فِي الْأَوْجِ ٥٤
- أَنَّ النَّبِيَّ صُنِّيَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَرَفَ فِي صَلَاتِهِ فَسَبَّ الْعَرَفَ عَنْ جَبِيهِ ٣٩
- أَنَّ النَّبِيَّ صُنِّيَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يُعْرِضُ رَحْفَةً فَيُصْنِي إِلَيْهِ ٤ ٦
- أَنَّ رَجُلًا قَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا الْكِبَارُ قَالَ هِيَ نَسْعُ . . . ٦٧٥
- أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صُنِّيَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَبِيَّ حَيْلًا مَعْنَاهُ فِي تَسْبِيحِهِ ٥٤٧
- أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صُنِّيَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَصْنِي خَالِبًا فَيَمُوتُ ٤٧٢
- أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صُنِّيَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَدُ سَمْعَ أَنْعَادٍ بِسَمْعِهِ ٧٦
- إِنَّ مِنْ عِيَادِكُمْ أَحْسَنَكُمْ أَخْلَاقًا . . . ٢١٩
- إِنَّمَا لَا يَدْخُلُ بَيْنَهُ كَلْبٌ وَلَا حَيَّةٌ ٤١٣
- إِنَّمَا لِأَعْمَالٍ بِالنَّيَّاسِ . . . ٧ ١
- إِنَّمَا جَعَلَ الْإِمَامَ لِيَا قَوْمَ . . . ٢

- ٦٣٩ أنه أمر بالتلفيس بعد الدعاء، فيقول يا فلان بن فلان . . .
- ٢٥٤ أنه جاء إلى مسجد قد صني فيه وأذن وأقام وصني جماعة
- ٣٩٨ أنه سئل عن قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ﴾
- ٨ أنه صني الله تعالى عليه وسلم أدب في سفر وصني أصحابه
- ٦٢١ أنه صني الله تعالى عليه وسلم قام من مكان
- ٢ ٤ ٥٤ أنه صني الله تعالى عليه وسلم كان يقرأ في صلاة الصبح في الركعتين الأولى
- ٢٣٣ أنه صني الله تعالى عليه وسلم كان يقول في دير كل صلاة مكتوبة
- ٦٨٢ أنه صلى الله عليه وسلم حمل حاد قتل جده، ورأى من حادثة والناس بأنوار ويعزونه
- ٦٨١ أنه عليه الصلاة والسلام دعت امرأة رجلاً من بني بني رجوع من دونه .
- ٦٥٧ أنه كبر عليه أو يقرأ
- ٢١٧ أنه من سم يسأل الله يقصص عليه .
- ٣٠ أنه نهى عن الصلاة بصف النهار حتى يروب الشجر
- ٣ أي النبي لمسمع؟ قال: خوف النبي الآخر فصل ما شئت من الصلاة مسهودة
- ٦٠٢ بهيئتي أن أصلي في بيبي؟ فقد أنسمع لإقامته
- ٢٧ البعيل الذي من ذكرت عنه من يصل عن

٤٣٢

الزاق هي المسجد الحطينة وكفارتها دعي

٢٧٣ ٢٧٤

بشر المشائين في الصم إلى المساجد بالور التام يوم القيامة

٢٨٤

بشرو ولا تنفرو

حجب الصلاة على العلام إذا عمل والصوم إذا أطاق والحدود والشهادة
استلم

١

٦٨

تضعف على صلاته في بيته وفي سوقه

٦٩

تضعف على صلاته في بيته أو سوقه

٢٨

ناب صلاة جماعة يجلس يرقب الشمس حتى إذا كانت بين قرني الشيطان

٣٥٨

لم أنسل من يده

٦ ٢

جاء رجل فزعه إلى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فيه أيسعت الداء؟

٤٤٤

جئو مساجدكم صبيانكم ومجانبيكم وبيعكم وشراءكم

٣٠٦

عباركم أليكم ماكب هي الصلاة

٦٣٣

الدييح إسحاق

٢٢٠

رغم أنف رجل ذكرت عنده فلم يصل على

٧٤

رفع رمون الله صلى الله تعالى عليه وسلم مرفق

٤٧٣

سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن صلاة الرجل وهو قاعد

- سأله أن يرتفع به في صلاة العشاء والنقص ٢ ٢
- شهدت النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أكثر من مائة مرة في مسجد ١٣٧
- الشيخ والشيجة إذا ربي فارحتهما ١٥٥
- صلاة أحدكم في بيته أفضل من صلاته في مسجدي هذا إلا المكنونة ١٢٩
- صبي عبد النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وأبي بكر وعم وعثمان ٢٥٣
- فأمر بالآلاف ٨
- فإنه لم يستطع قائما فعد ٥٤٣
- فما للنبي صلى الله تعالى عليه وسلم كلكم له أصب ٢٤٥
- فلا يأكبن المساجد ٤٣٦
- فليطووا ما شاء ١٥٥
- قلب يا رسول الله إلى المدينة كلمه اليوم والسبع قال أسمع حي على الصلاة ٢ ٢
- قومو فصبو عليه ٦٥٧
- فيس رمح أو رمحين ٢٥
- كان إذا هاتته الأربع قبل الظهر قصاصا بعده ٥٦٦
- كان إذا هاتته الأربع قبل الظهر يصبين بعد إلى كعين ٥٦٧

- ٤٥٧ كان الله ولم يكن معه شيء
- ٥٩٣ كان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم إذا بعد المنبر ستم
- ٤٥٩ كان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يتخذه الر كعش انثين قبر صلاة الصبح
- ٢٥ كان مخرج الصبح بين قوم فنادى إلى المسجد وقد صلى أهل المسجد
- ٥٩٣ كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم إذا أت من منبره يوم الجمعة ستم
- ٢٣٣ كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم إذا ستم من صلاته قال بصوته
- ٣٤ كان في ساعة من السحر أدخل فيها عني رسول الله
- ٦٥ كانوا يكرهون الصلاة والكلام بعد خروج الإمام
- ١٥ كل مصور في الدار يجعل له بكل صورة صورة لها نفساً
- ٢٥ كن مع النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في بعض أسفاره، فسمع متادياً
- ٥٠ لا تجزأ صلاة لا يقرأ الر جل فيها بفاتحة الكتاب
- ١٣ لا تزال الشمس تضيء من مطلعها إلى مغربها حتى يأتي الوقت
- ٦٦ لا تقوموا حتى رأتموهي عرجت
- ٦٤٤ لا تسبحوا موناكم
- ٢٧ ٦٥ لا صلاة بعد المسجد إلا في المسجد
- ٥٠ لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب

- ٤٢١ لا يحد لأحد يوم من بالله واليوم الآخر أن يفتني وهو حاقص
- ١ لا يمتنعكم من سحركم أذل لال ولا الفجر مستطيل
- ٧٣ لبيك لبيك وسعديك والخير بيديك لبيك والعباء إليك والعص
- ٦٨٦ من الله أتراب المبر
- ٦٤ نقتوا هوقاكم لا إله إلا الله
- ٦٨٤ ساء جاء النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قتل ابن حارثه وجمعهم وابن راحة جسر
- ٢٠٧ لن يمتنع حذر من فطره ويكنى الدعاء يمتنع مما نزل وما سم يفسر
- ٣ اللهم إله كمال في شاعتك وطاعة ربه بك فأردده عليه
- ٣٦٧ لو شمع قلب هذا شمع جوارحه
- ٣٦٧ لو شمع هذا سكت جوارحه
- ٦٦٤ يسكنكم أكبرهم
- ٣٨ يس صلاة أنقل عبي المنافقين من العجر والعشاء ..
- ٢٧ يس هي اليوم نمرط إثم لتفريط هي اللحظة أن توخر صلاة
- ٣٦٩ يسهم " أقو " فعوا أبصارهم إلى السماء هي الصلاة أنه لا م جمع إليهم
- ٧٠٢ مؤذن المحتسب كالشهيد

- ٢٦٩ ما أحمدك . حصه
- ٣٩٩ ما من أقوم به فهو أبعد هب إلى السماء في صلواتهم
- ٢٩ ما خير رسول الله صلى الله عليه وسلم بين أمرين إلا أخذ أيسرهما
- ٤ ما رأيته سوا الله صلى الله عليه وسلم صلى إلى غود ولا عمود ولا مسجده
- ٦٨٧ ما من رجل يروى خبر خيه ويجلس عنده إلا متأس و رد عليه حتى يقوم
- ٥ ما وصفت فبة مسجدي هذا حتى رفعت بي الكعبة فوصفتها أمي
- ٦٨٥ مر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بمنزلة عند قبر وهي بيكي
- مؤو أولادكم بالصلاة وهم أبناء سبع ؛ اصبر بهم عليهم وهم ساء عشر
- ٣٣٠ من أصابه قريء أو رُعاف أو فُلس أو مدي فليصرف
- ٤٣٧ من أكل النوم ؟
- ٦٧٢ من حمل حماراً أربعين خطوة
- ٣٦ من مدّ فرجة عمره
- ٢١٧ من شعبه ذكرني عن مسألتي أعصيته فوق ما أعطني المسائل
- ٢٨٣ من صلى خفيف عليل بقي فكأنما صلي خفيف ميت
- ٧٣ من قال حين يسمع النداء اللهم ربنا هذه الفعوه القامة والصلاة القائمة

- ٢٩٢ من قرأ لإخلاص إحدى عشرة مرة
- ٢ ٧ من لم يدع الله يعصم عليه
- ٧ ٧ من مات ليلة الجمعة أو يوم الجمعة أجز من عذاب القبر وجاء يوم القيامة
- ٧ ٧ من مات يوم الجمعة كتب له أجر شهر
- ٣٤ من ناله شيء في صلاته فليسبح مائة (أو سبع) التسبب إليه
- ٢٥٤ من يتصدق على هذا فيصني معه؟
- ٣٩ هي النبي صلى الله تعالى عليه وسلم عفا إذا صفتي هي موب و حد
- ٢٧٤ هل نسمع النداء بالصلاة؟
- ٢٧٥ هل نسمع حي على الصلاة، حي على الفلاح؟
- ٤٤ والذي لا إله غيره ما صلي رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة قط لا يفتيها
لا صلاتين
- و صبح أسس المسجد حين وضعه وخبرين قائم ينظر إلى الكعبة قد كشده ما
بينه وبينها
- ٢٦ وقت صلاة الظهر ما لم يحضر العصر وذهب صلاة العصر ما لم يصغر النعس
- ٢٤٥ وقد سمعته في ليل وأنت تقرأ من هذه السورة ومن هذه السورة
- ٣ ٥ من قطعه قصعه الله

- ٢٧٧ . يومَ اليوم أقرؤهم لكتاب الله
- ٢٤٤ = أن يحرقوا رافع من صونك شيك وقال نعم عقص من صونك شيك
- ٢١٧ = ابن آدم إنا سألتني أعطيني وإن لم يسألني عطيني
- ٧١ = يال لال إدا أدنت فترمّل هي أدانت وإدا أقصب فاستدر
- ٣٧ = يا بني عبيد منافع لا تمنعوا لأحد منافع يهد اليها
- ٤١٢ يكفيت إدا كان منث قدر رمية

مدرس الاعلام

الاسم	الصفحة
ابراهيم بن حسين بن أحمد بن محمد بن أحمد بن يري الحنفي	٢٩٢
ابراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود، أبو عمارة النحوي	٣٤٥
أبو بكر محمد بن أبي سعيد بن محمد المعروف بالأعمش البغدادي	٥٣٢
أبو بكر محمد بن إسحاق التيسابوري، يعرف بأبي عزيمة	٢٥٥
أبو بكر محمد بن جعفر بن طرخان الأسترآبادي	٣٠٧
أبو بكر محمد بن سيرين البصري	٣٤٧
أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد التميمي، البستي الشافعي	٢٧
أبو عبد الله محمد بن محمد بن أحمد، شمس الدين البكر الشافعي المعروف بـ "أبي العطاء" الوفاقي	٦٩١
أبو عمرو حمد بن عبد عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يوسف الكردي	٣٨٤
الفوتبي، الأصل الأسائي، المالكي	٤٥٥
أبو يحيى الموصلي أحمد بن علي بن المشي التميمي	٤٥٥
أحمد بن الحسن بن الحسن بن عبد الحميد الجعفي الكندي أبو الطوب	١٢
المنشي	٣٩٨
أحمد بن الحسن بن علي بن عبد الله أبو بكر الشافعي الفقيه البيهقي	٥٠٤
أحمد بن تركي بن أحمد بن شاذلي المالكي	٣٦٧
أحمد بن حمزة شهاب الدين، الرمني، الشافعي	٣٦٧

- أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن برمجة، الحري، ثم
دمشقي، أبو العباس ٦٩١
- أحمد بن عبد الله بن أحمد لأصبهاني، أبو يعين ٧٠٧
- أحمد بن عصمة أبو القاسم البصار ٦٩٦
- أحمد بن محمد بن العاضى شهية النمشقي، تقي الدين ٦٩١
- أحمد بن محمد بن عمران الكاكي الحنفي ٥٢
- أحمد بن محمد بن محمد، أبو النعم انبعدادي، معروف بالأقطع ١٥
- أحمد بن موسى النخالي الرومي سنجي، شمس الدين ٢٢٩
- إبراهيم بن معاوية بن قره الحري، أبو وائلة، عاصي "البصرة" ٤٦
- إبراهيم بن عازب بن الحارث الخزرجي، أبو عمارة صحابي . . ٦٢٢
- جمال الدين، أبو محمد عبد الرحيم بن الحسن بن عبي الأسوي
اسلامي ٢٦٧
- جوتير بن سعبه أبو القاسم لأري التبخني
- حافظ أبو محمد عبد بر حميد ٣٩٧
- حسن بن الصبح البراز، أبو عبي ٢٤٤
- حسين بن يحيى بن عبي بن عبد الله أنرمويسمي البخاري انجمي . يو
عبي ٤٥٥
- حكيم بن حزن الكلبي ٦٢٢

- ٣٤٧ حكم بن عتبة الحافظ الفقيه أبو عمر الكندي.
- ٢٤٥ حماد بن أبي سيمان مسلم أبو إسحاق الأشعري الكوفي
- ١٣٣ خليل بن محمد بن إبراهيم بن منصور الفخار النعماني .
- ٢٦٦ رحمة الله بن عبد الله بن إبراهيم السدي الحنفي
- ٢٥٨ رشيد أحمد بن هداية أحمد بن محمد بنخش الكنگوهي .
- ١١٢ رُهم بن أبي مُسَمَّى ربيعة بن رباح النمري
- ٦٦٢ سعيد بن عثمان بن سعيد بن المنصور البغدادي، أبو علي.
- ٢٥٥ سعيد بن منصور بن شعبه النخعي المروزي الطائفي البصري
- شرف الدين يحيى بن محمد بن محمد بن محمد بن أحمد الحمادي
- ٦٩٠ السدوي المصنف في الشعر
- ٣٧٩ ظهير الدين الحسن بن علي حرغيناني أبو انبجاس.
- ٥٠٤ عبد الباق بن العثماني المصنف حصري المالكي
- عبد النبي بن عبد انجيد بن أمين الله الشهيد قصب الدين لأبصار
- ١٠ السهائلي المكنوي
- ٣٤ عبد الرحمن بن عمر بن محمد بن سهل الصوفي الرازي، أبو حمزة
- عبد الرحمن بن محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن إبراهيم
- ٣٩٨ العبادي، الأصهباني، أبو الفاسم ويعرف بابن مندة.
- ٢٥٦ عبد الرحمن بن مل بن عمرو بن عدي أبو عثمان النهدي

- عبد الرزاق بن همام بن باعع، الصنعائي، أبو بكر ٢٥٦
- عبد العزيز بن عبد السلام بن أبي القاسم الحسن بن محمد بن مهدي السلمي ٦٩
- عبد الله بن إبراهيم بن أحمد بن عبد العبد بن عمر بن عبد العزيز المحمدي، العددي ٣٥
- عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بهرام النسيجي، اندلسي، السمرقندي، أبو محمد ٢٥٤
- عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان أبو بكر العبسي المعروف بابن أبي شبة ٢٥٤
- عبد الله بن عيسى بن ذلال الكرخي المحتفي، أبو الحسن ٨٦
- عثمان بن عفان بن أبي المعاص بن أمية، أمير مؤمنين ٧٢
- عطاء بن أبي رباح أسلم بن صفوان نمكي ٣٤٧
- عبيد بن الموفق العبدي ٦٨٩
- عبيد بن عبد البر بن عبد الرزاق المرعبي، ظهر الدين الكبير الحمفي ٣٨
- عبيد بن عمير بن محمد بن عميل البغدادي الظفري، معروف بابن عميل ٦٨٩
- عبيد بن عمر بن أحمد بن مهدي، البغدادي، المعروف بـ"الدقضي" ٦٩٣
- عبيد بن محمد بن حبيب البصري، سموردي الشافعي، أبو الحسن ١٩٤
- عبيد بن محمد بن عبيد الراسبي، نجم العلماء المنقبة بحمد الأمة والدين الضريو ٣٥
- عمارة بن الحكم بن عباد المعافري البوهبي الإسكندرامي، أبو بكر ١

- عبد احمد بن محمد بخش بن غلام محمد بن نطف الله الديوي
٤٩٤ الكاكوروي
- عيسى بن سہن بن عبد الله الأسدي الكوكبي مالكي أبو الاصبع
٥٠
- غاري بن أحمد بن أبي منصور الساماني (السناني)
٧٧
- القاضي عبد الجبار
٥٢
- محمد بن إبراهيم بن المنذر البسابوري بو بكر
٢٩٧
- محمد بن أحمد أبو بكر الإسكافي البغدادي
٣٥٤
- محمد بن أحمد بن أبي بكر فرح الأنصاري، الخزرجي، أبو عبد الله
١٧٢ القرطبي مالكي
- محمد بن إدريس بن المنذر الحفظي الحافظ، الراري أبو حامد
٣٩٧
- محمد بن إسحاق بن إبراهيم بن مهران النعماني الخزرجي النيسابوري
٦٨٩
- محمد بن إسحاق بن يسار الإمام الحافظ أبو بكر حنظلي المديني
٤٦
- محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المعيرة البغدادي الحنظلي أبو عبد الله
٢٥٣
- محمد بن الحسن بن الهيثم ويلقب بـ "بطليموس"، أبو عبي
٢٢
- محمد بن الطَّوْب محمد الشرقي العاسي المالكي، أبو عبد الله
١١٠
- محمد بن يري بن محمد المختصر بصاحب الشهير بـ "يوري" اده "الحمي"
٤٧
- محمد بن جعفر بن عبد الكريم، أبو العفضل، ركن الإسلام، الخزرجي
٣٧٣
- محمد بن عبد الله بن محمد الحكيم أبو عبد الله الحنظلي الصنعفاني
٢٥٥
- اليسابوري الشافعي

- ۶۸۹ محمد بن عیسیٰ بن عمر بن محمد اسمعیلی، السمری، المالکی
- ۶۹۰ محمد بن عیسیٰ بن یعقوب البغلی، ثم العاهری، الشافعی
- محمد بن عیسیٰ بن سوہ بن مہ سی بن صحاح السعفی الصری
- ۶۵۴ البوعی، الثرمیدی
- محمد بن کمال الدین بن محمد، الشہر، باب حمرة الحسی،
- ۶۹۲ اندلسی، الحنفی
- ۹۳ محمد بن محمد الطوسی، الشافعی، المعروف بـ "الغزالی"، أبو حامد
- ۶۹۰ محمد بن محمد التوزی، کمال الدین، أبو القاسم، العاهری، مالکی
- محمد بن محمود بن محمد الخوارزمی علاء الدین الحنفی الشہر
- ۳۸ بـ "الترجمانی"
- ۶۵ محمد بن مسلم بن عبد اللہ بن شہاب الزہری
- ۳۹۷ محمد بن یوسف بن ہد القد المعروف بـ "الغریابی الکبیر"
- ۵۲۳ محمد علاء الدین بن محمد امیر بن ہمر بن ہید العری عابسی
- ۵۲ محمود الترجمانی برهان الدین شرف الأئمة المکی الخوارزمی
- محمود بن ربکی حماد الدین، ابن مقسقر، أبو القاسم نور الدین،
- ۴۴ سنقب بـ حنک العدل
- ۶۹۳ محمود بن عبد العزیز شمس لأئمة الاو حندی
- محمود بن عمر بن محمد بو القاسم، حار اللہ، الخوارزمی،
- ۴۴ الزمخسری

- ٤ محمود بن محمود بن مصبح الفارسي، السمرقاني قطب الدين
- ٢٥٣ مسعود بن حجاج بن مسعود الفشيري، البغدادي، أبو الحسن
- مصطفى بن محمد بن رحمة الله الأيوبي، الأنصاري، الرحمي أبو
- ٣٢٠ البركات
- ٢٩ مكحول بن الفضل السعفي الفقيه الحنفي أبو مطيع
- ٣٢ نصير الدين محمد بن محمد بن الحسن الطوسي
- ٦٩٦ نصير بن يحيى البغدادي
- ٤٨ نظام الدين بن الملا فضل الدين الشهيد السهالوي لأصباري
- ٥١٨ و بصة بن سعيد بن عثمان الأسدي صحابي
- ٥٥ يوسف بن إسماعيل بن سعيد نصيري المالكي
- ٥٥ يوسف بن أيوب بن شادي، أبو مظفر، صلاح الدين الأيوبي

فهارس الكتب

الكتاب	الصفحة
الإيمان - الإيمان في عبود الفرد بنشيخ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي	٣٧٣
أحكام القرآن للإمام أبي بكر أحمد بن عليّ المعجمي بالجصاص الرزي الحنفي	٣٩٦
الاعتبار لأبي العسل عبد الله بن محمود بن مودود الحنفي	٨٦
إعانة الفقير في شرح زاد الفقير لمحمد بن عبد الله الشرنبلسي صاحب تنوير الأبصار، أو لأبي عبد الله محمد بن عبد الله شمس الدين المعروف بابن الآثار المصنعي الأندلسي انماكي	٨٨
أمالى الصاوي - مآل الصاوي حسمى و"المنطق" لأبي القاسم محمد بن يوسف ناصر الدين المدني السمرقندي	١٢
إعداد الفتح شرح نور لإيضاح لحسن بن عثمان الشربلاقي	٢٤٧
البارقة الشارقة على امارقة اتمشادفة للإمام أحمد بن عبد الرحمن	٦٥٩
البداية = بداية انميندي بنشيخ الإمام أبي الحسن علي بن أبي بكر المرغناني الحنفي	٦٣٨
يست باب في معرفة الأمطار لابن العلامة نصر الدين محمد بن حسن الطوسي	٣٧

- ۸۶ صحفہ المحتاج لاحمد بن محمد بن محمد شہاب الدین المعروف بابن حجر الہیثمی الشافعی
- ۱۶۰ الترغیب والترہیب للحافظ رکن الدین أبي محمد عبد العظیم بن عبد الفتوی المندری
- ۲۳۲ جامع البیاد فی اویل القرآن المعروف بـ "تفسیر الطبری" و "تفسیر ابن جریر" لأبي جعفر محمد بن جریر بن یزید بن خالد الطبری الأصبی
- ۷۷ جامع العلوم والحکم للإمام الحافظ بن الدین عبد الرحمن بن أحمد المعروف بـ ابن رجب البغدادي الحنبلي
- ۱۳۰ جذب العيوب إلى ديار المحبوب. بشریح عبد الحق المحدث المدهوني
- ۷۶ جمع النصارى الإمام رضى تمشيخ أبي الفصیل محمد بن أبي القاسم البغالى الحنفی، الخوارزمي
- ۵۰۱ الجواهر الزكية في حل الألفاظ العشوائية لأحمد بن ركني بن أحمد المالكي
- ۵۵۹ الجوهر المنصم (المقطم) في ياره انفير مكرم شهاب الدين أبي العباس حمد بن محمد بن عني بن حجر الهیثمی نمکی الشافعی
- ۵۰ حاشیه الخرشى على مختصر السیخ خلیل بن إسحاق بن موسى المالكي وشحه شیخ المالکیه أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن عني الخرشى

- | | |
|-----|--|
| ٣٣ | حاشية على "شرح منتهى فهمي" لعبد العلي بن محمد بن حسين
البحري |
| ٣٦٤ | حاشية الألب ر في حاشية الألب ر للإمام همام الدين محمد بن عمر الزاري |
| ٣٥٨ | حاشية البراءة في تنفيذ حكم الجماعة للإمام أحمد رضا خاں برينوي
الحنفی |
| ٥٥٦ | محللة الصلاة والصلاة في كالم بوجوب مسعود الصلاة للشيخ الإمام أحمد رضا
الحنفی |
| ٩ | عمدة الواقعات للشيخ الإمام اصغار الدين همام بن أحمد البخاري الحنفی |
| ٥٤٩ | الدرء النقيض في حكم الصلاة في النقيض للسيد أحمد بن محمد الحسيني
الحموي الحنفی |
| ٥٥٢ | الرقعة هي مسائل ١٥٥ من سماعة عن محمد بن الحسن الشافعي في
الرقعة |
| ٨٨ | راد الثمير كمال الدين محمد ابن عبد الواحد المعروف بـ "ابن الهمام" |
| ٧٤٤ | مسألة ٥٥٥ لأبي داود سليمان بن أشعث السجستاني |
| ٧٥٦ | السنن الكبرى. لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي |
| ٥٩٥ | شرح الجامع الصغير بغير الشهود، محمد بن الدين عمر بن عبد العزيز بن
ماز |

شرح النجصاص لأبي بكر الحنسی حمد بن عیسی المعروف بالنجصاص
الرازي، وهو شرح "المختصر" لإمام أبي الحنسی عبد الله بن الحنسی
الکركعي ٢

شرح الجعفي - شرح المختصر للجعفي في الهيئة موسی بن محمد بن
محمود الرومي الحنفي، علاج الذی المعروف بقاصي رده موسی جعفي. ٦

شرح الزرقاني عی السوطی لمحمد بن عبد الباقي بن يوسف بن أحمد بن
عماد الزرقاني، المصري، المالکي ٣٨٣

شرح المصنف للعلامة سعد الدين مسعود بن عمر التمارني ٢٢٨

شرح ابو فایة بن عبد الله بن مسعود بن محمود المحبوبي المعروف بـ
الشمريه الثاني ٣٧٨

شرح ديوان رهبر بن أبي شمس بن يوسف بن سليمان بن عیسی الششمري
الأندلسي، أبو الحجاج معروف بالأعم ٢

عمدة الكلام أي عمدة العقائد في الكلام لأبي اليرکاب حافظ الدين عبد
الله بن أحمد بن محمود، النسي، الحنفي ٢٢٣

عرائب المسائل لأحمد بن محمد بن أبي بكر الحنفي ٤٢٣

الغناوي احمدیہ بشیخ رکن الدین بن حسام الدین الحنفي، البکري

الغناوي المسعودي في الهيئة والنجوم لأبي الريحان محمد بن أحمد
البهراني الخوارزمي ٢٤

- الغز، البدیع فی الصلاة علی انجیب الشریع، شیخ لإمام شمس الدین
 ۵۵
 أبی العزیز محمد بن عبد الرحمن السجستانی، الشافعی
 قید الشرائع، نظم الفرائد، شیخ عبد الوهاب بن أحمد بن وهاب،
 ۵۸۸
 الدمشقی
 کتاب الآثار، لإمام محمد بن الحسن،
 ۳۴۵
 کشف البر، دوی - کشف الأسرار
 ۷۶
 کشف المختار
 ۵۲۶
 نظائف الإشارات، الفصول الفرائد، لأبی العباس أحمد بن محمد بن أبی یکر،
 ۶۹۹
 ذهاب الدین المفسر، لمصیری الشافعی
 ما ثبت بالسنة من الأعمال فی أيام السنة، عبد الحق بن سیف الدین بن
 ۴۸۶
 سعد الله البخاری الدهوی
 معجم عة الأنثروپی معقه فزای الأنثروپی، شیخ الإسلام محمد بن الحسین
 ۲۰۱
 الأنثروپی، الرومی، الحنبل
 مختصر الکرخی، لإمام أبی الحسین عبد الله بن الحسین الکرخی
 ۲۰۵
 مختصر فی الفقه، لأبی عصمة عصام بن یوسف بن میمون بن فزارة الحنبل
 ۵۲۹
 الفقه البیضی
 المسام، تکمال الدین محمد بن محمد المعروف بابی شریف العدسی
 ۲۲۹
 الشافعی

- المسكاه - مشكاة المصابيح محمد بن عبد الله الخطيب العمري، أبي
٢٨ عيد الله، وفي الدين التبرلي
- المنح المكرية في شرح المقدمة الجزرية علي بن سلطان محمد الفارسي القروي
٣٦٩
- المصنوعة هي مقدمة في الميثاق بدر الدين محمد بن محمد بن أحمد
٣٧٩ الفارسي الشافعي المعروف بـ "سبط ابن ماردشتي"
- ميه الفقهاء لغير الدين يدع بن أبي منصور العراقي الحنفي
٤٩٢
- مصاب الاحساب للشيخ الإمام عمر بن محمد بن عوض السامي الحنفي
٤٢٣
- نظم الفقه للإمام أبو علي الحسين بن يحيى بن علي البغدادي الرمادي سني
٧
- الوجيز في الفتاوى بربهان الدين محمود بن أحمد ابن ماره، صاحب
٢٦ "المعجم البرهاني"
- الينابيع في معرفة الأصناف والتعاريف لأبي عبد الله محمد بن رمضان
الرومي أو برشيد الدين أبو عبد الله محمود بن رمضان الزعمي الحنفي أحمد
٧ شمس، ح مختصر الفسوف

فهرس النبلا

الاسم	الصفحة
ارمني	٥٦٣
يلعار	١٤
جر جال	٢
أم هو	٥٦٣
مسام	٢٦٥
شاهجهال يو.	٥٦٣
طبر سنان	٣
قدم	٢٦٥
فزيو	١٣
مصر	٢٦٥
هر اه.	٣٣

فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
١	كتاب الصلاة
٢	مطلب فيما يصر الكافر به مسلماً من أفعال
٣	باب الأوقات
٣	مطلب في رُتَب الشمس بعد غروبها
٤	مطلب في فائِدَة قُبُ العشاء كاهن يُعَدُّ
٨	مطلب في طُلُوع الشمس من مَرَّتِهَا
٣٩	مطلب في تكرار الجماعة و لا تَدْعُ بِالنِّعَاتِ
٤٢	فصل في الأماكن
٤٢	مطلب في الصلاة في أَرْضِ الْمُقْصُوبَةِ، وَدُخُولِ الْبَنَانِ، وَبَاءِ الْمَسْجِدِ فِي أَرْضِ الْعَصَبِ
٤٨	باب الأذان
٦٣	مطلب في كَرِهَةِ تَكْرَارِ الْجَمَاعَةِ فِي الْمَسْجِدِ
٨	مطلب من بَشَرِ النَّبِيِّ ﷺ الْإِذَاانَ بِنَفْسِهِ
٨٢	باب شروط الصلاة

٨٧	مطلب في سر الحرة
٩٠	مطلب في النظر إلى وجه الأمرء
٩٨	بحث النية
١٠٤	بحث في استقبال القبلة
١٣٣	مطلب مسائل التحري في القبلة
٣٥	بَابُ صِفَةِ الصَّلَاةِ
٣٥	مطلب قد يصح العمس عني ما يعادل الركعة عني ما يوس بركن ولا شرط
٣٧	بحث القيام
١٣٨	بحث القعود الأخير
١٤٠	بحث الخروج بصعته
١٤١	بحث شروط التحريمة
٤٤	مطلب ومضات الصلاة
٤٤	مطلب كل صلاة أدب مع كراهة التحريم يجب عاصها
٥٦	مطلب كل شعع من الفعل صلاة
١٦٢	فائدة مديحة

- ٦٢ مطلب مهم في تحقيق مناعة الإمام
- ١٧٤ مطلب آخراد بالسجدة فيه
- ٧٦ مطلب في قومه الإمامة دو الكرامة
- ٨٢
- ٨٦ مطلب الفارسية خمس نصاب
- ١٨٧ مطلب في حكم العرب بالفارسية أو التوراة في الإسجين
- ١٩٢ مطلب نقطة المتوى أكد وأبعد من نقطة المنابر
- ١٩٢ مطلب قرعة السمينة ببر العائجة والسورة خمس
- ٢٠٠ مطلب في حوار لترحم على النبي ﷺ إهداء
- ٢١٦ مطلب لا يجب عليه أن يمضي على نفسه ﷺ
- ٢٠٨ مطلب في وجوب الصلاة عليه كلما ذكر عليه الصلاة والسلام
- ٢٠٨ مطلب هل دفع الصلاة عائد بمصنعي أم لا ومصنعي عليه؟
- ٢٢٠ مطلب في المواضع التي يكره فيها الصلاة على النبي ﷺ
- ٢٢٢ مطلب في أن الصلاة على النبي ﷺ هل رد أم لا؟
- ٢٢٢ مطلب في الدعاء بعد العربية

٢٢٤ مصطب في تحف الوعيد، و حكم الدعاء و عظمه و تكبره و لجميع المؤمنين

٢٢٦ مصطب في تفصيل البشر على ملائكة

٢٣٧ مصطب هل يعرفه المذكار؟

٢٢٦ فصل في القراءة

٢٤٦ باب الإكامة

٢٥٠ مصطب في تكرار الجماعة في المسجد

٢٨٠ مصطب البدعة خمسة أقسام

٢٩٥ مصطب إن صلي الشافعي قبل انحنى هل لأفضل الصلاة مع الشافعي أم لا؟

٣٠١ مصطب في كراهية قيام الإمام في غير المحراب

٣٠٢ مصطب في الكلام على الصف لأول

٣١٤ مصطب في الأئمة . .

٣٢٤ فصل في الميقات

٣٦٤ مصطب في أحكام الميقات والميراث والآحق

٣٦٥ مصطب فيه أي المار كوع أو المسحود أو مهم مع الإمام أو فيه أو بعده

٣٣

بَابُ الِاسْتِخْلَافِ

٣٣٧

المسائل الإثني عشرية

٣٣٩

بَابُ مَا يُفْسِدُ الصَّلَاةَ وَيُكْرِهُ فِيهَا

٣٥٦

مطلب في الشيء في الصلاة

٣٦٩

مسائل ركة المقارن

٣٦٩

مطلب مسائل ركة العارضة

٣٨٧

مَكْرُوهَاتُ الصَّلَاةِ

٣٩٦

مطلب في الخشوع

٤٠٨

مطلب في بيان اللمس والمسح و السدوب والمكروه وخلاف الأثر

٤٢٢

بَابُ أَحْكَامِ الْمَسْجِدِ

٤٢٢

مطلب في أحكام المسجد

٤٢٧

مطلب كنمة لا بأس ديس على أن المسحوب عنه هـ بأن الياس السنة

٤٢٩

مطلب في انفصل المسجد

٤٣٠

مطلب في رفع الصوت بالذكر

٤٣٣

مطلب في الحرم في المسجد

٤٣٩

باب الوتر والتوافل

٤٣٩

مصوب في حكم الوتر أو الس أو الإجماع

٤٤١

مصوب في لاقتداء بالشافعي

٤٥٤

مصوب في العيوب بغيره

٤٥٧

فصل في السن والتوافل

٤٥٧

مصوب في السن أو لم يزل

٤٦

فصل في المندوبات

٤٦

مصوب في صلاة الليل

٤٦٠

مصوب في صلاة الرغائب

٤٦١

مصوب في كنه الاستحارة

٤٧٤

فصل في الصلاة على الدابة والرجلة

٤٧٤

مصوب في الصلاة على الدابة

٤٨١

فصل في التراويح

٤٨١

مبحث صلاة التراويح

٥٠

مصوب في كراهه لاقتداء في العمل على سبيل الشافعي وفي صلاة الرغائب

٥٤

بَابُ إِدْرَاكِ الْفَرِيضَةِ

٥٥

مضرب فيعلم الصلاة يكون حراماً ومباحاً ومسحوباً وجب

٥٥

مضرب في كراهية الخروج من المسجد بعد الأذان

٥١٨

بَابُ قَضَاءِ الْقَوَائِدِ

٥٥٩

مضرب في إسقاط الصلاة عن الميت

٥٢٤

بَابُ سُجُودِ الشَّهْرِ

٥٤٢

بَابُ صَلَاةِ الْمَرِيضِ

٥٤٩

فَصْلُ الصَّلَاةِ فِي السَّفِينَةِ

٥٤٩

مضرب في الصلاة في السفينة

٥٥٢

بَابُ سُجُودِ التَّلَاوُفِ

٥٥٩

مضرب في سجدة الشكر

٥٦

بَابُ صَلَاةِ الْمَسَافِرِ

٥٧٢

مضرب في الوطن الأصلي ووطن الإقامة

٥٧٩

بَابُ الْجُمُعَةِ

٥٨٣

مضرب في جواز استئجار الخفص

مصطب في فوس الخطيب قال الله تعالى أعوذ بالله من الشيطان الرجيم ٥٩١

مصطب في حكم المرقى بين يدي الخطيب ٦١٠

بَابُ الْحِذَّيْنِ

مصطب الفقهاء قد يدكروا ما لا يوجد عادة ٦٢٧

مصطب المختار أن المذبح بمساعيل ٦٣٣

بَابُ الْكُفُوفِ

٦٣٥

بَابُ صَلَاةِ الْجَنَائِزِ

٦٣٧

مصطب في نفع المحتضر السهاده ٦٣٧

مصطب في يوم - توبة اليأس ٦٣٩

مصطب في التثقيب بعد الموت ٦٣٩

مصطب في الكفن ٦٥١

مصطب هل يسقط فرض الكفاه بعمل الصبي؟ ٦٥٦

مصطب في بيان من هو أحق بالصلاة على ميت ٦٦١

مصطب في كراهة صلاة الجماره في المسجد ٦٦٧

مصطب في دفن الميت ٦٧٤

٦٨ مطب في كرامة الصياغة من أهل البيت

٦٨٥ مطب في راحة القيور

٦٨٦ مطب في الفرة للمب وإهداء الثواب به

٦٨٩ مطب في إهداء ثواب القراءة للنبي ﷺ

٦٦ بَابُ الشَّهِيدِ

فهرس المطلب

(فهرس الإشارة للموضوعات)

لم المقودة

كتاب الصلاة

٧٥١ هل يكون الكافر مستمداً بقراءة القرآن؟

باب الأوقات

٧٥٢ الطلوع حقيقي لا يحسنه إلا الله ومن شاء الله

٧٥٣ يوافق نفسه بين القوانين في طوع المعص

٧٥٤ بيان قول الحق من صاحب "الجذ" في مسألة صبيح الخادب والصادق.

٧٥٥ لا يوجد من وضع ينعدم فيه الشيء لعدم كونه

٧٥٦ باب حرمة "نعار" وتعديل نهارة

٧٥٧ من عدم الخلاف بين منسحب، ومرك المستحب لا يستلزم الكراهة

٧٥٨ الفجر والظهر لا كراهة في وقتهم فلا يصح التأخير

٧٥٩ هل الجمعة كالظهر أصلاً ومنسحباً؟

٧٦٠ نص القاسمي عن "الأشباه" عدم سببه الإبراد في الجمعة ونعقيب صاحب "الجذ" عليه

٧٦١ نفس ما ذكره حواش

٧٦٢ الكراهة لتقيل الجماعة لا تؤثر في نفس الأداء

أَن حَيَّةَ الْعَيْنِ وَتَكَارُرَ إِعْدَالَةِ النَّظَرِ وَيَخْفَضُ بِاخْتِلَافِ الْمَوْسَمِ حَتَّى يَسْتَدِيرَ
وِاخْتِلَافِ الْهَوَاءِ كَثَافَةً وَصَدَاءً وَاخْتِلَافِ النَّظَرِ حَذُّهُ وَغَلَاظُهُ

٧٨٠

يَهَيِّئُ الْقُدْسَ مِنْ صَلَاةِ الرِّغَالِبِ بِالْجَمَاعَةِ وَصَلَاةِ بَيْلَةِ الْعَدْرِ وَبِحُجُوِّ بَدَنٍ وَإِنْ صَرَّحَ
الْعَمَاءُ بِالْكَرْبَةِ بِالْجَمَاعَةِ فِيهَا فَلَا يَحْتَسِبُ بَدَنُ الْعَوَامِ ثَلَاثِينَ عَيْنَهُمْ فِي
الْخَيْرَاتِ

٧٨٧

أَنَّ مَعْصِيَّةَ شَيْءٍ مِنْ شَيْءٍ لَا يَسْتَلْزِمُ مَعْصِيَّةَ شَيْءٍ مِنْ تَرْكِهِ

٧٩٤

مَا مِنْ فَاصِلٍ إِلَّا وَغَيْرُهُ أَفْضَلُ مِنْهُ

٧٩٤

الْإِفَادَةُ الْمَكْمُومَةُ

٧٩٤

مَنْ يَكْرَهُ الْقَفْضَ عَنِ مَسْجِدِ الْمَدِينَةِ

٧٩٨

فَيْصَلُ فِي الْأَمَاكِنِ

فَرَّقَ أَبُو يُونُسَ بَيْنَ مَا إِذَا عَصَبَ أَرَحَ فِيهَا مَسْجِدًا وَمَا إِذَا عَصَبَ دَارًا
فَجَعَلَهَا مَسْجِدًا

٨٠٢

بَابُ الْأَذَانِ

لَوْ اسْتَحْضَرَ مَسْجِدًا أَوْ قَرْيَةً أَوْ مَحَلَّةً أَمَّيَرَهُمُ الْإِمَامُ، فَإِلَّا سَمِعَ يَعْزِلُ عَنْهُمْ

٨١

يَكْرَهُ أَدَاءَ الْمُكْتَرَةِ بِالْجَمَاعَةِ فِي الْمَسْجِدِ بِعَرِّ الْمَدِينَةِ وَإِقَامَهُ

٨٠٢

هِيَ الْجَمْعُ بَيْنَ الصَّلَاةِ بِعَرَفَةٍ وَمِنْ دَعَا يَدًا وَيَعْبُ نَلَاوِي وَيَعْبُ لِلنَّابِي وَلَا يُؤَدُّ

٨٠٣

لَا يَحْتَسِبُ رَمَاهُ فِي إِقَامَةِ عِدِّ "الصَّلَاةِ" وَ"الْفَلَاحِ" إِلَّا لَأَمَرَهُ يَنْظُرُونَ الْإِقَامَةَ

٨١٤

٨٢١ ٨٢

متى حدث الصلاة والسلام عقب الأذان

قال الشارح "(و) يُسْنُ أَنْ (يُؤَدَّ وَيُؤَمَّ) وَاعْتِبُ صَوْتُهُ لَهُ بِمَجْمَعِهِ أَوْ
صَحْرَاهُ لَا يَبِينُهُ مَهْرُ دَا" وَتَعَقَّبَ بِهِ حَاجِبُ "الْجَدِّ" عَلَيْهِ

الأذان في المسجد مَكْرُوهٌ

عند الشامي مدار إقامة الشعر على حصيلك سامع لا يعلم حاله؛ ومما قال "وكد
الكافر" وَتَعَقَّبَ بِهِ حَاجِبُ "الْجَدِّ"

العقل والإسلام شرط لصحة الأذان

المسافر إن أدن خمس وإن سم يؤذن خمس

ما معنى الإجابة في الأذان؟

إن الثور غير لازم، وإنما التأكيد لشهود الجماعة

ما المراد بقوله "أَنَّ" من فاتته هي المسجد فإن صُنِيَ فيه وحده خمس، وإن
رجع إلى منزله فجميع بأهله خمس؟

الإجابة: نحو قرب المحشي "لَكِنَّ جَمَاعَةَ الْمَسْجِدِ أَفْضَلُ"

الحق أني فأن لم جواب الإجابة بالقدم على الإصلاق

الأسبق حمله على يجاب أن لا يقرب الجماعة وإن مكث بعد سماع الأذان قليلا

لفظه "أخرج" عند السخاوي معنى الزيادة أي مع سوق لإسعاد

الحق أن لو عقب بحابة الجماعة الأولى حيث لا عذر

باب شروط الصلاة

- ٨٦٨ العمل القليل أو بعد الف ع يد و حده
- ٨٧٣ المرأة إذا لم تفسد ظهرها، فليس بها نجس صلاتها؟
- ٨٨ إن أكل من ضروره سرعة كفاحي وشاهد وطيب لا يتقيد بعدم النهي
- ٨٩ مطلق الكراهة يتصرف إلى كراهة التحريم
- ٨٩٥ قد التماسي إذا لم يمنع الصغير والصغيرة حد الشهوة وعصمهم الرجال والنساء، وفرد في "الأصل" بأمر يكون، هل "يحل"، وهل صاحب "مجدد" "الكلم" يحصل غالب قبل أربع نكح فكيف لا يحد منه؟
- ٨٩٦ هل الركبة بيع بلفاحد أم لا؟
- ٨٩٨ إن "نيس" في عبارة "الفتح" (ما بين السرة والعانة عصب) لا يخرج العاني أو لا يخرج السرة فقط؟
- ٨٩٨ العانة بسبب عضو عني حدة
- ٨٩٩ عند التماسي أعضاء العورة ثمانية وعشرين، هل حال صاحب "الحد" هل ثلاثين؟
- ٩٠٦ سجد التحية كاتب معهوده في الشرائع السابقة، وهذه كاتب كدس تعظيما لورد مصطفوى صلى الله تعالى عليه وسلم
- ٩٠٧ إن الكمية كاتب به رأى من المني صلى الله تعالى عليه وسلم حين وضعه فبدت مسجده الكريم

٩٢٥

الرباء حدث باطنياً بر عيب

بَابُ صِفَةِ الصَّلَاةِ

٩٣٩

السورة تنهى عن الشجره

٩٤١

إنَّ الصَّحِيحَ إِذَا يَتَمَرَّعُ عَلَى الصَّحِيحِ

٩٤٥

الفعلة الآخره من صي يجمع مع الصماء

٩٥٢

حد الم كوع أن سار يداه ركبيه

٩٥٤

بمقتضى من في مدة خدمة الله وأكبر توسيع وتكن الأسوة من قال الأول

بعضه منفس بتركه وحبه أو سعة ودمته مشعونه به وهذا لا يوجب كراهه

٩٥٦

الصلاة

٩٥٧

التموى و حبة هي يصبها لا للإمامة، والظهاره واجبة لتصلاته لا هي يصبها

٩٥٩

الواجب أن يكون السورة إثر الفاتحة بلا فصل بإحدى المكتوب

٩٦٩

قرأ الفاتحة ثم وقف مبألاً أنه أتى سورة يقرأه سجد السهو

٩٧٠

إن المشاهدة حرف واحد عند التحقيق

٩٧٧

من المعنير في القرع من الحروف المعروقات أو المكتوبات؟

إن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كان يفصل الجائز فقط في بعض الأحيان معلوم

٩٧٥

بمحوه من غير كراهة هي حقه صلى الله تعالى عليه وسلم

٩٧٥

بأنه حال الإمام إلى حد الاستعمال كره بحرياً

- التوقيع بين عذارى المعصية ٩٧٥
- المفصل بين الركوع والسجود بجملة وجبة ولا يحقق الفهم ما دام كانت ٩٧٦
بدلاً من الممكنين ١ بدلاً كنهية
- الاستبراء هو أن يرجع كل عظم إلى موضع ٩٧٨
- قال الشافعي أن يستأنه بعد فرميد ركعتين وجبة وحكم سنة وركعتين خلاص ٩٨٩
الأولى أن عارضها وجبة آخر وعقب عليه صاحب "الجد"
- البيعة لما تصبو بشيعة ٩٨٩
- ما يعمل المعتزلي إذا مرت الإمام وجبة صلاة وشتمت بوجبة آخر ٩٩
- لو ركع قبل الإمام فأدرك الإمام فيه جاز لتحقن الشاركة هي السجدة الأخيرة ٩٩٩
- إن المأموم لو سئم قبل الإمام وتأنر الإمام حتى طلعت الشمس فسدت صلاته ١
وحده
- إن السابعة وجبة هي الركعات الثمانية ١٠١
- الأمر إذا دبر بين السنة والكراهة برك ١٠١٥
- المحكم فيه مرك وضع اليدين عند التكبير الأولى ١٠٦

فصل في الرأي الشروع

- من قرأ ﴿إِنَّكَ مُقْتَدِرٌ﴾ واشتبع صم "الذال" حتى يصير "واو" من بعد صلواته ٢
- القرآن بالأحاديث نعمة إن غير المعص ١٠٢٢

- ٢٣ فار الحصكفي "وتضع المرأة والحي الحي الكف على الكف بحسب تديها" وعصب
عنه صاحب "الجد"
- ١ ٢٤ أي تضع المرأة يدها في القيام
- ١ ٤٢ التحقيق أن عند الإمام يجب السجود بترك حرف من الفاتحة
- ٤٢ كون البسمة جزء الفاتحة عملاً هو مذهب الشافعية بعينه
- ٤٨ ٤١ معناه التامس
- ٥٢ ابن الهيثم من أصحابه انه يجزئ بتصحيح المعنى
- ١ ٥٢ بد أراد المرفوع يرفع أولاً جهته ثم أنه لم يديه ثم ركبته
- الاعتماد في السجود على يمين إحدى أصابع القدم العسر فربما : الاعتماد على
بطلان كلها أو أكثرها من كل القدمين وجب إذاً توجيهها نحو القبلة من دون
١ ٥٩ استعارة سنة
- ١ ٦٢ تفصيل الخلاف من الإمام في وضع الأصابع في السجود
- ١ ٦٢ إن السجود مع رفع القدمين قلاعب
- ٦٢ المحقق على إطلاق أعنه وألفه من ظميمة ابن أمير الحاج
- الاعتماد في السجود على يمين إحدى أصابع القدم العسر فربما في مذهب
١ ٦٢ المعتمد المعنى به
- ٧٥ إنشاء على دعوى الجرم لا الكرم من أحسن وجوه السؤال

تعظيم النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في حشر امره من حرمه صلى الله تعالى عليه وسلم ٧٧

نفع المتعطلون إثم هو يرجع إلى تعطله ٧٧

سبه علو عطف المحتش في مسكني الدعوة بالعبو بذكافه وبالمغفرة لعائنه بجميع المؤمنين ٨٨

العبو عن الكافر أمراً جائزاً عفوياً وإن لم يقع سرعاً ٩

ما كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يدعو - بعد ما منم من صلاة؟

قال المحتش يكره مكثه فاعيد في مكانه مستعمل التنية في صلاة لا يصح بعدها وقال صاحب "الاجل" "بل هي كل الصلاة" ٢

فصل في القراءة

ذكر الفاتحة سهواً يوجب السجود وعمداً يقتضي الإعادة ١ ١

لو قرأ آية هي كلمة واحدة لو آية هي حرف فيه اختلاف بين المشايخ ٩

حكم تعيين الإلهام من وضعهم على المعين حين نوع القرب إلى اسم النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في قوله تعالى ﴿مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ﴾ ٢٠

عن الشامي فإنه صلى الله تعالى عليه وسلم يبي نلاً صلى الله تعالى عليه وسلم عن الانعقاد من سورة إلى سورة وعقب عليه صاحب "الجد" ١٣٣

كم شفع من الدعاء صلاة على حده ١١٣٤

باب الإسماء

معلوم قطعي أن مسجده صلى الله تعالى عليه وسلم ليس مسجد سجدة ٢٠

مسألة نكح بر الجماعة

١١٤٧ ١١٤٩

ع. الشامي "ما ينعى أهل الحرم من الصلاة بأئمة متعدده وجماعات مبرره
مكروه اتفاقاً" وكلام الإمام عليه نقضاً

١١٥٣ ١١٥٤

وإمامة جبريل بخصوص التعليق وأنه كالمأموراً من الله تعالى بدست عكائب
فريقه عليه

١١٥٦

هل تسقط الجماعة بظلمة النبي؟

١١٦٨

من هو أحق بالإمامة؟

١١٧٣ ١١٧٢

منايا الرموز صلى الله عليه وسلم كافر قطعاً [حاشية]

١١٨٠

الصحية لها معنيان نحوي وهو الرقعة، واصطلاحى وهو كون مسلم لقي النبي
صلى الله تعالى عليه وسلم مسلماً ودام على الإسلام

١١٨٢

الصلاة خلف الذكر من إذ شاع برصه مكروه منيها لكن إذ بدع الشيعر إلى ترك
الناس الجماعة ينبغي أن يكون كراهة تحريم

١١٨٥

ارتفاع الخلاف بين كلام نبشايخ وكلام الشارح من صاحب "الجد"

١١٨٩

حكم اقتداء الحنفى بشافعى

١١٩٢

صلاة النساء فرادى فرادى الفصل

١٢٠

من ارتكب كراهة تحريم فقد أساء

١٢٠٢

في مسجد المسجلة يوم إمام الثانية بالمعفور من المحراب

١٢٣

- ٢٢ مسألة اقتداء المرأة
- ٢٣ إمامة الأئمة
- ٢٣ ينبغي حمل "لا ينبغي" على "لا يجوز"
- ٢٣٦ الشئ يجب عليهم المجهد دائماً وصلاتهم جائزة ما داموا على المجهد
- قال الشافعي "إن كان يمكنه أن يتعد من القرآن آيات يس فيها تلك الحروف يتعد إلا فاتحة الكتاب" وقال صاحب "الجد" "لا ينبغي من تعدد ذلك في المكتوبات بالأدوية"
- ١٢٣٣ حكمه ليس قرأ الرهن الرحيم
- ١٢٣٤ صغره صغره ثمانية
- ٢٤ حكم الصلاة في السمينة
- ٢٤٨ لا يجب على انومي القيام وإن قدر فكان قيامه وقبضه سواء
- ٢٤٩ مصدر كونه صلاة الإمام أقرى لا يكفي لصحة الاقتداء
- ١٢٤٩ لا بد من اتحاد نية الإمام والمأموم والاتحاد قد يكون بالهيئة وقد يكون بأمر يكون نية الإمام متضمنة لنية المأموم

فصل في الميوقن

٢٥

المعصية المفترضة باعتبار كمال الحق في حق العزة لا غير

١٢٦٤

عدم "مفروض" التمس بمسافر لا يؤدي ما هو لاحق فيه إلا بعد طرح الإمام

بَابُ الْأِسْتِخْلَافِ

٢٦٩

الاستصاء مفيد مطلق على المختار

٢٧٩

حكم النوم في الصلاة

٢٧٩

إن نعمت الحديث بسع الباء

١٢٨١

جعل يوم العيد مطلقاً ناقض للوضوء بخلاف طاهر الرواية المعتمدة - مختاره

٢٨٣

بروم المس لا يصحح سبب للإفساد

٢٨٤

برع الخمر إن كان يحمل يسير لا يصحح سبب للإفساد

١٢٨٥

إن العمل القليل غير مفيد

٢٨٦

خروج الوقت في خلال الصلاة غير مفيد إذا في الصباح أو الجمعة والعيد

بَابُ مَا يَفْسِدُ الصَّلَاةَ وَيُكْرِهُ فِيهَا

١٢٩٠

الحديد لله ليس جواً ناعطس وإنما هو مئة العاطس

١٢٩١

مراده علاه أنه في الصلاة لا تفسد اتفاقاً

اللفظ الذي يفيد به التبعيضي معنى ليس من أعمال الصلاة يصير كلاماً ويجعل

٢٩

مفسد للصلاة عند الظاهر وإن كان ناصبه ذكر أو مرآة وإن كان في محله

- ٢٩٥ "أ. ب" ليس من الذكر والثناء
- ١٢٩٦ النظر في المصحف عبادة
- ٢٩٧ من اعتقب في الصلاة فإن سرب رأسه بعد كثر فسدت مع أنه لإصلاح الصلاة لا شئ
- ٣ المرأة إن مسته إلى رجل وهي في الصلاة ، فبني فسدت مع عدم الحر كة منها
- ١٣٠١ أن الجماع والإرضاع عملاق كثيران
- ٣ ١ من من إنساناً به حصر كان في يده فسدت صلاته
- ١٣٠٣ العمل الكثير هو الذي يعذب على ظن الناس أنه يهر في الصلاة
- ٣ ٥ لو مسست أو قبلت امرأة ، حلاً يهني لا تفسد صلاته
- ١٣٠٩ تصح الصلاة على يد وجهه الأعلى طاهر والأسفل نجس
- ١٣١٢ الانحراف عن القبلة لا يفسد ما لم يتجاوز انمشار إلى المعاد به
- ٣١٩ "المسلم الكبير" غير نهانيف محمد
- ١٣٣٥ مسجد كله مكان واحد فلا يتحقق التجاور فيه إلا بالخروج منه
- ٣٣٠ إن الحر كة الطلعية الفينة لا تفسد
٣٣٨. ١٣٣٧ اختلاف المكان غير مفسد بنفسه
- ٢٤٥ كتب الراعي غير مؤثري به ..

من عر **﴿أَيَّاكَ نَعْبُدُ﴾** وأشيع صم "الماء" حتى يصير واو هر نفسد صلاته؟ ٣٤٧

بوس المحسي صور. سباع الحركات في **﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾** وكلام الإمام عليه ١٣٤٨

أهل اللغة لا يدركون تمشتقات الفياسية ١٣٤٩

صحة الصلاة تعتمد على جمال معنى صحيح وهو كان ثم احتمالاً فاسده ١٣٤٩

حكم القراءة بالآلحان ١٣٥٠

إن الإبداع الفاضل الضارح إلى محرم النعم نعيمه فينبغي أن يصد أنها وقع ٣٥

التصديق ليس له أم إذ كان مثله هي القرآن لو لم يكن مثله به ١٣٥٣

حروف التي لا يمترون كثير من الناس بين المحتارح ١٣٥٤

إن التمر الفاضل مفيدة مطلقاً ١٣٥٦

عدد النواضع لا يسد ينهي من الزلات هي شيء من القرأ ما يحول الفاتحة ٣٦١

مسألة المرور بين يدي المصنّي ١٣٦٤

الغار الكمية كالصحران والصغيرة كانمسجد ١٣٦٥

المعتار هي تقدير الكثرة أربعون ذواتها ١٣٦٥

هل نو حادي أس الماز ووجه ثبت الإنتم؟ ١٣٦٩

طريقة مرور الرجال أمام المصنّي ١٣٧٣

- ٣٧٤ مسألة مرور الرحمن الذي أُمسكت عصف بهذه أمام المصنّي ومَرَّ من عليها
- ٣٧٥ دُثُو السَّحَابِ عَمَّ شَرْطٌ
- ٣٧٦ صفة التصديق

مَكْرُهَاةُ الصَّلَاةِ

- ٣٨ إِنْ الْمَدِينُ سَدُّ وَإِنْ كَانَ عَلَى الْقَمِيصِ
- ٣٨٤ قال الشامي وعينه هو فعلٌ بغير ضمة على صحيح "وقال محمد بن "الحمد" "الأنصاري" نعم فرض صحيح"
- ٣٨٧ هل الخشوع من أفعال القلب لو من أفعال الجوارح؟
- ١٣٨٨ مسألة رفع "النصر إلى السماء" قال النجاشي "بحره بديها" وقال الإمام "ويستفي" أن يكره رفعه إلى السماء بحرماً
- ٣٩ النظر إلى موضع السجود من مطبوع بدنه من هو حد يكره التجاوز عنه حتى لا ينظر لكمال خشوعه إلى موضع قدميه كان أتى بالنسبة
- ٣٩٩ التوهم من كلام العلماء في مسألة وضع الصلوة
- ٤ ٣ إِنْ عِلَّةُ كَرَاهَةِ التَّحْرِيمِ فِي الصَّلَاةِ هِيَ التَّشْبِيهُ بِعِيْدَةِ التَّوَلَّى
- ٤ ٥ بطلان ما قاله العاري من "المروءة" من حرمة تصوير الجمادات في الشمس والقمر
- قال الشامي إن من عبيد الشمس والقمر والكوكب كعب الشمس والخضرة فلا شبهة بينه لا مثاله فعلى هذا ينبغي أن يكره استغفار عين هذه الأشياء وقال محمد "الحمد" "نصريح عجيب ويبحث عرب"
- ٤ ٦

باب أحكام المسجد

- ١٤٢٦ هي أشدّ الوجاهات تنزيه المسجد عن كل راحة كراهية
- ١٤٣١ الكلام في قضاء المسجد
- ١٤٤٦ التوم في المسجد
- ١٤٤٩ حكم الكلام في المسجد

باب الوتر والتوافل

- ٢٢٢ هل المصلي في الإمام أو منفرد أو كليهما

فصل في الشك والتوافل

- ١٤٩٥ إن ما هو من الضروريات فهو في أهل طينة لغو الزمان

فصل في المندوبات

- ٤٩٢ تصحيح الكفاك دعاء الاستسحارة
- ٤٩٦ فساد الشك الأول يسري إلى الثاني بمعنى أنه يجعله عبثاً غير مستأهل
- ٥ ٢ حكم من صلى أربعاً ولم يقعد في آخر
- ٥ ٦ إلهية عن شمع و حد مختص بالبرايح
- قال المحسني "ما دار بين وفوعة يدعة و و جد لا يترك بحلاف ما دار بين وفوعة سنة و واجباً" قال صاحب "المجد" "العر صوانه سنة و يدعه
- ١٥ ٩

فصل في الضلالة عن الدابة والرحلة

- من الأعطاش وهاب الفاقة ، انعطاعه عنها ٥١٦
- الضلالة عن الدابة نفسها لا تجوز إلا بضرورة وثقت ، بعد ما ٥ ٥
- إن الفقيه قلّ ما يتكلم به عن التماس وإلما غالب كلامهم عن أمور العادية ٥٢٣

فصل في الترويح

- كلّ شفع من الترويح لم يشرع إلا بحريمة جديدة ٥٢٦
- و صير أياً بها سميعة وتم بعدد هي الثانية فهي الاستحسان لا نفس ٥٢٨
- إن العزامة المحض حمة الله تعالى قا شنبه عليه مسألة الترويح بالعبد ٥٣٣
- بها صور مني شكك هل صيرت سبع تسهيلات أو عشر ١٥٣٥
- الاستراحة عن خمس تسهيلات أي عشر ركعات يحكره عند الجمهور ١٥٣٦
- الشعر المنفرد من الإمام الشافعي في مدح أهل البيت ١٥٤١

باب قضاء الغوايت

- لا هدية بسجود التلاوة وبها معامها عن الإمام ٦ ٦
- إد باب من عبه كذا أو عطره أو كذا أو دبر هل واحد من ركعة ٦ ٨
- من باب أو قتل وعنه كذا يعني لا يسقط وكذا الظاهر كذلك ٦ ٨
- و دفع عن خمس صواب سبع أسماء لعقير و حد وث صغير و حد هل يكفيه ٦ ٩

بَابُ سُجُودِ السَّهْوِ

- ٢٠٧ حكم من سعى الشَّهْدَ وحمل بهني على النبي
- ٢٠٨ إن شَهِدَ في قيامٍ آخرَينِ من مَكْرَهٍ، بَعِيَهُ، أو ثَلَاثَةَ المَرَّاتِ ٧ سَهْوًا عليه مَطْلَقٌ
- ٢٢٢ الفاسد هو الباطل في العبادات
- ٢٢٢ إن دار الأمر بين حرمه والذب وجب الترك
- ٢٣٤ لا مسح إلا بترك وجب
- ٢٤ القيام الزائد لا يرفع الشَّهْدَ الصحيح

بَابُ صَلَاةِ الْمَرِيضِ

- ٢٥ إن قدر على أن يقرأ بحيث لا تنال رداءه كَتَبَ بهُ العِيَامُ كَنَّهُ لَا يَعْضُهُ
- ٥ القيام متكفراً قياماً صحيحاً
- ١٦٥٤ المقتضي إذ وجب على إمامه بعدد ما قرأ قدر الواجب ثم بعد صلواته
- ١٦٥٥ المحذور عن السجود مبيحٌ للقعود وإن قدر على القيام

فَصْلُ الصَّلَاةِ فِي السَّفِينَةِ

- ٢٥٩ لا يجوز الصَّلَاةُ فِي السَّفِينَةِ مَوَاقِفَ كَانَتْ مَبْلُورَةً وَوَقْفَةً إِلَّا بَعْدَ

بَابُ سُجُودِ التَّلَاوُفِ

- ١٦٦٥ الواجب أنما هو بقراءة الآية تنمائها

قراءة أكثر الآية لا توجب السجود إذا لم يكن معها حرف السجود ١٦٦٨

بَابُ صَلَاةِ الْمَسَافِرِ

التربة والنفوس لا ينافيان الاستحقاق ١٦٩٨

الظاهر واجب العمل ما لم يتبين خلافه ١٧٠٢

بَابُ الْجُمُعَةِ

إذن الأمر في الخطبة إذن في الجمعة وإذنه في الجمعة إذن في الخطبة ١٧٢٠

صاحب "معجم الأنهر" من معاصري الفاضل الشارح ١٧٢٢

الاحتياط هو العمل بأقوى الدليلين ١٧٣٣

الحدوث لا ينافي التدب ١٧٣٨

فإنه صلى الله تعالى عليه وسلم ما كان يعطى إلا قائماً ١٧٤١

عدم المذكر ليس ذكر العلم ١٧٤٣

الصحة إذ لم تناف المتع لم تناف الحرمة لمعنى في غيره أيضاً ١٧٧٥

واقعة عين لا تعم ١٧٨١

بَابُ الْعِيدَيْنِ

فإن يفعل من الفقهاء غالباً للإيجاب ١٨٠٧

بَابُ صَلَاةِ الْجَنَائِزِ

- الشهادة اسم جنس، فيشمل الشهادتين ١٨١٦
- ترك المنة يكره تنزيهاً ١٨٣١
- بنت تسع مشتبهة اتفاقاً، وأن الصحيح أن لا عبرة بالسنن ١٨٣٣
- دعاء الصبي أقرب للإجابة من المكلفين ١٨٣٨
- صلاة الجنائز لم تشرع إلا للمشقة والدعاء ١٨٤١
- كل ذكر دعاء كما أن كل دعاء ذكر ١٨٤١
- نية الدعاء للميت فرض ١٨٤١
- الثوبة مقبولة ما لم يفرغ ١٨٤٢
- من شروط وموجبات القبول كون الميت مسلماً ١٨٦٢
- رأس الميت يقدم حين المشي بالجنائز ١٨٦٤
- الضرورة تبيح دفن اثنين فأكثر في قبر ابتدأ ١٨٦٧
- إطلاق السنة على الواجب الثابت بها شائع ١٨٦٩
- وقائع العين مظان الاحتمالات ١٨٨٣
- الحاضر والمبني إذا اجتمعا قدم الحاضر ١٨٨٣
- لا كراهة من دون دليل خاص ١٨٨٥
- يكفي الفعل بنية وصول القواب إليه ١٨٩٦

- ١٩١٠ النية تعمل في تغير المنطوق لا المكتوب.
- ١٩١٠ الحروف في ذاتها لها احترام.
- ١٩١٠ للحروف حرمة ولو مقطعة.
- ١٩١٠ يجوز رمي براءة القلم الجديد ولا ترمى براءة القلم المستعمل لاحترامه.
- ١٩١٠ ورق الكتابة له احترام أيضاً لكونه آلة لكتابة العلم.
- ١٩١٠ ليس كل مصدر يلى.

باب الشهيد

- ١٩١١ يوجب القصاص كل ما كان من جنس جديد بلا شرط جرح.

فهرس الفهارس

الصفحة	الفهرس
٧٠٩	فهرس الآيات.....
٧١٢	فهرس الأحاديث.....
٧٢٣	فهرس الأعلام.....
٧٣٠	فهرس الكتب.....
٧٣٦	فهرس البلاد.....
٧٣٧	فهرس الموضوعات.....
٧٤٦	فهرس المطالب.....
٧٦٦	فهرس الفهارس.....